

٢١٧٣
ت ب

التجريد لنفع العبيد، للبجيرمي، سليمان بن محمد
- ١٢٢١ هـ. كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقدير
ج ٣ (٢٧١ ق) ٢٥ س ١٥٢١ ر ٥٨٦ سم
نسخة حسنة، ناقصة الأول والأثناء، خطها نسخ جلي،
طبع .

٦٠٨٠

الأعلام ٣: ١٩٧ - الأزهرية ٢: ٤٥٥
١ - المذهب الشافعي، فقه المذاهب الإسلامية
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - حاشية البجيرمي
على شرح منهج الطلاب للانصاري د - حاشية على فتح
الوهاب بشرح منهج الطلاب .

١٨٥١١

7.A.



في كيفية العقد وكتاب القراض والله اعلم عت
كتابه الجواب الثاني من شرح المنهاج بحمد

الله وعونه وحسن توفيقه

والله اعلم بالصواب واليه

المرجع والمآب

وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه

وسلم



مع استنواهما في الحج ابي باتخاذ كيلهما فلا يرد ما اداها
مائة نزل شعير يدل فائدة ان نزل بر حيث حصن مع خضم الشعير
لانها لم يستويا في الحج قال عث عليه من ربي ما لو ابتدل
المحمول وثقل نسب ذلك فهل يثبت للمكوي الخبار ام لا
فيه نظر والا قرب الاول لما فيه من الضار به ويدانته اخذا
فما لو مات المستاجر قبل وصوله الي العمل المعين حيث
قالوا لا يلزم الموجه نقله اليه لتقل الميت اهـ وكان اسرف
معطوف علي كان تركه والوقوف بفتح الواو ما يوقد به
قال تعا وفتوحها الناس والحجارة وبالضم الفعل وا
عرف بذلك ابي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل ابي
وان عرف العمل بعدم الشرط شيئا وعبارة اصله تعني
ان نائب الفاعل صير يجرى علي العامل المفهوم من
العمل وان العمل يدل من اسم الاشارة وان بها منطلق
بالعمل ابي وان عرف العامل بان يعمل ذلك العمل بلا حرج
ونصها وقيل ان كان معروفا بذلك العمل بالاجرة فله
اجرة مثله اهـ وفي سم قوله وان عرف بذلك العمل كان
افتي الرويان باللزوم في المعروف بذلك وقال ابن عبد
السلام هو الاصح وافتي به خلق من المتأخرين وعليه
عمل الناس الان ويعلم قسها ان الغاية للرد لعدم
التزامها فلو عرفت بذكرها كما عمل وانا ارضيك او ما تزي
في الا ما يسهل استحقاق اجرة المثل بدل مع
صرف العامل ابي الذي هو اصل للتبرع وهو الحر المكلف
المطلق التصرف فلو كان عبدا او غيبها استحقاقها لهم
ليسوا من اهل التبرع بمنافعهم المقابلة بالاعراض
افتي له وقوله استحقاقها ابي اجرة المثل كما في قد

بخلاف داخل الحمام ومثله داخل السفينة اي ويفرق بان
 العادة جارية بدخول الحمام والسفينة بغير اذن ربهما و
 محله في الصورين ان كان بغير اذن المالك فان كان باذنه
 فلا اجرة اهـ وروى ما يقع من المعداوي من قوله انزل
 او حمله وبتره فيها كاف في ش علي مـ وهذا عن قوله
 بخلاف داخل الحمام محترق قوله لعدم التزامها وعبارة
 ثم مـ ولا يستثنى وجوبها علي داخل الحمام ويركب السفينة
 مثلاً من غير اذن لاستيفائه المنفعة من غير ان يصير
 صاحبها اليه بخلافه باذن اهـ كما في وعتره بمثله في
 لعشر لا فائدة اعتقار نحو الاثني ما يقع به التقاوت
 بين الكيلين عادة ثم مـ وان تلفت ضمنها اي ضمان
 المقصوب اخذ من العلة وهب قول الشئ لانه صار غا
 صا لها بتحويل الزائد لانه صار غاصبا لها فيضمنها
 كلها باقضي القيم وضمنها لو تلفت بغير هذا
 السبب اهـ لانه ضمان بدقائه مـ تسقط الزائد
 ولهذا الوسخ جلا ودابة فماتت في يد صاحبها فلا ضمان
 على السخر لتلفها في يد مالكها ثم مـ ان تلفت بالحمول
 فان تلفت بغيره فلا ضمان اهـ لانه بضمن مع اجرة
 الزائد اي اذا كان المالك معها وانما ضمنها كلها لوسم
 فكسب غير له اي للزائد فيضمن القسط من الدابة
 ان تلفت بغير المحمول دون منفعتها لوع ش والمعنى
 ان المكثري كالستعير له اي للزائد اي كانه استعار
 الدابة لاجل حمل الزائد اي بالنسبة له فلا اجرة ولو
 كاد المجر وحمل المستاجر فلما لو كان بنفسه وحمل هو
 كان عالما بالزيادة امر لا ولو وضع المستاجر المائة والعشرة
 علي

علي الدابة فسيرها الموجبة فكما لو حملها المجر ولو وجد المحمول
 علي الدابة ناقصا عن الشرط نقصا يوشق وقد كاله المجر
 حظ قسطه من الاجرة ان كانت الاجارة في الذمة وكذا ان
 كانت اجارة عين ولم يعلم المستاجر النقص فان علم لم يقطع شئ
 من الاجرة لان التمكين من الاستيفاء حصل وهو كاف في
 تقويم الاجرة اهـ سـ ل فبا القيا ممدود وجمعه اقبه
 وقال بهذا امرين فعليك الاجرة وقال المالك بل امرتك
 بقطعه فبما اي فعليك الارش ولو احضر الخياط ثوبا
 فقال رب الثوب ليست هذه ثوب وقال الخياط بل هي
 ثوبك صدق الخياط لانه امين اي وصار الخياط مقرا
 بهما من ينكرها فلا يستحقها الا باقرار جديد اهـ مـ
 ولا اجرة عليه اذا حلف اذ لا تحت الامع الاذن وقد ثبت
 انتفاؤه بيمينه مـ وحيث قلنا لا اجرة للخياط فله ان
 يدعي بها علي المالك فان نكل فغير بخير اليمين عليه
 وجهان قال في زيادة الروضة يتبعني ان يكون اصبها
 التخييد ولو قال المالك للخياط ان كان هذا الثوب يبغي
 فبما قاطعة فقطعه فلم يفعه ضمن الارش لان الشرط
 لم يحصل بخلاف ما لو قال هذا يبغي فقال نعم فقال اقطع
 لان الاذن مطلق اهـ مـ لانه اثبت التحليل المذبح لان
 نفي الخاص لا يستلزم نفي العام ومن ثم كان ضعيفا
 والثاني ما بين قيمة مقطوعا قيصا نحو والخياط نزع
 خطه وعلمية ارش نقص النزع ان حصل اي النقص في
 القيص نفسه كان نقصت قيمته بنزع الخط عن قيمته
 فما شامفصلا بل لا خطا ولو اختلفا في الاجرة او المنفعة
 او المدة او قدر المنفعة او قدر المستاجر تحالفا وقسمت
 الاجارة ووجب علي المستاجر اجرة الشئ لما استوفاه
 ثم مـ روع ش فيما يقتضي الاتساع

وذكره تلف العين وجسها وقوله والخيار وذكره بقوله وخير
في اجارة عين بعين وقوله ولا يقتضيها وذكره سبع
صور بقوله لا يموت عاقداً اي وما يذكر معها كقوله ولو
الركي جلا لا يوجب ان تكون هذه الصورة ايضاً داخله
فيما لا يقتضيها اي لا يبدل قول الشئ فلا انفساخ ولا خيار
يتلف مستوفى منه اي ولو بفعل المستأجر فان قيل لو
اتلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن ولا يفسخ البيع
فهذا كان المستأجر كذلك اجيب بان البيع ورد على العين
فاذا اتلفها صار قابضاً لها ولما جازته وارادة علي المانع
ومنافع الزمن المستقبل معلومة لا يتصور وزوال
تلاق عليها عن كدابة مثال للمعين والمناسبات
يقول كوت دابة وانهدام دار معينين وحيداً امرأة
الكرت لحد كما يدل عليه سياق الكلام فتأمل ودار
انهدمت سواء انهدمت الموضع او المستأجر او اجنبي او
انهدمت بنفسها ل فان انهدم بعضها ثبت للمكثري
الخيار ان لم يبادر المكثري بالاصلاح قبل مضي مدة الاجرة
لها ثم رر وقوله قبل مضي مدة الاجرة لا اجرة لها صواب لمثلها
اجرة كما قاله الرشدي وقال ايضاً قوله ثبت للمكثري الخيار
ثم ان كان المنهدم مما يفرق بالعقد كبيت من الدار المكثراً
انفسخت فيه كما مر به الدميري وهو ما خذ من كليات
في التمس فيها اذا عرق بعض الارض بملا يتوقع انفساخ
في قبض التخيير فيما يقبض من الدار وان كان المنهدم
مما لا يفرق بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار في الجميع ان لم
يبادر المكثري بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشئ بتكيد
تقييد المذكور اهـ بحرفه كما مر في ابي مسلمة عن
لخدمة مسجد مدة فخاصنت فيها قناباً من غصن
الدابة ونحوه تخصيص الانفساخ بمدة الخبز وتون ما
بعدها

ما بعدها وثبت الخيار للمستأجر لكت ظلمه ومرا الانفساخ في
الجميع فلو خالفت وخدعت بنفسها استخفقت الاجرة ان كانت
اجارة ذمة ولا تستخف في اجارة العين كما في ع ست علم
لاستقرار ابي المامني اي استقرار اجرة وقوله به اي القبط
اي قبض المنفعة اي استيفاءها شويري فيستقر قسطه
من المسمى اي حيث وقع العمل مسلماً وظهر اثره على المأدود
فوقع العمل مسلماً ان كان بحضرة المالك او في بيته وظهور
الاثر كالحياطة والبناء بخلاف الحمل اذا تلف فقد قال الشحات
لو احترق الثوب بعد خياطة بعضه بحضرة المالك او في ملكه
استحق القسط لوقوع العمل مسلماً له مع ظهور اثره
ولو اكثرت الحمل جرة فانكسرت في الطريق لا شيء له وان كان
بصحبة المالك حل لعدم ظهور اثره وعبارته مر فيستقر
قسطه من المسمى بان تقوم منفعة المدة الماضية و
الباقية ويوزع المسمى على نسبة قيمتهما وقت القدر
دون قابضة لا على نسبة المدة من لاختلافهما اذ قد
يزيد اجرة شهر على شهر او اقل وقضية قوله اذ قد تزيد
لانه لو قسط الاجرة على عدد الشهور كان قالاً اجرة كهيئة
كل شهر منها بكذا اعتمد عليها فوزعاً على الشهور وليس
ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية عملاً بما وقع
عليه العقد مثلاً مما مر انظر صورة المستوفى فيه
ولعلها اذا حصل في الطريق خوف يمنع السير فيها
مدة حيسه قضية قوله مدة حيسه انه اذا اخلصه من
الحبس نفوذ الاجارة من غير تحذيد عقد وهو غريب
فالتجديد الا ان يقال لما كان متعلقاً بالاجارة المنفعة وهي
مقدرة بالزمان ظهر انفساخ العقد بالنسبة للزمان
لما صي بخلاف المستقبل لانها باقية لم تتلف تحت يد غير

فستحقها تدبر سواء احسبه الكرمي ابي وان كان لقبض
الاجرة سبعة عشر كفاصب ابي سواء كان الفصب من الاله
او المستاجر قبل القبض ابي قبل امتيغا المنفعة وليس
المراد به قبض العين لان كلام الميت شاعل لما بعد قبض
العين فلا تنفسح ابي ولا خياره سم لا يموت عاقد
شاعل للموجر والمستاجر ويخلفه ويرثه قوله وخرج
بها مالومات نحو البطن الاول وصورتها ان يقول وقت
هذه الدار علي اولادي ثم علي اولاد اولادي وهكذا
ثم انه اجريها البطن الاول ثلاثين شهرا مات بعد
عشرين مثلاً فانها تنفسح بموته في العشرة القليلة
وقوله والموصي له وصورته ان يقول اوصيت لزيد
بمنفعة دار ابي مدة حياة ثم مات وقبل زيد الوصية
ثم اجر الدار عشرين سنة مثلاً ثم مات وقد بقي منها
عشرة مثلاً فتفسح الاجارة فيما بقي لكل بطن
ابي لكل فرد من افراد البطن مدة استحقاقه اعي
حياته وخرج بما ذكره مالوكان النظر مطلقا وعلي جميع
الوقف اوله بقيد مدة حياته او كان الناظر غيرهم فلا
تنفسح سواء كان المستاجر بعضهم او من بعدهم او اجنبيا
كذا اقرع من حيث انما الشخام راهوقل علي الجلال
فانه لم يثبت له الحق وتقدم انه يجوز للناظر صرف الاجرة
المعجلة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لومات الاخذ
قبل انقضاء المدة واستحقاق لغيره ولا ضمان عليه المستا
جر بل يرجع اهل البطن الثاني علي شركة القابض من وقت
موته كما افتي به الواحد رحمه الله تعالى بالرفعة
ثم مرر وهذا في غير مسألة التمسك لاني في هذا فيما
اذا الناظر لغير البطن الثاني بدليل قوله ولا ضمان

علي

علي المستاجر وكذا الواجب الناظر ابي وهو من غير
البطن الاول وهذا والمعتمد عدم الانفساخ اهو مر وانظروا
فان مدة بقا الاجارة وقال شيخنا العزيز يثبت نقل العين
الموجرة للبطن الثاني فسلوبة المنفعة ولا رجوع لاهم
علي شركة البطن الاول بقسط ما بقي من الاجرة ويحصل
لهم من النافع بعد موت البطن الاول الي انقضاء مدة
الاجارة في مقابل الاجرة فيكون ذلك الثاني للمنفع
بطريق اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني علي
الناظر ايضا لان نظره عام هذا اما الخط عليه كلام
شيخنا بعد التردد وقال انه القياس والفرق بين
هذه المسئلة والتي قبلها ان النظر المشروط للبطن
الاول بقيد مدة حياته ثم واما الحاكم فنظره عام ثم
يقيد ببطن دون بطن قال سم بقيان البطن الثاني
هذا يرجع علي شركة البطن الاول بما يخصه بعد الموت
من الاجرة اذا كان البطن الاول قبض جميع الاجرة او لا
ان قلنا يرجع اشكل لعدم انفساخ الاجارة ولزم ان
تبقى الاجارة بلا اجرة وان قلنا لا يرجع اشكل بغير عدم
استحقاق البطن الاول لما بعد موته فليبق ثقب
له الاجارة مع ثبوت عدم استحقاقه المنفعة ولو وضع
هذا افتتح الرجوع علي البطن الاول فيما مر عن اب
الرفعة ولا يخص الا بالتزام الانفساخ او التزام
انه قد تبقوا الاجارة مع سقوط الاجرة لعارض فليجرو
قد يجاب باختيار الشق الاول ولا اشكال اذ رجوعه
لجهة تبيين كونه ادينا عليه ولا يلزم عليه ما ذكره بل
الاجرة في المعنى هي المستحقة له لكان لا يوصف اديها
عليه اهوطب وهذا اعني قوله وكذا الواجب الناظر

نظير لما نحن فيه وليس منه لان الكلام في موت العاقد
والنظير الاول هذا ليس يعاقد والشخص لا يستحق
لنفسه الا الشئ المستحق هو قسط الاجرة على
فرض عدم الانقضاء فيستحق من حيث انتقال الما
فع اليه على نفسه من حيث كونه مكررا ولا يلزم تغيير
سن ابي وقد اجمعت مدة لا تزيد على بلوغه بالسنة فان
كانت تزيد بطل في الزيادة من اول الامر ومعه يوم قوله
بغير سن آريها بالسنة تنفسه وكأنه اراد بالانقضاء ما
يشمل عدم الانقضاء ومثل بلوغه بالاحتلام افاقة
مجنون ورشد سفيه ومثل البلوغ بالاحتلام الحيض
في الانثى كما قاله م ر كان اجمعت مدة ابي اجر الولي المولي
عليه وختم ايجار ماله حكم ايجارة في هذا التفصيل
كافي ثم م ر فيه ابي الصبي فلزم ابي بولر ينظر في
طراشوبري لم تصح الاجارة فيما بعد البلوغ والفرق
بين السن والاحتلام ان الاحتلام ليس له امد ينظر ولا
ينسب اليه خلاف البلوغ بالسن فان له امد ينتظر كما
تقدم فتتفصح فيما لو جاوز المدة شخشا عن نيري ولو
اجر الناظر بجرته شهدت البيعة بانها اجمعت المثل وحكم
الحاكم بصحة الاجارة ثم قامت بيعة بانها دون اجمعت المثل
فان كانت العين باقية بحالها لم تتغير بان بطلان الحكم
والا لم يلتفت اليها لول وهاتان ابي قوله ولا زيادة اجم
وقوله ولا يظهرون طالب بها وعرضه بهذه العبارة الاعتذار
عن عدم التمسك على انهما من زيادة كعادته ولا باعنا
رقيقا لانه انزال فلكه عن النافع مدتها قبل اعتاقه فلم
يصادق ابي الاعتاق الا رغبة سلوية النافع مرونقة
بعد عتقه الي انقضاء المدة في بيت المال ثم علي مياسا
المسلمين

المسلمين ع ث لما بعد العتق خذ به ما لواقع بقية
قبل الاجارة فيغير له بعد مضيها اجرة مثله لتعد
به بالاجارة ولو فسخت الاجارة بعد العتق بغير مالا
منافع نفسه كما في الروضة وان اطال الاستثنى في مدة
سار واستقر ممرها بخروج اعتبار استقراره وثباته
في النكاح ان الصداق يجب بالمقدح حتى لو باعها بعد
وتوقيل الدخول كان المسمى للبائع شوبري فالمدار على
وجوبه في ملكه كما ياتي في النكاح فقوله استقر ممرها ليس
بقيد فوجدت الصفة ابي غير الموت اخذ امام سبق
كما في ح ل فان كانت الصفة الموت كان قال اذا مات فانت
حرية مات كان كاعتاقه فلا تنفس نعم واستدراك
علي قوله ولا خيار بالنسبة لقوله لا يموت عاقد ولا تنفس
اين ولا يقال كانه باع واستثنى لجهله سم وعبارته م ر ابي
لورودها على المنفعة والملك على الرقة بلا منافاة
ولا يبيع العين الموقرة ابي سواق قدرت الاجارة بزمان او
بمحل عمل خلا قال في ح وخبر المشتري اذا جهل الاجارة
او علمها مقدار المدة او علمها ووطن ان له الاجرة وبحث
بطلان البيع في الثانية ولو انفسخت الاجارة كانت
بقية المدة للبائع اه 2 لول اولي تقدم قوله ولا يبيع
وما بعده على قوله ولا خيار ليرجع اليهما ايضا مع الخمسة
السابقة وانظر ما حكمه تأخيرها مع ان الظن بالخيار
فيهما ايضا للمكثري او لغيره ابي ان كانت الاجارة
تقدم بمدة امان قدرت بعمل كقول بيلد كذا فيمنع
البيع كما قاله الرافعي ولا يرتضاء البلقين لجهالة مدة
التسليم اه سار ولا يوجب شرط ملك الرقة ابي فيها

لو اشتري المكنز العين ع ش كالملك ام يوصية
 مثلا كنعدر و فوة فام وكذا تعذر من يدخله لنحو
 خراب ماحوله كالوخرى ماحول الدار والدكان ثم راو منع
 حاكم من دخوله لغتنة ومثله ابطال حاكم التفتة لمن
 اكثر من دار او سفينة له ام التفتة وقياسه انه لا يفسخ
 ولا خيار في دار وخبها عمار وعن شيخنا ثبوت الخيار
 قل وهذا هو المعتمد قال ع ش وكامتناع الرضيع من
 ثدي الرضعة بلا علة تقوم به وسفر امي وتعذر
 سفر بفتح الفاء الدابة المستاجرة لطر وخوف مثلا
 وبسكونها جمع ساقر امي رقيقة بخروجهم ولو عطف
 على تعذر صح والتقدير وكسفر امي طرد ولا يكثر
 وان مثله ثم مر وكلام الشئ يدل على الثاني وقوله مرض
 وهلاك زرع معطوفان على تعذر ولا غير فمثل من
 مكنزها مرض مخرجها الذي يلزمه الخرق في معيها كافي
 ثم مر وهلاك زرع امي في الارض المستاجرة له
 لا يحيط بالحاجة امي لا يجب ولا يستحب ج ل وخريف
 اجارة عين يعيب وحزم الشخان بان خشونة مشيها
 ليست عيبا وذكر ان الرفعة انها عيب وحمل الاول على
 خشونة لا يخفى منها السقوط والثاني على خلاف ذلك
 ج ل ومثله ما ل شئ قال وجب كان له الخيار امي في المعنوي
 والابق واجاز ولم يرع المخرج حتى انقضت المدة انقضت
 الاجارة فيستقر فسط ما استوفى من المسبب امي
 قبل الفسخ والابق فلو لم يعلم بالعيب حتى مضت
 المدة فأت الخيار وله الارش وان علم به في الاثنان ففسخ
 قله الارش وان لم يفسخ فلا ارش للمستقيل ويجب لما
 مصري

مصري كانقطاع الخواص لبقا اسم الاجارة مع امكان مقبها
 بما اخر ومنه يؤخذ انه لو لم يكن سقيها بما اصلا انفسخت
 اجارة ومثله ما يترجح او المجرى ولو لم ينحسر المانع الا
 رصنا او بعضها انفسخت فيما لم ينحسر عنه وله الخيار في
 البعض الباقي فورا هو قل وعيب دابة امي حدث بيد المكنز
 مسا كان ظهوره او حدوثه قبل قضى مدة لها اجرة او لا ج ل
 قال مر او كان مقارنا للعقد حيث كان جاهلا به وليس من
 العيب فالوحد بالبيت الموجب تقاوان كثر كذا بهاقش ولا
 مانع من ان يقال بثبوت الخيار اذا كانت كثرته خارجة عن
 العادة في امثاله ع ش ونعصب امي من غير تقريظ
 المستاجر اما بتفريطه فيسقط خياره ويلزمه المسبب
 اهو ل قال قل وليس للمستاجر خاصة القاصب
 الا ان تعذرت خاصة المالك او خاصه لدعوى المستحق
 المنفعة اهو وانظر الفرق بين القصب والحبس حيث
 تنفسح بالحبس وخير في القصب مع ان الحبس عصب
 ايض وقول الشئ بعد وتنفسح شيئا شيئا الى اتحادها
 لكنه يتألف التحصيل الا ان يقال هذا امي على كلامه من
 كون الخيار على الشراخي فاذا لم يختر فورا وقضى بعض
 زمن انقضت فيه قبل مصري مدة لمثلها اجرة الخاف
 استغرق القصب جميع المدة انقضت في الجميع فان
 زال القصب وبقي من المدة شئ من الخيار للمستاجر
 بتفريق الصفقة ع ش على مر في الاختيارين هما
 القصب والابق ع ش ولم يتوقع فان توقع الخيار
 في المدة انقضت الاجارة فيما مضى وثبت الخيار على
 الفور كما به الشهاب المرسل فتفسخ به كانه دام
 مصري

الدار ومنه يعلم ان ما يقع في اراضي مصر من انما
جرها قبل او ان الزرع ذهب مما تزوي غلبا فينتفع لها
عدم الري في تلك السنة فيوجب الانقضاء ان لم يرو منها
شيء أصلا ونثبت فيها الخيار اذا روي بعضها او كلها لكانت
على خلاف المعتاد من حال الري وهذا اظهر ان كان العقد
وقع على سنتين وقع على ثلاث سنين مثلا انفسخت
السنة الاولى التي لم يشملها الري ويختير المستأجر في
في الباقي فان فسح قذالك ولا سقطت عنه اجرة السنة
الاولى وانتفع بها بقية المدة ان شملها الري بما يقابلها
من الاجرة المقدرة عليه في عقد الاجارة الاولى
ع ش على مرر والخيار فيما ذكره دخل فيه القصب
والباقي لكان الخيار فيها فوري على المعتد لانه خيار
تفريق الصفقة وهو فوري غش على مرر لان رتبته
تقدر قبض الصفقة اي واذا اجازها التقدير بالعمل
استوفى بعد عود العين وزمنه جميع الاجرة او بالزمن
انفسخت فيما مضى بقسطه من المسبب واستعمل
العين فيما بقي منه ان كان والا انفسخت الاجارة وسقط
المسبب ان لم يكن بتفريط من المستأجر قاله الماوروي
فراجع ذلك وحرره اهوقل على المجلد والتقدير الواو
للمحال اسر والمحال ان الاجارة ففقدت بالعمل اهوقل
شكره اي فخره بادام الاياق والقصب دل ولو في
الذمة ونصودتها الوقال اهوقل جلا صفته كذا في غيرها
عما في الذمة او الزمة حمل شيء فاحضر جلا حمله عليها اهوقل
ع ش ولو كانت الاجارة في الذمة وامكن الحاكم بيعها كلها
ونظام العمل من ثمنها الزمة ذلك قاله الماوروي لانه من

التصرف

التصرف للغائب بالصلحة له قل ثم ان لم يحوله مالا عا
ثم رفاق لم يحوله مالا بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة
على حاجة المكثرى والا باع الزايد ولا اقتراض اهوقل
فضل فيها بان كان يحتاج الي جميعها والا باع ذلك البعض
الذي لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظر كلامهم انه يبيعها
غير مسئولة النفعة وصار ذلك كانه غير موصى له او يغال
لا فضل فيها اي لا زيادة فيها من نحو لبت او نتاج او صوف
مثلا وقال بعضهم ويتصور الفضل فيها اذا قدرت الاجارة
بالمحل وقال ع ش صوة بعضهم مما اذا اكثر من جملتين لمحل
اروين مثلا وكان احدهما يحملها وتصوير بعضهم بما
اذا اكثر اهما وكان لا يحتاج الا لاحدهما فيباع الاخر مشكلا
يلزم عليه فوات منفعة المحل الاخر المستحقة بعقد الاجارة
اهوقل باع منها افرهم انه لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان
خشي ان تاكل جميعها وان تغدر البيع في البعض فهو كقدر
الكل قال الشيخ سار وبعد البيع يقي في يد المستأجر
جرال انقضاء المدة كذا في موايه وهو صريح في ان الاجارة
لا تنفسخ بالبيع فلوله يجد مشتريا لها مسئولة النفعة
مدته الاجارة فله فسخها كالوهر ب ولم يترك جلا او محل
كونه يبيع عنها قدر موقوفها اذا لم تكن اجارة ذمة فان كانت
وراي الصلحة في بيعها والاكثر المستأجر يبيع اثامها
فانه يحوله ذلك فز حاجت جاز له بيع مال الغائب بالصلحة
وله ان ياذن لكثر الظن انه يستقل ليس فترت على
ثم الثانية غير موصى به فوري وافرهم كلامه انه لا يرجع بما انقضى
غير ان الحاكم ومحلله ان وجدوا امكان اثبات الواقعة عند
والا شهد على انه انفق بشرط الرجوع ثم رجع فان

تغذرا لا شهاد فلا زجوع وان نواة لانه نادر عن و2 و
هوب مكن بهاها مفهوما قوله وسلمها كما يعلم من ثم لم يقوله
فان تغذرت الاكثر عليه لم يذكر ولا سجع القاصي 2 ولو قيل به
ان كان في محل ولايته وباعه لقادر علي انتزاعه لم يبعد فليحذر
اهو 2 احيا الموات ابي عمار في الارض التي
لم تعم شربت عمارتها احيا الموات ابي باد خال الروي 2 في جسد
خال منها واستعمل لفظ الاحيا للمارة على طريق الالتقا
رثة التصريحية والجامع النفع في كل اوشبه الارض الموات
مست على طريق الاستعارة المكنية وانبات الاحيا تخيل
والجامع عدم النفع في كل ابي بيان حكم وحصول الملك
به لان الحديث الاول يدل عليه قال بعضهم الارض ملك
نعم تغاثر ملكها للشارع ثم ردها للشارع على امتة
المسلمين وقال الزركشي الارض اما مملوكة او مخبوءة على
حقوق عامة او خاصة او تفكك عند ذلك وهو الموات اهـ
وما يذكره ابي من قوله فصل منفعة الشارع ورو
اباخر الباب من عمر ارضنا بتخفيف اليهم وفي لغة القران
قال تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه التشديد وهذا
كله اذ لم تعلم الرواية عث وفي المصباح انه من باب قتل
فهو احق بها ليس علي بابيه وخبر من احيا ارضنا
ميتة اخذ انت بهذا بعد الاول ليدل على السنية التي سجد
عنها وقوله فيها ابي قبا احيا رثا وقوله منها ابي عمار في
مساها ابي من زرعها وما اكلت العواقي جمع عاقبة او عاف
ابي وما صرغه على العملة في احياها فهو له صدقة ابي شاذ
عليه كثواب الصدقة وان كان فيعقابا لعملة ولا يتوقف
ذلك على نية بل يشاب عليه ذلك لو لم ينو وكان ذلك لغرض
نفسه

نفسه لان الاحيا سنة ومكان واجبا او سنة لا يتوقف حصول
الثواب فيه على نية فقوله منها ابي حقيقة ان كان من نفس
ما نيت فيها او من اجلها كالاجرة المذكورة والشرب كالاكل
وهما للاغلب اهـ قل ابي طالب الزرق ابي من انسان
او بهيمة او طير وفيه دليل على ان الذبي ليس له الاحيا
لان الاخر لا يكون الا للمسلم اهـ ابي عمار زني اقول وقد
تمتع ولائته على منع احيا الذبي وقوله فهو له صدقة
لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكافر له الصدقة
ويشاب عليها اما في الدنيا فكثرة المال والبنين واما
في الآخرة فتخفيف العذاب ابي عذاب غير الكفر كما
في القبيات التي لا تتوقف على نية بخلاف ما يتوقف
عليها فانه لا يصح ويرد عليه ايضا قول المتن او كان يبلد
كفار ملكه كافر به عث علي مر لذلك ابي للحديث
الثاني عالم يعرف الاسلام ابي يقينا وهو بضم
الباو وتخفيف الميم ابي عالم يتيقن عمارته في الاسلام
من مسلم او ذمي وليس من حقوق عامر ولا من
حقوق المسلمين كما في ثم روقوله عالم يتيقن عمارته
يخرج ما يتيقن عمارته في الاسلام وهو ظر وما شك
فيه وسيات عدم جواز احياه عث علي مر ان
كان يبلدنا قال خ ط والملاح يبلد الاسلام كل بلدناها
المسلمون كيف اداد والبصر او اسلم اهـ لها عليها كالميد
ينة واليمن او فتحت غنوة كخير وقصر وسواد العراق
او صليح والارض لنا والكفار ساكنون فيها ويدفعون
الجزية وفي هذه عمارتها في ومواتها في لا هذا الغنى
وحفظه على الامام وان صالحناهم على ان الارض

لهم فموانتها تتجمل لهم ومعورها ملك لهم ولو غلب الكفار
علي بلد لا يسكنها المسلمون كطرسوس لا تصير دار حرب بل
وقال ولو غير مكلف ولو رقيقا ويكون لسيده اسم وهذا
في غير البعض اما هو فان كان بينه وبين سيده مهايأة فهو
لمن وقع الاحيا في نوبته وان لم يكن مهايأة فهو مشترك
بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما علي قصد خصومه
كافي عت علي مد وعبارة تزي قوله ولو غير مكلف اي
بشرط تمييز اهل وهذا واضح فيها جرت العادة بملكه
كالودم ونحوها اما مثل بئر حفرها بموات للارفاق فلا
يشترط فيه التمييز كما يؤخذ من ح د بخلاف الكافرو
احي ذمب ارضنا نزعته منه ولا اجرة عليه مدة احيائه
لانها ليست ملكا لاحد فلو نزعها منه مسلم واحياها
ملكها وان لم ياذن له الامام كاف زيادة الروضة او الاثر
لفعل الذمب خلا فلا بد حسيقة فان بقي له فيها عين
نقلها ولو نزعها الذمب ونزعها فيها اي تركها صرف
الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد تلك الغلة اهرسا
والذمب بخلاف الحرب فيمنع من ذلك كما قاله المنزلي
س د وقوله للاحتطاب والاحتشاش قال مراهي لان السا
حة تغلب فيه ذلك اهل لا يهاجمه اشتراط التكليف اي
ان المحي لا بد ان يكون مكلفا لان التملك لا يكون الا
منه ويؤهم ايضاً اشتراط الصلغة بشرطه وقيل ليس
مانعه لان التملك يتوقف علي الصلغة بخلاف حصو
الملك وظم كلاهما اشتراط التمييز في الاحتطاب وال
حتشاش وليس مراد الا انه يصح احيا الصبي المميز
والجنون الذي له نوع تمييز عت علي مد وعبرة
مستثنى

مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحبل وقال عت علي مد
نزع علي ما قبل الغاية وما بعدها فان عرفة ليست من الحرم
ومر دلفة وفيه منه فتكون مستثناة من قوله ببلدنا
لتعلق حق الوقوف بالحقوق العامة من الطرق كمصلي
العبد في الصحرا وموارد الماء وقد عمت البلوس بالعمارة علي
شاطئ السد والخلجان فيجب علي ولي الامر ومن له
قدرة منع من يتعاطي ذلك ذلك اهل اسم مدوع ست
ينبغي ان المعتمد عدم الاحتياق لانه ليس من المبالغة
برقاوتى او ببلد كفار اي اهل ذمة اما بدار الحرب فملك
بالاحياء مطلقا لانه يجوز ملكه عامرها قوائها اولو
لغير قادر علي الاقامة بها اهرسا ملكه كافر به ولو
حيات ح د بكسر المعجمة ومنها اقتصر في المصباح و
المختار علي الضم فلعله الاقصر وان اشعر كلام الشيخ بخلا
فه عت علي مد بخلاف ما يدبونا كذا في النسخ والا
ولي يدبونا باثبات نون الرفع لكشها قد تخفق تخفيفا
لغير قازم وقد صولحو الخ فان لم يصالحوا في دار حرب
بملكها المسلم بالا حيا وان دبونا عنه ح د وان كان الان
خا با ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال بعض
شراح الحاوي ففي ظني انه لا بد خلها الاحياء ثم روافقه
هذا البعض حرمه في الانوار وصححه الشم و الدة في
نصيحة الغياب وفي نحو لو ملك في كونها جاهلية فكالموت
اهرسا او كافرا الا ان اعرض عنه الكفار قبل القدر
عليه فملك بالا حيا اهرسا الب ظهور ما ملكه اي ان
رجب والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه لغيره كما في النهر
وجرى عليه في شرم الهند في الزكاة فقال للامام اقطاع اهل
بيت المال وتمليكها اذ اراني مصلحة سوا اقطع رقبته

ام منفعتهما لكنه في الشق الاخير يستحق الانتفاع به مدته
الاقطاع خاصة ثم مروع ش فاذا عمدة ذلك الغير فظهر ما
لكه فحكم النبا حكم بنا المستغفر وتبلغ ان لا يستحق
عليه اجرة لما قصي لان اقطاع الامام له ليس بمثابة حفظه
له وتؤخذ منه حكم فاعمت به البلوي من اخذ الظلمة المكون
وجلو للبرهايم ونحوها التي تدفع وتؤخذ من ولا كمالها
وتقدر ذلك لهم للجهل باعيانهم وهو صبر ورثتها لبيت
المال فيجعل بيعةها واكثرها ما اقتني به الوالد اهرم وقال ع ش
قوله فيجعل بيعةها اي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال
قال ق ل علي الجلال بعد نقل ذلك وفيه نظر فقد صرح
هو كوالده وشيخنا الزياتي في باب الغصب بحصة الكو
وعبرها كما مر لان امر بابها موقوف موجود وحاضر
عندها فهي من المال المشترك ان لم يعرف كل من اصحابها
ماله ومثل ذلك سم ونقله عنه الاجموري واقم وبقاله
م ربي علي تغذير رد لها لا ربا بها ولا تغذير قال سم
متعقبا شيخه الشهاب الركني ان في العرفية الراجحة
الاعام ولو انخرسما النهر عن جانب من ارضه وصارت مكشوفة
فلم يخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق النهر مستحقة
لهموم المسلمين وليست للسلطان تمليكها لاحد وانه ليس
له تمليك شيء من النهر او حزمه وان انكشف عنه لانه لا
يخرج عما كان عليه بانكشاف المانع لانه بعد ان يعود
الماء اليه نعم له دفعه المات يرتفق بها حيث لا يضرب المسلمين
ولو تعدى انسان وزرعها ضمن اجرتها المصالح المسلمين
ولا يسقط عنه من الاجرة ما يخصه من المصالح كذا تحذر
مع م ربي ورسمه بالباحثه في ذلك وهو ظر وبالف في الكار
ما نقل له عن بعضهم من ان البحر لو انخرس عن ارضه تجانب
قرية

قرية استحقها اهل القبة اهر سم وفي قول علي الجلال
انه يسقط عنه قدر حصته ان كان له حصته في مال المصا
لح وعبارة م ربي ش وحزم النهر كالنيل ما يمشي الحاجة
له لتنام الانتفاع به وهو يحتاج لا تقا ما يخرج منه
فيه لو اريد تنظيفه فيمتنع النافيه ولو فسجد اهر م
ما يبي فيه كما نقل عن اجماع الاثمة الا زينة
ولقد عمت البلوي بذلك في عصرنا حتى ان العلماء
ذلك ليتزجر الناس فلم يتزجروا ولا يغير هذا الحكم
كما افادها الوالد رحمه الله تعالى بحرفه قال ع ش ومع
وجوب هذه تصح فيه الجمعة لانه لا يشترط لجواز القصر
مجاورة محل ابي اذا كان متصلا بالبنان فهو مسافة
بين الدور فاحفظه فانه مهم ولا تخوم الصلاة فيه
لان غاية امرة انها صلاة في حزم النهر وهي خارجة
بتقدير عدم البناء مع وجود ذلك لانه مادون
فيه من واضعه ومعلوم ان وقف النافيه صحيح
متحققة الازالة اهر فمن ش لا يصح الاعتكاف فيه
ولا تحية المسجد لا فتا المسجدية المشقة فما ليطلاق
الوقف كما علمت وانما صحت فيه الجمعة لعدم اشتراط
المسجدية في صحتها اهر او جاهلية ابي يقينا
او اختلا بايان فملنا دخوله في ايدينا اما لو جهلنا نقل
هي جاهلية او لا لم نملك بالاحياء ل حزم عامر
فسمي بذلك لتحريم التصرف فيه لغير صاحب الدار مثله
سم ما يحتاج اليه لتنام الانتفاع ابي بان لا يكون
ش ما يقوم مقامه اما لو اتسع الحزم واعتبد

طرح الراد في موضع منه ثم احتج الي عمارته ذلك الموضع
مع بقا ما اراد عليه فيجوز عمارته لعدم تقويت ما يحتاج
اليه واما لو اراد عمارته ذلك الموضع بتمامه وتكليفهم
طرح الراد في غير الجوارح ولو قربا منه فلا يجوز بغير
رضاهم لانه باعتمادهم الرقيب فيه صار من الحقوق
المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيرا فليست عطف له عت
عليهم لتمام انتفاع بالعامر اي وان حصل انتفاع به
وفيه شهم ومرتكض بفتح الكاف واخره ضاد معجمة
سوق الخيل نحو السباق وان لم يكونوا خلافا للاحكام
تبعه فقد يحدث لهم او يسكن القرية بعدهم من له ذلك
مر وعناخ ابل وان لم يكن لهم ابل على قياس ما مر
مر كراخ غنم وملعب صبيان وكذا الرغب والمختط
وقيد الاذرع بالقرينين قال واما البعيدات فان
يحس بعدها بحيث لا يبعدان من مراقبها فقط ولا فكا
لقرينين اه قال ونحوها من الجزين المعدل من الحب
فيمنع التصرف فيه بما يعطل منفعتهم على اهل القرية
او ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه
ان ترتب على زرعه نقص الانتفاع به وقت الاحتياج اليه
كان حصل في الارض خلل من اثر الزرع بمنع كمال الانتفاع
الاعتاد فتلزمه الاجرة عت على مر محياة ليس
قيدا وانما قيد به لان الكلام في اطلاق موضع نازحه وهو
الشخص وظاهره انه لا يعتبر قدرا من سائر الجوانب
بل من احدها فقط وهو نتيجة اعتبار العادة في مثل
ذلك شهم مر ومتروك الدابة وهو المسمى بالمدار لبر
قناة

قناة الاضافة بيانية كما قاله الشربلاني وقال بعضهم
ببر القناة حفرة في الارض ينبع منها عين وتشكل
في القناة وقال العناب بان كان المايات في تلك القناة
الي تلك البر فيجتمع فيهما ثم يعلو ويطلع اه وقال عت
وهذه الابار توجد في الغيوم ولا يعرفها ببلادنا اه
وفي هذا لبر القناة هي الحفوة منه غير طي ليجمع
الما فيها ويؤخذ لنحو المزارع وبر الاستسقا السلقة
ما كانت مطوية وينبع الما منها ويظهر ان الطر ليس
قيدا اه ماله حفرة ويحذر ذلك في بر الاستسقا
ايضا كما قل ولا يحتاج الي موضع نازح ولا غيره
اي لان المدار على حفظها وحفظ ما فيها لا غير ولهذا
يحس الزركشي جواز البناء في حرمها بخلاف حفرة
البر فيه ولا يمنع من حفرة بملكه ينقص ما يتر
لتنصرفة في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء ملك شهم مر
والحرم لدار اي حيث احببت في بواتر واما
بين الملازمة فلا يختص بدار دون اخرى فهو مشترك
كالشارع كما قرر شيخنا العنابي مر ويقدر
بالحاجة وما ورد من تقديم بسبعة اذرع عند
الاختلاف فيقول على عرف المدينة الشريفة قال
وقال جدرانها وهو ما حوال الجدران شهم مر ولا
حريم لدار يحفوف بدور اي لا حريم لها ولا فلها
حريم مشترك شيئا بان احببت معا اي او
جهل الحال مر ويتصرف كل واحد في الحاصل انه
يمنع ما يضر بالملك دون المالك كتأذيه براحة
المدبغة ودخان الحمام ونحوها واختار الرواية

في الجميع ان الحاكم يجتهد ويمتنع مما ظهر قصد التفت
وقته اطالة البنا ومنع الشمس والقر وهو حسن واختار
ابن الصلاح وايت من حيث منعه من كل موقد لم تجز به عاد
نزي وقول نزي مما يضر الملك اي اذا كان التصرفا غير
معتادا اما لو كان معتادا فانه لا يمنع مطلقا سواء اضر
المالك او الملك كما يوخذ من قول الشافعي وان ادي
الي ضرر جاره او اثلث في ملكه عت عليه مروي وعبارة قال
قال الحاصل ان له فعل ما وافق العادة وان ضرر الملك
والمالك وان له فعل ما خالفه ان لم يضر الملك وان ضرر
المالك وكذا الوضو الاجنبي بالاولي ويكفي في جريان
العادة كون جنسه يفعل بين الابنية وان لم يضر
بفعل عينه ومنه حد اد بين نزي في مخرج نحو فعل
النشادر فيضمنه فاعله بين الابنية ما يتولد منه
ومثله فعل البارود نهم ما جرت العادة بالتمنيبه
عليه فاعله بالبناء اذ كسوت الاخلية فيضمنه ما تلف
به من نفس او مال اذ لم يناد عليها تنبيه مثل ما ذكر
من جوار التصرف المعتاد ما لو سرق في ملكه سر اجا
ولو نجس ولزم عليه تسويبه جوار جاره وان
ادي الي ضرر جاره ولا ينافيه ان فتح سرايا بدون
اعلام الجيران ضمن ما تلف برأى حخته من نفس او مال الجيران
العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يضر
في ملكه على الاطلاق العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قل
او شوي في ملكه ما يورث في اجزائها من الهوام ان لم تاكل
منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجزاء عنها فان قصص
منه لکن لا يجب دفعه بغير عوض كما في المضطر اهكم علي

مجر

١٢
مجر فيجب عليه الدفع متى اعلمها وان لم يطلب لکن
يقول لها لا ادفع لك الا بالثمن فان امتنعت من بدله
لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه ويضمن جنينها علي
ما قلقتها كما افتي به حجر وقضية قوله فان امتنعت
من بدله الثمن انما لو لم تقدر عليه خلا وطلبت منه
نسيئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض
لا صفة رهاها وان لم تكن كذلك ولم يرض بدلتها وفتح
من الدفع ضمن اهوع ش علي مروي او حث هو بيت
الخلا وهو بفتح الحاء وضمها عت فاختل به جدار
جاره الظمانه راجع الي قوله وان ادي الي ضرر جاره وقو
له او تغير بما في الحث ما يضر اي الجار راجع لقوله او
اتلاف ماله لان تغير الما بالجنس يصير مقتضا هو
تالف ضمن اي ما يتولد منه قطعا او ظنا قويا كان
شهادة خير ان لتقصيره ولهذا افتي الوالد بضمان
من جعل دار بين الناس فعمل نشادر وشبه اطلاق
وما نوا بسبب ذلك لمخالفة العادة ش مروي وقد شكل
علي قوله وله ان يتخذ حماما نحو الا ان يجاب بالفرق
بين ما اعتد فعله بين الناس كالمذكورات في كلام
المصروان لم يقدر فعلها في ذلك المحل بخصوصه
وبين ما لم يقدر بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى
اهوهم علي حجر عت علي مروي فانتشرت النذارة
ظاهرا سوا كاف السريان خلا او مالا لکن قال مروي
شرحه اذ باب الصلح ما نصه ولا يمنع من غرس وحفر
يودي في المال الي انتشار العروق او الاغصان وسريان
النذارة الي ملك غيره اهوهم مروي والمراد انه لا يمنع

في الحال ثم ان ادب بعد ذلك الي انتشار العروق
 او التداوية كلف ازالة ما يضر ع مث علي مر وله ان
 يتخذ الاول ان يتخذ لا مسجد او خانة الا ان كان في
 سكة فمسد لا فليسا له ان يجعل ذلك حماما ولا مسجد
 ولا خانة الا باذن الشر كما وفيه ثم الارشاد لمخلافه وهو
 المعتمد في ذلك لان ذلك لا يضر الملك فهو مسموح له
 اضر الملك منع منه وهذا ايضا في قوله قبل وان ادب
 الي ضرر جار لا وطريقا لجمع بين المقامين ان ذلك موقوف
 فيما جرت به العادة وهذا فيما لم يجرب به وتعبارة مر
 لتصرفه في خالص ملكه ولما في نفسه من الاضرار به
 بحسب الفرض اي المقصود منه لان الشارع
 اطلقه وليس له حذف اللفظ فوجب ان يرجع فيه الي
 العرف كالحذف والقبض وضابطه ان يمين كل شيء لها
 يقصد منه غالباً ثم مر ولو جوف قبر اقب موات فلظلم
 انه احيا قاله الزركشي قال بخلاف ما لو جوف ارض
 مسيلة مقبرة فانه لا يختص به من سبق بالدفن فيه
 فهو احق به صرح بذلك الرماد ان يعرض في فتاويه
 ونقل ذلك في شرح الروض سم على فتاوى علي مر
 كحويط للبقعة فضيلة كلامها الاكتفاء بالتعويض
 لذلك من غير ما لکن نص في الام علي شرط البناء
 وهو المعتمد والوجه الرجوع في جميع ذلك الي العا
 دة ومن ثم قال المتولي واقف ابن الرفعة والاذرع و
 غيرها لو اعتادنا زلوا الصلح بتنظيف الموضع عن
 خوضه وتجرؤ تسويته لضرر عظمه وينا فلفظ
 للدواب ففعلوا ذلك بقصد التملك ملكوا البقعة وان
 ارتخلوا

١٣
 ارتخلوا عنها او بقصد الارتفاق فهم اول بها الي الرحلة
 اهر ثم مر باجل اي مع البناء دليل قوله ولا يتحقق
 بحسب العادة وهو ان يجعل اربع حيطان في الوقف
 وقد يؤخذ من اعتبار العادة انه لو جرت عادة ناحية
 بترك باب للدواب لم يتوقف احياؤها علي باب ولا مانع
 وفاقا للرسم انتهى للسني اي ويقع عليها ثم
 المسكن قد يربى موضع للترهة في زمن صيف والعاء
 دة فيه عدم السقف فلا يشترط في ستم ولو جوف بقعة
 لاجل جعلها مسجدا صارت مسجدا وان لم يتلفظ به او
 لم يثبت فيه اوله يسقف ومثله فصل العبد واعتبر
 السك في المسجد السقف كما في قال ولا يكفي راجع
 للزينة فقط كما في مر سقف هو جريد النخل
 اذا كان عليه خوص فان لم يكن عليه خوص فهو جريد
 فقط اه او اجماعا اي قال لم تجز عاداتهم بالاكتفاء
 بذلك والا فيكفي في الاحياء ثم وكسج مستعمل
 اي ازالته فان لم يتيسر اي الحث وقوله فلا بد
 منه اي سوقه بالفعل فح لا يتكرر هذا مع قول المتن
 وتهبئة ماله وفهم من تعبيره بالتهبئة عدم
 اشتراط السقي بالفعل فاذا خفر طريقه ولم يسق
 الا احراره كفي وتهبئة ماله او بمنعه عنها كما في
 البطائح بالعراق لا يناد اياها سلوة بالماله قال
 فيها اي التحويل والتهبئة والوجه اعتبار غرس
 فلا يكفي شجر وشجران في المكان الواقع اهر
 ومن شرع اي ولم يمتعه وهو شاعل لما اذا بني
 بعضه فظاهر انه لو احياه احر في هذه الحالة فكله

كما شمله قوله الاتي ولكل لواحياء اخوه وهو بعيد اللهم الا
ان يخص الشروع بغير البناء كغيره لاساس كما شمله من حرر
ثم رأت في اسم علي حجة فأنصه قوله ولو احياء اخر ملكه انظر
اذا انتم الاخر ما فعله الاول الذي شرع فيه ولم يتم هل ملكه
بذلك قال مرطبه كلاهم انه يملكه اقول وتضمن الاول
المسنية مفسومة مع الثاني فلاول ان يطلب نزعها واذا
نزعتم لا تنقض ملك الثاني المتضمن فليجوز اي على احياء
نه اي بقدرته على حيازة فلا اما ما يقدر عليه فلا فلا
حق له فيه اقول وشهد مر او اقطع له امام اي لا تملك
رقبته اما لو اقطع له تملك رقبته فانه يملكه ذكر النور
زبي فمخرج اي مانع لغيره منه بما فعله ثم مر وهو
احق بملكها كان اطلاق الاحقية يقتضي الملك المستلزم
لعدم ملك الغير له استدرك عليه بقوله ولكل لواحياء
اخر من ثم مر اي مستحق له دون غيره اي ما فعل
التفضيل ليس علي بابيه وقال مر اي مستحق له اختفا
صلا لا ملكا لا يصح بيعه لانه غير مالك وحق التملك
لا يباع كحق الشفعة مر ولو شرع في الاحياء النوع فما
حياء النوع اخر كان قصد احياء للزراعة بعد ان قصد
للسكنى ملكه اعتبارا بالقصد الظاهري بخلاف ما اذا قصد
نوعا واثب بما يقصد به نوع اخر كان حوط البقعة بحيث
تصلح لزينة بقصد السكنى لم يملكها خلا قال الامام ثم
مر اما ملا يقدر على احيائه الخ قد يسئل عن المراد
بكفايته وقد ظهر وقالنا ظهرا ان المراد بها ما يقدر
من ذلك الاحياء فان اراد احياء دارك مسكنا فكفايته ما
يليق بمسكنه وعياله وان اراد احياء ودر نفقة او قربة

قربة كاملة ليستغملها في موقوفاته فكفايته ما تكفيه
غلتته في موقوفاته ولو قربة كاملة وهكذا هو سم او
زاد على كفايته اي عادة بحسب ما يليق به دل فغيره
ان يحيى الزايد اي على ما يقدر على احيائه او الزايد على
كفايته دل ودفع بذلك ما يقال الاول ان يقول الشقة
فغيره ان يحيى ملا يقدر على احيائه وان يحيى الزا
يد وان يحيى الزايد وان اراد غيره احياء زاد هل يجوز
له الاقدام عليه من اي محل شاء اولاد من القسمة
بينه وبين الاول ليشترحق الاول عن غيره او بخير
الاول فيما يريد احياء فيه نظر قال في القادم ينبغي ان
يراجع الاول ويقول له اختر لك جهة ومراة ينبغي الوقوف
وذلك لعدم تميز الزايد عن غيره فلو اشتهع من الاختيار
فينبغي ان الحاكم يعين جهة لمريد الاحياء مع ش
لا يصح تجزئة ضعيف وقوله لان ذلك القدر اي الزايد
علي كفايته وقوله غير متعين وما سواه باق تجزئ
فيه ولو شاي عامر قال له الامام اي وجوبه وكذا يجوز
للاحد دل وعبارته قال له الامام اي وجوبه وكذا يجوز
للاحد دل وكذا الاحاد لانه من الامر بالمعروف قاله جبر
اه وهو يفيد انه وجوبه في حق الاحاد لا جواز كما هو
قضية العطف و2 يخالف صاف دل فحرم ذلك فان
استعمل بقدر الخوان لم يذكر عذر الميرمهل دل ولا امام
الخ ومعني خبر البخاري لا كما لا يسهو ورسوله لا كما لا يسهو
ما جاء صلى الله عليه وسلم بان يكون له كبر ثم مر و
شأن ان يجزئ بفتح اوله ان يمنع ويضنه يجعل
ثم مر وفي المصباح حيث المكث من الناس فحيات

باب رعب وحميته بالكسر فنعنيهم عنه والحماية اسم منه
واحميته بالالف جعلته حيا لا يقرب اهـ لئلا يظنهم حمية
النعم ليست قيدا وعبارتهم وذكروا النعم فيما عدا الصدقة
للغالب والمراد بطلق الماشية وتحريمها على الامام اخذ عوضا
من رعب في حيا او موات اهـ محروقة وانظر كيف هذا
مع ان الواجب في الجزية ان يضمن ان يصور بها
اذا اخذ الامام نفعها بدلا عن الجزية او اشترى بها بدلا عن
الجزية ويصور ايضا بما اذا اخذ الجزية باسم الزكاة و
ضعيف عن النجعة بضم النون وعبارتهم ونعم انما
من الخ بات يمنع تصوم للحج ولم يضمنهم ابي
حيث يكفي المسلمين ما بقيا فلو عرض بعد حيا لا
ما من ضعيف المرعب لحدب اصابتهم او لعروض كثيرة فوا
شبههم هل يبطل الحيا بذلك او لا ويفتقر في الدوام
ما لا يفترق في الاستداقية نظرا ولا قرب الاول لان
فعله انها هو بالصحة وقد بطلت بالحق الضرب بالمسلمين
بدوام الحيا ع ستا على مرر حب النقيع بالنون كما قاله
الشمو وفي لفة ضعيفة بالياء اما بفتح الترية بالمدينة فهو
بالا لا غير بالاتفاف كما في شمس الابيضاح لشيخنا اهـ ثوري
والنقيع بالنون بقرب وادى العقيق على عشرين ميلا
من المدينة اهـ مرر ما لو حب لنفسه وليس للامام
ان يدخل موشيه فيما حيا للمسلمين لانه قوتي ولورعب
الحيا غير اهله فلا غرم عليه قال ابو حامد ولا تقرب اليه
سأل لان ذلك ابي جوائز الحيا لنفسه وقوله وعليه
ابي على كونه من خصائصه وان لم يقع يحمل انما قال
يحمل لان الظاهر انه لا حيا لغيره اصلا حتى لا يعلم واستاد
الي

الي ان الحصر اضاف ابي لا حيا لغيره من الائمة بان يحول
نفسهم فلا ينافي انه يجوز ان يحول الغنيهم اهـ شتمنا
اما العدو ابي الكثر الذي لا ينقطع وهو بكر العيب وتشد يد
الذال بان تكون له مادية ابي عيب يبيع منها وقتش الروح
العدب بدل العدو ومثله اما التافيت من النبل كالخفوق
يجوز فها لانه لعامة الناس اهـ عز نري ان ينقص
حماة الحما قصور ويجوز مدد وجمعه احمافها اهـ قول
ابي عند ما انظر فوجه التعبير بهذا وهل جعل بالغة
حمية غير ابي من الائمة قبله ولو خلفا الراشد من
رضي الله تعالى عنهم اجمعين شمر الاحب النبي ابي
وان استغنى عنه لانه نص فقدم على الاجتهاد ولو
غرس فيه او نبي قلع قال السبك ويقر من ينقصه
للاجماع عليه خ لوزري وقول اهـ
بيان حكم المنافع المشتركة منفعة الشارع ومثله
حزيم الدار واقتنتها واعتابها فيجوز المروم منها
والجلوس فيها وعليها ولو لخواج ولا يجوز اخذ
عوض من غير ذلك كما مروا قلنا بالمعتمد ان الحر
مملوك قال على الجلال الاصلية ابي الغالبية احتراز
عن الفرعية كالجلوس فلذا قيدت بقدم التضييق
مروم لانه وضع لذلك وهذا اما علم في الضحك وكما
توطئة لما بعده شمر وكذا جلوس لخواج حرة عما
رغم راما غير الاصلية فاستأذنه بقوله ويجوز الجلوس
فيه ولو بوسط لا استراحة ومعاملة وخواها كانتظار
رفيق وسؤال الله فيكون قوله وكذا جلوس معناه
وكذا صنفه الشارع جلوسه اهـ كما قاله ع ست

اي لا يقيد كون المنفعة اصلية اهل وله وضع متر اعتيد
وضعه فيه فيما يظهر ويختص الجالس بمحله ومحل
احتجته ومعاملته وليس لغيرة ان يضيق عليه فيه
بحيث يضربه في الكيل او الوزن والعطاوله منع واقفا
لقربه ان منع مربية او وصول معاملته اليه لا من قعد
يسمع مثل متاعه ولم يراجه فيما يختص به من المرافق
المتكورة مروقيا ما تقدم ان من استحق الجلوس
في المسجد في مكان مخصوص لتعليم علم ونحوه كتحليم
مطالعة ونحوها منهم جلب اخره بالقرب منه بحيث يضيق
عليه او يرفع صوته بحيث يشوش عليه في تعليمه فيمنع
من ذلك وهو الظاهر سم قال قال علي بن ابي طالب
ذلك المسلم والكافر الا في التظليل عند شيخنا الزياتي
فيمنع منه الكافر ولا يؤخذ علي ذلك عوضا مما
يرتفع بالجلوس فيه سواء كان يبيع امره لا وان فعله ولا
بيت المال زاعمين انه فاضل عن حاجة المسلمين لا متدعا
البيع تقدم المالك وهو منتفاه ولو جاز ذلك لجاز
بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي وفي ارتفاق الذ
في مساكن لبيع او غيره عشت ثبوتة فعمد ذلك
ان تقول قولهم انه يضطر الي اضيق الطرق في الزحام
يقضي ان للمسلم انزعاجه هنا هو يمكن الفرق
بان الاحتياج الي المروءة منهم وله اي للمجالس
فيه تظليل ولو دعي على قياس ما تقدم عن السبكي
ونقل عن شيخنا اخنضا صفة ذلك بالمسلم ولو
المعتمد كما تقدم عن ق لا يمنع الكافر ايضا من اغتسا
له في المقاطع المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن

المسجد الا باذن مكلف وكذا من قضا حاجة في مقام مسجد
المسلمين قال علي بن ابي طالب وقال عشت علي مران ذلك
جائز فان مثل هذا اجاز بين الناس من غير تكبير فيجل ذلك
اي المنع علي انه كان في زمن الواقف وعلمه ولم يشترط فيه
وقفه ما يخالفه مما ينقل معه فان كان مبنيا منع من
ذلك لولم انه لا يجوز له دكة وان لم يضر كما صرح جوابه لخير
ابي داود الساجي وهو من كتب اليه ما لم يسيغ اليه مسلم
فهو له اي اخنضا صلا ملكا نعم ان كان احدهما اذ
من العلة لان له مزية علي الكافر لانه هو احق اي لان
انتفاع الذي يدارنا انا هو بطريق التبع لنا من روقوله
احق اي مستحقا دون الذي شوي في فافعل التفضل
ليس علي بابيه ومن سبق الي محل منه لانه هذا
التفضل في السوق الذي يقام في كل شهر او سنة مرة
مثلا ثم هو المعرفة الذي اعتمد مران الاحتراف
في المسجد ان ادي الي الاضرار به واعتهاه حرم وعليه
يجوز قولهم يحرم اذا اتخذ حائوتا والافلا هو ثم قال
ينبغي ان يكون من صور ما اذا اتخذ لكتابة بالاجرة
وكثر تردد الناس اليه واجتماعهم عنده لا يستعمل و
معاملته علي وجه يترى اهو سم سال وفارقة ليعود
ليس يقيد بل مثله ما اذا يقصد عودا ولا عده كما
ياش في قوله والظمان مفارقة لوقال عشت علي مران مسجد
في ذلك يمينه عالم تذل قرينة علي خلافه بحيث
انقطع تصوير الطول النقي فيصدق بما اذا لم تظل
اصلا او طالت لاهذه الحيشية قال سم ينبغي ان

يكون المراد ان تنقص مدته من شأنها ان تنقطع لانه فيها ان
 لم ينقطعوا بالفعل الا في جميع الف كذا في جميع عاقل وكفار
 جميع كافر فحقه باق اي في جميع علي غير العالم به الجالس
 اي عند حضوره فيه بغیر اذنه ووطن رضاه كما هو ظاهر ثم مر
 وان ترك غاية باق طاع الامام اي للامام اقطاع الشروع
 اقطاع ارفاق لا اقطاع تركه دل والنظر ان فارقته
 لهذا هذا واضح ان الفاذلك المكان وتعوده او قصد باول
 محبة فيه ان لا يفارقه وقت المعاملة واما اذا جازع ولم
 يقصد فاذا ذكر وفارقه لا يقصد عود ولا عده فتقاسمه
 بقيد فالوجه انقطاع حقه سال ولو جلس لاستراحة
 فحضر قوله لخرقة او نحوها كانت ظار رفيق وسوال
 مر كافر اقران وتعلمه ولو نحو الفذلات السبع او لفظ
 الاول 2 ومثله من يتعلم منه وخرج بذلك عن بقاها
 يحفظه او يقر في مصحف وقف او قراءة نحو شيع فينقطع
 فينقطع حقه بفارقه ومثله من جلس لذكر نحو ورد
 او صلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ولو في ليلة جمعة
 مع جماعة قل ومثله ما ذكر فيمن يقرأ الاسماع ما لم يكن الشا
 رط لمحل بعينه الواقف للمسجد كما في ع ش علي مر
 بيت يدي قد مر ان افادوا اسقا ولا تساع حديث او حفظ
 والا فلا حقه له دل فكم يحترق بل اولي لان له عرضا في ملا
 زمة ذلك الموضع ليا لفة الناس وحديث النبي ع
 اتخاذ المساجد وطلبه يستحق مخصوص بما عدا ذلك اي
 ما عدا نحو الاقتا وافهم كلام المصاعمة اشتراط اذن
 الامام ولو لمسجد كبير او جامع اعتيد الجلوس فيه باذنه
 في

في اوجه الوجهين لقوله تعاوان المساجد لله فلا تدعو
 مع الله احدا الا الله ثم مر فيها معرفت التفصيل وليس من
 الغيبة ترك الجلوس فيه في الايام التي جرت العادة بها
 لبثها ولو اشهر كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الا ان
 هو ومالا ينقطع به حقه ايضا ما لو اعتاد للدرس قراءة الكتاب
 في سنتين وتعلق عرض بعض الطلبة بحضور النصف
 الاول في سنة فلا ينقطع حقه بغيثه في الثاني اهد
 ع ش علي مر وقرع الحقي لصلاة وقتها ايض كل
 عباد لا قاصر بغيرها عليه كقراءة او ذكر سال وسئل الجلوس
 للصلاة عالم بكن اهلا لذلك المجل لعدم صحة استخلا
 فه وهو كذلك وما لو جلس قبل دخول وقتها وهو
 كذلك ان عدم منتظر لها عرفا لا نحو بعد صبح لا انتظار
 ظهر وهو ظم الا ان استمر جالس قبل وفارقه بعذر
 ولو قبل دخول الوقت اي وقرب دخول وقتها بحيث بعد
 منتظر للصلاة دل ليعود اليه ويصدق في ذلك
 بيمينه ما لم تدل قرينة علي خلافه ع ش علي مر
 فحقه باق في جميع علي العالم به الجلوس فيه بغير
 اذنه ووطن رضاه وما استثناه الزكوة من حق
 السبق وهو انه لو قعد خلف الامام وليس اهلا
 للاستخلاف وكان من من هو احق منه بالامانة في
 خروجه تقدم الاحق بموضعه لغيره ليلين منكم اولوا
 الاحلام والنهي مرود اذا الاستخلاف في نادر ولا يختص
 بمن هو خلفه وكيف يترك حقا ثابت لمثوهم علم ان
 عموم كلامهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر

مرأي لان الخبر انما دل على تقديم الرجال البالغين العقل على
 غيرهم من غير تفصيل في الرجال فالوجه سد الصفوف وان علم
 حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع قبله فان كان له فيه نحو سجدة
 دفعها بنحو رجله او عود ولا يرفعها لئلا تدخل في ضمانه ومثله
 فرشها في غير وقت الصلاة او في مكة خلف المقام او في الركن
 الشريفية والمحرم فرشها في ذلك كما فيه من التحريم والبيع من الصلاة
 بل يبيع الجالس خلف المقام من الجلوس فيه لما ذكره في قوله وخرجه
 بالصلاة الا عتكاف فان فيه تفصيلا وهو انه ان لم يتوعد بطلان
 حقه بخروجه ولو للحاجة والا لم يبطل حقه بخروجه للحاجة وحل
 وهو روقل قيسط حقه مطلقا ان طالت غيبته ولا ع
 ويصح ان يغبر الاطلاق بان يقال مطلقا اي في تلك الصلاة
 وغير هبلل هذا هو المتبادر من سياق العبارة وانما
 لم يستمر حقه هذا راجع لقوله اما بالنسبة الي غير تلك الصلاة
 فلا حقه له فيه فهو مرتبط به كما في شمر بن بقاء المسجد
 اعترضه الرافعي بان الصلاة في الصف الاول افضل ورد بان
 هذا انها جاب بالنسبة للامام وحده وعبارة شمر واعتراضه الرافعي
 بان ثوابها في الصف الاول اكثر رد بان له لو تركه موضعه
 منه واقبحت لزم عدم اتصال الصف المستلزم لنقصها
 فان تسويت من تمامها ومجئته في انائها لا يجبر الخلل
 الواقع في اولها وبان الصف الاول لا يتعين له محل من المسجد
 بل هو ما يلي الامام في اي محل كان منه فتوابعه غير مختلف
 باختلاف بقاءه بخلاف بقائه في الاسواق فانها مختلفة
 في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثرة الوارد في
 فيه وبالوقاية من دخول ربه وهذا الاول من الجواب الاول

لانه

لانه يلزم قائله التفرقة بين محبته قبل فيسب حقه وبين ان
 يتاخر عن الاقامة فيسب حقه وهم لم يقولوا بذلك شمر
 او من نحو رباط وهو ما يبيح للمحتاجين والخاصة ما يبيح
 للصوفية فهو اخص واخصر اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو
 نوم بها وظهر وشرب ما دلتها ما لم ينقص المانع حاجة اهلها
 فيما يظهر شمر وهو للغير ذلك وان منعها اهلها وعللهم المنع
 وان لم يحصل ضرورة تحرر شوري والذي يؤخذ من عت على مرانه
 ان لم يشترط الواقف الاختصاص جاز دخول غيرهم بغير اذنتهم
 وان شرطه لم يجز بغير اذنتهم فان خرج بمنع دخول غيرهم لم
 يطرده خلاف قطعا اي لا يجوز ولو جاز ذكركم في كتاب
 الوقف وخرجه منه الحاجة وقيد باب الرفعة بما اذا لم يكن له
 لك باطرا واستاذنه ولا فلا حقه له وبوافق اعتبار المص كان
 الصلاح اذنه في سكني بيوت المدرسة ولم يعتبر المستول اذنه
 في ذلك ويحكم حمله على ما اذا اعتيد عدم اعتباره ويعمل
 بالاعتاد المطرد في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في
 زمن الوقف او اعلم بها تنزل منزلة شرطه فيخرج فقيه زكي
 التعليم وصوفي ترك التقيد شمر واما ما يقع لان من بطلان
 المدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معلومها كمنه
 لم يدرى ومنه لم يجز لان زمن بطلانهم غير مفاد فيما
 سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم اخذ العلوم كله او بعضه
 حيث لم ير اعوا ما كان في زمن الواقف وان كان من بيت المال
 وخرجه بقولهم في التعليم اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر
 المدرس فلا يستقط معلوم التعليم شمر مع زيادته قد
 وقول المص وخرجه منه الحاجة انظر لم يقل هنا ليعود كما
 قال في الذي قبله ولعل هذا يفرهم من التفسير بالحاجة

لان شأن من خزن الحاجة العوداه وطالت غيبته احي
 بحيث بعد معروضنا ١٢ في بيان حكم الاعيان
 المشتركة كالمعدن والماء وما يتبع ذلك ما القياة المشتركة
 ع ش المعدن الظن من المعدن وهو الاقامة وقنه جنة
 عدن وعبارته م ر وهو حقيقة البقعة التي اودعها الله
 تعالى جواهرها واطاها سميت بذلك لعدون ابي اقامة
 ما اثبت الله تعالى فيها والمعاد ما فيها م ر فهو مجاز من
 من اطلاق اسم الحال على المثل وقيل هو حقيقة فيها
 كما تقدم وهذا المعنى قوله المعدن الظن ليس هو الحكم
 بل توطئة والحكم من قوله ولا يملك علمه بلا علاج
 ابي بخو حفر اهر سم ما يربيه وهو المسمى الان
 بالبارود وكبريت وهو علف تجري فاذا جمد ماؤها
 صار كبريتا ابيض واصغروا الكذر واخمر واعظم الاحمر
 ومعدنه خلف وادي النمل الذي مويه سليمان عليه السلام
 ويبقى فيه معدنه فاذا قارق معدنه زال صوته انتهى
 اشارات لان الملقن وهو شئ يلقبه بوقدان العنبر
 كذلك لان الاصع انه يثبت في قاع البحار ثم يقذفه الى
 يتموجه الى البراهق فيجد بابه نصرود داخل مختار
 ويصير كالنقار ويوقد من عظام الموت الكفار شئ
 يسمى بذلك وهو نجس او متنجس اهر سم م ر ع ش
 بكسر اوله جمع برمه بضمه قتل حكم المعدن الظاهر
 وهو انها لا تملك بالاحياء ولا يملك ظاهرها وكذا
 باطن لا يملك باحياءه وقوله ولا يثبت في ظاهر اهر سم
 باطن كما في حجر اهر سم باحياءه يثبت عليه علامات
 لان احياء كل شئ بحسبه لوقفه في هذه العبارة

ان المراد بالاحياء في المتن احياء المعدن نفسه والاول بان
 يراد به احياء البقعة نفسها كما عليه السلف والخطف
 المراد من هذه العبارة التقدم موت والمتاخر من ع ش
 ولا الباطن حفر ابي بخو م ر بل انما يملكه بالاستيلاء
 عليه بعد استخراج ٢ ل قال سم وانظر لم خص الباطن
 بذلك فان الظن كالباطن في ذلك لا يملك به حفر قليم
 وعبارته اصله مع ش م ر والمعدن الباطن لا يملك محله
 بالحفر والعمل مطلقا ولا بالاحياء في موات علي مليات
 في الاظهر كالاظهر والثابت بملك بذلك اذا قصد
 التملك كالموات و فرق الموت بان الموات بملك بالاعمال
 رة وحفر المعدن تحزب كالماء وكذا الملح المائي والجلي
 نعم لو حفر بجانب الساحل وساق الماء اليه فانه قد
 ملأ جازا حيا و واقطاعه ولو تليكا وكذا لو احتاج
 الجيلي الى حفر قال سم وهذا التشبيه يدل على ان
 هذه الثلاثة لا يثبت فيها اختصاص بخو وكذا
 في الباطن على المعتمد ولا يثبت فيه اقطاع ولو
 للارفاق على المعتمد كما في ربي بركة غير الباطن
 ضمها ع ش وظاهر ان التملك في الحشيش والخطف
 من المعدن الظن فيثبت فيه ما ذكر ابي من الاقطاع ع
 فقط لا الاختصاص خلافا لما يورمه كلام المصو
 المراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق لا التملك ع ش
 فان ضاقتا اني بخلاف ما اذا انتسعا قتل باخذ
 من جانبه ولو في قتل قدم سابق ولو ذبحا
 ونقل عن شيخنا الزيايدي ما يوافق في ش عامر

ابي وان لم يعلم حكمة بان جاعها او جهل الحال اقرع
 بينهما لا تتفا المزمج فان وسعها اجتمعا وليس لاحد اخذ
 اكثر من الاخر الا برضا قاله في الجواهر وهو يقول علي
 اخذ اكثر من البقرة لا النيل اذ له اخذ اكثر منه نعم لو كان
 مسلما والاخر في مقدم المسلم كما بحثه الاذرعيا نظير
 ما عرف في قاعد الاسواق ثم روي عياض قال نعم ان كان
 اخذها مسلما قدم ولا اقراء بقدر حاجته هل الراد
 حاجة يومه او اسبوعه او شهرة او سنة او عمر الفاعل
 او عادة الناس من ذلك سم علي حجر اقوال للاقرع
 اعتبار العمر الغالب كما في اخذ الزكاة وقد يقال بل الاقرب
 اعتبار عادة الناس ولو للتجارة وبقرت بينه وبين
 الزكاة بان الناس مشتركون في المعدن بالاقصالة
 بخلاف الزكاة فان مبناهما علي الحاجة ومن ثم امتنعت
 علي الفنى بمال او كسب بخلاف المعدن عشت علي مر
 ازعج قلو اخذ شيئا قبل الازعاج هل يملكه ام لا
 فيه نظير والاقرب الاول لانه حين اخذ لا كان مباحا عشت
 علي مر ومن احب موافق فظهر التعقيب المستفاد
 من الغالبين قيد وليس مكررا مع ملكه لان هذا
 في حالة الجهل وقام عرف حالة العلم وخز بظهور
 ان المشرع بعدم علمه في حال احياؤه ثم روي دون
 الظاهر المعتمد انه لا فرق بين المعدن الباطن والظن
 في حالة العلم والجهل فان علمهما لم يملكهما ولا يفتقرهما
 وان جهلها فملكهما ويقتضيها من ربي وسد وتوحي
 وبعضهم هو الجلال المحلي والمعتد ما قرع
 من

من التسوية بيت الظن والباطن فقول له فاخذ من صغير
 فاسلكه عن رتبة ذكر الجلال السيوطي كغيره ان المرشد
 من بيت المال اقليم اقليم مصر ونزعة وتقوم وتنسوية
 جسور مائة وعشرون الف قطاع بالطواري والاعلا
 منهم سبعون الفا لخصوص الصعيد والباقي لبقية
 الاقليم هو والمالمباح ومنه ما يبق في الحفر علي
 روست القبطان فهو مباح يسوي فيه الناس حفر
 يستوي الناس فيه اي فلا يملك باقطاع ولا يثبت
 فيها تحجر وكذا حكم حافتي النهر فلا يجوز للامام بيع شيء
 منها ولا اقطاعه وقد عمت البلوي بالبنا علي حافتي
 النهر حكمت بالبناء في القرافة وهي مسجلة ب رسم
 بان ياخذ كل منهم ما يشاء وعند الاخذ خامر منع
 ضيق الما او شرعه يقدم الاسبق فالاسبق والا
 افرع بينهما وليس للقارع تقديم دوابه علي الد
 مين اذ الظام مقدم علي غيره وطالب الشرب
 علي طالب السقي وما جهل اصله وهو تحت يد
 واحد او جماعة لا يختم عليه بلاباحة لان اليد وليد
 الملك ومحل له كما قاله الاذرعيا اذ كان منبغ من
 مملوك لهم بخلاف ما منبغ بمموات او يخرج من
 نهر عام كدجلة فانه باق علي ابا حنة ثم روي في
 الما قال الاذرعيا يراد بالمقات السما وما العيون التي
 لا مال لها واراد بالنار النار اذا اضرت في خطب
 غير مملوك اما المملوك فلا يجوز الاخذ منه بغير الاذن
 وانما الخبز المصنوع فالوجه فيه منع من يقتبس منه
 صنوا كالا ستناد لجدار القبر رسم وسد سقي

الاول ابي في الاحياء ولو ترتب علي ذلك هلاك زرع من
دونه قبل وصول الما اليه قال في شبه البهجة فان احتاج
من احبي اول الالب السقي من اخرى مكنت منه وظاهرت
ولو بعد شروع من بعدة في السقي والتزعمه مريكت
اظن العباب صرح بخلافه لهو سمر الالكعبيين والراد
بما ذكر كما بحثه الاذرع بجانب الكعب الاسفل ومخالفة
غيره له محتمل بآية الوضوء فردود ثبات الدال على
دخول الغاية في تلك خارجي وجدتم لاهنا والتقدير
بهما هو ما عليه الجمهور وشتم رقال انما تجر واعترض
بان الوجه انه يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة
لاختلافهما زمانا ومكانا فاعتبر في حق اهل محلها
هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة اهل الحجاز
فيل التخل ان افر دكل بخصوص فالعادة ملو ولا
اتبعت عادة تلك الارض ولا حاجة لهذا التفصيل
لان كلا من قسميه لم يخرج عن العادة في مثله فلا
مهم شامل له اهو بحروفه ومراة بالخبر قول الشافعي
لانه صلي الله عليه وسلم قضى بذلك لانه اتي به
وفي قل ان المعتمد اعتبار عادة الزرع والارض والو
قت اهو ويفر كل من يقع له كان يكون وصول
الما الي الكعبيين في المستعملة لا يحصل الا بلوغه
الي الركبتين مثلا في المنخفضة سمر اول من
تعبير بالاعلى مرادة بالا على الاول او حربي على
القالب كما بينه الشافعي في التعبير بالاقرب فليتناقل
سمر ابي فلا اولوية لكن الماخ لا يدفع الا بانه ويؤخذ
منه ان المراد بالا على الاقرب للما يجر من بكسر الهمزة

من

من باب ضرب قال تعالى ان تخرج علي هداهم وقال تعالى وما
اكثر الناس ولو حرصت بمومنين وما هيا وهوان
الغالب ان من احيا بقعة يجر من علي قريها من الما
مامكن وهذا شروع في بيان مفر يوم قوله سقي الاول
وقوله ولا يبعد الاقتراع ضعيف فالمعتمد تقديم الاول
حتى في صورة الجهل بيد او ظرف ومنه كثر ان الدواب
كالساقية فيمكك بمير ودخوله فيها ومثله نحو الاحواف
والمصايد في اننا حلك ظاهرة ولو كان الاخذ له غير
مميز وعليه فانظر الفرق بين ما تقدم في الاحياء
اشترط التميز في المحيي بنا على ما تقدم عن شتم
الزيادي والجواب اما اولاف فيجمل ان الشافعي لا يري
ذلك القيد بدليل تشبيله بشم بالجنون واما ثانيا فيجوز
ان يقال هذا الثمان هذا الانتفاع به باعدامه المقصد
منه النفع به حتى الدواب التي لا قصد لها ولا شعور
توسعوا فيه فلم يشترطوا في مثلكه تمييزا ولا غيره
ويؤيد الثاني انهم جوزوا الذمي اخذ الخطب ونحوه
من دارنا قالوا لان المسامحة تغلب في ذلك وعليه هذا
فما يقع من ارسال الصبيان للاتيان بما او خطب الما
فيما اتوا به للمرسل حيث كان له ولاية عليهم لجواز استخدا
عه لهم في مثل ذلك والا بان لم يرسله احدا وارسله
غير وليه المذكور فالملك فيه له فيجوز علي غيره ولو
والد اخذه الا اذا راي المصلحة في اخذه وصرفه
او بدله علي الصبي اهو عث علي مزر لم يصير شيكا
لانه كالتاليق والوجه عدم حرقه صبه عليه والفرق
بينه وبين رمي المال فيه ظاهر مروه وهوان ذلك

بعد ضياعه بخلاف الما فانه يتمكن من اخذ منه وان
لم يكن عين ما رد لا عت وفيه عليهم من خلاف السهل فانه
بحرم القاول فيه بعد اخذ والفرق بينهما ان رد السهل
اليه بعد تضيقه له عدم تيسر اخذ كل وقت بخلاف الما
لكن مالك النهر احق به ومع ذلك فله في السقي منه
والاخذ منه بخود ولو واستعماله نعم ان كسده عليه ملكه ان
قصد ملكه وان كثر اهول على الجلال لا رتفاعه ابي
سوا تلفظ بذلك اولا قال حتى يرتحل المدا على الا
عراض لا الارتحال كما في الخادم شوبري فخير مسلم
السابق ابي المذكور بعد قول المتن ومن سبق الي محل
منه لحرفة وقارقه المح ولقطه من قام من محله ثم
رجع اليه فهو احق به وفيه انه لا يدل على ما ذكره الا ان
يكون اراد علي بعد القياس على ما فيه او يكون التمس
اختص فيما مر فلو استدل بخبر ابي داود السابق كان
اظهر تأمل فاذا ارتحل هذا اظم ان ارتحل معرنا
اما لو كان الحاجة عاجزا على العود فلا الا ان تطل غيبته
وح فليس النشاط الا ان ارتحال بل لا عراض حتى لو اعرض
ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الرويات
اهو خادم شوبري وان عاد اليها ومحلها كما قاله الا ان غيب
عالم يرتحل بنسبة العود ولم تطل غيبته ثم مر
لو حفرها بقصد ارتفاق المارة وتمتع عليه سدها
وان حفرها لنفسه لتعلق حقا الناس بها فلا يملك
ابطالها ثم مر بملك كعقوب قولهم بوات لا ارتفاعه
وقوله او يملكه مفهوم قولهم بوات فهو على الف والشر
المشوش عن حاجته ابي الناجية فلو احتاج اليه فب
ثاني

ثاني الحال وجب بدله ان كان ما يستخلف بكيفية لما يطر
من حاجته ثم مر لم يجد صاحبه ما مباحا الظاهر ان
المباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليراجع شوبري على
مر وعبارته دل وشم كلا مباح هذا اقتد فلا يجب
بدله ما ذكره الحيوان ان يعلف يعلف مملوك وتعلمه لانه
مقتصر حيث لم يعد الما كالعلف اهو محروقه لا الاستغنا
له وحيث وجب البدل لم يحجز اخذ عوض عليه ولا يجب
عليه من وجب عليه البدل اعارة الالة الاستغناء ثم مر
وسكنوا عن البدل لخوالة طهاره غيره وينبغي ان
يجب ايضا ولك يقوم عليه مكثته وزرع اهو سم
علي حجر اقول نعم ينبغي ان يقدم المكثية ويدله
فاصر جوابه في التيمم من ان من اسباب التيمم احتيا
جه لعطش حيوان محترم ولو ملا فليراجع عت على
مر وزرع مثله مر من مقتضاه تقديم سقي زرعته
على الحيوان المحترم المذكور وليس كذلك اهو
كالزراع ابي ولو كان ليتيم اهو عت يقتسم ما وها
لا يخفى صراحة الكلام في ان القناة مملوك فما صورة
فانه ان دخل القناة من ثم مباح فهو على ابا حنة فلعلم
من صور ان يخرج من بئر مملوكه لكم عت او
ينصب اخذ وهذه هذه الطريقة يحجر عليها بخلاف
الها يات اهو سم فان جهل ابي قدر الخصص من
القناة ولو زل ما يخص احد الشركاء على سقيم يلزمه
بدله ليقبضهم بدله التصرف فيه لما تشافان اكرهه عنهم
عليه يرجع باخرة عمل في الزاد في لومر ويجوز فقا
لقوله بقدر خصصهم فيكون المراد بقوله بقدر خصصهم

فيكون المراد بقوله ابي سعة وصديق لا عدداً بدليل قوله
 وجوز ان فتساوية ابي في الصديق او السعة ابي لا في
 العدد اهـ عبد البر ابي فتكون صورة المتن ان توسع ثقة
 صاحب الثلثين بحيث يكون ماؤها بقدرها ثلثة اصحاب
 الثلثين ~~تأمل~~ تأمل والله اعلم
 من وقف كذا حبسه واقف لثمة ردبته وعليها العاقبة
 عكس حبس واجبس وجمعه وقوف واقواف وذكر عقيب
 احيا البوات لان في كل منهما تجديد استحقاق اولان الاول
 فيه تجديد ملك والثاني ازالته حبس مال ابي معين
 مملوك يقبل النقل كايات والوقف ليس من خصائص
 هذه الامة كافي ثم مرر وعبارته بعد قول المصنف وان
 وقف علي جهة تعصية لا نعم ما فعله ذم لا ينطلي
 الا ان ترافعوا اليها قوله لا ما وقفوه قبل المبعث
 علي كتابهم الخ فانه صريح في مشروعية الوقف قبل
 البعثة ع ش وقوله يقطع النصف التيسية متعلقة
 بحبس وكذا قوله علي مصرف علي مصرف ابي موجود
 ليخرج منقطع الاول اذ اقامات ادم الخ عبارة مرر
 وخر اذ اقامات المسلم انقطع الخ فاعلم ما روايتان وقوله
 انقطع عمله ابي ثوابه واما العمل فقد انقطع بقراعه
 او وكذا او بمعنى الواو والمراد بالصالح المسلم وقوله
 بدعوله حقيقة او مجاز في شمل الدعاء بسببه ومن
 كون الوقف تيسر صدقة جارية بوقد عدم صحته
 علي بل لا يبالى بوقد صدقة جارية بوقد عدم صحته
 ل محموله عند العلماء الخ ما المانع من حمل الصدقة
 الجارية علي بقية العشرة التي ذكر وانها لا تنقطع بمو
 اب

مرتبة

ابن ادم ولعل الفرق الشئ تبرامن عملها علي الوقف بخصوصه
 بقوله محموله عند العلماء اشارت اليه انه يكت حملها علي جميعها
 وقد نظمها الجلال السيوطي بقوله اذ اقامات ابن ادم ليس
 بحري عليه من خصال عشر علوم بشها ودعا بخل وعز
 من الخخل والصدقات تحري وراثته مصحف ورباط ثغر
 وحفر البئر واوجاه نهر وزيت للغريب بناء ياوي اليه
 او بنا محل ذكر وتعليم لغز كريمة فخذها من احاديث
 بحصر فالخبر في الخبر المذكور اضاف ابي بالنسبة لما ذكر
 فيه وقوله لتعليم كريمة ولو باجق علي الوقف قبل الوصية
 بالنافع موبدة يصدق عليها ذلك لكنها نادرة فحمل الصد
 قة الجارية في الحديث علي الوقف اولي سأل اهل
 تبرع عبارة ثم مرر اهل تبرع في الحياة ثم قال فلا يصح
 من محجور عليه بسفه وصحة نحو وصيته ولو بوقف
 دار لا ارتفاعه ليجر عنه موته فيصح من كافر ولو
 وقف ذم علي اولاده الا من اسلم فزهم قال السبي
 رفعت الي في الميات فابقيت الوقف والفت الشط
 وماله مرر الي بطلان الوقف سم علي حجر اقول ولعل
 ما مال اليه انه قد حملهم علي البقاء علي الكفر وتقدر
 معرفتهم بالغال شرط لفظه مشعر بقصد العوضية
 اهـ ع ش علي مرر ولو بسجد وان لم يعتقده قربة
 اعتبارا باعتقادنا ابي وكوقف مصحف ويتصور حكمه
 له بان كتبه او ورثته من ابيه بان كتبه ابوه ومثل
 المصحف المكتب العلمية كما في ع ش علي مرر لان مكر
 ابي بغير حق امامه كان تدر وقف شئ من امواله وضع

عشر

من وقفه بعد التذرع فأكبره عليه الحاكم علي ما يري فيه
المصلحة عتق ومجور عليه بغلس اي وان أراد ماله
علي ديونه كان طراله ماله بعد الحج او ارتفع سعر ماله
الذي فخر عليه فيه عتق عليه وفي الموقوف حاصل ما
ذكر ثمانية شروط ولو ففصولة اي ولو كانت العين
التي يوقفها المالك مفصولة عند غيره فلا ينافي قوله
الا في مملوكة قاله ولو من عاجز عن انتراعها او
غير قربية بان لم يرها الواقف ويؤخذ من اشتراط عدم
الروية صحة وقف الاعمال وبه صرحه مرفي ثم نعم
يصح وقف الامام بحرية مرفي ثم نعم يصح وقف الامام
اراضي بيت المال علي جهة معين علي المنقول الموقوف
به بشرط ظهور المصلحة فيه ذلك اذ تصرفه فيه منوط
بالمصلحة كولي اليتيم ومن ثم لو راي تملك ذلك
لهم جلازا هو حرمة قاله عتق عليه وجب صح وقف لا يجوز
تغييره واما ما عتق به البلوي مما يقع الان كثيرا من الرق
المرصدة علي اماكن او علي طائفة مخصوصة حيث
تغير ويحفل علي غير ما كانت موقوفة عليه اولافاته
باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عين عليه من جهة
الواقف الاول فاليتنبه له فانه يقع كثيرا من هنا يوقف
بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبد بيت المال بان
الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح
به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كما يصال الحق المستحق
ولا كذلك العتق نفسه فانه يغويت للمال ونقل عن
مالك بن مروان انه ملك مصر فامر بسل اهلها وزيار
يكشف

يكشف عن احوالهم فكتب الوزير اليه ان المرتب في بيت
المال مائة الف وسبعون الف دينار وهذا اخلاف فرائق
الملك فكتب تحت خطه الفقير من المداق والحاجة تدل
الا عناق والمال مال الله وهو الزناق اجر الناس علي
عواندهم في الاستحقاق ما عندكم ينقدو ما عند
الله باق فانا لا نخب ان ينسب الينا المنع والي غيرنا الا
طلاق واستمرار الحسنة من مكارم الاخلاق واليكم
هذا الحديث مساق لا يفوتها اي لا يذهب عيناها
امر منقول اي حيوانا كان او غير لامه اذا اشرف
الحيوان علي الموت ذبح ان كان مأكولا وينبغي ان ياتي
في لحمه ما ذكر في البناء والعروس في الارض المستأجرة
او المعارة اذا قلعا فانه يكون مملوكا للواقف او الموقوف
عليه الخ ومحل ما حيث لم يثبت شر حيوان او جزه
بمن الحيوان المذبوح علي ما ياتي عتق علي مرفي
كشاع ولا يبري وان جهل قدر حصته او صفته مرفي
ولو مسجد او حرم علي الجنب المكث فيه جميع الارض
ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء فيه مع التباعد بالكثر
من ثلاثمائة ذراع وتصح التحية فيه اذ في تركها
انتهاك لمحة المسجد وتجب القسمة فور اذا كانت
قسمة افراز والا فيمنع لانها بيع كاعتناع بيع المسجد
سرا وبعضهم جوز قسمة غير الافراز للصرف وتكون
مستثناة قال ويعتقان بوجود الصفة الصادقة
بالموت لانه استحق عليه حقان فحقا انسان فقد مينا
اقواها مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو ولد الوقف
الموقوفه حيث لم تضام ولو شمر بنا علي ان الملك

في الوقف لله علة لقوله ويعتقان مع قوله فيبطل الو
قف بعقدهما فان قلنا انه للموقوف عليه فلا يعتقانه لم
جرهما الي ملك ادعي اخر فلم توجد الصفة في ملك المعلق
ولا يبطل الوقف بحق عبارة مرفوعة في ارض مستأجرة
اجارة صحيحة او فاسدة او مستأجرة مثلاً قال
ايضاً فلو قلع ذلك وبقي متفعلاً به فهو وقف كما كان
وان لم يبق كذلك فهل يصير ملكاً للموقوف عليه او
يرجع للواقف وجهان اصحهما اولهما وقول الجاهل
الا سنوي ان الصحيح غيرهما وهو شرعاً عقاراً وجزء
عقاراً ويوقف مكانه وهو قياس النظائر في اخر
الباب ونقل نحوه الا ذكر عن محمد لا علم امكن الشراء المذ
كور وكلام الشيخين الاول محمول على عدمه ويلزم بما
لقلع ارض نقصه يصرف على الحكم المذكور وخرج
بخلاف المستأجرة المقصودة فلا يصح وقف ما فيها
لعدم دوامه مع بقا عينه وهذا مستحق الازالة كما افق
به الوالداه وقوله فلو قلع ذلك المحذور باقاً وخرج
من ريبه ولا يخفى هنا الخصلة الثالثة وهي من تلك
بقيته لان الموقوف لا يباع لانها ليست بعين فيه
تقليل الشيء بنفسه وكذا قوله لعدم تعيينها لان
يؤول فلو ذكر بقصد الشرط ولا ما في الذمة شامل لذمة
غير الواقف كان كان يستحق عبداً على اخر قرضاً او
سكناً وحر عبارة المنهاج ولا وقف بنفسه قال
مردان رقبته غير مملوكة له ومكانت ابي كتابه صحيحة
عليها بلا وجه بخلاف الكتابة الفاسدة لان المقلب
فيها التعليق ومرفوع المعلق عنه نعم ان وقف
حاملاً

حاملاً صح فيه تعلل به صرح به في بشم الروض ولا
دراهم للزمنية او للتجاعة فيها وصرف مخرجها للمفقرو
كذا الوصية بها لذلك اهدى سالك وكذا وقف الجامعة
لان شرط الموقوف ان يكون مملوكاً للواقف وهي غير
مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذ ان التما
كم في الفراغ عن شيء من الجامعة ليكون لبعض من يقرأ
القرآن مثلاً في وقت معين ليست من وقفها بل بفراغ
من هي في يده لا سقط حقه منها وصار الامر فيها الي
راي الامام فيصح تعيينه لمن شاخه راي فيه فصلحة
ع شعليه مر ومقصود الوقف الدوام قاله مروي
المراد بالدوام بقاؤه مدة يصح استتباع فيها بان بقا
بل باقية وخرج لان رد الياحين المقلوغة لان استتباعها
نادر سالك كسلك بخلاف عود البحور فانه لا يتغير
به الا باستهلاكه سالك وزبحان مرفوع الخ اي فانه
يصح وقفه للشم وفيه نفع اخر وهو التثنية سالك
علي فقرا والمراد بهم ما في الزكاة الا المكتسب
لما يكفيه فهو هنا من هم اهدى قال قال ع شعليه مروي
ينبغي ان يكفي الموقوف لثلاثة تلك لا يتغير هذا
او افضل الزرع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غير
هم اهدى م علي محمد اهدى سالك ولو وقف على الفقرا
ثم صار فقيراً حازله الاخذ منه وكذا لو كان فقيراً حال
الوقف كافياً الكافي اهدى وهذا من الجبل علي الوقف
علي نفسه ومنها ان يشترط الواقف النظر لنفسه
باجرة من ربح الوقف وقيدها ابن الصلاح باجرة المثل

مخرج الوقف ومنها ما لو وقف علي الفقير من اولاد ابيه
 وليس فيهم فقير غير اهله نزي مخصصا وعلى اغنيا
 والفقير هنا من تحريم عليه الزكاة ويقبل دعوى الفقير
 لا يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغني الابينة قال ويصح
 علي يهود او نصارى او فساق او قطاع طريق علي المعتمد
 وفيه مالا يخفي لانه اعانة علي معصية اهله والظلم
 ان جعل الصحة اذ لم يكن الوصف القائم بهم باعتبار علي
 الوقف بان ارادوا انهم بخلاف ما اذا قال وقعت هذه علي
 من يغتصب او يقطع الطريق فلا يصح قال لم يبعد كلام
 ومن ثم استحسننا بطلانه علي اهل الذمة والفساق
 لانه اعانة علي معصية وهو مردود نقلا ومعني اهله
 بحروفه منليك اي للنفقة كما سيخرج به تنزلها
 المارة اي ولو من اهل الذمة نزي فيصح الوقف علي ذرية
 وكذا علي اهل الذمة والعاهد والمستامن كالذين ان دخل
 بدارنا ما دام فيها فان رجع صرف الي من بعد وكذا الذي
 اذ الحق بدار الحرب اهو س لا ثم جعل الصحة فيها يجوز تملكه
 للذمي فلا يصح وقف اصله او فرعاه المسلم عليه لانه
 يملكه وقد ثبت وقف فيه والفرق ظاهرا قال كان كان
 خادم كنيسة نظرفيه بانه اذا قال وقعت علي زيد الفا
 سقا او قطاع الطريق صح الوقف وهذا مثله بخلاف ما لو
 قال علي قطع الطريق او خادم الكنيسة وظلم كلام الشرع
 انه يستنع وان لم يقل ذلك الا ان يقال حيث كان العامل علي
 الوقف علي الفاسق وقاطع الطريق وخادم الكنيسة
 العيين انصافهم بهذه الصفة يلزم عدم الصحة
 تامل

تامل وعبارته ثم ركا الوقف علي خادم كنيسة للتعبده
 فمقتضاها انه انما بالوصف المذكور في الصيغة تامل في
 لمانصه قوله كان كان خادم كنيسة للتعبد بان قال
 علي فلان خادم الكنيسة او كان في نفس الامر كذلك
 وقد علمه ويحتاج للفرق بينه وبين اليهودي ونحوه اهله
 لا علي جنس اهل لان الوقف تشليط في الحال بخلاف
 الوصية ولا يدخل ايضا في الوقف علي اولاد اذ لا يبي
 وكذا ولد او ان كان تابعا لغيره نعم ان انفصل استحق
 معهم قطعا الا ان يكون الواقف قد سبب الموجودين او في
 عدمهم فلا يدخل كما اشار اليه الا ورغب ويدخل الحمل
 الحادث علوقه بعد الوقف فان انفصل استحق من
 غلته ما بعد انفصاله ثم من بحروفه ومهية اي
 مملوكة فخرجت المسئلة في ثغرا ونحوه فيصح بخلاف
 غير المسئلة ومن ثم نقلا عن المتولي عدم صحته
 علي الوحوش والطيور المباحة ثم من روعلا الجلال
 عدم صحة الوقف عليها بكونها ليست اهلا للملك
 بحال قال قل عليه ومنه يعلم عدم صحة الوقف علي
 الميت وعلي الدار ولو علي غيرها الا ان قال علي طارقتها
 او كانت وقفها ان قصد به مالها راجع للمسلمين
 سأل لانه وقف عليه قضيت انه له وان ماتت
 الدابة او هرضه باعها وانه موهنة يكون منقطع الاخر
 انه لا يتعين صرفه في علفها قال علي الجلال بقدر
 هذا انما سبب القول الصانع القائل بان الملك في الوقف
 للواقف او للموقوف عليه لانه عين الواقف ولا يتأثر
 المعتمد وهو كون الملك لله حقيقي في وقفة بئر

رومة وذلك لما حاجر المسلمون استنكروا ما المدينة اذ لم يكن
 فيها من عذب الا ببر رومة وكانت ليهودي واسمه رومة وكان
 يبيع القرية منها بماء فقال صلى الله عليه وسلم من يشتري
 ببر رومة فيجاء بها للمسلمين فاشتري عثمان رضي الله تعالى
 عنه نصفها باثني عشر الف درهم فجعله للمسلمين و جعل
 لهم يوما ولصاحبها يوما فكان اذا كان يومه استنكروا المسلمون
 ما يتفهمهم يوحين فلما راي اليهودي ذلك قال لعثمان انفسد
 علي تلك قباعة النصف الثاني بثمانية الاف درهم وهب
 بطغل وادي العقيف قريب مجتمع الاسيال وكانت قد خربت
 ونقضت حجارتها فاحياها وجدها قاضية حكمة الشهاب محمد
 ابن محمد الحب الطبري في حدود الحسين وسبعائة اهر من
 تاريخ المدينة للسمهودي فليس علي سبيل الشرط
 هذا الكلام يدل علي ان الموضع بنفسه علي سبيل الشرط
 فيوقف نحو البر والسجد بغير قتال وراجه سم هو
 ظم لانه بشرطه ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقت
 الذي يريد فاشبه الوقف علي نفسه اذ عتق وعبد
 لنفسه لنقد ملكه قاله ر لانه غير اهل للملك نعم ان و
 قف علي جهة قرية كخدمة مسجد او رباط صريح الوقف عليه
 لان القصد تلك الجهة اما للبعض فالظن كما افاده الشيخ
 انه ان كانت مهاباة وصدر الوقف يوم نوبته فكل يوم
 نوبته سيدا فكل عيود وان لم يكن مهاباة وزرع علي الرق و
 الحربة قال الزركشي فلو اراد مالك البعض ان يقف نصفه
 الرقيق علي نصفه الحر فالظن الصحة كما لو اوصى به لنصفه
 الحر ويؤخذ من العلة ان الوجه صحة علي مكات غير
 كتابة فصححة لانه ملك كما نقل في الروضة عن الثوب
 به

ثم ان لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق ابصر والا فهو قطع
 الاخر فيبطل استحقاقه ويستقل الوقف الي من بعده ههنا
 ان لم يقيد والادان بطلانه لكونه منقطع الاول فيرجع
 عليه بما اخذ من غلته اما مكات نفسه فلا يصح وقفه
 عليه ثم مر فان اطلق لغيره خلا فما لو اطلق الوقف
 علي البرية ولم يقصد مالها فانه لا يصح والفرق
 بينها وبين العبدان العبد قابل لان يملك بخلافها
 كافي مر فهو وقف علي سيد والقبول من العبد
 وهل للسيد اجارة علي القبول لانه اكتسب انظر
 ح ل الظمان له ذلك ليصح اي فيما اذا كان السيد يصح
 الوقف عليه او لا يصح فيما اذا كان السيد لا يصح الوقف
 عليه كالمرد والمحب والحسين ح ل واعلم هو
 المقضي مستثنى من قوله ولا عبيد لنفسه عتق
 وحري اما المعاهد والمومن فيلحقان بالحري علي ملزم
 به الدقيري ورجح الفري الحاقه بالذبي وهو لا وجه
 ان حصل بدارا ماداما فيها فان رجعا صرفا لم يبعد
 هما ثم رفلو حارب ذم موقوف عليه صار الوقف كنقطع
 الوسط او الاخر كما بحثه بعض الشرا وهو ظم وعليه فالفرق
 بينه وبين المكات اذ ارفق ظم ثم مر مع كونهما بخلاف
 الزان التحصن ومن تختم قتله في قطع الطريق لانهما
 لا دوام لهما مع عدم كفرهما فالعلة مركبة من الامر من
 المذكورين زيادوي ح ل اي وبخلاف الذبي ايضا لانه
 وان كان كافرا الا ان له دوام لانه لا يقتل بل اولي لعل
 وجه الاولوية تشرف الشارع للعتق دون الوقف

فاذا كان لا يصح ما تشرف اليه بك صيغة كالتبة فكيف يفهم
 تأمل وعبارته من قوله بل اول وجه ان العتق لا يملك
 فيه واقتصر الي الصيغة وهذا فيه تملك للمنفعة في الو
 قف علي معين او للعين علي الصا القائل بان الملك للمو
 قف علي وبان العتق لا يتوقف علي القبول وهذا يتبع
 قف علي القبول في الجملة او موقوفة او لا يتبع اي موقوفة
 متعلقة لان الصدقة بالمعني المصدرية وهو النصف
 لا توصف بالوقف ولا بالبيع وعدمه هذا ان جعلت صدقة
 مفعولا مطلقا فان جعلت حالا اندفع الاشكال لانها لم
 للعين تأمل اي حال كونها متصدقا بها وجعلت
 مسجد اقلو قال جعلت للصلاة او للاعتكاف او الخفية
 صار وقفوا ولا يثبت له حكم المسجد الا بلفظها كذا قاله
 شيخنا والوجه الوجيه الاكتفاء بالمسجد بحمله للا
 عتكاك او الخفية لتوقفهما عليه فراجعه قل علي الجلال
 لكثرة استعمال بعضها وهو ما عدا لا خير وقوله و
 انصرف بعضها وهو لا خير فيها يظهر فلما انصرف الخبر
 عن التملك المحض واشتهر في الوقف كان من محاييه
 وقوله الذي اشتهر صفة للبعث وقوله استعماله اي
 استعمال النقط في الوقف وقوله الاصل كما مر اي في
 قوله صدقة محرمة او موقوفة لاحتماله اي غير الوقف
 وكقصدت التصديق مع هذه القران لا يثبت
 الوقف من ثم كان هذا امر محايير مر فانه صريح في
 التملك واعتراض بان الجهة العامة ايضا تقبل التملك
 كافي الوصية للمنفعة فان لم يملكوها من غير احتياج الي
 قبول

اي به

قبول اقصاهم فلا يكون كناية اختار السبع تتعاليه
 فيه انه كناية فيه وهذا في الظاهر اما في الباطن فيصير وقفا
 صرح به المرحوم وسليم الرازي والمتولي وغيرهم كما في شرح
 الروض مالو بن محمد بن عيسى اي فتكفي التبة عن
 اللفظ لانه ليس فيه اخرج الارض المقصودة بالذات
 عن ملكه لا حقيقة ولا تقدير حتي يحتاج الي لفظ قوي
 يخرج عنه كما قاله في الكفاية تتعاليها وروي ومزول الا
 ملكه عن الالة لا يستفاد عنها في فعلها من التملك ان
 ان يقول هي للمسجد وكرم الما وروي ثم مر وقبالة
 اجرا وفي نحو المسجد اي وفي السر المحفوظ للسبل
 والبيعة الحياتية مقترن قال الشيخ ابو حامد وكذا الواخذ
 من الناس شيئا لبيته زاوية او رباطا فيصير كذلك
 مسجد بناءه ثم مر واما الات بناء ذلك فهي لا يزل ملكا
 فلا كلها عنها الا بوضعها في محلها من التنازع قصد نحو
 المسجد او بقوله هي للمسجد ونحوه مع قبولناظرها
 وقبضها والاد في غارمية تكت قد مر في باب القصب
 عن الما وروي ما يصح مزوال ملك مالها بوضعها
 في البناء من غير احتياج الي ما ذكره فراجعه فانه الوجه
 الوجه اه قال علي الجلال وشرط له ان يكون الحكم
 علي اركان الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي التابيد
 والتنجيز وبيان المصروف والزام ثم ذهب شروط
 في الحقيقة لصيغة كما يدل عليه قوله ولا يصح توقيت
 وانظر لم يجعل ما ذكره شروطا في الصيغة كما فعل في
 البيع وعرف بان يقول وشرط في الصيغة تاييد
 اه تاييد معني تاييد ان يقف علي ملايير

٢٨

عادة كالغفر او الساجد او علي بن ابي طالب من لا ينقض
 سال قال عت لوقت الوقف بمثل الف سنة فينبغي الصفة
 واعتمد مروي عن بعضهم خلافه سم وقوله بمثل الف سنة
 الخ قال مروي بن ابي ميا بعد بقا الدنيا اليه لان المقصد منه
 التابيد دون التوقيت كما تقدم وكذا ان قال جعلته مسجدا
 سنة فيصير ويلقبوا ذكر السنة ويكون موبدا وقيل
 البطون انهم لا الم بعقب التوقيت بمصرف اخر غير موقت
 والا فيصير كالوقوف علي ربيعة ثم علي الغفر فيصير
 سال فلا يصح تطبيقه نقل الزركشي عن القاضي انه
 لو جاز وعلف اعطى الموقوف عليه بموت جاز وعليه
 فهو كالوصية ابي فله الرجوع مروي وكانه وصية
 مثله في سنة مروي قال العلامة الرشيد في قال السلف في سنة
 للمهجة والحاصل انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في
 اعتبارها من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم موقفة
 للوارث وحكم الاوقات في تابيد وعدم بيعه وهبته وار
 نه ابي بعد موت الواقف له حصة وفيه فينبغي منحه
 الخ وكذا لا يضر التاقيت كما قاله الامام بهيتا بد ذكر الزركشي
 واعتمد مروي وعبارته في الروي اما ما يضاف اليه في التسمية
 كقوله جعلته مسجدا سنة فيصير موبدا كما لو ذكر شرط فاسدا
 اهر سم اذا صاحب المظن ابي شهابه في انفا كما
 عن اختصاص الدين سال بخلاف ما اذا لم يضاف
 التخصيص كما اذا كان ففقد وقفت دار ابي علي زيد فلا
 يصح وعبارته في قوله اذا صاحب المظن ابي ان يكون فيه
 قرية ابي تظهر فيه القرية والا فالوقف قرية وقوله اذا
 جاز مضافا وعلف يصير مسجدا من الان او لا بد من وجود
 الصفة

الصفة اخذ من التشبيه قرر شيخنا في الثاني نظر الي
 انه قرية وان لم تظهر فيه القرية فقد مر ظهور القرية لا ينافي
 في كونه قرية فلا يصح ابي ان لم يحكم بصحته من اراء
 والا فيصير حراما سال لا يصح مروي وقوله وقفت كذا
 ابي وان اضافه منه علي المعتقد كقوله وقفت له او فيها
 شائعه ولو قال وقفت علي من شئت او فيما شئت
 صح فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا قيل فهو
 كسنة كذا من غير ذكر مشقة قد يقال بظهور الفرق بينها
 فان الانسان ينقر به بخلاف البيع او اولي ابي بل اول
 بان غالب الوصايا للغفر ابي ولا ينافي اوسع نصحتها
 بالجهول والخمس وما يجتبه الا ذرعب من انه لو نوي
 المصروف واعترف به فيصير صح مروي كما قاله الغفر في
 بانه لو قال طالق ونوي زوجة لم يصح لان النية انما
 تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل علي المصروف
 منهم لا قبول ولو وقف علي مسجدا لم يشترط
 قبول ناظر بخلاف ما ذهب له منهم وقيل يشترط
 ابي فورا وهو المعتقد وعليه لا يشترط قبول من
 بعد البطن الاول بل الشرط عدم الرد وان كان الاصح
 انهم يتلقونه عن الواقف فان ردوا فنقطع الوقف
 فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الرد لم يعد له علم
 منه انه لو رد بعد قبوله لم يرد ولو وقف علي ولد
 فلان ومن حدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح
 الوقف فلا يبعد عنهم منهم وهو ما نرجحه الاصل
 عبارته مع مروي والاصح ان الوقف علي معين وجد

او اكثر يشترط فيه قبول ان كان اهلا والا فقبول وليه
عقب الابواب او بلوغ الخبر كالهبة والوصية اذ دخول
عين او منفعة في ملكه فغير الارث بعد اهله
قال ع ست لو وقف علي جمع فقبل بعضهم دون البعض
بطل فيما يخص من لم يقبل وضح فيما يخص من قبل
عمل لا يشترط في الصفقة اهل وقوله زوالا فقبول
وليه وفيه اي قلولة يقبل وليه بطل الوقف سوا كان
الواقف او غيره ومن اوليه خاص فولي القاصي
فيقبل له عند بلوغ الخبر او يقيم علي الصبي من قبل
له الوقف كاف ع ست اهل لو وقف علي وارثه فمما
تشمه يروى لا يشترط قبول ورثته بما من بين وقف عليهم
مورسهم فابقي به الثلث علي قدر انقصا لم يقبل
ويلزم من جهتهم بهم واللفظ فمما عليهم لان القصد
من الوقف دوام الثواب للواقف فلم يملك الوارث
ردا اذ لا ضرر عليه فيه ولانه يملك اخراج الثلث عن
الوارث بالكلية فوقفه عليه اولي اهل وعرفه ولم يشرط
سم وسد القبول وقوله ولم يبطل حقه برده ويبقى
ان يكون هذا في الروي بعد الموت ولا يصح منقطع الي
اي لان الدرجة الاولى باطلة وما بعد من فرعها فله
ذلك تنسب السوائت التي هي اوقاف الجاهلية
اهل سم ومن افرا منقطع الاول قال وقال وقف علي
من تقرا علي قري او قبرا اب وابوه حرم بخلاف وقفته
لان او بعد موت علي من تقرا علي قري فانه وصية
فان خرم من الثلث او اجيز الزايد وعرف قبره صرح ولا

فلا سدا لا تقطاع اوله فيه تغليب الشيخ بنفسه
بان العمل عدم الصحة نعم فيه شبه فصادق لان جعل
الدليل فتعلق الدعوي لانفسها تعامل فمصرفه الفقير
صرح في الاموار بعدم اختصاصه بفقير ابلد الوقف
بخلاف الزكاة يتم زوفي ع ست فتلا عن الزكاة لو وقف
علي الاقارب اختص بالفقير منهم ايض خلافا للوقف
علي الجيران اهل سم والا قرب قبل الجيران علي ما في
الوصية لستامته لها في التبرع كما في ع ست
الا قرب رجالا ارضا ومن ثم لا يخرج عم علي خال بلها
مستويان ولا يفضل الذكر علي اهل سم قد وارتشك
ذلك بالزكاة وسائر الصارف الواجبة علي الشخص
حيث لم يتعين صرفها للاقارب وبعدم تعيينهم ايضا
في الوقف علي المساكين نعم قد يجزى بانهم ما حث
الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يبطلحة ارضي ان يخطرها في الاقربين فخطرها
في اقاربه وبني عمه اهل سم قال الشيخ سدا ولو كان
الفقير الاقرب فتعدد افي درجة فهل يجب التسوية
الظم نعم وهو احد احتمائين لو اهل الروياني وثاقيهما
الامر الي رأي الحاكم اهل ثما فيه من صلة الرحم
عامة يتم ولان الصدقة علي الاقارب افضل القر
بان فاذا انقذر الرد للواقف بقى اقربهم اليه لان
الاقارب ما حث الشرع عليهم في جنس الوقف
اهل فان فقت اقاربهم الفظ الاي او كانوا عينا
او كان الواقف هذه زائدة علي المفهوم الي

مصالح المسلمين اي ان كان ذلك اهم من غيره وقوله الي الفقرا
اي ان لم يكن هناك اهم منهم فصرفه كذلك اي الفقير
الا قرب رقيم الي الواقف لا يعرف احد انقطاعه بخلاف
ما اذا كان يعرف احد انقطاعه كالعبد والداية فانه
يصرف للفقير الا قرب رجما كان يقول علي اولادي ثم
عبد زيد وازاد نفس العبد ثم علي الفقير فنصرف
للفقير الا قرب رجما مدته حياة العبد المذكور فقط
ثم بعد موته ينتقل للفقير في المثال السابق
فيه اي في منقطع الوسط من ذكر وهو الفقير فنصيبه
للاخر ومحلله ما لم يفضله والا بان قال علي كل من انصفه
فهما وقفان كما ذكر السبكي فلا يكون نصيب الميت
منها للاخر بل الا قرب انتقاله للفقير ان قال ثم
علي الفقير فان قال ثم من بعدها علي الفقير
فالا قرب انتقاله للا قرب رجما ولو وقف عليهما و
سكت عمت يصرف له بعدها فله نصيبه للاخر
اولا قارب الواقف وجهان اوجهها كما افاده الشيخ
الاول وصحبه الا ذرعب ولو زاد احدهما اوبات
مينا فالقياس علي الاصح صرفه للاخر اه ثم مر
او اختصاصا بخوص مسجد في قناتاي السبوطي
المسجد الموقوف علي معينين هل يجوز لغيرهم
دخوله والصلاة فيه والاعتكاف باذن الموقوف
عليهم نقل الاستوى في الالفاظ ان كلام الفقهاء
في قناتاي هو المنع ثم قال الاستوى القياس
جواز قول الذي يترجح التفصيل فان كان

مو

موقوف علي اشخاص معينة كزيد وعمر ووبكر
مثلا او درية فلان جاز الدخول باذنهم وان كان
علي اجناس معينة كالشافعية والحنفية والصو
فيه لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو اذن الموقوف
عليهم فان صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده
خلاف البتة واذا يجوز الدخول بالاذن في القسم
الاول في المسجد والرباط والمدبرة كان لهم الانتفاع
علي ما شرط الواقف للمعينين لانهم تبع لهم
وهو مقتدرون بما شرطه الواقف اه ع ست علي مر
كشافعية اي فلا يصلي ولا يعتكف غيرهم
برعاية لغرضه وان كرم هذا الشرط ولو شمله شخص
بمناعه لزمته اجرة وهل تكون لهم الا قرب الا انهم
ملكوا الانتفاع لا المنفعة ولو انقضى من ذكرهم
ولم يذكر احد بعدهم فالوجه كالحق الاستوى
انتفاع سائر المسلمين به لان الواقف لا يريد تعطيل
وقفه وليس احد من المسلمين اولي به من سائر
شهم فليخصا وقوله الا قرب الاستوى ان جرحها
لمصالح الموقوف كما رأيت بخط الرشيدى انتج
شرطه اي في غير حالة الضرورة كسائر شروط التي
لا تخالف الشرع وخرج بغير حالة الضرورة قالوا
لم يوجد من يرغب فيه الا على وجه مخالف لذلك
اي لما شرطه فانه يجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل
وقفه وكذا الواجب في الدار المشروطة عدم اجارتها
الا مقدار كذا ولم يكن عمارتها الا باجارتها اكثر

من ذلك او جرت بقدر ما يقب بالعادة فقط مراعي المصلحة
الواقف لا لمصلحة المستحق سم
احكام الوقف اللغوية ابي المتعلقة بلفظ الواقف وعبارة
تبع ش قوله اللغوية ابي التي هي مدلول اللفظ كالواو
وشر للتسوية ابي في اصل الاعطى وقد يعطى
سواء الذكر والانثى والخشي لان الواو لم يترك الجمع
وان زاد الغاية للتقيم بالنسبة لقوله ماتنا سلوا اولاد
بالنسبة لقوله بطننا بعد بطن وبطننا في كلام المصنف
منصوب على المفعولية لزيد وفي كلام الواقف علي
الحال قل وقوله للتقيم لان بعد ثبات بمعنى مع كاف
قوله تعا والاد من بعد ذلك دجها علي قول وايضا هي
تاتي للاستمرار وعدم الانقطاع في اذ الزيد
ابي بقوله ماتنا سلوا ش كان قال وان سلوا
للترتيب ابي فلا يا خدمت الوقف بطن وهناك
من البطن الاول او من بطن اقرب منه احد ش الروض
لان كلمة بعد وضعت لتأخير الثاني عن الاول وهو
معي الترتيب ل ابي فالعاني عليه حال كون اولاد
الاولاد بطننا بعد البطن الاول ابي مرتين وعليه
ابي علي قوله وقيل الزيد الخ والاعلي فلا علي
بان قال وعفت علي اولادي واولادهم الاعلي فلا
علي او الاول فالاول الخ كما صرح به اصله ولو اختلف
اهل البطن الاول والثاني مثلا في انه وقف ترتيب
او تشريك او في المقادير خلفوا ثم ان كان في ايديهم
او

او يد غيرهم فتسوية بينهم بالسوية او في يد بعضهم فا
لقول قوله بالنظر لهذه الصورة وكذا الناظر ان كان
في يد شمر وقوله فالقول قوله ابي بلحسين علي لاف
اهو ع ش والمراد من قوله فلا علي ومن قوله فاولاد
الطبقة الثانية وعبر عنها بالاعلي والاول بالنظر
لما بعد من الطبقات ع ش علي مر ش ان ذكر معه
ابي مع ش والاعلي فلا علي اهو ع ش وهذا صرح
في انه اذا قال علي اولادي ثم اولاد اولادي ماتنا
سلوا كان للترتيب بين الثاني والثالث وهكذا
مر البطون وقد يشكل بان ثم اثبت بها بين البطن الاول
وما بعدها فقط وليس بعدها حرف مرتب وحياب
بان الترتيب في المذكور اولاد ثم علي الترتيب
فيما يتناوله ماتنا سلوا او نحو اهو سم او نحو
ابي ماتوا الدوا ويدخل اولاد بنات في ذرية وليه
قوله تعا ابراهيم عليه السلام ومن ذريته
داود وسليمان الي قوله وعيسى وانما هو ولد
البت والنسل والعقب في معنى الذرية اهو سم
في ذرية ونسل وعقب الخ وان بعد وفي غير
الاخير لصداق كل من هذه الاربعة بهم شمر
وعقب وهو ولد الرجل الذي ياتي بعد ويدخل
الرجل في الذرية والنسل والعقب كما في الروض ويد
خل الخشي في الوقف علي البنين والبنات اذ لا
يخرج عن اخذها ويعطي الشيعت اذا فاضل بين

البنين والبنات اولادهم تحت احد هاتين الصفتين
 ويوقف الباقي الي البيان ولا يصرف له شيء في الوقف
 علي احدهما لاحتمال انه من الصنف الاخر ثم مر
 قوله فلا يدخل اولاد البنات لانهم لا ينسبون اليه
 بل الي ابايهم لقوله تعالى ادعوهم لابائهم ولما خير
 النبي هذا كيد في حق الحسن بن علي رضي الله تعالى
 عنهما فاجاب به ان ذلك من خصائصه عليه الصلاة
 والسلام كما ذكره في النكاح ثم مر
 فيها اي في المرأة اي في صديقتها وقوله لبيان الوا
 قع اي لان النسب ان كان شرعيا فلا انتساب اصلا
 وان كان لغويا فائكل منسوبون اليها فتبين ان
 الغيد لبيان الواقع بمعنى ان كلامنا اولادها ينسب
 اليها بالمعني اللغوي فليس لها فرع لا ينسب
 اليها بهذا المعني فلا يدخلون فيهم اي عند الا
 طلاق فلو اراد الجميع دخلوا اسد ليس ولد
 وعدم حملهم اللفظ علي حقيقة ومجاز لان شرط
 ارادة التكلم له ولم تعلم هنا ومن ثم لو علمت فلا
 وجه دخولهم كما قطع به ابن خيران وعلي فرض
 تسليم عدم الاعتبار بارادة فمنا من خرج وهو
 اقربية الولد المرغبة في الاوقاف غالبا وبه فارق
 ما ياتي في الوقف علي الوالي ثم مر ونعت ما لو
 قال وقفت علي ابي وامهاتي هل يدخل الاجداد
 في الاول والمحدث في الثاني ام لا فيه نظر والا قرب
 الاول

الاول لا يقال قياس عدم دخول اولاد الاولاد مع وجود
 الاولاد عدم دخولهم لاننا نقول فرق ظم بينهما وهو
 ان الاولاد يتعددون بخلاف من ذكر من الاب والامهات
 فانه لا يكون الا انسان الا ابوان فالتعبير بصيغة
 الجمع دليل علي دخول الاجداد والمحدثات فيكون لفظ
 الاباء والامهات مستقلا في حقيقة ومجاز مع شي
 غير مر نعم ان لم يكن الا فرقه بينهما استحقاقا عا
 مزا اما اذا لم يكن حال الوقف علي الولد الاول
 الولد حمل عليه قطعا صيانة للفظ عن الالفاظ
 حدث له ولد فالظن الصريح له لوجود الحقيقة وانه
 يصرف لهم معه علي السوية كالاولاد في الوقف
 عليهم ولا يحتمل خلافه واستبعاد بعضهم الاول
 مرود وما يحتمل الا ذكره من انه لو قال علي اول
 دي وليس له الاولاد وولد وان يدخل لغيره ثم مر
 غير ظهور الا قرب ما يصرف به كلامهم انه يختص به
 الولد وقربية الجمع يحتمل انها تشمل من يحدث
 له من الاولاد ثم مر وقفا علي الولد والامهات
 لا ولد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق الكل
 فلو حدث له ولد بعدة شاركه ولا يدخل الحمل لانه لا
 يسمى ولدا الا اذا لم يكن له ولد ولا ولد لولد
 حذر من الالفاظ عبارة الواقف وتبين حقيقة وهو ضيق
 ويدخل في نحو الذرية ولا يدخل الرقية او اعني
 استحقاق ولا يدخل المشقة بلعان فان استباحته
 استحقاق حصته فيما مضى فيرجع بها قاله شيخنا

كوالده والمولى يشهد الاعلى فيقسم بينهما
 بين الاعلى والاسفل على عدد الرغبت كما اقمه كلام
 السيد بحر وهو المعتمد لا على الجهتين مناصفة لتناول
 الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر قلام ولذا لا يما لسان المولى
 حال الوقف ولا حال الموت منهم فلو اجتمعوا ولو
 لم يوجد سوى احدى حمل عليه قطعا فاذا اطر الاخر شاربه
 على ما بحثه اب النقيب وقاسه على ما لو وقف على
 اخوته فحدث اخر وهو ممنوع كما افاده المولى العلي بن
 اطلاق المولى علي كل منهما اشتراك لفظي وقد دلت
 القرينة على احد معنييه وهما الاختصاص في الموضع
 فصار المعنى الاخر غير مراد واما الاخر في الحقيقة
 واحدة واطلاقها على كل من المتواطيين فيصدق على
 كل من طرأ وما يوزع به من اطلاق المولى عليهما على
 جهة المتواطيين ايضاً والمولى الاخر واحد لا مشترك فيه
 لان اتحاد المعنى قد ورد بمنع اتحاد لان الولا بالنسبة
 للسيد من حيث كونه منها عليه وهذا ان متغايرات
 بلا شك اهـ ثم من حروفه اعم من تفسيره بالمعنى
 ام يسمونه العصبية والصفة ليس المراد بها هنا
 النحوية بل ما يفيد قيداً في غير عتق والاستثنا
 هو الاصل في هذا آية قاطعة وهم ثابته جلية الي ان
 قال الا الذين تابوا جعله الشافعي رضي الله تعالى عنه
 راجعاً لقبول الشهادته والفسق وحصة ابو حنيفة
 رضي الله تعالى عنه بالفسق لتاخر حملته واما جملة الجدل
 فخرجت بدليل اهـ سم يلحقان المتعاطفات تنبيه

لا يتقيد عود الاستثنا الي الحمل بالعطف فقد نقل الرافعي
 في الايمان انه يعود اليها بلا عطف حيث قال القاضي
 ابو الطيب لو قال ان شأ الله انت طالق عدي حريم
 نطق ولم يعتف اهـ ثم البرجعة اهـ شو برني لم يتخللها
 حال من المتعاطفات وهلاكه والشأن كعادته تامل
 واحفادي ولو وقف على زوجاته وامهات اولاده وبناته
 مالم يتزوج فتروجت واحدة منهن فوجت ولا يقود
 اذا طلقت او فوجت بفسخ او وفاة فان قيل لو وقع
 على بناته الارامل فتروجت واحدة منهن ثم طلقت
 عاداً استحقاقها فهل كان هناك لك اجيب بانه في
 البنات اثبت استحقاقا لبناته الارامل وبالإطلاق
 صارت ارملة وهنا جعلها مستحقة الا ان تتزوج
 وبالإطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت اهـ طيب ك
 فان تخلل المتعاطفات ما ذكره كلام طويل مثال
 الاستثنا المتقدم وقعت هذا غير الفاسقة او لا
 دي واحفادي واخوت ومثال المتوسط كوقفت هذا
 على اولادي الا من يفسق منهم واحفادي واخوتي
 والذي يظهر ان المراد بالفسق هنا ارتكاب كبير
 او اضرار على صغير او وصفا به ولم تغلب طاعته
 على معاصيه وبالعقوبة انتفاء ذلك وان ردت شهادته
 لخرقة مروة او تفعل او نحوها ثم ردت وقال عتق قلو
 تاب الفاسق هل يستحق من حيث النكاح اولاد
 فيه نظر والذي يظهر الاستحقاق اهـ اختص

ذلك بالمعطوف الاخير وهو الاضحية وسماه معطوفاً جهة
 المعنى لاصح جهة اللفظ اعلم من تغييره بالجر لسهولة المقرات
 ومثل الامام للجر بوقفت علي اولادي وارب وحيت
 علي اقرار رب ضيعتي وسيت علي خدم بيتي المحتاجين
 او لا ان يقتضى احد من ابي وان احتاجوا اهرثم
 بغيرها انما مقتضى المتأخرة وجود عطف جامع
 كالواو قال ابن الجارح في العطف اربعة اقسام قسم يتر
 بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفاء
 وقتي وقسم يجعل الحكم الاول فقط وهو لا وقسم يجعل
 الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما
 لا يعينه وهو اما واو وام اهرثم بري بخلاف بل ولكن
 اي فلا يرجع ما بعدهما من الصفة والاستثناء فيلها
 وكلية يقتضي انه لو قال وقفت علي اولادي بل علي
 اولادي او لاوي المتأخرين لم يبطال الوقف الاول فتكون
 بل لا انتقال لا للاضراب المقتضى لابطال الوقف عن الاول
 ويؤيد ان الانتقال لا يبطال بعد وقوعه بخلاف الخبر فيجعل
 فيه الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا الحنفى بعد
 اطلاعه علي عبارتي في المذكور فيها اقتضاها الحكم
 المذكور ثم توقف في الحكم اهو قوله لا انتقال مقتضاها
 اشتراك ما بعدهما قبلها في الوقف
 في احكام الوقف المعنوية التي تتعلق بعبادة الوقف
 الموقوف ملك لله فيه ان الاشياء لها منة تعالى
 كانت موقوفة ام لا والجواب ما اشار اليه الشافعي في
 ينقل

35 ينقل الحاشية قاله واما يشيت الوقف بشاهد ومين
 دون بقية حقوقه تعالى ان المقصود ربيعة وهي حق او
 فلا يكون للواقف خلا فالامام مالك ولا للموقوف
 عليه خلا فالامام احمد ومونة الموقوف وعمارته من قوله
 فالقن مونة من كسبه فان لم يف بذلك ففصلت المال
 فعلي ائمة المسلمين والعقار عمارته في ثلثه ح ل وعيا
 واثم موقلة يكون للواقف ولا للموقوف عليه اي كما قيل
 لهما في المذهب وحمل الخلاف فيما يقصد به تلك ربيعة
 بخلاف ما هو في مثل التحريم نصا كالسجد والمقبرة وكذا
 الربط والمدارس اهو اي فالملك فيه منة تعالى اتفاق
 وشئت اي حدثت بعد الوقف قاله من و الترخيص الموقوفة
 حال الوقف للواقف ان كانت موقفة والا فقولان ارجحها
 انها موقوفة كالحمل المقارن اهو وقال في كثير من ارجحها
 ثمة بعد الوقف ولا في الوقف ان كانت موقفة ولا في
 وقف فتباعد ويشتري بقدر سهمان جيب اصلها فان
 تعدد فقيرة فان تعدد رعايات ملكا للموقوف عليه فان
 تعدد فلا قرب الناس اليه الواقف ثم الي الفقير اذ هما
 سياق وكذا يقال في الصوفى وخوة اهو واعصا
 خلا في توير كتاب سحر معروف الواحد خلافة ونصوا
 علي تخفيف اللام وتشددها من كبح العوام كقوله في
 المصباح وفي قال واعصا خلا في وهو نوع من الصفات
 او نفسه وكذا خوة ما يعتاد قطعه او شرط الواقف قطعه
 نعم قال الامام ان شرط قطع الاعصا التي لا يعتاد قطعها
 مع ثمارها كانت له كذا في ح ط فراجع وناقله اهو ومهر
 بوطنى عبارة مراد او طنت عن غير الموقوف عليه بشبهة

منها كان كانت مكرهة او مطاوعة لا يعتد بفعلها لصغر او
 اعتقاد حلو وعذرت وخرجه بالمهر ارث البكارة فهو كارت طهرها
 ولا يحل للواقف ولا للموقوف عليه وطوعها وتحد الاول به كما
 هي عن الاصحاب وكذا الثابت كما رجحناه هنا وهو المعتد وبها
 تثبت الوصية الفرق بينه وبين الوصي له بالمنفعة حيث
 لا يحد من راي وهو ان ملك الموصي له ان يمتنع من ملك الو
 قوف عليه بذلك ان له الاجارة والاعارة من غير اذن ما
 لك الرقبة وتورث عنه المنافع اهر وزي وعنه علي
 م وقوله فهو كارت طهرها اي فيشترى الحاكم بها عبد
 صغيرا او متفقا ويقتله او اذا وطهرها الموقوف عليه
 لا يلزمه المهر ولا قيمة ولدها الحادث بثلثه او بانقضاء
 حر لان المهر ولد الموقوف الحادث له ويلزمه الحد حيث
 لا يشبهه كالواقف ولا اثر لملكه المنفعة اهر م فستوفي
 منافعهم بنفسه ولو حصل من استيفاء المنفعة نقص
 في عين الموقوف كخصاص الحمام واستوف الموقوف عليه
 الاجرة لزمه قيمة ما اذهبنه النار من الخصاص مما
 نقص الاجرة وصرفه في مثله ساد واجارة من ناظم
 او نائبه سواء كان الواقف او من شرط له الواقف النظم
 فان لم يكن احدهما في يولي الحاكم فان لم يوجد لم يصح اجا
 المستحق بنفسه فثبته له فانه يقع كثيرا وكنت عليه
 به قوله من ناظم اعتمد رتوقف صحة كل من المراقا
 رة والاعارة على الناظم كما هو ظاهرا هذه العبارة اهر م
 وقد يتوقف ابر في الواقف عليه ليكنه ع ش
 والمعتد خوارها وهو واضح ان لم يقل تسكنها وحده
 وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز هذه وهو الذي
 صرح

صرح به ع ش باذن الموقوف عليه اي اذا تات اذنه فان
 كان جهة فينفي ان يستقل الحاكم بالتفويض 2 وقال البرقا
 وي يزوجها الناظم 2 وقوله ولا يزوجها له ولا للواقف اي
 مراعاة للقولين الضعيفين اي انهما ملك لهما حل
 ويختص الموقوف عليه 2 وعلي هذا ليس له ان ينقل
 يده عن هذا الاختصاص بعوض حيث يجوز ان نقل اليه
 عن الاختصاصات بعوض وصيغة حل 2 بحل بهيمة
 مائت ولو قطع بموت الموقوفة المأكولة جان فزحها للصيغة
 ويباع اللحم ويشترى بغيره دابة من جنسها وتوقف
 وقيل يفعل به ما يراه مصلحة ولا يجوز بيعها حية وان
 لم يقطع بموتها لا يجوز بيعها وان خرجت عن الانتفاع
 كالاجرة عتاق العبد الموقوف ساد مائت فلول تحت
 واشترى على الموت فعل الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها
 قبل ذبحها او ذبحها ويفعل بالجرها ما يراه مصلحة من
 بيعه او نحوه فان تغدر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه
 برقاوي اثلث اي باتلاف اجبي او الواقف او الموقوف
 عليه تغدر اما بغير نقد فلا ضمان ولو جبر الموقوف
 حياية توجب خصاصا اقتص منه وفات الوقف كالنوم
 ولو وجب مالا او عقب عليه فدا الواقف ان كان حيا
 باقل الا مريبا وجباياته كواحدة وان كان ميتا فدي من
 بيت المال ولا يغذي من تركه الواقف لانهما انتقلت اليه
 الوارث ساد وعبارة مرقوله اثلث اي من واقف او اجبي
 وكذا موقوف عليه تغذي كان استعماله في غيرها وقفا
 له او تلف تحت يد ضامنه له اما اذا التفتت بالتلافة
 الموقوف فلا يكون ضامنا كما لو وقع منه كور نجيل علي

حوصه فانكسر من غير تقصير قال العلامة الرشيد في قوله وكذا
 موقوف عليه او قضية هذا الصنيع ان الواقف والاجير
 ضمانان مطلقا وظاهر انه لا ضمان عليه ما اذا ائتلفا به غير نقد
 كان استعماله فيها وقوله باجاء مثلا فلو اسقط لفظ
 كذا الرجوع القيد وهو قوله تفدي السجدة المحروقة بل
 يستري الحاكم اي وان كان للموقف ناظر خاص من كليات
 في قوله وقدم ذلك على الناظر لانه قد مر في شامامنا
 الناظر من ماله او من ريع الوقف او عمن من ماله او من احد
 هما لجهة الوقف فالسجدة لوقفه هو الناظر كما افتر به الولد
 رحمه الله تعالى والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضمح
 ما ذكر في شامامنا المخرج انما هو في بدل الرقيق الموقوف
 وهو المندفع المحروقة فكله اي ذكوة وانوته
 وكما وجبنا وغيرهما لا وري وبقيته مكانه ولو
 حدث فيه كساب قبل صدور الوقفية قلنا تكون وينبغي
 ان ياتي فيه مكليات في نظير من الموصي به اهو غيره
 سم وعبارته قل قوله وبقيته مكانه اي يصيغة فن
 الفاظ الوقف السابقة لان القيمة ليست ملكا لاحد وب
 لك فارقا بدل الاضحية وجهان اي قبل انه لا ذك
 وقبل انه الثاني شحنا والمختار شره شقص فان
 تغذر رجوع للموقوف عليه من تغذر الرقبة عليه
 لقوله ولا يرد في وقدم في ذلك اي الشرا لان الوقف
 ملك لله اي والحاكم بانك الشرع كشجرة فان لم يكن
 الانتفاع بها الا باحراقها ونحوه صار ملكا للموقوف
 عليه لكنها لا تباع ولا تهب بل يتفق بعينها كالمال
 ونحوه الاضحية وهذا ما استخرج طاهره سال ولو اختلفت
 الشجرة

الشجرة بد لها كالموقوف حكمها وكذا الوقف من جواينها ولو
 مع بقائها ولا يحتاج اليها استاوقف ومثله ولد ما وقف
 فمسيل الله اقول ومسجد انهدم ولو خيف على
 نقصه نقص وحفظ ليعز به مسجد اضران راء الحاكم و
 الاقرب اليه اول لا نحو به ورباط اهدم روج قالعنا
 وهذا يستحق ارباب الشعار المعلوم امر لا والظمان
 يقال ان من تمكنه المباشرة مع الامم هو ام كقرية حربية مستحق
 المعلوم ان باشرو من لا تمكنه المباشرة كجواب المسجد
 وفراشه لم يستحق كمن اكرم على عدم المباشرة وهذا كله
 حيث لم يكن عود والادوب على الناظر القطع عن
 المستحقين وعوده ان امكن والا نقل لا قرب الساجد
 اليه وعبارته قل قوله وتغذرت اعادته اي بنقصه ثم
 ان رجبا عود حفظ بنقصه وجوبا ولو تنقله الي محل
 اخر ان خيف عليه لوبقى والحاكم هدمه ونقل بنقصه
 الي محل امين ان خيف على اخذ لو لم يهدم فان لم
 يزوج عود به يبي به مسجد اخر لا نحو مدرسة وكونه
 بقربه اول فان تغذر المسجد يبي به غيره وامامته
 التي ليست اول لا رباب الوظائف بان كانت لها ربة
 وحضر وقناديله فليقتضه والا فربا بها وان تغذر
 ارب الوظائف لعدم تقصير حكمه رسا لم تحضر طلبته
 بخلاف امام لم يحضر من بصره فلا يستحق الا ان
 صلي في البقعة وحده لان عليه فعل الصلاة فيه ولو
 نه اماما فان تغذر ردها بقى الاخر وهذا في مسجد
 تمكن فيه تلك الوظائف والا كمشهد بجانب البحر مثلا

وصار اي المسجد داخل النجعة فينبغي نقل وظائفه اي مع
بقائها لا يراها كما ينقل اليه نقضه اهو وقصر الموقوفة
البالية اي بان صرة يوقفها ولا يكف الشالجهته واما لو
جود لان بالمساجد يباع عند الحاجة لانهم لا يصرون فيه
بوقفية اهو كما كانت في قوله اما الحصر الموهوبة اهو
وجذوع جذع النخلة ما بين اصلها الذي في الارض
وراسها كما في تفسير الخط وكذا جذوع عقاراته الموقوفة
عليه وابنيته ومثل انكسارها لو اشرفت على الانكسار
او لعدم او كانت في ارض مستأجرة ولم يزد ريعها على
اجرتها فان له قلعها ولانه يمكن الانتفاع به وبه
فارق ما لو وقف فريسا على الفز وفكر ولم يصلح حيث
جذب ريعه ثم مر وما ذكرته فيهما اي في الحصر والجذوع
وقوله بصفتهما هب في الحصر كونها بالية وفي الجذوع
كونها منكسرة وصح الشبان معتمداي ببيعهما
الحاكم وان كان ثم ناظر خاص قياسا على ملكها وتحتل
العرفان بين هذا وما تقدم ذكره انه يجوز بيعهما لانه
بصفتهما اي فتحصيل ريعه من ثمرها يعود على الوقف
اولي من ضياعهما واستثنان بيع الوقف لصيرورتهما
كالعدوم ويصرف لمصالحه منهن ان لم يكن ثرا حصري
او جذع به ويجري الخلاف المذكور في دارقته او مشقة
عليه الا يهدام ولم تصلح للسكنى وقرق بعضهم بان
الموقوفة على المسجد والموقوفة على غيره واقفي الولد
رحمه الله تعالى ان الزاحم منع بيعها متوا وقفت على
المسجد او على غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها

هو

هو الحق ويمكن حمل كلام القائل بالجواز على البناء فانه كما
اشار اليه ابن المقرئ في روضه بقوله وخذا رذاهم المهدوم
وهذا الحمل اسهل من تضعيفه ثم مر مثلها اي ان
امك والافصرف في مصالح المسجد وكما حصر بخارج
الخشب واستار الكعبة او لم يبق فيها نفع سار والقول
به اي بجواز البيع وهذا رد من الشرح على الشيخين اهو
يودي الى ان اراد التادية مطلقا فممنوع وان اراد
التادية في هذه الحالة فلا مانع من ذلك لانها حالة
ضرورية سم او المستزادة للمسجد ولو من ريعه
ولا بد من وقفه واما المشتري بيد المتلف فلا بد ان
يقفه الحاكم ل عند تعذر اعادته اي حلا وقوله
قال الماوردي نحو وجمع بين هذه الاقوال التكل اولها
على ما اذا لم يمكن عود لا أصلا وفقدت اقارب الميت
اي الواقف ولم يحج اليه اقرب المساجد وفقدت اقارب
رب الميت ولم يمكن عود لا ويراعها على ما اذا امكن
عود لا اهو لوزري وهذا لا يظن بهد قوله عند تعذر
اعادته وقد يحاب بان المعنى عند تعذر اعادته حلا
فلا ينافي توقفها في المستقل تامل وقال قال
على الجلاء تنسب لا علم ما ذكرناه بقدم حفظ غلبة
لرجاء عود فان تعذر صرفت الى اقرب المساجد ان احتج
اليها والا صرفت لاقرب الناس الي الواقف ان وجدوا
والا فللفقير او على ذلك يحمل ما قبل كلامهم من التبا
فان بيان النظر على الوقف
اي وما يتبع ذلك من قوله وتوقف ناظر لحو او

٣٨

غيره قال شيخنا وقوله كالوكيل اهـ قال اتبع شرطه اي
في استحقاقه النظر وكذا فيما شرط له من ريع الوقف وهو
اجرة المثل في الوقف وفي غيره مطلقا فان لم يشط له شيء
فهو متبرع الا ان قرنت له الحاك اجرة المثل بعد رفعه
له فان اخذ شيئا من مال الوقف قبل ذلك او بعد به غير
ما قرره ضمنه ولا يبر الا بدو القامتين وخرجه بذلك
ما يؤخذ صياغة او خلوا فان قال شيخنا الرولى يجوز
نظر المعتادة ومنه شيخنا الزياي ويظهر ان يد له
واقعه عن طيب نفس فلا اكراه وبلا خوف زوال الوقف
عنه وبلا نقص اجرة وقفه جائز ولا فلا وبهذا يجمع
بين كلامهما اهـ قال مما مر اي من قوله ولو شرط الوقف
شيئا بقصد اتبعه لـ بان لم يشط له احد اي بان لم
يعلم شرطه لاحد سوا علم عدم شرطه او جهل الحال اهـ قال
عليه مر فلقاضيه اي قاضيه ببلد الوقف من حيث
اجازته وحفظه وتخوها وقاضيه ببلد الموقوف عليه من
حيث التصرف وقسمه العلة وتخوها كقوله ضمنه كما في
البيتم وليب لاحد القاضيين فعلم ما ليس له قال
شيخنا اهـ قال علي الجلال وشهد بنا علي ان الملك
في الموقوف لا يبيع او انا علي القول بان الملك في الموقوف
قف فيكون النظر له وعلي القول بان الملك للموقوف
عليه يكون النظر له ايضاً وشرط الناظر وان كان هو
الواقف كما في ثم شيخنا وشهد الامم والخير قال
عدالة ويشترط في منصوب الحاكم العدالة الباطنة وفي
منصوب الواقف العدالة الظاهرة واعتبر الاذرع بالباطنة

طنة

الباطنة فيه ايضاً اهـ قال وشهد مر وفيه ما نصه وعتمد
مراعتا العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف اذا شرط
النظر لنفسه اهـ كالوصي يؤخذ من قوله كالوصي اي
لا يشترط فيه البصر شويمرني ولو فسق الناظر لم قال
مر وعنده زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كارجحه السبع
لان بعدة من الادل بشرط الواقف فلا قالان الرفعة
لانه لم يجعل للمتاخر نظر الا بعد فقد المتقدم فلا
سبب لنظر غير مقدم وبهذا افرق انتقال ولاية النكاح
للا بعد بفسق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة
اهـ بحرفه ان كانت له بشرط الواقف اي بصفتها
كانت عن الفتاوى المذكورة فليراجع اهـ قال وان
اقتصر على غاية في قوله عبادت ولايته اهـ 2 في
وذلك اي عودها اليه فهو تغليل لا اولاد اذ ليس احد
عزله اي ولا عزله لنفسه ايضاً مر ونسبها على فسحقها
ويراعى زرعها عينه فلا يجوز له ولا لغيره اخذ معلوم
قبل وقت استحقاقه وله جعل المال تحت يده من
حيث الولاية لا الاستحقاق لياخذ هو وغيره منه
قد مر معلومة في وقتها سنة او سنة او غيرها ولا
يجوز مثله ذلك للحايب ولا للعامل ولا غيرها الا باذنه
وهو نوابه فيه وله التولية والعزل وتبديل الطلبة وقد
يرجوا كهم كالمدرس بلا نظر اي ليس له تبديل الطلبة
ولو جهل الناظر مراتب الطلبة فليتركهم المدرس باذنه وله
اقراض مال الوقف كمال البيتم وله الاقراض على الوقف
ولو من ماله عند الحاجة ان شرط الواقف اذنه في الحاكم

و يجوز الاستئابة في الوظائف قال شيخنا الرضائي في المسألة
ولا يستحب الاستئابة او اعلم منه كما مر واجبة الثاني على
من استئابة لا على الوقف وشوايف ذلك الوقف من بيت
المال او من غيره فلا فائدة ذكر الجلاء السبوط حيث قال
بعد ما في الثاني اهـ لم يستقل احدتها بالتصرف كما في
الوصية لاثنين تشبه لشرط النظر للارشد فلا ارشد
من اولاده دخل اولاد البنات ومثرت ارشد واحد لم
يستقل عنه يرشد غيره مالم يتغير حاله ولو تعارضت
بينتان يرشد اثنين مثلاً اشتركا في الاهلية وقط
الرشد للتعارض فيه ولو طال الزمن بين البنين قد
مت الناقلة اهـ قال ولو اوقفناظر اشرط النظر
لنفسه عنده من ولا يخرج غير من اشرط الوظائف
والمدريس والامام والطلبة ونحوهم فليس له ولا لناظر
ولا للامام الاعظم عندهم بغير سبب ولا ينفذ عندهم و
يفتق اعازهم به ويطالب بتسوية الا ان علمت صيا
تته وديانتته وامانتته وعلمه اهـ فلا كافي الوكيل
لعل الا نسب ان يقول كافي الموكل لم ينصب بدله الا
الحاكم الذي اقر به والد شيخنا انه لا ينفذ ولكن الحاكم
يقوم من يتصرف عنه اهـ له وتولية الحاكم غير ليس
لا تنفذ له بل لا تتنازع فان عداو النظر كافي ثم قرع
لوصاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على
بعض بل يقسم بينهم بالمحاجة لانه لا يجوز تخصيص
بعضهم على بعض وليس للمناظر احدث وظيفة لم تكن
في شرط الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف فيها ولا
يجوز

ليس يقيد كما قاله السبكي وانما ذكر لانه يلزم على غالبها
من النقل وقد يقال كما قاله الزركشي اعترض به عن
الرشد اهـ مرر فاعطى نحو شراؤها من غيره اهـ
قول فهدية ايضاً فلا يدخلها في لا ينقل ولا ينفذ
نذر اهـ لانه ان الهدى اصطلاحاً غير الهدية وان
زعم بعضهم نزاعاً بينهما لم ير قال قاله ومنها قال
الملوك المعروفة وكسوة الخوارج اذ انصرفوا فيها
عدم الزموا فيها ولا عكس امر بالمعنى القوي
فليس كل هبة صدقة وهدية وقطر طائفة في
الحلف فمن حلف لا يقصد قلة بحيث يهية ولا يهية
ايضاً او حلف لا يهدي لم يثبت بهية ولا صدقة
ايضاً او لا يربحت حيث يربح وعطف عبد وابنه
عن الصدقة كما يثبت في الايمان قال وافضلها
الصدقة نعم تخرم على من علم انه يصرفها في بعض
قال ولو قال حلف هذا واشتركت به كذا اتقيا قال
بد التيسر اي او تذل كما قرينة حاله عليه كما يكون
القرينة بحكمة عليه ومن شرطه ان لا يعطى فقيراً
درهاينة ان يفتقر به ثوبه اي وقدرت ثوبه
على مذكر ثمين اذ عيش وشرط فيها ما في البيع
ومنه ان يكون القبول طائفاً بالاجاب فلا يثبت
زعمه عدم اشتراطه هنا وفيه انما اعتبار القوية
وانه لا يثبت الفصل الا بالاجابة والا وجه اعتبار
قوله بعد وهبتك وسلطتك على قبضه فلا يكون

فاعلم ان هذا المعلق بالعقد نعم من الاكتفاء لا بد من قبل
 القبول نظر وقباس ما مر في من في الرهن الاكتفاء وقد
 لا يشترط صيغة كالوكانت ضمنية كاعتق عبدك عني
 فاعتقه منهم وخرج بالصيغة التي هي الايجاب والقبول
 الباس الولي حكيا مثلا يحوي من او الزوج زوجته فليس
 هبة علي العتد وهو باق علي ملكه ما ويصدق ان
 انه ليس هبة باليمين اهدم روع ش في البيع ومنه
 تطابق القول لان يجب ان تقدم ولو اوجب له بشيئا
 فقبل احدهما او شيئا فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا
 عن والده خلافا للخط وان نقله عن شيخنا المذكور ولو
 وهب علي ان يزوج فيه اذا احتاج اليه لم يصح ولو في الهبة
 للولد وما ورد انه صلي الله عليه وسلم اهدى له بمن
 واقط وكسافر الكسافر وقبل الاخرين فذلك من اليد
 ية لا الهبة اهدى له ولو اهدى له شيئا علي ان يقص له
 حاجة فلم يفعل لزمه ر في ان يقب والا فبذلك كما قاله
 الاضطر في اهدى له هبة بخو حبي نر ما لا يتول
 ولا يجيب ان معنى الهبة فيه نقل اليد عنه لا ملكه
 لعدم تنوله كذا قاله في العقد ان معنى الهبة فيه
 التملك لا نقل اليد دل كنت يصح استدراك علي
 مفهوم قاعدة فثبت من قوله وشرط فيها ما في البيع
 كنت ما لك بعضها مستثنى من العقود علي
 وهو الاولان وبعضها من شرط العاقد وهو قوله وفي
 العاقد اهلية تبرع وبعضها من الصيغة وهو قوله

وتصح تبرع ورقي في قوله وفي الواهب اهلية تبرع
 وقوله وهبة الدين للمدين ابر وقوله وتصح تبرع ورقي
 في كل من هبة لا ربة يعطوفا علي مد حول كنت وكاة
 قال ولكن شرط في الواهب الحي لاهية بوصف وان
 عنه في المجلس وقبضه منهم روعه يوقد عدم صحة
 هبة الاغني فلا يكون واهبا ولا موهوبا له والمراد
 عدم صحة هبته بالمعنى الاخص بخلاف صدقته
 واهدائه فيصيحان منه كما قبضت علي م ر يعتا اي
 في الهدية وقوله وقبض اي قبض الصدقة ومقتضاها
 ان يملك الهدية بغير البعث اليه وان لم يقبضها فله
 التصرف فيها وفي شبه الهبة لا يصدق ملكها من القبض
 والحقق في عبارة الشان قوله وقبض راجع لكل من
 الهدية والصدقة مستحبا وفي الواهب اهلية تبرع
 اي وفي المهر اهلية الملك اي التملك وهذا قد
 يعرف منه انه لا يشترط في المهر الرشد بل يقضي
 صحة قبول الطفل للمهر وفي فاشية به علي حجر
 فرع سئل شيخنا عن شخص بالغ تصدق علي
 ولد مريض فهل يملكها الولد بوقوعها في يده كالتو
 احتطب او اصطاد ام لا يملكها الولد بوقوعها لان
 القبض غير صحيح فاجاب بانه لا يملك الصبي ما
 تصدق به عليه الا بقبض ولنه اهدى ولا يحرم الذفع
 له ويحمل ذلك من البالغ علي الاباحة ويحمل الجواز
 حيث لم يولد فربما علي عدم رخص الولي بالذفع
 سببها ان كان ذلك يعود علي ذنابة النفس و

والبرالة فمخرج ع ث علي م ولا يصح عقد الا عيب
ولا قبضه ما تصدق به عليه او اهدي له او وهب له ولا
اقتاضه ما تصدق او اهداه لغيره اخذ استقبحه فاذكر
وخالفه بعض مشايخنا في جميع ذلك لا طباق الناس على
فعله وهو الاوجه الاقرب اليه الخاصة وسيات في قسم
الصدقات ما يدل له ونصحه لمجيء ركن يقبله الحاكم
ان لم يكن له ول او كان فاسقا ولا يقبل له ول له ولو
وصيا او قريبا فان لم يقبل انقل الا ان كان ابا او جدا
ولو وهب الولي لم يجز قبله الحاكم ان كان الولي عي
اب او جدا والاب والجد يتوليان الطرفين واليه للبعد
والدابة كالوقوف عليها فلا يصح ان قصدوها او اطلقا
في الدابة ما وهب لها ويقبل العبد ما وهب له وهو
لسيد الا في المكاتب فهو له وان كان الواهب سيده
اهو قال وهبة الدين ابو تقييد لقوله وشرط فيها
ما في البيع وتقتضاه انه لا بد من قبول ابي الا في هذه
الصورة المستخرجة به نجوم الكتابه ليقتضها
للسقوط في لوعبار ع ث علي م وقوله المستقر المراد
به ما يصح الا عنيان عنه ليخرج نجوم الكتابه
كذا وجد بخط بعض الفضلاء اقول والظن ان التقيد
بالمستقر لما ذكر من الخلاف في هبة الدين لعرفته
هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا يقتضي هبة
لغير من هو عليه قطعا والا فنجوم الكتابه يصح
الا بترافها فيستقيم صحة هبتها للمكاتب اهو يحرر
فه فيكون التقييد لاجل قوله ولغير هبة صحيحة
اه

اه ابراهيم صرح بلفظ الهبة او التصديق وكتابة
لفظ التركة قال ولغير هبة صحيحة هذه طريقة
للمش والمعمد البطلان مر وهو نظير ما مر في بيعه
المعمد في القيس البطلان لانه غير مقذور على تسليمه
لان ما يقبض من المديون عين لاديه والمعمد في القيس
عليه الصحة ويقرق بين صحة بيعه وعدم صحته هبة
بان بيع ما في الذمة التزام لتخصيل البيع كالمقابل
الثمن الذي استحققه والالتزام فيها صحيح بخلاف
هبة فانها لا تتضمن الالتزام اذ لا مقابل فيها فكا
ت بالوعدا شبه فلم يصح ويتأمل هذا في دفع ما في
ثم المزاج والاسعاد وغيرهما من مخارج هذا على
والحكم بصحة هبة بالاولى من صحة بيعه
اهو ثم مر بطلان اوله اذ اصح بيعه مع كونه مقرا
بلا يعوض فيه اوله اذ لا عوض فيها سالا وما
تقرر ابي من قوله هبة تملك تطوعا وقوله بنا على
ان لا انظر ما وجه الشافعي هذا والذي بعده ليست
بتمليك ابي فلا تصح هبتها عارية ابي فاذ
تلفت ضمنا المزاج بخلاف القول الثاني والثا
في انها تملك ابي فتصح هبتها وهذا هو المعمد
وعليه فلا تملك الا بالقصد وهو لا يستعمل يقبض
العين ثم قال مر وفازت الاجارة بالاحتياج فيها
لتعذر الاجرة والتصرف في المنفعة اهو وقوله وهو
بالاستيفاء وقد منه انه لا يجوز ولا يبرأه سم على
خبر اقول ويؤخذ منه ايضا ان للمالك الرجوع متى

ثا لعدم قبض النفع قبل استيفائها وقوله وفاق
الاجازة اي حيث جعل فيها قبض النفع بقبض العين
حتى يجوز النكاح فيها بالاجازة وغيرهما
وتصح بعمرى الخ هذه اية قوة الاستئناس من قوله وشرط
فيها ما في البيع ان كان مقتضاها الفساد لا مثقالها
على التاقيت اي جعلته لك عمرى او وهبت
لك عمرى او ما عشت بفتح التا لا ان قال عمرى او غير
فلان او ما عشت بضم التا او عاشت فلان او سنة
ل و بشرط معرفة معنى هذه الالفاظ كما في
مر ولما شرط وان ظن لزومه او صحته قالوا وليس
لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد الثاني
لمقتضاها الا هذا ل العهرى ميراث المراد بها الشئ المهر
اي لا تفرق ولا تترقبوا منه يعلم ان عمرى او ميراث ميراث
لما لم يسم فاعلمه واصرح منه في ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم كافي مر اياما رجل عمرى ميراثها الذي اعطىها
لا ترجع الي الذي اعطاها ر و اسلم اهو عشت على مر
و شرط في ملك موهوب اي ولو من اب لولد الصغير
مر اي لا بد من نقل الذي وهبه لولد من مكان الي مكان
اخر بقصد القبض شيئا ومحل هذا الشرط في غير الهبة
التمهية كان قال اعتقاد عبد الله لانه كانه قال له او
هبة لي واعتقه عني بالهبة المطلقة اي الشاملة
للمهدية والصدقة قاله مر والهبة الفاسدة المقبوضة
كالصحة في عدم الضمان لا الملك ثم مر قبض
باذن فلو قبضه بغير اذنه ضمنه ولو اذنه وزجج عن
الاذن

الاذن او جئ او اعجب او جبر عليه كما بحثه الزركشي او مات
احدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب
رجعت عن الاذن قبله وقال المتهب بعد صدق المتهب
لان الاصل عدم الرجوع قبله فلا قالما استظهر الاذرعين
من تصديق الواهب ولو اقبضه وقال قصدت به الاموال
او العارية وانكر المتهب صدق الواهب كافي الاستقفا
مر او كان الموهوب بيد المتهب عارية في قوله باذن
فيه من الواهب كما يفهم من ثم مر ويشترط قصص صدق
يتم فيها القبض بعد الاذن كنظيم الا انه لا يكفي
هنا الاتفاق اي الا اذا كان الاتفاق تبالا كل او العتق
واذن فيه الواهب فيكون قبضنا ويقدرا انتقاله اليه
قبيل الرد راد والعقد اهوى اقول قياس ما هو
المقتضى في الصياغة من ان الملك بالوضع في المهر
الشفط بالصيغة اي في العتق عشت على مر ولا
الوضع بين يديه بلا اذن اي اذن من الواهب للمتهب
في القبض امانية فيعني حيث كان الموضع بين يديه
من اهل القبض بخلاف الصبي فلا يملك بالوضع بين
يديه ولا يقبضه وانما يملك بقبض وليه عشت فلو مات
اخرها اي الواهب والمتهب بالمعنى الماعى الشامل للمهدية
والصدقة فيما يظهر ثم مر قال قل او صل او اعجب عليه
او جبر عليه ولو قبضت بين الهبة والقبض اي بين ثمة
مر بها مر طلقه وارثه شمله ذلك الرجوع قبله بعد
موت مورث الرجوع في الهبة كان يقول رجعت في
الهبة وله الامتناع من القبض ومن الاذن في الاقبا
ويكون ملكه كاقرب شيئا المهر ميراث وعبارته قال

قام وارثه في الموت ومثله ولي الجنون والسفيه دون المني
 عليه الا ان ايس من زواله فكما الجنون ويقبض فجور الفلس
 بنفسه كما انه لا يملك نفسه بعض ذلك الي العقوق را
 جع الي الفرع والشجارا جع للاصل والشجارا جع
 العداوة اه شجارا وهذه العلة تقتضي ان هذا لا يختص
 بالعطية بل مثلها التردد في الكلام ونحوه ومن ثم قلنا
 الدعي لا يظلم في التسوية بينهم اي الاولاد فلو
 حتى في التقييد قاله جرح عند الاستئناف الحاجة اي
 والعلم والورع اي ولم يكت احدهما عاقا او يصر فما يد
 فعه له في المعاضض **تتبع** يست للوالد
 العدل بين اولاده لا يفرقوا بينه واعدلوا بين اولادكم
 فيكون تكملة لك الاخوة فحقا كبر الاخوة علي
 صغيرهم كحق الوالد وفي رواية الاكبر من الاخوة
 بمنزلة الاب وتثبت التسوية في الاصول فانه فضل
 فالدم اولي وتفضل به في الامرة لا يخط العصبية وهنا
 الرقيم وهي اقوى في الاحتياجها وتزداد كتمان في تقديم
 زيارتها فبرها والعقوق من الكبار وهو ايد وقها او
 اخوها اذ ليس بالدين مالم يفت ما اذا به فطلوبا
 شرعا كترك عبادته او فعل حرام او مكره اذا تركه الا
 صل واذا الفرع بسببه وليس من العقوق مخالفة
 الاصل في طلاق زوجة بحبها او بيع ماله او مطالبة
 بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم علي الاصل ذلك
 اذا طلبه وامتنع مع قدرته فان قلت صلة الاقارب
 سنة وهي فعلك ما تعدي به واصلا وتخصلا بالرفق
 حاجة ونزيارته ومكانته وارسال سلامه ومخالفة السنة
 لا تحرم

لا يملك

في الامانة التي ارها بالزناضي وهو لا يغيب علمه ان قولنا
 ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك
 في حالة الجنون والنوم وهي غير زانية وايضا فزمت الفا
 على ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك ان لا يملك
 الفاعل وقد في بعضنا احد قال مر ولو قد فها وقد في مو
 كانه تخلط في الاول علي انه لم يرد وفي الثانية انه لم يعلم
 زنا مورثه لانه زنا يقر فيسقط الحق قال ان كثر من ولا تسمع
 الدعوى بالزنا والخلف الا في هذه الصورة خروسله وانما
 جعل الكافر محصنا في الزنا لانه اهانة له ولا يوقد في مو
 ويجنون وقت زنا الصبي الي حال اسلامه او افاقته او حرية
 بان اسلم العربي بعد اسلمه اختلوا الامام برقه لان مسجدة
 اصافته الزنا الي حالة الكمال ثم هو وهذا التعريف ظاهر
 في المحصن الذكر وانظر ما صابط العفة في الدنيا فان
 تعريف المحصن غير شامل لها وعامة الاصل والمحصن
 مكلف فوسلم عفيف عن وطئ محرمه اهو وهو شامل
 للأنثى ووطئ محرمه عطفه علي الزنا يقتضي انه
 ليس زنا وهو كذلك لشبهة الملك او رضاع ابن اوها
 هرة كما في مر اما الاول فظلم اي لان قاذفه صادق
 واما الباقي فلا فيه افي شدة عنه وقته ووطئ زوجته فبرها
 فالادان تستقيم في النفوس اكثر من الزنا لان الله اكبر
 ح اولاد انه افي شدة وطعا وعفا وان كان الزنا افي شدة شرعا
 وبذلك اس يتعرف المحصن بما ذكره في ش والاسب
 وجوع اسم الاشارة لقوله عفيف لا يملك ما بعده
 وان كان حراما واجع الجميع وقوله لا يتفقا ذكر اي الزنا و
 طئ حليلته في دبرها ووطئ محرمه المملوكة ولقيام

الميت ابي ملك النكاح في الاول وملك الميراث في الثانية حل
فان فعل شيئا ابي ولو بعد القذف وقبل اقامة الحد كما يعلم
من الفرق حل ابي ولو بعد الشروع في الحد مرد ولم يحد قاذفه
ومنه يعلم ان الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطئ مملوكة
المحرر ووطئ حليته في غيرها حرم عليه ان يطلب الحد من
قاذفه عند جميع العلماء الا مالك كما نقله ابن حزم في كتاب النصار
اهل شوهرى وعبارته ثم مرد ولم يحد قاذفه ولو بعد ذلك الزنا
لان الزنا يدل على سبعة مثله لحيات العادة الا انه بان العبد
لا يرثك في اول مرة كما قاله عمر بن الخطاب لا يلحق بها
فالواجب ان ينقضها وتتم زنا فوراً حيث لم ينقض الحرام وان
قلت ان زنا لا يدل على سبعة مثله منه قبل الحكم لظهور
الفرق بان الحد يسقط بالشبهة بخلاف الحكم لظهور
العرف هو محل المدح والنفرة من الانسان ويطلق على النفس
وعلى الخشب ايهما كان فيه المختاراً شيئاً لم تستد ثلثته
اي لعله اعترض بحديث التائب من الذنب كمن لا ذنب له
واجيب بان ذلك بالنسبة للعقوبات الاخرى وبما
في الخلل الذي يورث مردوعت عاصياً او ارتد ابي بعد
القذف وقوله والفرق ابي بين ما اذا قذفه ثم زنا مثلاً فلا
يحد قاذفه وبين ما اذا قذفه ثم ارتد المذوف في يحد قاذفه
فهو وقوله مثلاً ابي او وطئ المحرم المملوكة او دبر حليته
فاظهرها لا يدل ابي ولو دل على ذلك لم يحد قاذفه
لاحتالة ان يكون قد ارتد حال القذف فلا يكون محصناً
كل الورثة ابي على سبيل البدل ونسب المردان كل
واحد يرثه والا فتعدد الحد بتعدد الورثة ابي قال مرد
ومن الورثة بيت المال في من لا وارث له خاص حتى
الزوجان الغاية للزوجان الشوهرى ينقلان من ريعهم قذفت

الميت

الميت لا يرثه الزوج او الزوجة على الدوحة لانقطاع الوصلة بينها
ولا ينافيه تضرعهم بقا اثار النكاح بعد الموت لضعفها عن
شهود تامة ما كان قبله ثم شجنا وابتنجنا كالمش وانظر ما عني
ارث غير الزوج او الزوجة لحد قذفت الميت هل ثبوت الميت وانتقا
له الميراث الا ان اوكيف الحال شوهرى والفرقة انه يقدم بثبوت
للميت اولاً ثم انتقاله للمورثه وعليه ينبغي انه لو وجد الميت
قذفت بعد الموت وقصدت انه لو مات الا ان ورثته لا يثبت لهم شيء
في العدة لانه حيث قدر انتقاله للمورثه نفى عن الورثة في من
كان موجوداً وقت الموت اهدع ثلث لو كان القذف رقيقاً فهو
ظم فيها لو كان رقيقاً كله فلو كان مبعضاً فلا حد لقاذفه لان انتقال
الميراث الكاملة ولكن يعزروا هل تغزى للمورثه مع السيد والمهاكم
فيه تظهر والذي ينبغي ان لا يكون المأكل بالانسان عني
الورثة والسيد اهدع ثلث علي مرد ثلثه ذلك ابي يرثه كل الورثة
استوفاه سيد ولو قذف السيد عليه فلا حد انت
يطالبه بالتغزى فان مات العبد سقطت عن السيد لارثه له وهو
لا يستحق على نفسه اهدع ثلث ابي وقوله لارثه الاول ان
يقول لان انتقاله له لان العبد لا يرثه ويسقط ابي بالنسبة
لغيره لا لحق انه تعا فلا يسقط فلا عام ان يمتنع في حد
وعبارته ثم مرد ويسقط بعفو ابي عن كله فلو عفا عن بعض
الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التغزى بالعفو
عافي بانه ان لا عام ان يستوفيه لان الساقط حق العوام
والذي يستوفيه الامام فقه الله تعالى للمصالحه ما وعفا
بعضه ظاهر ان العفو عن البعض يسقط حق الباقي وليس
كذلك كما تقدم وعبارته ثلث قوله فلما قتل كله ابي كما ان اتفاق
اذا عفا عن البعض العود واستيفاه بانه لانه اذا عفا
عن البعض لا يسقط شيء منه وعبارته البر ماوي قوله فلما قتل

اي جواز القذف والاولى حذف كله لان المتقدم حكم واحد
فان انت ابي الزوجه لا يفيد انه علم او ظن زناها ليدخلها الو
انت بولد ولم يعلم ولم يظن زناها الا في قولها وانما يلزمه
قذفها فلا تكثر في ان ابي لا يظن ان الصبي في انت للزوجه التي
علم او ظن زناها يكون قوله الاتي وانما يلزمه قذفها اذا علم
انها مكره مع هذا ان العرفه انه علم او ظن زناها فيكون
غير محتاج اليه ويلزم عليه ايضا انه لا يلزمه النفي لان علم او
ظن زناها مع ان يلزمه مطلقا كان يكون من شبهة واما القذف
فلا يلزمه الا ان علم او ظن زناها كايات ولا كثر منها الخ ابي
حتى يمكن كونه منه ظاهرا والاولى ولدته لدون سنة استبرأ من
الوطئ والعقد كان منقيا عنه قطعا فلا حاجة لنفيه وهو
راجع للمسلتي قال بعضهم والاولى ان يقول ولا كثر منه ابي
من الدون ليصدق بالاستتة واجيب بان الماد ولا كثر منها ولو
بالحظة فيصدق بها كنت بنافيه قوله مني وقد ان الستة
فالحققة بما فوضها والاربع سنين ملحقه بما دونها قال مج
كانهم لم يفتروا هذا لفظ الوطئ والوضع احتياط للنسب
اه الا ان يحمل كلامهما على الستة من الوطئ كما يقول عليه قول
المص او ولدته لدون سنة استبرأ من الوطئ فان معروضة انه
اذا ولدته لسنة استبرأ من الوطئ لحقه واما الستة من العقد
فهي ملحقه بما دونها كما يدل عليه قوله الله هنا ولا كثر منها من
العقد وقوله بعد واما بنفي به فممكن منه والا كان ولدته لسنة
استبرأ من العقد فلا بد ان تنفيه لا سيما ان كان كونه منه
موقوف على بلا لقان وقوله من العقد المناسب للحواث
يعود من مكان الاحتياج بعد العقد لانه اعترض على الاصل
في تنفيه بذلك في الرجعة ولما يبرها مثال لظن زناها وما
قبله ابي الثلاث صور مثال لعلمه في حال من ما او عفا
لزمه واقع بينهما حال كونه محسوبا عنه ابي من وطئه ومن

اي ولو لم يجد لوطوا فله من نصيبا . ولان موجبة ابي القذف
وقوله بولدي عن الاخر يعني ان لكل ان يستوفيه وقوله
فبعضنا في محبة كسلك وزرع مثلا وقوله بان لبعضهم
اي في القذف . في قذف الزوج زوجة ابي
في حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيئا والوجوب
علمه من كلام المص صرح ان جعل قوله مع قذف ولعل
واجبا للزوجه النفي ايضا وضمانا جعل مارجعا لحصة النفي
فقط كما هو ظن كلام الشرح حيث قال فيجربان ولم يقل فيلزم
ويلزم ما يوجب الا ان يقال استغني عن ذكر الزوجه بذكر
سابق بقوله فيلزمه ايضا فيكون اخذ من هذا كما هو
عادته . قذف زوجة لم يقل زوجة لانها معروفة والمعا
وفلان توصف كانه عليه عن قال اب مالك ويقتول
مكره الخ . بان من ابي راس ما يحصله وهو الذكرف الفرج
لان الزنا معنى لا يبري وليس في البيا لجمد بل بمعنى الكاف
لان مثل الرومية اخبار عند النقات لانه يفيد العلم ايضا
كشاياع زناها ابي كالظن المستفاد من الشك والاشيا ع
مثال لما يستفاد منه الظن لا للظن اه شيئا . وانما
حاز هذا وارجع على قوله له قذف زوجة نحو يعني انه
كيف فانه الاصل انهم وهو القذف مع ان الزنا انما يثبت
باعتباره وبنيته لا بعلمه ووطئه فكان مقتضاها انه لا يجوز
القذف الا ان يثبت زناها ابي الطائفتين المذكورتين
وقال بعضهم انه وارجع على الظن لا على العلم وهو ظن واجب
عنه بقوله لا احتياجه الخ واما قوله الرتب عليه نحو فيبين
للاواقع لا دخل له في الايراد فقوله ابي حيث اذ ظنه ظنا موكدا
على ذلك ابي جواز القذف . والاولى الخ فيه نص
بيان له انما كلفه علمه بانها تاتي بالفاحشة قل هذا

ومن زنا ابن علمه او ظنه قبلا حفظ هذا الاجل قوله في المفهوم
وكذا من الوطئ لغيره وقوله بعد استبرأ من الوطئ واقع بعد استبرأ
فهو صفة لزنا يعني ان الاستبراء من الوطئ لا من الزنا
فالزنا بعد الوطئ وبعد الاستبراء منه كان وطئها ثم
حاصت ثم زنت ثم انت بولد لثمانية اشهر من الوطئ
ولسبعة من الزنا وهو اي لزوم النفي وقوله في الاخير
هي قوله اول ما بين ما لا وطئ نفيه الخ فانه قد مر هذا
تكميل المقابلة اذا كان مقتضاها ان يقول لزومه القذف
لان قوله فان انت الخ مقابل لقوله له قذف زوجة الخ وتلك
المص المقابلة ليستكمل كلامه لزوم نفي الولد من وطئ الشهيرة
وعلم من قوله وطئ نفيه الخ انه لا عيب بما اشهر بين
العوام من نفي ولد عنه عند عقوبه له ولو كتب بذلك
حجة من غير لقان فيرثه عند موته قطعا لعدم اشتغال
نسبه عنه وانما تلزمه الخ هذا غير محتاج اليه لان
المقسم انه علم او ظن زناها واجيب بان الصبر واجع
للمروحة لا بالنفي المذكور كما تقدم بان ولدته الخ اعلم
ان ما ذكره الشرح هنا اربع صور هي مفهوم قوله اول ما بين ما
الا انه يتضمن قيدين لان معناه بان لا يكون دون خمسة
اشهر ولا فوق اربع سنين واشتار لمفهومها بالصورة الا
ولي والرابعة وقوله بعد استبرأ قيد اخر وفي قوله ومن
زنا قيد ملحوظ فقد نيم علمه او ظنه فتكون القيد اربع
وكذا من الوطئ فصلا بكذا لانه محذور القيد الملحوظ
وقوله مع ابن الاستبراء او ولدته فوق اربع سنين الخ
لا يتصور هذا الاستبراء الزنا عيب وطئ الزوج مع ان الفرض
ان الزنا بعد وطئه تامر فيما ذكره ابن في قوله اول ما بين ما
منه ومن زنا الخ ولم يقل ومن استبرأ مع ان محذور زنا
في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه واجاب
عنه

عنه بقوله لانه ابن الزنا مستند اللعان اي واذا كان مستند
حسب المدة منه لاقن الاستبراء من اوله لانها هي
هذا القول بالشرع في الحيض يتبين عدم العمل كما قال المحقق
المقيد بما مر وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله
ومن اعتد المدة الخ اي في الصورة الثانية فيجب ان يبرأ
بالنسبة لنفي الولد واقبال النسبة لتلطيع الغرائز فيجب
كما تقدم حوازه خاص كما اذا لم تكن ولد بين للمقيد
عليه في لزوم النفي اي مع القذف واللعان اي فيما اذا
علم او ظن انه ليس منه وقوله وحرفته الخ اي فيما اذا لم
يعلم ولم يظن انه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف
واللعان راجع للزوم النفي وحرفته فيهما على التوزيع
كما رايت شيخنا وقال ع ست راجعان لقوله وحرفته وفيه
ظهور والتعبير بالقذف في جانب وطئ الشهيرة فيه
محمول فالمراد بالقذف مطلقا الرقيب لا صاحب بيتا غير ذي
مع القذف واللعان اي مع ذكر الوطئ اي ان الفجر
وطئها على فراشه نحو اقال في الشهيرة او سكنت عن ذلك وفي
اطلاق القذف على ذلك يجوز مع ذلك الوطئ وعزله عن ذلك
ذلك ما اذا وطئ ولم يتزوج كما يتفرع من التعليق بان الما قبله يصدق
الخمس لقاله في اقرها الاولاد والعزل جدره من الولد
مكره وان ادنت فيه المعزول عن طهر كانت لواقعة لانه طريق
الي قطع النسل احر ما ذكره ابن النفي والقذف واللعان
في كسبه اللعان وطهر ومثله وهو قوله
بعد ويتعلق بلعانه انفسه وحرفته مودة الخ اي وقا
شبهها من قوله ومن تقلب برمان الخ والا فصل
فيه الاول بان يقول والاصل فيها اي في كيفية اللعان

ليكون من اعادة الاستدلال بالآيات فائدة لا تدركها
 بتأويلها على اصل اللغات وهذا على كفايتها تأمل
 لفظ اي بخصوص اوصاف معناه من اشياء الارض او كذا
 بتدبيرها في ج دل وقد في عدد من الدركان نظرا لانه
 حسب ما وجد اللغات به وانه كما اذا كان لنفس ولد من
 وطير شبيهة وزوج يشبه الذكر والانثى ج دل فقول
 يصح طلاقه مضاف لفاعله او مفعوله لكن يرد عليه ان هذا
 القيد لا مفهوم له بالنظر للزوجة لان طلاق الزوج لها
 يصح مطلقا لا ولي جعله الطلاق مضافا للفاعل وسواء اطلاق
 قها بنفسها او موصلة اليها ان يكره الهمزة لوجود اللام
 المعلقة من الزنا اي ان قد قها بالزنا والاقال من
 اصابه غير يرب كما ياتي ج دل ان لعنة الله بكسر الهمزة
 وقول القول فان عابت اي عنت البلد او المجلس لهذا
 او غير شرم من غير اومنه وهيب في الحقيقة
 ايمان ومن ثم صحت من الاخرين ولو كانت شهادتهما
 صحت منه لان شهادته بالاشارة لا يعتد بها كما تقدم
 في كل من الكلمات الخمس طالعهم انه يات في الخامسة بهذا
 اللفظ اي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى طاقه
 فاعل المرافاة ياتي فيها بما ياسب كان يقول وان لعنة
 الله علي ان كنت من المكاذبين فيما رقيتها به من
 الزنا وفي ان الولد من الزنا وليت في هذا هو ربي علي مر
 محو كذا اسم فلا كفارة فيها او هذا الولد او غيرها
 ان كانت حاملا لا بد منه اي قوله ليس من الاحمال
 لانه فان قلت اليمين على نية المستخلف وعلى نية
 ذلك لا تنفع قلت لعل المراد بوجها على نية المستخلف
 بالنظر

بالنظر للزوم الكفاية في شاي هو ان الوطير يشبه زنا
 اي ووطير لها تشبيهة بان لفظها اجنبية فهي تشبه صورة
 وهو واضح ان كان يمكن ان يشبهه عليه ذلك ج دل واما
 الاقتصار عليه بان تقول وهذا الولد ليس مني ج دل ولا
 يحتاج المراد لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم
 لعانه على لعانها لان قول قدم بالنسبة لسقوط الحد
 عنه وانما اعيد لنفس الولد خاصة شوي بيري وعسارة ثم
 جمع وان كان وليد ينفية ذكر في كل من الكلمات الخمس ليس
 عنه لا يصح لعانه ومن ثم لو اغفل في واحدة صح لعانه
 بالنسبة لصحة لعانها وان وجبت اعادة لعانها اي ان
 النسبة لنفس الولد انتهت الي اعادته لعانها اي ان
 لا عنت اخلاط اي لانه الانتقام بالتعذيب واللعنة
 الطرد عن الرحمة ج دل هذه اكمة اي قوله لعانها
 والا اي وان لم يكن قدف او كان قدف واشتبه عليه بيعة
 تحت الاصور ثان فقول بان كان اللغات لا تصوير للاولي
 وقوله او اثبتت لا تصوير للثانية كجنا فلا حاجة
 بها لفلو حكم حاكم يصح فقدمه نقض حكمه ج دل كما
 ياتي وهو قوله انما على النظر الآيات السابقة وشرط ولا
 الكلمة والا وجه اعتبار المولاة هنا بما مر في الفاتحة
 ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللغات
 ثم مر وقوله بما مر في الفاتحة اي فيض السكوت العهد
 الطويل واليسير الذي قصده قطع اللغات والذكر الذي
 لم يتعلق بمصاحبة اللغات وكتب اي قوله بما مر في الفاتحة
 يوجد منه انه لو لم يول الجهد بذلك او نسيانه لم يضر عنت
 عليه الفصل الطويل او الكلمة الاجنبية ج دل ولعل

الفرق بين هذا واما ان القسامة حيث اكتف بها ولو
 فتقمة انهم لم يعتروا هذا لفظ اللعن بعد جملة الاربع
 دل على انهم جعلوهما شيئا واحدا والواحد لا يفرق
 اجزا ولا كما في الصلاة المكية من ركعات ع ست علم
 وتلقين قاض او يحكم ان كان اللعان لدفع الحد فان كان
 لتعين العود لم يحز التحكيم لان المولد حقا في النسب
 فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان بالغا والا فلا يجوز
 التحكيم دل الكفاية اي لكل من اجل وفاء سم والظن
 انه يكفي امر بهما الجملان يقول له قبل كلمات
 اللعان اهو وعيا في الشوبه في قال شجنا والراد لتلقين
 كلماته انما يقع بها لان مقتضى بها القاصي خلافا
 لما هو عليه كالم التمس في بطلان كتمه اهو وقد يدل على
 ان الملاح بالتلقين الاخر في ذلك قول الله كتمنا لولا
 بيان لان الاميان لا يفتقرانها بل في كل كلماتها
 ولا ان يتلفظ بها القاصي بل الذي يشترط امر القاصي
 صي بها الا انه قول الشياحي ككلماته قد يخالف كسا
 لم الاميان اي من حيث انه لا يعتد بها قبل امر القاصي
 لانه يشترط ان يلقن كلماتها كما لا يحط شيئا اهو
 شوبه في ذلك فيصح اي لا يعتد به بغير تلقين حتى
 يسقط عنه الحد وان كان يجب عليه الكفارات الاربع
 بسببه فيه شيئا وصح بغير عزيمة وانما صح
 بغيرها مع انما له على لفظ القرآن لان القرآن ليس
 مقصودا وانما هو حكاية له وقد وافق لفظه لفظه
 او كتابته ولا يدان من غير الكتابية انه نوى اللعان
 ج ولو قال نرى قوله او كتابته بمسألة فوقية قبل
 الملاف

٢٨
 اللف واذا لعن الاخرى بالاشارة فاشارة بكلمة الشهادة
 او بغير كلمة اللعن فاذا لعن بالكتابة كتبت كلمة الشهادة
 اربعاً وكلمة اللعن مرة ولو كتبت الشهادة واشارة اليها اربعاً
 جاز اهو نص صحيح ولو انطلق لسانه في اشارة اللعان قبل بي
 او يستأنف ترويه والقياس السال هو نرى لما ذكره من قوله
 ومن اخرج في الحديث الذي ذكره قوله كسا نرى نصه في قوله
 هري يضم الدال والفتح وهو العطل للصانع اي انما في له
 قال الامام الفراء في الدهريون طائفة من الاقدمين محدثوا
 الصانع المبدع للعالم ونرى ان العالم لم يزل كذلك لا صا
 بع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كان
 وكذلك يكون وهو لا هم الزيادة اهل والفتح الظرف
 عبارة الضم والدهري بالضم المسن وبالفتح الماسن
 قال ثعلب كلاهما منسوب الي الدهري وهم من عير وفي
 النسب اهو عث بعد صلاة وهو صريحت بقبولها
 جري على الغالب من فعل الصلاة اول الوقت والافلو
 اخر تفعل اللعان قبل فعلها عث يوم خمسة لانه
 اشرف ايام الاسبوع بين الركن الاسود اي الذي فيه
 الحجر الاسود نرى قال الزركشي اشرف منه الحجر لان بقية
 من البيت لكن صين عند ذلك دل قال في قوله بالبينية
 هنا البينية العرفية بان مجازي حث من الخالف حث من
 قوله اجدوها او ما قول وهو اي ما بين مجازي السهم بالخطم
 لخطم الذئب فيه م و اي اذهابها عند الصخرة لانها
 قبله لانها وفي خبر انها من الجنة م على المسن
 كونه محل الوعظ لا كونه اشرف بقاع المسن لان بقاعه
 لا تشاؤنه في القصيدة وعبارة نرى كونه محل وعظ ثعلب

صعوده بيشتم او بين جراه ويطلق بالمساجد الثلاثة
ان كان باحدها والا فلا يكلف الخروج اليه ابي الخروجه من
غيرها الي احدها وظاهره ولو قرب جداحل وبسعة
تكثر الباهر شئ في الاول ابي بحسبها كان والا
فقد انعكس الحكم الان بزموا في الاصل له في الحجة
لان اهله وهم عبدة الاصنام لا كتاب لهم ولا شبهة
كتاب ولو كان في البيعة او الكنيسة صورة لم يلاعن
فيها حل بغيرهم ابي بين من بعد الاصنام
صورته الخ جواب عما يقال كيف يلاعن بين عبدة الا
صنام مع انهم لا يتعرفون في آرائنا الجنية وايطم قامكة
الاصنام مستحقة الدم كما في زري زوجه جعل الزوجه
هنا شرطنا في ما تقدم انه ركن واجب بانه ركن
في اللعان وشرط في الملاعن ومن ثم قال انما ابي الملاعن
ولم يقل ابي اللعان شئنا يصح طلاقه ان قلت كيات
انه يلاعن بعد البيعة لنفس الولد قبل قوله ويلاعن لنفس
الولد وان عفت عن عقوبة وبانت فعنه لا يصح طلاقه
بل ولا زوجية اصلا فالجواب ما اشار اليه الش بقوله
علي ما يات ابي لا حال هذه الصورة ويكون الماد بقوله
زوجه يصح طلاقه ولو فيما مضى فالاولى تقديم قوله
علي ما يات عقب قوله زوجه شئنا وعبارة ثم زوجه
ولو باعترافها كان او الصورة ليدخل ما يات في الباب
ويحونها كالوطوة بشبهة والنعوة فكاحافاسدا
ولو سكران ابي له نوع تيسر ومحدود ابي قد في ابي
قد في اخر بيان قد في قبل عقده عليها او بعدة وجد عليه
ثم قد في بعد العقد فيل عن دفع القد عن بالقد في الثاني
ولا

ولا يقال تبين كرمه بخدة في العقد الاول فلا يلاعن شئنا
ولو مررتا اعدا لولي عتيد ان قوله بعد وطمه قبل
في المرتد فقط شئنا بعد وطمه قبله لا جعل التقاضيل
الائنة والا فلا عن قبل الوطى ابي خرفه ولد او لم
خال في ولو قبل الدبر واصراي وان امر غلبها في العدة
ابي لم يرجع فيها الا الاسلام فيهما لم يصرا خدة من قوله
بعد لان امر وخته صورا زينة ابي سوا قد في قبل الردة
او بعد ما كان هناك امر لا وقوله في ادا قد في قبل الردة
اخذه من قوله المقتن وقد في ردته وخته صور تاني
سوا كان هناك ولو امر وقوله في ادا قد في قبل الردة ابي
امر اخذه من قول المص ولا ولد وهو صورة واخذه في ردته
من كلام الش مفهوم القبول الثلاثة التي في كلام المص
وكما لو قد في ما الخ قدم المقيس عليه علي المقيس وكذا قوله
وكما لو اباها الخ لان امر وقد في ردته الخ حاصل الصور
ثانية لانه اما ان يقد في قبل الردة او بعد ما وعليه كل اما
ان يصير علي الردة او لا وعليه كل اما ان يكون ثم ولدا ام لا فان
قد في قبل الردة لا عن مطلقا امر علي الردة امر لا كان لها
ولدا ام لا فهذه اربع صور وان قد في بعدة الردة واسلم
في العدة لا عن سوا كان هناك ولدا ام لا وان لم يسلم فان
كان هناك ولد لا عن وان لم يكن هناك ولد لم يلاعن لعدم
الفائدة فظهر من ذلك انه يلاعن في سبعة وان اعتبرنا
الدخول ابي الوطى في القبل والدبر واستد حال المني
تكون المسائل اربعة وعشرين كلها يلاعن فيها الا في
صورة وهي المستثنات شئنا عن شئنا وقال

شخصا حاصله انه اما ان يقدف قبل الردة او بعدها وعلي
كل افعال يصير على الردة الي انقضاء العدة او لم يصرف هذه
ثمانية سبعة بلاد عن فيها واحدة لا يلد عن فيها هذه
الثمانية تؤخذ من قول الله وان قدف الردة وامر عليها
في العدة لان المعنى سوا قدف الردة امر لا امر عليها في
العدة امر لا امر وكان ولدا امر لا يدل التعليل الذي ذكر
لان التعليل للصورة المذكورة الماخوذة من كلامه فقوله
فيما اذا لم يشمل اربع صور لانه شامل لما اذا كان القدف
قبل الردة او لا هناك كولد امر لا وقوله فيما اذا قدفها قبل
الردة وامر يشمل صورتين اي كان هناك ولدا امر لا وقوله
فيما اذا قدفها في الردة صورة واحدة والثامنة امتثالا
ها بقوله لان امر لا وهي مقيدة بثلاثة قال ليه
مؤولة اي فيسبب تاويلها بالتكثير مع الاجماع بان
يقال انظر وجه هذا التاويل اذ ليس في الآية ما
يشي الى لادها ليس فيها تعرض للبيضة اصلا وقوله
فان لم يرغب في البيضة اي لعدمها او لوجوبها من غير
رغبة فيها وتوقف سم في هذا التاويل مع التقييد
في الآية بعدم البيضة وكأنه فهم ان قول الله بان يقال
انما يادة علي ما في الآية وليس كذلك بل مرادة ان
المعنى ولم يكن لهم شهداء غير عيون في اقامتهم فكان
علي الله ان يقول بان يقال ولم يكن لهم شهداء غير عيون
في اقامتهم فلا يثبت بانها ولا يحرف الشرط ولا يفتر الصبي
وكان هذا التاويل يسري له من تاويل الآية الثانية
لان المعنى فيها فان لم يرغب في اقامة الرجلين اما فقد
ها

هما او لوجوبهما مع عدم الرغبة في اقامتهما فالمعنى هنا ولم
يكن لهم شهداء غير عيون فيهم بان لم يكن لهم شهداء اصلا او
كان لهم شهداء لا يرغبون فيهم كقوله فان لم يكونا احد وال
فمعرفة انه لا يجوز الرجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين
علي ان هذا القيد اي وانا ان يحرم علي ان هذا
القيد اي قوله ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم خرج علي سبب
هذا احسن الاجوبة قاله الزركشي في بلاد عن فطلقا
قد ر علي البيضة او لا عنش وهو واقع في جواب شرط فقد
تقدم اذا علمت انه يلد عن ولو وقع امكن البيضة في
مطلقا لدفعها الي العقوبة ولو تفرقت البيات
قوله الا تغدرين تاويل قد دخل في المستثنى عنه تقريبي
غير التاويل وهو تفرق التكديت فيل عن فيه كما سبب
عليه ل اي العقوبة من حد او تفرق بان كانت
الروضة امة عنش وقوله كما يعلم مما ياتي اي عن قوله
اولم تطلب اي العقوبة ثم سري اي عن قوله وفيه انه
لا يفرق منه طلب الراف لان قرينة تطلب بالبناء للمعول
وهو الظن من قوله اي العقوبة وان بانه اي بعد
قدفها فلا ينافيه قوله الا ان ولو بانته عنه ثم قدفها في
هناك لا يلد عن لدفع العقوبة لان القدف فيما ياتي بعد
البيوينة وهنا قبلها الا تغدرين تاويل اي تغدرين
التاويل اي ارجعه مستثنى من قوله ولدفعها اي في
صمهم كذب معلوم اللام فيه للتعليل وفي الاصل قد
ظن يفرق عند لا للتعليل لانه لا يصلح ان يكون الصدف
علة للتقريب بل لتفريق الحد فان جعل قوله كذب علة لتفريق
الحد لانت صحت كونها للتعليل فيهما كما يدل عليه كلامه بعد
تقدف طفلة وكذا رنقا وقت ان لم يقيد بالذبح

ويستفصل لو اطلق بر ماوي فيهما اي الكذب المعلوم
 والصدق الظاهر في غير ذلك اي غير تغريب التاديب
 تغريب كذب اي يكون لاظهار كذبه فوجه التسمية
 ما في التعريب من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة
 التي لا يثبت وطرها ومن ثبت زناها سب وسم وعبارات
 ثم من تغريب كذب لما فيه من اظهار كذبه بقيام العقوبة
 عليه وهو من اصنافه المسبب للسب على منط ما قبله
 اي تغريب سببه التوكيد من انه ويصح ان يكون بالعكس
 كذا على تغريب مضاف اي تغريب يتشاعنه اظهار
 التوكيد والتوكيد سب واظهاره مسبب وضابط
 تغريب التوكيد ان يكون المقدوف غير محصن ولم
 يثبت زناه كذب ظم اي لا يثبت معه بيعة على
 ما قد فيه وفيه انه يثبت ان يكون صادقا مثل كذب
 هذا لا ينافي كونه كذبا في الظاهر كما يدل عليه قوله ههنا
 كذب ظم وفيما قبله كذب معلوم كقوله دمية
 اي زوجه له لان كلا غير محصن وقد عرف المحصن
 الواجب فيه التغريب كذا هذا التغريب اي تغريب
 التوكيد يستوفيه القاضي ظاهره ولو مع وجود
 ولو لم يطلب سب على مروي ولا طلب لها اذا بلغت برافق
 ما مروي من الايداء اول من قوله الاتعد برافق
 ديب كذب وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم انه
 بلا عن دفع تغريب التاديب اذا كان لصدق عت و
 ايض لم يقيد الكذب بالمعلوم فيشمل الكذب الظاهر
 فلو ثبت ان تغريب لفظه ولو دفعها بما اذا لم يثبت زناها
 ولم تغف وطلبت اوله تطلب بان سكت وقوله ولا
 ولد اي ولا حمل ايض فلا لعان اي مادام السكوت او
 المحنون

او المحنون في الاحيرتين ثم مر في الاخيرتين انظر لو
 طلبتها بعد الافاقة والذي يعرف من موانه بلا عت
 ولد او حمل ويتعلق بلعانه شروع في شتم اللعان
 انفسا وان لم تلاح عن صبي ح ل فقولته فيما ياتي المستلا
 عنان لا يجتمعان المفاعلة فيه ليست على بايها كالر
 صاع يحافض ان كل يشاعن غير لفظه فصح في الاول
 من تعبير بفرقة اي لان الفرقة تصدق بفرقة الطلاق
 فيوهم ان ما هنا منها فتنقص عدم الطلاق وليس
 كذلك شيئا وفيه انه لا معنى لهذا الايهام مع كونها
 مخبر ايدا وحرمة مودة فلا يحل وطئها ولو حمل
 اليمن بان كانت امه ح ل ولا يحل ايض النظر اليها قال
 سمرقني في لعان المباشرة والاجنبية والوطوء بشبهة
 حيث جاز لعانها بان كان هناك ولم ينفقه قال ع ش علي
 من شغب في جوار النظر للمباشرة لئلا يملكها كالمهر
 وان الكذب نفسه ويتكذب به نفسه يعود الى عت عليه
 للولد ويستحق الحد على ح ل وويل له في الفايغ تغريب
 الاولين فقط فيدل على ان حكم البقية غير باق ان الكذب
 نفسه وعبارته في قوله وان الكذب نفسه فلا يقيد الكاذب
 عود الشكاح ولا رفع شأبه الحرمة لانها يعود الى حقه وقد
 بطل باللعان بخلاف التكاليف الحد والحقوق السب فانها يعود
 لانها حق عليه لا يجتمعان اي لافي الدنيا والاف الاخرة
 اهم مروي وانتفاء سب ولا ينفقه فيه رد القائف
 وحكمه على خلاف مقتضى اللعان بر ماوي من حد
 اي ان كانت محصنة او تغريب ان كانت غير محصنة

للديان السابقة وجه لا لها على ذلك ان الظاهر بها استنها
 مسوقة لما ينسقط الحد الذي كوز بقوله فاجلدوهم ثمانين
 جلدة وقوله والذين يرمون الزانية والاستثنا فيها
 راجع للجلد الثلاثة من الجلد وعدم قبول الشهادة و
 العسق فاذا تاب سقط عنه الجلد لانه التوبة لا تحصل الا
 بالجلد عن العفو عن الجلد وسقوط حصانها فان
 قد فها عن فقط سدا ويتعلق به التي بذلك لا يتو
 هم عطفه على عفو به لاي في قوله وسقوط عقوبه
 فيتوهم انه مجرور لما مر اي من ان اللعان في حقه كا
 لبينة ولها العان لدفعها ظاهر ان لها تركه وان كان الزو
 كاذبا وفي قواعد العزيم عبد السلام وجوبه عليها لدفع
 العان عنها ل ولو ميتا وفائدة سقوط موت تجهيز
 وعدم امره من قري وهي بالقرب اي وان كان وليا
 يقطع بامكان وصوله اليها لا نقول على الامور الخارجية
 للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه النفي
 باطناعا وبعبارة اخرى وهي بالمعنى ولم يخصص من يكن
 فيه اجتماعهما اه ويدر عليه التقليل قال عث مفهومه
 انه اذا حصل ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر الى الام
 اه وعبارة الرشيد في قوله ولم يخصص من يكن فيه اجتماع
 عنهما يعني لم يخصص من يخصص اجتماعهما فيه بان قطع
 بانه لم يصل اليها في ذلك الزمن كان قامت بينة بانه
 لم يقاتر ببلد قبل ذلك الزمن وهي كذلك ولا تنظر لاحتمال
 ارتشال عان اليها واستدخالها له كما نقله سم عن الش
 حلا فالج والا فقد يقال ان ذلك ممكن دام ما فلو نظرنا اليه
 لم

لم يكن الملتحق فيها اذا كان احدهما بالمشرق والاخر بالغرب
 فتعدرا بدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم
 يخصص من يكن المقتضى مدة تسع الاجتماع وان قطع
 بعدم الاجتماع او اذا كانت مذهب الحنفية لا مذهبنا وهذا
 تعلم ما في حاشية الشيخ اه معروف مصني المدة الذي
 كونه في الزجعة وهي بصور مائة وعشرين يوما من حين
 امكان اجتماعهما ونصفه ثمانين يوما والخطتين من
 ذلك حل والنفي فوري اي الحضور عند القاضي لطلب
 النفي بان يقول هذا الولد ليس مني حل وعبرة ثم مر
 والنفي فوري لانه شرع لوضع الضرر فاشبه الزوال بالعب
 والاخذ بالشفعة فياين الحاكم ويعلمه بانتقائه عنه اه
 اي فالمراد من النفي المشروط فيه الفور اعلام الحاكم وليس
 المراد منه النفي الذي تشرع عليه الاحكام لانه لا يكون
 الا باللعان رشدي ولم يكنه راجع لجميع ما قبله وقوله
 بذلك اي بانه باق على النفي وقوله اوله بخدة معطوف
 على قوله كان يلفه الخبر وهو مثال اخر للعدد فاحر
 اي اخر الذهاب اليه القاضي حل فلا يبطل حقه المنا
 سب ان يقول فلا يفتون فوريا لانه المستثنى منه واجب
 بانه يلزم من كونه فوريا ان يبطل حقه بالتأخير واثار بقوله
 فلا يبطل حقه الي ان قوله ان نفس قيد لمخدوف وله
 نفي حمل لوجه هذا مستثنى من قوله والنفي فوري واذا
 لا عن نفي الحمل فبان عدمه فسد لعانه وحسب
 بقيد ردتة لانه جعل العلة قيد لانها في معناه فكانه
 قاله الانتظار اذا كان لتحقيقه وقوله او ما يتوهم لعله

للمعلل مع علمته شيئا فلو قال علمته ولدا ابي وقد جهل ان
 الميت ينبغي باللعان حتى يضر قوله فاكفا اللعان فان كان عالما
 بانه ينبغي لم يصح هذا القول لما علمت ان الميت يلاعن النفي
 وعليه كل حال يبطل حقه من النفي وانتشر عطف تفسير
 استدحه ابي صوناه من نحو هو اشتهر لان الهوا يفسد
 مني اخر الاول حذف قوله اخر ويقول فلا يتأتى قبوله
 متبا بدليل قوله في حمل واحد وعبارته مردف فلا يقبل متبا
 اخر في حمل واحد ابي ومحمد الولدين انها هون من كثرة
 الماشية الروض فسكت او مان الزوج قبل انفصاله كما ذكر
 الزركشي ج ل ولم يعكس بان يقال يستفاد عن الثاني نفا
 للاول عت لقوة الحقوق علته تعليلين فهما خلاف
 ابي فالثاني من ما راجل اخر بعد وضع الاول لما تقدم من ان الله
 تعلم بحسب العادة وهذا يعلم ما في كلامهم اهـ جري
 على الغالب فكان ينبغي ان يقول عليه تأمل لا يقارن
 اول المدعى ابي بل يتأخر عن لحظة الوطء وهذا الغالب فيها
 اذا كان العلوق بسبب الجوع فيتأخر نزول المني على ادخال
 الذكر فاذا انت به ستة فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظة
 الوطء مع ان اقلها ستة ولحظتان وغير الغالب ان يكون
 العلوق باستد قال من فيكون الخلاف لغظيا اهـ بخلاف
 ما اذا اجاب الخ ابي فله النفي قال ج ل ابي وهو معدور بالثا
 خير فلا ينافيان النفي على الفور ثم قوله ج ل الله
 خيرا ولا يقال قد زالت قويرية النفي بهذا لا نقول بهك
 ان يحمل على ما اذا قاله في توجهه فلقاضي اوفي حالة بعد
 فيها بالتأخير نحو ليل سأل بعد النكاح ابي لما بعدة
 فحذف

٥٣
 فحذف ما بقية ما بعدة فهو منصوب على الظرفية و
 الجريان ما بعدة وكذا يقال فيما بعدة شيئا وعبارته مرد
 او مضاف اليه ما بعد النكاح ابي من بعد النكاح اهـ النفي
 ولدا ابي او حمل اليه بعد النكاح ابي بعد حصوله وقبل البيوت
 فحذف وفي شواير من قوله اليه بعد النكاح لعله سقط منه لفظ
 ما بقية ما بعدة وايضا فيه ابي في تقديره السلامة من
 جري بعد بالي وهب انها تحرك قبل من اهـ اليه ما قبل نكاحه
 مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وضافه اليه
 قبل النكاح برسمي سم ابي القذف المطلق هذا بعيد
 من سياق لان كلامه في القذف الذي قبل النكاح او بعد
 البيوت فلهذا الصبر راجع للقذف من حيث هو ثم قيد
 بالمطلق والذي بعد النكاح العذرا ابي هذا
 لترتيبها غالبا على الطلاق واللعان والحق الايلا والظاهر
 بالطلاق لانها كما اطلاقا وللطلاق تعلق بها لانه اذا مضت
 المدة في الايلا ولم يطا طول بالوطء او الطلاق واذا ظاهر
 من طلق فو لم يثبت عايدة ولا كفارة وكررت الاقتران الحق
 بها الا انه يرمع حصول البراءة بواحد استظهارا لا ابي طلبا
 لظهور ما شرعت لاجله وهو برائة الرحم والنفي بهما مع انها لا
 تفيد ثبوت البراءة لان الحامل قد يخفى كونه نادر ام روع
 عليه لا سيما لها عليه ابي على العدة من الاشتهار او الاقرا
 ج ل لا يقال العدة نفس العدة كشدة اقرا او اشتهار فيكلم عليه
 استتمه الشئ على نفسه لانا نقول ان العدة هي المدة
 التي تشرى فيها المرأة ومستملة على العدة فالددة معدود
 لا عدد تشرى ابي تنظر مختار لمعرفة برائة رجمها

الراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذ ما عدا او صنع العمل يدل عليها
ظنا او للشعبد او حقيقة بالنظر لاقبلها ومافعة خلو
بالنظر لما بعدها اولتفجعه ايم تحبها وتوجعها واوجا
نعة خلوفتجور الجمع لانه قد يجتمع التقيع والتعبد كافي
الصفية والادبنة المتوفى عنها وقد يجتمع التقيع ايضا
مع معرفة بلادة الرضيم بالحيات المتوفى عنها وتخصيصا
لا لا يشمل نحو الصفة وغير المدخول بها فعدة الوفاة
ح ل واجب بامها حكمه لا يلزم اطرادها والراد انما شرعت
في الاصل لما ذكر وهو عطف فليزوم علي لازم والاحتياط
الاختيار بوطي شبيهة قدمه مع ان الثاني اكثر
لطول الكلام عليه ونعتبر الشبهة من الواطن بان
لا يوجب عليه هذا الوطن الحد وان اوجب عليه الموطنة
كالوزن الماهق ببالغة او المجهولون بعاقلة ولو زنا
منها فيلزمها العدة لاحترام المال المكرم لان الاكراه
وان لم يوجب العده هوننا فلا يوجب العدة ولا يثبت
النسب وهل يشترط ان يكون العمل الذي يطابق فيه
ما يجب الفصل لا يباح فيه الظن نعم حرر وتوهم في
حيه مثل فرقة الحياة فسبح حيوانا ومثل فرقة
الموت فسبح جهادا او غير كرهة دخل فيه ولو
خصا دون المسووع لانه لا يلحقه الولد ل المحترم
اي قال فروجه فقط علي ما عتد به مرد وان كان غير
محترم قال الدخول كما اذا احتلم الزوج واخذت الزوجة
منه وادخلته في فرجها طائفة انه من اجنب فاثبت
هذا محترم حال الخوف وغير محترم قال الدخول
وتجب

وتجب فيه العدة اذ اطلقت الزوجة قبل الوطء على المعتمد
خلافا لانه اعتبر ان يكون المحرم في الحالين شحنا وعبا
مرد دخل منه المحترم وقت الاثر الاول او وقت استدخاله
كما افتر به الولد وان نقل الماورد عن الاصحاب اعتبار حال
الاثر الاول والاستدخال فقد صرحوا بان له لو استنجن بمحرم
منه ثم امتد خلته اجنبية عالمة بالحال او اثر في زوجته
فما حقت بنته فانت بولد تحقه ويؤخذ من ذلك انه
لو اكره علي الزنا بامراته فحلت منه لم يلحقه الولد لان
نوع كونه منه والشرع منع نسب منه اهر بالحرف وقول
مرد عا في ايم بغير استنابيد وقوله فانت ايم كل
من الاجنبية والبيت وهما خارجان عن موضوع المسئلة
لان ضمير منيه راجع للزوج الا ان يقال كلامه شامل لد
خول منيه في غير زوجته او يقاس علي من الزوج المحترم
من غير المحترم له ولو قيد بر راجع لقوله دخل
منه المحترم ولقوله او وطئ في فرج الخول او وطئ
ولو وطئ زوجته طائفا انما اجنبية وحيث العدة بلا اشكال
بل لو امتد خلته هذا الماورد في اخره وحيث العدة ايضا فيما
يظهر اهر سم وصورة ذلك ان يتزوج المرأة ثم يطوها بطنها
اجنبية وان وطئها اياها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطوها
سوي ذلك فيجب عليها العدة بطلاقة ولا ينظر كقول
الوطئ بقصد الزنا فقال لا عدة علي كونه مطلقا
قبل الدخول ووطئ الزنا لا يوجب عدة اعتبارا بكون
الوطء في نفس الامر زنا وفاقا بحيلة بعض ضعفة
الطلبة من ان الراد ان من وطئ بذلك الظن وجب عليها

ان تعتد منه مع بقا الروحانية وحرمة علي زوجها وطهرها قبل
 انقصا العدة فهو من الاقرب اليه لانه ان نظر اليه يكون الوطئ
 باسم الزنا فالزنا لا حرمة له وان نظر اليه يكونها زوجه في نفس
 الامر لم يكن حوطوا زوجها للعدة فتنبه له فانه دقيق
 عت علي مر قال تقاسم طلقتموهن هو استدل المنطوق
 الانية علي المفهوم وسفوفها علي المنطوق مع قياس الا
 مستدخال علي الوطئ فيهما ولم يستدل علي وطئ الشبهة
 وانما وجبت الاجابات عما يقال مقتضى الآية انه لا
 عدة عند انتفا الوطئ وان وجد الاستدخال كما في
 صغير وطئ او صغيرة وطئت او استدخلت الماوتها كل
 منهما للوطئ فليست سنة لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تختمل
 الوطئ في ذل وربي واكتفي بسبب امر الاثر والوكون
 الوطئ سببا للاثر في غير صحيح لانه سبب للعقوق
 لا للاثر الواجب بان قوله او ادخل بالجماع عطف علي
 بسببه شيئا وهذا كله مبني علي ان الصبية في عت
 راجع للاثر ويمكن ان راجع للعقوق ويكون الصبية في
 سببه كذلك ومن العلوم ان كلام من الوطئ وادخال المني
 سبب للعقوق في يصح رفع المعطوف قبل هو الاظهر
 معني كنت فيه ان المحدث عنه الاثر وان لم يرد في قوله
 خفا العقوق فعدا فخر ولو بطن الوطئ لها احتياطا
 كزوجته الغنة اذا طئها في ذل فقوله فعدة حرة اس في
 الواقع كما اذا طئ الحرة امة او في طئه كما اذا طئ امة حرة
 كما في ذل علي الجلاء ويؤخذ من عدم رواجع طئ
 الوطئ لا الواقع حيث قال فاذا طئ الحرة زوجة امة
 فانها

ادخال
 المني

فانها تعتد بقرب والمعتد ما قاله من انما تعتد بثلاثة
 او الا ان الظن انما يوثق في الاحتياط لا في التحقيق روي
 قوله بترخص من ان يستظهر بانفسه عن النكاح انه
 جلا لبي واستأمر به الي ان ترخص خبره لفظا استأمر به
 معني والباقي بانفسه من مرادة للتوكيد لانه توكيد
 للموت كما في جائز ينفسه والاصل بترخص انفسه من
 ان لا ان غير من بترخص به من هو تهييج وبعث له على
 الترخيص فانفقوا النساء تميل الي الرجال فانما ان
 يقع منها وسجلها علي الترخيص كما في البيضاوي
 من عادة متعلق بمخدوف امر التي عرفتها من عادة
 وليست بيانا للاقرار ان المراد بالعادة وما بعدها الحيض
 والمراد بالاقرا الاظهار فيكون الحيض بيانا للطهر شيئا
 وقال بعضهم من تعليلية متعلقة بمرودة المراد
 هنا بخلافه في الاستدراك ان المراد به الحيض في خلافه
 في الحديث الاثنى شيئا او تقاسم بان كانت حاملا
 من زنا او من شبهة ثم طلقها وهب حامل ثم وضعت
 ثم حملت من زنا ايضاً ثم وضعت فان الطهرية ما بعد قمر
 فتعد بعد ذلك بقرب فالمعتبر كون الثاني من زنا
 فقط في ذل وقوله بغض اي مع هذا مع انه طلقها وهي طاهرة
 فمقتضاها انما تأتي بقرب فقط نعم يمكن حمل كلامه علي
 ما اذا ربيست الطهر الذي طلقها حيض فلا بعد في ذل
 اخذ من قوله تقاد لعل علي كون المراد بالاقرا الاظهار وقوله
 وهو من الطهر عن الدعوى فلهذا عليه بقوله لا ب
 الطلاق لانه وهما كفتة فخذ وقفة يتوقف عليها تمام
 الدليل امر ولو كان القبر هو الحيض لكان ما يورث بالحرمان

واما قوله ونزول من العدة في قوله يوم وقوعه من الليل
 بعد نزل اللام بمعنى في يوم وقوعه من الليل
 اي نزول من اللان الجع ليس نفس الشهر او طلعت
 فائضا وسكت المعنى من حكم الطلاق في النفاس وظر
 كلام الروضة في باب الحيض عدم حسابه ثم مر
 على ذلك في الطعن في حصة رابعة ليس من
 العدة ولا يقع فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو اخنها
 ثم مر مقتضى انه ليس من العدة جوار العقد فيه
 ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء هذا
 الدم ليس دم حيض ويكون الطهر باقية حتى عاين
 يزوي ولم تنفس يقال في فعله نفست المرأة بفهم
 التوون وفتحها وبكر القافية بها والضم الفصح شويري
 وهذا في الماضي واما المضارع فهو علي مرة مضارع
 علم لا غير من باب ثقب اه فان بقي منه اكثر كذا في
 من الروض وكت عليهم بخطه مائة بالاكثريوم
 فاكثريكون الماد انه ان بقي منه ستة عشر يوما فاكثري
 ووجهه واضح فانه لو اكتفي بمادون الستة عشر لكان
 ان يقع الطلاق طابقا لاول الحيض واقبله يوم وليلة
 والباقي بعد اليوم واللييلة على هذا التقدير لا يسع
 الطهارة اقله خمسة عشر يوما وكذلك الستة عشر لانه
 يجعل من يوم وليلة حصنا والخمسة عشر طهرا يسك
 على طهر اي وحيض على حد قوله سبيل تقويم العر
 اي والبرز فتعند بعدة بثلاثة اشهر انظر لم تكل
 تكل على هذا وتكون اشهرها طهرا لانه اوعده في غير
 المكمل والجواب ما اشار اليه الش بقوله لاحتمال انه انما

بقي

ما بقى من الشهر حين وعدة غير مرة والعدة في كو
 نها مرة او امة بطن الواطن لا يما في الواقع حتى لو وطئ امة
 غير بطنها زوجة الحرة اعتدت بثلاثة اقل او مرة بطنها
 امة اعتدت بقية واحد او زوجة الامة اعتدت بقرب
 لان العدة حقة فسيطت بطنه هذا ما قاله وهو طم وان
 اعترض بان المنقول فلا فيه اه ح وهو انما تعتد بثلا
 ثة اقل احتياطا كما حزم به مر والحاصل ان طنه الحرة يوش
 وطنه الرق لا يوش مر قران وليس هذا من الامور
 الجلية التي يتساويان فيها لان ما زاد هنا على القدر
 لزيادة الاحتياط والاستظهار وهو مطلوب في الحرة اكثر
 ثم مر فان عتقت في عدة لحد واما بالعكس بان تصير
 الحرة امة في العدة لا ستلحقها بداء الحرب ثم تشتري
 فتكمل عدة حرة على اوجه الوجهين شويري ان
 ارتبتم اي لم تفرقوا ما تعتد به التي بنسبت خطيب
 وانظر وجه هذا التقيد وعبارة البيضاوي ان ارتبتم
 اي شككتم في عدته اي جهلتم روي انه لما نزل والطلقات
 بنسبت بانفسه بثلاثة فرق قيل وما عدة الاى
 بنسبت فترت اه فيكون العقد لبيان الواقع وخاطب
 الاذوارح لان العدة حقة لانها شرعت لحياتة فلهم
 عشت شهر ونصف والفرق بين ما وبين الامة المتحمة
 حث تعتد بشهرين كما مر ان الاشراف في المتحمة قائمة مقام
 الاقل وتقدم امةا تعتد بقرب وكل شهر قائم مقام فترة
 تامل ولو بدلة للرجال القديم وعبارة المحلل
 وفي القديم تشتري من المرأة التي انقطع دمها لا لعله تشقة
 اشهر ومدة الحمل غالبا وفي قول من القديم اربع سنين

اكثر مدته الحمل اهو وفي قول مخرج عليه ستة اشهر اقل مدته الحمل
 لظهور اماراته فيها وبعد ذلك تعتد بالاشهر وقوله وبعد
 ذلك تعتد بالاشهر راجع للثلاثة كما في شهر من وقوله وفي
 القديم وفيه قلا مالك واحمد اهل قال علي الخليل وفيه قال
 مالك اني ببلول وهو تسعة اشهر لانه يقول يصبر حتى
 تمضي عليها سنة بضاير لادم فيها ولا شك ان
 التسعة اشهر مع الثلاثة سنة تعرف قديمه لان
 الانقطاع لا بد له من علة في الواقع فيصحب النفي قوله
 تعرف تدبر نصبر حتى نحقق ثم اذا اوحيانا نصبر
 قد انك بالنسبة الي العدة اما بالنسبة الي امتداد
 الرجعة ودوام النفقة فلا لما يلحق الزوج في ذلك من
 الصبر بل تمتد الرجعة والنفقة الي ثلاثة اشهر فقط
 ذكره الراقعي في الكلام علي عدة المتحيزين ثوبري يكت
 استظهره في علمه وان الرجعة والنفقة تمتد الي
 انقضاء العدة بالحيف او انقضاءها بالاشهر بعد الياس
 او نياس فتعتد بثلاثة اشهر ويلحق بعض الاقرا
 ان كيف يختلف ما اذا حاضت بعد الياس فانه يجب
 لها مكثف من الاقل فلو حاضت من لم تحض ولو صغير
 كايمة ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه لان الايسة
 المتقدمة حاضت في الاشهر وهذه بعدها فانها
 تعتد بالاقرا فاذا حاضت لها قرا او قرا ثم انقطع الحيض
 استأنفت ثلاثة اشهر في الحال كما اذا حصل الياس منها
 ابتداء في اثنا الايام والمعتد الياس في
 تقدير ثمنه في مختلف باختلاف الاعضاء ياست
 كل النساء في ساعصها علي المعتد فلو رايت او تعصرت
 الدم

٥١
 الدم بعد مجاوزة الاثني وستين ثم انقطع صار ذلك اقل
 الياس في حق اهل عصره لا مطلقا شوهرين ولو
 ادعت بلوغها من الياس لتعتد بالاشهر صدقت في
 ذلك ولا نطالب ببينة كما افتي به الوالد ولا ينافيه قوله
 لا يقبل قول الانسان في بلوغه بالسن الا ببينة تنبئها
 غالبا لا دنها من مرتبة علي سق حيص وانقطاعه
 ودعوى من الياس وقع تبعا وطلبهم في دعواه استغلا
 اهدشهم لا طوف بالرفع عطف علي ياس اي للمعتد ياست
 كل ساعصها لا طوف في العالم باسرع وقيل انه بالجبر
 عطف ما في قوله بحسب ما يبلغنا خبره اي لا بحسب
 طوف الخ والنفي ظلك من ما ينافيه قوله ولا ياست عشرتها
 فانه يقتضي انه عطف علي ياس كذا قيل والظمانه
 لانها قاة تدجر في غاية الوضوح والتقدير لا بحسب
 طوف نساء في جملة نساء العالم ولا بحسب ياس عشرتها
 واقصاة اثنان وستون سنة اي في الغالب فلا ياست
 في ان المعتد ياست كل النساء وعبارة مردود ووجه اعتبار
 ما بلغهم باثني وستين هو وضعه اي وان ملك الولد
 في بطنها واسم مرتين كثيرة لا شتغال الرحم به فلا
 معنى للقول بالانقضاء مع وجوده كما افتي به الشيخ مرد
 زبادي عث حتى ثاني ثوبين عطف علي الصبر
 في وضعه اعلم ان التوهم بلاهر اسم لجموع الولد
 فالشرب يطن واحد من جميع الحيوان وبه اسم الواحد كخل
 توهم وامرأة توهم مفرد وتشتبه تويان كما في المتن فاعترا
 صه بانه لا تشبه له وهم لما عليت من العرق بين التوهم بلا
 هير والتوهم بالامر وان تشبيه المتن اما حق للمهور
 لا غير اهو حج اهدع ث علي مرد او مصنفه وانما لم يعتد

بها في العروة وامة الولدان مدارها على ما يسهل ولما
 شمر من المصلحة لا تشبه ولذا اذا تصورت بالفعل لانها
 ان تصورت بالفعل يحصل بها امية الولد كما ذكره من رف
 امهات الاولاد بان احبها قوا بل اربع نسوة او رجلان
 فلو احبته بذلك واحدة حل له ان يتزوج بها باطنا والفا
 بية هي التي تتلقى الولد عند الولادة ولو ادعت انها
 استقطت ما تنقضي به العدة وقد صاع السقط قبل
 قولها يمينها حل وعبروا بها هنا باخير لانه لا يشترط
 لفظ الشهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض او محكم
 مر كان ما لهذا المثال وحل هذا الكلام في عدة
 الحياة واما عدة الوفاة فستأتي وهو صبي اتي لا
 يمكن كون الولد منه بان لم يبلغ تسع سنين حل ومر
 حتى تزول الرتبة ابي بامارة قوية على عدم الحمل وبيع
 فيها للقوا بل اذا العدة لزمها بيقين فلا يخرج منها الا
 بيقين شمر فان نكحت ابي بعد انقضاء العدة
 فالنكاح باطل وان ثبت ان لا حمل فلا يلزم للشك في حل
 المنكوحه وليس النكاح كالبيع يعتبر فيه نفس الامر بل
 كالعبادة يعتبر فيه طيب المكلف ايضاح لقاله ش علي
 مر والا قرب ما قاله فج لان العدة في العقود بما في نفس
 الامراه وقال بعضهم هذه القاعدة مخصوصة بغير النكاح
 لانه يشبه العبادات لا احتياجه الي مزيد احتياط تأمل لك
 سيايت للشك في روجه المفقود ما نصه ولو نكحت وبان ميتا
 صحيح لخلوة عنه المانع في الواقع فاشبهه بالوباع قال ابيه
 بطن حياته فبان ميتا اه فهدا يقتضي ان القاعدة
 لم تخص بغير النكاح فانظر ما المخلص منها هنا والحوال
 ما قاله زيني هناك عن حج من ان الفرق ان هناك طاهر
 فكان

ظاهر في
 فيه نظر

فكان قويا في اقتضا الفساد بخلاف روجه المفقود ليس
 فيها سب ظاهر كحال عليه الفساد ومثله شمر واه
 فان نكحت قبل زوالها لمراجع لقوله او ارتابت بعدها
 بالاحتمال متعلق بابطال شومري وكالثاني ابي
 النكاح الثاني لحق بالواطى ابي ان امك كونه فيه
 وان امك كونه من الاول لا نقطاع لانه كما صرح بذلك مر وقوله
 عنه ابي الاول الواقع فيه كلام مر فلعلة سقط من كلامه
 ولو قاربها مثل المفارقة الموت وقوله من امك
 العلوق اخذة الشك من كلام المتن سابقا فخذ من الثاني
 لدلالة الاول ولم تنكح او نكحت ابا اسان بهذا ان قول
 المتن لا يقتضي فان نكحت مقابل لهذا المقدر فيوجد منه
 تقييد المتن بقرينة ما ياتي ابي قوله فان نكحت
 بعد انقضاء عدتها لحيقة وتبان وجوب نفقتها
 وسكنها وان اقرت بانقضاء العدة شمر لان الحمل
 لم يعلل لقوله لحيقة فيما اطلقه نكاح ابي حيث
 لم يقيد والاربع سنين يكون لها دون لحظة فلها حصة
 الاربعه من العاق كان عليهم ان يقيدوا ويقولوا اربع
 سنين من العاق الا لحظة وهي لحظة الوطن فتكدر
 بها الاربعه اه والقويم معتد والا ابي وان
 قلنا انها من العاق لادت مدة الحمل على اربع سنين ابي
 بل لحظة يمكن فيها العلوق قبل الفراق وهب المسألة
 بلحظة الوطن مع انهم حصروا اكثر مدة الحمل فاباع
 سنين فقط بدون لحظة الوطن بخلاف اقل الحمل فانهم
 اعتبروا فيه هذه اللحظة الاربع مع زمن ابي
 الاربع كما قلنا مع هذا الزمن فيكون رايه عليها
 التي هي الظاهر انه صفة للاربع الجروية بالبا فكان

الاول تقدم به بل مرادهم الاربع اربع والاربعون
 لهم وكانهم قالوا اربع سنين والاربعون وهذه اللحظة
 لحظة الوطء قبل الفراق فساوت عبارتهم عبارة المثلث
 فغاية ما يلزم زيادة لحظة علي الاربعه الناقصة وهذه
 الزيادة هي المكمله للاربعه لان زيادة عليها فلم يلزم
 على قول الاصح زيادة مدة الحمل على اربع سنين بل انما
 لزمت كونه اربعه وهو المراد بدون زمن الوضع اي و
 دون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان
 كان قبل الفراق فعلم ان مرادهم بقولهم اربع سنين من
 الفراق اربعه منها زمن الوطء فتكون الاربعه ناقصة
 لحظة الوطء على كلامهم لانه محسوب منها دون زمن
 الوضع لانه واقع بعدها حال فالناسب للمثلث ان يبدل الو
 ضع بالوطء لان الكلام فيه وعبارة الزيادة في قوله بدون
 زمن الوضع واما زمن الوطء فمعتبر من المدة اذ هو قال
 مرر والحاصل ان الاربع سنين حسب من اللحظة الوضع
 او لحظة الوطء كان لها حكم ما دونها ومتميز اذ عليها
 كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر واهنا لفظة الفساد على
 النساء ان الفراق فترية ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه
 مع الاحتياط للاسباب بالاحتياط بها بل لا مكان في الو
 صية كان اوصي بحمل هند وانفصل لا ربع سنين ولم تكن
 وانشا فان حسبنا الاربع سنين من امكن العلوق قبل الوصية
 كانت اربعه كواحد وان قلنا انها من تمام صيغة الوصية
 كانت ناقصة لحظة الوطء فالصيغة هنا بمنزلة الفراق
 وقوله والطلاق كان قال ان كنت حاملا فانت طالق
 فقلت لا ربع سنين ولم يطرأ ما رويها في هذه المدة فان
 قلنا انها من امكن العلوق قبل الطلاق كانت اربعه كواحد
 وان

وان قلنا انها من تمام الصيغة كانت ناقصة لحظة الوطء
 لما مرر وهو قوله لان الفراق الثاني تأخر فهو في
 اقوي عتق فاسد اي في الواقع لا في طعن الواطئ والاف
 تران وعليه الحد وعليها ان علت ايضاً قل على الجلال
 من مكان العلوق اي الاول وقوله من وطئه اي الثاني
 احدهما كذا في اسر يلحق بالثاني وهو المعتمد في
 ما مر فيه وهو انه ان الحق بالاول لحقه وانقصت عدتها
 بوضعها في انظر بلوغه وانتسابه فلو لم ينتسب
 بعد البلوغ لم يجز عليه لجواز انه لم يمل طبعه لو احدهما
 منهم ولا توقف العدة الي ذلك بل ان امكن ان يكون من
 كل من الزوجين قبل وضعه ولم يتفعا عنهما اعتدت به
 عن احدهما ثم تعتد للاخرى كذا في اربعة والا فان انتصرت
 اعتدت لكل ثلاثة اقر وتقدم عدة الاول قل على الجلال
 فلو لحقه القاييف بعد انتسابه بغير من انتسب اليه كان
 المعول عليه الحاق القاييف لان اتي فيه بالحكم او بالنسبة
 2 ل بالفلسد الصحيح اي فيما اذا كان في العدة صحتها
 2 ل وقرب عهده طرقت البائنة دون الرجعية فكذا
 اي لا اولدته لا مكان من الثاني في الاول لحقه او لا مكان
 من الاول دون الثاني لحقه او لا مكان منهما عرفت على قاييف
 في بدخل عدتها امران اي انما انا او نفا
 لا جيل قوله او من شخصين عدتها شخص واحد الحاصل ان
 العدتين اما ان يكونا لشخص واحد او شخصين وعلى كل اما ان
 يكونا من جنس او جنسين في عدة غير حمل الحيات
 كانت باقر او اشهر وعلى كل اما ان يكون الطلاق بائنا او زوجيا
 وعلى كل اما ان يكون غاليا بالجنس او حادلا فالصور ثمانية
 ولم يخيل من وطئه حتى يتحقق كون العدتين من

حسب واحد ل او بالتحريم ابي تحريم وطى المعتدة وقوله
 وقت عهدها بالسلام المحظ في الباب دون الرجعية لا
 عالما بذلك ابي بالتحريم او جاهلا به غير معتد وقوله ف
 بان اختلافه في الرجعية فان وطى وطى شبهة ل وان
 كان عالما للشبهة فلا ف ابي حنيفة القائل بان الوطى
 يحصل به الرجعية فلا ف ابي حنيفة الا في الاول في
 الثانية كما بان في المفاعلة ليست علي بابها من فاع و طى
 وهو اخرج الحنفية ل والبقية الاول في التفرع ل
 وصحح كلامه ان البقية موجودة حتى يصح وقوعها عن
 الجهتين مع ان الواقع عن الجهتين اما هو اول الثانية
 الذي هو قدر البقية وعبارته في الرجعية فالمراد الاول
 واقع عن العدتين كما مر في الرجعية فلو راجع في البقية
 فالظن انقطاع العدة لرجوعها للزوجة ل وهو من
 تحيض قيد بذلك لتكون من ذوات الاقارب المثل لها والا
 فذوات الاقارب كذلك قل علي المحل فكذا قد يقال
 هلا جمعها مع ما قبلها وجعل قوله تداخلت ارجعها اليها
 لما فيه من الاختصار واجيب بانه اما فصلها بقوله في
 الاول وله رجعة ل وفي الثانية فتتقصصان
 في المحل مع دخول الاقارب المحل مع انها غير معتبرة
 مع وجود المحل غير محل الزمان لانها لا تستأنف بعد وضع
 المحل كما في ع ش وقد بسطت الكلام علي ذلك في ش
 البرهجة والمعتمد منه ما ذكره الشافعي هنا فلا ف ابي حنيفة
 بانقضاء العدة بالاقراع وجود المحل الذي جري عليه في
 البرهجة واعتمد في الاستدلال جري عليه المحل اه ل
 من الوطى ابي الواقع بعد الطلاق وقوله امر ابي او كان واقفا
 قبل الطلاق ابي حال الزوجية ل فان لم يكن قبل الخوفان

لم يكن حمل ولا طلاق قدم عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول
 نكاحا فاسدا او طلق فيه فانها تعتد للثاني لان عدة النكاح
 الفاسد انها تكون من التفريق بينهما ل تعتد للشبهة
 ابي بعد مصى زمن الفاسد ابي عدة كاملة وان سبغ
 وطى الشبهة ل فاذا مضى وان مثلا من عدة وطى الشبهة
 ثم طلق فانها تستأنف عدة للطلاق ثم تنفي علم القربى
 السابقين اللذين لعدة وطى الشبهة وكذا يقال فيما
 بعدة شتخا كذا لا يراجع وقت وطى الشبهة بل ولا
 بعدة ما ذات العاشرة موجودة بحيث يتمكن منها حتى
 يفرق بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي ش
 مر ولكنه لا يراجع وقت وطى الشبهة سواء كانت الشبهة
 بعد او بعد ابي لا يراجع في حال بقاها ش واطرها بان
 لم يفرق بينهما ونية عدم العود اليها كالتفريق اه وفي
 هذا الاستدراك نظر لانه يقتضي ان زمن وطى الشبهة
 والعاشرة محسوب من عدة الطلاق ولكنه لا يراجع فيه
 وليس كذلك لانها بعد تفريق القاص ولو بعد سنت
 تنفي علم فامضى من عدة الطلاق ثم تستأنف عدة
 للشبهة حيث لا قبل ولا يحسب زمن المعاشرة من العدة
 كما يدعي عليه قول الشافعي وجها عن عدة ابي الطلاق
 لان عدة ابي الطلاق لم تنقص لعدم وجودها في سائلة
 تصدق بنفي الموضوع تدبر باستدانة النكاح ابي الكامل
 والامر ابي استدامة ولا يمنع بها يخدمه حرة نظير
 اليها ولو بلا شهوة والخلوة بها شة وقال ع ش هذا يخالف
 ما مره قبل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة
 والركبة من المعتدة عن شبهة اه ويمكن الجواب بان العدة
 مما ذكره هنا مجرد بيان انه يخدم من عبارته ولا يلزم منه

اعتماداً فلا يلزم إجماع علي أنه قد سنع أخذ ذلك من المتن
لأن النظر بلا شبهة لا يعد متعاقباً حتى تقضيها إبي
الأخرى منه إبي من الزوج بان وطئت بشبهة ثم أحلها
الزوج ثم طلقها رجعيًا وراجعها انقطعت العدة أيضًا
إبي من حين الرجعة وفيه أن حكم المعلوم موافق لحكم
المتطوق فلا فائدة في التقييد بقوله ولا حمل إلا أن
يقال أتت بالمعلوم لا جلد قوله بعد واعتدت للشبهة
في حكم معاشرة المفارقة المعتدة لو
عاشرها مفارقة إبي المعاشرة المعتادة بيت الزوجين
ولو بالخلوة وإن لم تتصل بالخلوة ليلد دون النهار اهـ
نرى وفيه دل على الجلد والمراد بالمعاشرة أن يدوم على
حالتها التي كان معها قبل الطلاق من اليوم معها ليلة
أو نهار أو الخلوة بها كذلك وغير ذلك أو غير الخلوة
لم تنقص عدتها وإن طلق الزمجد جد أكثر من سبع سنين
فإذا زالت المعاشرة بان نوي أنه لا يعود إليها حكمت علي
ما مضى قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع
إلا بالنسيئة والظن أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرة جديدة
2. فإن لم يمض زمن بلا معاشرة بان استمرت المعاشرة
من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوال المعاشرة
شرة وتحليه بحمل كلام 2. في القول الاتية فلا منافاة
قد بر كالمفارقة في الرجعية إبي المعاشرة المفارقة إبي
فيثبت لها جميع أحكام الرجعية إبي المعاشرة احتياطاً
إبي وتغليظاً عليه لتقصي هذا هو المفتي به و2
فهي كالباث بعد قضى عدتها الأصلية إلا لحوق الطلاق
خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها أيلد ولاظهار ولا
لعان ولا نفقة ولا نسوة لها لأنها كالباث بالنسبة لعدم
جواز

71
جواز رجعتها وكالرجعية في لحوق الطلاق وفي إيجاب
لها السكنى ولا يحد بوطئها كالرجعة البلقية في باب
النفقة وأقرب جميعها الوالد رحمه الله تعالى ثم روي الخليل
أنها كالرجعية في ستة أحكام في لحوق الطلاق وفي وجوب
سكنائها وفي أنه لا يحد بوطئها وليس له تزوج بحواجتها
ولا أربع نواها ولا يصح عقدة عليها إبي حال المعاشرة ولا
حكم الباث في تسعة أحكام في أنه لا تصح رجعتها ولا
توارث بينهما ولا يصح منها أيلد ولاظهار ولالعان ولا نفقة
لها ولا نسوة ولا يصح طلعها سعيًا إذا خالها وقع
الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم ليس
لنا امرأة بالحقق الطلاق ولا يصح طلعها إلا بعد زوال
ما عمنها لا تستقل بعدة الوفاة كما يوجد من ستم روقا
علي الجلد وعنه قول في إيقضا عدة إبي العدة التي
تستأنفها بعد زوال المعاشرة والرجعة له في هذه العدة
لأن لحوق الطلاق للتغليظ عليه 2. وعبارته في صورة
ما تنقضي بها عدتها أن يترك معاشرتها ويمضي بعد ذلك
ثلاثة أشهر أو أشهر إن لم يسبق من عدتها شيء قبل المعاشرة
والأبنت علي ما مضى أهده 2. لذلك إبي احتياطاً
ولو نكح معتدة إبي من غير بقية قوله بطلن صحه
وأما لو نكح معتدة فسيأتي انقطعت معى انقطاعها
أن زمن العدة قبل التفريق بينهما لا يحسب من العدة
بوطئ إبي فلا يدوم وطئه لا انقطاع العدة وحسب
يفرق بينهما وإذا فرق فصل إن كانت حاملاً من وطئ

الشبهة اعتدت به وبعد الوضوع تكمل العدة الاولى ثم
 والا فتكمل العدة الاولى ثم تشرع في الثانية ولو
 راجع حائلا لم يخلو طلق من غير مراجعة بنت علي ما يصح
 اهرج لعودها بالرجعة الحائس فكان الطلاق منه فيما
 اذا لم يبطا طلاقا بعد وطئها والطلقة بعد الوطئ تعد
 بخلاف ما سياتي في تجديد العقد مع عدم الوطئ لان
 العقد انشا نكاح جديد وقد طلقت فيه قبل الدخول فلا
 عدة عليها الذي وطئت فيه ايسر قبل الطلاق وهذا
 علم من قوله ولو راجع لانه لا يرجع الا ان كانت مدخولا بها
 لا طلاق الاية وهب واولات الاحمال ولو نكح بعد
 ايسر البائت وهو جائز لان الشخص نكاح المعتدة منه
 البقية ايسر علي تقدير بقائها والا فمجرد وطئ لها
 انقطعت العدة بالكلية ولم يبق لها بقية اضلا اهرج
 بالمعنى فالاول حذف قول المصنف وحذف فيها البقية
 واكتلتها ايسر عدة الطلاق الاول في عدة
 الوفاة وفي المفقود والاحداد ولو رجعية بان مات بعد
 طلاقها طلاقا رجعيا فانها تستقل لعدة الوفاة وتسقط
 بقية عدة الطلاق وتحدد وتسقط موته ولو حاملا
 وهذا بخلاف البائت الحامل فلا تستقل ولا يجب عليها
 الاحداد ولا تسقط نفقتها وان صار الزوج معسرا بالموت
 لانه دوام فاعتقر فيه مالا يعتقر فيه غيره وهذا هو
 المعتمد كما في مائة اربعة اشهر وعشرة لان بلازمنة
 اشهر يخرج الحمل لانه وقت نفع الروح فيه وزيدت
 العدة

العدة استظهارا وذلك ليستدعي ظهور حمل ان كانت و
 هذه فكم لا يلزم اطرادها لاحتلافها فيما اذا مات الزوج
 قبل وطئها او كان صغيرا قال م راوان النسا لا يصيرت
 عن الزوج اكثر من اربعة اشهر اهرج لوقال انت طالق
 قبل موتك باربعة اشهر وعشرة ايام ثم مات بعد تلك المدة
 ثببت وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق
 رجعيا ويوجد ما ياتي الفدية لا احداد عليها الا يمنع
 من معاشرتها ولا من وطئها حال حياتها كما مرق ل علي
 الجلال من الايام فسر العشرة المتى بالايام وفي
 الاية بالليالي جريا علي الاصح محذوف المعدود
 وهو انه موث في العدد بالثا اذا كان المعدود مذكرا
 ويحومنها اذا كان مؤنثا كما اذا كان المعدود مذكرا
 فاندفع توقعا ل الذي يتوفون ايسر وروجات
 الذين يتوفون لاسبب قوله يتوفون فان التبريد
 للزوجات قال الشوقري يقال توفي فلان وتوفي اذا
 مات فمن قال توفي معناه قبض واخذ ومن قال
 توفي معناه توفي اجله ايسر استوفى عمره واستكملة
 وعليه قراءة علي رضي الله تعالى عنه يتوفون بفتح
 الياء ايسر لئلا فسر العشرة بذلك لتأخيرها ولا يراها
 غير الشهر والايام وانما بقوله يا ايام الي دفع ايام
 اخرج اليوم العاشر من المدة اهرج لوقال من ياتي
 من زوجة الصبي والمسوية اهرج لوقال من ياتي
 للشبهة وقال بقصره قوله ممن ذكر ايسر من غير الزوج

تكون من التقديرة على هذا بالاهلة ما لم يمت اقلنا
شهر وقديق منه اكثر من عشرة ايام في ثلاثة بالاهلة
وتكمل من الرابع اربعين يوما ولو جهلت الاهلية حسبتها
كاهلة ثم مررنا بالوحي في عشرة فقط فتعقد بربعة
اهلية بعدها ولو نواقطه ش تصغيرها وهو ان
وخمسة ايام بلياليها وبحث الزكشي وغيره ان قياس ما
مرانه لو طهرها زوجة الحرة لزمها اربعة اشهر وعشرة ايام
ويروى بان عدة الوفاة لا تتوقف على وطء فلم يوشق فيها
الظن وبه يفرق بين هذا وما مرهجه وصورة نصهم كلام
الزكشي فقال لو كان له زوجان حرة وامة فوطئ زوجته
الامة على ظن انها زوجة الحرة واستمر طئه الي مائة
فتعقد عدة الاضرار ومثله لو غر بحرية اذ الظن كما
نقلها من الاقل الي الاكثري في الحياة فكذلك الموت
وبذلك سقط القول بان عدة الوفاة لا تتوقف
على وطء فلم يوشق فيها الظن عدة اهرم وفيه ثم
او مسلو لا يخصصها وقولهم الخصية اليمنى
للمو اليسرى للشعر لعله باعتبار الغالب والا فتدو
من له اليسرى فقط وله ما كثير وشعر اهرم ثم مر
فهو عقيد للادية فان قلت لا حاجة الي هذا مع قوله
اولا والادية محولة على الغالب من الحراية ثلاث
قلت يمكن ان اشارة الي توجيه اخرى للادية كمن يروى عليه
ان الادية من قبيل العامة لا المطلق فكان الاول ان
يقول هو مخصص للادية السابقة اللهم الا ان يقال
ان

وعبارة الشوري بقوله من سمي تتبع فيه السبل الدرية ناعلي
وجوب السمي وطلقا وهو الراي المرجوح فظن ان السمي ناعلي
على الصحيح فتبعه والصواب اسقاطه لما علمت انه لا يجب
بالعيب الحادث بعد الوطء ولا تغزير اذ قال من ولي وزوجة
عبارة غيرة وعلم من كلامه ان الغزو رقب عيب النكاح انما يتصور
من الولي او وكيله او مسها بان سكت عن العيب وقد اظهرت له
ان الزوج عرفه او عقدت بنفسها في شوري فيقول ان الشرع
بان سكت عن العيب في تصوير لتغزير الزوجة كمن يوافق
سطة الولي وقيل مثالا لتغزيرها لتقصير الولي بعدم
التثبت وقوله او عقدت بنفسها تصوير لتغزيرها يلا
واسطة يشحنا ونكت الشك عن تصوير تغزير الولي لوضو
رفع لقاض اي واقامة البينة على ثبوت ما ذكر في
العيوب والمحكم بشرطه كالقاضي ثم مرر بشرطه ان يكون محمدا
ولا قاضي ثم ولو قاضي ضرر في علمه ووافهم قوله رفع لقاض
انها لو تراصيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح
في المحرر اهرم ثم سنة وابتداوها من وقت القرب
لا الثبوت بخلاف عدة الايلافا من وقت الحلف للنصب
وتعتبر السنة بالاهلية مرر وقالوا بقدر الجماع تبرأ منه
لانه تعليل الحكم او دهشة اي تخير يقال دهشة اي تخير
ع ش على موجب الشرع من ضرب الدية كافيه دل والخير
كافيه ش وعبارته على مر موجب بفتح الجيم اي ما اوجب
الشك وهو ثبوت الخيار ترفعه اي قورا على المعتمد فلو
ادعت جهل الفورية عذرت لانه مما يخفى دل حلف فائدة
للعلاقة الابشيطي نظما اذا اختلف الزوجان في وطئه لها
فمن منهما ينفيه فالقول قوله موي صورته فينتية هو ان
يصدق فاحفظ ما تبين نقله اذا اختلفا في الوطء قبل طائها

وجاله من هذا على العرش **فانكم** فالقول في ذلك قولها **ولم** من
شعاليها **المهر** كذا **عني** يقول **وطنتها** زمان **اعتها**
حيث يمكن فعله كذا **مول** قال **اي** **وطنتها** **وفيت** فلا تطلق
بلفظ **وقته** اذا **طاهر** كانت وقال **لست** **سحنت** انت فيها
طالق **صح** عقله فقال **بهذا** **الطهر** **اي** **وطنتها** وما طلقت
لم يقطع منه **جيل** ومن طلقت منه ثلاثا وزوجت **بغير**
فيها قال **ما غاب** قبله فقالت **بلي** قد غاب فالقول قولها
واذكر **ذال** **الروح** **الاول** **حله** وان زوجت **عرس** **بشرط** **بكاره**
فقلت **لنا** **ان** **الشعبية** فعله وانكم فالقول في ذلك قولها
وليس له منها خيار **يخيل** فخذها جميعا **انها** قد **تكلت**
ففي **فعلها** **الانسان** **يشد** **درجته** **اهو** **وامتنع** **ايضا** **مالو**
اعتز **بالمهر** **وادعي** **الوطي** وانكرته **فيمتنع** **فستحايه** **كما**
في **شهر** **و** **قوله** **في** **النظم** **فانكم** فالقول في ذلك قولها **اي**
لم **يخرج** **جانبا** **بالولد** **فان** **تفلا** **عنه** **صدق** **بيمينه** **لان** **تقا**
الرجح **وكذا** **ان** **لم** **يكن** **ولد** **وعليها** **العدة** **مواخذة** **لها** **بقولها**
ولا **نفقة** **لها** **ولا** **سكن** **بشهر** **الروض** **ملخصا** **وقوله** **اذا** **طاهر** **كانت**
لها **اي** **اذا** **قال** **انت** **طالق** **للسنة** **فقال** **وطنت** **في** **هذا** **الطهر**
فلا **طلاق** **حالا** **وقالت** **لم** **تقا** **فوقع** **حالا** **صدق** **اذا** **الاصل**
بقا **العصمة** **كافي** **م** **و** **س** **ل** **وقوله** **فقلت** **بلي** **قد غاب** **فالقول**
قولها **اي** **بالنسبة** **لحلها** **الاول** **لا** **لتقرير** **مهر** **فامر** **و** **قوله**
وانكره **فالقول** **في** **ذلك** **قولها** **اي** **بالنسبة** **لرفع** **الفسخ** **واما**
بالنسبة **لرفع** **كال** **المهر** **فالقول** **قوله** **كافي** **س** **ل** **وتطير** **افتا**
القاضي **فيما** **اذا** **لم** **انفق** **عليك** **اليوم** **فانت** **طالق** **وادعي**
الاتفاق **فتصدق** **لرفع** **وقوع** **الطلاق** **عليه** **وهو** **بقا** **النفقة**
عليه **فلا** **ياصل** **بقا** **العصمة** **وبقا** **النفقة** **كما** **ذكر** **اي** **في**
السنة **او** **بعدها** **فان** **كانت** **تبار** **بان** **شهر** **اربع** **شهور** **بقا**
بكا

بكارتها **اي** **غير** **عورا** **والاحلف** **ل** **فحلف** **لان** **الظم** **معها** **قال**
ل **وان** **رق** **ذكر** **جدا** **حيث** **يمكن** **دحول** **الحشفة** **مع** **وجود** **البكاره**
ل **اهو** **وانما** **طلعت** **لا** **مكان** **عود** **البكاره** **لعدم** **المبالغة** **في** **ازالتها**
كافي **شم** **التحريم** **ومر** **فست** **اي** **قورا** **ل** **اوتت** **حقا** **الفسخ**
وان **لم** **يقدر** **حكمت** **خلا** **فاللسي** **ل** **ولو** **بعد** **لحسن** **وهو**
شامل **للحيض** **والنفاس** **مع** **ان** **زمنهما** **محسوب** **لكل** **م** **عللو** **الحض**
بان **السنة** **لا** **تخلو** **اعنه** **ل** **فالقياس** **لعل** **المقيس** **عليه** **وقوع**
في **كل** **السنة** **فقيس** **البعض** **علي** **الكل** **ونقل** **عن** **تقرير** **الشيخ**
عبد **ربه** **الديوي** **ان** **المقيس** **عليه** **ما** **يشترط** **فيه** **اتصال** **البدن**
بعضها **ببعض** **كتقريب** **الزاني** **وصوم** **الشهرين** **في** **الكفارة**
سنة **اخرى** **اي** **سنة** **ثانية** **وذلك** **اذا** **كان** **الفصل** **الاخر** **وقوله**
او **ينتظر** **قصي** **اخر** **اي** **اذا** **كان** **في** **غير** **الفصل** **الاخر** **ل** **مثلا**
اذا **كان** **اول** **السنة** **التي** **ضربها** **القاضي** **المحرم** **واعترفته** **رجب**
وشعبان **ورمضان** **فعل** **قول** **الامتنع** **تفان** **تخسب** **سنة** **جديدة**
اولها **شوال** **واخرها** **رمضان** **السنة** **القابلة** **وعلي** **قول** **الاقتطار**
تكل **السنة** **الاولي** **واذا** **جار** **رجب** **وشعبان** **ورمضان** **في** **السنة**
القابلة **فلا** **تفسخ** **حتى** **يتم** **رمضان** **السنة** **القابلة** **فعل** **قول**
الامتنع **تفان** **يتمتع** **عليها** **الاغفر** **في** **جميع** **السنة** **التي** **اولها**
شوال **وعلي** **قول** **لان** **انتظار** **يجوز** **لها** **الاغفر** **السنة** **اشهر** **من**
السنة **القابلة** **من** **محرم** **الي** **رجب** **ويمتنع** **عليها** **اغفر** **الرجب**
وشعبان **ورمضان** **كما** **استار** **اليه** **بقوله** **صل** **المراد** **بالحج** **وعبارة**
شم **و** **خز** **بجميعها** **بعضها** **فلا** **يجب** **الامتنع** **تفان** **بل** **ينتظر**
الفصل **الذي** **وقع** **لها** **ذلك** **فيه** **فتكون** **فيه** **ولا** **يضر** **ان**
لها **عنه** **فيما** **سواه** **وفي** **نظر** **اي** **وقوع** **العطف** **من** **حيث** **انه**
يقضي **الفارق** **فيقتضي** **انه** **مقارن** **للاول** **تأمل** **لا** **مثلا**
فه **الامتنع** **تفان** **ايضا** **قد** **يستلزم** **في** **بعض** **الصور** **وذلك**
اذا **اعتزلته** **في** **الفصل** **الاول** **ل** **وفي** **هذا** **التفصيل** **نظر** **لان**

المراد بالاستئناف الشرع في سنة اخرى والشرع موجود على كل حال
 فاعمل فلعل المراد هو مقتضى بخلاف الاستئناف اي فانه
 يستتبع انفس الها عنه في غيره ولو كان الانفعال عنه يوما معينا من
 فصل قصت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لا جميعه ولا اي
 يوم كان 2 ل ولو شرط في احدها الما تقدم في خيار العيب
 وهذا خيار الشرط وهو شاق لما اذا كان الشارط الزوجية او الولي
 وكما اذا كانت الزوجية محبة او غير محبة اي وقد اذنت في معنى
 وشرطت ما ذكر فان اذنتها في النكاح للمعنى بمثابة استقاط الكفاية
 منها ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من
 عيوب النكاح كان لها الخيار مطلقا وان كان الوصف من غيرها
 من بقية فصا الكفاية كالحرمة والنسب والحرمة فان شرطتها
 كان لها الخيار والا فلا هذا حاصل ما فهمته من كلامهم فليست
 مل ولغيره 2 لا يمنع صحة النكاح وخرج بذلك ما اذا كان
 الشرط ينطل النكاح كان شرط كونها امه وهو لا يجعله نكاحا
 او شرط كونها مسلمة وهو كافر ولو شرط ان لا يبطا فان كان
 من جانب الزوجة فلا ينطل والا يبطا فان قيل الشرط على كل
 حال لا بد من التوافق عليه فلا فرق بين ان يكون من جانب
 الزوج او الزوجة اجيب بانهم ينظر الى جانب المتدي لقوته
 س 2 وبكأنه ومعنى كون الزوج بطلا انه لم يتزوج الى الان
 2 اي المشروط هكذا قال اي الوصف مع قرينه وتقدمه
 بلغظه مع النكاح هذا معومه يشتمل على لو كانت المنكحة
 قاصدة وشرط الولي وستر الزوجة او نسبه او نحو ذلك من صفات
 الكفاية واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ما لو زوجه
 القاصدة من غير شرط وكلت ظن الكفاية فاخلف س 2 لان
 قيل لا فية في قول الف وعبارة ثم مر والثاني ينطل لان
 النكاح يعتمد الصفات فتسببها كتنسب العيب ليس بمتبديل
 العين عبارة شيئا اما خلف العيب كزوجي من زني فبان عمل
 فينطل

فينطل ج ما شو برمي وكر وجهي ينك فلدنة فزوجه اختها
 فينطل ايض بخلاف الشرط اي الغير الفاسد يكون العيب
 كاتبا او الدابة حاملا او ذات لبن وكان الاول ان يقول ولا
 البيع لولا انه يقليل ثا واما جعله علة للتعليل فلم يظهر
 2 ل مع تاشم بالشرط الفاسدة اي بكل واحد منها كعيب
 هذه البطيحة مثلا بشرط ان تحملها الي البيت او هذا الثوب
 بشرط ان تحبسه او الزرع بشرط ان تخصصه فان البيع يفسد
 بخلاف النكاح فانه لا يفسد بفاسد بل بما يخل بمقصوده
 الاصيلي منها كما سيأت 2 ل اي بشرط محتملة وطى عدمه او انه
 اذ او طى طلق او باتت منه او فلا نكاح بينهما فان هذا يخل
 بمقصوده الاصيلي بخلاف الشرط الفاسد الذي لا يخل بمقصو
 الاصيلي كان نكح بالغ علي ان لا يبيها او علي ان يعطيه الفا
 او شرط في مهر خيار فان النكاح يصح بمهر المثل كما سيأت
 ولكل خيار محله في تخلف البكارة ان يلت الشيعة قبل الوطى
 فان باتت بعده فلا خيار لا مكان الاطلاع علي الثوبية بدون
 وطى ويجب عليه مهر مثلها ثيبا عبد البر ولو بلا قاص
 اي في غير عيوب النكاح حيث جعل طاعة شاملا لها هنا
 2 ل دون ما شرط اي ودون الشارط اخذ من قوله لان
 بان مثله وتقدم انه اذا ادعى الشيعة فادعت انها بوطه
 وقال لم اطا صدقت يمينها بالنظر لمنع الفسخ لا لتفريق جميع
 المهر انها حق او حق الاصل فباتت عتيقة 2 ل وهب
 حق بل ولو كانت رقيقة كما اعتمدت شيئا فالحق ليست بعتقة
 و 2 بجبر سيدها لاهب لانه يجبرها علي ان يزوجها للعبد و
 قيل بفساد النكاح اذا كانت حق لعدم الكفاية واجيب بان
 القصورق انها اذنت في معنى واذنتها في المعنى يقتضيان استقاط
 الكفاية منها ومن وليها 2 ل بخلاف الشرط وللتعدي علة
 لقوله ولكل خيار لان بان اي الذي هو دون ما شرط مثله

هو مخصوص بالحرمة والصفة والنسب وكذا بالحرمة بالنسبة
للزوجة كما يوجد من ثم مرد بان كان عبدا وشرط حرمتها فبان
امة فلا خيار له علي المعتقد لتكاثرهما مع تمكنه من الفراق با
لطلاق في غير العيب لوسط السلامة من احد العيوب السا
تعة فبان عيب منها تخير و بان مثل عاشر او ادون او اعلا
لانها تقتضي الخيار بوضعها سدا بقية فلعلم ان
لكل الخيار وان ساواه خيب ذلك او زاد عليه وانما احتاج لذلك لان
كلامه هنا متعلل لما اذا كان المستروط انتفا العيب وقد علمت
ما فيه اي من ان الخيار بالعيب ثابت وان لم يشترط وغير العيب
من خصا الكفاة العفة والنسب والحرمة واما بقية ما ذكر
التي هي كحواليها فيثبت له فيه الخيار وان كان مثله او اعلا والي
هي كحواليها من فلو شرط كونها ايضا فاذا هي سودا وهو سود
ثبت له الخيار وكلام المص يقتضي عدم ثبوته في مثل
الواصف او فوقه اي والعرض انه دون ما شرط لتكافؤهما
في الاول اي مع امكان تخلصه بالطلاق فلا يرد ما اذا كانت
امة و بان عبدا فانها تخير علي المعتقد ولا فضلية اي
الموصوف وقوله وهذا اي قوله لان بان مثله اما اذا
بان معنوم قوله ان بان دون ما شرط فليس مكررا مع قوله
او فوقه لان صريح يرجع للواصف وكان الاول بتقديمه علي قوله
لان بان مثله او طنة عطف علي بان واعتز صيانة لم يد
خلف في اصل المسئلة لانها مفروضة فيما اذا شرط فالاول بان
يكون معطوفا علي شرط في قوله ولو شرط الخوف فيه انه بعدة
عدم ذكر جواب لها فكان الاول ان يترك ويكت ان يقال انها
مستثناة استثناء العوياء من قطعها وتكون معطوفة علي بان
تأمل وعبار لا ح ل قوله او طنة اي ولا ان طنة فهو معطوف
علي بان اي فلا خيار فاذنك فيما اي حتى يصح النكاح فاندفع
ما يقال ان الاحالة بالكفاة مبطل للنكاح امر فيه من كما يعلم

ما بعدة للتقصير بترك البحث والشرط مقتضا انه
لو بحث ثم تبين ذلك ثبت الخيار هذا والذي في رواية الروضة
عدم ثبوت الخيار وجزمه في الاموار وهو المعتقد وقوله والشرط
في كلام شيخنا في التعبير باو هو 2 . بخلاف ما لو بان عيبه
ان بخلاف ما لو طنت سلامة من العيب فان عيبه فيثبت
الخيار لها لان الغالب ثم اي في العيوب السلامة اي فقوي
جانبها لباظنها علي الغالب في حق وقوله وليس الغالب هنا
اي في خصا الكفاة غير السلامة من العيب فلم يفرح جانبها
فلم تخير من ان لها اي الحق بخلاف ما لو كانت امة فلا يثبت
لها الخيار والفرق بينه وبين الشرط انه اقوي من الظن وقوله
فيما لو بان عبدا اي وقد طنت حر وقوله تنع فيه الماورد في
معتقد وما بعدة من ورجوع الاول والاوضح وعدم رجوع
كما لا يخفى الا ان يقال ان حكم الرجوع من حيث نفيه
فهر يثبت لم يذكر وجوب المسمى لعدم تصور هناك بان بشرط
حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هناك لا يكون الا مقار
رنا والام يتصور خلف الشرط شوربي وكالم هو اي في الوجوب
وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه نصريح بوجوب
النفقة للمفسوخ نكاحها في العدة ولو حاشا وليس كذلك
فقوله والكسوة اي اللذان تستأ قبل الفسخ فلا يرجع اهما كالم هو
سدا وبحت السببي وجوبها للحامل في باب النفقات ضعيف
وفيه انه يجوز ان يكون الاد بقوله وكالم هو اي في عدم الرجوع
لا في الوجوب ايضا وان لم تكن النفقة واجبة فلما ادانه لا يرجع
في حال العقد او بعد فسخه ويكون قوله في العدة راجعا للسكني
و 2 لا عرمان فلم يرد وعبار 2 وحكم مونة الزوجة في العدة
انها لا تخير هنا ومثل لكل مفسوخ نكاحها في 2 ومثل موعدا
الشوربي قوله وكالم هو من غير رجوعه للاخير في كلامه وهو

عدم الرجوع لكلا بياني المنقول انهما مونة لها في العدة وثمة كل
 مفسوخة بمقارن للعقد نعم الاصح وجوب السكنى للمعامل ايضاً لانها معتدة عن
 وفيه شرط وسال وجوب السكنى للمعامل ايضاً لانها معتدة عن
 نكاح صحيح فنقول الشئ في العدة راجع للسكنى فقط كما صرح به
 ساد والتفريق بين المفهوم من قوله سابقا فلف اي الشرط
 وقوله الموثق في الفسخ اي الذي يكون سببا فيه وقوله بخلاف
 الشرط اي بالشرط المخلوق لانه هو الموثق في الفوات هذه
 المسلمة فلا يحتاج في كونه شرطا للتصريح بالشرطية 2
 او البعري هذه البكر بخلاف ابنتي البكر شوربي وانظر الفرق
 في الرجوع بقيمة الولد اي الاتية فيكفي فيه تقدمه
 لان تغلف الضمان اوسع ولان الفسخ لما كان رافعا للعقد
 اشترط في وجوبه ان يقع فيه ليقوي على رفعه بخلاف الرجوع
 بغيره بقيمة الولد قال 2 واما اذا كان بعد العقد وقبل
 الوطى فذكر شيخنا انه وجد بخطه من قرأته على والده انه
 مثل تقدمه على العقد لانه كان بسبيل من ان لا يطأها لولم
 يقل له هي حرة وهو واضح لانه فوت الرق وان كان العقد
 ثم اهد 2 ومثله سم مطلقا اي فصلا بالعقد ام قصد
 به الترغيب اولا 2 اخذ من كلام القرابي حيث قال يكفي
 في الرجوع بالمهر تقدم التفرير على العقد مطلقا فمقتضى التفرير
 الموثق في الرجوع بقيمة الولد على التفرير الموثق في الرجوع
 بالمهر على قول والمقيس مسلم دون المقيس عليه او مطلقا
 به اي عقام وهو مطلق على قوله مطلقا فهو على قول آخر
 للامام مقابل للاطلاق شيخنا عزي اخذ من كلام الامام
 في ذلك اي في الرجوع بالمهر على قول وحاصل هذا البحث
 كما تعلم من شرح الروض وغيره ان القرابي قائل بان التفرير
 المتقدم على العقد موثر مطلقا بالنسبة لقيمة الولد وان

والفرق بينهما انه في
 الاولى وقع ولا هذه
 البكر هو المقصود
 لان ما بعده اسم
 الاشارة هو المقصود
 لانه بدل منه بخلاف
 ذلك لانه نعت وهو
 تابع غير مقصود بل هو
 انه موثر بخلاف طبعي
 وهو فرق حسن

الامام بشرط فيه شرطين ان يتصل بالعقد عرفا وان يذكر على وجه
 الترغيب في النكاح فلو اشترط شرط منهما فمفسوخة مردوله والشم لم
 يثبت على انهما مقالان فلم يبق لذكر الثاني بعد الاول فلو
 وقع في كلامه لانها يوهما منهما بقالة واحدة رشدي على مرابي
 لانه مفهوم مما قبله بالاولى بالاولى واما ذكر لبيان الخلاف
 وتوهم بعضهم هو نسخة المحلى في شئ الاصل قال الفهم
 وفي كونه توهم من المحلى نظره بل هو تابع لغيره قال الزر
 كشي ما قاله الاصحاب من ان شرط ذلك في العقد خالف فيه
 الاقام مستدلا بنص الشافعي ان التفرير من الامة يثبت
 هذه الاحكام فاقترن ان التفرير لا يربط في العقد
 والا لاصح التفرير الا من عاقده شوربي اتحاد التفرير في
 اي التفرير الموثق في الفسخ بخلاف الشرط والتفرير الموثق
 في الرجوع بقيمة الولد فيجعل التفرير الاول كالثاني فانه
 يوثق سواء كان قبل العقد فصلا به مع قصد الترغيب ام لا
 مع ان الموثق في الاول انما هو التفرير في العقد شيئا قبل
 علمه او بعده كما يدل عليه ا 2 الشئ البعدي فقط فمقتضى
 السجيني او عدا قال الولد 2 حريين رقيقين اذا ثبت
 الحيات بان كان التفرير في العقد شوربي وقال ع ش بان كان
 المفسوخة وحل وعليه قيمة لسيدها اي ان لم يبع عبد السيد
 كما ياتي والاولى ان يقول لسيده اذ قد يكون موصيا به ولعله
 حري على الغالب في ذلك فتستقر في ذمته وان كان او عبدا
 ولكن الحر يخدمه فلا عتق يري وتعتبر قيمته يوم الولادة
 اي ان انفصل حيا فان انفصل ميتا بجناية مضمونة فعليه
 عشر قيمته امه كما ياتي او كان راضيا لها او جانية وقوله و
 اذ لم يمتها اي او مستحق الجناية مري فاقترن بها اي
 فقال للزوج زوجتك هذه الحق فلا تفتق بقوله هذه الحق
 مراعاة لحق المرتها مع كونه اي الرهن مفسرا بفلس او

سفه او كان مكاتبا او مريضا وعليه دين فستغرق او يريد
بالحرية العفة عن الزنا لظهور القسمة ثم ر لأنه المتلف
اي السبب في اتلافه فقول له اي الاصل منه اي السيد
وقوله او نحوه كان يقول علي انها حق بلا جناية اي مضمونة
بان لم توجد جناية أصلا او وجدت جناية غير مضمونة كجناية
الحرث لان حياته غير متيقنة اي مع عدم ما يحال عليه زوا
لها حتى يفارق ما بعدة قال الشوبري وانظر لو تيقن حياته
بجناية اي مضمونة اجنيا كان اي الجانب ويضمنه
اي المفعول وهو الزوج لسيد الامه سواء هو كان الجانب ام لا
وقوله بعشر قيمتها وان زاد على قيمة العدة يتم زوا عبارة
المتن في الجنايات وفي جنين رقيق عشر اقصي قيم امه من
حياته الي القالسيدة وتقوم لسيدة سلمية ونزج بالعرض بيان
الذكور علي الفار فقد توجه علي المفعول اذا كان جانيا فان العدة
علي عاقلة لورثة الجنين وصان عليه لسيد الامه بينهما
وقوله ويرجع الخ قد يشمله قوله لايت ويرجع بقيمتها ل بان
يراد بقيمتها ولو حكم فيها مسئلتا وهب قالوا تفصل فيها
بجناية مع الاب اذا حضره عمه او لم يرث المانع فانه يرث
غيره كاحوة الجنين واعمامه طبلاوي الام الام الحرة لان
الجنين لا ولد له واصوله وجوابه فحيون بالاب ل فلو كان
الاب رقيقا ولا عاصب اخذت ام الام الجميع وضاوردا فان
كان الخ صبيعه يقتضي ان الفار يكون غير الامه وكيل سيدة
بان يكون اجنيا والذي في النزاج ان التفسير لا يكون الاضما
وعبارته والتفسير بالحري لا يتصور من سيدها بل من وكيله
او منها اه قاله مولا عبرة بقوله يعاقب ولا يعفو عليه
فلو قال المص بعد قوله ويرجع علي عارها ان عارها ان كان التفسير
منها او من وكيل سيدها ويتعلق بدونها كان اظهر فيكون
تقييد الما قبله فكان الاول حذف القاصف قوله فان كان الامه
بالولو

بالو او قبل قوله تغلف ولو قال بعد قوله وعليه قيمته لسيدها ان
كان التفسير من وكيله لا يستغني عن قوله لان عدم سيدها
من وكيل سيدها اي ولم يك المفعول السيد ل والقوات
اي قوات الرق قال عوض عن المصاف اليه بخلف الشطانية
كان شرط انها حق في صلب العقد فتبين انها امة فان القوات في
هذه بخلف الشط وخلف الظن ايضاً واما لواخر الزوج قبل
عقد الوكيل بانها حق او اخبر الوكيل الزوج قبل العقد بانها
حق كانت قال عندي حق او وجهالك ثم عقد من غير شرط فتبين
انها امة فان القوات بخلف الظن فقط والقوات فيه خلف
الظن فقط ظاهر انه لا يكون بخلف الشط بان تزوج نفسها
وتحكم به من براءة كما مر نظير في الحق ولعله لان المخالف لا يجبر
ذلك وان اذن سيدها فليبر اجمع فذهب فان صح جازية فامر
تأمل شوبري وعبارة س ل قوله بخلف الظن فقط لا يتصور
شر العقد علي مذهبنا والشرط ان يكون في العقد ولا يتصور
منها ام علي مذهب الخفيف فيتصور ان تباشر العقد بنفسها
بان ياذن لها سيدها ان تتزوج اه وقرع التبيين
وان كان التفسير من سيدها بان يذكر امرتها لها س ل وع ش و عا
ر زوج ل بان يوجد من ماعا بمعني ان لا يكون تفسير الوكيل
ناشئا عن تفسيرها وان لا يكون تفسيرها ناشئا عن تفسير
الوكيل بان اخبرها بان سيدها اعتقها فان كان يرجع عليها
وهي ترجع علي الوكيل مالم يشافه الزوج بذلك والارجع عليه
وحده وعبارة ع ش علي م ر وصور الرجوع عليهما ان يذكر
جزئها للزوج معان لا يستند تفسيره لتفسيرها ولو استند
تفسيرها لتفسير الوكيل كان اخبرها ان سيدها اعتقها فقياس
ما تقران يرجع عليها ثم ترجع عليه مالم يشافه الزوج ايضا
فيرجع عليه وحده حج اي لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت
عن الوسط وكذا لو كان تفسير الوكيل ناشئا عن تفسيرها وقد

شافيت الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافيت
 بذلك خرج الوكيل عن الوسط كما في مرسر عمن الكاتبة واما الكا
 تبة الكاتبة فيتعلق بكسبها ان كان والا فبذمتها تطالب به
 اذا عتقت ج2 ومن عتقت ابركها او باقيةا ولو يقول زوجها
 مروه هذا شروع في خيار العتق ان يرضى به جارية لعائشة
 رضي الله تعالى عنها عبد واسمه فعتق ولما ساق عليها
 النبي عليه السلام فقال له يا رسول الله اشافيت انت امرأ فقال
 بل شافيت فلم ترض برجوعها له فاختارت نفسها هو كناية
 عن الفسخ وخرج بذلك من عتق بعضها الي اخر الثلاثة
 الاول وكذا الاخير خارج بقوله عتقت والراية خرجت بقوله
 تحت والخامسة خرجت بقوله من به رق فالقيود ثلاثة والصو
 الحارجه بها ستة ج2 فلا خيار لها اي في الخمسة الاول
 وقوله ولا له اي في الاخير في غير الثلاثة الاخيرة وهي الثلاثة
 الاول ولم يعين بها مع انه اخبر ليخرج الصمير في اوليها الي
 الثلاثة الاخيرة اذ لا يثبت الاختصار الا بذلك لان عتق
 ابر او مات وهي لا تخرج من الثلث الا بالصدقات با
 كانت قيمتها مائة وباق المال مائة وثمانين وكان الصداق
 عشرين قال ج2 ومروا كان الصداق دينارا وعينا بيد الزوج
 او بيد السيد باقيا او بالغا وبيان الدورانها لو فسخت سقط
 مهرها وهو من جملة المال فيصنف الثلث عن الوفا بها فلا
 تفتق كلها فلا يثبت الخيار وخيار ما مر في الباب فوري
 الذي مر في الباب شيان الرفع للحاكم في اثبات عيوب النكاح
 المشتركة وفي اثبات الهنة والرفع له والفسخ بعد ثبوت
 ذلك فهل كلامه شامل للقسمة او خاص بالثالث الظاهر الاول
 ويؤيد قوله من اخر قاصدا ج2 تستقط خباء وكذا من اخر
 الرفع للحاكم ج2 او طلقها زوجها رجعا قبل عتقها او بعد
 طلقها التاخير انتظار البيوتها فتسترجع من ثقب الفسخ

ج2 او تخلف اسلام ابي اسلام احد الزوجين فيما اذا كان
 كافرا رقيقين واسلم احدهما ابي بعد الدخول ثم عتقت
 وتاخر اسلام الاخر فلها التاخير الي الرجعة فيما لو طلقها رجعا
 والاسلام فيها لو كانا كافرا رقيقين لا فيها بصد والبيوت
 وقد لا يرجع ولا يسلم المتخلف فيحصل الفرق من غير ان
 يظهر من جهتها الرغبة فيه فتأمل هذا التصور اهـ
 وفيه قصور لعدم شموله للقب فيما لو اسلمت ثم ظهر عيبها
 وكذا في الايراد بخلاف العتة فانها اذا رصيت بها سقط
 حقها لعدم تجدد ضررها لانها ليست من حصول الوطء عادة
 بخلاف المولي ج2 في جهل عتق وكذا في جهل العيوب ج2
 فلو قال وتخلف من ادعي جهل سب الفسخ او الخیار لو كان
 اعم مما اشكل على العلماء المراد باشكله عليهم انهم اختلفوا
 فيه ابي قال بعضهم ونفاة بعضهم كما يوجد منع في علم مرو
 عبارة قوله مما اشكل على العلماء اي حيث اختلفوا فيه والله اعلم
 في الاعفاء اي وما يتعلق بذلك من ضرر
 وطهر امة فحسب لزوم فرعا ولو فسخا ولو غير وارث كابت
 بنت وابنت ابنت ابنت ولو غير مكلف وكافرا ج2 وسأل موسى
 بما ياتي في النفقات وهو ان يملك ما يدفعه له زيادة على
 كفاية يومه وليلة ج2 وعبارة العنان بان يفضل المهر او
 الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوما وليلة اتخذوا بقدر
 كابت بنت مع بنت بنت فان استقوا قريبا وارثا وزع عليهم
 بحسب اربهم على المعتقد فلا يلزم حيث استوجب ان عليهم
 بالسوية ج2 ان استقوا قريبا لا قد في بين الغا والواو
 في قوله قوارثا بان يقول غانا استقوا قريبا فوارثا كما هو عادة
 في مثل ذلك ان استقوا اي الفروع اعفاء اصل وان
 تعدد ان قد راخذ احد قوله بعد ومن له اصلان لم يدر وانما
 لم يجب اعفاء الامم لو لم يرهن زوجها الا بالانفاق عليه لان

الزام الفرع بالانفاق على زوجهها معها فيه غاية العسر فلم يكفه
به ل او كافرا اي مقصودا حرا اي كذا اظهر حاجته
اي مع قدرته على الوطء والابان كان غنيا واحتاج تغيير وطء
لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد
له اي للاعفاف او الاقرب وحاجته على الاول بمعنى احتيا
جه كذا قوله التمس بعد وتوفى حاجته لم يدل على رجوع العنبر
للاعفاف او عجزه عنها لا تنفع وهل مثل ذلك كل من
لا تنفع كالمستحاضة وذات الفروج السبالة الظاهر نعم وعبا
رثة سلب الشوها ولو شابة كعيا وحذفا كالعدم انتهى
فالعجز في كلام التمس ليس بعقد وعبارة مر ولا تنفع شوقا
اهو ولو قرع عجزه بالجر على فقي او نحو عجزه ويصح بالانكاف
على نحو مثل المستحاضة وغيرها كذا لا يلزمه لا تنفع وا
حد لا يدفعها للاب بعزها عليها ولكل منهما الفسخ فان
فسخت واحدة ففسخت الاخرى كذا قال ابن الرفعة هنا يتعين
للجديدة جميعها لا تنفع بفسخ من خصها عن المد
اهزي واعتمد الاول والخط الثاني واعتمد الاخير
انه يدفعها للاب وهو يدفعها لمتشا وذلك اي لزوم الا
عفاف وقوله لانه اي الاعفاف شيئا من حاجاته المهرمة
مع عدم نقصه فلا يدفع على ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل
هو القياس على النفقة وجعل قوله لانه لوجوبها معايبها
فلا يدفع الرقيق اي ويرد على ذلك الاصل اذا كان ببعض الوجوه
نفقته وكسوته بقدر رفاقته من الحرية وبجواب بانه لما كانت
الزوجة لا يملك بالاعتبار رفاقته من الحرية لم يجب اعفائه ل
ولان تركه المعرض للزنا فيه ان هذا ايات في الرقيق
فكان مقتضى ذلك وجوب اعفائه ل المأمور بها اي في
قوله تعا وصاحبها في الدنيا فورا اعفاف اصل اظهر
الفاعل في موضع الاضمار لانه لو اضرمتوهم ان قوله اعفاف
غير

غير اصل هو الفاعل لانه كان يقول فلا يلزم عسرا ولا مقورا
غير اصل فلله دعه ولا غير مقصود كحزب وان محض ومرد
ومن كسبه المراد انه قادر بكسبه يحصله في زمن قصير عرفا
بحيث لا يحصل له من التعزب فيه فسقة لا تختمل عاوة غالبا
فيما يظهر من قال الشوري بخلاف النفقة فتلزم الفرع وان
قدر الاصل عليها بالكسب وتعل الفرق تكررها بخلاف الاعفاف
اول من تعبيره بقا قدمه لان تعبيره بوجهه انه لو قدر على التمس
او التزوي من كسبه وجب اعفائه على الفرع وليس واذا عشت
وتوفى حاجته له اي للاعفاف وانظر وجه تعدير هذا فاننا
في غنية عنه متعلق الجار والمجرور بقوله اظهره شيئا وجب
بانه قدر ما ذكر لطول الفصل وبانه حل معنى لاجل اعراب
بقوله متعلق باظهاره يعيد انه لا بد ان يكون الاظهار بالقول
ولا يكتب بالقرائن الحالية وهو خلاف كلامهم فانهم قالوا ان
ترجيح عبارة المحرر على عبارة الاصل ان عبارة الاصل تقتضي
انه لا يكفي اظهارها بالقول فكان حق المص ان يقول ولو بالقول
اهو ل اي يسجد وان لم توجد قرأت وقوله في امر ويشف
عليه الصبر عطف لازم على ملزم قال الاثرع هو تقييد
لقول المتن بلا يمين بالنظر لقوله او يقال يحلف فقيه اي
فقيه وجوب اعفائه وقوله ويشبه اي يشبه وتعبيري باظهر
حاجته لفرق بين العبارتين ان ظهورها لانا يتوقف على
قرائنا تظهر لنا واظهارها يفتي فيه قوله وان لم يترجح لنا صدقه
زي وعبارة ل قوله بخلاف تعبير الاصل والروضة بظهور حاجته
اي بان ظهرت لنا بقرائنا تدل على ذلك فما اقتضته عبارة
الاصل والروضة غير منظور اليه بل يكتب في بحر وقوله بدون
قرينة مستفاهو يصح الميم الاول وسكون الثانية
وتحج الناس اسم مفعول من استمع بكذا بمعنى سمع به اي

قلده زفانا طويلا يقال منع الله بك فتاعا وامنع ادام بقاءك
 والامتناع بك فكذلك اب القطان وهو صفة لموصوف محذوف
 منصوب على المفعولية لقوله يهيا اي امرأة مستمتعا بها
 كانت حرة امرأة مسلمة ام كافرة بشرطه فحذف الجار واوصل الصير
 فاستتر في قوله مستمتعا وهو شايع سماعا لا قياسا ومثله
 لفظ مشترك واصله مشترك فيه والمراد بالمرأة المستمتعة بها
 ما من شأنها ان يستمتع بها فقيه يجوز اي مجاز الاول اذ لا يبعد
 هذا الوصف حقيقة الاحالة وجود الامتناع بها والاب
 ليس بموجود وقصد بذلك الاحتراز عن الشوها ونحوها
 يؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته الماخوذة في الدوام
 المراد به الزمان الطويل وانه لا ينبغي ان يهيا له امرأة قريبة
 العير مثلا بحيث لا يستمتع بها زمانا طويلا وهو ظم فقها
 ولم اذعن تقرص له وحيات انه لو كان تحت عجز ان القياس و
 جوب اعفافه وقلوا كتبغيا بتهيئة من قارت العجز لا
 وجبا عليه عند العجز الاعفاف فيشق عليه فراسان فيمتنع
 الاكتفاء بهذا ابتداء ونيدفع الضرر عن الولد تعالى شوري
 او شنها وان احتاج لاكثر من واحدة لانه نادر والغالب كفاية
 الواحدة واذا اعطاة الامه او الثمن او المهر ملكه واذا استغنى
 عن ذلك لم ينزل ملكه عنه كالودع اليه النفقة فاستغنى عنها
 بصياقة ونحوها لا ينزل ملكه عنها فلا يشترط ولا يناف ذلك
 قولهم ان نفقة القريب امتناع لان المراد منه انها تنسقط ثم يصح
 الزمن اذ لم تقبض افادة شيئا اهـ لـ وليس له ان يزوجه لانه
 لانه مستغنى بما له فزعه نعم لو لم يقدر الفرع الاعلى فزوجه
 اتجه تزويجها اي اذا خاف زواجها من او مهر حرة ولو كانت
 بيعة تخلد لـ او يقول له انك واعطيك اي مهر الحرة وهو
 شامل للمجبرة ولا يقال انه معسر بحال الصداق حين العقد
 لانه

لانه موسر حكما بحال فرعه كما تقدم او يقول له اشتر واعطيك الثمن
 ولا يلزمه من الثمن والمهر الا القدر اللائق به دون ما زاد فان زاد
 يكون الزايد في ذمة الاصل برعاوي قال زري وما ذكر من التخيير
 هو في مطلق التصرف اما غير فلا يبدل وليه الاقل ما تندفع
 به الحاجة الا ان يلزمه الحاكم بغير الاقل وعليه موونها اي ما
 يفسخ النكاح بعد مهرها ولا يجب الا دم عالم تكن ام الفرع والاوجب
 الا دم ولا يجب نفقة الخادم لان فقدها لا يثبت الفسخ ولا
 تنسقط بمقتضى الزمن ولو كانت ام الفرع لانه قائم مقام الاصل
 في ذلك فليست من نفقة القريب لـ واعيا الا مودة فوجب
 لها الا دم والكفاية ان لم يعفها المدور اعيا قياقة مقام الاب
 والذي يفسخ النكاح بعد مهرها هي اقل النفقة وهو المدور اقل
 الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه لا يفسخ
 بذلك كما ياتي في النفقات وكذا العرش والة الطبخ والاكل و
 التعيين مبتدأ خبر قوله له اي تعيين المنكحة او السرة وتعيين
 النكاح او التسري بدليل قوله فليست الاصل له وقوله لكن لا يعين
 الخ من لا نفقه بضم التامن اعف ومصدرا الاعفاف ويقال
 عفا عن الشيء يعف من باب ضرب عفا بالكسر وعفا فبالفتح
 امتنع عنه فهو عفيف واستعفف عن المسئلة مثل عفا وحل
 عفا وامرأة عفا بفتح العيب فيها وتعفف كذلك وجمع العفيف
 اعففة واعفا ذكره عث دون الاخر اي ليس له تعيين نكاح دون
 تسري لا تعيين تسري دون نكاح كما يفهم من الاصل الخ من زايدين
 لا يخفى ان من حملته خبر المبتدأ الذي هو لفظة له فيقتضي ان
 المبتدأ الذي هو قوله والتعيين وقع في الاصل اي المبتدأ بلا
 خبر وليس مراد امه زايدين عباة الاصل مركبة تركيبا اخر لا مبتدأ
 فيه ولا خبر ونصها وليس للاصل تعيين النكاح دون التسري
 ولا رفيعه فظهر ان لفظة له لم تكن في كلام الاصل فكانت

من زيادة وان كان مخالفا لتعبير كامل ان ماتت ولو بقتل من
غيره مطلقا ومنه لخصوصا لبر ماوي كدرة وقود وعبارة 2 ل
ان ماتت اي بغير فعله العمد العدوان ولو بفسخه اي بعد
2 ل او اعتق بعد فان قلت هلا باعها واشترى بثمنها غير
فكيف يكون العذر سببا في عتقها مع امكان البيع اجيب بتصور
ذلك بما اذا كانت ام ولد او غيرها ولم يحدد بشرتها كما في م
وزينة راجع لكل من الطلاق والعتق فسرقت منه اي
من غير نقصير اهـ 2 ل بلا عذر فلو ماتت فينبغي وجوب
التجديد كالومات قبل الطلاق مرسومه 2 ل بدونها اي وحدها
لان ردة ولو مع ردتها ولي من طلاقه بغير عذر اهـ 2 ل
فان كان مطلقا اي ثبت له هذا العرف قبل اعفائه له سراه
امة ولا يزوجه لان الطلاق صار عادة 2 ل واما اذا ثبت له
بعد اعفائه فقد سبقت له اذا طلق بغير عذر سقط وجوب
الاعفاف اهـ 2 ل بخلاف الطلاق مع العذر وان كثر وتكرر فلا
يسقط الوجوب وسال القاصي المهر اذا قدر على اعفاف
نفسه من غير قاص قال شيخنا كك قوله في الفلاس ان
المهر مني توقف على ضرب الحاكم لا ينكح الا بملكه بياض فيه
2 ل ومن له اصلان لم يعبا به ثم ولو قدر على اعفاف اصوله
لزمه فان ضاق له قدم عصبة لم يفلو اعف غير من وجب
تقدمه بالزينة او القرعة المهر وصح العقد كما قاله 2 ل عليه م
فيقدم ابوابا ب يقتضي ان قول المهر قدم عصبة في
المجهول كك يلزم عليه خلوا الجملة على العائد الا ان يقدر اي
له وابوام علي ابيه مثال لقوله او عدها فان استويا قريا
اي ولا عصوبة 2 ل بقرع اي وجوبا ولو بلا حاكم لتقدر
التوزيع بان يعطى كلا نصف ما يحتاجه وفي تقدير التوزيع
نظر لامكانه لان يقال ان تقدير التوزيع المتحصل للاعفاف

وحرم

في قوله اعفافه
فان كان مطلقا
لا يزوجه لان
الطلاق صار
عادة 2 ل واما
اذا ثبت له
بعد اعفائه
فقد سبقت له
اذا طلق بغير
عذر سقط وجوب
الاعفاف اهـ 2 ل
بخلاف الطلاق
مع العذر وان
كثر وتكرر فلا
يسقط الوجوب

وحرم علي اصل وطن امة فرعه وهو من الكبار وحل
قولهم وطن الشبهة لا يوصف محل ولا دمة في شبهة الفاعل
وهذه شبهة محل والكلام عليها اي علي امة الفرع من ثمانية
وجوه حصة الوطن فالمر فعدم الحد فان فقد الولد صا فصيرو
رقتها ام ولد فقيمة بها فعدم قيمة ولدها فحصة نكاحها وذكر حكم
كل علي هذا الترتيب وثبت به مهر اي مهر بيت ع ست وان
كانت بكر او تتعلق برقبة الاصل ان كان رقيقا ولا يتكرو وان
تكرر الوطن والمجلس بر ماوي لا يخاد الشبهة ويجب ارش جا
2 ل ان كانت بكر او افتضها اي ان الها وتحرر علي ما ان كانت
عوطوة الفرع والافعلي الفرع فقط ولا يجب قيمتها ان لم
تصر ام ولد لان الغاية علي الفرع وفي الحل وهو قيمه متقوم
وصرح المص في ماسيات في فصل التفويض انه لا يجب ارش
البكارة علي الاب 2 ل وصرح الشوبري بوجوبه ولو تزوج
رجل امة اخيه فوطرها ابوها لزمه مهران مهر لهما ومهر
لزوجها ثم الرض من سم وان وطن بطوعها لوجود الشبهة
فهي كالشركة فطاوعتها لا عيب بها لوجود شبهة المحل
بخلاف شبهة الفاعل فيما لو اشترت امة بامة غير دو
امة الغير فبطونها امة فطاوعتها حيث لا يجب المهر 2 ل ان
لم تنصبر به ام ولد بان كان الاصل رقيقا او كانت ام ولد للفرع
اولم تخيل منه والا اي وان لم يتاخر الاثر بان تقدم علي
تقييب الحشفة او قارنه شيئا فلا يجب مهر اي ولا ارش
بكار 2 ل وقوله لتقدم الاثر اي المستلزم لانتقالها
ملك الاصل قبل العلوق فالتقييب الحاصل بعده ليس
في ملك الغير بل في ملكه فلم يوجب المهر وقوله علي بوجه
اي المهر والتوجيب بغير الجيم هو تقييب الحشفة في ملك
الغير وعبا 2 ل لان وطنها وقع بعد ملكها او مع انتقالها

طهر

اليه كايات لانه مملكتها قبيل الاحبال ستر قال ومن حكمنا بالاستقال
اي انتقال مملكتها للاب وجب الاستبراق لولوا وعبي الاصل
تقدم الانتقال علي تقييب العتقة وانكر الفرع فالظن قبول
قول الفرع لان الاصل وجوب المهر بالوطى عالم يوجد فقط
والاصل عدمه ولان القاب تافرا الانتقال ستر رايته قال ويظهر
ان القول قول الاب يجهينه لان الاصل العام برائة الذمة
لاحد اي لا عليه ولا عليها وان كان التقليل قاصرا ل لان له
في مال فرعه شبهة الاعفاف مقتضاها وجوب الحد علي الرقيق
وغير المعصوم لعدم وجوب الاعفاف لهما ستر رايته الشهاب
عمية كنت علي قوله لاحد اي ولو كان الاب رقيقا وان كان
التقليل قاصرا عن فادة ذلك ل ومثل الرقيق غير المعصوم
واجب عنه بان المراد شانه ذلك وبان الشبهة مدارها
علي الاصل وهب موجود الذي هو اي مهرته وهب
الوطى فوجب عليه المهر تقريبه علي ما قبله غير ظلات
التقليل انما ينبغي انتقال الحد ولا ينبغي وجوب المهر بل ربما
ينبغي عدم وجوبه مطلقا اي سواء كان الاصل او رقيقا
لان وكمي الوالد لا يكون الا شبهة وولد الشبهة حر ومالكات
ام ولد لفرعه اولاد ل ولو معسر او لو كافرا وهب والاب مصلد
وتصير مستولدة كافرا وتدخل في ملكه فمراج ل ان كان حرا
اي كله ل ويقدرا انتقال الملك لخصرجه انه لا ينتقل
بالفعل وهو خلاف ما في مبرر وعبارته ويحصل ملكها قبيل
العلق كما جري عليه ابنة المقرمي وهو المعتمد وميد ل
قول الش في ما بعد لا انتقال الملك فان كان غير حر لم يقل قات
كان رقيقا ليثبت البعف لان غير الحر اي الرقيق كله غير
المكاتب ل اولاي يثبت ايلاده كالمكاتب وكذا المبعوض لا ينفذ
ايلاده لانه فرعه علي المعتمد وان نفذ ايلاده لانه نفسه

او رقيقا او كافرا ل هذا اي ومثله انا ابو والاول اول
للاضافة الي المقر لا هذا اي فلهذا لانه من الالتحاق بالعتق
وهو الحد وعبارته زي كان قال هذا اي مثله ان يقول هذا
اي ويصدق وقوله انت اي احسن من قوله انا انت وقول
الاب انت اي احسن من قوله انا ابو اذا الاضافة فيه للمقر
شخصا وقول وعبارته م ركند اي او اي لا اي لسهولة اقا
البينة بولادتها علي ما قاله في الكفاية والاصح خلافه قاله من
عليه قوله والاصح خلافه اي فيصح الخاف فبسبب الامر به
وتصدق مستحق اقتضاه هذا علي هدي الشراطين مع
اشتراطه في الالتحاق بالغير فيما يات كون المستحق به حرا
يقنض ان استلحاق المراته يضيغ مع انه يخالف ملكيات له في
قوله بخلاف المراته لان استلحاقها لا يقبل مع كان عليه انت
يشترط هنا كون المستحق رجلا كما علمت مما تقدم عن قال
بان يكون حيا غير صبي اخضر منه ان يقول حيا مكلفا للمهر
الا ان يقال عدل تحت ذلك لدخول السكران المنفذي فانه
اهل للتصديق وان كان غير مكلف عند المحققين وفواضة
انما هو من باب ربط الاحكام بالاسباب تغليظا عليه بابلي
لان له خفاف يتسبه اي ولا نه اعرف به من غير ستر م
اوسكت الا اذا مات عقب الاستلحاق وقبل التمكن
من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها
يجل كلام الش يخفي بروسه وروسي لم يثبت بسبه الا
ببينة فهم منه اشكلا يعرض علي القايف من هذه ويمكن ان
يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنتان فصدقهما او
لم يصدقوا واحد منهما بان عرضه علي القايف ثم لقطع المنا
زعة بين المستحقين وهنا لا متازعة بين المستحقين و
الجهول والحق في النسب له فلم ينظر للقايف ثم رايته
في ستر علي محرفا توافقه حيث قال ولعل الفرق ان القايف
انما يثبت عند الزوجة ونحوها عت علي مبرر حلفه اي
حلف المستحق بكسر الحاء المستحق بفتحها وقوله فان

حلف اي المستلحق بفتح الحاء وقوله سقطت دعواه اي المد
عبي ولو تصادق ارجع لقوله المتيقن وتصديق المستلحق
عليه سبل النعم فيه فكانه قال فمتى صدقة ثبت النسب
سواء كذبه بعد ذلك ام لا فلا يصح التكذيب بعد التصديق
وشروط ايضاً ان لا يكون المحل الاول تاجراً هذا عن قوله
خرج بالاهل غيره فيتميم المتقن او لا ثم يذكر ما زاد عليه
من الشروط وضمنه يخصني ان هذا الشرط غير مستفاد
من اشتراط الامكان الذي ذكره في المتن وصحيحه من يقضي
انه مستفاد منه وعبارته اشتراط ان لا يكذب به الحب ولا
الشرع ثم قال فان كذبه اي الشرع بان يكون معروف في النسب
من غيره او ولد علي فراش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه
وان صدقه المستلحق لان النسب لا يقبل النقل وعلم ما
تقرر عدم صحة استلحاق من قبل بلعان ولد علي فراش
نكاح صحيح لما فيه من ابطال حلف الناف اذ له استلحاقه
وان هذا الولد لا يورث فيه قايق ولا انتساب بخالف حكم
الفراش بل لا يمتنع الا باللعان رخصة اثبتتها الشارع
لدفع الانتساب الباطلة فان ولد علي فراش وطئ شهية
او نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه قبل النفق
سمعت دعواه ويستمع استلحاق ولد الزنا طلقاً انتهت
ومنها يعلم مفهوم قول الشئ عن فراش نكاح صحيح وما قوله
بلعان فلا مفهوم له وعبارته عن وقصيته انه لو كان له ولد
اقتضى من قبل حلف السيد يصح استلحاقه لغير الناف وليس
مراد ابد قتل السيد باللعان ولو الامة المذكورة فان
كان كذلك اي من قبل بلعان عن فراش نكاح صحيح لم
يصح لغير الناف استلحاقه لما فيه من ابطال حلف الناف اذ
له استلحاقه رتب ولو كبر للزوج علي من قال ان الميت
الكبير لا يصح استلحاقه لاحتمال انه لو كان حياً كذبه
فلا يثبت شرط المحل وذلك لان الشارع قد اعترض بان النسب
واثبتته بالامكان ولا اثر لثمة الميراث في الميت كما لو استلحق
فغير

فقير صغير اذ مال وان اثمهم بالحياب النفيقة عليه حتى لو
قتله ثم استلحقه صح وسقط القود ولا نظير لثمة سقوط
القود وعبارته عن ثبوت شرط التصديق ظاهراً الصحيح
اذا بلغ والمجنون اذا افاقا واما الميت فلا حاجة اليه فيه لانه
لا يثبت منه التصديق حتى ينفى اشتراطه الا ان يقال دفع
به اشتراط التصديق من قوله او وارثه بل لو بلغ الصبي
فكذب المستلحق له لم يبطل نسبه وفارق ما لو حكم بملكه
لغيره تبعاً للدار ثم بلغ واختار الكفر حيث يقع عليه لانا الا
لحاق بها ضد قول وكذا اوافق المجنون بعد استلحاقه وكذا
به فلا اعتبار بكذبه كافي م كما صرح به الاصل وليس
له تخليفه انه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الاول لم يسقط
النسب فلا معنى لتخليفه عن ثبوت وقصيته ثبوت نسبه
منه اي من المقر وقوله ثم اذكر اي بالاستلحاق من غير
تصديق هو اول لان البالغ يثبت المجنون عن قوله
لحق من صدقه ولا يخلف للاخيه وشو برسي فان لم يصح
واحد منهما هذا يصح فبما اذ اذكرهما مع انه لا يعرف من غير
القايق فيجعل كلامه علي ما اذا سكت كافي م وعبارته
فلو لم يصدق واحد منهما بان سكت عرفاً عن عرف
علي القايق فلو صدق احدهما واقام الاخر بينة هل يعمل
بالتصديق او البينة فيه نظير والا قرب الثاني عن ثبوت
سياق قيل كتاب الاعتقاد عبارة عن طهارة افعالها
وان لم يتحقق اسلامها وحزبه يخرجها او ولد موطوءهما وامر
كونه من كل منهما عرف من عليه اي علي القايق فيلحق من الحق
به فبما انتهت باختصار وقوله وثبات في القبط عبارة
هناك ولو استلحق نحو صغير رجل كذبه او اثبات قدم بينة
فيسقط استلحاقه فبقايق فان عدم او خبر او وفاة غيرهما
او الحقهما ان نسب بعد ثبوت له من قبل طبعه اليه فصرح

لو استلحق شخص الحق الظن ان محل ذلك اذا كان حيا اما اذا كان
 ميتا في المسئلة الاولى وهي العبد فيلحقه اذا لم يزل بخلافه
 في المسئلة الثانية مشوري ويشير لهذا التقييد قوله
 الشئ ان كان صغيرا او مجنون او بطلا وقبيلنا مع ان اقسام
 غير الاله كما سبق ثلاثة الصبي والمجنون والميت ومرد
 بهذا الفرع شرط رابع في الاستحقاق بالتقيد وهو ان لا يكون
 المستلحق عبد غيره او عتيقه وهو صغير او مجنون
 وعليه فقولنا ان كان صغيرا او مجنون او عتيقا او ميتا او مردا
 كما يوضح من ثم مر وصرح به محمولوا استلحق عبده ولم
 يمكن لحوقه به كان كان اسما منه لغا فان امكن لحوقه به حقه
 الصغير والمجنون ومن صدقه وعتقوا لا ثابت النسب من
 غيره ولا المكذب له فلا يلحقه ويعتقان عليه مواخذة له
 باعتزافه بحسنه ما ولا يثبتان منه كما لا يثبت من تاشم الروض
 وانحط عليه كلامه في علي مر لم يلحقه اي الابينة
 تري يحافظه علي حق الولي السيد اي علي ثمرة وهي
 الارث والا فالولا باق بتقدير حوقه والمراد حق الولي الثابت
 حالا او مالا كما في العبد بتقدير عتقه وقوله ولا يلحقه المحذ
 اعترض بان التقليل المذكور موجود فيه واجيب بان قوات
 حق الولي حصل هناك من تصديق المستلحق بفتح الحاء وهو
 قوي بخلافه فيما مر فانه حصل من جانب المستلحق بفتحها
 وهو من عدم وجود التصديق من المستلحق بفتحها
 والحقه المحذ ويبقى العبد علي رقه اذا لامنا فانه بين الرق
 والنسب كذا لو عتقت قدم عتبه النسب علي عتبه
 الولا في الارث لولا ولا لعتقه في الثانية واعته اي
 امة من يصح اقراره الذي قد مر في قول المتن اقر بنسب
 عزوات به توطئة لقوله والا فان قال هذا ولدي ان كانت
 فراسا بان اقر بوطئها او ثبت ببينة عتق وقال قل لان

الامة

الامة لا تصير فراسا الا بذلك بخلاف الزوج لان المقود في الاما
 الاستخدام بالاصالة قوله بشرطه وهو الامكان بان لا يكتبه الحس
 لا حتمالا انه اجلها وقاعدة الباب البناء علي البقيد بـ
 او علقته به في ملكه او استولد منها به في ملكه او هذا فلك
 وهذا ولدي منها وهب في ملكه من عشر سنين وكان الولد
 ابن سنة مثلا ولو قال هذا ولدي من امي من زمان لم يقبل
 قوله من زمان علي المعتبر في لا تقطاع الاحتمال اي المذكور
 فلا ينافي احتمالا كونها رهنا وقد اجلها مع يسار في بيعت
 في الدية ثم اشتراها وقلنا بالصغير انها لا تصير ام ولد لانه
 نادور في الكاتبة لا بد من انشا احتمالا كونها علقته به في
 الكتابة لان الحمل فيها لا يثبت الاستيلاء وعبارة شيخنا ان
 الحمل فيها لا يفيد دل قوله منه اي من العتق وقوله اليه اي
 المقر كذا اخي ومن اقربا ثم قال مثلا ففصلنا اريدت
 اخوة رضاع او اسلام لم يوثق وقوله الجارية عتيقة فلان
 يثبت عليه الولا الا ان عرف له ام حرة الاصل في شرط
 فيه فع ما تراس من الامكان وتصديق المستلحق ان كان
 اهلا وعدم كونه منقبا للعتق عن فراس نكاح صحيح و
 عدم كونه عبدا او عتيقا لغير المستلحق به وهو اي العبد
 او العتيق صغير او مجنون فانما حصل ان الذي مر اربعة شروط
 غاية الامر ان الرابع هناك محصله ان لا يكون المستلحق عبدا
 او عتيقا لغير المستلحق وهذا يقال ان لا يكون عبد او عتيقا
 لغير المستلحق به كما هو ظر رجلا بان قال هذا اخي من امي
 بخلافه فلا اذا قال هذا اخي من امي وهذا ما استوجبه
 الاسنوي ويتبعه ابن اللبان والمفتد انه يصح ان يكون
 المستلحق به امرأة ابنة وصورة ان تموت امرأة وتختلف ابنا
 وزوجا فيقول الابن لست بغير هذا اخي من امي فلا بد من
 موافقة الزوج فهذا استلحاق الوارث لها ومن عدم استلحا
 قها بان اقلعة البينة تسهل عليها بخلاف الوارث لاسيما

اذا تراجعت في النسب اهـ كلاب اي فيما اذا قال هذا احب وقوله
 والجدي اي فيما اذا قال هذا عيب وقوله والجدي وان كان الارحبا
 حيث قام به مانع من الارث كما يات بر كاسيات اي في كتاب
 اللقيط وعبارة المتن هناك ولو استلحقه نحو صغير رجل
 لحقه قال في الشئ اما المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية
 كانت او لا اذ يمكنها اقامة البيعة على ولادتها بالشهادة
 بخلاف الرجل ويؤخذ من التعليل بقوله اذ يمكنها ان محل
 افتناع استلحاقها النسب اذا استلحقته انا اذ هو الذي
 يمكنها البيعة على ولادته وانما يصح ان تستلحق لها اباسا
 تقدم ان استلحق الاب من الالحاق بالنفس لانها لا يمكنها
 اقامة البيعة على ولادته لها فتلخص ان المرأة يصح ان تلحق
 النسب بنفسها ان كان ابوه ولا يصح ان كما بنوه قبل
 ولي استلحاق وارثها فاذا ماتت امرأة وخلعت ابنا وقال الاب
 لشخص هذا اخي من امي لم يقبل على كلامه والمغترضة
 استلحاق وارث المرأة ويقرب بينها وبين وارثها بانها يمكنها
 اقامة البيعة على الولادة بخلافه ولزم اي سهولة
 ذلك عليها ميتا ومثل الميت المسوء عت لا
 سخالة بثوت نسب الاصل الاضافة على معنى اللام اي
 نسب للاصل اي نسب غيره اليه بلغة فتعلق بكل
 من الصدر والفعل اي وتغيب وتغاي وقوله او غيره كما
 لحلف في ولد الامة وتكون البقرة ولا عليه نحو هذا غير شرط
 في الالحاق بالنفس كما هو مقتضى صيغة حيث قال بخلاف
 ما لو لحق النسب بنفسه بن زنا او بنح باب او اخ صورها
 ان يجهل ابوه ويعلم جده فيقول هذا اب فيلحقه بجده
 فهو الحاق بالغير فلا يخالف ما تقدم من ان قوله هذا اب
 الحاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما اذا
 كان نسبه ثابتا لا يسمي واردا الحاق ابيه بجده لكونه مجهول
 النسب له وفيه نظر ايضا لانه ليس اقربا بالاب وعلام المص
 في

في الاقرار بالاب وقد يقال بل هو اقرب بالاب ضرورة ان الحاقه
 بجده فرع كونه اباه وهو صريح قوله هذا اب في التصوير الاول
 صحيح مع ثبوت لنسب من له الولاء اي لان عصبة النسب
 مقدمة على عصبة الولاء كان اقربا يات اي فانه يقبل لانه
 قادر على استعداده بنكاح او ملك فلم يقدر مولاه على فعله
 مرد وبهذا يدفع ما قد يقال ان التعليل بتضرر من له الولاء
 في هذه ايضا اطلاق لانه لا يمكن ثبوت نسبه اي فلا ينظر
 لتضرر صاحب الولاء وقال الثوري بعد المراد انه مع حيا
 نه لا يمكن ثبوت نسب ابيه لو لم يقرب الابا لبيعة بخلاف نحو
 الاخ فانه مع حياته يثبت باقرار ابيه او بخود له كاخ اخو
 فليجوز من جهة فان قلت كيف يثبت ثبوت نسبه من جهة
 ابيه مع ان العرض ان الاب ميت الا ان يجاب بان يكون الجد
 موجودا فيستلحقه واما بان يكون للجد ولد فيستلحق
 ذلك المجهول بان يقول هذا اخي اهد عت ولو عاما
 فيصح استلحاق الامام لمات تلك وارث فيلحقه بالميت
 المسك لان الامام نائب الوارث الذي هو جهة الاسلام كانت
 قال الامام هذا ابوه وهذا اخوه حتى لو حكم الامام بثبوت
 نسبه من الميت المذكور ثبت ايضا لانه القضا يعلمه مرد
 حائرا ولو مالا كما سياتي من اني في قوله فان مات الاخ
 وعبارته في قوله جاز او لو بو اسطة كان اقربهم وهو جاز
 لتركه ابيه الجاز لشركته جده الذي هو المحقق فان كانت
 مات ابوه قبل جده فلا واسطة واحدا كان او اكثر فلو نفذ
 الورثة استلحق موافقة جميعهم حتى الزوجة والزوجة اووا
 رثتها والامام عن بيت المال وينظر كالناقص وحضور
 الغائب فان مات فوارثه بر في حصته اي التي ورثها
 من ابيه فان كان المقتضاه كذلك يجب علي غير
 المقران بيسرته هذا الثالث يثبت ما اخذه ان كان يعلم

انه اخوة وان كان في الظاهر لا يجب عليه ان يعطيه شيئا فكل
من المقر والمكذب حكمهما واحد وهو انه لا يجب عليهما
مشاركة الثالث ظاهر لا يجب عليه باطنا وانما يقرض الميت
لنفي مشاركة الثالث للمقر ظاهر لانه ربما يتوهم انه لما اقر
بأخوته انه يجب عليه مشاركة في حصته حتى في الظاهر
وهذا قال امامنا في مشاركته فيها بثلاثها ان كان صادقا فاع
انه اخضر بثلاثها قال العلاقة البرية وجهه ان حقه الثا
بت يزعم المقر شايع في يده ويد صاحبه وقيل بالنصف
لان قضية الميراث انه لا يسلم لاحد العزبة شيء الا وبيد
للاخوة نظير قال شيخنا وفيه نظر اذ الكلام فيما يلزمه في
الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء لهذا الثالث وفيه صدقة
انما يلزمه الثلث فقط بل لانه الذي يخصه من حصته
التي في يده مجهول غير ما ذكرته في ظاهر الثالث
انما لم يشارك المقر ظاهر اوله يثبت ما تقدم من عدم ثبوت
نسبه لان الارث فرع النسب ولم يثبت وانما طلب من
اقر بكونه ضامنا لعمرو في الف بالف وان لم يثبت الا لعل
عمرو ولو كذب الضامن لانه لا خلاف بيننا في انما يطلب
بطالب الضامن فقط لا عسارا الاصيل او قد والمضنون
له ان لا يطلب له او موت الضامن والديت موتهل وامما
النسب والارث فيهما ملازمة من حيث انه يلزم من
ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس اي لا يلزم
من ثبوت النسب بالقرابة ثبوت الارث كما يات ونظيره
اقرار بالخارج فانه يثبت البيوتة ولا مال لوجودها قبل
الدخول وعند امتناع العدو من غير مال بخلاف وجوبه
بالطلاق فانه يستلزمها جراحا فاذ لو اقر علة للعدل اي
الحكم في الثبوت في الظن فيك الحكم في النفي مثله اي قا
ض علي الظن والباطن قد يخالف الظن في الصورين اي

عند

عند الكذب شامل وقوله ايضا اذ لو اقر له فاذا كان شاكرا ظاهرا
مع كونه حائرا فيلزمه ان لا يشاركه ظاهر اذا كان غير حائز
ثبت النسب اي نسب الثالث وريث هو المقر من الاخ الميت
لان المقر حائز للمال لولا المقربة الذي هو الثالث شيخنا
ياخ اي للاب وقوله فانكر يان قال ان ثابت الميت وانما يستدل
ابنه كما في ممر ولو ادعى المجهول علي الاخ فنقل وحلف المجهول
ثبت نسبه ولا ريب ان قلنا اليه من المروءة كالقرار وهو لا
صح بخلافه فالوجه لنا كما في البيوتة ممر لم يوثق انكاره وريث
معه في هذه لانه لم يحجب وقانا كما قاله شيخنا وفيه نظر
بما مر لخروجه عن الحائز ثم وعلي ثبوت نسب الثالث لو
اقر اعمام ثالث فانكر هذا الثالث نسب الثاني بطل نسب
الثاني وهذه مسئلة قولهم ادخلني اخر حرك قل وعبارة
ممر لم يوثق فيه انكاره اي لثبوتيه واشتهر انه لو انكر
لخا هو غير ثابث النكحة بالتماضقة بينه وبينها لانه لو
انكر اس كان ابطال نسب المقر وجواب لو محدوف فقد يبرر
ليطلب اقراره بدليل قوله ولو ابطال اقراره بطلب نسب
المجهول شامل لثبت نسب المقر فادى عدم ثبوت نسب
المقر الي ثبوت نسبه ولو ابطال هذا الملازمة غير ظاهرة
لان نسب المقر ثابت مشهور قبل ثبوت نسب المجهول
واجب بان التقدير ولو ابطال نسب المجهول لم يوثق انكاره
ثبت نسب المقر وذلك دو حكيم اي وهو ثابت اذ فاما اد
اليه من تاثير انكار المجهول في نسب المقر باطل ايضا فثبت
قول الميت لم يوثق بمن يحجب اي يجب حرقا في مخرج به
مالواقت بثلث معتقة للاب ياخ لها فيثبت نسبه لكونها
غير حائز ونسبانه ابلث لانه لا يحجبها خرقا وانما يمنعها
عنصوبة الولا وهذا احد وجهين في الرخصة واصلا بالاد
نرجح وهو المعتمد بروا عتيقه ممر في الظن اي وفي
الباطن يمكن ان يكون غير وارث لكون الاخ ضادا قاب

اقراره لا الارث ابي طاهر واما باطنا فان كان صادقا وجب
عليه دفع المال كله له شوربي للدور الحكيم بان يوجب شي
حكمين شرعيين متنافيين فيثبت الدور منهما ويهدأ بظهر
وجه التسمية له بما ذكره والدور اللفظي ان ينشأ الدور وقت
لفظ اللاقط كاف مسئلة الطلاق الشرعي شوربي
فلم يصح اقراره واذا لم يصح اقراره فلم يرث الاثني لعدم ثبوت
نسبه قاضي ارضه الى عدم ارضه مر العارية
ذكرها عقب الاقرار لانها تشبهه من حيث ان في كل ازالة ماله
تحت يد غيره بتشديد الباطن والجمع العوارض بتشديد
الباطن تخفيفها شوربي وهما اسمان لشيء واحد وشرعا
اولقة فقط لما يعار وشرعا للعقد كلف في ثم الروض ما يفيد
ان اطلاقها على كل من العقد وما يعار لقوتي دليل انه قال
بعد ذلك وحققها الشرعية باخنة منقعة ما يحل الانتفاع
بوقا عينه فراجع عبارته ويقال فيها عارية كناية عن
وكانت واجبة في صدر الاسلام للتوعد عليها في الآية ثم
نسخ وجوبها الى النسخ فهو الاصل فيها شوربي وجا
سرعة لسرعة عودها اليها ما لكها غائبا وقوله وهو التاوي
لان الاستعير يوجب عن المالك في الانتفاع بها جمهور
المفسرين وغير الجمهور فسم بالركاكة قال شيخنا ز والظمان
الوعيد في الآية على مجموع ما فيها او مجموع على من منع
الماعون اذا اتقن عليه اعماره او نظر الصدر الاسلام لانها
كانت واجبة وقال البخاري الماعون كل معروف فسم وقد
يجب كاعارة ثوب ابي فع وجوب الاجرة زبي وقوله لدفع حر
او برد ابي ببيع للتيمم وكجوسكيت لبيع شاة ومع الوجوه
لا يلزم المالك التمدد في ان يملك الاجرة ثم ان عقد الاجارة
ووجدت شروطها في اجارة صحيحة ولا في اجارة لفظا اذا
رأى معنى ولا ينافي وجوب الاجارة ان المالك لا يجب عليه
دفعها وان كانت فيه اصناعة ماله لانها بالترك هنا وهو غير

مستنع

مستنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافي اسفه اذا اراد حفظ ماله
عنه على مروق له وسم على مروق له وسم على مروق له ولا يصح
العينة تغليب الاجارة ولم يذكروا انها قد تباع وقد تصور الا
باجة كاعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اروع ثم وقد
تقرر ولا يصح واذا فعل ذلك وجبت عليه اجرة المثل على
المعتد سمر من اجني ابي له واعارة الصيد للمسلم وق
الحيل والسلاح للحرب وقاطع الطريق والبايع اذا غلب على
الظن عصابهم بذلك اهوزبي من كافر ابي لكافر كنت لا يملك
من استخداه وقد يقال اذا كان كذلك فما فائدة صحة
اعارته له وقد يقال فائدة جواز ان يعير لمسلم باذن
المالك او يستتب مسلما في استخداه فيما تفعل فنفقته
اليه عت على مرق وصحة تبرع ابي ناجز ليحيى السفيه
قائه يصح تبرعه بالوصية وعبر في القرص باهلية التبرع
فقوله هنا صحة تبرع حكاية لكلامه بالمعنى وقوله و
مخجور سفيه نعم لو اعار مخجور السفيه نفسه فقال الماوربي
مخجور اذا كان علمه ليس بقصود ابي كسبه بان كان لا يحتاج
الي الكسب لموت لا يستغناؤه عنه بماله وان كان علمه يغا
بل باجرة وقوله وفلس نعم لو لم يكن في اعارة الفلس
العين تعطيل للنداء عليها كاعارة الدار يوما فالمخجور كما
قاله الاستوي الجوان ابي اذا لم تكن المنفعة تقابل باجرة والا
فمستنع وهذا هو المعتد ب ر ايض ومخجور فلس حله
اذا اعلو شيئا من اعيان ماله واما اعارة نفسه فمد لا تستفله
عن الكسب فتصح وكذا يصح ان يعير شيئا من غير متقول
لا يقابل بمال من مكره ابي يعير حق امانه كالواكرم على
اعارة واجبة فتصح حج وفلكه المنفعة ابي بالعين الشا
مد للاختصاص في مثل اعارة الاصبية واليدي مع خروجها
عن ملكه فيعير بوقوف عليه الموقوف باذن الناظر ويوجب
له بالمنفعة ولو مدة ولا يغير من اوصي له ان يستنع او

٧٨

مدته حياته لانه اباة فيهما وصح شجنا في الثانية صحة العا
 رية وتصح اعارته كلب لصيد وخوة واعارة ارضية وهدي
 ولو متدور من قبل فان اعارته اذن المالك صح وتخرج من العا
 رية ان عين له المستعير يحد الاذن والا فبالعقد ر هذا
 غير ظر وهو باق على اعارته ابي الاول وقوله على اعارته
 مضافا لفاعل فلا يبر الاول من الضمان ويحل له الانتفاع
 مع الثابت وقرار الضمان على الثاني ان تلفت عنده والصبر
 في وهو راجع للمالك كما يدل عليه قوله وان لم يسم وقوله على
 اعارته ابي الاول وقيل صير وهو للمستعير وكذا صير
 اعارته فيكون مضافا للمستعير ابي باق على اعارته المالك
 اياه لكان يلزم عليه تشتت الضمان لان صير يسم للمالك
 فالاول اولي قال تامل وله الزموج فيها وان ردها الثاني
 عليه برى ان لم يسم ابي المالك الثاني ابي المعاوله ثانيا
 كان قال اذنت لك في اعارته لزيد مثلا فان اعارته الاول
 تبطل ابي من حين الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير
 وضار وكيل بربو من الضمان شجنا فحينئذ
 عن هذا في المعير وقضيت انه لا يشترط فيه التعيين
 كالمعار ولو قال لا تشين لي معير احدا كذا فدفقه له من غير
 لفظ صح وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين المستعير
 بان الدفع من واحد من ارضي بانه لا فاشقة متاعه
 ويحتمل انه كالمستعير فلا يصح والا قرب الاول
 فلا تصح لغرضه من قبله بفساطه كمن يجلس عليه
 لم يكن عارية بل مجرد اباة شرم ولا يسمي كاعتر
 فريسي رجا وهذا اخر بقوله اطلاق تصرفه من قال
 تاشجنا ولم يقع له اخرج الهمية بهذا القيد الا هنا
 وسعة الرجح صحة قبولها من السفيه قيسا على قبول
 الهبة ل لا يفقد ويرى المجرى بالثمن للصبي و
 المجنون صحيح وبالنسبة للسفيه فيه نظر لما صرح به

المستعير

في شئ الروح عن الاسوي من صحته من السفيه نفسه فلا
 تتوقف على قبوله وله له تامل وجري عليه الشهاد من رتب
 اذ لم تكن اذ ابي فتصح اذ لم تكن فهو ظرف لمجدد ويعلم
 من الاستثنائات تامل كان استعار من مستاجر ابي اعارته
 صححة والمضمنة كان استعار من مستاجر اعارته فائدة
 او من المالك تامل ج ل من يستوفى ابي حيث كان مثله
 او دونه ولم تقم قرينة على تخصيصه بذلك وفيه حيرة
 والظاهر انه لا ضمان عليه ل وقوله على تخصيصه ابي المستعير
 بذلك ابي بان يستوفى المنفعة بنفسه وشروط في
 المعار انتفاع به ولو مالا كحش صغير ان كانت العارية
 مطلقة او موقته بزمان يمكن الانتفاع به فيه ل وربي
 ولا ينافي ذلك اشتراط النفع في اعارته حالة العقد
 لمقابلتها بغير عوض بخلاف ما هنا اهو واشترط حجر الا
 انتفاع به حالة العقد والمعتد خلافه كما نقله قال عيت
 مرو خط لياخذ ورها ونسبها قال ابن القري والحق
 ان الدور والنسل ليسا مستغادين بالمعارية بل بالاباة
 والاستعار هنا الشاة لمنفعة وحب ابي المالك لها ايج
 لك فهو كما لو استوت مجرى في ارض غيرك ليوصل مال
 الي ارضك ربي فلا يصح اعارته ما يجرم الانتفاع به هذا
 مسلم عند مرقب الاله وهو اما في السلاج والفرس فحسب
 فيها ما في شئ على صحة الاعارة مع الحرمة وجمع عيت عليه
 يحمل كلافه على ما اذ المر يعلم ولم يظن ان العريب يستغنى
 بهما على قتالنا ويحمل كلامه من التراج على ما اذ اعلم او
 ظن ذلك ثم نظر في كلامه ر بعد جملة على ما ذكره لا وجه
 الحجة في اهو والاطراف خرم بالحرمة ووجه عدمها على ما اذا
 ظن عدم القاتلة به كالة الوفضية التمثيل بما ذكره
 للمعمر ان ما يباح استعماله من الطول ونحوها لا يسمي ابي
 له وهو وظر وعليه فالشطر يخرج تباح اعارته ابي اعارته

التة بل واجارته ع ش وكامة فستة هاة انظر ما وجه اعاد ة
 الكاف ومثلها الامر د الجبل ولوليت يعرف بالفجور او عذبة حلية
 فيها ما دل وقوله ولوليت لم يعرف بالفجور ظاهرا المبع مطلقا لكن
 قيد لا يخرج ما اذا كانت الاعارة لخدمة تضمنت خلوة او نظر محرما
 اه د من لخدمة رجل بخلاف ما لو استعارها الرجل المذكور
 لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز ولو ميرضا رجل واحتياجا
 ولم يجد غيرها جازت اعارة لها للصرف اه شجنا اله شوري
 وفي ع ش علي م ونعم للمرأة قدمة فمقطع اي بان لم يجد غيرها
 جازت من بخلافه فله ان يستقبله امه بخلافه اه د في مثله
 عكسه كاعارة الذكر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما
 النظر بقدر الضرورة ان احتيج اليه اخذ ما قالوه في نظر الطبيب
 للمرأة الاجنبية وعكسه غير محرم كمنسوخ وتما لها اذا
 استعارها من الكتري او من التوضي له بالمنفعة وكالزوجة
 ان استعار زوجها من سيدها فهو له في كل ما اخلوا فيه نحو
 المحرم فيجوز اعارة لها له كما يجوز من شمره فصيح في الرو
 صنة لخدمته هو للخدمة عندهم وعبارته ويجوز اعارة صغيرة
 وقبيحة يومين من الاجنبي على كل من لا يتخاف من القينة
 كاذرة في الروضة وهو الاصح خلافه لا ينوي في الثانية
 اه حروفه واقعه ع ش علي الش وقوله وقال الامثوي الحواي مده
 في وساد تنعالي يحنط فيه معار اي فلا يعار لرجل
 اجنبي ولا لامرأة اجنبية ولا يستغير امرأة اجنبية ولا رجلا
 اجنبيا ولا امرءا كافرا اول من قوله ويجوز اعارة
 جارية هب اولوية عموم لان كلام الاصل لا يشمل اعارة
 لزوجة او مملوكة ويوهم ان اعارة لها لاجنبي لا يجوز مع الصحة
 وكان ينبغي ان يقول اعلموا اولي تأمل مع بغائه ومنه اعاد
 ما للفعل والوصف لان ما يذهب به كالدهاب بالسيحاف
 وانما حق الثوب او لزالة النجاسة وان لم يذهب عليه نجاسة
 لا مكان ظهره بالمكاشرة وحت بعضهم انه اذا لم يذهب نجاسة

مستنع

مستنع اعارته دل وعبارته ع ش علي م ويجوز اعارة الورق للكتابة
 واعارة المال للوصف مثلا وفصل فتاع ونجاسة لا يجب
 بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية ومثل هذه المذكورات
 اعارة الدواة للكتابة والمكحلة لاكتحال من يسم على وقوله
 لان ما يذهب كالداهب ما يبق الثوب الا لا يجف ما فيه من
 التامل اذا ذهب من المقيس عين ومن المقيس عليه قوته
 وخشونته وقوله ونحوه كالشربة للوقود فان شغل المقيس
 المقصود من الاعارة اي وهو الانتفاع بها مع بقا عينها
 وبما ذكر اي من شروط المعار حيث اقتصر عليها وتزيد
 يذكر التعيين من دو اب اي واذا اردوها لبيس له اخذ
 غيرها الا باذن جديد لان الاول انتهت بالردع بنت صحة
 وفارقت الاعارة لانها معاوضة والغرض لا يثبت فيها
 كراهة تنزيه انظر وجه التقيد بها في هذه المحل وما قصد
 شوري وقد يقال ان فيه للتأكد واعارة فريضة اصله
 اي بان تلك الفرع متفقة اصله بنحو اجارة فيكون له ان
 يعبره قال نري وهذا موصوف ما اذا كان الاصل رقيقا فيكم لما
 لكة اعارته لفرعه ويكره لفرعه استعارته فلا ينطبق قول
 الشم بعد وكذا لا تكره اخذ لانه مصرف الجاه والراجح ان الكرا
 هنة هنا بالنسبة للفرع فقط وعبارته الروض والكرهنة
 في جانب الولي لمكان الاولاد فلم تنفقد لغيره اه د حا
 صله ان الاصل لو اعار نفسه لفرعه لا كراهة فيه وان كلف
 فيه اعانة على مكره وهب استعارته اياها اه شري اي وكذا
 لو اعارة مالكه لفرعه اه اظاف اي فيكون اضافة للاعارة
 لفرع من اضافة المصدر لمفعوله الاول والغايل بخلافه
 التقدير واعارة المالك اس ماله الاصل الفرع اصله وصورة
 ايج بان يشتري المكاتب اصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه
 وتكره اعارته فانه دفع ما يقال كيف يتصور اعارة الفرع
 اصله مع انه يعتق عليه بالشر لا لخدمة اي وان لم توجد

الخدمة كما قاله ع ش قال لا للتعليل اى من كان القصد
 بالاستعارة والاعارة الخدمة كانتا مكرهتين وجدا الخدمة
 امر لا واخذ الشئ محترزا هذا بقوله فان قصدنا استعارته ا
 صله لحد كذا المحترز غير وافي بحكم الاعارة وحكمها حكم
 الاستعارة كما في عبارة المجازي اهو كوفيك وكذا يكره ان
 يستعير الولد والده الا لتزف به والاعارة كالاستعارة
 وتوفى اصله له نعم ان خدمه اصله بغير طلبه لم يكره وان
 كان فيه اعانة على مكره وهذه هي التي في كتابنا
 ويدل لها قول شيخنا مرادها ليست غاربية حقيقة وعليها
 يجمل ما في المنهاج فتأمل واستعارة واعانة كافر مسلما الظم
 من هذه العبارات انهما مصدران مضافان للفاعل فيقتضي
 ان الكافر يكره له ان يعير العبد المسلم ولو لمسلم وهو محل
 نظر واجاب بعضهم بانه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل
 وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول ومسلما مفعول ثان
 وعليه فلا يقتضي ما ذكره شويخي للخدمة الاولى خدمة
 لان هذا مفهوم قوله سابقا للخدمة فلا كراهة اى للاد
 ستعارة ولا للاعارة وكذا لا يكره اعارة الاصل اى الحر ولا
 يكره للفرع ان يستعيره اذا اعارة نفسه ولا استعارة
 فرعه في شئ الرخص في هذه الكراهة والمعمد ما هنا شويخي
 وموافقا للشئ لفظ يشعر به يستثنى من اشتراط
 اللفظ ما اذا اشترا شيئا وسلم له البايع في طريق فالظرف
 معارف الاصح والمعمد انه مقبوض بالاجارة فبايع على ظرف
 المديونية مقبوض فلا يضمن كما يوضح من اخر عبارة مرزوقا لو اكل
 المهدوي اليه المديونية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها
 منه كاكل الطعام في القصعة المبعوت فيها وهو معارف قبضته
 بحكم العارية الا ان كان للمديونية عوض وجرت العادة بالاكل
 منه فلا يضمن بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة
 بذلك ضمنه في الصورتين بحكم القصب اه س ل كاعرنا

اي

اى هذا او اعركه منعته او حدة لتستغنى به او اجنك منفعة
 وان لم يصنع للمعين كطبخ في الاجارة مرزوقا ركب او اركب
 ونوشاع اعرب في القرض كما في الجواز كان صرحا فيه قاله في
 الانوار وعليه فيبقى بينه وبين قولهم في الطلاق لا اثر للا
 شاعة في الصراحة لما انه يحتاج للايضاع مثلا يحتاج لغيرها
 وظم كلامهم صراحة جميع هذه الالفاظ ونحوها وانه لا كثرة
 للعارية وفيه توقف ظاهر ثم مر قال ع ش نقلنا عن جرجاني
 قيل ان نحو هذه وارتفع به كناية لم يسعد ولا يصح صلاحية
 حده للكناية في غير ذلك شامل مع لفظ الاخر راجع لكل
 من قوله كاعركه واعرب ولا يلعب مسكوت احدهما من غير
 فعل ولا الفعل منهما الا في نحو ظرف مبيع او هدية جرت العادة
 به ولا يشترط العور في القبول والمقدمات المقدير قد
 بالرد وكون العارية من الاياحة من حيث جواز الانتفاع
 ولذلك صحت بلفظ الاياحة قد وان تأخر احدهما عن
 الاخر اى وظاهره وان طال الزمن ويوجه بانه حيث حصلت
 الصيغة لا يصح التأخر فاله يوجد من الغير ما يدل على الرجوع
 ومن المستعير ما يدل على اذاه اطاق طعنه
 اى من الاشارة والكتابة تنظر الى المعنى وهو وجود
 العوض مرر لجهالة المدونة اى في الصورتين وقوله
 والعوض اى في الاول فقط ولا تضمن العين اى واما
 العلف فيضمنون على صاحب الدابة لعدم التبرع به اه
 ب ر لانه انما علفها في مقابلته الانتفاع وقضية التعليل
 فيه نظر لانه شرط عليه العلف وهو فعل يقابل باجرة وهي
 مجهولة فالعوض شيان معلوم وهو قيمة العلف والمجهول
 وهو اجرة فعله والمجهول وهو اجرة فعله والمجهول اذ القيم
 لمعلوم يصير مجهولا جري وجوابه انه وسيلة ويقتر
 في الوسائل فلا يفتقر في القاصد قد وقال ع ش قد
 نقل هذه العبارات وردت في هذا صفتها للحاجة ولا يحتاج

الى التبرع بالتبرع به اهو اى كما اعتقر فيه اتحاد القابض و
المقبض للحاجة واحدة لى بان الدبرية هو الاجرة وهو
مترع باللفظ فان لان ليس بقيد بل لو اسقطه صح
وجعل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظن شوري كاجارة
صحيحة يوجب منه ان لفظ الاجارة مع ذكر العوض يكون
اجارة وقوة رد على مستعير وهو باق على كونه
عارية حتى بعد انتهاء استعمال المادون فيه فلو استقر دابة
لحمل متاع فحين فوضعه عنها وربطها في الخان مثلا الى ان
ردها الى مالكها فماتت مثلا عندها على غير علم من قال
في الروضة والرد المبري من الضمان ان سلم العين للمالك
او وكيله في ذلك قلورة الدابة للاصطبل او الثوب ونحوه
للميت الذي اخذه منه لم يبرأ ولو لم يجد المغير فسلمها لغيره
وجثته او ولده فارسلها الى المربع فصاعت فالمعبر ان شا
غرم المستعير او المتسلم منه والقرار عليه اه ربي
ان رد عليه اى على نحو المكتري عليه اى على المالك لانه
لو رد عليه المكتري لزم المالك فكذلك المستعير منه شينا ويجب
الرد فلو فتي بطلت العارية فان اخذته الاجرة مع مونة الرد
وعليه الضمان ان قصروا الركوب في الرد وان لم يجز به عادة للزوم
له وبرا به ان وصلت الي المالك او وكيله او حمل اخذها منه
ان علم بها المالك ولو تخبر ثقة قل بخلاف المستاجر لا يركب
في الرد الا باذن لعدم وجوب الرد عليه من قتل المالك فلو
علفها المستعير لم يرجع الا ان علف باذن حاكم او شاهاد وشمل
ذلك ما لو استعاره وجثته الامة المسلمة له ليدلونها لو
سيدها فموتها على السيد لان الروح استحققت نفقتها بلا
عارة ولو استعاره وجثته الحق صح كالواذن لها في اكاره نفسها
لغيره كما في الاجارة فيهما ويحتاجها تسقط نفقتها كالو
ساقط لغرضها وجدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها
هنا قل لا باستعمال عاذون منه كان سقطت في بر حالة
السير

السير قال القزالي ومن تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال
كذلك وظاهر انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها او لا ويظهر
تعيينه بما اذا لم يكن العثور مما اذن المالك في حمله عليها على ان
جمعا اعتزضوا بان التعشير يعتاد كثيرا اى فلا تقصر فيه
ومحله ان لا يتولد من كثرة ازغاجها والاضمن لتقصيره من رد
بالعرف وقوله كان سقطت هو مثال للتلف بغير الاستعمال المادون
فيه كجه كما يشعر به قوله بعد والوجه تعيين ذلك الخ وانما
كان هذا من التلف بالغير لانه تلف في الاستعمال المادون فيه
لا به ومنه ما لو استعار ثوبا لاستعماله في ساقية فسقط في
بيدها فانه يصير لانه تلف في حال الاستعمال المادون فيه
بغيره لانه عثر عليه من فرغ قال المتولي اذا قال للتقاسم
فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل ان يشرب الما فان كان
قد طلب ان يستقبه بغير عوض فالما غير مضمون عليه لانه
حصل في يده بحكمه لا باحة والكوز مضمون عليه لانه عارية
في يده واما اذا شرط عوضا فالما مضمون عليه بالشرا القاسد
والكوز غير مضمون لانه مقبوض بالاجارة القاسدة وان
اطلق فالاذن لا يقتضي البدل لبيان العرف فان انكسر الكوز
بعد الشرب فان لم يكن قد شرط العوض فالكوز مضمون والما
غير مضمون وان كان قد شرط العوض لم يضمن الكوز ولا بقية
الما القاضل في الكوز لان الما خذ على سبيل العوض القدر
الذي يشربه دون الباقي فيكون الباقي امانة في يده اه
ان القاد في احكام الاواني والظروف وما فيها من الظروف
فرع لودفع قاروه الي من تبعه زينا ليضمنه فصبه فيها
ووضعها في المزان ليزن فانقطع الحمل وانكسر ضمنها وان
تلفت قبل صبها لم يضمنها عاب شوري قال من يشرب ولو
استعار دابة وبيعها تبع ابي ولزم بضمته لانه امنا اخذ
لغير حصة عن امه وكذا لو يبيعها ولدها ولم يتعرض ما لك
له بتعيينه ولا اثبات فهو امانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب

الرقيق المستعار منه لم يأخذها لاستعمالها بخلاف الكاف الدابة
 كما قاله البقوي ثم رد وقال ايضاً ولا يشترط في ضمان المستعير
 كون العين في يده بل تضمن ولو كانت بيد المالك كما صرح به
 الاصحاب اي كان ارسل المستعير مالها معها وفي الروضة
 لو حمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعير المال
 الدابة ان لم يكن شئ لغير المستعير والا فتقدر متاعه ولا يعا
 رض ذلك قوله بما نقلت عن اب حاتم وغيره لو سخر رجل دابته
 فتلفت الدابة في يد صاحبه لم يضمنها المسخر لانها في يد
 صاحبها لان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاشتراك
 وهو مفقود وكلاهما هنا في ضمان العارية ولا يشترط
 فيها ذلك لحصولها بدونه وهذا اول ما اشار اليه القول
 من ضعف احد الموضوعين اهو كرويه وقوله مرد في اول العا
 رية كان سقطت في يده قال ع ست حاصلة ان يقال ان
 تلفت بالاستعمال الماذون فيه لاضمان ولو بالتعثر من نقل
 حمل ماذون فيه وموت به وانحماق بليسه لانومه فيه
 حيث لم يتجر العادة بذلك بخلاف تعثره بانزعاج او عثورة
 في هدة او زوطة او تعثره لافي الاستعمال الماذون فيه
 فانه يضمن في هدة الامور ومن عدم الضمان تزايد الرض
 المتولد من الاستعمال الماذون فيه اهل ولو اختلفا في كون
 التلف بالاستعمال الماذون فيه صدق المعبر كما قاله حجر
 والمعتد بصدق المستعير يمينه لغير اقلعة البينة
 ولان الاصل براءة ذمته كما قاله مردقني ثم وهذا بعكس قالو
 اقاما بينتين بروفهم رايض وموت الدابة كما انحماق الثوب
 وتعثره ظهرها وعرجها باستعمال ماذون فيه وكسره كسيف
 اعارة لبقا نل به كالا انحماق كما قاله الصميم في الاخيرة اهل
 قال الرشدي عليه قوله وموت الدابة اي بالاستعمال كما فيه
 عليه كمن ولعل صورته انه حملها حملاً ثقيلاً يلاذون فماتت
 بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفاً لا تموت من مثله في العادة
 فانفق

عليها

مردقني وروي وقيل من حين الاخذ وينبغي علي ذلك انه اذا كانت
 قيمته حين النسيه اكثر ضمانها ابتدأ الي حين اخذها بعين
 مالها وكان يخلطها الي عهدا ولم تنقص بالخلط بخلاف
 ما اذا كانت تنقص بالخلط كان خلط ذهباً بقصته فان الذهب
 ينقص بذلك بلا عذر بعد طلب راجع اليه وناحل الخلطة
 فلا طلب حين مالها اليه وكان هناك طلب من اجنبي لا قبل
 قوله اخذته لا يخلط او فلا ان كان هناك طلب شيئاً كمالاً
 عبارة من بخلافه لا يخلطه وصلاحه واكل دخل وقتها وذهب
 اي اللو بصفة بغير محاسبه ولا عرفة عنهم ولو طال زمن الغدر
 كغيره احتكاك في شهر متتابع واما ما يطول منه قال اوجه انه
 بل رجه توكيل او من يروها اليه ووجهه والابيض للمالك ليردها
 فان ذلك احد هذين فمع القديم عليه ضمه فيصدق في
 دعوي ردها واقتضى اية الصلاح بصفة بغير ادعي تسليم
 حاجباً للمستأجر على الحياية كوكيل ادعي تسليم المثل
 لموكله ثم رد بخلاف جانب وقف اقامة غير طهر كوا فقه
 ادعي تسليم حاجباً لئلا طهر لا يصح قلانه لم يضمنه ادم
 قال الخلال السلفي قد يجرهم انه لو ادعي الخلطة لا يقبل
 وليس كذلك بل دعوى الخلطة مقبولة فلو قال فليست
 بيننا وجهه للمالك فاخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين ان
 يقول ردها علي المالك بنفسه او بوكيل ووجه ذلك اليه
 لو قلت بيننا وبين المالك فاخذها اقول سواك قبول
 قوله ولم ارم من نقرت له ذلك كذا في حواشي الخلال للكرمي
 عن الروم شوبري علي وارث موصيته اي بعد موته
 او ادعي وارثه انما الوارث ادعي وارث الوارث ادعي وارثه
 ردها علي الوارث وانما تلفت في يد مورثه او يد قبل

التي من الرمن غير تفريط فيصدق بيمينه لان الاصل عدم
حصولها في يد الوارث لعدم التفريط بحبسها وقد قيل
علمت دفعه لاخر مبلغا بحضرة جماعة ولم يبين له هل هو قرص او
وديعه ثم انه دفع ذلك المبلغ لصاحبه بغير يمينه فهل يقبل
قوله فاجاب بان القول قوله المالك انه قرص بيمينه وحضرة
فيصدق في عدم رده عليه ~~عطفا على من غير تفريط~~
بسبب ولا يكرهه بيان السبب نعم يلزمه الخلف لانه
تلف بغير تفريط منه ولو نكل عن اليمين على المذهب
الخلف حلف المالك انه لا يعلمه وعرفه اليه لغيره
كسرقه ابي وعصب نعم يظهر له كما افاده الاثر على ما
اذا ادعي وقوعه في خلوة والاطول بيمينه عليه ثم مر
فان عرف عمومه ابي ولم يحتل سلامة الوديعه كما قاله
ابن القري ثم مر في الظاهر ان هذا معنى قوله المصنف ولم يترجم
ما دللهم بان احتمل سلامتها ثم مر ~~في خلافه~~ فتطهر
من الزكاة فادعي تلف المالك بسبب ظم الحريق ومزبواهم
فانه يحلف نداء شحنا ~~فانه يحلف نداء باليمين خاصا~~
بهذه الصورة بد عام لجميع صور التلف وعبارته في الزكاة
ولو ادعي المالك تلف المالك فكموديع لك اليمين فثلثه
علا بالاصل في الباب ابي لان الاصل هنا بقا العيني وفي
الزكاة عدم شغل الذم ~~فان جهل السبب ابي لم يعرف~~
هل وجد حريق مثلا ولا ~~فان نكل عن اليمين لم يرجع~~
لجميع الصور من قوله وحلف الوديع اليه هنا ~~والنقص~~
يق المذکور فالصابط ان يقال كل من ادعي التلف صدق
ولو خاصا ومن ادعي الزكاة كانت يده بوضمان كالمستام
لا يقبل قوله الابيين وان كان امينا فان ادعي الزكاة على غير
من

من استتمه فكذا او على من انتمه صدق بيمينه لا المكنزي
والمرتبين عت على من ~~في غير ذلك~~ كالفاسد من وانه علم
فمن الغر ذكر هذا الكتاب عقيب الوديعه لان ما
تحت ابي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة بل لليمين
فهو كوديعه سبيلها الراد اليها كالفاسد من وانه علم
هذا الكتاب هنا كما صنع المصنف من ذكره عقيب السبب لانه
قد علم ان ما تحت ابي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة
فهو كوديعه تحت يده مال لغيره سبيلها الراد اليه ولهذا ذكره عقيب
الوديعه لانه عت له لانه لا يقال بل لهم كالفاسد فيكون الانسب
ذكره عقيب القضية لانه التثنية كالفاسد وانما من وجه
لكن فيه فكل ~~ثم استعمل في المال لغيره~~ ثم سببه
المال الا ان لوجوه السبب استعمال المصدوق اسم الفاعل
لانه راجع واسم المفعول لانه مردود وكسبه فذلك لان الله تعالى
خلق الله نيلوما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته من خا
لغه فقد عصاه وسببه ابي سبيل فانه الراد اليه من بطيعة الله
وقوله وسبب بولك اليه اذ ما فكر ليس وجه التسمية وانما
هو بيان وقوع الرجوع اليه الذي تقدم فيه قوله سببه
المال لانه كالفاسد ~~والقضية فعلية والكل هنا~~
الذكر لا يقال فبيل يستوي فيه الذكر والمؤنث لانا نقول ذلك
اذا جري على فوصفه بخور قبل قتيل واملاذ المجر على مو
صوفه فالتائيه واجبه فعلا لا لتباس بخوموت بحسب
بني فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والافاضة الا ان
اسم المال في هذه الوضعية يجب ذكر التالين اللفظ ووضع
شوبري وهو الزم لزم المسلمين مال الكفار وما وبي
نطق على العتية ابي لانها واجبة النام وقوله هو
العكس ابي في احصاء وخالف قل على الجلال فقال وقيل

عكس هذا ان تطلق الفسمية على الفرض دون عكسه كافي
قولهم لم نخل القنايم لاحد قيل الاسلام فان المراد بها ما يقع
الفرض ولم نخل القنايم فهي من خصائص هذه الامة لقوله
عليه السلام احلت لنا القنايم ولم نخل لاحد قيل يراد به
يجوز في الفعل الواقع في الحديث ضمن التاويل في الحاصل
البناء للمفعول وفتحها وكسر الجاء على البناء للفاعل وهو اكثر
شواهد في ادعاء ما لا يبرهن غير الحيوان بل واما الحيوان
فكان للقائمين على شئ ابي دون الا نبي كافي بل في السير
تأخذ ابي حرقه في موضعين يراد به لانه كالمقاتلين
ابي مكانه المقاتل وحده فاندفع ما يقال ان تقلبه يقتضي
انه يشترك في الامة فانه خاصه تامل تنازع بين ما اذا اخذ
من قامة يملكه تقتضي شيئا وسد من كفار خرج به
ما اخذ من قامة لم يملكه ولم يستولوا عليه لصيد ديارهم وحشيتهم
فانه كبايع دارنا وكالكفار هتاف الفسمية فتأمل تعلقها
عوة شوبيري مما هو لهم ببلد احترز به من مال المسلمين
الذي يابدينهم او الذميين فان عرف صاحب اعطيه ولا يقاتل
صانع شوبيري فجاء ما ذكر من القبول اربعة اشان في المتن
واشان في الشرح او نحوها كالقبول ويركأ بكسر الراء وتخفيف
الكاف ابي الابل كما عرف في قوله تعالى خيل ولا ركاب ابي مكي
من الابل شيئا وهو اسم جمع لا واحدة من لفظة بلفظ
معناه وهو راحلة فهو اولى ابي واعم فقوله لا عرف ابي من
التفريق على العموم وقوله ولذوقه على الاولوية فتأمل
قد عرف بين تامل وعلية ما ذكر من الاول كان يراد عليه
شئ او كان فيه ضعف واما اذا كان قويا ظاهرا فانه يغير عنه
بغير تامل حيث علم من دوا امورا التامل لان هذا لا يراد
يراد على المعنى ايم لان قوله بلفظ ايجاف شامل لما عود سرقته
او

او لفظة مع انهما غنيمية فكل من المص ايم يقتضي انه فم الا ان
يقال هذا الماخوذ فيه ايجاف كما استشهد به في نظرية بنفسه و
قوله واراهم السرقه او نفسه جوارضه للقطعة منزلة الايجاف
الحقيقي فيكون عليه شيئا ومثله في شئ من روقيل لا يراد على
المعنى جعل الايجاف شاملا لا يجلف الرجال فيكون شاملا
لما ذكر وانما امر بالتامل لان مكان الجواب عنه بان لا يصلح القول
الخيل والركاب اقتداء بامية العشرة كلكه قد استعمل على
قوله اولى وهو واراد على المتن والاصل وقت تغيير بقواتنا
الي عدم ايراد ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد
بالخصول لنا الحصول في دار او ما فيه حكمه والمهم في المذكور
لاختيار من حقيقة او كما شوبيري اوجب ليضم بان المراد
ما حصل لنا لا طيور عقود الهدية بصورة عقد فلا يصدق
تعريف الفرض عليها فلا تكون فليأول غنيمية كافي من شئ
فانه ليس بغير ابل هو ليس اهدى اليه الهدية
في غير الحرب واما اهدوه والحرب فاحتمل هو غنيمية لانه
في بعض القتال ساد وبيات وما جلا واعنه ايجاف فيقابل
الحشيش اما ما جلا واعنه بعد التقابل فمقتضى لا يملك
التقابل كان بمنزلة حصول القتال فله برزخ ولو لم يغير خوف
كان تقتد واهم سدا لضرارهم ولو من كفار اخرج
هو اعم من قوله وذم لشوله المعاهد والسفام ولذا الفا
صلح ايمان كان الوارث لا يراد عليه كما في الوجهين فان كان من
يراد عليه يراد عليه الفاضل على الوجه كالمعلم من الفصول
وعبارة للمر وهذا شرط هذا انتظام بيت المال حتى لو لم ينظم
رد الفاضل على الوارث كافي التسلط فيه نظرية في شئ
الفصول للشئ فانصه واطلاق الاصحاب القول بالرد وبارت

ذوي الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر
 واعتقد بان الروايات بالمسلمين في جميع خلقات الدنيا
 الثلاث في قولهم يصرف جميع مصالح المسلمين منهم وانظر
 بما اذا جيبوا عن الآية واجاب بعض علماء المالكية بان الدفع
 للمذكور يذهب الآية منه جملة المصالح وقد اخذوا بضم الآية
 فان ظاهرها ان جميع الفاء يصرف للمذكورين في الدنيا وبعد
 هذا القياس على النبي صلى الله عليه وسلم ان كل ما يقع اليه من الكفار
 واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر في ثبوتها وان لم يكن
 فيها تقييد اي ذكره يقسم له اني لبقية الزمعة اخا
 من كنت لي باطلا فلها بل كان يتركها مع استحقاقها لعبد البر
 وبر ما وقع الاول كان يجوز له ان يأخذ ذلك وخمس
 خمسة كالف يفت منه على نفسه وعياله ويدير منه مائة
 سنة ويدير الباقي في اية المصالح كذا قتاله الاكثر وان قالوا
 وكان له الزمعة الا خمس الاية فجملته فكان يأخذ على
 الله عليه وسلم احدى وعشرون من خمسة وعشرين قال الروايات
 وكان يصرف العشرين للمصالح قليل وجوبا وقيل فربا وقال
 الفاء البديل كان الفاء كله له فليحسانه وانما فيها بعد موته
 وقوله المأثور في وغيره كاف له في اول حياته ثم نسخ في اخرها
 ثم من اي سدها اي شتمها بالقتال والى الحرب والشفور
 مواضع الخوف من اطراف بلاد المسلمين التي تليها بلاد
 الشركين وقصاة وقدر المعطي لكل قنوط من الارام
 سلا وعلما ولو افنى والاراد بالعلماء المشتغلون بالعلم
 ولو مستدين له قالوا بالعلماء في هذا الباب الا من
 العلماء في باب الوصية هنري في الاهم قلاهم واهمها
 من الشفور لان فيه حفظا للمسلمين سلا لاقتضاء
 ولا

ولا لهم لم يغار قنوة جاهلية ولا اسلا ما علمت ضرورة وذبوا عنه
 بخلاف بين المؤمنين بل كانوا يؤدونه والثلاثة الاول اشتقا
 وحول اقوالهم لا يبرهن وعبد كس هو وجه عثلاث بن عفات
 سلا له ولقوله لما بنواها شتم وبنوا المطلب هذا لا ينج
 المدعي وهو انهم لم يدعوا به وبالقريب في الآية ولو اعني
 يصح رجوعه للمقتضاة والعلما اليمز فيوافق للمعتمد شوري
 قوله لا يبرهن ويؤخذ من انهم لو اعرفوا انهم ساهموا في حفظ
 وسبات في السيرة من اطلاق الآية استقامت فيهم وعالمهم
 وصندهم وجوب تقبلهم ولا يقدم حاضر شوطي القوي على
 غائب عنه ويحت الاول من غير اعطى الغني كالدينق وان لم لا يور
 قف له شتم كنت مقتضى التشبيه بالامرث وقف تمام نصيب
 ذكر وهو الاوجه شمر لانه عظيمة في اي كالاثر من هذه
 الحبيثة لا من سائر الحبيثات ولا في غلبتها في الجمع مع الاب
 وابنه الاية مع الاب ح لوعلمهم من بعد قوله لانه عظيمة ولا
 ينافي ذلك اخذ الجمع مع الاب وابن الاب مع الاب واستوا
 قول بجعلتها وقد لخصته في التشبيه بالامرث عن حيث
 الجملة لا بالفتنة لكل علم افراده كانت هاتمية اي اما
 الزبير فانه صنفية عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كافيا ثم رواها عثمان فامه كاف جامع الاصول امر ونجبت
 كثر من مضم الكافر وفتح اللو يكون البيا وبالي الزبي ربيعة
 ابن حبيب بن عبد شمس اسلمت اده قام عثمان ليست
 من بني هاشم فقف كلام الشمس امة اده ع شتم باقتصار
 وقال زبي ومرو ولا يرف على كلام الشمس ان من خصائصه ان
 اولادها شتم منسوق في الكفاة وغيرها كاب بنته
 مرقية من عثمان وامامة بنت بنته زبيث من ابي العاص

لان طهنت ما تصفون ابي فلو فرضنا انها عاشا كان يستحقان
فلا فائدة لذكرهما وانما العقب اولاد فاطمة من علي وهم طهنت
ابا واليتامى وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم
عدم حرمانهم واقرانهم بحسب كمال ثمرهم واستشكل جمع
اليتيم على يتامى مع ان اليتيم فعيل والفعيل جمع على
فعلين كزحف وزحفين وقبيل وقبيلين قال صاحب الكشاف
فيه وجهان احدهما ان يقال ان جمع اليتيم يتيتم ثم يجمع
يتيم على يتامى كما سجد واسري واساري فيكون يتامى
جمع الجمع والثاني ان جمع يتيم يتامى لان يتيما جار مجزى
الاسم نحو صاحب وفارس ثم نقلت اليتامى يتامى كنديم
وندامى ونحو رايض يتيتم وابتكم كشرقي واشراق كذا في
المعتمد اه من تفسير الرازي شوبري منا وكذا
يشعره السلام في ذوي القربى والمساكين والسبيل
لما ذكر من التعليل فلو اخبر قوله منعت الجمع لكان اول
لا بله ابي موجود وهو شامل لولد الزنا والمقط
والنقي بلعان لكن اللقيط نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق
هنا الحاجة وعبارته بعضهم هو ابي اليتيم ولد فاطمة ابوة
الاولى اولى عند الحاجة له وعبارته سم يندرج في تفسيرهم
اليتيم ولد الزنا والمقط والنقي بلعان ولا يسمون ابتلا
لان ولد الزنا لا له شرعا فلا يوصف باليتيم والمقط قد يظهر
ابوه والنقي باللعان قد يستحقه نأقبة وكنت القياس
انهم يعطون من سهم اليتامى وينزع علي والد اللقيط
والنقي باللعان افاظهر لهما اب وكان يجب تلزمه نفقتهما
وعبارته تجزئ في ولد الزنا والنقي لا اللقيط على الوجة
لاناه تتحقق نفقته ابيه علي انه عتي بنفقته في بيت المال
وان

وان كان له امر وجد ابي لم يجب نفقته عليه لفقده اما الوحدة
نفقته عليه فليس بغيرها برقاوي وعبارته الرشدي علم اه
غاية فيه شبهة بين البيت الاول ومعلوم انه لا يعطى اذا كان
الجد غنيا وبه صرح رضي الله واليتيم في الطيور من فقد
اباه وامه لعلة بالنسبة له نحو الهام بخلاف نحو ولد الدجاج
والاوزقان المشاهدين فزعموا لا يعطى الا الي الام رشدي
وقوله فانك المشاهد اذ فيه ان المشاهد عدم احتياج الاوثر
والدجاج اليهما معا اه ومن فقد امه فقط الانصب
تقديمه على قوله واليتيم في النكاح وللمساكين ويصدق
مدعي المسكنة والفقر بك مينة ولا يمين كافح وان اهتم
وكذا في السبيل ولا يصدق مدعي اليتيم او القرابة الابنية
خط وكذا لا يصدق ثبوت الاسلام والفرو من البيعة
مع ما مر ابي من قوله لانه مال او نحو ذلك اعطى باليتيم
فقط على ما مر واعطى من سهم اليتامى لاحد سهم المساكين
وهي اظهر لانه وصف لازم ابي لانه في وقته ورفته
يستحيل انفكاكه وقوله والمسكنة تراكم اس يمكن زوالها
في زمرتها ووقتها وفيه ان المسكنة شرط لليتيم فكيف
يصور اعطى اليتيم بغيرها حاجة له وحاج بان المسكنة وان
كانت شرطه الا ان الملاحظ في الاعطائية اليتيم فقط وان
كانت المسكنة لازمة الا انها لم تلاحظ شجنا وعماع الشو
بري قوله لانه وصف لازم ابي لا طريق الي انفكاكه في زمرته
وهو قيل البلوغ بخلاف المسكنة فتصدق الفتا ابي في ابي
لزمه وقصبة هذا الفرق ان الفارس اذا كان من ذوي القربى
لا يخدم بالقرابة بل بالقرابة فقط لك ذلك الرافعي في قسم
الصدقات انه يخدمها واقضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو
ظاهر بيننا في الشئ قيل فصل يجب استيعاب الاضاف

والفرق بين القز و السكنة ان الاخذ بالقز والحاجتنا بالسكنة
لحاجة صانعيها قال حج ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالقز وهو له ولو
اجتمع فيه يتم وقراءة اعطى بالقراءة فقط لان التمام عارض
ولو اجتمع فيه فسكنة وكونه ان سبيل اعطى باحد هما
الا صنف الاربعة ابي وجميع احادهم فلا يخص الحاضر
بل الغائب كذلك حيث كان من اهل ذلك الاقليم الذي وقع فيه
العلم فيقسم ما في كل اقليم على سكانه وليس المراد ان
ان ينقل ما في كل اقليم الى كل الاقاليم بل هو الاقسام الاربعة
الاولى ثمانية وهم فقهاء اجاز اعطاهم من سائرهم رسول الله
صلي الله عليه وسلم عميرة وقوله المرتبة سموه ذلك للطلب
ارزاقهم من الاقام من مال الله تعالى وماوي وقوله المرصودون
سموا بذلك لانهم ارصدوا انفسهم للذب عن دين الله تعالى
وطلبوا للزرق قاله منهم كزواجاته ولو كانت الزوجة ذمية
على المعتد شوبري ولو اربعا ان كان من خدم لعقل
المراد ان لا يبيت ابيه لو صوة الفرق بين ما هنا ومايات
في التفقات شوبري مطلقا ابي حاجته اولا
لاختصاصه من في اربعه هو قد منه ما يحسنه الا ربع ابيه لو
كانت عنده امهات اولاد لم يعط الا واحدة عميرة قلت وينبغي
ان يعطى على قدر حاجته من بيتهم وعيانتهم وروى يعطى
لامهات اولاده وان كثر كما اقتضاه اطلاقهم فلا يابى الرقة
لان جملته لا يختار له فيه وقيل بملكه هو المعتد واولاده
الحلافان لانه لا يتصرف فيه على هذا دون الاول وايضا اذا
قلنا الملك لهما فمتى حيث تنقطع عنه النفقة فان قلنا الملك
لها ابتداء فلا تنقطع عنه النفقة عند الرقال الشومري والو
جهلها تنقطع عنه على الاول وايضا لانه المقصود اهد نظير ما اذا
صنيعها شخص لاجله وفائدة الخلاف ايضا انه يورث عنها
علي

الاول اصول ابي المسلمين وقوله وروجانه ونسبوا لانه
ابى المسلمين كما هو الاقرب في ثم الرومن ولا يناف ما تقدم في
قوله كزواجاته من انه يعطى للزوجة الذمية على المعتد لان
ذلك في حياته وذا بعد موته ويؤيد بان الاعطالين في حال
حياته انما هو له لان من بخلافه بعد موته كما سم فان اسلمت الزوجة
بعد موته فالظم اعطاها لا لتفاعله النع وهي الكفرية ثم
وسيلة ابي المسلمين الي ان يستفاد يقتضي ان الزوجة لو
كانت من لا يرب في مكانها ابي ولم تستغن ما فكر انها تنقطع
للموت وهو ظم ويقتضي ايضا ان الواقعة من التزوج
مع زوجة الاكفا فيها انها تعطي وهو ظم ابي وان نظريه خط
سأل الي ان يستقلوا البلا في صواعق الجهاد الي الكسب
لفنا عيالهم واختشيط السكبي من هذا ان الفقيه او العبد
او المدرس اذا مات يعطى ماله ما كان ياتخذ مما يتقوم به
تربيت اقل طلبة العلم فان فضل شيء صرف الي يقوم بالوظيفة
ولا ينظر لاختلاف شرط الواقع فيهم لانهم يتبع ابيهم المتنفذ
بهم به مديتهم معتقدين في طاعتهم ما مضى كزوجة البطالة
والمستع انما هو من لا يصح له ان ينفذ في نفقته لان اهو
لق ح و فرق بين هذا والمرتبة طلبة العلم بحسب النفقة
لا يعطى الناس عنه شيء فيقول الناس فيه الي ميكرهم اليوها
فكره النفوس فيحتاج الناس فيلزموا وانفسهم اليها
تالف اهو في واعته وهذا الفرق من وسكان يهود يبرائنا
المعتد الوجوب ع ش كثر رجع من نفقة الذب فله ع بنت
عليه ومكن البوع حمل الذب على ما لو امكن الضبط بغيره والو
جوب على ما لا يمكن كسر الدال هو وهو فارسي معرب
وقيل عزى بتم مر وهو في الأصل اسم شيطان برقاوي واسمه
دوان بدليل جمع علي وواو من قلب الواو الاول يا

اي في الاعباد ومولده
البدوي وعنه قوله
بعض شيئا شوبري

فذكر

لشدة ثمنه اذ من القرب الذي هو الحيوان البحري لانه لقوة
 ياكل جبان البحر ومن التفتيش وهو التفتيش لانه كان
 يفتش على ذوات الحاجات فيكفيهم 2 د وهو ولد النضر
 ففتش اسم اولقب للنضر الذي هو جد فريابويه والمجد
 ثون علي ان قريسا هو فريابويه الذي هو ولد ولد النضر ومن ثم
 قال الذين العارفين بظلم السيرة اما قريش فالاصح فيهم
 جماعها والاكثرون النضر وقيل انه قصي قيل وهو قول
 براقصي توصل به الرواقص التي ان كلاما آبي بكر وعمر ليس
 قريشا لانها انما يجتمعان معه صلي الله عليه وسلم بعد
 قصي فتكون اعمامها باطلة 2 د احدا اجداده وهو الثاني
 عشر من اجداده وقد نظمها بعضهم بقوله محمد عبد المطلب
 ثم هاشم مناف قصي مع كلاب فترق فكلبواي غالب
 فهو مالك كذا النضر جل كنانة بن خزيمة فهدية اليان
 مع بكرنا نزار معدن عدنان اثبت جد الثاني بدل
 من هاشم وقيل عبد المطلب وقوله عبد مناف جد الثالث
 وهو ابو الاربعه المذكورين وقصص جد الرابع فريابويه
 وبين المطلب فاذكر بعضهم من انه اشار بالاول الى عدم
 الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظرا الى الوجه خلافه
 لان كلامه في الاولين ومقلوم ان تقدم بني هاشم اولي
 ثم وفكان الاولين ان يعبر بالفا شقيق هاشم وكانوا
 نوزعين وكانت رجل هاشم ملتصقة بخيمته عبد شمس
 ولم يكن اشترعها الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما
 دم فكان كذلك 2 د لتسوية صلي الله عليه وسلم هذا
 لا يتفق تقدمهم على غيرهم ويقتضيانهم في مرتبة واحدة
 فكان الاول ان يعال بقوله لا يقتضيان صلي الله عليه وسلم
 في القسم عليهم من خمس الخمس كما تقدم في بني عبد

شمس

شمس اعطاوهم هبات جملة الف الف قيام وصف بهم يستحقون
 به منه لكونهم من المرتبة فلا ينافي حقانهم فيما مضى لان
 ذلك من خمس الخمس فعبد القري هو اخو عبد مناف فريابويه
 عبد الدار وهو اخو عبد مناف ايضاً فهو لا الثلاثة اولاد
 قصي فريابويه ثم بني هاشم لانهم اخوال النبي صلي الله
 عليه وسلم وقوله ثم بني نعيم لان ابا بكر وعائشة من بني نعيم
 وهكذا ابي ثم يعدي بن نعيم يعني فريابويه ثم بني عبد
 بن جميع ثم بني نعيم ثم بني علف ثم بني الحارث فريابويه
 ان نصار جمع ناصر كما صاحب لفرجهم فريابويه كما شرف
 وشريف وهو جمع قلعة واستعملها جميع القبلة لا يكون لها
 فوق القبلة وهم الوف واجيب بان القبلة والكلمة انما تعبر
 في تكرات الجموع فلا فرق بين فريابويه والاولى والخيرة
 وتبين كما افاد الشيخ تقدم الاول لانهم اخوال النبي
 صلي الله عليه وسلم ثمهم كذا رتبة فريابويه واولاد العرب
 موخر عن النصارى واولادهم مرتبة واخذوا فاشارة الى خلاف
 الاول بقوله وحملته الخ والى خلاف الثالث بقوله وفي الفلوي
 اخو عمار ثمهم وطلعتهم تقدم الا انهم اعلى من عبد القري
 ثانياً وان كان اقرب له صلي الله عليه وسلم واستوا جميع
 العرب فكذلك خالف السري في الاول والماوروي في الثاني
 وحمل السري في ابي جلد فريابويه فصار العرب على مرتبة
 ابي جلد هو عبد القري وقوله اما من ابي اما عزي هو فريابويه
 منهم من من الانصار فيقدم على الانصار فاذ كان من
 العرب الذين ليسوا الانصار وان ينسب اليك كناية وكان من
 الانصار من ينسب اليك كناية الذي هو فوق كناية فان
 المنسوب اليك كناية فيقوم على المنسوب اليك كناية وان
 كان من الانصار فكلهم المنسوب اليك فافهم تأخير سائر

العرب ابي غير قرينش عن الانصار محمول علي العرب المؤثرين
في القريب منه علي الانصار وفي الحاوي هو ممتد ايضا
وان كان مقتضي كلام التسوية بين سائر العرب اهرس
فالعلم ويقدم في العرب والعجم بعد القرب بسبق الكلام
ثم الذي ثم السن ثم الهج ثم الجماعة ثم اختيار الامام
وقدم السن هنا عكس اعادة الصلاة نظرا للافتخار هنا
برماوي وهذه هي الزيادة التي في ثم الروح وقوله نظرا
للافتخار عكس ثم لان المدار هنا علي ما به الافتخار بين
القبائل وثم علي ما يزيد به الخشوع لان العرب
اقرب منهم بغير ان في العلم قربا للذي صلي الله عليه
وسلم وهو كذلك لان بني اسرائيل وهم العجم من يعقوب
ابن اسحاق ابان ابراهيم والعرب من اسحاق والبي من
نسله فالعرب اولاد علم العجم شيئا وفيها ما في العرب و
العجم زيادة وقد تقدمت ولا يثبت ابي ندبا وقبل
وجوب اسمهم والذي اعتمد في تعال الروضة وجوب
ذلك بقدر حاجة الحواشي لا القدر الذي كان ياخذ في
جله فربما وقتاله وما نسب ذلك سدا حيا وميتا ^{تعميم}
في الميوت وحاجة بعد موته تخيير بتفصيله الباطن
وهو قوله ويراعى في الحاجة الزمان والمكان ليعبد
البر وان لم يكن في مروة ولا تشترط المسكنة بهاوي
للايرغب الثاني في قوله فارق عدم وجوب
اعطاء العالم وطائفة بعد موته لرغبة الناس في العلم
وهو في الاوقاف واما قول المصالح فاذا العالم بعدة يعطون
كاهنا هو قول علي الجلال ^و ليعبر ابي وجوب سدا وقال
ح لندبا وهو مبني للمجهول فليست كتابته بالياء اذ لا
لوان مبني للفاعل لكتب بالواو لانه من محابو فاك
نفا

تعالى الله ما يشا وقال تعالى فمحونا به البليل لكن قال في المصالح
الصالح محي لوجه محو محو او محو محو فمحو فمحو فمحو
بكل الحام فمحو البالي للفاعل وهو الناسب لقوله ولا يثبت
وان اعطي والذي يعطاه كفاية محو البالي فمحو البالي
مر قال البرماوي ويفرق الامام او نائبه ابرز اقرهم من سفا
مسا هذه اربعة ستة او مشاهير اربعة او ثمانية او غيرهما
بحسب ما سار اليه وليجعل وقت العطاء معلوما لا يختلف
والاولي مروة في كل سنة وظم كلام ابن المقري انه لا يشترط
مسكنة وجري عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه
اذ لا فاما قوله في ابقائه فديقال فيه فامدة وهي تدرك
ليعطي وربع عليهم ابي علي المرتضى ابي الرجال الثالفة
دون غيرهم من الذين لا يري ومن يحتجون اليه من نحو القضاء
2 لـ فلو كان لواحد منهم نصف الحظ لكان بغير هذا
فقال مثالا ذلك كفاية واحد الف وكفاية الثاني الفان
وكفاية الثالث ثلاثة الاف وكفاية الرابع اربعة الاف فمحو
ذلك عشرة الاف فيحصل الفاضل عن ذلك عشرة اضعاف
الاول عشرة اضعاف والثاني خمسة اضعاف والثالث ثلاثة اضعاف
والرابع اربعة اضعاف وكذا يفعل ان زاد اهرس وفيه علة
اس اهرس وهو مستأنف لا معطوف علي ما قبله لان القم
واحدة فهو مستأخر كذلك بحسب ما يري راجع للوقوف
البيع فقط فكان الاصل تقديمه علي قوله وقسم علة
والاصناف الاربعة ابي ذوي القربى واليتامى والمسا
كين وابن السبيل وقوله سوا الحال ابي خال كون التصالح
وكل من الاصناف الاربعة مستغنية عنه لان لكل خمسة
السابق اول الباب ابي في قوله فاقض لنا كفاية
فيحسب الحرفه شافلا للفقار وكان الاول ان يقول اول

الكتاب لانه الذي ترجم به لا سئل الى قسمته اي لان المعاني
 لم تغير محصورة فوقعه وصرف عقلته اول من يبيعه وصرف
 ثمنه برماوي وعياقة ثم زباج او يوقف وهو اول من
 يقسم ثمنه او غلته اهـ في القضية
 وما يتبعها اي من الرضخ والنقل حصل لنا خراج ما
 حصله اهل الذمة من اهل الحرب فليس بقضية ولا
 يترفع عنهم سدا والحرب قارة لان القتال لما قرب
 وصار كالحق الوجود صار كانه موجود بطريق القوة
 المتصلة منزلة الفعل ثم مر بخلاف المنزلة بسبب
 حصولها في ذمهم اي فليس بقضية بل هي لانهم حلوا
 عليه ترسي وخ لا كما كان لما لم يقع تلاقح بينهما
 القتال فيه ثم مر وضرب فمسكرنا اي خيامنا فلا
 يكون قضية بل دفاع ثم وبرماوي والظاهر ان مقبول
 المصدر محذوف اي ضرب فمسكرنا خيامه والمراد بالعسكر
 العسكر نفسه مع اطلاق اسم الحمل على الحال فغير المختار
 ما نصه العسكر الجيش وعكس الرجل في موضع فمسكرنا
 الكاف اي هيا العسكر وموضع العسكر فمسكرنا الكاف
 فاطلاق العسكر على الخيام مجاز من اطلاق اسم الحمل
 على الحال لان العسكر اسم لموضع العسكر فيحمل
 منها السلب ولو اعرض عنه من حيث حقيقة السلب فمسكرنا
 لانه متعين له انما هو غير ما لا يكون عناء فيه
 والمراد هنا الوقوع في امر عظيم في لعب الخمر من
 خبز الكافر فلا سلب له ولو ذقيا اذ له الامام برماوي
 او عبد الله بن مسلم وقوله صبي اى شرط ان يكون ثقاتا
 ومثله المرأة والخمر هو برماوي او يعنيه هذه العتاة
 احسن من قول المترجم او يقعا عينية تصدقها بالوكان
 له

له عن واحد او يقطع يديه فلو قطع يده في مجلس ثم قطع
 الاخرى غيره قبل ان تقضى الحرب فالقصاصان السلب يكون
 للمثالث لانه هو الذي ازال المنفعة فلو قطعها معا اشتركا ولو
 اشتركا جمع في قتل او اثنان فالسلب لهم ولو اثنان واحد
 فقتله اخر فالسلب الاول برماوي او يعاليم بكسر الهمزة
 من باب ضرب قال النحاس وسروى في رواية وان هذا عليه الامام
 بقية الحق للقاتل في برقبة وقد ازيل لان اسم السلب لا
 يقع عليه مما ثم مر او اسير الفير لانه اي الفير كعب
 ثم بالاسر سدا او بعد ان اهرام الحرب سبي اى قتل بعد
 اهرامهم والمجاريون غير متحيزين لقتال اولي قبيلة
 فتحكم القتال باق في حقهم كاقالة الامام عفاك في ما قتل
 واحد بعد اهرامه مع بقا غير فانه يستحق عليه عتاي
 بها اي من قتل فهو ليس من كلامه صلي الله عليه
 وسلم بل هو من كلام ابي بكر رضي الله عنه محضته صلى
 الله عليه وسلم شيخنا وقال سدا هو مع كلام النبي صلى
 الله عليه وسلم وروينا فيه ان ابا بكر قاله لان النبي قاله في
 غزوة خيبر وهو من ذلك قوله الى ان قتل قال صلى
 الله عليه وسلم من قتل اخي والقتل مستعمل في حقيقة
 ومجاز فيبطل من ان يلى قوته وفي قوله قتيلا مجاز الاول
 والمراد قتيلا يحل قتله في النساء والصبيان كما قاله الرباوي
 وهو خطأ اي طويل ليس بالساق ثم مر من سوار
 وهو ما جعل في اليد كالتسالة والاساور يجعل القوة
 عليه في راحة اليد من له الذي يمكن فيه وعناقه الى ان
 راحته الشئ ما ولا في الحضر ثم قتل لا فتنة المسافر
 ولو بين يديه الاول ولو لم يكن بين يديه عتاي

بان كانت خلفه او تحسبه لانه المستوفى وعبارة شمر وتقاد اقامه
 او خلفه او تحسبه فقولوه في الروضة كاضلها بتعديده مثال
 لا قيد فكان الاول ان يغيب بها اليد كراهه اختار واحد منها
 بخلاف ما لو كان معه اسلحة متعددة فانه باخذ جميعها
 لانها كلها كالقائل بها وادى الحاجة اليه السلاح اتم لانه
 قد يحتاج للواحد بعد الواحد لضيق الاول او انكسار
 وايضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الغرس ثم نقل
 عنهم وخلافه على لانه قاسها على الخبايب لكن
 عبارة شمر ولو زاد سلاحه على العادة فقياسه لما كان
 في الجنبه انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو الاوجه وقوة
 على العادة اي حيث لا يحتاج له عتق وقصبة ذلك انه
 اذا كانت معه الاث للحرب من انواع متعددة كسيف وبنيد
 قبة وخيبر وديوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة
 كانت كان معه سيفان فانها يعطى واحدا منها وعبارة القنا
 والة حرب يحتاجها وهو شامل للثقل وغيره من نوع
 كسيفين او انواع وقصبة اقل 2 فلا يحتاج اليه و
 ينبغي الاكتفاء بالحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتيا
 اليه كان من السلب شمر وعنه على مر ومركوب ولو
 بالقوة كان قاتل راجلا وعناقه بيده او بيد علامه مثلا
 من لجام وهو ما يجعل في غير القوس والمقود الذي
 يجعل في الحلقة ويسكه الركب واليه هو الركب قال
 في المختار هو حديد لا تكون في موضع خف الرابض عتقا
 على مر والرابض من يروض الدابة اي يعطى لكن على
 هذا لا ينام جعله من امثلة الة المركوب لانه ليس الة
 له فلعن الة يد الركب بطريق التجويد لا حقيقة وهي
 الوعا

95
 الوعا الذي يجعل فيه الامتعة كالخز مثلا قاله ويغلو عليها
 وقاية لظهور السخنة وقولها اهو بيد ل ذلك قوله الشمر والتميز
 على يده فانه يقتضي انه لو جعلها خلف ظهره وقاية له وانها
 كانت من السلب واقتار السلب اخذت موضع حفظ
 اي قد واجه مثل ذلك لا يزيد ثم تحت الباقي والتسوي
 لذلك الامم او نائيه ولو غرت طائفة ولا اغيرهم في جهة
 الامم فحكموا في القسمة واحدا اهلا صحت والا فلا يتم
 فيهم رفاع ذكر القرعة طحا بخلاف ما تقدم في العتق لا
 الغائبين حاصرونهم كالشركا الحقيقية بخلاف القن لان
 اهله غائبون برعاوي وتومرهم وعبارة شمر ان القنا
 تمين هتافا لكونه للاجاس الاربعة في صورون وحب
 دفعها لهم حال كايات فوجته القرعة القاطعة للشرع
 كاف سائر الامم ذلك واقبال الفان فامرهم بكون اليه الامم ولا
 مال فيهم فعين فلم يكن للقرعة فيه فعين اهله ويقسم
 مال الغائبين قبل اذ ابرقوا ويستحقون ان تكون هذه القسمة
 في دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتاخيرها يترك
 عذر اليه العود اليه ودار الاسلام فكر ورجل محرم ان طلبها
 تجميعها ولو بلسان الحال كما بحثه الادريسي اله والتفاهة
 وهو لغة الريادة وشرعا ما ذكره وانما ذكره قبل الاجاس الاربعة
 لانه من حال الصالح الذي هو من جملة المؤمنين المتقدم في
 قوله وخمس كفو والتفاهة مستد اخبر من مال الصالح وقا
 بينه ما عتراض وهذه الجملة باعتراضها فتمت ستة سبب
 المعطوف وهو قوله والادخا الاربعة للغائبين والمعطوف
 عليه وهو قوله وخمس كفو الغنا باعتراضها وقا
 قدرها وان زاد على السهم لانه موكول اليه نظر الامم عت

منك من باب قريب كاف الصباح والمكمن بفتح الميم كما
 في الصباح ايضاً من مال الصباح وقيل من اصل الغنمة
 وقيل من الاغراس الاربعه ثم روي الحاصل بالجر عطف على
 الذي سبقه في النوع الثاني اي قوله لو قيل عليها النوع
 رابع اي ربيع خمس الخمس الذي للمصالحه كونه معلوما
 هذا واضح في النوع الثاني لانه الذي شرط فيه الزيادة قبل
 الوقوع على غيرها وينقولها فان قلت ما الفرق بين القيمة
 والعمى حيث جعلتم العقارب القيمة كالمنقول وفي العمى
 بخلافه الامام بين قسمته ووقفه اي بيعة وقسمته
 ثلثه او ثلثه قلت اجيب واما قوله ان القيمة حصلت
 بغيره وفعله فليكن خلاف الفرض فانه احثا اليهم
 من خارج فكانت القيمة اليهم اي الامام منهم ملوفا
 للفاصلين فيه فلو خرج من الفة ابي حنيفة من تخيير الامام
 بين قسمتها على الفاضلين ووقفها نزي بعد الاضافه
 اي النسبة اليهم في قوله نعم ما عظمتم من شيء وفيه ان
 هذا لا يقتضي كون الاغراس الاربعه ملكا لهم الا ان يقال
 النسبة اليهم تقتضي الملك من حضر ولو فكرها على
 الحضور بنسبتهم لهذا التقييد ظم في غير من يرضح له
 لما يات من ان الرعين والاعين والافطع يوضع لهم وانما ينوون
 ولم يقاتلوا كما يوضع من شرم كما جبر اي اذا قاتل وكذا
 ما بعده وعبارة المشايخ والظاهر ان الاجير يسكنه الدواب
 وحفظ الامتعة والتاجر المحترف يسكنهم ام اذا قاتلوا
 او عباد البرهان في كاخير اي اجار على احواله الذمة
 فخطي وان لم يقاتل لا مكان التزامه من يعمل بخلافه
 ويتفرع للجهاد واما السلم اذا استوجرت لجهاد فلا حاجة
 له

الصايغ من ان امر بيت المال فيه فعه له فيحفظه ان
 معرفة صاحبه ويصرفه بمصارف اموال بيت المال ان لم
 تخرج وهذا ان كان ناظر بيت المال امينا والدفعه لشقة
 يصرفه بمصارف اموال بيت المال ان لم يعرف الملتقط مصا
 رفة والا صرفه بنفسه اهدع ش على مر او اخذها
 لها مقابل قوله لا الخيانة اي للخيانة وان اقلع عن
 الخيانة شرا اذ التعريف والتملك ليس له ذلك بخلاف حاله
 قصد الخيانة في الانتساب اقلع عنها فان له التملك وظم
 هذا انه ما دام قاصد للخيانة في الابتداء لا يملك ثم مر
 لزمه قبولها اي ما لم يلتقطها للخيانة والا لم يجب عليه
 القبول لان الملتقط ضامن اهدع وجوبا على ما
 قاله اب الرقعة ضعيف والذي اخط عليه كلامه من ان
 ثم ان هذه المعرفة مندومة وان التعريف الات واجي
 وعبارة ثم مر وهذا الخلاف اما هو في المعرفة فثبت
 الاخذ اما عند التملك فالوجه وجوب معرفة ذلك
 ليعلم ما يرد له بالكلية الوطهره وصفها شامل للنوع
 كما اشار اليه الشرح اهدوية راجع للثياب والهدوية
 نسبة لمراد مدينة بخراسان ومروية نسبة الى مرو
 قرية بالبحرين شيئا عن نزي ويعرف اي الملتقط
 عطف على الخبر وقوله صدق واصفها اي كونه صادقا
 او كاذبا لانه اذا لم يعرف ما ذكر وجاله شخصه ووصفها
 لم يعرف صدقها من كذبه ثم يعرفها اي بنفسه او
 نائبه وان لم يكن عدلا من ذواتهم قوله ثم عدم وجوب
 فورية التعريف وهو ما صححنا لك ذهب القاضى
 ابو الطيب الي وجوب الفورية واعتمد الفرض القبل

ومقتضى كلام الشرحين جواز التعريف بعد زمن طويل
 كعشرين سنة وهو وقت غاية البعد والظمان مراد بذلك
 عدم الفورانية المتصلة بالانتقال اهـ والوجه ما نرى
 من الاقرب وهو عدم جواز تأخير عن زمن تطلب
 فيه عادة وتختلف بقلتها وكثرتها ووافقها البلقيني
 فقال يجوز التأخير ما لم يغلب على ظنه موافقة معرفة
 المالكة ولم يتعرض له اهـ وقد تعرض له في النهاية اهـ
 ثم مر ولا يكلف العدول الى عن مقصده صورة المسئلة
 في من له مقصد غير الصواب بخلاف المقيم فيها والقا
 صد اقرب البلاد فيعرف في الاقرب ثم وان جازت به
 قافلة تبعها ينبغي كما وافق عليه مرانه لبيت المراد
 انه يجب عليه ان يتبع القافلة اذا اذن من العدول عن
 مقصده او ترك محل اقامته من الصواب وانما المراد ان
 يعرف في القافلة ما دامت هناك او قريبة منه فاذا
 ذهبت لم يجب الذهاب معها ويكفي التعريف في اقرب
 البلاد اليه ثم فقولنا تبعها اي ان كانت في جهة مقصده
 برقاوي الا في السجدة الحرام اي في مجوز التعريف فيه
 على الاصح قال في المهمات وظاهره تحريمه في غير البيت
 كذلك فان القول الكراهة معتد كما حرم بها في المجموع
 ورد جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم
 المستثنى منه مسجد المدينة والاقصى فيكون التعريف
 فيما كفيهما على المعتد اهـ نرى سنة اس من وقت
 التعريف وهو بتحديدية ثم وقد يجب التعريف على واحد
 مستثنى بان يعرف سنة قاصدا حفظها با على ان التعريف
 واجب ثم يترك التملك فيلزمه من سنة اخرى ثم مر

على

على العادة ان يحث لا ينسب التعريف الاول كما في رد المحتار
 ولو من الاختصاصات اي بان كان اختصاصا عظم النفع
 بكثير امسا فاقدر عليه سنة ثم طرفيه المراد بالطرف وقت
 اجتماع الناس سواء كان في اوله او وسطه غرضي ثم كل
 اسبوع مرة او مرتين اي الى ان تتم سبعة اسابيع اهـ
 ثم ر قال الرشدي البعير يتم ظم في انه يحسب من السبعة
 الاسابيع الاولى انما هو ثم كل شهر كذلك اي الى اخر السنة
 فالمدونة المذكورة تقتضية والصابط ما ذكره وهو انه يجب
 انه لا ينسب انه تكرار لما مضى حتى لو فرض ان المتع في الاشيا
 بيع التي بعد التعريف كل يوم لا تدفع النسيان تحت قران
 كل اسبوع ثم من كل اسبوع ونريد في الاول لان تطلب
 المال فيه اكثر وبني الوارث على تقريف مورثه على
 المعتد ثم الارشاد لايت جوزي وهو قال مر والاقرب ان
 هذا التحديد كله للاستحباب لا للوجوب لما تقدم انه يكفي
 سنة مفرقة اهـ فلا يستوعبها ويقارق جواز امتناع
 بها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم في ممتهم ر قال امتنع
 عنها ضمن وهذا هو صوابه حتى لو تلفت باقة بعد ذلك
 مستحب من ويصفي انها كالودع على الوديعة اهـ
 لانه اي الكاذب قد عرفه اي الاقطر الى من اس قام
 يلزم الدفع بالصفات انما لا ينافي لغيره الاقطار
 يدفع اللقطة لشخص وضعها له من غير اقامة حجة على
 انما له شيئا ويعرف حقير الوجه انه في غير لقطة
 الحرم املحت فتعرف على الدوام وان كانت كذا خفي اخذ
 من اطلاق قولهم لا يجوز لقطته للتملك فليشامل وان
 مر ووافق على ذلك اهـ ثم بل هو ما يغلب على الظن
 لا اي باعتبار الغالب من احوال الناس فلا يروى ان صاحبه

قد يكون شديد الجدل فيدوم اسفه علي الشافعي في علم
 ولا يطول طلبه له عطف لازم اما ما يعرف عنه
 غالباً بعد محله اذ لم يظهر المالك في حيث ظهر وقال له عرض
 عنه وجب دفعه اليه ما دام باقيا وكذا يدل تالفان كان
 متولا هكذا يظهر ووافق عليه مراراً ثم لم يستبد
 به يستقل به واجده ويستغيب ان لا يحتاج اليه تلك لانه
 ما يعرف عنه وما يعرف عنه اطلعوا انه يملك بالاختد
 هو سم علي حجر توجب التعريف عليه اني مع عود
 الحظ لا قطع في ان المونة ليست عليه وقال سم وانظر
 هذا التقليل مع انه يجب التعريف علي من لم يقصد التملك
 واجيب بان التقدير لوجوب التعريف عليه مع عود
 وكقصد لا اي التملك لعله للحياة اي مونة
 التعريف عليه وكيف هذا مع انه يتقدم ان التملك
 للحياة لا يعرف الا ان يصور بما اذا كان حامل وقدر
 بان الذي مر ان لا يعرف التملك لو الاضطرار فلا
 ينافي انه يعرف لظهور ما لهما بان يترتبها الرجوع
 لقوله علي بيت مال اي قرضاً كما قاله ابن الرقعة لكن
 مقتضى كلامهما انه يتبرع واعتمد الا في رعي ويدل
 عليه قوله او يقتصر منها علي المالك بتم مرقولم يظهر
 المالك كانت من الاموال الضاربة في بيعها وكيل
 بيت المال ولا قطع الرجوع علي بيت المال بما اخذ منه
 هو ع ش علي مر والاحضرات فنزهاون لانها
 داخل في قوله او علي المالك ولو لم يملك الا
 ولو لم يملك لانه محل الخلاف كما قاله رضي قطن الما
 لك او يارنه فان لم يظهر المالك ولا وارثه لا مطالبة عليه
 في الاخر لانهما من كسبه كافي ثم مر ويستغيب ان يكون
 محله

٩٥
 محله اذا عزم علي ردها او رد لها اذا ظهر ما لهما الذي
 قاله ش علي مر وقصية كلام الشافعي انه لا فرق في وجه
 بانه حيث اتت بها وجب عليه من التعريف وملك وصارت
 من جملة الكسبه وعدم نيته ردها لما لهما لا يربط ملكها وان
 امته به وعلي ما قاله شافعي رضي ويستغيب ان يملك به ماله
 لم يقصد رد او لا عدمه اهـ ولا تعلق بها حق لازم
 ولو زال ملكه عنها لم عاد فالمسحبه انه لو كان لم يزل مر
 ع ش حق لازم بان لم يتعلق بها حق اصلا او تعلق
 بها حق جائز كالعارية او حق لازم لا يمنع بيعها كالا حاق
 والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالدفع وانظر هل مرها
 اذا كانت موجبة مسلوقة المنفعة مد لا حاقه او كمال
 وقياس ما تقدم في العرض من انه اذا رجع في الشافعي
 وراى موجبا يخذ مسلوب المنفعة ان المالك يصاب
 خذ الموقوف مسلوب المنفعة ولا حاقه له بل هو للاقط
 قوع الاحاق منه حال ملكه للموقوف وبان يثبت نقص
 وهو ما نقص من قيمتها كذا هذه العبرة بقيمتها
 الانتقاط او وقت التملك او وقت طر والعيوب ولو بعد
 التملك فيه نظر والاقرب الاخر لانه لو ظهر ما لهما قبيل
 طر والعيوب لوجب رد هاله اهـ ع ش علي مر لعيب
 حدث بعد التملك لانها ان كانت مصنوعة فليس بالقيمة وقيل
 ذلك اما ان حـ او عا بان تعلق بها حق لازم فالهـ
 وكالوقوف اهـ ولا تدفع المظن يستغيب ان يكون المراد
 لا يجوز ان تدفع اخذ من قوله اما اذ لم يظن صدقه اهـ
 نعم ان كان صدق دعوا لا فيستغيب ان يجوز البيع سم
 نعم ان نفذ العا صف ولو سقطت اللقطة من

ملقطها فالتقطها اخر فالاول اولي بها السبقه ولو امر
 بالتقاط شيء رايا فاختار فهو للامر ان قصد الاخذ فان
 قصد الامر ونفسه فلمها ولا ينافيه ملقطه عدم صحة التو
 كيد في الالتقاط لان ذلك في عموميه وهذا في خصوص
 لقطه وان راها مطروحة على الارض فدفعها ببرخله وتر
 كها حتى صاعته لم يصحها ثم مر لم تدفع لاحد اي لم يجر
 عشت والدفع هو له اي لانه بان انه اخذ ملكه غيره و
 خرج بدفع اللقطه ما لو تلفت عند من غير الموصف قيمتها
 فليس للمالك تقرب منه اي بولها بغير الملقط بل بها
 ويرجع به على الوصف اذ عشت على مر فان اقر له
 يرجع وفارقا فالو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم
 استحق البيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف
 له بالملك لظن اليدين اليه دليل الملك شرعا فعذر با
 لا اعتراف المستند اليه شرعا من موافقته باقراره
 عبارة من لانه يرجع ان الظالم هو ذو البيعة اذ فرغ
 من اللقطه ان تبدل بغيرها فباعتها ولا يجعل
 استعمالها الا بعد تقربها بشرطه وهو نقد ووصوله
 اليه حقه ثم ان وفاء نقد حقه فذلك والاصناع عليه ما
 بقى كغير ذلك من بعية البيوع اذ عشت ولا يجعل
 لقطه حرم ملكه والحق فيه بعضه عرقه ومصلح ابراهيم
 لانهما وان كانا من المثل انهما يجمع الحاج جميعهم
 الا لقطه اي ولا يجعل ملكه ولو بعد شيئا كما يد له قوله
 فيما يات والمراد التعريف على الدوام او اللقطه انما
 تتملك بعد التعريف وتعرف هذه لا غاية له تامل
 ويجب تقربها بالقطه فيه فان ايسر من معرفة مالكه
 فينبغي

فينبغي ان يكون ما لا معنا امره ليت المال عشت والا
 اي والابن المراد على الدعاء فلا يدل على ما ذكر لان سائر
 البلاد كذلك فحذف الشرط وجوابه واقام دليل الجواب بما
 فيه اللقطه هو فويل بمعنى مفعول
 اي الملقوط اي بيان حقيقة وما يفعل به وبما فيه وغير
 ذلك ويسمى لقطا وملتقطا باعتبار انه يلقط وينبذ
 باعتبار انه فينبذ وتسميته بذلك اي اللقطه والملقوط
 قبل اخذ وان كان مجاز الاول لكنه صادر حقيقة شرعية
 وكذا التسمية بنبوذ ابعد اخذ بناء على زوال الحقيقة
 بنزول المعنى المشتق منه ثم هو قوله بنبوذ ابعد اخذ
 اي هو مجاز لكنه باعتبار ما كان عشت ودعي يسمي
 ودعي لانه فتر ذلك اي مجهول النسب اذ عشت وعياق البر
 ماوس قوله ودعي بكسر الهمزة عشت يدعيه وهذا
 باعتبار امره وقوله باعتبار اوله وملتقطا باعتبار
 وسطه اذ عشت مع ما يات في قوله تعالى ومن احياها
 فكانا احياي الناس جميعا ولا ركان اللقطه الشرعي دفع
 بهذا ما يلزم على كل من كونه الشيء وكنا لنفسه لانه
 جعل اللقطه من اركان اللقطه وحاصل الدفع ان الذي
 جعله ركان هو اللقطه اللغوي بمعنى مطلق الاخذ والاول
 هو اللقطه الشرعي وهو اخذ الصبي والمجنون الذي لا مال
 له معلوم فرض كفاية اي حيث علم به كثر من واخذوا
 ففرضه على اذ عشت على مر والمي ونوعا في نفسه
 على مر فيجب عليهم الالتقاط ولا تثبت العاقبة لهم
 ان اللغوي مشتق من فعلهم ولعل يكونهم عن هذا العلم
 من كل منهم لقوله تعالى ومن احياها الاصل في الاحيا

في حال الروح في الجسد وليس المراد هنا ذلك وإنما المراد
 تشبها في دوام الحياة وهو وقع الضرر عنها المودعي اليه
 الملك وقوله فكأنما أحيا الناس جميعا أي بوقع الأثر
 عنهم فمعنى الحياة الأولى غير معنى الحياة الثانية
 فدللت الآية على كونه فرضا كفاية باللائم كالنكاح
 والوطء أي لم يوجبوا الوطء في النكاح لأن النفس
 تتبدل اليه فما استغنى بذلك عن الوجوب أو يقال لما كان
 القلب في النكاح معني الوطء والنفس تتبدل اليه لم
 يوجبوا النكاح أي العقد استغناء عنه بتبدل النفس اليه
 أهزبي ويجب إتيانها عليه أي لرجلين ولو استور
 بين لانه يغسر عليه إقامة للعدلين ظاهره ما يطاع
 عليهما من طاعة الله تعالى في ثباتها بالزينة
 واشتهرت جملة للفظ على فردة الكامل فقيرة تستور
 العدالة من باب أولى عتق وعلم ما مع اللفظ قياسا
 ما عرف في اللفظ من امتناع الاستهاد إذا خاف عليها ظا
 لها أنه هنا كذلك أهزبي فتعاله أي وإنما وحب ال
 شهاد على ما معه بطريق التشبيه له فلا ينافيه
 ما عرف في اللفظ مع أنه ليس الاستهاد عليها ولا مثله أن
 ما معه فت جملة اللفظ أهزبي لم تشبهه ولا أنه الحفا
 أي إلا أن تاب واشتهر فيكون التقاطع ديدا من حكا
 بحشة السبكي مصر قايان ترك الاستهاد فسقط شمر
 وهذا قال أهزبي كذا يصح لفظه مع أنه أخضر وجاز نزع
 منه أي بل وجب على القاصي نزع في وجوبه امتناع
 فيصدق بالوجوب عتق وحل واللفظ هو كان الأول
 أن يقدره على قوله لفظه كفاية لأن الحكم على
 الشيخ

الشرا فترع عن تصور واجب بانه آخر لقوله واللاقط حر
 منبوذ ليس بقيد أمثله ما إذا كان مكشيا وليس معه أحد
 من جنس ولو لم يكن أي أن قلب ضياعه شمر ووقعه
 أنه لو لم يخف ضياعه لم يجب التقاطع بل يجوز ونقل سم
 على جماعت من البراجمة فابقيد الوجوب مطلقا وعلى
 هو أي في قوله لا كفاية واللاقط حر رشيد ظاهره ولو
 أعيب أو غير سليم كعدم وبرص وبحت الأذرع أي أنه لا
 حق لها في العضانة ولا للذراع والعتق شمر جنس الحفا
 أهزبي وعبارته شمر ولا وجه كما بحثه الأذرع اعتبار
 البصر وعدم نحو برص إذا كان الملتقط يتعهد بنفسه كما
 في العضانة فلو لفظه غير أي غير من اجتمعت
 فيه الشروط المذكورة عتق أو سفه أي أو جهلت عدالة
 عتق فيترع اللفظ والنافع له الحاكم من كذا كافر
 أي عدل في دينه التقاطع الكافر وإن اختلعا ديني نعم
 للذهبي التقاطع حر لا عكسه قال فان أذن لرقيقه
 هذا اتقيد لقوله لم يصح من حيث تعلقه بالرقيق كان
 قال له فدية وإن لم يقل لي فيما يظهر خلا فالما يوظفه لأم
 الشمر شوربي أو أقر عليه أي والرقيق عدل رشيد أه
 ع ل كاعلم ما مر أي من اشتراط حرية اللاقط أو من
 قوله ولو مكشيا فالسيد هو اللاقط وليس كالحرفا
 أنه لا تصح الوكالة فيه وحل والبعض كالرقيق عبارة
 م ولو أذن لم بعض ولا مهايأة أو كانت والتقط في نوبة
 السيد فكأن أوفى نوبة البعض فإطلاقه في أوجه الو
 جهين أهزبي ولو أذمه أهذا فلو كان أحدهما غير
 أهل فهو كالعدم ويستقل الأهل به عتق من يراه

قضيت ان لا يجعله تحت يديها مع الاله قد يوردي الي
 ضرر الطفل يتواكلها في شانه عث علي مروي اي بعد
 اخذ اي اخذ احد هاله بدليل ما بعد وان لقطاء
 معا قدم مقيم محل وجدي علي من يسافر به ولو الي
 بلد فان كانا قسافين قدم بلدي علي قري لان البلد
 ارفق به فان استويا قدم علي اي غني الزكاة فان تفاوت
 في الغني لم يقدم الا غني ويقدم الجواد علي البخيل
 ٢٤ فغني اي ولو بخيل علي فقير ولو غني مروي
 حيث استويا في العدالة فقوله وعدل علي مستور
 اي ان استويا في الغني او الفقير لا يكره لانه قد
 يعاينه حاله عبارة شمر لان ارفق به غالباً وقد يوا
 شبه بماله ويقول غالباً اندفع ما لا ذرعي هنا ولا
 عثرة تتفاوت في القنا الا ان تيرا حدها يتعوضها
 وحسن خلف كما يحسن بعضهم اهد بحروف باطنا و
 لو فقير علي مستور ولو غني مروي وعمله في شمر
 مروي او لا شمر قال شمر اعتمد مروي في مروي فقديس
 الغني المستور علي الفقير العدل باطنا وهو الظرف
 ثم التبعة عث وفيه حاشية علي مروي مستور
 لو غني وهو المتجه لان مصلحة العدالة باطنا ترجح
 مصلحة القناع البتة اذ المستور قد لا يكون عدلا
 في الباطن ويمنعه لعدم الديانة المانعة له شمر
 علي حجر بحروف وليس لمخرجت القرعة له لو اي
 فيا شمر وهل يسقط حقه ام لا فيه نظير والظن الثاني
 فيلزم به القاصي لانه بالتقاطه تقيين عليه تزيينه
 اهد عث علي مروي ولا يقدم مسلم علي كافر هذا كان
 المسلم

٩٨ المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور لمزيد
 مرتبة عند المسلم كزيد مرتبة العدل باطنا اهد سم علي
 حواقول وقد يقال المستور قد يكون فاسقا باطنا فلا يكون
 اهلا للاشتراط بخلاف الكافر العدل في دينه فان اهليت
 للاشتراط محققة فكان مع المسلم كسليم في تفاوت في العدا
 الحقيقة او الغني اهد عث علي مروي ولا يدخل علي امتارة
 اس الامر صفة في مروي فتقدم علي الرجل كما يحسن الا ذرعي
 ولا ذلية فتقدم علي المتزوجة كما يحسن الزكشي شمر مروي
 ش قال بعضهم وهذا الاستثناء مطلق لان المستور منه
 رجل وامرأة وله نقله من بادية اي ولا فرق في النقل
 لانه يكونه للسكنى او غيرها كقضا حاجة اهد عبارة مروي
 في شمر وسوا كان السفر به للنقله امر غيرهما كقوله المتولي
 واقم اهد والبادية خلاف الحاضر وهي العداوة فان قلت
 فقرية او كبريت ولم تعظم في بلد او عظمت فمدينة او كانت
 ذات روع او خصب قريب شمر مروي قيل ان البلد ما فيه
 حاكم شرعي او شرطي او اسواق للمعاملة وان جمعت الكل
 فمصر ومدينة او قلت عن الكل فقرية وعلم من كلامه
 ان البلدي اخص من الحضري اهد قال في خشونة عيشهما
 هذا بالنسبة للقيط واما الزوجة فيجب عليها بطا و
 عنه ولو كان المنقول اليه حشيش العيش اهد عن مروي
 لان تعفتها فقدوة وممكنها ايد الها كوقف علي القضا
 وانما صرح الوقف علي شمر عدم تحقق وجودهم لان الجهة
 لا يشرط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكنه كاد علي
 كلامهم ومنه علي الزكشي واصافة المال العلم اليه لا
 سحابة الصرف عليه منه والا فهو بخور اذ هو حقيقة

للجهة العامة وليس ملوكا له وافاد السبكي عدم الصرف
 له من وقف الفقير الا ان وصفه بالفقر غير محقق لكث مخالفة
 الاورع استقامت الحال من كونه فقيرا وهو اوجه اهـ ثم اد
 او الخاص قضية كلامه التحيز بين العام والخاص
 والا وجه كما افاد بعض المتأخرين تقدم الثاني على الاول
 فان حملت اوفيا كلامه على التوزيع لم يرد ذلك اهـ ثم مر
 والمعنى ان موثقه اصاب ماله العام اوفى ماله الخاص
 قال السبكي الا انه لا يعلم انهما المقدمان الا ان يقال
 هذا معلوم من خارج وهو ان الخاص مقدم على العام في الزيادة
 واعتمد شيخنا انه يتفق من العام ان يترك فقدا بالخاص
 جـ كوقفت على اللقطا المحتاجين والا فتقدم الخاص
 عليه كافي سـ كتيب عليه والمراد كان عليه الزيادة
 يكون فادكر له صلاحيته للتصرف فيه ودفع المتأخر كـ
 لا انه طريق الحكم بصحة ملكه ابتداء فلا يسوغ للحاكم
 بموجب ذلك ان يقول ثبت عندي انه ملكه ثم رد وقادد
 ذلك انه لو ادعاه احد ببينة سلم للمدعي عـ ست على
 مـ او لم يثبت له ودانته زعمها بيلد او من موطنة بنحو
 وسطه او ركب عليها وعا عليها تابع لها قل وداز هو
 فيها وحده ايم لا تعلم لغيره او حانوت او خيمة او بستان
 كذا في نري وعبارته ولا يحكم له ببستان وجد فيه فاد
 الوجهين كما وجه بعض المتأخرين بخلاف الدار لا يكتفى
 تصرف والحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكنى وقضية
 التعليل انه لو كان يسكن عا دة فهو كادار وهو كذا في
 اهـ عـ ثـ وعبارة قل قوله ودار هو فيها وكذا في نري
 لاف بايها ولا في بستان لم تجز العادة بالسكنى فيه وال
 فكان دار

فكان دار وفاق الدار والبستان تابع لهما ملكا وعدمه
 ان كان معه فيها غير فله حصته بعد 22 بحسب الروس
 قل الامال قد فوضت اليه تحت الاورع ان لو اتصل حيط
 بالوقفين ويربط بنحو ثوبه قضى له به لاسيما ان انضمت
 الرقعة اليه اهـ ثم رد قوله بخلاف الموضوع بغرب المكاف
 يوقد من هذا انه لو تأخر هذا المكاف فيه فالقول قول
 المكاف وتقدم بينته لان البيلد اهـ ثم
 اي لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية اهـ ثم مر
 في بيت مال اي مجانا عـ ثـ وقل يقرض عليه
 على الطفل لا على بيت المال كما خرج به الخطيب على منها 2
 حيث قال او حالت الظلمة دونة فترض له الامام فت
 المسلمين في ذمة اللقيط كالمصطراب الطعام فان
 تقدر الا فتراض قام المسلمون بكفايته فترضا لوجع ست
 على موسى بن ابي موسى بيلد لا نري والا وجه ضبطهم
 من يات في نفقة الزوجة وقيل من يملك مائة مئة فلا
 تعتبر قدرته بالكسب واذا الزمهم وزعمها الامام على ما
 سـ بيلد فان شق فعلى من يراة الامام منهم فاق
 استووا في نظره تحير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ
 سهم الخقم او المساكين فان ظهر له سيد او قريب رجع
 عليه وان ضعفه في الروضة وفانورع به من سقوط
 نفقة الغريب ونحوه ينص الزم من يراة بما يات منها
 نصير دينا بالاقتران ثم راني يادون العالم فان لم يظهر
 له مال ولا قريب ولا سيد ولا كسب فالزوجه على بيت المال
 من سهم الفقير او الفارقي بحسب ما يراة الا فله بدل
 بنزع الخافض كان الانسب بما قبله ان يقول على التمييز

ولا قطع استقلال حفظ حاله اي ان كان عدلا بحيث
 يجوز ايداع حال البيت عند اهوجم ولم يخف عليه عند
 من استيلاء ظالم في وزير باذن حاكم في المذ الاول على
 الاوجه ومثله الاستهاد قطع يجب الا في الاول كما قاله
 فان تقدر مراجعته اشهد ويصدق في قدر الانفاق ان
 كان لا يقاوم مع علي م ر ثم ان لم يجد اي في مسافة
 قريبة وظهري ما دون مسافة العدو على المعتد اهوجم
 في الحكم باسلام اللقيط اي وما يتبع
 ذلك كالحكم بكفره بعد كاله مع ش علي م ر او يجوزها
 كذلك اي بتبعية فالصور اربعة او ما الحذف بها وهي
 دار الكفر التي بها مسلم كشافه ل وان استحققه كافر
 ولا يلزم من كفر ابيه كفرة لاحتمال ان يكون من شمة
 بوطن مسلمة فيكون مسلما بتعالفه للقاعدة المشهورة
 لو عبا في شمة راي ولو حقه في النسب لنا حكمنا با
 سلامه فلا نغير مجرود دعوي كافر او الفانية للرد وقيد
 الماور في الخلاف بلا ذال الرصد منه صلاة او صوم
 والا فسلم قطعاً ويندب ان يحال بينه وبين من ادعاه
 الله ولو بدار كفر اي اصلها دار اسلام بان كانت دار اسلام
 اولاً واقربها هو عليه باب الجزية او الصالح في دارها
 ما استولى الكفار عليها من ديارنا به مسلم اس قبل
 او امراته وكله يقتضي ان اللقيط اذا وجد بمحل تلك
 فرب لا يحكم باسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل من
 كلامه شامل لذلك وهو بعد فلكي مر او حنا لهذا
 مع قوله ولكن لا يكفي اجتيازه به اركفر قد شافان
 لان الولد يدل على الاكتفاء بالاجتيازه الثاني يدل
 على

على عدم الاكتفاء بذلك قاله في فتح دار الكفر في الاول
 على ما اصلها دار اسلام اهوجم واقول اسهل من هذا ان الا
 ول عام مخصوص بالثبات اهوجم كاهوشان الاستدراك لان
 قوله مجتازاً شاملاً لاجتيازه به اركفر اسلام التي يسكنها
 الكفار ودار الكفر والاستدراك بجعله بالاول عن غيري
 لا يكفي اجتيازه بل لا بد من السكن والمراد بالسكن هنا
 ما يقطع حكم السفر وهو اربعة ايام غير مومي الدخول والخروج
 قاله ان ذكر عن حثاقا لعل يستفي الاكتفاء بثلث بكن فيه
 الوقاع وان ذلك الولد عنه قاله القضية اطلاقهم انه لو كان
 مسلم واحد مصر عظيم بدار الحرب ووجد فيه كل يوم كف
 لقط مثلك حكم باسلامهم وهذا ان كان لا جد تبعية الا
 سلام كالسابق فذلك او لا مكان كونهم منه ولو على بعد
 وهو الظرف فنية نظره ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امره
 شمة راي كغزاي اصلها دار كفر فلا يحال الف ما قبله اذ
 ذلك مغرور من في دار كفر اصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر
 ما استولى عليها من غير حمة ولا صلح ولا اصلها دار
 اسلام وما عدا ذلك دار اسلام شجنا اما اذا استحققه
 الكافر بسببته شمل كلامه ما لو شنت البيعة نسوة و
 هو الاوجه من وجهين والا قرب اعتنا والحق القايقة
 حكمه هو كالبيعة بل اقوي شمة راي وان كان بيتا والا قرب
 منه جاي بشرط تشبه اليه نسبة تقتضي التوارث ولو
 بالرحم فلا بد ادم ابو البشر صلى الله عليه وسلم اهوجم
 لانه لو نظر له كان كل الناس مسلمين بالتبعية لم لا كل
 شخص منسوب اليه لكان نسبة لا تقتضي التوارث اهوجم
 ولكن صابط النسبة التي تقتضي التوارث لم تظهر ولم

تعلم من كلامه ونقله ما يأتي في الوصية بان يقال هنا لغير
 الراد بالاصل ما ينسب الشخص اليه من جهة الالاء والامانة
 وبعد قيل كما يقال بنوا فلان من فوق الجود الذي حصلت
 الشهرة به والنسبة له لا يعتبر لان تنعيب احد منهم و
 هذا اشارة للحكم بغير الغير بالتبعية ولا يكون الا احد
 الاصول بخلاف تنعيب الاسلام تكون له والسبب
 في حيث واحد وعينه واحدة هو عطف تفسير لان
 المقصود اجتماعهما في العينية قال فلا يحكم بسلام
 مسلميه اي وان اسلام بعد سعيه حل لان الدار لا تؤثر
 فيه اي في الساب فلا يصح كما مر عقوده اي بالنسبة
 لاحكام الدنيا ومع ذلك تستحب المصلحة بينه وبين
 ابويه لئلا يفتناه وقيل يجب ونقله الامام عند اجماع
 الاصحاب اما بالنسبة لاحكام الآخرة فيصح ويكفي
 من الفارسين اتفاقا ولا تكثر بين الاحكامين كما في
 من لم تبطله الدعوة وكما طفال المشركين ثم روي لو تفقد
 بعبادة كانت غير صحيحة كما نص عليه لكان لا يمنع منها
 من زنا ولا يومئذ بها لعدم صحتها وفارق صحتها من السلم
 المير الاصل لان انتفاعه بها لا ينافي له بقوله قال وكان
 علي قهرا حيث اسلام فقد قيل كان منه ثمان سنين
 وقيل تسعا وقيل اربعة عشر سنة اهـ 2
 اي فلا تنقض احكام الاسلام الجارية عليه قبل الرواية
 روي وسمه واحكام الاسلام من ارضه من قريته المسلم
 وجواز اعتناقه عن الكفار لسبق الحكم بسلامه اي
 ولا ينقطع بروقه 2 في تبعية الدار اي المتقدمة في
 اللقيط او هو الذي يحكم بسلامه تبعا للدار كما تقدم
 فانه

قانه كما قرأ صلى اي فيقر على كفره وينقض ما اضمناه
 من احكام الاسلام من ارضه من قريته السلم ومنع ارضه من
 قريته الكافر وجواز اعتناقه عن الكفار وما يتفرع على خلاف
 في انه مرقد بكفر او كما قرأ صلى بخهيرة والصلاة عليه وقوله
 بمقابر المسلمين اذ اقامت بعد البلوغ وقيل الكفر ذكره الرازي
 وراي الامام انه تشابهه فيه ويقال فيه شعار الاسلام قال
 النووي وهو المختار والصواب لان هذه الامور مملوكة على
 الظن وطاهر الاسلام هو روي وقوله روي اذ اقامت الخ فان قلنا
 انه كما قرأ صلى لم يحرم ولم يصل عليه وان قلنا انه مرقد بكفر
 جاز وصل عليه للحكم بسلامه قبل ذلك وقوله يقال فيه
 اي في الميت المذكور وقوله شعار الاسلام اي علامته وهي
 تبعية الدار في الاسلام اي فيمن روي ويصلي عليه سوا حكمنا
 بروقه امر بكفوره وقوله هذه الامور اي التجهيز وما بعده
 تبينا خلاف الخ اي تبين لنا خلاف الخ اي فتشخص احكام
 الاسلام الجارية عليه قبل ذلك في بيان
 حرية الرقيق اللقيط اي ما تحصل به حرمة عن ثبوت وقوله
 واستلحاقه اي وما يتبعها في تتبع الاول قوله ولا يقبل
 اقراره الي قوله قضى عنه ويتبع الثاني قوله فان عدم
 او بخير الخ اللقيط هو قال الشافعي رضي الله تعالى
 عنه ولو قد فقه قاذق لم احده حتى استاله احرار لاسم
 فلا يكفي اي من البيعة وفارق غيره اي حيث تكفي
 الشهادة بالملك المطلق عن السب فلا تغير دعواه
 اي دعوى احوال مال عت وقوله وضعه اي يكونه مملوكا
 اخر بخلاف اللقيط لانه حرا ظاهرا اي قد عواه تغير
 وصفه فاشترط التعرض لسب الملك 2 بعد كماله

اي يسلو وعقل هو اول من قوله قصد فيه اي لشئ
حاله السكون عن التقدية والتكذيب ع ش ولم يبق
اقرار اي اللقيط ويصح عود الصبي على كل من دون المقر
له اذ لو اقر انسان بحريته وافر اللقيط له به لم يقبل وان صدق
وهو ظن ثم ذلك قوله الش بعد كماله يعني الاحتمال الاول
نعم ان وجد بداد حرب الوجه الاستدراك على قوله
المت اللقيط حرف كان الاول بتقديمه على الاكتمال
قف و لا يتون وقيضا للقيط وقوله كسائر صبيانهم اي
المفروق نسبهم 2 ل فاندفع ما يقال ان اللقيط المذكور
من صبيانهم وحاصل الدفع تسليم انه منهم لكنه غير
معروف النسب والاد صبيانهم بقدر اسرهم لانهم قبل
اسرهم محكوم بحريتهم قاله البلقيني رد المحتار غير
هذا الكتاب بان دار الحرب انما تقتضي استرقاق من وكسر
بالاسر ومجرد اللقيط لا يقتضيه اي لانه ليس اسرا بان قصد
ان يربيه منه فقا وهذا الرد هو المقتمد 2 ل وري بقول
البلقيني ض وفيه سم والوجه ان محو كونه يذو الحرب
لا يقتضي رقة فاذا اخذ على جهة الانتقاط حكم بحريته
لان اخذه بهذا القصد صار قرقا عن الاسترقاق اما اذا
اقومه للكذب المناسب ان يقول اما اذا اذبه المقوله
في تصرف ماض اي في حكم تصرف والحكم في المثال الاتاهو
عدم قضا الدين من المال الذي فيه يد فاق قضا الدين
يعز بالقوله وقوله مصر بغير وحاصل الصورة ان التصرف
اما ماض او مستقبل وعلى كل اما ان يصير بغير اوبه او لا
بغير باحد فقوله بخلافه في المستقبل فيه ثلاث وقوله
ماض الا فيه ثنتان فقوله اما التصرف الماض في هذه

مكره

مكره مع قوله وماض لا يصير بغير كذا ادعاهما فوطئة لقوله
فيقبل الخ وذكرها في ضمن العام اول كان من جملة عدم
القبول بالنسبة لغيره بخلافه في مستقبل فلا يصح
منه البيع والشرا اما التصرف الماض في صورته ان يتصرف
اللقط بغيره بغيره بالرقه فهو قبل الاقراو غير مكافئه له
فلا يقبل فيه وبعد الاقراو مكافئه له فيقبل فيه سالب
ومثله الروض وصورة بعضهم بما اذا اوصى به بشئ لنفسه
فيلزم فيه دعواه الرق بطلان الوصية وفيه اضار فيه وهذا
التصوير اول لان القتل ليس تصرفا ولو كان اللقيط
امراة لم يهدد بغيره على قوله ولا يقبل اقراره كذا
عليه ثم الروض فكان الاول ان يقدمه على قوله اما
التصرف لم يهدد وقد يقال آخر لاجل قوله وبعد رقي
لان مستقبل لكنه لا يقال له تصرف تامل وحاصل ما
ذكر هنا مستمسك لكل الاربعة الاول مفرقة على المنطوق
والثنتان الاخيرتان على المفهوم احر لم يفسخ نكاح
حها اي لان انفساخه بغير الزوج ثم الروض اي ويقدم
انه لا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض مصر بغير وفي
ثم الروض لم يفسخ اي لان النكاح كالمقبوض المستوفى
اهو و بغير الزوج بين بقاء النكاح وفسخه حيث شرط
بها فان فسخ بعد الدخول به لزمه للمقوله الاقل من مامو
المثل والمسي فان اجاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه
اليها اجازة فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى كاف
ثم هو وتسلم لزومها اليك ومنها اي وان تصرف السيد بذلك
لن لا يتصرف الزوج في وولدها قبل اقرارها خراي
حريتها وفي ثم لم يلزمه قيمته اي لانه بغير لزوم القيمة
وتعند بذلك اقراره بالطلاق لان عدة الطلاق حقا

للزوجة فلا يثبت اقرارها فيه وشهرته في الحق قال ستم بعد
 كلام طويل في ابطالها بطلان الحرية ويسمى طه طه الب
 الموت فان وقع ذلك اعتدت باريقة اشهر وعشت ايام عشت
 وقوله وشهرته في الحق لان عدته الوفاة حق له تعا وهذا وجب
 قبل الدخول فلا يثبت بغيره بقصان العدة زبي قال شيخنا
 وفيه ان العدة مستقبلة عن اقرارها بالرق فكانت
 الناس قبول اقرارها بالنسبة لها بان تقصد بغيره الا
 ان يقال ان العدة وقعت تابعة لا مقصودة او يقال
 الكلام في التصرف والعدة ليست منه وجب موافق
 مغيرها او زبيد امر لحقه ولا يلحق بزوجه الا بنية
 كما يعلم ما ياتي واستحبوا للمقاضي ان يقول للملحق
 من اية هو ولدك من زوجتك او من امك او شبهة
 لانه قد يظن ان الالتقاط بغيره النسب ويحتج الركن
 وجوبه اذا كان من مجهول ذلك احتياطاً للنسب ثم مر
 ولا نفقة عليه بل نفقته من بيت المال اهـ
 او تفارقت بينتان قال النووي ليست لنا موضع تسقط
 فيه الاقوال الثلاثة في احوال البينتين الا هذا الموضع
 اقرني ومسئلة الشك في النجاسة اي لو تفارقت
 بينتان في النجاسة يلحق قولهما ويعمل بالاصل وهو
 الظاهر عت وزي مورخين بتأريخين مختلفين
 فلا ترجيح وهذا مستثنى من كون الحكم للسابقة
 تارة كما قاله النووي وقال الخط ان القاعدة المذكورة
 خاصة بالاموال اهـ فلا ترجيح وهذا بخلاف المال فانه
 يعمل بقاعدة التاخير عت بقوله السابق هو قوله
 مع يد عن غير لقط عت بقايف وجود الحق من الحق
 به ولا يقبل منه بعد الحاقه بموحد الحاقه باخره الاجتهاد
 لا

لا ينفق بالاجتهاد ومن ثم لو تفارقت قاتقان كان الحكم
 نفق وتقدم عليه البينة ولو تافرت كما تقدم هو على مجرد
 فتساب لانه مسترلة الحكم فكان اقوى ثم مر فاذا انتسب
 اليها احدها فلوله يثبت لو احدهما يثبت لغيرها او لم يثبت
 نفسه لاهما ولا لغيرهما فهل يرجع المنفق عليه من ثبوت
 نفسه منه او على اللقطة نفسه لوجود الانفاق عليه
 فيه نظراً والاقرب عدم الرجوع فيهما لانه يقصد واحد
 منهما بالانفاق عت عليه مر ان فان باؤن الحاكم اي ستم
 بائها ومع نية الرجوع ثم يثبت ان تفذر الاشهاد وفي
 كلام شيخنا انه اذا تفذر الاشهاد ونوب الرجوع لا يرجع
 حل واذا انتسب اليها ثالث وصدقه لحقه في اي وجه
 عليه ما انفق لا سدل الجمالة وتكرها بغير
 الاصحاح عت الاجارة ولا نية عقد على عمل ولا وردها الجهور
 هنا لا نية طلب التعلق الدابة الضالة اهـ ثم مر اي مثله وفيه
 ان المقصود طلب رد هالما لكان لا طلب التقاطها لان اللقطة
 طب التي لا يعرف مالها معلوم ان يسلح بالالتقاط معناه
 اللقطة وهو مطلق الاخذ فامل بتثليث الجيم ولم
 يسبق الا قصح ولعله الكسر لا فتصار الجواهر في عليه عت
 واقتصر عليه الياس وجمعها جعايل اسم لما يجعل وهو
 العوض وشرعا التام لخطاهم ان هذا راجع للتلاش
 كاللقوي وليس كذلك بل هو راجع للجمالة فقط كما يدل عليه
 عبارة مر ونفها وهي اي الجمالة لغة اسم لما يجعله الا
 نسان لغيره على تيمم بفعله وكذا العمل والجملة وشرعا
 التزام عوضا لغيره فقد جعل قوله شرعا في مقابله قوله
 لغة التعلق بالجمالة لكان عبارة في قوله التمسع
 بمواهر على عمل معين اي او مجهول عت عليه خبر

الذي رقا له الصحابي وكان الرقيب له بفعا ع ش علي مر قال
وكان من رئيس العرب وذلك ان ابا سعيد الخدري كان مع جماعة
من علي محل فيه عرب فاستضافوه فلم يضيغوههم
فبانوا بالوادى فلدغ رئيس العرب فانت له بخله واقلمه
اي لم يقد مشيا فقال اسئلوا هذا الحبي الذي نزل عندكم
فاسئلوههم فقالوا نعم لكن لا يكون ذلك الا باذن فاجعلوا
لهم قطيعا من الغنم ففعل ابو سعيد الفاتحة ثلاث مرات
وصار يتغل فتنط كما تاشط من عقاب فتوقفوا ف
قسمة ذلك القطيع حتى جا واللين صلي الله عليه وسلم
فاخبروه فقال ان احق وفي رواية ان احسن ما اخذتم
عليه احب كتاب الله نعم فيكون الدليل قول النبي وتقريره
فان دفع ما يقال ان فعل الصحابي ليس بحجة قال الزركشي
ويستنبط منه جواز الجمالة علي ما ينتفع به المريض
من دواء رقيقه وان لم يذكره وهو محقق ان حصل به
نفع والا فلا اخذ ما ياتي منه مر قال ع ث ولعل قصة ابي
سعيد حصل فيها نفع كذا به لوضع المريض فلا يقال
قراءة الفاتحة لا نفع فيها فلا تنفع الجمالة عليها او انه قرأها
سبع مرات مثلا ونسب ان الراد بالنفع بالنسبة
للماعل نعم ينبغي ان يقال ان جعل الشفاغاية لذلك
كلمة اويي الي الشفا او لترقيي الي الشفا فان فعله
جدا الشفا استحق العمل وان فعل ولم يحصل الشفا لم
يستحق ثوابا لعدم وجوب الماعل عليه وهو المداواة والرقي
الي الشفا وان لم يجعل الشفاغاية لذلك كلفه علي علي
سما مثلا استحق بقراتها سبعا لانه لم يقيد بالشفا ولو
قال لترقيي ولم يزد او زاده من علته كذا فهل ينفعه الاستحقاق
بالشفاغاية نظروا وقد يؤخذ من قوله في مسئلة المداواة الاثنية
قيل

قيل قوله ولو اشتراك اتان نحو فساد الجمالة هنا وجوب
اجرة الشغل فليجرب رسم علي جبر فائدة ما يقع من كون
الشخص يقبل بشم العصابة او الطائفة مثلا فهو حرام
لانه من المحرم والافباء بالغيبات اهد ع ش علي مر قال شيئا
والمخلص من بعد الله يقين ويكتب ما يناسب ما ظهر له
من غير ان يقول هذا من الله او من الارض اهد وهو ظم كذا
يؤخذ من العلة والقطيع ثلاثون راسا من الغنم هو
بيان لما انتفع وقوعه والا فليس اللغوي لا يتقيد
بعدد كما تدل عليه عبارة المختار فانه لم يقيد بعدد مخصوص
اهد وايضا الحاجة قد تدعو اليها اي في رد ضاله وانما
وعمل لا يقدر عليه ولا يجد من يتطوع به ولا تضع الاجارة عليه
للجمالة اهد ثم مر فجازت كالمضاربة والاجارة وليس
يستحق عنها بالاجارة لانها قد تقع علي عمل مجهول
عمل في عدمه من الامكان مسامحة لانه لا يوجد الا بعد
تمام العقد الا ان يقال المراد بعدد منها ذكره فقط في العقد
والمتاخر انما هو ذات العمل ع ش علي مر ولو غير المال
اي حيث اذن المالك لمن شاف الراد قاء التزم الاجني
الجعل فصح وج ساع للمرا وضع يده علي الراد وبالتي اتم
الاجني لانه مستند لاذن المالك ج ل وفي شمر وانشطه
ان الرقعة بانه لا يجوز لاحد وضع يده علي مال غيره بقول
الاجني بل بضمنه فكيف يستحق الاجرة واجيب بانه
لا حاجة الي الاذن في ذلك لان المالك را ضعه قطعاً او
بان صورة ذلك ان ياذن المالك لمن شاف الراد والتزم الا
جني العمل او يكون للاجني ولاية علي المالك وقد
يصور بغير ما اذا ظنه العاقل المالك او عرفه وطن رضاه
وظهر كذا المر انه يلزم غير المالك العوض وان لم يقبل علي

بان قال من رد عبد فلان فله دينار ولم يقبل علي وبه صدق القول
نزول وعزم الدم وخلصا فلا يصح الشراء وكذا
مقتضى اقتضاء علي هذا القول المتناختار خاصا
بالشترط فيكون مضافا لا منونا وهو ظان الظاهر هنا في
العقد والراة العامل هنا هو علي العمل وهو بعد العقد
ولا يثبت اكرامه علي العقد لانه لا يشترط قبوله كاسبيا
شخصيا وعلم عامل ولو لم يمتدحها لاجل حاله تفارق
الا جازة من اوجه جوازها علي عمل مجهول وصحتها
مع غير معين وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جازمة
لا لزعة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالقرع من
العمل فلو شرط تعجيل الجعل فسد العقد واساكتف
اجزء المثل فان سلمته بلا شرط اقتنع تصرفه فيه قبل الفراغ
من العمل فيما يظهر ويغيب بينه وبينها الا جازتها
نظمته ملكه بالعقد وهذا لا يملكه الا بالعمل ولو قال
من رد عبدي فله درهم قبله بطل العقد قاله الغزالي
اه من كتاب الدرر المشرقة وتعارفها ايضا في اشتراط
عدم التاقت واهلية عمل عامل اي قدرته علي العمل
ويشير له قول الشرح بخلافه وهو قوله ان غير المتعين
لا يشترط اهليته للعمل ولعل صورته ان يكون حال
التداعير اهل الصغر لا يقدر ثم يصير اهلا ويرد كونه
سمع حين التداء اوله التداعير صيرورة فادرا
شوبري قال مشحنا ولعل في العبارة قلبا اي واهلية
عامل معين لعمل وقوله فتعين اي وقت التداء والقل
وخز به التبرم فيشترط اهليته وقت التداء والقل
اهلا وقت التداء اقتضاها انه لا بد من الاهلية وقت
الرد وفي المعين والبرم قاله رد للمعين ان يستتيب

غير

غير فيما عجز عنه وعلم به القائل اولا يلحقه القائل
فتصح ممن هو اهل ان يبه وان كان هو عين كلام المصنوعة
لقول ولو عجزوا وان فكان الاول ان يقبل فلا يصح من غير
اهل الصغر لا يقدر علي العمل لاجل حاله وفيه ان الصغر اشد
كورا يثبت منه العمل فلا معنى للاحتراز عنه واجيب بانه لا يمتدح
الجمالة معه وان قدر علي العمل بعد ذلك ورد الصالة اي اذا
كانت علي عينه وصديقا ومجنونا اي لهما نوع تميز و
ليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز او المجنون الذي له
نوع تميز الا هذا عن يميني ولو كان اذن اي من وليهم او
السيد وهذا ارجح لجميع ما قبله عشا بخلاف صغير
لا يقدر علي العمل اي فاذا اتفق انه حصل العمل لا يستحق
شيئا قال عشا علي م ذلك فيه انه حيث انت به بانت
قدرته الا ان يقال ان الراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العا
دنا غالبا وهذا لا ينافي وجود العمل مع العجز علي خلاف
الغالب اهو وتعين عليه الراد لكونه عصب لاجل خلاف
ما لوردة من هو فببدا اضافة كانت طهرت الزيج ثوبا الي
داره ودخلت دابة داره فانه يستحق بالرد لان الواجب
عليه التخلي لاجل اذاه عشا علي م وفاقين عليه
شرعا لكونه قضيت انه لو كان الراد غير مكلف استحقاقا بحسب
بان الخطاب متعلق بولي له لتقدر تعلقه به فلا يستحق
شيئا اهو رد وقوله حسب ظلمنا فهو منه انه اذا احتج بحقا
لا يستحق ما جعله له ولا يجوز له ذلك وينبغي ان يقال
فيه تفصيل وهو ان المملوك ان جاعل القامل علي ان
يتكلم مع لئلا يطلعه علي وجهه ما كان تكلم معه علي
ان ينظر الدانت الي بيع غلامه مثلا جازله ذلك ولا يستحق

ما جعل له والافلا هـ عـ ثـ لمن يتكلم في خلاصة قضيت
 انه اذا تكلم في خلاصة يستحق العمل وان لم يتفق اطلاق
 المحبوب بكلامه لك في كل مسم علي حجة في الوجود علمه
 قبالا وواحدة انه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والمداواة
 لم يستحق الا اذا جعل الشفاء والاستحقاق العمل مطلقا
 فقيامه هنا انه ان جعل فوجه من الجلب غاية لتكلم
 الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه عـ ثـ علي مـ و
 فانه جائز وان تقبل لك بشرط ان يكون فيه كلفة تقابل
 باجرة كما علم سـ لـ ويرى فيفسد اي يفسد التاقيت
 العقد وقوله وسوا كان العمل بخوفه ان العمل الذي وقع
 العقد عليه هو الرد وهو لا يكون الا معلوما والجهل انها هو
 في محل العمل كالمسافة فيجعل العمل مجهولا بالنظر في
 محله تامل بل اولي ابي لانه اذا اختلف الجهل في القرض
 مطلقا فلا يفتقر الجهل الذي عـ سـ علمه بطريق الاول
 اهـ 2ـ وعبارة شـ مـ لان الجهالة احتملت في القرض
 زيادة متوقعة فاحتمالها في رد الماحصل اوليا هـ و
 اكثر ما ذكر ابي من اول الباب الي هنا من زيادتي كما يعلم
 من مراجعة كلام الاصل وشرط في العمل بالوجوه لم
 جزا من الرقيق فقصبة كلام الرقيق البطلان حيث حاو
 فيه اجر خلاف نظير في الرصعة التي تشتاخر بجزء من
 الرقيق قبل العظام وفتا رعه في المطلب ورفق بان الاوجه
 هنا لا تستحق الا بعد تمام العمل بخلاف الاجارة مسم عـ ثـ
 او غيرهما كالعجز عن تسليمه وعدم الولاية عليه عـ ثـ
 بخلافه ابي الجهل في العمل والعامل قوله ويستثنى
 من ذلك ابي من المعلوم وهو قوله فما لا يصح ثنائيا وقوله
 مسألة

مسألة العلم بغير العين وسكون اللام وهو في الاصل الكافر
 الخليل والاراد في هذا قطب كقوله ان قال الماحض ان ذلك
 علمه فحق قوله كذا اقل المصنفات لـ واما وصف العمل
 ابي وكان يعيد كذا فذلك من عـ ثـ في التوبة الذي صفت
 كذا وكذا فيض هذا دون البيع لانه لا يقوم فيه وصف
 المصنف مقام التوبة وان لم يصح كونه ثنائيا لان
 وصفه الشئ للمصنف لا يفي بـ وبقوله بخلاف
 الجمالة ابي فانها عـ ثـ فذلك في التحقيق
 من طرف الملتزم لم يقل من الملتزم فيشمله وكيفية ذلك
 بان قال من عـ ثـ فلا يملك في علمه كذا
 طرف العمل ابي يند يكفي العمل وطه كلام الامام انها
 لا تعرف بالرد مـ ووقال قبل ذلك في محل اخر وصلة لورد
 ابي القبول مـ ووقال في تحقيق الايات جـ دـ وهذا
 هو للمعتمد لا يشترط له صيغة ابي قبول ولا كثر ط
 المطابقة فلو قال ان ردت ابي فله وبتا وقال ارده
 نصف دينار واستحقاقه لا يملك لان القبول لا اثر له كافي
 ثم وقاله يقول الشئ لا يشترط له صيغة ابي فتكون
 العقد وظاهره ولو عينا وفيه انه اذا لم يعلم العامل
 لا يتصور فيه صيغة ابي فتكون للعقد فكيف ينبغي
 الشئ الا شتر لا طمع انه موهوم انه مقصور في غير المعين
 واجيب بان هذه مسألة تصدق في الموضوع ابي
 فتصدق بعدم الامكان شررايت في مـ وقا نصه وفي الرد
 واصل بالاول المعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهر
 يناقض المتن ويجاب بان معني عدم تصور ذلك بعد

بالنظر للمناطيات العادية ومعنى قصور الذي افهمه الكتاب
 انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه
 صار كل سامع كانه مخاطبا بقصود قبوله اهل حروفه و
 عبارة متفق السهاج ولا يشترط قبول العامل وان عينه
 فلا شيء له ولا تقبل شهادة الاجنبي علي تريد
 بذلك لانه منهم في تزويج قوله اهل سالك ان كانت
 الخبر ثقة او وقع في قلبه صدقه في وعيا وقع في
 قوله ثقة لا مانع ان يباد ثقة في طيب العامل سم ولو
 كافر او صلب او عبا في الشؤ برى قوله والا فهو كالورد في
 ظاهره وان اعتقد الراد صدق غير الثقة وقد وجه
 بان اعتقاد صدق غير الثقة انما هو شر في جانب
 المعتقد لا بالنسبة لا لزام عدم به لان الشارع العام
 بالنسبة له تامل في ثوبه وقد توجه كلامه في لو سمع
 بان الاجنبي لما كلف صا وحاقب الواقع اعترا اعتقاد
 صدقه عند الراد وان كان غير ثقة في الواقع
 فسطه فان رده من نصف الطريق استحق نصف
 الجعل او من ثلثه استحق ثلثه ومجمله اذا تساوت
 الطريق سهولة وجزئية اي صعوبة والا كان كانت
 اجرة النصف متعاقبة اجرة النصف الاخر استحق ثلثي
 الجعل ثم رده الخوازمي بضمها كما قاله في شغل
 مردوخ في اللوكس هانسية الي خوازمي اسم بلديت
 بلاد الهند وكان عالما جليلا جامع بين الشريعة والحقيقة
 شيخنا ولورده اثنان فاكثرا شترقا في الجعل على يد
 الروس وان تفاوت عملهم لانه لا ينضب حتى يوزع عليه
 وصورة

وصورة المسئلة اذا فهم السد الكقول من رده عليه كذا ويخالف
 ما لوقال من دخل دار في فاعطه درهمها قد ظاهرا جمع استحق
 كل واحد درهم لان كل واحد داخل وليس لكل واحد درهم للعبد
 بل الكل رده وشره فاستحق اقسى الثهاب الرعا في ولد
 قرا عند فقيه مدته ثم نقل الي فقيه اخر فطلع عنه
 سوتة يعمل لها سورا كالا صار فميتا وحصل له فتوة
 اياديه بامر الثاني ولا يشاركه فيهل الاول نقله عنه
 انه في شرع مث ويوقد من كلامهم هنا وفي الساقاة
 كالقادة السليبي جواز الاستنابة فيه الاقامة والتد
 ريب وسائر الوطائف الظان في الثانية امر ولو بدو
 فيها يظهر ولو لم ياذن الواقف اذا استثنى مثله او خيرا
 منه ويستحق المستثنى جميع العلوم والثاني ما جعل
 له وان اقسى ابن عبد السلام والمصر بانه لا يستحقه وا
 حد منها الا المستثنى لربها في الثلث ليدون له النا ظر
 فلا ولاية له ثم وفان في لو كرم مستحق علي عدم
 مباشرة وظيفته مستحق المعلوم كما اقسى به الشاخر ارس
 واعملوا من الزم كشي له بانه لم يباشر فاشترط عليه فكيف مستحق
 ح رده بانه مستحق شرا وعرفا من تنا ولد الشرط له مقدم
 ونظيره ذلك ما عمت به الطوبى من مودع يحضر موضع اليد
 من ولا يحضر احد من الطلبة او يعلم انه لو حضر لا يحضر
 بل يظهر اليوم بالاستحقاق هنا لان الفكر يمكنه الاستحقاق
 بة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكره قسم
 ان امكنه اعلام الناظرهم وعلم انه يجبرهم على الحضور
 فالظن وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقد افاد

بلغ

الوالي المعروف في ذلك ايضا بل جعله اصلا مقبلا عليه وهو
 لغير الامام الاول في زمانه لو حضر ولم يضر احد استحق لان حضور
 المعلمين والفقهاء ليس في وقت واحد بل في اوقات مختلفة
 لذلك وافق في شرط الواقف قطعه عن وطيفته ان
 غاب فغاب فعذر كخوف طريق بقدم سقوط حقه بغيته
 قال في ذلك شواهد كثيرة والرافع بالغيبة عدم حضور
 الوظيفة واقضى الوالد رحمه الله تعالى محل التزول عن الو
 ظايف بالمال ايتيانه من اقسام الجعالة فيستحقه النازل
 ويسقط حقه وان لم يقرب الناظر المتزول له لانه بالخيار
 بينه وبين غيره ثم قد ولا يجوز له على النازل ان لم
 يشترط الرجوع اهر بابي وقوله ولا يجوز اخذ من الطلبة
 ان لم يحضر احد يتعلم منه وليس المراد المقر من في الو
 ظيفة لان عرض الواقف احيا العمل وهو حاصل حضور
 غير ارباب الوظايف قال في حاشية الشواري اهر في وقوله
 من رواها عليه الانتصاف هذا قد يقتضي ان استحقاقه
 العلوم مشروط بحضوره والمصلحة فلا فقه في المدرس
 بخلاف الامام والفرق ان حضور الامام بدون مقتضى
 يحصل به احيا البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس
 فان حضوره بدون متعلم لا فائدة فيه فحضوره بعد
 عتيا وقوله بعدم سقوط حقه بغيته اي وان
 طالت ما دام القدم قائما كنت مستغنيا ان محله حيث
 استتاب او عجز عن الاستتابة اما لو غاب لعذر وقدر
 على الاستتابة فلم يفعل فيستحق سقوط حقه كتنصيص
 ع على مدرسه اهر من قوله وان قصد العمل للمالك
 لان

لان كل دم المصا شامل لسبع صور نصف العمل وذلك لانه
 في الصور الاربع عمل نصف العمل ولم يعد له من الاخرين لانه
 لم يقصد اصلا اهر في في الصور الثلاثة الاول وهي
 ما اذا قصد العمل لنفسه او للمسلمين او لهما وقوله والاخرين
 وهي ما اذا لم يقصد نفسه او للمسلمين ارباعه وذلك لانه
 عمل النصف وعادله نصف عمل صاحبه لانه قصد في
 الصورتين والنصف الاخر صدر وقوله في الرابعة وهي ما اذا
 قصد نفسه والعامل وقوله والخامسة وهي ما اذا قصد
 العامل والمسلمين وقوله وثلاثا في السادسة وذلك
 لان عمل النصف وعادله من صاحبه ثلث عمله وذلك
 سدس بقية النصف وثلاثا الاخران هدر اهر في حاشية
 في السادسة هي ما اذا قصد الجميع اهر ولا يشع الا يخرج
 من كل من قوله فله طه وقوله والاخرين طه والاول
 بالآخر غير الذي عينه المسلمون وقوله ج اي حينئذ عين
 المسلمون اهر هاهنا وفيه ثمان صور الاول ما اذا قصد الآخر
 اعانة المصلحة فقط والسبعة واخلة تحت قوله والا
 فقط الصادق ذلك بالنصب صفة المظرف كما
 في البيع فيمن الخيارات من حيث التفسير بالفسخ او
 الاجازة وليس الموانع البيع يفي بتحقق الثمن او
 ابداله او نقص البيع او ابداله فانه لا يجوز مع ايضا
 العقد الاول تامل او عمل كلامه ههنا على ما يشهد ذلك
 وان كان يحتاج الى تحديد عقد ما لو علم المتضمنين
 اي بعد الشروع وقوله فقط اي وجهل المسمى الاول

وقية ان هذا غير عامل شرعا لعدم علمه بالجعل فان علمه
اي المسمى الاول كان له القسط من اجرة المثل كما علمت
والقسط من المسمى الثاني اهـ دل وان افهم كلام
بعضهم ان له بذلك كل المسمى اي لان الفرض تحصله
وقد حصله ويرى ما عوان الفل قبل العلم بترع الاشع
فيه دل وكل فسخ معطوف على قوله للملتزم تغيير
فهو مقيد بقيد وهو الظرف اي قوله قبل فسخ
للعامل اجرة اي لما مضى وان لم يتم العمل كما في دل
ولو باعتراف الرقيق المتعمد انه اذا اعتق الرقيق لا
شيء له دل اي لخروجه عن قبضة المالك فلم يقع العكس
مسما له مرد ويجب القسط اي حيث رد العامل
للوارث دل ويجب القسط ايضا في الوفاة العامل
وتتم وارثه العمل والافلا عنان والعامل ثم
اي في الموت تنقسم العمل اي فلا بد ان يتم العمل
للوارث والافلا شيء له ولا شيء له فيما عمله بعد موت
الملتزم بخلافه هنا يستحق الاجرة للعوض وان لم
يتم العمل لان الملتزم منعه دل بانهما في وقت نقل
ان محل محط الفرق انها هو تنصيب الملتزم في امكان
المسمى وعدمه ومنعه من اتمام العمل وعدمه اما كون
العامل يتم العمل اوله فلا مدخل له في الفرق لانه
يصح ان يتم في صورتين وان كان اتمامه صوته
الاقتناع شرط في استحقاقه قسط المسمى لما عمله
قبل الموت واتما في صوته الفسخ ليس شرطا في استحقاقه

استحقاقه قسط الاجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل
من الصورتين اي الفسخ والاقتناع لا يستحقان لما
عمله بعدهما اي لا فلاح شيء له اي ولو عمل جاهلا بفسخ
الملتزم كما يوضحه شرم وعبارته ولو عمل العامل بعد
فسخ المالك شيئا عاليا فلا شيء له او جاهلا به فكذا ذلك
في الاصح او العامل بعد الوفاة العامل والملتزم
مخالف امر من ذلك وينبغي عدم الامم كحقاق لا جتماع
القسط والمالك قاله الخطاه شوري وان وقع العمل
مسما بات يكون كاحصه المالك او نائبه او بينه
الاهـ دل ولم يحصل بضمه ايا وكس الصادم مع التشديد
كاتب الشوري لزيادة الملتزم في العمل اي ونقص
في الجعل كالوفاة مردوخ هو اي بغير قتل المالك
لما لا يقتل المالك فيستحق العامل القسط اهـ دل
ورب عليه اعترافه كما مر الا ان يجاب بان الاعتناق كان
قبل تمام العمل وهذا بعد تمامه لانه لم يرد والاستحقاق
معلق بالرد بخلاف موت اجير المالك قبل ان يعمل فانه
يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصح لانه القصد
بالج التواب وقد حصل للمسمى عنه التواب باليعق
والقصد هنا الرد ولم يوجد اهـ دل وكذا تلف
سائر محال الاعمال كان عرفت السقينة بما فيها او اهد
مت الحائط القبة ما قبل تسليمها للمالك بخلاف ما
لو كانت الجبال مثلا او انكسرت السقينة مع بركة
البحر كما في قية الوالد اهـ دل نعم ان وقع

العمل مسلما كان ملكا صغر في الدنيا التعليم لوقوعه مسلما
 لا التعليم ومحل ان كان خيرا كالتبسيط اياه في الكفاية اما
 القدر فيستلزم تعليمه للسيد او وقوع التعليم بحضرة
 او في ملكه ووجه اخر ما عمل يقسطه من السعي وكذا في
 الاجارة اهو عا وبعبارة مردان وقع العمل مسلما كان خا ط
 بعض ثوب يحصلو والمال له او يبيته ثم تلف استحق القسط
 استحق الاجرة فيه ان يضاف قوله فلا شيء له وان
 وقع العمل مسلما واجيب بانه لا ينافي لانه فيما تقدم
 نسخ العامل وهذا لا يفسد كما قرع شيئا وعبارة عن ان
 التقصير بالفسخ جامن جهته مع تمكنه تمام العمل
 فيه بخلافه هنا وهذا ايضاً ان وقوع العمل مسلما لا
 اثر له اذا فسخ العامل وله اثر اذا لم يفسخ وحصل نحو
 موت فاذا خا ط نصف الثوب او يبي نصف الخا ط يحضر
 المال له احرقة الثوب او ان يهدم الخا ط استحق القسط
 لانه لا تقصير منه بخلافه لو ترك العمل له لا وم
 ولا للموتة كما لو يفت باق المال او الحاكم قال لم
 ونفقته علي ما لك فان اتفق عليه مدة الرد فمتمم
 الحدان اذن لم الحاكم فيه او شهد عند فقد يرجع اليه
 بحسب ربه فان نفذ رافق الحاكم ولا يشهد له يرجع وان
 قصد الرجوع اهو قد علي خطه ولفظ فليتم المو
 كان قال ما شرطت العمل او شرطته فبعد اخر وقوله
 او رد اكان قال لم نرد وان ارد لا غيرك او رجع بنفسه
 لان الفصل عدم الرد والشرط وبإذ ذمته فلو اختلفا في
 بلوغه

بلوغه النذر اقول قول الراد يبيته كالمواختلفا في سماع
 نذانه اهو يتم او قد رعد واذ كان قال شرطت ما تهي
 رد عيدين فقل العامل بل علي رد هذا فقط اهو يتم ورو
 انه اعلم
 والمعاملات لا ينظر الى الانسان اليها من حيث ولاوته ذاتا
 او بحالها اليه منته ولا من حيث علقان باقامة الحياة السابقة
 علي الموت ولا في نصف العلم فنامس ذكره في نصف الكتاب
 فله علي الجلال اي مسائل قسمة الموارث اي المسائل
 التي تقسم فيها الموارث كالسئلة التي تكون من ثمانية
 مثلا كزوجته ومنته عم وكالتي تكون من ستة فليس المراد
 بالفرايض الانصبا شيئا وقوله اي مسائل بيان المراد
 هنا وقوله جمع فمضنة بيان للاصل اي المعني اللغوي و
 تعريف هذا العلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق
 من التركة ثم مرد الموارث اي التركات لما فيها اي و
 سميت بالفرايض لما فيها من فقلت انظر هذا التقريع
 ويمكن ان الفا لا يستغنى او يقال انه مفرع علي قوله
 اي مسائل قسمة الموارث فانها شاملة للتعصيب
 وهذا هو الظاهر كما يوجد من ق ل علي الجلال حيث قال اي
 مسائل انوار اشارت الي التغليب الا في حيث فسر الفرائض
 بما يشمل التعصيب فقلت اي الفرائض علي التعصيب
 لفضلها بتقدير الشارع لها فان دفع ما يقال الاول ان
 يقول كتاب الفرائض والتعصيب والفرض لفظه
 التقدير في معني العلة لقوله لما فيها فهو علة للعلة فكان
 الاول ذكره عقبها نصيب مقدر خرج به التعصيب

وقوله شرعا فخر به الوصية وقوله للوارث فخر به ربح الميراث مثلا في الزكاة
 فانه ليس للوارث ان يورثه والا صل فيه اي في الكتاب اي في
 مسائله فلا وليا اي اقرب والراد بالاقرب ما يشتمل الاقرب
 عت وفائدة ذكر ذكر الاشياء الي ان المراد بالرجل ما قابل المرأة
 لا ما قابل الصبي دل وعلم الفرائض بمعنى قسمة التركة
 فانه هو الذي يحتاج الي هذه الثلاثة واما الفرائض التي
 في الترجمة المفسرة مسائل قسمة الموارث فانها تحتاج
 لشئين فقط المسائل الحسابية وقسمة الموارث
 كالعلم بان للزوجة كذا شئنا علم الفتوى بان يعلم
 نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بان يعلم
 كيفية انتساب الوارث للميت وقوله وعلم الحساب بان
 يعلم من اي عدد تخز من المسئلة دل بيد مقدمه
 للمترجم له وهو قوله فصل في الفروع من المقدمة من
 تركة ميت وهب ما يخلفه من حق كسار وحد قذف واختصاص
 او مال كخر تخلل بعد موته ودية اخذت من قاتله لدخولها في
 ملكه تقديرا وكذا ما وقع بسببه نصيبا في حياته على ما قلنا
 له الزكوة وما نظره من انتفاؤها بعد الموت للورثة
 فالواقع فيها من زكاة التركة وهب ملكهم رويان سب الملك
 نصيبه للشبكه لا هب واذا استند الملك لفعله كان تركته ووقع
 السؤال عن غاش بعد موته بمعنى لبي واجاب بعضهم ببيان
 بقا ملكه لتركته وهو محمول على انه كذا كانت بعد موته
 لكنه خلاف الفرض في السؤال اذ لا توجد المعنى الا بعد
 تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة بالاجماع
 فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة لا ميتة او ملك
 تبين عود ملك ويلزمه ان انشا لو شروجه ان بعدن
 له

له وليس كذلك بل يبقى فكا من والحاصل ان زوال الملك و
 العينة لمحقق وعوده فتكون فيه فيمنع من زواله
 ثبت ما يدل على العود والى ثبت فيه شئ فوجب البقاع
 الاصل منهم وروايت المسخ للنجاسة وجوبها اي عند
 ضيق التركة والا فند باقصوكة الزكاة في صورة حاله
 الضيق التي يكون التقديم فيها واجبا ان لا يخلف بالانفا
 وتكون موت التجهيز مستقرة له فلا يصرف فيها كله
 بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد يصرف فيها وصورة الجاني
 ان لا يخلف غيره ويكون بحيث لو بيع للتجهيز لصاع
 حق النجس عليه او بعضه فيباع للنجاسة فانه فضل
 عن دينها شئ صرف في التجهيز وصورة الرهن ان لا
 يخلف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم في الجاني
 وصورة البيع الذي فات فشر به مقلسا ان الشتر في
 هو الميت ولم يخلف غيره ولو بيع للتجهيز ضاع مثب
 البائع او بعضه فيقدم به البائع تامل منها حال
 من عين ومن تعيصية اي قال كون العين بعضا بخلاف
 في ما اذا تعلقت الحق بكل التركة كالرهن الشرعي
 كن مات وعليه دين فانه يتعلق بتركته ولا يقدم على
 موت التجهيز كما تقدم اخر الرهن لا يوجب ان لا يبيع
 حجر يحكم بالمقلس اي في الحياة دل والعين التي لو اتا
 بهذا ان قوله كذا كذا فيقال العين لا للحق الذي تعلقت
 بها ومن ثم اول الشئ قوله كذا بقوله اي كمال لينا سب
 ما بعد وقد مثل لاجتماع هذه الامور ببعضهم كما اذا
 اشترى عبد للنجاسة رهنه بدين من جنس مات
 المستشري في مقلسا بالثمن وفيه فساد فانه لان الزكاة
 ح تعلقت بتقييمه لا ببيع كذا في كون الزكاة

من الشركة نظر لان المستحقين يملكونها بانتمائها الجول لانها
تتعلق بالمال تعلق شركة واجب بانها شركة غير حقيقية بل
جواز اخر جواز من غير المال واجب ايضا بان اطلاق الشركة عليها
تغلب للمال عليها عن وزير قلخصا وقوله كزكاة الخواص
اجتمعت هذه الامور الاربعة قدمت الزكاة ثم الحياة ثم
الرهن ساد وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالشركة
فقال يقدم في الميراث ثم زكاة وموهون بينه وبين
وجان قراض ثم قرض كتابه وردعيب فاحفظ العلم زراس
اهزري فصوره التذرية اذ رشتا فليبا الواحد فيقدم
به على مومن التجهيز وصورة السكن في المعتدة عن
وفاة قائما تقدم باجره المسكن في العدة على موت
التجهيز وصورة المسكن في المعتدة عن وفاة قائما
تقدم باجره المسكن في العدة على مومن التجهيز وصورة
القرض فان المقرض ولم يخلف غير الله في المقرض فان
المقرض يقدم به اذا كان باقيا وانظر صورة القرض فان
صوره اذا مات العامل عن قال القراض ولم يخلف غير
ورد عليه ان هذا ليس شركة للعامل اذ ليس له فيها
نصيب من الربح وان صورته اذا تلف مال القراض بتقصير
ورث عليه انه دين مرسل في الذمة فيوض عن مومن التجهيز
ويمكن تصويره اذا مات المالك بعد ربح المال وقبل العتمة
فان العامل يقدم بنصيبه من الربح وصورة الكتابة ان
يودي المالك بخوم الكتابة وصورة سيد قبل الاثنا والمال
او بعضه باق كاسيات في بابهاثة البهجة فيقدم المالك
بالواجب في الاثنا وصورة الرد بالعب ان يبيع شخصيا
ثم يرد يعب يقدم موت الباع فيقدم المشتري بثمانية
على قود التجهيز ابي قال وجبت فيه ابي قبل موته
ولو

ولو كانت الزكاة من غير الحبس وقدره ان تكون الاقله عليها
عليه وثيق من جعلها افئلة للعين التي تعلق بها حق يمكن
ان يقدم في الرهون وما بعد ٢ لتكون كلها امثلة للحق المتعلقة
بالعين فيقال ودين الرهون لا يرثا جناية الجاني وبيع البيع
اذا مات المشتري ففلسا ساد لك فيه طول وقوله وبيع البيع
اي وبيع بيع البيع لانه الحق وفي كون الفسخ من الشركة
مساوية لانه معني لكنه لما كان سببا في اخذ البيع عند
منها وتقدر عن ثمن مبيع فيه نظر لان الثمن لا يسد به
لغيره انما هو المشتري واطلاق الزكاة على المال الواجبة
موجوده فيه من اطلاق الخبر على الكل ومحل البدل الزكاة
اذا كان النصاب موجودا فلو تلف النصاب بعد التملك ان
قدر الزكاة كانت من الاربعين ما تبعتها فقط لم يقدم
المستحقين الا بربع عشرها كما استظهره الاورعي ووجهه
ان حق المقرض من التالف ودين في الذمة مرسل فيوض
عن مومن التجهيز لما تقرض من فرض الخادم في زكاة متعلقة
بعين موجوده اذ هو ثم روجان باذن السيد او غير
اذا تعلق ارث الجانية برقيقته ولو بالعقود عن القضاة
فالمعني عليه مقدم على غيره باقل الامرين من الارث
وقيمة الجاني على مومن التجهيز اذا لم يخلف غيره فان كان
التعلق برقيقته قصاصا او كان المال متعلقا بعتته كالو
اقرضه مالا بغير اذن السيد وان لم يقدم الجاني عليه
والمقرض على غيرها وللوارث التصرف في رقيقته بالبيع
ثم روجان وبيع واذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كون
شركة لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله
مات مشتريه ففلسا وفي معني قوته ففلسا حالو

ثبت للبايع حق الفسخ لفنية مال المشتري وعدم صير البايع
 من مائة المشتري ولم يجد البايع سوي البيع فانه يقدم به على
 موت التجهيز ثم روقوله وما مات فمشتريه بان باع رجل آخر
 شيئا بثمن فدفعته ثم مات المشتري وهو معزى ثمنه فان
 للبايع الفسخ واخذ البيع فالحق الذي تعلق بهذه العين
 فسخ البيع حق لازم فان تعلق به حق لازم قدم موت
 التجهيز مر حق فسخ الاضافة بيانية او الحق بمعنى
 الاستحقاق اما تعلق حق الفرقا مع موقوله لا يحجر
 قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق الموهون وغيره
 اهو وقد يفرق بالاستصحاب كما كان في الحياة لان المقلب
 يترك له دست ثوب في حياته فاولي بعد موته يقدم موت
 التجهيز كما قاله الغنائ بالجو اي بسببه ام لا اي
 فالمراد بالفسخ المفسد بالثمن لا التجهيز وعليه بالكلية
 من ثمن فموت التجهيز موهون ولو كان فموت كفتوا جرة
 غسل وحمل وحطوط ولو اجتمع معه موهون ولم تغن تركته
 الا باحدهما **الوجه** تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز
 غيره واجتمع من موهون وقا موقادفة قدم من يجهز
 فقيرة ثم الاب لشدة حرصه ثم الام لان لها رجاء ثم الاقرب
 فالاقرب ويقدم الاكبر من احويت مثلا فان استويا
 فيه قدم الافضل ونفرد بين زوجتيه اذ لامرية اي
 من حيث الزوجية وان كانت احدهما افضل بخوفقة
 والوجه تقديم الزوجة على جميع الاقارب ثم المملوك
 الخادم لهما لان العلقه هما اسم ثم مرقان ترتيبا قدم السا
 بق وان كان الناحر افضل حيث امن فقيرة ج لوقول
 المحشي ولو كان اي غير حريته وموت لا يطلب تجهيزها
 ع

ع ش فالعاصل انه يقدم من يخشى تقويم ثم الزوجة ثم
 المملوك الخادم لهما ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب وقدم
 اب علي ابن وان كان افضل منه واب علي امه لفضيلة
 الذكورة ويرجل علي صبي وهو علي خشي ج لومر ملخصا
 وقوله ثم الاقرب اي اذ اتفقت عليه تجهيزه والا فغير الاب
 والام والاب لا تلزمه موته ولا تجهيز المطلق اي
 الذي لم يتعلق بعين من التركة فتتفقد وصيته
 اخوانا قدمت الوصية بولاية علي الدين ذكر الكونية
 قرية او مشابهة للارث من حيث اقدتها بلا عوض وشقتها
 علي الورثة ونفوسهم مطبوعة علي اداة فقدمت عليه
 بعثا علي وجوب اخراجها والمسايرة اليه ثم مرقا
 الحق بها لانه اذ يتفقد ما الحق بالوصية عدم تسلط
 الوارث عليه والام هو نافذة بعد الموت من تلك باق اي
 بعد الدين مر كما في الحياة فانه يقدم نفسه في القطع
 علي غيره اذ ايسر ببعض الصيغ **من حيث التسلط**
 عليه والا فالدين لا يمنع الارث ومن ثم فانه وانما التركة
 كما مر ثم روقوله من حيث التسلط اي لامن حيث الملك
 لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين علي ما ياتي
 من بيان الانصاف من كون البنت لها النصف والبنين فاق
 كثرهما الثلثان والزوجة له الربع او النصف والام لها السد
 س او الثلث قرابة نعم لو اشترى بعضه في مرض موته
 علق عليه ولا يرث لانه يورث ابيه عدمه كما يعلم من
 الدور الحكم الات في الزوجة ثم مرقا خاصة ام
 المجمع علي انهم من الذكور والانا فخرج ذوا الار
 او ثكاح نعم لو اعتقا امه فخرج من ثلثه في مرضه

مائة وثلاثون 2 بها الميراث للدور ولو مرت كان عتقها وصية
 لو ارث فيتوقف على اجازة الورثة وهب من هم واجازتها
 تتوقف على سبق حريتها وهب متوقفة على سبق اجازتها
 فادبي ارثها الي عدم ارثها وبه يعلم ان الكلام في غير المستول
 لان عتقها ولو في مخرج الموت لا يتوقف على اجازة احد لان
 الاجازة انما تعبر بعد الموت وهب تعقب من راس المال وقوله
 وولا وقد يتوارثان اي العتق والعقب بان يعتقه حري
 فيستولي على سببه ثم يعتقه او من غير فيستتريه
 ويعتقه او يشترى ابا معتقه ثم يعتقه فله على معتقه
 ولا الا بخلاف ولا يراد لانه لم ير منه من حيث كونه عتقا بل من
 حيث كونه معتقا ثم رد وطلم رد في الدور ويعتق ان الو
 صية للمورث تتوقف على اجازته اي جهته انما قصر الاسلام
 بالجهته لئلا يلزم عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان
 الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولئلا يلزم عليه اخذ
 المسلمين له مع ان الامام هو الذي يخدمه له ويقضه في
 بيت المال لبيت المال اي لتولية ارثا للمسلمين اي
 طائفة منهم بذلك فيمكن اجتماع الاسباب الاربعة في
 الامام كان ملك بنت عمه ثم يعتقها ثم تزوجها ثم توت
 ولا وارث لها غيرة فهو زوجها وابنتها وعتقها واما
 المسلمين ومعلوم انها تقسمت فيه وان لم يرث بجميعها
 الله اي بل يرث بكونه زوجها وابنته ثم عتق وان الوارث
 جهته الاسلام وهب حاصلة فيه ثم رد اي فكون السبب
 الرابع موجودا فيه يعقلون عند الميت ان من حيث كونهم
 جهته اسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن شيء رفعه
 القاتل

القاتل والافلاحة على احد من المسلمين وس علم رفقيا كان
 لهم حقف بيت المال كانوا كالميراث يعقلون والافلاحة يعقبون
 شيئا من مال انفسهم ولا يورثون عتقها ثم رد
 ثم يعقلون عنه ولا يجوز تخصيص طائفة منهم بذلك
 لانه استحقاق بصفة وهب اخوة الاسلام فصاير العالم
 صية لقوم موصوفين غير مخصوصين فانه لا يجب استيعاب
 بهم وكالزكاة فان للامام ان يأخذ زكاة شخص ويضعها
 اليه واحدا لانه ما دون له ان يفعل فاقبه مصلحة ثم الرد
 اولن لو وصي له عبا ثم رد ولو اوصي لرجل بشيء من التبر
 كة جازا عطاوه منها من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث
 المعين لا يعطيه من الوصية غير اجازة القاتل ولا الم
 فيه ترك ولو مكاتب ولا كافر كاف من شروط اي اربعة
 اخدها تحقق موت المورث او الحاقه بالموت تقدير الجاني
 انفصل ميتا بخباية فوجب الفرقة او حكمه المفقود حكمه
 القاصي بموته اجتهادا او ثانياها تحقق وجود المدعي الي
 الميت باخذ الاسباب حيا عند الموت تحقيقا كان الوجود
 او تقدير الحمل انفصل حيا الوقت يعلم وجوده عند الو
 ولو نطفة ثالثها تحقق استقرار حيا في هذا المدعي بعد
 الموت ورابعها العلم بالجهة المقتضية للارث بقتضالا
 وهذا يختص بالقاص فلا تقبل شهادة الاثر المطلقة
 بل لابد في شهادة من بيان الجهة التي اقتضت الارث
 منه زبي عشق اثنان من اسفل النسب واثنان
 من اعلا واربع من الجاهلي واثنان من غير النسب
 ابن وابنه قدمهما على الاب والجد فخونهما لان كلا
 من الاب والجد له مع احدهما السبب وله الباقي وكل
 يعصب اخيه بخلاف الاب والجد وابنه وارث ترك

لم يقل ابن وان نزل لثلاثتهم دخول ابن البنت بخلاف قوله
 وابنه فانه لا يشبه لان من يزوج الابن وابنه وان علا
 لم يقل ابن وان علا لثلاثتهم لانا الام وان بعدوا بعد
 للعم بان يكون عم الاب والجد اعلم من تغييره ليشمل
 اولاد العتيق وعقباته لان ثبوت الولاء عليهم انما هو
 بطريق الرئاسة لا بطريق المباشرة نزي وتشبه لعصا
 نها ومعقباتها بالاخت لان عصمة النسب تخيب
 عصمة الولاء لـ المكن اجتماعه اذ لا يتصور اجتماع
 زوج وزوجة وصور بعضهم اجتماعهما ظاهرهما اذ
 جرت ببيت فلفوف في كفه فجارجل ومعه اولاد وادعي
 ان هذا الميت زوجته وهو اولاد منها وجات امرأة و
 معها اولاد وادعت ان الميت زوجها وهو اولادها منه
 فكشف عنه فاذا هو خفي وصور ايضا بها اذ احكم موت
 غائب وجارجل وامرأة كذلك واقام كل من يمينه شاهد
 بما ادعي والراجح تقديم بينة الرجل فبرث الميت ابوه
 والرجل واولاده وتبع الازالة لان الولادة صحت من طريق
 المشاهدة والاحاف بالاب امر حكيم والمشاهدة اقوى
 منهم وابنته لم يقل وابنتان تغلبا الذي قبله
 لانهما هذا دون ذلك لشهرته فاندفع ما للزركشي فانه لم
 فلو لم يستفروا سالية تصدق بغير الوشوق فتصدق
 بغير كلهم كما اشار اليه وهو مقابل لخذوق ابي هذا ان
 استفروا التركة ويصح ان يكون مقابلا لقوله فلو اجتمع
 الذكور وهو الاظهر غير زوجين اي بلا جاع لان علمه اذ
 الغرابة وهب بفقودها في ما ومن ثم ثبوت زوجة بتولي بموت
 او خوة وله بالرحم لا بالزوجية ثم روي قوله ومن ثم ثبوت زوجة
 الا اي زيادة علي حصتها بالزوجية عت فتاخذ جميع البا

الباقي عند انقراضها اعراسا بنسبتها ابرقستهم
 كل واحد الي مجموع اعراسهم وبنسبتهم رفقته ثم يعطى له من الباقي
 بمثل تلك النسبة يبقى بعد اخراج فرضيهما وهو النصف
 للبنت ثلاثة السدس للام واحد والباقي اثنان يقسمان
 بينهما ارباعا للبنت ثلاثة ارباعها وهو واحد ونصف
 وللأم ربعها وهو نصف انكسرت علي مخرج النصف فنضرب
 اثنان في اصل المسئلة وهبت ستة تبلغ اثني عشر وهذا
 معنى قوله فتصير المسئلة من اثني عشر للبنت النصف
 ستة وللأم السدس اثنان فالجاصل للبنت ثلاثة ارباع
 الثمانية وللأم ربعها وهو اثنان فنقطر البنت من الاربع
 الباقية ثلاثة والام واحد فيكمل للبنت تسعة والام ثلاثة
 ثمة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل
 تلك ما معه فيؤخذ من البنت ثلاثة وهبت تلك التسعة
 ومن الام واحد وهو ثلث الثلاثة ومجموع ذلك اربعة
 وهذا معنى قوله وترجمها لاختصار الب اربعة لـ وعلي
 كونها من اربعة وعشرين تكون الموافقة بالسدس لانه
 متى كان بين المسئلة والانصاف توافق في شيء فان المسئلة
 ترد الي ذلك الشئ وكذا يراد اليه نصيب كل وارث وهو
 الموافق للقاعدة وهبت ان الباقي بعد اخراج الفروض قسم
 علي ذوي الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو
 اثنان لا ربع لما فقد انكسرت علي مخرج الربع فنضرب اربعة
 في الستة لـ للقاعدة لانهم يعتبرون بمخرج الاربع
 وهو هنا الربع فتصير من ثمانية واربعين لانكسارها
 علي مخرج الربع فنضرب اربعة في اصل المسئلة وهو اثنان
 عشر تبلغ ما ذكر للبنت النصف اربعة وعشرون حاصلة من
 ضرب اربعة في ستة وللزوج اربعة اثني عشر حاصلة من

ضرب اربعة في ثلاثة وللام ثمانية حاصلة من ضرب اربعة
 في اثنين يسبق اربعة بين البنت والام للبنت ثلاثة ارباع
 عنها ثلاثة وللام ربعها واحد في كل البنت سبعة وعشرون وللام
 تسعة وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل
 ثلث مائة فيؤخذ من الزوجة اربعة وهب ثلث الاثني
 عشرون من البنت تسعة وهب ثلث السبعة والعشرين
 ومن الام ثلاثة وهب ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة
 عشر ولذلك قال وتزوج بالاخصار زوج فتص من
 ستة وتسعين لا تكسارها على مخزج الربع فتص من اربعة
 في اصل المسئلة تبلغ ما ذكر للبنت النصف ثمانية وأربعون
 وللام السدس ستة عشر وللزوجة الثمن اثنا عشر يسبق
 عشرون منقسمة بين الام والبنت ارباعا للبنت ثلاثة
 ارباعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة وستون وللام ربعها
 خمسة يصير لها احدى وعشرون وهذه الاعداد متوافقة
 بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوجة
 اربعة وهب ثلث الاثني عشرون من البنت احدى وعشرون
 وهب ثلث الثلاثة والستين ومن الام سبعة وهب ثلث
 الواحد والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك
 قال وتزوج الحجل ذو وارحام ابي عصوبة فيأخذ
 جميعه من انقر ومنهم ولواثني وعشرا لغير الخال وارث من
 لا وارث له وانما قدم الرود عليهم لان القرابة المقيدة لا
 ستحقاق القروص اقوي منهم ولام ابي ام لم يقبل وام
 لا ايضا وان عليا الانسب وانما علوا لان علوا واري
 ثم تراثت فياثر الامنية لايتخرج ان السالفة عنت علي
 من كذا لك ابي ذكور او اناثا كما يشير له تقسيم بالاولاد
 نزي ومنوا خوة لام ابي وبناتهم كما هم بالاولاد ثم
 وعمات

وعمات بالرفع ابي لا بالجر عطا على اعمام القنصن لادارة
 بناتهن لانه يتكرو مع ما بعده ولانه يلزم عليه السكوت
 عنهم وقد لونه بهم ابي بالا صنف العشر ح دل اذ لم
 يتصف بالاول من يولي به لانه يشتمل جميع الاجداد والجدات
 لان النش قال ثم وان عليا وهو ان ينزل ابي من كونه
 ياخذ مكان ياخذ لافق الحب فلو خلفت زوجة وثبت
 ثبت كان للزوجة الربع لانه لا يحجبها من الربع الي الثمن
 الا الفرع الوارث بالقرابة الخاصة كما سيأت وقوله لاف
 المحجب ابي يجب الوارث الخاص والا فيجب بعضهم بعضا
 كتبت اخ شقيقا وبنت اخ لاب فتجب الاول والثانية
 كما يجب ابوها اباها منزلة من يولي به ابي الي
 الميت فيجعل ولد الميت والاخت كما هي ما وبنت الاخ و
 القما بينهما والخال والخالة كالام والعم للام والعمة كالاب
 واذا نزلنا كذا كذا كذا قدم الام سبق للوارث لا للميت فاذا امرو
 قد ركان الميت خلفا من يولي به ثم يجعل نصيب كل من
 اول به على حسب امرته منه لو كان هو الميت الا اولاد الام
 والاخوان والخالات منها فبالسوية ثم مر ارباعا ابي
 فرضا وردي ووجهه ان بنت الميت تنزل منزلة البنت
 فلها النصف وبنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها
 السدس فالمسئلة من ستة يبقيا بعد فرضيهما اثنان
 مردان عليهما باعتبار نصيبهما وهو واحد الاربعة
 ربع ولبنت الميت واحد ونصف فحصل الكسر على مخزج
 النصف فيصير ربعا اصل المسئلة وهو ستة يحصل اثنا
 عشر لبنت الميت تسعة فرضا وردي اوهب ثلاثة ارباع
 وللأخرى ثلاثة فرضا وردي اوهب ربع وتزوج بالاخصار
 ابي اربعة اج وصرفه فيها قال سم وينبغي ان يجوز

انه ياخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل ياخذ مقدار حاجته
منه او اقل او اكثر الغالب للنظر فيه مجال فليراجع اهوه
ينبغي ان ياخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث لم يكن ثم من
هو اقرب منه لان هذا القدر يدفعه له الامام العادل
ع ست علي مر في الفروض ودوبها و ذو
بها اضافة ذوي الصميم شاة كقولنا انما يعرف الغنم
ذووه وكذا اجمعه جمع منكر ساله شاذ لان مفرغ ليس يعلم
ولا صفة بمعنى الانصاف لا معناها اللغوي والالهي
لقوله المقدس فائدة ولا بالمعنى الاصولي وهو ما طلب طلبا
جازما لا يخفى لزوجه بدو انه تسهلا على المتعلم لان
كل ما قل عليه الكلام يكون اربع في الوصف وهو علم الزوجه
اقل منه على غيرها ثم وانما بدو انفسه تعالى اولاد كل واحد
اهم عند الادمين اههم او لفظ الولد هو الراجح
بان لا يكون لولا لان النفي اذا دخل على فقيه بقيد
يصدق بثلاث صور وفي الجميع وفي القيد الاول والثاني
ما فراس عن انما مقبلة عليها او لفظ البنت شامل
بناء على اعمال اللفظ في حقيقة ومكان ذكر كان او غير
صرح بالتعميم المذكور هنا دون ما تقدم لانه هنا تكفي
سياق الاشارة في ما توهم عدم عمومها بخلاف ما مر في قوله
ليس لبيتها فرع فانه تكفي في سياق النفي فيقيد العموم
نصا تقتضي التعصبة اي القوة وليست المراد التعصبة
الاصطلاحية لانه لا يكون عصبة فكان معها ان النسبة
اليها والا فمولا يجمع معها في الارث اي لزوجه فالكثير
ولذا لم يرد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والفتيات
فلم يردن ثمة بل بلفظ الواحد وثمة بلفظ الجمع وقوله
فاكثر اي الي اربع بل وان اردن علي اربع في حق مجوسي
اهو

اهو في الزوجان يتوارثان في عدة الطلاق الرجعي
فمراة فابتن الزوجة فمراة وهب الرجعية اذا انفردت
بعصمتين وهو اخوهم من وقوله او بحمد من مراة اي باعتبار
المجموع والافالبنات لا بحمد من مراة او بحمد نقصانا اذا
وجد المول كزوجية وابوين وستين المسئلة من سبعة وعشرين
وثلاثاها بالمول ثمانية عشر وفي كون هذا احيا مسامحة
وبنات الابن بحمد من مراة بالادب ونقصانا اذا كان معهن
بنت او بنت ابن اعلي منهن دل والبنات وبنات الابن
لولا كانت الانية انما تدل على الجمع من البنات بناء على ان
فوق اصلية احتاج لقياس البنات وبنات الابن على
الاختصاص لورود النصف فيهما في الاختصاص فاكتر كيف
هو اجمع التصريح بالثنتين في الآية الا ان يقال رب ثرو
لها المذكور دل على ان المراد ثنائ فاكتر ليس لبيتها
فرع وارث اي ولا اب معه احد زوجين اخذ اما ياتي ولم
يقيد الوارث بالثانية الخاصة هنا لان الوارث بالقاية العا
منه لا ياتي هنا المكان الذي لوجوده وفيها مرياتي اذ لا
علي الزوجين فاحترز ثم شوي في يستوي فيه الذكر
انما اعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بالام وهما افضل
سوي بينهم لانه لا نصيب فيها من اولاد به بخلاف الاب
شقا في وعبارة م ولان ارثهم بالرحم كالابوين مع الولد
وارث غيرهم بالعصوبة وهب مقننية لتفصيل الذكر
وهذا احد ما امتازوا به من الاحكام الخمسة وقا فيها
استواء ذكرهم المنفرد وانما هم المنفرد وانهم يربون مع
من يربون به وانهم يحبون بحسب مقتضى وان ذكرهم
يدلني بانني وهب الام وبنات رجل اسم كان ويورث
صفته وكذا لانه خبرها كافي بالجلالين والقراءة الشاذة

كالخبر عاين الايعاب المعتمد من انتظار طويل عند الاصولين
 والعقلاء انه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة او اصح سندها لا
 نها بمنزلة خبر الواحد او كوري وقد يوصف لحد انما تركه
 المصنف لثبوته بالاجتهاد وطهارة فيما ثبت بالنص لحد مع
 اخوة مثله ان ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بان
 زادوا عن مثلها لو كان معه ثلاثة اخوة نزيه وان لم
 يكن الثالث في كتاب الله لم يثبت باجتهاد الصحابة ول
 لا خوفات قيل لا شك ان حق الوالد ان اعظم من حق
 الولد لان الله تعالى طاعته بطاعته ما فقال تعالى وتعالى
 ربك ان لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا فاذا كانت
 كذلك فما الحكمة في ان جعل نصيب الاولاد اكثر واجاب
 عنه الامام الرضا حيث قال الحكمة ان الوالد ينال من
 من عمرها الا القليل ابي تعالى فكان احتياجا لهما الى المال
 قليلا واما الاولاد فهم في زمن الصفا فكان احتياجا لهما
 الى المال كثير فظهر الفرق كما مر اني من قياسية عليه
 او سئوله اشك فاكثروا ان لم يرثا الجيم بها بالشخص
 دون الوصف كما يعلم ما يات كاخ لاب مع شقيق وكاخو
 لام مع جد ولو كانا متصفيين ولكل راس ويدان ورجلان
 وفرج اذ حكمها حكم الاثنين في سائر الاحكام كما في
 فروج عاب القطن فاذا اجتمع معهما ولدوا اخوانا لما حاب
 لها الولد لانه اقوى بهم وروايت هذا لتخصيص الجيم
 بالولد دون الاخوين فاندفع ش لما مر اني من قوله
 تعا فان كان له اخوة فلامه السدس وعلم مما هنا اي
 من عد الاب والجد من اصحاب السدس وان كان رث
 اي كلاب والجد من الجيم وقدم منه جيم
 الفرع الوارث للزوج من النصف الى الزرع وجيم لادم من
 الثلث

الثلث الى السدس نزيه يا حقه لطيفة وهي الاشارة
 الي ان الراد الجيم بالشخص واما بالوصف فيجب ان يكون
 عمية ج ل وصا بطهم اي الذي لا يحجب باحد
 بهم اي يجهو عنهم لان الزوج لا يحجب باحد اي ان
 وان سفل لقوله بعد او اب اب اقرب منه فيكون قوله
 او اب اب لحد راجعا للفاية تدبر وبات لا يوجب لحد
 وان كان خجيا بالاستغراق لكنه لا يخرج عما كونه خجيا بقوله
 منه ثم مر لانه اقرب طريقة الشق في هذا الباب انه اب
 اختلفت الدرجة على ما به اقرب كاب اخ لا يوجب واخ لاب
 وانما اخذت كالشقيق والاخ لكاب على ما به اقوى منه ثم
 مر مع ان اب عم لحد فقد جيب الهم باب الهم فكيف
 يقول ان الهم بجيب اب الهم فهو وارث على قوله وبجيب
 اب عم لحد بقريته الساق اي لان ما تقدمت الامات و
 الاب والاخ كل منهم اب للميت واب للميت واخ للميت لا لايه
 ولا لجد لانه اذا قيل مات شخص عن عم او اب عم مثله
 انما تبادر منه عم الميت او عم نزيه وبات اب او افرع
 من جيب الذكور شرع في جيب الاناث ثم مر اولي اي
 بعدم الجيب نعم استدل على قوله واختلافه
 بالفروغ من اذ اماتت عن زوج ولم واثنين لام واختلاف
 وتجب اخوات الراد الجيم فيصنف بالواحدة اي
 مالم يصنف باخ اقداما بعدا وتجب ابض بافت اخ
 قال الحلبي اي فيهموم الاختين فيه تفصيل وتجب
 عصبية عاين مر وكل عصبية يمكن جيمه ولم يشغل عن
 التعصيب للفرع بجيمه اصحاب فروض مستفرقة ثم
 قال وخرج ولم يشغل عن التعصيب للفرع بجيمه اصحاب
 فروض مستفرقة ثم قال وخرج بيمن الولد فانه عصبية

لا يثبت لهم نصيب من ماله ينتقل عن التعصيب الا ان لا يثبت
 عن الشك في اولادها لانها لا تكون الا كدرية فكل من ماله نصيب
 ولا يثبت له الاستغراق لانه انتقل للغرض وان لم يثبت به في
 الاكدرية اهو وكلام المنهاج يقتضي ان الحاجب اخص
 من المستغرق لا الاستغراق كما قاله المصنف فيكون
 حجابا بالاشخاص على كلام المنهاج وبالاوصاف على كلامه
 تأمل وقوله يجب غصبه هذا استشكل فسمية هذا حجابا
 ويرى بانه لا مشاحة في الاصطلاح فاخذ شارح بقضية
 الاشكال ليس في محله من لانه اقوى عبارة من رلات
 النسب اقوى وفيه اختص بالمحرمية وجوب الثقة
 وسقوط القود والشهادت ونحوها على مكليات من م
 وقوله وجوب الثقة اي في الجملة لا في كل فرع لغيره اصول
 والغرض من بقية الاقارب عت والعصبة اي بنفسه
 وبغيره ومع غيره من اعم لانه لا يشهد ويظهر ارحام
 ولم ينتظم يقتضي ان ادوس الدرهم عند من ورثه
 يقال لهم غصبه لانه ادخلهم في التعريف وهو خلاف ما
 في ثمرة وعبارته من المنهاج مع الشبهة والعصبة من ليس
 له سهم مقدور حال تعصبيه من جهة تعصبيه من الجمع
 على ثمرتهم وخرج بمقدور ذوالعرض وبما بعد هو هو
 قوله من الجمع على ثمرتهم ذو والارحام بناء على ان
 من ورثهم لا يسميهم غصبه وفي ذلك خلاف فيها
 لانه ان كان غيرهما رعية الباقى ولا يثبت ذو والارحام
 لان الرقعة عليهم كما هو وبفسه وغيره معاريف
 بهذا ان الاب مع اخيه يرثان جميع المالا فيصدق ان
 العصبة بنفسه وبغيره معا اخذ جميع المال من
 في كيفية ارث الاولاد في كيفية ارث
 الاولاد

لا يثبت لهم نصيب من ماله ينتقل عن التعصيب الا ان لا يثبت
 فقط او ذكور واثاث ومثلها في اولاد الاب في هذه صورتها
 عند الانفاد وعند الاجتماع تقرب الثلاثة الاول في الثلاثة
 في الاخيرة في هذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها في
 المتن انفراد او اجتماعا يصح ان يكون حاله وان يكون
 تميز ابي من جهة الانفاد والاجتماع الاولاد قد مر
 على الاصول انهم اقوى من غيرهم كما في م ورود دليل قوتهم
 انه قد فرض للاب السدس مع الاب واعطى هو الباقي
 ولانه يعصب اخيه بخلاف الاب غش وانما فضل الفرق
 على الاصول لقلة عمر الاصول وطول عمر الفروع غالبا
 حتى اجمعهم كما قاله الفخر الرازي في م واولاد الاب لم يقل
 واولاد الاولاد لانه يشمل بنات البنات مع انهن من ذوي
 الارحام مالا يلزم الا ان في عبارة م وفصل لا
 اختصاصه بنحو النص وتكمل العقل والجهاد وصلاحيته
 للاعانة والقضا وغير ذلك وجعل له مثلها لان له حيا
 حتى حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهب لها الولي
 بل قد تستغنى بالزوج ولم ينظر اليه لان من شأنها ان
 تحتاج ولانه قد لا يرغب فيها غالبا او لم يكن لها مال فا
 بطل الله تعالى عن اهل الاحاطة لها ثم في م
 لولد الاب والمراوية الجنس الشامل للمتعدد كما يدل عليه
 قوله ان كانوا ذكورا او ان كانوا انا اولاد الاب
 يثبت في هذا التقيد بقية ما يثبت في قوله فان
 كان اثني فان مفهومه ان الاول شامل للذكور والاثاث
 والذكور من غير ان تأمل ان لم يكن لها سدس كسنتين
 وبنات اب وابن اب لانه بنت الاب اعانة له ان كان
 من اخيه او بنت عم ابيه ان كان من اب عمها اهو ل

ع

كلمة الثلثين اشارة الى انه ليس فرضا مستقلا والاما
 سقطت عند وجود البنتين في كيفية ايرث
 الاب والجد في حالة بزرع للام بعد اعادة العاقل وهو
 ايرث وتلك الحالة هي ايرثها في احدى الفروع كما يوجد
 مايات اكثر منه بان فصل قديم او اقل منه او لم يفصل
 شيء وقوله اذ لم يفصل اكثر منه ايرث من كل كونه ييرث بالفرض
 اذ لم يفصل اكثر من فرضه فان فصل اكثر منه ويرث الباقي
 بالتعصيب كان يكون معه اخوه اذ خيل هنالك
 الكلام في ايرثه مع فرع ذكر وارث فالاول ذكر قوله ومعلوم
 اخوه بعد قوله ويرث بها اخوه ويكون جوابا عن سؤال تقدم
 مقتضى ايرثه بالتعصيب سقوطه بالاستتراق ولا يقال له
 وحاصل الجواب انه انما اعيل لم ينظر لامرته بالفرض
 بستان مثال لعدم العول او بستان الخوف مثال للعول بعد
 فرضيهما اي فرضه وفرض الفرع الوارث كما هو ذكر
 هنا تنجما للاقسام وقطعة لا بعدة مثلي ما نأخذ
 وجعل له مثلا هالان كل اثنين مع ذكر من جنسها له مثلا
 اي الاصل ذلك والافقد يكون له مثلهما كالب وابوين وقال
 ان عاين لها الثلث كاملا لظن القران بعد اجماع الصحابة
 على ما تقر به وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا
 عنده واجاب الاخرون بتخصيصه بقوله هذين العالين
 ثم وجعلوا لها في هذين العالين ثلث الباقي قاسما
 على اجتماع البنتين الاتي الوارث وفيها قوله تعالى للذكر
 مثل حظ الانثيين فلاح في الثلث والاية وان لم يكن
 فيها احد الزوجين عمومها بثلث والاول من رتبة
 لان فيها نصفان وثلث ما بقي وعبارة ثم راضلها من
 اثنين للزوج واحد وبقي واحد على ثلاثة لا يصح ولا
 يوافق

يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة والاب اثنان والام
 واحد ثلث ما بقي فيكون عليهما هذا كونها من ستة نصيبا
 وعلى الاول تاصيك وتقل عن رايهم فيها احكامهم اي
 في جميع ما يورث الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره قيل
 لا ياخذ في هذه الا بالتعصيب ومن فوات الخلاف قالو
 اوصي بثلث ما يبقى بعد الفرض او بثلث فرض بعض
 ورثته او بثلث اقله نصيبا فاذا اوصي لزيد بثلث ما
 يبقى بعد الفرض ومات عن بنت وجد فقلي الاول هو
 لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف ثم زو
 قول الميراث في هذه ايرث الجمع بين الفرض والتعصيب هو
 لغوا بينهما لكونهما من رتبة واحدة نظرا لهما وهو فرض الثلث
 كاملا للام عند عدم الفرع الوارث وعدم عدم من الاخوة
 الثلاثة لا يرد ولا يرد على خصم ان حد المعتق بحجبه
 اخو المعتق واب اخيه وابو المعتق بحجبه ماله لا يرد
 ذلك في فصل العول بقوله لكن يقدم اخو المعتق والا
 الاب لا ييرث معه سوى جده واحد والجد ييرث معه جده
 لانه معلوم من قوله ولا يستقط ايرث اخوه من ثم ربي
 تصرف في ايرث الحوائش وهو ما عد الاصول
 والفروع والاصول والفروع فيهم في النسب الحوا
 شي الاخوة والاعمام فشيبه الاقارب والنسب يتوب
 حوائش وقلب ايرث فيجعل الاخوة والاعمام كالحوائش
 والاصول والفروع كالقلب ايرث في وسط لقولهم لا ييرث
 عمود النسب عن ربي حكما ايرثها ايرث لا ييرث
 كذا فاذا لم يكن مع الاخ في مساوية اما لو كان معه في
 مساوية كسقيقة فالثالث على اربعة اقسام لا ينقسم
 ويوافق بالنصف فيضرب اثنان في الستة باثني عشر
 فلكل اخوة منها اربعة تنقسم على عدد رقبهم بالسوية

عليه ما قاله الزركشي من عدم التفاضل بين الذكر والانثى اسي
 الشقيقين جعلهما اخوة لأم وقال الرافعي بحتمل التفاضل
 بين ما قبلها يخصها وهو نصف الثلث ههنا كما نقله زري
 عنه ويسمى الاخ الشوم قال المناوي في بيت الجامع
 الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان الشوم
 في ما نصه قال الطيبي واوه هرة خفت فصارت واوا
 ثم قلب عليها التحديق فلم ينطق بها مومنة اه وبصر
 بان واوه هرة ثم قول المختار في ما ذكره شام بعد كلام
 والشوم ضد الميت يقال رجل شوم ومثام ويقال ما
 اشلم فلان او العامة تقول ما اشلما وقد تشام به بالمد
 وبه يعلم ما قبل كلام الطيبي حيث قال واوه هرة اذا نظر
 ان يقال اصطلح في قولهم نقلت حركة الهمزة الي
 الشين ثم خذفت الهمزة فموز من قبل النقل بفعل وفقد
 مفعول فموزية لم تنصرف واو اع ش على م من ثمانية عشر فتقدير
 ذكر مرتبه هب المشكر ونصح من ثمانية عشر ان كان ولد
 الام اثنين ويتقدير انوثته نقول الي تسعة وبسببها
 قد اخل فيصيان من ثمانية عشر فيقال مد بلا ضمة حقة
 وفي حرف غير لا والاصرف خفة كوزنة وفي حرف الزو
 والام انوثته ويسمى في حرف ولوي لام الاخر ان فاذا
 قسمت فصل الزينة موقوفة بينه وبين الزوجة والام
 فان بان انثى اخذها او ذكر اخذ الزوج ثلاثة والام وا
 حد او هذان ثم ما قاله الشك كايسته هو في غير هذا
 الشر وانما اخذ الزوج كونه لان له في مسئلة الانوثة
 ثلاثة فنسبتها للتسعة ثلث فياخذ ثلث الثمانية
 عشر وانما اخذت الام اثنين لان لها في مسئلة الانوثة
 واحد ونسبته للتسعة تسع فاخذت تسع الثمانية
 عشر زري وهذا الضابط اخر وهو ان تقسم مسئلة
 الذكورة

الذكورة وهب الجامعة على مسئلة الانوثة فما خرج فاجل
 من الهم واهرب فيه نصيب كل وارث من مسئلة الانوثة
 يحصل نصيبه من الجامعة وهب مسئلة الذكورة واثنان
 للختين لان له ولولدي لام الثلث وهو ستة فخص كل
 واحد اثنان واجتماع المصنفين لم يذكر اجتماع الثلث
 والحكم من الاخ للام السدس والباقي للشقيق والاخت
 الاخر وفي الاناث للشقيقة النصف والاخت للام السدس
 تكملة الثلثين ويقرض للختين للام السدس زري اسي
 فلا يعصبها اب اخيها بل تشقظ لانه لا يعصب اخت
 نفسه اذهب من ذوي الارحام فكيف يعصب عنه بخلاف
 وللولد فاقترق زري اوبت اب او مائة خلوة فموز
 الجمع كايول عليه قوله روي البخاري في عصبه اسي مع
 الغير وقوله كالاخ اسي كما ان الاخ عصبه لا اعتناء
 وانفراد مصوبان بنزع الخافض او التمييز اسي في
 جهة الاجتماع والاتقاد زري في الارث
 بالولا لعنقه اسي الذي استقر للاول عليه فخرج عتيق
 حرب رفق واعتقه مسلم فانه الذي يرثه على النصب
 ثم ر فانه فقد المقتق اسي حيا او تر علم ريان قام
 به مانع من الارث قال مرد وعلم مما تقدم رويها اورد
 السلقيني وغيره عليه من ان كلامه صريح في ان الولد
 لا يثبت للعصبية في حياة المقتق بل بعد موته وبسبب
 كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلما وعق
 نصرانيا ثم ماتا ولم يقتله او لادنصار زري ويرثوه مع حياة
 ابيهم فهو اسي ما ذكر من التركة او الفاضل كنية
 مثال للعصبية بالغير وقوله وكافة مثال للعصبية مع

الضير لانها ليس اعصية بنفسها معصية مصادقة على
 المطلوب وهي اخذ الدعوى في الدليل وقوله لانها ليس اعصية
 بنفسها قال اب شريح وذلك لان الولد اضعف من
 النسب المتراخي واقل تراخي النسب ويرث الذكور دون
 الاناث كسبي الاخ وفي العم وأخواتهم فان لم يرث به فالول
 اول من يرث ثم جده الاول حقيقة لانه يقتضي ان الجدة
 على الاخ مع ان الاخ مقدم كاقال كذا فيقدم الاخ وركن
 ان يجاب بان مراده ثم قولهم كترتيبهم في النسب
 بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده
 في مقدمه هنا وفي النسب يستويان فيما بقي بعد فرض
 انهم الام لانها اخذ فرضها لم تصلح للتقوية وهناك
 فرض لها في تحصيل الترتيب حجر ثم بيت المال ينبغي
 ان يقدم على بيت المال معتق الاب ثم معتق ابي معتق
 معتق الاب ثم معتق الجد ثم معتق وهكذا ثم بيت المال
 2. معتق عليها وقهرية معتق عليها لا يخرج عن
 كونه معتقها شرعا لان قبولها به نحو شراءه مترا مترا
 قولها له وهو في ملكها انت حر فلا يخرج من ذلك على المص
 ثم مر ثم اثبت في الاب عبد او اعتقه فثبت لها عليه
 الولد بطريق الاستدلال في ميراث الجد والاخوة
 لجد ابيها وان علا كافيا مروا حاصل احوال الجدود
 ذوي فرض تسعة لانه اما ان يكون معه اخ شقيق او اب
 او هما معا وعليه كل اما ان يكون الا حظه بالمقاسمة او ثلث
 جميع المال او يستويان وثلاثة في ثلثة بنسبة واولا
 كان معه ذو فرض فاما ان يكون الا حظه السدس او ثلث
 الباقي او المقاسمة او يستوي له السدس وثلث الباقي

او السدس والمقاسمة او ثلث الباقي والمقاسمة او الثلثة
 فهذا تسعة احوال وعليه كل اما ان يكون معه اخ شقيق او اب
 او هما وثلثة في تسعة احوال وعشرين في ضرب في عدة اصحاب
 الفروض والميراث اجتمعهم مع الجد وهم ستة البنت وبنت
 الاب والام والجدة واحد الزوجين وستة في احدى وعشرين
 بمائة وستة وعشرين فتأمل فالحال كما وجد في غير الفا
 لبمسئلة الفلويين اذا كان فيهما بدل الاب جد فان الام ترث
 الثلث كاملا عن مثليه وهو الثلث في ادلاية بالاب
 ابي في انتسابه للميت بالاب كالاخ لانه قد اجتمع فيه
 ههنا القرض والتعصيب في نظر من وجوه ثلثة القول
 ان محل اجتماع الجهتين في اذ كان هناك فرع اثني
 وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة الثانية ان
 من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سياتي انك بالشرها الثالثة
 ان فرضه الذي يرث به اما هو السدس او هو الذي يجامع
 التعصيب ويجاب في الثاني بان محل الارث بالجهتين
 اذا كان كل منهما سببا مستقلا كالزوجة وبنت العم كما
 سياتي تفسيرهما بالسببين في قول المتن ومن جمع بينهما
 فرضه وتعصيب ابي سبي فرضه وتعصيب كما يعلم من تحليل
 الثم هناك كيقوله لانها سببان مختلفان اخو ومن قول
 موهناك وخرج بجهتي القرض والتعصيب ارث الاب
 بالفرض والتعصيب فانه بجهة واحدة وهي الابوة
 فالثلث اكثر ايمما يحصل له بالمقاسمة لانه في المقاسمة
 ياخذ سبعين وثلث المال اكثر من السبعين ثلث سهم 2. ل
 ووجه كون الثلث اكثر من السبعين ان فرضه يخرج الثلث
 في يخرج السبع يكون الحاصل احدى وعشرين ثلثها تسعة
 وسبعها مائة فالمقاسمة اكثر ايمما من ثلث المال لانه

في القاسمة ياخذ خمسة لان الروس خمسة وفي عدم القا
 سمة ياخذ واحد او ثلثين اهر 2 ل و صابط معرفة الاكثر من
 القاسمة والثلث انك تضرب بخروج الثلث في مخرج السهم
 الذي يخرج له بالقاسمة فاذا اخبرت في مخرجها ثلاثة
 في خمسة حصل خمسة عشر فمساها خمسة وثلثها خمسة
 شجنا وصابط اي ما يكون للمجد من احواله اذالم
 يكن فعه ذو فرضين بعد اي فعه فذي فرضين والممكن
 منه بنت وبنت ابن وام وجدة واحد الزوجين العباب
 زهر السدس اكثر لان المسئلة من ثلاثة البنات
 اثنتان يبقى واحد على سبعة ان قاسم اخذ سبعة واخذ
 وان اخذ ثلث الباقي اخذ ثلث واحد وان اخذ سدس جميع
 المال اخذ نصف واحد فاصل المسئلة من ستة يخرج السدس
 للبنات الثلثان اربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد
 على خمسة عدد روس الاخوان والاخت لا ينقسم وبيان
 فتضرب عدد الروس وهو خمسة في اصل المسئلة وهو
 ستة يحصل ثلاثون 2 ل ثلث الباقي اكثر لانه سهران
 وثلث سهم والسدس سهران كالمقاسمة فاصلها اثني عشر
 ينقسم فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيها فتبلغ ستة
 وثلثين ثم نصيب الاخوة منها بايتهم فيضرب عدد
 هم وهو خمسة فيها فتبلغ خمسة وثلثين هذا على
 طريقة المتقدمين واما على طريقة المتأخرين في الاصطلاح
 الزائد في باب الجد والاخوة فاصلها ستة وثلثون
 وتصح مما تقدم قل على الجلال ومعرفة الاكثر من الثلث
 صابط ذكرته في سروس وعبارته وصابط معرفة الاكثر
 من الثلث انه ان كان الفرص نصف او اقل فالقاسمة
 اصطلح ان كانت الاخوة وفي مثليه وان زادوا على
 مثليه

مثليه فثلث الباقي اعطى وان كانوا مثليه استويا وقد شتر
 الثلاثة وان كان الفرص ثلثين فالقاسمة اعطى ان كان معه
 اخت والاقله السدس هذا ان بقى اي محل يكون ياخذ الاكثر
 من الامور الثلاثة او بعضه اي في الاخوة 2 ل فذكر
 اي الاكثر من ثلث المال والقاسمة ان لم يكن هناك ذو فرض
 والاكثر من الامور الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض
 اي بحسب بابيه يهر وكتب يقال حسب المال اي
 احصيته عدا وحسبنا ايض بالكسر وحسبنا بالضم و
 المعدود محسوب اهر مختار كما علم اي من باب الحب
 كلانا اليك اي معك فنزله يقال زوجه يرحمه
 بفتح الحاء زوجه وارحمه ايض وارحم القوم مع كذا
 وارحموا عليه اهر مختار مثاله جد وله ابوين
 فللمجد الثلث لان الاخوة اكثر من مثليه 2 ل فتا
 خذ الواحد من اب النصف اي ثانيا فمشتها الي
 النصف فيفيد ذلك انما قد تنقص عنه وذلك فيما
 اذا كان معها صاحب فرض كزوجة وجد واخت ابوين
 واخ لاب فللزوجة النصف واحد يبقى واحد الا حظ للمجد
 المقاسمة فله خمس واحد فتضرب خمسة في اثنين بعشر
 للزوجة النصف خمسة والمجد اثنان وللاخت ثلاثة ذهب
 اقل من النصف كالا يخفى الي النصف اي فتستكمل
 مثاله جد وشقيقة واخ لاب ذهب من خمسة على عدد الروس
 للمجد سهران وللخت سهم وللأخ سهران يرد فمسا على
 الاخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف
 سهم فيضرب بمخرجه في اصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها
 تصح قاله في الكفاية وقسم عليه ترى للمجد اربعة وللخت

خمسة وللخ للاب واحد ان وجد ذلك اي النصف او الثلثان
 من ثلاثة اي مخير في الثلث الذي ياخذ ان اعتبرناه
 اوسمة عدد الروس ان اعتبرنا المقاسمة 2 لان المسئلة
 من خمسة اي عدد الروس ثلاثة وهب لا تنقسم عليها
 فنضرب الثلث في خمسة بعشر للجد اربعة وللخ اثنين
 وهب اقل من الثلثين ولا يفرض اي في غير مسائل العا
 دة اهل شجرة من سبعة وعشرين ويلغونها فيقال في خمسة
 بين اربعة اخذ بعضهم ثلث الكل واخذ بعضهم ثلث
 الباقي واخذ بعضهم ثلث باقي الباقي وللجد الباقي اهل
 نري ويقال ايضا في خمسة بين اربعة اخذ بعضهم خرافة
 الما والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزءين
 والرابع نصف الاجزاء اذ الجد اخذ ثمانية والافت اربعة نصفيها
 والام ستة نصفها اقدار اهل شجرة الرضد وانما فرضها
 اي ابتداء والاف هو يعصبها انما بدليل قوله ثم يقسم
 الجد الخ ولم يعصبها لانه لو عصبها ابتداء كان الفاضل
 لهما واحدا فيكون له ثلثاه ولها ثلثه لنقصه الخ اي
 فلما لزم ذلك رجع الى اصل فرضه وهو السدس وكذلك
 هي رجعت الى اصل فرضها وهو النصف لكان لزم تقصيلها
 عليه لو استقلت بما فرضها قسمين يسري بالتعصيب
 مراعاة للجهتين نري فلان السدس لانه لا ختين يحياها
 من الثلث للسدس وقوله ولها السدس الباقي فهو شكل
 لان الاختين لغير ام لهما الثلثان فربما فرض لهما الثلثان
 وتقول المسئلة ثم ظهر ان الجد يعصبها فيبقى بعد سهم
 الام ثلثان للجد واحد ولها واحد فقوله ولها السدس البا
 قي اي تعصبا وان كان التعصير بالسدس يؤهم الفرضية
 تامل

تامل وسميت الكدرية لقياس التسمية ان يقال مكدرة لا
 كدرية اسماء نري لتكديرها لانه لا يفرض للاختوات
 مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها واعيل ثم الرضد وقوله
 المحتم ولا يعيل اي لا يعيل مسائل الجد والاختوة
 في موانع الارث لانه ذكر الموانع منها كانه قال موانع الارث
 اختلاف الدين واختلاف العهد والحراية واستبها م ناسخ
 الموت والرد والرق والقتل تامل وما يذكر فيها اي من
 قوله ولو خلف عملا يرث الخ الكافران هو ما يذكر فيها
 نوطه لقوله لا فرض وغير كيهودي ونصرا تيتو تصوب
 ان اليهودي بن النصراني وعكسه مع ان المنتقل من ملة لا
 يقوطا عراف الاول والنكاح وكذا النسب من احد ابويه
 يهودي والاخر نصراني فانه يميز بينهما بعد البلوغ وكذا الاولاد
 فلبعضهم اختيار اليهودية ولبعض اختيار النصرانية اه
 حجر لكم دينكم ولي دين انتم به بعد الاول لانه امر 2
 حزين وغيره وان لم يكن الفقيه قد ارنا خلافا للصميري حيث
 قيل عدم الارث بما اذا كان بدا رنا ويتوارث ذين وقعا هودو
 من شتم ووهذا انحترز قيد ملحوظ اي الكافر ان يتوارثان
 ان لم يختلفا بالحراية وغيرها ولا مسلم وكافر وانما جاز
 نكاح المسلم الكافر لانه مبني على الولاية والنصر واما
 النكاح فنوع من الاستخدام اهوم ر وقوله وان اسلم غايه
 للرد على القابل بانه يرث 2 ولافتوارثان التعصير
 بصيغة التفاعل حري على الغالب فلا بد من عومة وان
 اخيهما قاتا معا اذ القيمة لا يرث من ر وقوله ولافتوارثان
 في ذكر هذه المسائل استارة الى اعتبار قيود فيما ذكره
 اولاد الوحظت كانت هذه خارجة بها كان يقال الكافران
 اللذان لم يختلفا في العهد يتوارثان كالمسلمين حيث علم

تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فقولك حبيب وغيره محترق
قولنا اللذان لم يتخلفا وقوله ولا مسلم وكافر محترق تخصيص
للأثر بالكاثرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان محترق قولنا حيث
علم تحقق حياة الوارث المخرج من كهدم هو بفتح أوله وثانيه
المهدوم ويستوف ثمانية الأندام ولو بغير فعل وبكسر أوله ويكون
ثانيه الثوب البالي قل على الجدل ويصح كونه هنا بكون الدال
اسما للمصدر وزيادة به اثره وهو المهدوم ويستوفيه هو ولو
عقب على ما كان فيا اهزى وكذا الزيد في اي من زيات
حل للام اي ملكا تاما فلا يرد الكاتب كافي الحلبي وايضو
ورث كان لسيده وهو اجنبي من الميت واللام باطلا وانما
لم يقولوا بارتث ثم ينلقا سيد يحقق الملك كاقواله قبول
قنه لخواصية او صفة له لان هذه عقود اختيارية تصح
للسيد فابقاعها لقنه ايقاع له ولا كذلك الارث اهرثم
واستثنى قدام روي منع منع الاستثناء بان اقاربها انما ورثة
نظر للحرية السابقة لاستقرار جانيها قبل الرق لكن وجه
الاستثناء هو النظر لكونهم حال الموت احزابا وهو قول
الدية ابيدية المخرج لادوية النفس والطلاق الدية عليها من
باب التوسع في زيمي وعنايت عباة الخط فان قدر الارث
من قيمته لو رثته اهر فعلم ان الجاني يضمنه بالقيمة ثم
ان كانت الجناية على ماله ارثا مقدرا لقطع يده فهو الواجب
للو ارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها
لمسترقه فان كانت القيمة اقل من مقدار الارث او مساوية
له فاز بها الوارث ولا شيء لمسترقه وان كانت الجناية على غير
ماله ارثا مقدرا فعلى الجاني القيمة ولو ارثا اقل الارث
من القيمة ودية النفس الواجبة بالسنة فان كانت القيمة
اقل فارتبها الوارث وان كانت دية النفس اقل فالزيد من
القيمة

القيمة على الدية لمسترقه لانه مات بالجناية في ملكه وانما
حب على الجاني القيمة مطلقا لقاعدة ان مكانا قصرونا في
الحالين حال الجناية وحال الموت فالعبرة فيه بالانتها وهو رقة
هنا اهر شخا مداني وان لم يضمن للرق على القول الضعيف
القائل بانه يرثه اذ لم يضمن كان قتلة يحق له حقوقه او دفع
صا كل سوا كان بسبب امر بشرط امر مباشر وان كان مكرها او حا
كما او شاهد او فز كيا فالقاتل مستعمل في حقيقة ومجان
اذ لو ورث لا يستعمل الورثة قتل مورثهم فيؤدي الي خراب
العالم نعم رث العتق ولو في معنى وراوي خبر موضوع به اي
القتل لان القتل قتله لا ينسب اليها بوجه اذ قد لا يعذب
بخلاف الحاكم ونحوه مما مر ثم روي مثل العتق وراوي الخبر
القاتل بالعين والقاتل بالحال كما قاله ع ش على مر وقول
مر موضوع به اي او صحيح او حسن بالاولي غ ش ومثال
الشرط ضرب برعدوا انا بغير ملكه بخلاف ما اذا حفرها بملكه
ووقع فيها مورثه فانه يرثه ولتممة استعمل القتل اي
باختيار السبي فلا ينافي كونه مات باجله كما هو ذهب
اهل السنة ثم مر المذكور اي قوله ولا متوارثان ما نابو
عرق لما يات اي قوله قريبا لان انتفا الارث معه لانه ما
نع ببل انتفا الشرط مجاز لعدم صدق حد المانع عليه وهو
الوصف الوجودي الظاهر المنصبط المعرف بقبض الحكم ثم
مر وهو مجاز بالانتفاء فتشبه انتفا الشرط بالمانع بخلع
منافاة كل الحكم واطلق الثاني على الاول واختلاف
الهدفية ان الحرب لا عهد له الا ان يقال ان القضية في
المعنى سالبة فكانه قال وعدم مستا وانما في العهد مستا
صادق بعدم العهد كافي انتفا النسب كالمنفق بلعان
ومن فقد له لما فرغ من مواع الارث شرع في طلب

موانع صرف الميراث خلا وهب ثلاثة احدها الشك في الوجود
واشار اليه بقوله ومن فقد الثاني الشك في الوجود واشار اليه
بقوله الجهل واليه اشار بقوله وتوخل في حله الثالث الشك
في الذكورة واليه اشار بقوله والمشكل في قوله في سبيل
موانع الخلافة اليه قوله سبيل بل الاول حذفه حتى
تقوم بيينة ولا بد من الثبوت عند القاضي ولا يشترط الحكم
سم بمضي مدة اي بسبب مضي مدة وعمل المنهاج او
تمضي مدة بقلب انه لا يعين فوقها فيجتهد القاضي و
يحكم بموته ولا تقدر المدة بشئ على الصحيح ثم مر
قبل ذلك اي قبل البيينة او الحكم يجوز موته اي المفقود
فيها اي اللحظة التي مات فيها الوارث اي فيكونان تقارنا
في الموت وهذا اي قوله فيعطى الوارث وقوله عند اطلاقها
اي البيينة والحكم كما صرح به مر وان كتبها اي سبق الع
قت البيينة والحكم والواو للحال وقوله وله اي هذا التفصيل
وقفت حصته في موقوفات عن اخوين احدهما
مفقود وجب وقف نصيبه الي الحكم بموته ثم اذا لم يظهر
حياته في مدة الوقف يعود كل حال الي الاول الي الحاضر
وليس لورثة المفقود منه شئ اذ لا اثر بالشك لاحتمال
موته قبل موثرته ذكر الف الميراث غير وهو ظاهري ثم مر
وقوله يعود اي بعد الحكم بموته كما هو خذ من قوله قبل
وجب وقف نصيبه الي الحكم بموته لكنه ذكر في شرح
الترتيب ان الحكم بموته يتولد من زمانه وقت موته فيعطى
نصيبه الموقوف لورثته لانه كان حيا حكما قبل الحكم بموته
ويجوز قوله بان من شروط الارث تحقق حياة الوارث
حياة مستقرة بعد موت المورث او الحاقه بالا حيا حكما كالحال
والمفقود لو تلف المال الموقوف للغايب كان على الكل فاذا

خفر

حصل استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما مر جوابه
فيما اذا بايت حياة الميراث فيكون الميراث في ما ياتي ثم مر
او موته انظر صورته وبمكث تصويره بما اذا مات شخص
عن اثنين شقيقين واخت واحد لا ينفق فيفقود فيتقديرا
فه يعصب الاخت للاب ويتقديرا موته تسقط فلا سوا
حقها موته كما قاله سهم ويتصور ايضا بينتين وبنات اب
وابنات مفقودا بعد انفصاله طاهر انه لا يرث الا
بعد انفصاله مع انه يرث وهو في بطن امه عقب موت المورث
الا ان يقال الميراث يتحقق كونه ويستقر بعد انفصاله
بان كان منه ولو بواحدة كان مات عن زوجة اب حامل وقوله
كحل اخيه لانه اختار من حمل اخيه لانه لا يرث مطلقا
والا فلا فرق بين حمل اخيه لانه وقل شقيقه لانه
او كان ثم من اس وارث كاخ لغيره مع حمل لثمة فانه ان
كان ذكر الحجب الاخر وان كان انثى لم يحجب ولانه لا يرث
للميراث فقد وجد في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر
عليها ما حكاه ابن الرقعة وان كل ميراث كان كالاصغر وانهم
عاشوا وركبوا الخيل مع ابيهم في بغداد وكان ملكا بها ثم
مروا كانت امراته ثلثة اللقات فماتت مرغ وقال ان ولدت ابني
لاقتلك فلما قرى يتولاد منها فرغت وتضرعت الي الله تعالى
فولدت ما ذكره عن الاربعة وعشرين للزوجة ثلاثة
والابوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بينين فلها مع
العول بثلاثة والاكمل الثمن والسدسان ثم مر ويجزي
بفتح اوله قال تعالى وحراهن بما هنن واجبة وقال ليجزى كالم
احسن ما عملوا فكل الظن انه حين السؤال كانت
البنات فيه موجودتين بالفعل وتكون الاشارة بقوله
عن هذه المتأفة العول المذكورة يدل عليه كلامه بعد
ارتيال ان من غير سبب اعمال زوينة كما يعلم من الخبر

وانما يرث ابي بتحقيق ارثه ان انفصل ابي انفصل كل حيا
وخرج بكلمة موته قبل ثلث انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر
الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل انفصاله
وفيما اذا حزن انسان رقبته قبل انفصاله فان مقتله به ثم
مر حيا مستقرا وهي التي يبق معها ابصار ونطق
وحركة اختيارية عيش علي مر وعلم وجودة ولو بمادة
كالميتا هسم لا قل من اكثر مدة العمل صادق بستم اشهر
فاقل وبالكثرتها الي دون اربع سنين فان كانت حليمة
بان كان للميت اخ رقيق فترجع بحرة وكانت حاملة من اخيه
وانما قلنا رقيق لانه لو كان حرا كان هو الوارث لا العمل
الا ان اعترف الورثة بخبري الا ان انفصل لعوق سنة اشهر
ودون فوق اربع سنين وكانت فريشا واعترفت الورثة
لخاع ش علي مر والشكل لا وعادام مشكلا يستعمل
كونه اما او جدا او اما او زوجا او زوجة شمر حتى يتبين
ولو بقوله ولو اتم شمر او يقع الصلح ولا بد من لفظ
صلح او تواهب واعتفر مع الجهل للضرورة ولا يصلح ولي
مجهور عن اقل من حقه بغير امره شمر ويوقف البا
قي وهو واحد لان المسئلة من اثني عشر فان ذكر اخذ
او اثني اخذ الاب جهتي فرضا الى اربعة السبب كالميت
اليه تقليبه بقوله لانها سببان مختلفان ابي ومن جمع
سببين سببا للثلاث بالفرض وسببا للارث بالتعصيب فالر
وحية سببا للارث بالفرض وبنوة العرم سبب للارث بالتعصيب
لا يقال هذا مكر مع ما باتت في الاب من انه يرث بهما لان
نقول ذال بحجة واحدة وهي الابوة والكلام هنا في جهتين
عن وتعصيب ابي بنفسه بذليل قوله لا كنت هيا
لاب فان الاخ لا لاب تعصبة مع الغير لا بالنفس وتتم
ابي الكبير عن ابي عن بنتها التي حب اختها لابيها وكون
مات

مات الصغير اولا فالكبري امها واختها لابيها فلها الثلث با
لامومة وتسقط الاخوة جزا يادي لقوة الدم لا بها لا تحب
حرانا باقواهما فقط كان الفرق بينه وبين فاسق في جهتي
الفرض والتعصيب ان هاتين القاتبتين لا يجتمعان في الا
سلم قصد اخلاف نيتك ورايت بعضهم فرق بان القرضا
والتعصيب عهد الارث بهما في الشرع في الاب والجد بخلاف
الفرضين اهدسم وعميرة بان تحب احدهما ابي حبان
او نقصان وصورة تحب النقصان ان ينكح موصيه بنته
قتله بنتا وموت عنهما فلها الثلثان ولا عبرة بالزوجية
لان البنت تحب الزوجية من الزرع الي اليمن نري فتلد
بنتا وموت تلك البنت لان الدم لا تحب حرانا اصلا
نري واخته لابي فترث ابي بعد موت الدم بالمجدود
الاخوة لا نعلم ان حجت القوية ورثت بالضعيفة كالو
فان هنا عن الدم وانها فاقوي الجهتين العليا وهي الجد
مجهورة بالدم فترث بالاخوة فلكم الثلث ولا تنقصها اخوة
نفسها مع الاخرى عن الثلث الي السدس وللعليا النصف
بالاخوة ويلغونها فيقال قد نزلت الجد ام الام مع الدم وبكر
للجدة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يورث هنا
بالزوجية لطلانها وفيه نظير ما علي فحة نكاحهم كالميت
نري وممر لم يقدم علي الاخر فله الستين فرضا والباقي
بينهما بالعصوبة واذا حجت بنت عن فرضه فلها نصف فرض
الباقي بينهما بالسوية وسقطت اخوته بالبنت نري فقوله
لم يقدم ابي من جهة التعصيب ولو حجت للزوج الفول
الاخر القائل بانه ان حجت بنت عن فرضه الذي ياخذ
بالخوة الدم يقدم لان اخوة الام لما حجت تمسكت بالقوية
والمعصوبة فعمل بها شيخنا علي التقديم نري علي

تقدير الحق وعدمه في اصول المسائل اي فيها
تفاضل منه المسئلة ويصير اصلا براسه ان تخصصوا اي
الورثة وادخال محض الاناث في ضمير الذكور صحيح نظرا
لعموم اول الكلام برقاوي ولا يقتضي بتميز الاناث عن مصبات
الادب الا كما في ثمة مرر بالسوية بينهما فيسدد ذلك ليطابق
قوله قيل بالسوية من حيث خرج الولا فانه لا يقدتر فيه
واصل المسئلة فخرج الاثر الثلث ونصف ورسد فاصلها
ستة وان كان الزبعة لواحد الزرع ولا ضرر الربع ولا ضرر السدس و
لا ضرر الثلث فاصلها اثني عشر وان كان فيها اي الورثة ثلثا العصب
وان دل عليه السياق لفساد معناه ثم مرر كنصفين كزوج
واخت لغيرهم فاصلها منه من بيانية اي اصلها هو اي
المخرج يصح منه الكسر النصف والزرع فاقول اقل عدد يصح
منه النصف اثنان وهكذا بان في الكسر فمختار عاشر
متوافقان اي مشتركان في جزء من الاصل لوانظر ايها
تدوذا ذكر هذا مع ان المتوافقين هنا بالمعنى الاعم وهو غير
مطلوب هنا وقوله متوافقان اي يصدق عليهم ما متوافقان
بالمعنى الاعم ولا عكس اي بالمعنى اللغوي وقد ينعكس
عكسا فسطحيا وهو بعض المتوافقين متداخلا
من غير تداخل لان شرط التداخل ان لا يزيد الاقل على نصف
الاكثر زري والمراد بالتوافق هنا اي في قوله والمتداخلان
متوافقان واراد بذلك دفع موال عقدر تقديره قد تقدم
ان يبين المتداخلين والمتوافقين تمايزا فكيف جعلت احدهما
على الاخر وحاصل الادفع ان المتوافقين هنا هما المتوافقان
في اي جزء من الاصل وذلك يصدق على المتباثلين و
المتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا المتوافق الذي
هو قسم المتداخل لانه لا يصح ان يصدق عليه لانه
مباين

مباين له لالتزيم ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة
لان شرطهما ان لا يفيهما الا عدد ثالث والثلاثة تقضي
الستة زري فالاصول سبعة انما اخصرت في سبعة مع ان
الفروض ستة لان للفروض حالة اجتماع وانفraz فقف بالافراد
بحيث لا خمسة لان الثلث يفي عن الثلثين وفي حالة الاجتماع
بحيث لا خمسة اخيرا لان التوزيع لا بد له من التماثل او
التداخل والتباين او التوافق ففي الاولين يكفيا باحد
الثلثين او الاكبر وفي الاخيرين يحتاج اليه الضرب فيجمع
اثنا عشر واربعة وعشرون زري وقوله فالاصول الحفر ع
على ما قبله لعلمه من ذكر المتخارج الخمسة وزيادة الاصول
الاخيرين ثمة مرر اثنان الاخصران يقال اثنان وضعفها
وضعف ضعفها او ثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف
ضعف ضعفها برقاوي في مسائل الجد والاضوة اي حيث
كان ثلث الباقي بعد الفرض خيرا له ثمة مرر نصيبا
بيانه ان اصل الاول من ستة فاجتبا الي ثلث ما يقضي
لثلاثة في ستة واصل الثانية من اثني عشر لان فيها ربعا
وسدسا فاجتبا الي ثلث ما يقضي فضر ثلثا ثلثة في اثني
عشر وقوله تصحح اي لو وقع الخلاف في ثلث الباقي
والاصول انما هي للجمع عليه ثمة مرر نقلنا عن الامام هو
المختار وجهه ان ثلث ما يقضي فرضه يصوم الي السدس
او الي السدس والزرع فلتقم الفريضة من مخزجها واجز
له المتولي بانهم اتفقوا في نزوة وابوين علي ان المسئلة
من سنخ لولا اقامة الفريضة من النصف وثلث ما يقضي
يقالوا هي في اثنين للزرع واحد يقضي واحد ليس له
ثلث صحيح فيضرب ثلاثة في اثنين برقاوي الجاري
على القاعدة لان فيه ضرب فخرج احد الكسرين في

يخرج الكسر الاخر وهذا هو قاعدة التاصيل لا التصحيح اذ
 فيه ضرب المنكسر عليهم السهام لا الخارج وتقول
 فيها ثلاثة اعلم ان الاصول قسمان تام وناقص فان
 هو الذي تساويه اجزا او الصحيحة او تريد عليه
 والناقص ما عداها فالسنة اجزا وثمانا وبيها والاشا
 عشر والاربعة والعشرون اجزا وهي تريد عليها بخلاف
 الخارج الاربعة الباقية فان اجزا كل تنقص عنه هذا
 ضابط الذي يقول والذي لا يقول زري فالتام هو الذي
 يقول والناقص هو الذي لا يقول قال البراوي والاصلا
 المبدان لا عول فيها لان السدس وثلاث ما يقبل لا يستقر
 ثمانية عشر والسدس والربع وثلاث الباقي لا تستقر
 ستة وثلاثين . السنة ضابط العاقل الستة وضربها
 وضعف ضعفها للزوج ثلاثة فنقص منه ثلاثة
 اسباع ولكل اخت اثنان فنقص من كل من اسباع
 فعالت بسدسها الخ وذلك انه اذا نسب ما زيد على
 الستة اليها حصل اسم الكسر الذي هو مقدار الزيادة
 وفي نسب المجموع حصل اسم مقدار الكسر الذي نقص
 من كل وارث ففي العول للسبعة اذا نسب الواحد
 للسنة كان سدسا فيقال عالت بسدسها واذا نسب
 للسبعة كان سباعا فيقال نقص من حصته كل وارث سبع
 فانطق له به قال علي الجلال من كل واحد سبع اذا
 نظر للمسئلة بعد العول وجهه انه يؤخذ من الزوج ثلاثة
 اسباع وكذا من الاختين ويجعل جميع الماخوذ وهو ستة
 اسباع سهما سباعا فيكون كل سهم من السبعة ناقصا
 سباعا من البريل يفتح الباقي فيها برماوي نستعمل اي
 ثلثها اي فيقول لعملة الله علي الكاذبين منا ومنكم
 فقبل

فقبل له لم سكت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا مهابا
 فنهته قال علي الجلال فعالت بنصفها اي بمثل نصفها
 وكذا قوله بثلاثيها لكثرة سهامها راجع للقول وما بعده
 راجع للثاني اه فرع في تصحيح المسائل ولتوقعه على
 معرفة تلك الاحوال الاربعة وكونه توطئة لبيانها جعل
 الفرع ترجمته له لانه المندرج تحت اصل كل سابق فالتز
 جمة هذا اظهر منها فيما بعد ويكون القصدية سلافة الى
 اصل لكل من الكسر سمي تصحيحا ثم مر ان انقسمت
 بان دخل كل فريق في سهامه او عاقله برماوي والا
 فوقعه لما كانت الانافسة للثاني وهو يصدق بثلاثي
 صور وليست كلها مراد فلا يبين المراد بقوله بان وافقته قوله
 يضرب فيها ضربا فيها عاقله للمسئلة بقيدها السباع
 وهو قوله يقول ان عالت فصيح تمثيل التمثل للقول لغير
 امر لاحاجة اليه لانه معلوم ان الاعمال للام من ذوي الرقام
 هي بقولها الخ عالت بزيها ثلاثة ونقص من حصته
 كل وارث خمسا برماوي من خمسة واربعين يضرب
 وفقا للثبات وهو ثلاثة في خمسة عشر زري وهو اصل
 ذلك اي النظر بين سهام كل صنف وعدده والنظر بين
 الاصناف بعضها مع بعض والنظر الاول محصور في الثبات
 بين والتوافق ولايات فيه التماثل للانقسام ولا
 التداخل لان عدد الصنفان كان داخل السهام فاما
 لسهام منقسمة عليه وان كان بالعكس راجع الى التوافق
 كما قاله البرماوي في المناسبات ولتمثيل بعضها وهو
 صور التماثل المتقدمة في قوله ثم ان تماثل عددها الخ
 امر ورثة اخوة مثال للمماثلة في الراسب مع الموافقة
 في الصنفين مع سهامهما وتضرب احدي الثلاث بين

هذا مثال للمساثلة في التوزيع الموقوفه من الكسوفين
 مع كسوفهما معا في سنة واحدة الصنفين ووفقا لآخر
 من ثلاثة هذا مثال للمساثلة في المباني في غير
 الولا بخلاف الولا فقد تشترك جماعة في ثمنه وجماعة في
 سدسه وجماعة في ربعه وجماعة في ثلثه وجماعة
 في نصف ثمنه وجماعة اخرى في نصف ثمنه ايضا شيئا
 وفيه ان هذا السبب فيه مسئله وقيل الا انك ارفق انصباها
 بل ان شئهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح مسئله
 بل في هذا التصویر ياخذ كل فريقا ما يخصه بالملك و
 ليس فيه تصحيح مسئله تقسيم علي جميع الفرق
 انصبا في سنة واحدة بالصنفين ما يشتمل الواحد في اجتماع
 لانه تقدم ان الولا ربح خمسة الالين والبنات والابوات
 واحد الزوجين وقوله ولا يقد فيهم واما الالين فيقد
 وكذا البنات فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على ان
 الانكسار يكون علي اربعة ايد علي قدر لا يزيد
 علي صنفين واجيب بان الام تخلفها المدة وفيها التقدر
 والزوج تخلفه الزوجة وفيها التقدر فلهذا صنفان
 فيصنفان للصنفين السابقين واما الالين فلا يمكن فيه
 التقدر فعلم ان الانكسار لا يزيد علي اربعة لانه لا يزيد
 عليها في صوت اجتماع من مئة من الذكور والبنات
 فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الاول اه شيئا
 وقوله واما الالين في ان البنين والبنات صنف واحد
 لا صنفان لانهم رثاء عند اجتماعهما بالبنوة الا ان
 بصور البنات مع بنين البنين لانهم قد يخلفون البنين
 فيما ضرب فيها والذي ضرب فيها يسمى جزء السهم
 اي حظ كل سهم من سهام المسئلة الاصلية اي قبل التجميع
 وعبا

وعبا الشئ شورى في ذال اي ما حصلت في النسب الاربع
 وهو احد النماثلين واكبر المتداخلين ومسطح وقف احد
 المتوافقين وكما حل الآخر ومسطح المتباينين جزءا من حظ
 السهم الواحد من اصل المسئلة او يلقها بالقول ان عمات
 من التصحيح ووجه تسميته بذلك كما قاله ابن الهائم انه اذا
 قسم المصير علي الاصل ثلثا او عا ولا فخرج هولاء الاصل
 من الضرب اذا قسم علي احد المضروبين فخرج المضروب الاخر
 من الضرب اذا قسم علي احد المضروبين فخرج المضروب الاخر
 والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الآخر الواحد من المضروب
 عليه وهو الاصل او المنتهي اليه بالقول ليسهما سهما
 والحظ يسري جزا فلذلك قيل جزء السهم اي حظ الواحد
 من الاصل او المنتهي اليه اهد بحروفه فخرج في المنا
 سخات وهي نوع فلذا احسن ان حستها بفرع كالذي
 قبلها ثم ر ففاعلة اي علي وزنها وليسا هي معنا
 هالفة بل معناها ما بعدها وهي الازالة كما في نسخت
 الشمس الظل اي ازالته والنقل كمنحت الكتاب اذا نقلت
 ما فيه ان يموت اي ما يترتب علي ذلك من الاعمال الا
 تية من اطلاق السبب علي السبب والمعنى القوي قوي
 فيه لان المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم الثانية مثلا
 وفعلوم ان هذا بحسب الغالب والافقد يصح ان ما صحت
 منه الاول وابطح المال قد تناسخته الايدي ثم ر وعبا
 في البر ما وي سبب بها المعنى المراد لما فيها من ازالة اي
 تغيير ما صحت منه الاول او لا نقول المال من ازالة اي
 وارثا وبذلك علم ان الفاعلة ليست علي بابها اذ ليس هنا
 الانسخة او منسوخة قال شيئا وقد نقال هذه نسخة
 في غير الاول والآخر اذ كل قايما بينهما نسخة ومنسوخة

كاخوة الخواصين وبنات مات بعضهم عن الباقيين واثرت
 الاخوة لان ارثهم من الاول والثاني بالاخوة بخلاف البنين
 فانه من الاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة كافي شهم
 بان تباينها وهو خسر لعموم النصف قبله اذ لا ياتي هذا التماثل
 ولا التداخل لانها مع التماثل متقسمة وكذا وقع تداخل
 المسئلة في السهام وفي عكسه ترجع الى الوقف لانه
 اخصر زري وعند اختتام لا يؤخذ وانما لم يترثا في الاول
 مع انهما اختان لانه فيهما مانع قام بها كافي البراءة ويوثق
 من اول عدم وجودهما في ذلك فبلغ فاقعة واربعة واربعين
 فاذا قسمتها على اربعة وعشرين بان تقسمها على صليها
 اي على الثلاثة اولا ثم اقسام الخارج على الثمانية
 يخرج قيراطها وهو ستة فيكون كل ستة من الاسهم بقيراط
 فكل ابن ستة قيراط وخمسة اسداس قيراط وللزوجة
 ثلاثة قيراط وربط ونصف قيراط
 عن القس ايضا لان قبولها ورد لها ومعرفة قدر ثلث المال ومن
 يكون وارثا فباخر عن الموت فسقط القول بان الانسب لقد
 يسمها على ما قبلها لان الانسان يوصي بشيئ يموت ثم تقسم
 تركته شهم السابعة لا ايضا اني فلا يقال ان الزوجة
 قاصرة عن الايصاري وصل خير دنياه بخير عقبة
 يحتمل ان المراد بخير دنياه الخير الذي حصل له قبل الموت
 باعمال الطاعة وخير عقبة الخير الذي يحصل بعد موته
 بسبب حصول الوصية به للموصي له فهو بايصائه حصل
 له بعد موته خير وقد صدر منه في حياته خير فقد حصل
 احدهما بالآخر ويحتمل ان معناه انه وصل خير دنياه اي
 تمنعه في دنياه بالمال بخير عقبة اي اشتغاع بالثواب
 الحاصل بالوصية بالمال سهم والاول اظهر وعبارته ك
 قوله

قوله وصل خير دنياه اي الخير الواقع منه في دنياه وهو خير
 فانه المشتملة على الخير المتخلف في حال حياته وفي حثته وقوله
 بخير عقبة اي بالخير الواقع منه في عقبة اي في اخرته اي
 وهو في الدار الاخرة اي وصل الغزايات المتخلف الواقعة
 منه في دنياه وهب حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي
 تكون بعد موته وفيه ان هذا الايات في الايصا الشامل له الو
 صية والا نسب ان يقال وصل خير عقبة بخير دنياه لان
 المقصد بالوصية اتصال ما بها الي ما قدمه في حياته و
 الاصل اتصال المتأخر بالتقدم واجيب بان العقبة تعلق
 قال الدويري رايته بخط ابن الصلاح اي عمر وان مات
 بغير وصية لا يتكلم في مدة البزخ وان الاموات يتزاور
 في مساواة فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات
 عن غير وصية واجبة او خرج فخرج الزجر اخرج
 وشرا لا بمعنى الايصا واما معنى الايصا في اثبات
 حق مضاف لما بعد الموت كما سيأتي ولو تقدم الاوصية
 له كذا دون ان يقول بعد موته سهم لان الوصية مخرجة
 وان لم يكن بعد هذا لفظ الموت بخلاف غيرهما كما عطفوا له كذا
 لا يكون صريحا الا ان قال بعد موته لوان التحق بها حكمها
 عبارة في كتاب التدبير فتناوشتها والمدير يعترف بالموت
 محسوبا في الثلث بعد الدين وان وقع التدبير في الصحة
 كعتق علق بصفة قدمت بالمرتب اي مرض الموت كان دخل
 الدار في مرض موت فانت حرة وجدت الصفة اوله يقيد
 به ووجدت فيه باختيار اي السيد فانه يحسب من الثلث
 فان وجدت بغير اختيار فمن راي المال اغتيا راي وقت
 التعليق لانه لم يثبت من مالها حق الورثة او المحقق
 به اي مرض الموت كقتله بغيره للقتل ونحوه مما سيأتي

ويمكن حمل ذلك على ما اذا مات عن غير وصية

هذا هو الوجه الثاني في صحة الوصية
بأنه لا يشترط في الوصي أن يكون من أهل البيت
ولا أن يكون من آل النبي صلى الله عليه وآله

ما حققناه من أن قوله تعالى قال النبي والكرهات ما نافية وله شيء أصفة
لمسلم والمسنن في خبره وأما خبره بأن الخبر لا يقتضي بالوفا
وقال الزركشي بيت بيت هو الخبر وكانه على حذف إن وفعل
بيت محذوف أي من بيت بيت هو الخبر وكانه على حذف إن وفعل
يجعل بيت خبر والمسنن في حاله أي في الخبر والكره والكره
حقه أن يثبت الالف بهذه الحالة لأن الإنسان لا يدري
متي يموت أي لا ينبغي له أن يبيت ليلتين الالف
هذه الحالة والليكتان ليست للتقيد والمراد أن لا يضي
عليه زمان من ملك الشيء الوصي فيه الأول وصيته مكنو
بة عند أبي محمد عليها لكتا سوتج له في الليكتين و
قول المحدثي ففعله بيت صوابه وخبر بيت وقوله من بيتا
ليست بقيد لأن الوصية مطلوبة مطلقا فلا ولي جعل
بيت نافية والمراد بالكتابة الإثبات أركانها لا يعمى
الأوصياء أبا سمعني الأوصياء أي أربعة أوصياء كذا يبدل
الموصي به بالوصي فيه والموصي له بالوصي موصي
له قضية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد
خلافه فلو اقتصر على قوله أوصيت بثلاث مائة صبح و
صرف في وجوه البر شرط واجب بأن المراد موصي
له ولو ضمنا وهو هنا قد كور ضمنا لأن الغالب صرف الوصية
للفقير أو وجوه البر وجوبه أي كلاً أو بفضام
واختيار لا يقتضي عنه التكليف لأن المكرم مكلف على الصحيح
خلافه فأناف جمع الجوامع ولو تركت المص عن القيد المذكور
اقتضى صحة وصية المكرم لكونه مكلفاً وليست كذلك أه
عن أه مخلصاً ولو كان فارق عدم انقضاء نذر بانه
قربة محضه بخلافها برأوي ولو كانتا من له بانه
شهره وشرط في الوصي له أن لا يدرك علي المص صحته فاع
عدم

عدم ذكر جهة ولا شخص كما وصيت بثلاث مائة وبصرف للفقير
والمساكين أو بثلاثة مائة وبصرف في وجوه البر لأن من شأن
الوصية أن يقصد بها أولئك فكان أطلاقها بمنزلة ذكرهم
ففيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فافترقت الوقف فانه لا بد فيه من
ذكر الموصوفين مقرر معلوما أي بوجوده أخذاً من قوله ولا لعل
سجدت لولا أهلاً للملك أي حلية الوصية مقرر فلا تصح
لما ذكره ما ذكر من القيود ثلاثة فرع على كل من الثاني
والثالث تقريرين وكذا على الأول لكنه فصل بين ما ذكر
أحدهما بقوله فلا تصح لكافر مسلم لولا وثانيهما بقوله
ولا تصح لغيره كنيسته فلعلم الانسب ذكر الثالث مثلاً
صفاً للأول مسلم ومثله المصحف طاهر وإن كان
يعتق عليه وعليه في الفرق بينه وبين البيع فليراجع و
الظاهر أنه كالبيع فتصح الوصية إذا كان يعتقد عليه عدم
وجوده ولا نهائياً تملكه وتملكه العدو ومقتضى نعمه جعل
العدوم تبعاً للموجود كان أوصي لا ولا يزيد للوجودين
ومن سجدت لعن الأول وصحت لهم تبعاً في سائر الو
قف وهذا هو المعتد والفرق بأن من شأن الوصية أن
يقصد بها معين موجود بخلاف الوقف لانه للردوام
المقتضى لشئونه للعدوم ابتداء من وجوه برأوي
صح لانه تعويض لغيره وهو أنما يعطي معيناً شهره و
لانه أيضاً بالتمليك والتملك من الوصي إليه لا يكون
اللعن منهما بخلاف الوصية لأحدهما لانه تملك لغير
معين أه برأوي ولانست إلا أن أوصي بما لا ولي الناس
وهنا لعل في مقدمه على الشخص والحدث الخ والمراد
في محل الوصي أو محل المال وقال الزاوي ليست هذه
وصية لميت بل لولي لانه الذي يتولى أمر برأوي

وتأمل قوله إلا أن أوصي بما لا ولي له فإن ذلك لا يرد على الشئ لأنه
 إنما اشترط أهلية الملك في غير الجهة والوصية بما لا ولي
 الناس به وصية لجهة ولا دابة عبادة منهم روي أن أوصي
 لدابة وقصد تملكها أو أطلق فباطلة لأن مطلق اللفظ التملك
 وهي لا تملك وقارفت العبد حال الإطلاق بأنه مخاطب
 ويتأتى قبوله وقد يعتق قبل موته الموصي بخلافها وقيا
 من ما عرف من صحة الوقف على الخيل المستبلة كما قاله
 الزركشي صحة الوصية لها بالاولى أي عند الإطلاق عن
 التفسير بعلفها أو حررها إلا أن قسرا يعلفها ولو
 مات الموصي قبل بيان مراده رجع اليه ووارثه قال
 أراد العلف صحته والاحلف وبطلت وإن قال لا أدري ما
 أراد بطلت كأنقله في البيان عن العدة وفي الشافعي
 للخرجان لو قال مالك الدابة أراد تملكها وقال الوارث
 أراد تملكها صدق الوارث لأنه عارم ثم روي بكون
 اللام كيف هذا مع أن الساكن اسم للفعل إلا أن يراد
 به الموقوف أيضا أو يراد به الصرف لمن يتعاطى علفها
 فيكون معناها على الأول واحد وهو خلاف الشهور
 كأنه قد من الرماوي فتصح ويبحث الأذرع بطلان
 الوصية كما لو كانت الدابة يعلف عليها كفرن قاطع
 الطريق والحرب والمجارب في هذه العدة ثم روي
 الصرف خوفاً من قريظة ظاهرة على أنه إنما قصد ما
 لكها وإنما ذكرها بخلافها من باب مطلقاً كالوضع
 ودرهما لا فروقاً له اشترط به عمارة مثلاً ومثل ذلك ما
 لو ماتت الدابة أي فيكون لما لكها فلو باعها ما لكها انتقلت
 الوصية للمستثري كما في العبد قاله المصنف وقال الرافعي
 وصحة ابن الرقعة هب للبايع قال السبكي وهو الحق
 أن

أن انتقلت بعد الموت والافالحق أنها للمستثري وهو قياس
 العبد في التقديرات فعلية لوقبل الباع ثم باع الدابة
 فظن أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره ثم روي
 ولا يسلم أن لا يجبر الوارث على ذلك يصرفه الموصي
 أي وصي الموصي للتقديرات بحقولة دل وصالحه
 عطف عام ويستشرط قبول الناظر برعاوي صحته
 معتمد بأن المسجد ملكاً أي أن اشتملت صبغة
 الموصي على لفظة المسجد كان قال هذا المسجد يكون
 ملكاً له وقوله وعليه وقفاً أي أن اشتملت صبغة على
 لفظة علي كان قال هذا علي المسجد يكون وقفاً عليه
 قاله غير باللام يفيد الملك ويعلي بفيد الوقف أي
 بإبلي فعلية يكون قوله ملكاً ووقفاً خيرين ليكون مقدر
 والظاهر أن هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون للمسجد خبراً
 مقدماً وملكاً اسم أن موقوفه كذا قوله وعليه وقفاً وإياها
 سببية والمعنى أن المسجد ملك وعليه وقف ويقع
 لكافر أي يغير نحو مصحف ثم روي إلا يخالف ما من شرط
 عدم العصبية لأن القصد هنا الشخص وإن ترك الوصف
 فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو العصبية قل على
 الجدل فيكون صورته أن يوصي لشخص وهو في الواقع
 كافر ولو ضرباً ومرتباً أي في الواقع كقوله أوصيت لزيد
 أو لزيد وفي الواقع أنه ضرباً أو مرتباً ما لو قال لزيد الحربي
 أو المرتد فلا تصح لأن تعليق الحكم يستلزم يودون بعلية
 فامنه الاشتقاق قاله عثي خلافاً للقبليين على التخصيص
 ومرتداً فإن مات مرتباً تبين بطلان الوصية برعاوي
 وإنما خالف الوقف الوصية لأنه صدقة جارية فاعتبر
 في الوقوف عليه الدول والحرب والمرتد لا دوام لها أن
 يوصي لرجل فيقتله فهو قاتل باعتبار الدول وخبر ليس

للقاتل وصية من ساقط م ر ولو صح حمل على الوصية لم
يقتله وقنه ابي مما ذكر وهو الوصية للقاتل خ ل
لم يبرق او بحارب او للمهرتين او الخريتين قد لا ينها
بعضية يوخد منه صحة وصية خري لم يقتله وهو
ظروفتله من اوصي لم يقتله تخف م ر وحمل الخ ويقل
له الولي ولو وصيا بعد الا انفصال فلو قبل قبله لم يكف
كما جري عليه ابن القري وقال سم اعتمد من ان الولي يقبل
له الوصية ولو قبل انفصاله عت اول كثر منه اثبت من
الدون لان الظاهر وجوده عندها لانه يمكن انه اوصي
له عقب العلوق فيما اذا انفصل لا يزوج سنين فالاربعة
ملحقة بما دونها كما قاله م ر لندى وطى الشبهة ابي
من غير ضرورة قد عو الي ذلك فلا يرد ما اذا اولدته لدون
سنة اشهر ولم تكن فراشا فتعت حملها على وطى الشبهة
او الزنا نعم لو لم تكن فراشا هذا الاستدراك خرج من
التقييد بما سبق كانه قال هذا اذا عرف لها فراشا
ثم انقطع فان لم يكن لها فراش اصلا لم نصح الوصية في
الثانية لانتفاء الظهور وانحصار الطريق في وطى الشبهة
او الزنا د فان كانت فراشا الراد بالفراش وجود وطى
يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من
زوجه او سيد بل الوطى ليس قبله اذا اراد على ما يحال
عليه وجوه الحمل قل على الجلال مطلقا ان في صحة
الوصية له وعدمها وان فا ذكرته في ابي في قوله اول
كثر منه ولا يزوج سنين فانه يصدق بالسنة وقوله من
الحاق السنة بما فوقها ابي في التفصيل بين كونها
فراشا ولا هو ما في الاصل نعمت الحاقها بما
دونها ابي فلا تفصيل فيها من تقدير لحظة للوطى
فيكون اصل هذه الحمل على كلامه سنة اشهر ولحظة للوطى
فتكون

125 فتكون السنة ملحقة بما دونها لان اقل مدة الحمل ناقصة لحظة
الوطى شيئا في محال اخر كالعدد والطلاق ل ابي فيما اذا
طلقها حلالا ووصفت لسنة اشهر من امكان العلوق فان
العدة تنقص به وكذا ان قال ان كنت حاملا فانت طالق
لسنة اشهر من الطلاق فانها تطلق فالسنة ملحقة بما دون
ها وقد يقال ابي فائدة في الحاقها بما دونها في العدد مع انها
اذا اولدت لا يزوج سنين ولم تكن فراشا تنقص به العدة ابي
نعم يظهر له فائدة فيما اذا وطئت بشبهة عقب الطلاق
وطى يمكن كون الحمل منه تاملا هو خري على الغالب
ابي فمن نظير الغالب قال لا بد من تقدير لحظة للوطى زائدة
على السنة فتكون السنة ملحقة بما دونها ومن لم ينظر
لغالب قال لا يشترط تقدير تلك اللحظة وح فتلحق بما فوقها
شيئا من ان العلوق ابي سبه وهو الاثرال وقوله
لا يقارن اول المدة ابي بل يشترعها واول المدة هو الوطى
والا ابي وان لم يخبر على الغالب فالعبرة بالمقارنة ابي
بامكان مقارنة العلوق لاول المدة ابي فمدة الحمل علم
ان كلا صحيح ابي من حيث ما بناه عليه لاني حيث الحكم لان
المعتمد انما ملحقة بما فوقها شيئا فان قلت اذا كان كلام
الاسنوي جاريا على الغالب فلم ضعفوه واعتمدوا كلام
الاصول مع انه على خلاف الغالب قلت اعتمدوه احتياط
للاموال لانه لما كان الاثرال يمكن مقارنة للوطى وانفصل
الحمل لسنة اشهر من الوطى كان مقارنا للوصية فلا
يستحق شيئا ابي اذا كانت فراشا فلا احتياط عدم تقدير
لحظة قبل الوصية يوجد فيها الاثرال وانما اعتبروا هذه
اللحظة في العدد فيما لو اتت بولد بعد الفراق لسنة اشهر
حفظا للنسب لانه يثبت بالامكان وانما اعتبروها ايضا في
الطلاق فيما لو قلنا لها ان لم تكوني حاملا فانت طالق فودت

ستة أشهر من التعليق حيث لا تطلق لا مكان وجوده قبل
 التعليق بالخط لان العصمة محققة فلا تزول بالشك وهو
 احتمال مقارنته العلوق للتعليق لكن يرد على التعليل ما اذا
 قال ان كنت حاصلة فانت طالق فقلت ستة أشهر فانها تطلق
 اعتبارا للخططة الوطى السابقة مع ان الاحتياط للعصمة
 عدم وقوع الطلاق لاحتمال مقارنته العلوق للتعليق فلا
 يكون الحمل موجودا عند التعليق الا ان يقال قاسوا الاثبات
 على النفي في اعتبار الخططة السابقة ليخرج الباب
 على وتيرة واحدة ولم ينظر والكون العصمة محققة فلا
 تزول بالشك او يقال في وقوع الطلاق احتياطا للايضاع
 بخبريها وعبارته العنان قوله ويرد المخوف بان الخططة
 الاحتياط للايضاع وهو انما يحصل بتقدير خططة العلوق
 اوقع الوضع نظرا للغالب من انه لا يدفنهما فتقصوهما من
 الستة فصارت في حكم مآدونها وامانها فالاصل عدم
 الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحتياط وذلك
 الغالب يمكن ان لا يقع بان يقارن الاثر الالوق والوضع
 اخر الستة فنظر والهدا الامكان والحق الستة هنا بما هو
 قها قدر حصته كان تلك ابني ودارنا قيمة تمامها
 فخص كل واحد من رقبته من ثمنه ان قول الشرحي
 بعين الخ انه اوصي لكل وارث بعينها قدر حصته كما صرح
 به الاصل بقوله والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو في عين
 هي قدر حصته صحيحة وانما جعلها الشرحي لانه زعموا
 هم ان العيب اذا كانت قدر حصته لا تقتصر الى الاجازة
 كما هو قول عندنا كما حكاهم اوصي لواحد من الورثة
 بعينها قدر حصته فيصح ايضا ان اجاز باقي الورثة
 لكن يشار إليهم في الباقي ان اجاز اب وبن فقد ان اجاز
 هو قيد لمخدوف كما يدل عليه قوله اما اذا لم يجز ولا تنقد
 الوصية

الوصية وسوا اراد الخ والحيلة في الوصية للوارث ان
 يقول اوصيت لزيد بالمال ان تبرع لولدتي بخمسة مائة فانه
 يصح ولا يتوقف على الاجازة لان الحاصل لهم من غير الميت
 الموصي صالح ان ليس بضعيف ولم يرق اليه درجة
 الصحيح لو ارث عام ابن لعزوة من اقرباء بان اوصي
 لواحد من المسلمين معين وليس المراد ان يوصي لميت
 المال شي كما يدل عليه قوله كان كان وارثه ميت المال والا
 لقاب بان كان وارثه الموصي له ج لوعبارته ثم مروني
 بعض الشرح الوارث بالخاص احتراز عن العلم كوصية
 من لا يرثه الا بيت المال بالثلث فاقبل فتصح قطعا ولا
 يحتاج لاجازة الامام ورد بان الوارث جهة الاسلام لا
 خصوص الموصي له فلا يحتاج للاحتراز عنه اهـ كان
 كان وارثه بيت الكافي بمعنى الباري ماوي في استيفائها
 ثمة دون ما زاد لتوقفه على الاجازة واجاز جميع
 المسلمين متعدي كما سيأتى في اول فصل ينبغي
 ان لا يوصي الخ والعبرة بآثارهم الخ فلو اوصي لخب
 فحدث له اث قبل موته فوصية لاجني اوله ان ثمرة
 الاث قبله اوقعه فوصية لوارث ثم مر ولا تصح
 لو ارث بقدر حصته اي بجميع الورثة لكل بقدر حصته
 املوا وصي لبعض الورثة بقدر حصته فتصح كما
 في الروض فيستقل بذلك ان اجاز الباقي ويشترك
 فيما زاد وجلا سقاط كل من كلام الفصل وكان
 فهم انه لا مفهوم له وليس كذلك ج ل لرفيق ولو كانتا
 من وصية لسيدة ومحل صحة الوصية للعبد اذا
 لم يقصد تملكه فان قصد لم يصح كمنظرة في الوقف
 قاله ابن الرفعة مر واعتمد الزيادة في الصحة ولا

يفتقر الي اذن السيد بل لو نهاه لم يضر كخلفه مع ان السيد
عنه ولو كان الرقيق قاصدا قبلها السيد كولي الحر من زرع
فان عتق الحق ولو عتق بعضه فقياس قولهم في
الوصية لبعض ولا مهاي يات بقسم بينهما انه يستحق
هنا بقدر حريته والباقي للسيد قاله الزركشي وعليه
فلا فرق هنا بين وجود مهاي يات وعددها وبفرق بان وجود
الحرية عند الوصية اقتضي ذلك التفصيل بخلاف طرو
بعدها والعبرة في الوصية لبعض ومث مهاي يات سدي
الثوبة يوم الموت ويوم الغنص في الية وتوزيع قبل
موت الموصي فلم يستتري والا فللبايع ومحل ذلك كله
فان عند الوصية قلو او وصي اخر فرق لم تكن لسيد بل
له ان عتق والا فري في وتصح لقنه بريقته من شئ مر
قبل موته او فعه لانه وقت القبول يكون له
حر هذا التعليل زما يورهم انه لو عتق بعد موت الموصي
وقبل القبول تكون له لانه وقت القبول حرمع انما السيد
في هذه الصورة كاف شمر ووجه بان الاصح انها تملك
بالموت بشرط القبول بعدة والعهد في هذه الصورة كان
وقت الموت رقيقا ليس اهلا للملك اهو عبارة البرقاي
نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت لطابق المدلول
الذي هو المعتبر وشرط في الوصية بكونه مباحا
عبارة مرر والموصي به شروط فيها كونه قابلا للنقل بلا
خيار فلا تصح بخوف قود وعد قد في غير من هو عليه
وتصح به لمن هو عليه ويصح العفو عنه في الرضا كقوله
به السلقين ولا يحق شلح للملك خيار وشقة لغير من
هي عليه لا يطلها التاخير بخونا جيل للثمن وكونه
مقصودا بان يجعل الانتفاع به شرعا يقبل النقل اي
ملك

ملك او اختصاص بدليل قوله وينجس الخ والاد يقبل النقل
ولو لا فدخل الحمل ان انفصل اي لوقت يعلم وجوده عند
الوصية اما في الادعي فيات فيه ما مرفي الوصية له واما
في غير لا فيرجع لاهل الخبرة في عدة حمله ثم روطم كلام الم
صحة الوصية بالحمل وان حصل هناك تغريق محرم بان
فات الموصي قبل تمييز الموصي به وهذا عا في زري ويتبعه
عليه ل وهو الموافق لقول المص في البيوع وعن تغريق
لا بخو وصية ونقل سم عن مر انه يتبين بطلان الوصية
اخذ امما لو كان بالام جنون مطبق اليه في زحالة فيبيع الولد
ثم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يتبين بطلان البيع
وفيما لو اوصي بحمل معين كهذا الحمل فلا بد ان يفصل لادون
سنة اشهر منها او لاكثر منه ولا زرع سنين فاقبل ولم تكن فراشا
قال مرر وتغيرهم بالحس الغالب اذ لو دبحت الموصي بحملها فو
جد بطنها جنين اخلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية
ملك الموصي له تمامه وظاهره وقوله بدل ما نقص منها فلو تم
تنقص لم يلزم الجاني شئ وبشر وكواحتاج الثمرة او
اصلها للسق لم يلزم واحد منهما مرر وحمل ليس مكر رافع
قوله فتصح تحمل لادن ذلك خاص بالوجود كما قيد مرر ويدل
عليه التقيد الذي بعده وهذا عام شامل للموجود والمعدوم
كما يدل عليه قوله ولو فعد ومن فاندفع توقف الشئ بري
وعبارة التمهيد وكذا بشر او حمل سجدتان في الاصح تخص
الثاني بالمعدوم وجعل فيه خلافا فكان الاول خذ قوله
ولو لانه فعما يفني عن الاول ولو اوصي بما يحدث ههنا
العام او كل عام عمليته وان اطلق فقال او صيت بما يحدث
فهل يعم كل سنة او يختص بالاولي قال ان الرقة الظاهر
العموم اهو خط واعتمده مرر عن كافي الاجارة والمساقا

فان المنفعة في الاجارة والتمتع في المساقاة معدومتان
تحتل الجهالة اي فالامام اولي وانما تصح لاحد الرجلين لانه
يحتمل في الوصي به كونه تابعا لما لا يحتمل في الوصي له ومن
ثم صحت تحمل سجدت لا تحمل سجدت ثم روي تصح بالثنين في
الضرع والصوفي علي ظهر الغنم صرح به البغوي وقال يجوز الضيق
علي العادة فا كان موجودا حال الوصية للموصي له ولاحدث
للوارث فان اختلفا في قدر فالقول قول الوارث بيمينه
خط وصوت المسئلة انه اوصي بالصوفي الموجود علي ظهره
وكذا تصح بما لا يقدر علي تسليمه كطائر في الهواء وغيد
اي لا يقدر علي تسليمه برأوي اوصي به لخم كدام
الشم وليس من كلام الاصل لم يجل له اقتناؤه ليس
قيد او عيان البرأوي هذا التقيد ضلالة لا يلزم فت
القبول الاقتناؤه وان ينقل الاختصاص لم يجل له
اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للجنين بالسلاح
مع تمكنه من نقله لغيره انه السلاح للجنين فيه خطر
ظن ولا كذلك الكلب او يقال انما اقتنع في الجنين مع قوارضه
لم يجوز له ذلك لتأصل العداوة في الجنين ولا كذلك في الو
صية بالكلب والذي يجل له اقتناؤه بان كان يحتاجه لزرع
او قسية بحرسهما او يريد الاصطبا به بخلاف غير ذلك
فلا يجل له اقتناؤه وزيل ولو من قفل صحت
وكانت اسقاطا لهما بكلب منها ولا يدخل في اسم الكلب لانه
ح ل لم يوصد بثلثه صادقا بما اذا لم يوصد بثلث منه او اوصي
بما دون الثلث برأوي صحت قال الجلال المحلي ويعطي
احدها بتعيين الوارث قال شيخنا قضية اطلاقه كغيره انه
لو كان الوصي له يعاب الزرع مثلا دون الصيد لا يشهد
كلب الزرع لكن جزم الدارمي بخلافه قال الزركشي وهو الاقوي
لان

لان ذلك قربة علي ارادة الموصي له وقال السبكي الاول
احد اسم اي فلا يلزم الوارث ان يعطي الموصي له من الكلب
ما يناسبه علي العتد عن وان قل المتمول اذا شرط بقا
ضعف الموصي به وقليل المال خير من كثير الكلاب ثم مر
من لا كلب له اي عند الموت لان الكلب يتعد مرثاؤه فيه
يحت لان لا ينفع ان يجوز بذل المال في مقابلة المثل
عن الاختصاص في هذا صحت الوصية اذا قال من مالي
لا مكان تخصيله بالمال بهذا الطريق سم ارتها برأوي
والا فالهبة لا تكون الا فيما يملك قاله تها بمعني القبول
ح غيرها اي من متمول وقوله او اوصي اي اولة متمول
غيرها اوصي بثلثه دفع ثلثها عدة هذا اذا كانت
مفردة عن اختصاص اخر اما لو كانت مختلفة الاجناس
فيعتبر الثلث بغيره القيمة عند من يرسي لها قيمة اه
ح وقوله دفع ثلثها عدة اقل ان كنت كازينة فله واحد
من الثلاثة وثلث الرابع شاعرا لو لم يكن له غيره قال
علي الجلال وسطه ضيق سياث ان هذا يسمى بالدر
بكنة وزيات اي بغير كتاب الشهادات ان الطبول كلها طلال
الا در بكنة واقا الزا غير كلها حرام الا النغير حمل علي
الثاني بخلافه من له عود ليمو وغيره واوصي بعود فانه
يحمل علي عود اللهمو فيطل الوصية لان العود لا يتبادر
منه الا ذلك بخلاف الطبل ح وتلقوا الوصية بالاول
اي اذا صرح به كان قال اوصيت بطبل اللهمو هي مسئلة
مستأنفة كما يصرح به كلام الاصل حيث قال ولو اوصي
بطبل اللهمو لفت اهو يحمل الفائتها اذا كان الموصي له او
مبايعا فان كان جهة عامة كالعقرا او غيرا من السجد
فان كان رضاه من ملاحم والا فلا ح اوقع تقييد بغير
مع اسم الطبل اي طبل الحبل وطاهر وان كان التغير

كثيرا دل طبل البار هو اسم وليه نفا اسم عبد القادر
الجليل والمراذبه طبل الفقير يا ثواعة ولعله انما اعطى
اليه لان اول من انشأه وقيل سمى بذلك لانه ربيع البار
ان الصغر على الصديق كما يبيع الفقير على الذكر او اعطى
تقطع الامرة ووصلها غلط زني في الثلاثة واما في الاول
وهي اوصيت له بكذا فمضت حجة وان لم يذكر فيها لفظ الموت
ولم يتال يا ابراهيم رجوعه للاولى لما عرف من سياقه ان اوصيت
وما اشكك منه موصوغة لذلك ثم رد ولو قال كل من ادعى
علي بعد موت فاعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا عنه حجة كان
كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة وهذا هو
المعتمد برقاوي ومعلوم ان الكفاية لا يجوز ان يكون في
النسبة باقتراضها بخلاف من اللفظ ولا بد من اقتراضها بجميع اللفظ
كافي البيع القرب الاول ويعرف بينهما بان البيع لما كان فيهما
بله عموم احتياط له عث وكل ما احتاج للنسبة ان مات ولم تعلم
نسبة بطل ولا بد من الاعتراف بها نطقا منه او من وارثه
وان قال هذا خطي وما فيه وصيتي فلا يسوع للشاهد
التحمل حتى يقل عليه الكتاب او يقول انا عالم بما فيه وقد
اوصيت به واشارة من اعتقل لسلعة بحري فيها تفصيل
الاخرين فيما يظهر ثم رد مع قبول اليقضاء ولو لفظا
او فعلا كالاخذ باليد دل ومثله عث وقال مرقيا ثم الاول
انه لا بد من القبول لفظا كما نقله عنه البرقاوي وقوله بعد
مخرج القبول قارب الموت كما يفيد كلامه الا ان دل ولا
يشترط القبول في غير معين كالفقير المستغنى فمنهم ومن
ثم لو قال لفقير محل كذا او اخضر وابل سهل عادة عددهم
تغلي القبول ثم رد ولا تجب التسوية بينهم منه ما وقع
السؤال عنه في الوصية لجاوري الجامع الا ان هذا لا تجب
التسوية بينهم على الاقرب لانه يشق عادة احتياط

استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لا يخصارهم لهولة
عدمهم عث علي مرقيا خلا ولا يجوز اعطاش لفقير اورث
الموصي كافيه ثم رد والدل والقبول بعد الدل لا اعتبار
به كالدل بعد القبول سواء اقتضت ام لا على المعتمد ومن صرح
الدل ردتها او لا قبلها او ابطلتها او الغيتها ومن كفاية
يجوز لا حاجة لبايها وانما غني عنها وهذا لا تلتفت فيما
يظهر والاوجه مائة اقتضت على قبول البعض فيها وفي
الهيئة اذا اشتراط المطابقة بين الدل والقبول انما هو
في نحو البيع ثم رد ولا ايلة اليه اللزوم ان يفسرها فلا رد
انها ايلة اليه اللزوم بالقبول واما البيع فزمن الخيار فاشه
انك اللزوم بنفسه فله واورثه فان كان طفلا وجب
علي وليه القبول ويقضي الوارث منه دين مورثه لانه كورثه
ولو قبل بعض الورثه فلك بقدر حصته من الموصي به
برقاوي الذي ليس باعتاق لا حاجة لاستثنا هذه لانها
لم تدخل في قوله وفلك الموصي له لانه ليس فيها موصي له
بل فيها وصية باعتاق الهم لا ان يقال ان الرقيق موصي
له صنفه فانه اوصي له بوقيته شحنا موقوف فعلى الو
قف هنا عدم الحكم عليه عطف الموت بشي ثم رد ان توقف
في قبول ورثه فان لم يقبل ولم ير خيرة الحاكم بينهما فان ابا
حكم عليه بالابطال كشي احتنع من الاحياء ثم رد باعتاق
رقيقا ابي ويا خريعتقه يذره بعد موت الموصي فالملك
فيه للوارث فبدله لو قتل له نعم كسبه له لا للوارث كما صححه
في البحر لتقرر استحقاقه للعنف وهو المعتمد ورويد
عليه قول الشم فالموتة عليه وسكتت الفوائد انثي
في الوصية نزل على الثلث وفي تبرعات
مخصوصة يكونها مخرجة او معلقة بالموت
اسي يندب علي الرجح او يجب على قول القاصي قل علي
الجلال علي الثلث ابي الوجوه حاله الوصية كما دل

عليه الحديث المذكور وان كان الاعتبار اصالة ماله عند الموت
برعاوي والاحسن اخوه كالا مستدرالك علي المبرور اذ فهو
فيه انه يعطي بالثلث فاعل وهو يعطيهم استواءها في الحسن
فدفعه بقوله والاحسن اخوه قال في قوله والاحسن هذا
ما رجع فيه الروضة لكن قال في الام اذا ترك ورثته اغنيا
اخترت ان يستوعب الثلث واذا لم يدعهم اغنيا كرهت له
ان يستوعب الثلث ونقله في شمس سلم عن الاصحاب
اهل اربعة الثلث والثلث كثير ينصب الاول على الاغنيا
او بتقدير فعل اي اعطى الثلث ونسبته علي انه فاعل فعل
مخوف اي يكفيك الثلث او مبتدأ خبر مخوف اي كافك
عش وتام الحديث كما في البخاري انك ان تذر في ريتك اغنيا
خير من ان تذرهم غالة تتكفون الناس قال الكرماني وان
تذرعهم الهمزة والعالة جمع عائل وهو الفقير ويتكفون
اي يمدون الي الناس كفهم للسؤال وقال الزركشي ان
تذرعهم لان تذرعهم علي مروي ان تذر مبتدأ خبر
والجملة خبر ان اي تركك ذريتك اخو فالصديق اخو
من معني تذرعهم الام لا ابتداء واسل الحديث ان يصل اليه
عليه وسلم قال لسعد بن ابى وقاص رضي الله عنه وهو ثلثة
ثلاثة في الاسلام حين عاده في مرضه وساله عن الو
صية بماله كله فلم يرخص فقال بثلثه فلم يرخص فقال
بنصفه فلم يرخص فقال بثلثه فقال الثلث اخو برعاوي
قال المتولي انما قدم قول المتولي علي قول القاضي
مع انه تلميذ اشارت الي بقوله برعاوي فكهرة وان
قصد حرمان الورثة علي الله لا حراف فيه اهلا اما الثلث
فلان الشارع وسع له فيه ليستدرج به ما فرط عنه فلم
يؤثر قصد بثلثه ولا في الثلث عليه فهو انما ينقد اذا
اجازوه ومع اجازتهم لا ينسب اليه حرمان فلا يورث
قصد ويعتبر المال الذي انفق تركة الزيادة علي ثلثة
او

او تخم يوم الوصية فان زاد بعد ذلك ثلث ان لا حرمة ولا امانة
سأل والا اي وان تتوقع اهل بيته كمن في جنون يستحكم
اي من يريه تغلبته بان شهادته خيرا فان يري واجاز
بان نفوذها كاف في شمس فاجازته تشفي اي لا يبدأ
عظية وعلي الاول لا يحتاج للمفظهية ويخذي بقوله وبعض
وهذا من فوائد الخلاف في ان الاجازة تشفي الوصية
مستدلة ولا رجوع للميز قبل القبض وتنفذ في المجلس
وعليه ما لا بد لعرفته بقدر ما يحزم من التركة ان كانت
مشتاعا لا معين ومن ثم لو اجاز وقال طنت قلة المال اه
كثرت ولم اعلم كميته وصي مشتاع حلف انه لا يعلم لا
يعلم ونفذت فيما يظنه فقط او بمعين لم يقبل اه حو ولو
اقام الموصي له بيعة بعلمه بقدرها عند الاجازة لزم
عن وقال في ويشتبه ان يعرف الوارث قدر الزاد علي
الثلث وقدر التركة فلو جهل احدهما لم يصح كالا براف
الجهول اه تملكك بعد الموت حتي لو قتل الموصي
ووجبت الدية اخذ ثلثها كاف في شمس روي وقوله في
الدية اي بنفس القتل بان كان خطا او شبه عمد ما لو
كان عمدا يوجب القصاص فعني عنه علي ما لم يضم
للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت عث علي مروي ولو
مع غيره كان قال انعت ودخلت الدار فانت حرقيت بشرط
تخول بعد الموت الا ان يريد الدخول قبله فيتبع وقيل لا
فرق بين تقدم الدخول وتأخير الاول اصح كاف في شمس روي
في كتاب التدبير لان العين في يد قاضية انها لو
كانت في يد الوارث وادعى انه ردها اليه او الي مورثه
وديعة او غاربية صدق الوارث او بيد المشتري وقال

أخذتها غصبا أو نحو ذلك صدق المتهرب وهو محتمل ولو
 ادعى الوارث ولحقك أنه ردّها إليه أو إلى مورثه ودبغة
 أو عارية صدق الوارث أو عارية المتهرب فوته من مريض
 تبرعه والمتبرع عليه شفاء وموتة من مريض آخر أو حياة
 فان كان مخوفا صدق الوارث والا فلا خلاف لان غير المخوف بمنزلة
 الصحة وهما لو اختلفا في صدوره والتبرع فيها أو في الموضع
 صدق المتبرع عليه لان الأصل دام الصحة فان اقام
 بينتين قدمت بينة الموضع وهب بينة الوارث لانها
 ناقلة ثم راعى اعتبار الثلث ايضاً لان الهبة لا تلزم
 الا بالقبض اهـ اقرع بينهم وكذا اقرع اذا رتب
 كان قال اذا انت فساله صرته بغيره غانم كما يفيد كلام
 شيخنا كانت صحرو وهو خلاف ظ كلام الشافعي وعبارته
 ثم راقع بينهم سوا او وقع ذلك معاهم مرتباً قال
 اما لو اعتبر الوصي وقوعها مرتبة كاعتقوا سالماً غانم
 بما او فغانما وكاعطوا زيدا مائة وكاعتقوا سالماً مائة
 اعطوا عمر مائة فلا بد من تقديم ما قدمه اهـ فيجعلها ذكراً
 كرم اولاً من التعيين على ما اذا كان الاعتاق من الوصي
 وما ذكره اخيراً على ما اذا اعتبر الوصي وقوع العتق من
 غيره فلا يخالف صديقه كسبع شيخ الاسلام والصواب
 حمل الترتيب في كلامه على الترتيب في اللفظ بلا عرف
 مرتب بخلاف ما فهمه الحلبي ويبدل للصواب قولنا على
 الجلال قوله واذا اجتمع تبرعات ابي غير مرتبة والاقدم
 الاول فالاول على المعتمد سوا كانت منه كاذات فساله
 مائة غانم وهكذا او باهم كاعتقوا بعد موت سالماً غانم
 فغانما وهكذا او اعتقوا سالماً غانم اعطوا زيدا كذا ودبر

عبد

او غير مرتبة

عبد ثم اوصى له بماله فيقدم فيه العتق على الوصية كما
 تقدم ولم يثبت ابيهم أو العاود ذكر ايضاً خا والافيتنه
 عنه بقوله هذا اذا لم تترتب باعتبار القيمة ابي ف
 المتقويات كان اوصى لزيد بثوب قيمته مائة ولفرو وثوب
 قيمته خمسون ولكبر بثوب كذلك وثلت ماله مائة فتنفذ
 الوصية في نصف كل الثياب لا يقال مثاله في المقدار فكيف
 قال باعتبار القيمة لانا نقول التمس مثله بقوله كان اوصى
 لزيد مثله ماله اوصى لزيد بعين وكذا البقية برما وبي
 وكان الاول ان يمثله اولاً بالمتقوم ايهم ويمكن شمول
 المائة في كلامه للمتقوم كائة شاة وكذا الخمسون
 باعتبارها فقط ابي ان كان غير العتق مقدراً وفيه
 مقدار برما وبي كان اوصى بعتق غانم وقيمته مائة واوصى
 لزيد بمائة وثلت ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد
 نصف المائة او المقدار ابي في الثلثيات كان اوصى بمائة
 دينار لعمر ورو خمس سنين لغيره ثم لزيد مائة دينار
 على قوله قسط الثلث وكان مقتضى التقسيط في هذه
 الصورة ان لا يعتق الا نصفه ويستحق نصف المائة
 قدم عتق المدير لتشوف الشارع للعتق قسط الثلث
 نعم لو نفذ العتق اقرع فيما يخصه سال او اعتق
 لزيد يعلم منه ان الترتيب في المتخيرة معناه تقدم بعضها
 على بعض في الخارج لا الترتيب بينهم ونحوها والحاصل
 ان التبرعات امان تتخصص غير او يكون البعض عتقا
 والبعض الاخر غير هذه ثلاث صور وعلى كل امان
 يكون كلها مرتبة او البعض مرتب والبعض غير مرتب
 فهذه تسعة وعلى كل امان تكون فلعقة او متخيرة او
 البعض معلقا والبعض متخيرا فالجمله سبعة وعشرون

عتقا او متخيرة

وحكمها انما ان كان البعض معلقا والبعض مطلقا قدم المميز
مطلقا اي تقدم او تناخر عتقا كان او غيره لا فائدة الملك
حالا وان كانت مرتبة قدم اولها اول التثنية عتقا
سوا كان عتقا او غيره وان كانت دفعة فالمرتبة عتقا
سوا المعلقة والمختارة يقرع فيها بين الجميع وان كانت
غير عتقا او اجتمع عتقا وغيره وقرع الثلث على الجميع
لان تسلطه لا يذهب بهذا التعليل ان دفع ما يقال فيه من
التسلط على يثالث الحاضر نظر لانه ثابت له على كل حال
تلف الغائب او سلم لاحتمال سلافة الغائب علم منه
ان محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول
اليه لخوف او غفلة وان فلا حكم للغيبة ويسلم
للموصي له الموصي به ويقتصر تصرفه فيه وتصرفهم في المال
الغائب ثم رفلوا تصرفه في اقبائها وان تلف الغائب فكن
باع مال ابيه طائنا حياته فان فتيافيه وان بان سائما او
عاد اليهم تمن بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصي له في
الثلث صح مطلقا وكذا لو تصرف في الكل وبان سلافة الغا
يب اهو زري لك هذا ايضا في قول المصنف بتسلط موصي
له بخلافه ان يجاب بان فعلا لا يجوز للموصي له ان يتسلط
على شيء وكذا مزمي في نفوذ التصرف ولا تنافي بين عدم
الجواز والنفوذ اهو وقول زري باقبائها اي الشركة والمرونة
ثلثا الحاضر وكان الاول ان يقول باقبائه اي الحاضر يعني
الباقين بعد الثلث فانه قد اكل ما كان غائبا عنه الميت بان
كان ذنبا على الناس ولم يقبضه الوارث فتوايه للميت ولا
ينافيه جواز قطانية الوارث به لان الحق له فيه لكن لا يمكن
الا اذا قبضه وهب فائدة عظيمة بماوي
بيان الرضا المخوف والمحقق به المستفيضة كل منهما صفة
لازمة

لازمة وهب السبب في ذكر الرضا المخوف هنا مخوف بان
لا يندر الموت منه وقوله اوفى مرص غير مخوف بان يندر
الموت منه 2 وفي ثم مر ان المخوف فانيكث فيه الموت
عاجلا وان خالف المخوف عند الاطباء فلا يشترط ان يكون
مخوفا غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالمريض الذي
هو مرضه في حجاب القلب والكبد يصعد اشراق الدماغ
كانقلاد عن الامام واقرا وهو المعتمد اي يخاف منه
الموت ففيه حذف وايصال والتقدير يخوف منه ومقتضى
هذا التفسير ان يقال للمخوف ولهذا اقال بعضهم انه الصواب
لكن جواز النور في وجهه الوجهين بماوي ولو وقع التبرع
في مرض غير مخوف ثم طرأ المخوف عليه فان قال اهل الخبرة
يقضي اليه المخوف مخوف وان قالوا لا يقضي اليه غالبا
فالتبرع فيه كالتبرع في الصحة 2 مبرر منه بفتح
الواو كرها وفي الصباح ان ضمه الفة فهو من باب رفع
وتعب وقرب ومبرر من الذي بكرها بماوي على فحالة
اي ولا على سبب اخر كقرب وهدم 2 لان اتصال الموت
به يوقد فنه ان المخوف ما اتصل به الموت فهو مخوف
وبه قرع 2 زري فان قيل الرضا ان اتصل به الموت فهو مخوف
وان لم يتصل به فهو غير مخوف فما فائدة ذكره اجيب بان
فائدة اذ اذ تبرع فيه وفات بسبب اخر كدم او غرقا
فهو بحسب هذه الثلث زري وفيه جرب الخ اسي فان هذه
غير مخوفة وان شك فيه اسي في عالم ينص الفقهاء على
انه مخوف او غير مخوف والا فلا عبرة بقول غيرهم فيه
مما يخالف قولهم 2 لم يثبت الا بطريقين عيانا 2
لم يثبت كونه مخوفا الا بخبرين 2 قال ويقبل قول الطبيب
في ثقب كونه مخوفا ايضا 2 قال والمتولي وقد لا يثبت عليه
لا ترجاع ضمير يثبت لكل من طرفي الشك اي لم يثبت

كونه مخوفاً أو غير مخوف كما قاله ج د وهذا بخلاف ما تقدم في التيم
فإن المرض فيه ثبت بواحد والفرق أن الخوف ثم لله تعالى وهذه
لا دمع عن وتواختلفت الأطبا رجع العلم فالأكثر عدد إجماع
يخبر أنه مخوف لأنه علم من عامين العلم ما حقي على غيره
أما لو اختلفا فبين المرض كان قال الوارث كان حياً فطبقه
والتبرع عليه كان وضع من فانه يكفي غير طبيين كما ذكر
مر قولنج هو من المخوف ابتداءً واما ج د وينفعه
ابتداءً الصابون غير البلول وكل التبن والزيت وبغيره
حبس الزنج وشرب الماء البارد وأشار من البعد من قهر
الأفرا من المخوفة وأما ذكر من فاما يغلب وقوعه قال علي
الجلال قال بعضهم وجملة ما يعتري الإنسان خمسة وثلاث
ثوب الف مرض برماوي فيؤدي إلى الهلاك أي وإن
اعتاد ذلك ج د وذات جنب وهي المعروفة بالقصة
وينفعها شرب البنفسج وضماؤها أي أدهانها به ولستقال
القرقة على الريق وهو من الجربات في لعل الجلال
ورعاف داسم أي فتابع هو والاسم لعل في الخوف
دواماً لا ابتداءً ولا بدم من مصني زمن يفضي مثله فيه عادة
كثيراً إلى الموت ولا يصيب ما يات في الاستهال لأن الدم قوام
البدن ج د وينفع الرعاف أن يكتب يدقه اسم صاحبه على
جبهته وضماؤه الأتف بالعصا ملتوثاً مع الزيت والحاصل
أن المرض أقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداءً واما كالقوع
وقسم مخوف دواماً لا ابتداءً كالاسهال وقسم مخوف ابتداءً
لا دواماً كالغالب برماوي فتابع بأن زاد على يومين إذا
ما يات بعد ذلك كان بحيث لا يقدر نفعه على إتيان العلاج ج د
وينفعه أكل الكزبرة التي حصة على الريق وأكل السفرجل
والكفك الشامي وقوله فلا يمكن إلا مسالك وينفعه أكل

قرا

قرا مبط السمل برماوي ويسمى الزجير بفتح الزاي
وينفعه أكل الرمان الحامض برماوي وأبتدأ في ج د وهو
سبعة أيام عت وينفعه غسل الثوم وغسل الخلد والقلند
يدق الثوم مع الغلغل ويخلط في الفسل ويستعمل صبا
خاوصاً في لعل الجلال فإذا صاح أي سبه وقوله بخلاف
دوامه أي فهو مخوف ابتداءً واما ج د وهو استرخا
أي عند الأطباء وقوله ويطلق أي عند الفقهاء برماوي
وهو الماد هنا إذا كان مرخاً هنا فكان المناسب تقدسه
وحسب مطبقة وهي المسماة بالدموية شجنا عن يري
وقوله أي لا زمة بأن تتجاوز يومين أخذاً مما بعده برما
وي فإن لم تتجاوزها فغير مطبقة وهي التي تات
بوقالوجه تسميتها بذلك أن يحميها ثانياً بالنسبة
للأول في الرابع ثم مر فليست مخوفة بحلة أن لم يتصل
بها الموت والافقد مر فيها تفصيل بين أن يكون التصرف
قبل العرق أو بعده مر فإن كان قبل العرق فلا ينفع
فازداد وإن كان بعده نفع ما زاد لأنه صحيح ج د كما مر
به فيما مر اليسيرة يجب يوم أو يومين ج د وهو
المسماة بالهوي عن يري وقته أسرفت اعتاد القتل
من إضافة المصدر لتفاعله وفصله بين مع أنه يعطى
على قولنج لينه على أن هذه بالحقيقة بالمخوف ككت
كلام المصنف يقتضي أنها من المخوف وكذا قول الثوم منه
لأن الضمير راجع للمخوف وعبارة المنهاج والمذهب أنه
يلحق بالمخوف أسير كفاً راجحاً فالأول أن يقول ويلحق به
أسير قال مر في ش ويلحق بالمخوف استيا كالوباو
الطاعون أي زفتها فتصرف الثاني كلهم فيه محض
من الشك ككت فبده الكاف بما إذا وقع فيها احتمال وهو

حسن كما قاله الأذرع و تقدّم لعقل ظم تغيرهم بالتقديم
ان ما قبله ولو بعد الخوض من الحبس اليه لا يقتبر وهو ظاهر
لبعد السبب 2 وانه بعد التقديم لومات بهموم مثلا كان تهره
بعد التقديم فحسوبا من الثلث كالموت ايام الطعن بغير
الطاعون ثم مر في جفرا كسفينه وان احسن السبا
حه وقرب من البرحيت لم يقبل علي طنة النجاة منه مر
وطلق هذا ان ماتت فان سلمت تغد جزا لم يقض برى برما
وي فائدة روي الثعلبي في تفسير سورة الاحقاف عن ابن
عباس رضي الله عنه انه قال اذا عسر علي المرأة ولادتها فليكتب
في صحفة ثم يغسله ويسقي وهو اسم الله الرحمن الرحيم
لا اله الا الله العظيم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الار
ض ورب العرش العظيم كانوا يوم يرونها لم يلبثوا الا
عشية او صجهاها كانوا يوم يرونها فابعدون لم يلبثوا الا
ساعة من مهاديلع فمهل ذلك الا تقوم الفاسقون اهل
خط بسبب ولادته وان تكررت ولادتها وموت الولد في البطن
مخوف وخز 2 بالولادة الفاعلة والمضغة فليس بمخوف
س وخصي الزكشي كون الطلق مخوفا بالابكار والنسا
الصغار وقال وهو حسن تستعقب الهلال اي تطلبه
عقبها او تستلزمه في احكام لعقله
الموصي به والموصي له ذكر من الاول سبعة عشر حكما ومن
الثانية ثلاثة عشر اولها قوله او اوصي لجلها لفظية
فيحمل اللفظ علي معناه اللغوي ثم العرف العلم ثم الخاص
ببلد الموصي ثم باجتهاد الموصي ثم العاكر فلو اوصي بطعام
فدل علي عرف الموصي لا عرف الشرع الذي في الرياق لا علي
الجلال صانا او فقرا وان كان عرف الموصي اختصاص
الشاة بالسان لغة عرف خاص ولا يعارض اللغة ولا العرف
العام ثم مر من جنس ما خزع الطبيا الا اذا اوصي بشاة
من

من شاة وليست له الا الطبا فتدخل خلاف ما اوصي بشاة
من عتمة وليست له الا الطبا فلا تدخل لانه يقال لها شاة البر
لا عتمة وقوله غير سحلة اي ان كان له غير السحلة والادخلت
ثم مر والهاتف الشاة للوحدة كانت الاول في التفرع بالنفا
لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكر والاشي 2 له فهو جواب
عما يقال كيف تصدق الشاة بالذكر مع وجود الشاة اذا فصل
عنها اي ولم يبلغ سنة والاسم ابنا مختص او مستها عت
اولي من تغييره لتناوله الناقه لعل وجه الاولوية
ان عبارة الاصل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو
الحقة ونبت اللبون عت وتفتقي ايضانه لا يتناول غير
الناقه فكان الاول ان يقول اولي وانعم حمل هو في
عرف الفقهاء مائة له سنة وعنده اهل اللغة ما دخل في الشاة
بعضه وقيل ذلك يقال له بكر وقعود كاف عت عت حجر وقوله
نحات واحد نخي ونخية مر اي لا يتناول الخوف مع
توهم عود الصمير للنحات والعاب بقرولي ولا تتناول
بقرة ثور اي ولا عجلة مر لان البقرة للانس اي من العرب
والجوايس اذا بلغ سنة ودونها عجل برما وي ويتناول
البقر جاموسا وعكسه كما بحثاه بدليل تكميل فصاب احدها
بالآخر وعدها في الرابحسا واحدا بخلاف بقرة الوحش فلا
يتناول البقرة نعم ان قال من بقري ولا بقوله سواها دخلت
كالحشة الزكشي وانما حثت من حلف لا ياكل لحم بقرة بالحم
بقرة وحش لان ما هنا مبني علي اللغة حيث لا عرف عالم بها
لغتها وشم لا مبني علي اللغة الا اذا اشتهرت والارجع للعرف
العام والخاص ثم مر لم يشتر عرف اي في عرف الفقهاء
ومحل الرجوع للغة في هذا الباب عالم يوجد عرف بخالفها
والا قدم عليها كما يوجد من ثم مر وان اوقعها اي

انما عرف العرف العام كل ذات اربع فان قلت حمل الدابة على عرف
 الفقهاء فيه تقديم العرف الخاص على غيره مع انه موقوف قلت
 يمنع كون عرف الفقهاء خاصا لان المراد بالخاص الخاص ببلد
 الموصي وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلد قال ادب العرف
 العام قال لا يختص ببلد الموصي فيسئل عرف الفقهاء المذكور
 كور كما يوقفت في ل على الجلال فرسالموقف ان لم يكن
 له واحد من الثلاثة وكان له دابة غيرها حمل عليها لاث
 الحقيقة اذا قدرت روح للبيان كاتوقفت على ولد ولم
 يكن له الا اولاد ولد حمل عليه للكراسي الصدور والفرقة
 وهذا يشترط ان تكون صالحة لذلك قال الوصية بل
 الشرط صلوحها لذلك ولو قبل المستقبل الذي مال
 اليه الشيخ رضي انه لا يشترط صلوحها لذلك حال الوصية
 فللوارث دفع قريب صغير وان لم يصلح لها ذكر لانها تنقل
 له من المستقبل عن فان اعتد الحمل اي في بلد الموصي
 رضي بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله
 عيشا على مرق وقواة النوي معتد وان اعتد
 القتال ان في بلد الموصي 2 ولو معينة هذا مع ما يات
 قريبا صريح في الفرق بين كون الامر بالشراة محاورا
 نه لا زماهاه سال اعطاني شاة منها وليس للوارث
 ان يعطيه من غيرها وان رضيها لانه صلح على مجهول و
 لو لم يكن له سوى واحدة تعينت اي ان خرجت من تلك
 ثم م وان كان القتل ضمنيا وبغير قبضه وبين مرق
 في الحمل واللبث اذا تلفا تلفا مضمنا بعد الموت فان الوصية
 في يد الما بان الوصية ثم معنى شخصي فتتناول يوك
 وهذا مبني وهو لا بد له فاشترط وجود قابض على
 عند الموت 2 يكون بدله مثله لتيقن شمول الوصية له 2
 بخلاف

حال الوصية
 او لا يشترط لو خلاصا لكونه لذكر

بخلاف الثالث قبله فانه لم يتحقق شمولها له ثم مرق
 تلفا مضمنا بعد الموت فالتقييد بمنع الايراد من اصله فانه
 في مسألة الرقيق اذا قتل بعد الموت لم يتطل الوصية
 فيكون حكمه كاللبن والحمل اذا تلفت 2 على مرق مرقنا
 باختصار نقين ولا تدخل ثيابه حراما ويعضهم احري
 فيه خلاف البيع والراجح عدم دخولها اه 2 2 بهضمت
 فان كان بغير قضمت وقبل الوصية على الوارث واحدا
 ولزوم تجهيزه سال صرف الوارث قيمته من شامتهم
 ولزوم الموصي له تجهيزه لكان ان كان في الورثة طفل او
 حرة نقين اعطوا اقلهم قيمة وعلمه بحمل ما في التمل
 وغيره سال وصورتهما راجع لقول الميت وان بقي
 له وقوله ان يوصي بخوان صرح بذلك وقوله فلو اوصي
 له اي ولم يصرح بالوجودين كما ذكر م 2 2 فتلا فله
 يجوز نقص عنها ويجوز الزيادة عليها بل هي افضل
 كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه الاستكثار مع الاست
 خاص اولي من الاستقلال مع الاستقلال عكس الاصحية
 ولو صرفه اي الثلث لاثنين مع امكان الثالث فتميزها با
 قل ما يجد به رغبة ثم مرق يعقن بالبنا للجهول بالناب
 قوله اعتناق اذ لا بد من اعتناق الوارث لهن لم يشتر
 شقص وان كان باقية واه 2 2 كالولي يوجد الامانة
 به شقص ظاهرا وان كان ذلك الشقص باقية مرق 2
 سوا قدر على التكميل اي من ثلث مال الموصي
 والمعتمد انه لا يجوز شرا ذلك الا عند العجز عن التكميل
 اي وعمما فيه واه 2 2 او اوصي لهما اعداد العاقل في
 دون سابقه لان هذا شروع في احكام الموصي له ما قبله
 من احكام الموصي به في الاول وهو ان كان حرك
 ذكر والثانية هي ان كان حرك اني وانظر لو ولدت
 في الحالى فثنتين هل يوقف الحال الظاهر اه 2 2

قسم بينهما خلاف ما لو قال ان كان حملك اينا او بيتنا
 فانت بائنا او بيتنا فانها تلتفولان كلام من الذكر والآن
 اسم جنس يقعان على القليل والكثير بخلاف الاب والبت
 2 و 3 اعطاء الوارث ابي اذ لم يكن وصي وقوله من شأ
 منهما ابي فلا يقسم بينهما والفرق بين هذه وبين قوله
 ان كان حملك ذكر اقله كذا فقلت ذكرت حيث يقسم بينهما ان
 حملك مفرد مضاف فيعلم بخلاف النكرة فانها للتوحيد كذا
 في مروي وقد يقال النكرة في قوله ان كان بسطنك ذكر واقفة
 في سياق الشرط فتعلم ايضاً بحجاب بان الحف ان عمومها 2
 يدل تحاقب المحاي على جمع الجوامع وعجالة جمع ولا يشك
 بينهما لا تقتضا التكثير هنا التوحيد بخلافه فيما مروي
 ان كان حملك لان قرينة جعل صفة الذكورة مثلاً بجهله
 المحل يقتضي عدم الوحدة فعمل في كل ما يناسب كما
 لو ابرهم الموصي به كان اوصي بشئ دفع اليه الاقل او
 قف فلزاد كان نقله الزكوة عن صاحب الدخايرة لخير
 ابي لخير ان المسجد 2 فلا يربعين دار الخ فمى مائة
 و ستون دارا غاليا والا فقد تكون دار الموصي كية في الت
 بيع فيسامتيا من كل جانب اكثر من دار لصغر المسامت
 ولو رة بعض الجيران زد على بقية هم مرقال في التحفة
 و يجب استيعاب المائة والستين ان وفي بهم بان يحصل
 لكل اقل متمول والا قدم الاقرب من كل جانب ان فلو
 نقص جانب عن الاربعين و زاد الجانب الاخر لم يميل التافق
 من الزائد كما جزم به زبي وقوله الاربعة ابي ان كانت
 الدار مربعة كما هو الغالب فان كانت مربعة او مسدسة
 او ممتنة اعتبر من كل جانب اربعين وصورة المسئلة ان
 يكون في كل جانب دار ويتصل بها دورا هو مروي ومن
 الدور المسجد فيصرف ما يخصه لصاحبه وفيها الربع
 فيصرف ما يخصه تساكته ولو لم تتلاصق الدور الا من
 جانب

او 2

قوله

١٤٥ جانب من الدار فهل يصرف الاربعين منها فقط او لما لم يقرر
 استيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقرت تحتها الا
 ولا هو 2 وفيه عتق علي مروي والوجه ان الربع بعد ازا واحدة
 من الاربعين ويعرف له خصنة دار واحدة ثم يقسم على بيوت
 وان كان في نفسه دورا هو متعدد هذه اذا كان الموصي
 ساكنا خارجا اما ان كان فيه فبعد كل بيت من بيوت دارا
 فان كان ما فيه من البيوت يوفي بالعدد المذكور قدال كوالا
 تتم على بيوت من خارجا هو مثله الرشيد ابي والوكالة
 كالربع كما قاله عتق وقال العنان وفي بعض بيوت مصر الذي
 فوقه بيوت وتحت بيوت القرب انه يصرف الجميع الملاصق
 للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان
 فصل من العدد فيكمل من الجوانب الاربع لان الملاصق
 اولى باسم الجار واقر بلفظ الموصي من العبد الغير
 الملاصق على عدد الدار فلو كان باخذ الدور فساخر
 هل يحفظ له ما يخصها الي عود من السفر ام لا فيه نظر
 والاقر الاول ولو قل الموصي به جدا بحث لا تناق قسمة
 على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالتومات انساب
 عن شركة قليلة وورثة كثيرة عتق علي مروي وهذا الخالف
 ما تقدم عن التحفة من انه يقدم الاقرب فلا قرب نعم يظهر
 انه لا يدخل احد من ورثته وان اجزت وصية ابي الواحد
 اقدا ما ياتي انه لا يوصي لهم عداة وكذا يقال في كل ما ياتي
 من العلماء ومن بعدهم وما قص القن لسيدة والتبعث
 بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لامها يات والافلت
 وقع الموت في يومئذ اوسال على عدد ساكنها ولو
 كانوا في مونة رجل واحد ابي الساكنين الساكن حال موت
 الموصي ولو كان كافرا او قنا او صبيا فالي جيرانها ابي

ان مات خارجا عنها فان مات في احدها فلمن كان فيها حالة
الموت والوصية فان كان في واحدة حالة الموت واخرى واخرى
حالة الوصية فلمن كان فيها حالة الموت سدا فصرف
لاصحاب علوم الشرع لا يخلو بالعرف المظهر المحول عليه
غالب الوصايا فانه حيث اطلق العالم لا يتبادر عنه الا احد
هو ولا تكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها
ولو اوصي لا علم الناس اختص بالفقها لتعلق الفقه
بأكثر العلوم ولو عين علما بلدا او فقرا لا مثله ولا عالم ولا
فقير بها وقت الموت بطلت الوصية مرو ومجمله ان لم يوجد
في تلك البلد عالم بغير العلوم الثلاثة والا حمل عليه
كنت اوصي بشاة ولا شاة له وعند طبا فتحمل الوصية
عليها اسم علي مجر مجر ش علي م ر معرفة معاني الخ
عبارة مرو وهو معرفة معاني كلامه وما ريد بها نقل
في التوقيف واستنباطا في غيره ومن ثم قال الفارقي
لا يصرف انت علم تفسير القرآن دون احكامه لانه كناقل
الحديث وعبارة الخليلي نقلا في التوقيف اسي فيما لا
يعرف الا بالتوقيف واستنباطا في غيره اسي فاذا رل
من دلاله اللفظ بواسطة علوم اخر وما ريد به اسي من
الاحكام فهو عطف خاص على عام عزيزي وفي ع شة على
مرو وما ريد به اسي وان لم يكن مد لولا للفظ بان صرف
عن ارادة المعنى الحقيقي صارف وصحيحة عطف
خاص على عام وفقه بان يعرف من كل باب طر فا
صالحا يهتدي به الي معرفة باقية مدركا واستنباطا
وان لم يكن مجر تاسم مرو وهو الازنها واما التعريف المتقدم
وهو القلم بالاحكام الشرعية لا فليس مرادنا لانه
خاص بالمجتهد كما تقدم ولو جمعت العلوم الثلاثة فب
واحد

قوله

واحد اخذ باحد هازي كقري ابي كمال بالفتاات وتكلم
استدرك الطبع عليه بانه ان لم يدبر العلم باسم وصفاته
وما يستعمل عليه لم يدبر عليه المستدعة وليس من الاعيان
الصحيح والفايد من ان اجل العلوم الشرعية وحلوة
في كتابا الصغير من فروع الخبايا اسي فينبغي اذ قال النظم
في اصحاب علوم الشرع وان ارمي به التوقيل في شهور الخ
فيه علي طريق الفلسفة فلا ولعله الشافعي ولهذا قال
لان يلحق المصنوع به بكل ذنب ما خلا العزل في حكمة من ان
يلحق بعلم الكلام ثم الروض في هذا المحول علي المحشور لا
عثر الـ ومعه الا فصح غابر لان ما طيه غير يتخفيف
البا وباب مظهر فاذا نفا ان كنت للرويا بقرون وقت في
الاجتهاد غير يتغير لفظ الام الشوعبي علي هذه اللفظة
كف الاولى افعه منها دخل اليها كمن ابي من السلبين
اهزي والمراد بها ما ياتي في قسم الصدقات ويجوز
المطل هنا الي غير فقر ابله المال لان الاطباء اليها لا يمتد
كما تقدم هاهنا الزكاة قسم مرو فانه يقسم علي عدد هم
لان دواهم مقصود من خلق الفقير اقا المصنوع لهم
اه شخنا عزيزي ولو اوصي لا كبس الناس واعقلهم
فالله هاهنا يخل الناس مانع الزكاة او من لا يقرب الضيف
واحيق الناس السفها او من قول بالثلاث وسيد الناس
الخليفة وسادة الناس الاشراف واجهل الناس عبدة
الاوثان فاشقيد بالسلبين فصاحب الصحابة عليه
مخبر بان يثق استنباطهم مشقة شديدة ثم قال
ولهم التسويون لعلي من دس تقا غير ظاهرا
وان لم يكونوا كذا او لا العسب والتسبين اهل د وقوله

رضي الله تعالى عنه الا حسنا ان يقال في حقته كرم الله وجهه
لانه لم يسجد لصنم قط مع اسلامه صغيرا فلا يرد ابو عبد
رضي الله تعالى عنه مع انه لم يسجد لصنم اليه ويقال فيه
رضي الله عنه لانه اسلم كبريا عن وقيل ان قيل فيه ذلك
لانه لم يسجد قط فالكلمة اولاد وعلم من الذكوة
احد وعشرون الذي اعقب منهم خمسة الحسن والحسين
ابن فاطمة والعباس بن الطائفة ومحمد بن الحنفية نسبة
الي بي حنيفة وعمر بن القلبية نسبة لقبيلة يقال لها
تقلب ومن الاناث ثمان عشرة والتي اعقب منهن واحدة
فقط ربيب اخت السبط بن فاطمة زهرا وبها تتر
وجها اب عمها عبد الله بن جعفر ولد له علي والاكبر
عبد الله ومحمد وام كلثوم احرار ويغني ثلاثة من كل ابي حيث
لا يقيدوا محل او قيد او وصية غير موصو من شجر ولا
غيرها ابي عند الموت في الاضافة ابي في ضم اليهم
قال اذ الاضافة اللغوية عشت النسب عليه علة لعدم
حرانه وان كان غلبا ولو وصفت زيدا بصفته فقال
زيد الفقير والفقير محكمه كذلك ان كان فقيرا والافلا
شئ لم يخصته لم لا الورثة الموصي او بغير صفته كما
لكتب او قرنه بموصو من كرمه ولو افلا فلا في النسب
ولو اوصي زيدا بدينار والفقير بثلث ماله لم يوص له
غير الدينار وان كان فقيرا لانه اجلها الموصي بالتقدير
ولو اوصي زيدا والاربع او جبريل وخوها مالا يوصف
بالمالك وهو موصى كالبهيمة والجدان يبطل منها النصف
الذي لغير زيدا ويصح النصف الاخر الذي لزيد بخلاف ما اذا
كان موصيا كالموصى او وصيت لزيد والاربع او الملائكة

او

او البهايم او الحيطان فلا يتعين النصف للبطلان بل حكم ذلك
كالواصي لزيد والفقير اختي يجوز ان يعطي ريدا اقل من تول
وتبطل الوصية فيما زاد ولو اوصي لزيد والله تعالى زيد
النصف والنصف المضاف لله تعالى يوصي في وجوه القرب
على ما صح في اصل الروضة اه زيدا فهو لكل قريب فيجب
استيعابهم كما شمله كلامهم ولو لم يكن له الا قريب صرفا
الكل ولم ينظر والكون ذلك اللفظ جمعا واستوي الا بعد مع
غيره مع كون الاقارب جمع اقرب وهو اقل تفصيل ثم
ملخصا او غيره ولو رقيقا ويكون ما يخصه لسيد م
ماله يكن مكانا والافله برقاوي اقرب جد ولا يدخل الجد
المذكور ولا من فوقه واما قول الشئ بعده وقد دخل الاجداد
الحق قال اذ بهم من تحت الجد المذكور وهم من بينه وبين زيد
فاذا اشتهر زيد بنسبته الي جد خامس لم يدخل الخامس
ويخرج من تحت ويعد قبيلة عبارة المشايخ وتعد
اولاده ابي ذلك الجد قبيلة اه واما الجد قابو القبيلة
يمكن ان يجاب بتقدير مضاف ابي ويعد الجد ابا قبيلة
تأمل حسني الراديه رجل ينسب الي سيدنا الحسن
كان يكون من ذريته فيكون الحسن جد اقرب فلا يدخل
اولاد سيدنا علي كسجد بن الحنفية لا يسمون اقارب
عزاي بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهم اقارب
في غير ذلك ثم من والاخفاء مثلهم الاسباط قد خلون
كافي دل اولي من تعبيرة بالاصل والفرع لان الاصل
يشمل الجد والفرع يشمل الحفيد مع انها بدخلان في الا
قارب عشت في وصية العرب ابي فيما لو اوصي بغير
لاقارب زيد مثلا في فهو مصدر مضاف لقاعله ونه
علي هذا لما فيه من الخلاف وقوله كما في وصية العجم ابي

باتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل
 باب آخر لا قرب اقاربهم ابي زيد م فهو لذريته قابضة
 استشكل بان الابوين والولد لا يدخلان في الاقارب
 فكيف يدخلان في اقرب الاقارب اذ في المعلوم ان اقرب
 الفعل تفصيل ولا يوجد الا بعد وجود اصل الفعل فلا
 يحصل الاقربيه الا بعد حصول القرب واجاب عنه في
 الخادم بما معناه انه لا شك في حصول القرب ولكن حثنا
 انما نصرف اللفظ الا الى ما يفهمه اهل العرف والعرف
 مطرد في عدم استعمال لفظ القرابة في الاصل والفرع
 فانك لو قلت هذا اقرب فلان فيادر الذهب اليك
 الاصل والفرع لقلة استعمال لفظ القرب فيهما انه
 سهل وعبارته المنهاج ويدخل في اقرب اقارب الاصل و
 الفرع قاله در رعاية لوصف الاقربيه المقتضى لزيادة
 القرب او قوة الجهة فاقوة ولوم ام وليس ثابته
 تقدم فيه الاقوة للام على الجد الا هذا الموضع وسئلة
 الوقف على الاقرب وفي وقف انقطع مصرفه او لم يعرف
 ولا يقدم اخ لا يوين اولاب او ابنه على الجد الا هنا وفي
 الولاء عنان ويستوي الاخ للاب مع الاخ للام ج لومر
 وعصوبة تها في الجملة اشار بذلك الى دخول اولاد البنات
 وان كانوا لثرت فيهم ولا عصوبة وبهذا يندفع ما اوردته
 الشيخ في قوله حيث قال اولاد البنات لا ارث فيهم ولا عصوبة
 مع دخولهم عن في الجملة دخل الاخوة للام بالقوة
 البنوة اي للاب لا لزيد لان الفرض انهم اخوة تافد
 العمومة والحوالة فلا ترتيب بينهما بل يستويان
 وكذا بنوهما كما في م ر لك قال في الكفاية لوصف هذا
 استدراك على قوله ثم من بعد ذكر العمومة والحوالة

عن وكالعم ابي في الام الكفاية ابي فقدم على ابي الجد
 على كلامه انهم من قبيلة باح وخدلان الاخ لا يشمل الا
 خت والجد لا يشمل الجد ووارثه نعم الشقيق فقدم على
 غيره ثم م في احكام معنوية الخ تصح
 بمنافع فيملك الموصي له منفعة نحو العبد الموصي له منفعة
 فليست اباة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جاز له ان
 يوجرو يعير ويوصي بها ويسافر بها عند الامن وبعدة
 عليها يد امانة وتورث عنه ويحل ذلك في غير موقته بنحو
 حياته والا كانت اباة فقط كما لو اوصي له بان يستق أو
 يستأجر او يركب او يخدمه فلا يملك شيئا مما مروي يات لانه
 لما عبر بالفعل واسند الى الخاطب اقتضى قصر على
 مباشرة بخلاف منفعته او خدمته او سكنها او يركبها فلا
 فالاب الرفعة اهرج فلو انهدت الدار الموصي بمنفعتها
 واعادها الوارث بالنها عاد حق الموصي له مما فاعها ثم م ر
 وفهموه انه لو اعادها بغير التها عدم اعادة حق الموصي
 له بالمنفعة وانه لو اعادها بالنها وغيرها لا تكون المنفعة
 للموصي له وهو كذلك ولكن يحتمل ان تقسم المنفعة بينها
 بالمخاصة في هذه ع ش على م ر ولو قتل الموصي بمنفعته
 فوجب مال وجب شرا مثله به رعاية لغرض الموصي فان لم
 يبق كامل فتنقص والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين
 الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للاصل
 فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له حظ في
 البذل فتعين الحاكم وبتاع اذا جاز في الجنابة وحسب
 بطله حق الموصي له بخلاف ما اذا احدثي ثم جرم
 بخلاف النادر ابي فهو للورثة ومهر امارث البكارة

فللوارث اهزي لانه في مقابلة الخبز الذهب من الرقبة المملوكة
له لا وينزعها الوارث باذن الموصي له ولا ينزعها الموصي له بها
ويومر وقتلها العبد الموصي بشفعة لا مائة اسي قاتنه
لا ينزعها لانه من ثمة الرقبة من ذلك لبن الامة فهو
للموصي فله منع الامة من سقي ولدها الموصي به لا غير
اللباقا هو فيجب عليه تكبيرها من سقيها للولد على
مر وهي لا يوصي بها ويحرم عليه وطئ الموصي له بشفعتها
فلو وطئها فاولادها فالولد حر نصيب ولا حد ولا استيلاء
اهو من الروض شومر يمي ويغرق بينه وبين الموقوف عليه
بدليل انها تورث عنه ويورث ويغير من غير اذن بخلاف
الموقوف عليه زري وهو الاشبه ابي من حيث المدرك وان
كان منعها من حيث الحكم ونجاس عن توجيههم بان المعني
وهي لا يوصي بها استقلالاً او طبها هنا تابعة تامل ولو
اولد الامة الوارث فالولد حر نصيب وعليه قيمته وليتري
بها مثله لتكون رقبته للوارث وشفعتها للموصي له كما
لو ولدته رقيقا وتصير امة ام ولد للوارث تعتق بموته
مسكوبة النفقة ويلزمه المهر للموصي له ولا حد عليه وتحكم
عليه الوطئ ان كانت ممن تحبل بخلاف ما اذا كانت ممن لا
تحبل والفرق بينها وبينها الرهونة حيث حرر وطئها مطلقا
ان الرهن قد حصر على نفسه مع تمكنه من رفع العلقه
بإدائه الدين بخلاف الوارث فيهما ولو لم يحلها الموصي له لم
ينشأ استيلاء لانه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا نفقاه
حق الشبهة تتم مر امة ابي والخال انه من نزع او
زنا بخلافه من الموصي له او الوارث فانه جراحه ش
عند الوصية واما لو حملت بعد الوصية وقبل الموت فانه
يكون

يكون للوارث مع مناقعه لحدوته فيماله يستحقه الموصي له
الي الا ان مردوان لم ينفصل الا بعد موت الموصي اه شينا
بما كانه وانما ملكه الموقوف عليه لان حقه اقوي لا شفا
ملك الواقف بخلاف الموصي او ورثته اه شينا بموته
موصي بشفعتها واما سقي الا شجار الموصي به ثمها فان
تتواصيا عليه او تترج به احر من اظم وليبى للاخر منعه وان
تتواصيا عليه او تترج به احر من اظم وليبى للاخر منعه وان
اهو شومر عن الكفارة فلو فعل في الكفارة شينا بموته
ح في بيته الى القاتل يترك فمالي سائر مطلقا في السائر
مر وبع شايه ليعود عن الكفارة ابي فاشبه الوارث برعاوي
وهو على الاكثر من شايه ويورثه منه عدم وصية وقدر عت
والا لو اوقفه على وقت لا يجتلي وقد ينفقة او ينفق من
الدية ما لا يحتاج فيه الى كسب المقتضا فانه كذا وكذا
لعدم عجزه عن كسب ليعود اذا انفقته في الوطئ بحالها
وكما لو اوقف الموصي للمعني ملكه كما اوقف به من خلافا
ليعقده ام ولد او وصي باولاد امة منعت عنها الوارث فالو
صية بحالها وكذا الوارث في الاولاد والاولاد لا يجوز للوارث ان
ينزعها الا بشروط الامة ويلزمها نفقته كذا وكذا
في قريش يورثون الا بغير الوارث ينعيز وجهها الا بشروط
الامة اه في مطلقا ان يورث الوارث الموصي بالنفقة مدة
مطلوبة او لا في شمل ما لو كانت الامة بعد موت وطئها
الصحة ج ما كره في اختلاف حكام البرقيين مع الجاهل مر
ابن من انما يبيع حاته ثالثة رعيه في ولادتها طب
النفقة يبيعها فاطم صحتة من غير الوارث ثم مر

ان اقلت الوصية المنفعة مدة معلومة فان اقلها بجهولته
 كمدة حياته كانت اباحة لا يورث عنه برهاوي او غيرها
 كان المطلق مدة بجهولته كان اقلها بجهولته بجهولته
 او بحياته ظاهرة والافعية الاكساب النادرة وهي فائدة
 في الخلعة عتق علي بن ابي طالب علي بن ابي طالب
 التبرع بصلب الصحة ويوزع الثمن على الرقبة والمنفعة
 اي على قيمتها فلو كانت قيمته مائة مائة وبنوها
 عشر من قبل الرقبة نصف الثمن والباقي المنفعة اربعة
 اخماسه عتق علي بن ابي طالب لانه حال بيت الفارسي وبنوها
 ولتقدر بقدر سهم المنفعة لتقدر الوقوف على احوالها فستعين
 تقويم الرقبة مع منفعتها ثم مر اعتبر من الثلث
 مائة لانه حال بيت الفارسي وبنوها العشرة والباقي فان وفيها
 فواضح وان كان لغيره الا ينصفها ما لم ينصف المنفعة
 للورثة والاوجه في كيفية استيفاءها بالقرابة ما يراها
 ثم مر قال الوصية بغير ثمن فان وفيها الثلث فقط ولا
 كان وفيها بغير ثمن فقام في المودعة وكيفية ذلك مع انه
 مال للورثة الرقيق وهو يتساوى في ثلثي بدون المنفعة
 فالعشر من ثمنه من الثلث قطعا ويجب بان يصور كلام
 مر مر اذا كان عليه دين فانه مقدم على الوصية تأمل
 النيابة فيه اي في النقل من حيث امكن محله
 اذا امكن من الميعات اي ميعات الميت والابطلت الوصية
 لان لا يثبت بعض قاله القاضي حسين ومحل في النقل
 اما العتق فانه يكمل من راس المال تأمل مبدل وقتله
 فقوله من الميعات ليس قيد والصحيح ان يحج عنه ولو
 من

من فوق الميعات او من مكة ولا تطل الوصية وفيه من وقته
 قال علي بن الجند ومحل اذا اوصيه الثلث فلو لم ينع الثلث
 الا من دون الميعات هذا يبطل الا بصافي حج النقل فيه
 نظر كظهر الصحة فتأمل ثم رايت في نسخة شيخنا كان يحج بطلا
 الوصية قطعا ويجوز المال للورثة لان الحج لا يتبعه وفيه
 وقفة لان الاحرام من الميعات ليس من الحج اذا غابته انه
 واجب فيه فلا ياتي بهذا التقليل ثم رايت شيخنا رجع عنه
 وقضى على الصحة فلا فالحج من راس المال سواء اوصي
 بها ام لا وفائدة مزاجحة الوصايا وصورة ان يوصي
 لزيد بمائة ويوصي بحجة الاسلام من الثلث واخرها فان
 ايضاً ومزكاة ثلاث مائة فالثلث يصيب عن الوقف بحجة
 الاسلام للمزاجحة بوصية زيد فتشمل ثمن من راس
 المال وكأنه مستحق للغير فتصير الشركة ثلاث مائة الا
 شيئا وثلثها مائة الا ثلث شئ يقسم بين زيد وحجة
 الاسلام فيخصصها خمسون الاسد شئ ويصم لها
 الشئ الذي من راس المال فتصير اي الذي يخصها شيئا
 وخمسين الاسد شئ فتقدر ما شئت اي بالحجة فاحبر
 بزيادة المستثنى على كل من الطرفين اي طرفي الشئ او
 الحسنين الاسد شئ والطرف الاخر المائة فتصير شيئا
 وخمسين بقوله مائة وسدس شئ ثم يقابل بطرفي الحسنين
 وسدس الشئ من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فتصير
 خمسين بقوله خمسة اسداس لانه اذا قسما من الشئ سدس
 لا يشتر اهما فيه فاقسم الحسنين على خمسة اسداس
 الشئ لان المسئلة من الضرب السادس بان تقرب اي
 الحسنين في المخرجة وهو ستة وتقسيم الحاصل على
 البسط وهو خمسة يخرج ستة وتسعون وهو قدر الثلث المخرجة

من رأس المال وسدس عشر فثلث الباقي بعد ثلاثون تقسم
بين زيد وحجة الاسلام في خمسة اربعون وتخصها اربعون فبقية
الدين الستين التي هي من رأس المال ومجموع ذلك مائة فقد
ظهر بذلك تقصير من قصة زيد بالزوجة فتأمل اهـ خليف قال
في التمسينية وكل ما استثنيت في السائل صير ايجابا
مع العادل وبعد ما تجبر بالتقابل بطرح ما نظير بماثل
واقسم على الاموال ان وجدت في واقسم على الاشياء ان عجزت
وقوله صير ايجابا اي موجبا بعض ثبوت وقوله مع العادل
اي مع كل معادل لان المعنى ثبت في الطرفين وقوله نظير
فمقول مقدم لقوله بماثل اي ان التقابل هو حاصل نظير
العدد الذي اشترك فيه الطرفين وهو خمسون وسدس عشر
والقاعدة انك تقسم بعد للطرفين المعلوم الباقي على الجاهل
وهو هنا خمسة اسداس ثلث فالخارج من القسمة هو قدر
الجاهل وانما احتجنا الى طريق الجبر والمقابلة في هذه
المسئلة للدور وذلك لان معرفة القدر الذي تتم به الحجة
متوقعة على معرفة القدر الذي يخصها من الثلث ومعرفة
ما يخصها منه متوقعة على معرفة القدر الذي تتم به الحجة
لخبرته من رأس المال كاف في دل على الجلال وفائدة
اي فائدة التقيد بالثلث مع انه ان لم يف كل من رأس
المال من حصة الحج الوصايا فيكون قصده الرقيق يورثه كما
قاله من ما يخصه اي ما يخص الحج من الثلث قاله من رفا
لم يكن له وصايا فلا فائدة في نصه على الثلث وحجة
الاسلام كل واجب الحج في كونه محسوبا من رأس المال
ع ش فان كان اي الواجب لا يقيد كونه باصل الشرع و
به يندفع التنظير عليه شوربي وغيره ان الحج عن غيرنا
ولو حجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتد
لا

لا يها لا تقع عنه الواجب فالحقت بالواجب ثم ركن قول المشرع
كقضاء الدين يقتضي وجوبها عليه الا ان يقال لما كانت تقع
صارت كانهما واجبة عليه لا يفعل عنه اي من غير الشركة
ج د وحج الفرع من الحجارة فبما سبق وحجة الاسلام كل
واجب باصل الشرع كمنع وزكاة ولا يخفى ان ذلك في كونه محسوبا
من رأس المال وهذا ان يكون الفيرة فعلة من غير الشركة بغير
اذنه كما هو واضح ج د اي فليس تكرار فيما ذكر اي في كونه
من رأس المال وصحة فعل الاجابي له من غير اذن ع ش
والدين مكرر مع قوله السابق كقضاء الدين ج د وايضا جعله لولا
مقتضا عليه وثانيا مقيسا وبينهما اتفاق كفاية فالتوكيد
يدونه اذا كانت متوفاها ج د وفيه ان الكفارة البدنية لا
تكون الا صوما ولعل التقيد بالصوم سري له من عبارة
المحامي ونصها ويؤدي الوارث عنه الواجب المالي بغير الوا
جب ولم يغير بالكفارة باعتناق والولا للميت مطلقا من سوا
كان من الشركة ام من ماله كما يوقد من قوله الاتي وبعد الولا
للميت وعبارة مرد يكون الولا في العتق للميت لانه ثابته
شرعا اي فاعتناقه كاعتناقه برقاوي وبعد الولا للميت
لا يخفى ان هذا موجود في اعتناق الوارث فيما اذا اعتنق
من ماله لا من الشركة فينبغي ان يراد مع انه ليس ثابته
شرعا ج د من تصحيح الوقوع عنه اي وقوع اعتناق
غير الوارث عن الميت في الهبة ج د لانها بنية الحواشي
وهو تغليل من لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الهبة
مع انه صحيح ج د وقوله في الهبة اما في المرتبة فانه لا يسهل
التكفير بغير اعتناق لانه الواجب اول استحقاقه وينبغي
صدقة ومنها وقف مصحف ونحوه وحفر قبر وعرض شجر
منه في حياته او من غيره عنه بعد موته مرد وسدس عشر
نفعه بالصدقة تشر بركة متصلة المتصدق قال الشافعي

وواسع فضله تعالى ان يشيب المتصدق ايض ويصني نفعه بالدعا
 حصول المدعو به له اذا استجاب اما نفس الدعاء ونوابه فللاداعي
 لانه شفاعته اجرها للشافع ومقصود الاستغفار له ثم مر
 ملخصا بالاجماع وغيره عبادتهم اجماعا وقد صرح به ان
 الله ليرفع ذرته القيد في الجنة باستغفار ولد له وهو
 اي المذكور من الاجماع والخبر فخصص وقيل ناسخ لقوله
 تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان يريد طاعته وال
 فقد اكثر العلماء تاويله ومنه انه محمول على الكافرين وان
 معناه لاحق له الا فيما سعى واما ما فعل عنه فهو محض
 فضل الله تعالى لاحق له فيه فعام لعموم في مفهوم
 وهو انه ليس له شيء غير سعيه فيحصل بغير الدعاء والصدقة
 وقوله مخصوص بذلك اي بما ذكر في الاجماع وعدم اما
 القراءة قال مر يصل ثواب القراءة للبيت اذا وجد واحد من
 ثلاثة امور القراءة عند قبر والدعائه عقبها وبيته حصول
 الثواب وهو قضية فالاستنبط السبك من الخبر وان
 كان ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافه في الاخير اي حيث
 قال او نواله ولم يدع له لهم شيء فانه يفيد انه لا بد من الجمع
 بين النية والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لم يستقل كان غلب
 التبايعت الديني كقراءة باجرة فيسعى ان لا يسقط مثله ما
 لنسبة للميت ولو استوجر للقراءة للميت ولم يتوجه بها ولا دعا
 له بعدها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجابة وهل
 يكف بنية القراءة في اولها وان تحلل فيها سكوت يفسح
 نعم اذا بعد الاول فانه ثوابه سمع على مجموع ثم
 انه لا يصل ثوابها من وقوله وقال بعض اصحابنا يصل
 معتمد وقوله الي انه يصل ثواب جميع العبادات كان صلب
 انسان او صام وقال اللهم اوصل ثواب هذا الفلان فانه
 يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة او الصوم على هذا
 القول

القول وهو من في الرجوع عن الوصية
 وينبغي ان يأت فيه ما تقدم في الوصية وهو انه ان
 غلب على ظنه ان الوصي له يصرفه في فكره كرهت او
 في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية اذا عرض
 للموصي له ما يقتضي انه يصرفها في محرم وجب الرجوع او
 في مكره ندب الرجوع او في طاعة كره الرجوع امرغث
 عظم مر هذا الوارث وقرق بينه وبين ما سياتي
 آخر الفصل من انه لو اوصى لزيد بمعين ثم اوصى به لعمرو
 حيث يكون شركا لاحتمال نسيان الوصية الاول مع اتيان
 ذلك هنا بان الموصي له الثاني ثم مسلو للاول في ان
 استحقاق الطاريي فلم يكت صفة اليه من حاف برفع
 فاشرفيه احتمال النسيان ونكر كباينها اذ لا مرجح للا
 الوارث فانه مغاير له لان استحقاقه اصلي فكان صفة
 اليه من حاف برفع فلم يوشرفيه احتمال النسيان القوة
 في توري وبمخويع كالمسبة ولو فاسد ثم وان حصل
 بعد فسخ ولو خيار المجلس ثم مر ولو بلا قبول راجع
 للثلاثة واعترض بانها لا تنهي بذلك الا اذا وجد القول
 وتجاوب بانها تطلق على الفاسد اي في نسيان عقودا
 فاسدة بدون ذلك مر بعقودا كراي البيع وما
 عطف عليه وعرض عليه اي على نحو مذكور والموكيل
 وخططه بيا يخطط لا يكت فعه التميز مر
 حدوده المتتان ان هذا قيد في المسكتين قبله مع انه
 قيد في الثانية فقط كما اشار اليه الشئ فكان عليه ان
 يترك القامد في الثانية ليفيد ما ذكر لم تتناولها الو
 صية اي ولا يكت التسلية بدونها بخلاف ما لو
 قلها بمثلها لانه لا يختلف به عرض لانه كالتيقيد

اي وهو لا يورث وطعته برأه هو بالمعنى الشامل لغيره والحا
 صل ان كل ما زال به الملك اوزال به الاسم وكان بفعله او غيره
 بالاخر من اشعار اقوياء يكون رجوعا والافلاق لعل الخط
 يظهر كل منها في الصرف والحد وان كلام من البنا والفراس
 يراد للدوام بخلاف رزغنه لانه ليس للدوام فاشبهه ليس
 الثوب زري فالو حصل ذلك بغير اذنه فلا يكون رجوعا
 وعبارة شمر وروا علم ان الحاصل ان ما اشعر بالاعراض
 اشعار اقوياء يكون رجوعا وان لم ير له الاسم حيث كان منه
 اي من الموصي او من عاونه وما يورث به الاسم يحصل
 معه الرجوع وان كان بفعل اجنبي من غير اذنه بنا على
 انهما علتان مستقلتان وهو المعتمد اهو وهو مخالف
 لما ذكر والمعتمد الاول فليس رجوعا عالم يورث به الاسم
 فروع اي ثلاثة انكار الموصي ظاهره وان لم يكن
 الانكار جواب سوال وهو ظم لان الموصي قد يكون له عرق
 في انكارها مطلقا ولكن في عدم رجوعه في شريهما به
 لك ولم يذكر في موه اهو عشت يكون بينهما نصفين
 الا اذا كان عالما بالوصية الولي او قال او صحت لزيد
 بما او صحت به لغيره فيكون رجوعا عن وقوله نصفين قاذ
 رد احدها اخذ الاخر بالجميع بخلاف ما اذا اوصى به لهما
 ابتداء وردهما فان نصفه للوارث لا للاخر لانه لم يوص
 له الا بالنصف اهو حرف
 وما يتبع ذلك كمتصدق الولي عشت على مرق وهو
 اي شرا ومعا لفة يرفع لما مرق في الوصية كما قاله مرق لان
 معناها لفة واحد وهو الايصال مصاف لما بعد الموت
 اي ولو تقديره كان قال جعلت فلانا وصيا علي او لادي
 تقديم جعلته كذلك بعد موتي عن واوصيت اليه
 اشار

استيعاب الاحاد او ثلاثة منهم ويتبع الشاف التسمية بين
 الاحاد وعندها وتبين ما معاقوله ولا يجوز للمالك نقل الزكاة
 اليه اهو الفصل سوا في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال ونقل
 الروايات عن الامنة الثلاثة واقرت جواز دفع زكاة المال الي
 ثلاثة قال وهو الاختيار لتقدير العمل به ههنا ولو كان الشا
 فعبا لا فتي به اهو حرم وهو الامنة الثلاثة وبعض من
 ائمة ههنا اعطى زكاة الفطر لواحد كما في شمر بان قسم
 الامام ولو قسم العامل كان الحكم كذلك في غير حقه ويقسم
 الباقي على السبعة اهو عشت تقسيم الاحاد محل وجوب
 الاستيعاب كما قال الزركشي اذ لم يقل للمالك فان قل بان
 كان قدرا الوفر عه عليهم لم يصدق عند الميراث الا كشي
 للضرورة بل يقدم الاحوج فلا حوز شمر وقول اول
 يتقدر عليه ذلك ولا يجب عليه استيعاب جميع الاصناف
 زكاة كل مالك بل له اعطى زكاة شخص بكماله الواحد
 شخص واحد بنوع واحد بغير لان الزكوات كلها في
 يد المالك الواحدة شمر وكذا المالك اهو والحاصل انه
 يجب على الامام اربعة امور تقسيم الاصناف والتسوية
 بينهم وتقسيم الاحاد والتسوية بينهم عند تساوي النجا
 فان والاد تقسم احاد الاقليم الذي يوجد فيه نفقة الزكاة
 كما تقدم في الفتي لا تقسم جميع احاد الناس المستحقين
 لتقديم ويجب على المالك ايضا اربعة امور تقسيم الاصناف
 سوي العامل لانه لا عامل عند قسم المالك والتسوية
 بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان يخصوا بالبلد و
 فيهم المال والتسوية بين احاد كل صنف ان يخصوا
 وفيهم المال ايضا اذ لم يخصوا او اخصوا ولم يوفهم
 فلا قالوا يجب عليه شيان تقسيم الاصناف والتسوية

بينهم اهزبي وخضر ووفى بهم ابي حاجاتهم التاجرة كاف
 ثم دوا نظرها الماد بالناجزة انهم عاتج ويحتمل ان الماد بها
 مونة يوم وليلة وكسوة فصل اخذها ما يتقرب صدقة
 النطوق عشت عليه ضمن ابي كان يدقعه كذلك الصنف
 حل من مال الصدقات قال القاضي يعني ان يضمن من
 قالوا انفذت الصدقات من يده ولم يتق منها شي اهلهم
 لذكر ابي كل صنف وقوله وهو ابي العزم الماد بغير سبيل
 الله واب السبيل قال مري علي ان اصافته كالمعرفة او جت
 عمومه فكانت في معنى الجمع ولا عامل في هذا
 الماد بالاصناف في قوله المات يجب تقسيم الاصناف السبعة
 اذا قسم المالك والتمشية اذا قسم الاصل وهذا علم من
 قوله والابان قسم المالك وانما ذكره توطئة لقوله ويجوز له
 ويجوز حيث كان لو بين به ان الماد بالاصناف من قول
 المات وعليه الاصل فمهم الا خلاصا عند العامل او لا يلزم
 منه ان يكون له احاد لجواز كونه واحدا فيما مر اذا
 قسم المالك ويجب التسوية لان الله تعالى جمع بينهم بواو
 التشريك فافتضى ان يكونوا سواء يروي ولم يفصل
 جملة طائفة بخلاف ما اذا فصل فلا يجب التسوية اهـ
 ابي بل يرد ما فصل عن هذا الصنف علي الصنف الذي
 لم ينفق نصيبه به فيكون اخذ الثمن وزيادة فلم تحصل
 التسوية وقد مر منه ان قوله ولم يفصل قيد في التسوية
 وعبارته ثم دوا لو نقص منهم صنف عن كفايتهم ويزاد صنف
 اخر في فاصل هذا علي اولئك كما يعلم ما ياتي ووقع في
 تصحيح التنية تصحيح نقله الي بلد اخر لا وليك الصنف
 والعهد خلافه لا يثبت احاد الصنف ابي اذ لم يخصوا
 اوله بوفى بهم المال اخذت كلمة الاتي وبهذا ابي يوجب
 التسوية

التسوية من الاصل وهو المعتمد ولا يجوز للمالك نقل
 زكاة فريضة بالزكاة غيرها كالنفار والوصية والتبر اهل
 وعبارته اصله مع ثم دوا الظاهر منع نقل الزكاة والثابت الجواز
 لاطلاق الآية ونقل عن اكثر العلما هو من قبل علي الخليل
 قال شيخنا شيخنا الميرزا يوجبون للشخص العمل به في حق نفسه
 وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقوله من يوثق به من الامة
 كما قاله الاذرع والسبب والامتنون علي المعتمد مع وجود
 المستحقين فيه الماد بغير البلد الذي تنصرف اليه الزكاة
 كان يبلد المالك عند الوجوب صرح به الاصل وفيه سمع علي
 عن السيوطي وقال عن فلو حضر الفقير الي بلد الزكاة اعطوا
 انهم ينفقون فقر البلد والافلا لا ينفقون ملكوها بحولان العمل
 فلا قدوع بغيرهم الي بلد اخر ابي بل محل تنصرف اليه الصلاة
 فليس البلد الاخرى بقيد فاذا خرج مصر الي خارج
 السود كلب النصارى حاجة اخر يوم من رمضان فخرجت
 عليه الشمس هناك ثم دخل وجب اخراجه فطرته لفقرا
 خارج باب النصر حل كما في خبر الشيخين لم يقل خبر
 لان الحديث يدل علي ذلك ثم هو مذهب وفيه الاستدلال به
 نظرا لان الظاهر ان الصنف لعموم المسلمين ومن ثم استدل
 به بقية الامة علي جواز النقل لكن التمسك بكونه لاضافة
 في فقر امهم للمعتمد فيكون الصنف راجعا لا غنا علي خلاف
 مضاف ابي فقر ابلدهم بقرينة انه خاطب بذلك فعاد احيى
 بعينه الي البلد كما قاله الشيخ الفريزي ومثله عن ابن
 ع شاعلي مر من هذا الحديث عدم اخراجه دفعها اليه لان
 الاضافة لفقر امهم للمعتمد والمعتمد فقط الا دميته قال

معرفة ثم ولاعتداد اطباع اصناف كل بلدة الى الزكاة ما فيها
من الثقل والنقل مع شربهم وبه فارقنا الزكاة الكفاية والتد
والوصية للفقراء والمساكين اذ لم ينص الموصي ونحوه على
نقل او غيره اهو ولو كان المال دينا قبل العبة يلد من عليه
الدين او لا فيه المسئلة خلا فقبل نقله لا ينص ان لم يكن مالا
حقيقه فهو من ثل حته للمال والمعد انه يتخير بين الاما
كن كها زري لان ما في الدفعة لا يوصف بان له محلا مخصوصا
لانه امر تقديري لا حسي فاستوفت الاماكن كلها اليه ثم
مع الكراهة والمخلص له منها ان يدفعها للامام او
الساعي او يخرج ثلثين في البلد ويحبون من غير عا بالزيادة
وقياس ما تقدم فيه غير الزكاة ان يقع الجريح واجبا لعدم
تأني الجريئة مع شرب وجوز اخراجه ثلثا لستحقا البلدين
لكل نصفها متاعا اهو شوري ولو حال العول معطوف
عليه لو وقع فهو استدراك ايضا كذا عليه انه غير داخل
فيما قبله لانه قال مع وجود المستحقين والقرص ان الباد
ية ليس فيها مستحق فالاول جعله امتثالا والمال
بياديه وكا لبادية البحر ليسا فرفيه فيصرف الزكاة لا قرب
بلد اليه محل حوله ولو كان المال للفقراء ولم يكن له
قيمة في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي
اعتبار اقرب محل من البر يرغب فيه بثمن مثله ومجمله اذا
لم يكن في السفينة من يصرقه له عتق عليه مرد باقرب
البلد اليه اير الى المالا فغبه نقل الزكاة قال مرد واذا جاز
النقل فموتت على المالك قبل قبض الساعي وبعد ذهاب
الزكاة فيباع منها ما يفي بذلك او فضل عنهم شيء
ابي

ابي اوله بعد موافاة وجدوا كلهم وفضل اذ فهو معطوف على
مقدرو قوله او فضل عنه ابي اوله بعد من بعضهم بان وجدوا
كلهم كالتار اليه ابي فهو عطف على مقدرايه باقرب
البلد اليه اير الى المالا فغبه نقل الزكاة قال مرد واذا جاز
النقل فموتت على المالك قبل قبض الساعي وبعد ذهاب
الزكاة فيباع منها ما يفي بذلك او فضل عنهم شيء
ابي اوله بعد موافاة وجدوا كلهم وفضل اذ فهو معطوف
على مقدرو قوله او فضل عنه ابي اوله بعد من بعضهم بان
وجدوا كلهم كالتار اليه ابي فهو عطف على مقدرايه
باقرب بلد اليه فان جاوزة قرو واقنع كالنقل ابتداء وانما
وجب حفظ دم الحرم الي وجود مساكين واقنع نقله
مطلقا لانه وجب لهم بالنقل هو كذا قد قصدنا على فقرا
بلد كذا ففقدوا حيث تحفظ الي وجودهم والزكاة ليس فيها
نص صريح بتخصيصها بالبلد ثم ربحه وكذا ان
وجد بعضهم اذ قال الصور خمس اثنان فيهما نقل وثلاثة
فيهما مرد الباقيين وقوله نقل ذلك ابي في الصور الثلث
فيكون صور النقل خمسة مطلقا ابي سوا عدمها
او وجدوا او وجد بعضهم لان الزكوات كلها في يده كذا
واحدة مرد وفق الاسلام في حقه كفقرا بلده واحدة
شجنا عزيري قوتلو لتعطيلهم هذا الشعار العظيم
كتعطيل الجماعة بل اول شربم ولكون الزكاة فرض عين و
عبادة قد قوتلوا ابي قاتلهم الامام او نائبه لان قول
الزكاة فرض كفاية ولعله بالنظر لكل صنف وشطر العا
قد اذ لم يفرغوا كثيرا من هذه الشروط في بعض
انواع العامل لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما باقده

محنت اجرة شمر اهلية الشهادات جمع بالخراج الانش
 وهو شامل لعدم ارتكاب ما يجلب بالروية وفي قول علي الجليل
 قال سبنا ومقتضاها اشتراط السمع والنطق وعدم التهمة
 وليس كذلك هذا في قوله وشرط العامل الخ ومن ياقه
 لانه يجمع ذوي السهمان كما تقدم وتقدم ما يؤخذ منه خصوص
 هذا الشرط لانه قال وشرط اخذ الزكاة الخ فظهر وجه تعيين
 بيؤخذ دون ان يقول وتقدم شرط ان لا يكون الخ ولا يتر
 هذا علم مما ذكر في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو عاز
 متطوع فيهم منه شرط ان لا يكون مرتزقا وصحة به ايضا
 في التمس وفيه ان الكلام بشرط الغاري لاني العامل به ظهر
 انه علم من قول التمس بشرط خلاف المشرق الذي له حق في
 الفاء فلا يعطى فلا يعطى من الزكاة شيئا فانه شاملا
 لما اذا كان عاملا كما يصرح به قوله ثم الروض وان استعمل
 الامام هاشميا او موطبا او مرتزقا لم يعط من الزكاة بل من
 سهم المصالح كما نقله عنه سمر وسن ان يكون المصالح
 في حق من يتم حوله عند اي عند المحرم والا فمقتضى
 قوله وعبارته شمر وروى معلوم مما مر ان من يتم حوله ووجد
 المستحقين ولا عذر له بلزجه الادافورا ولا يجوز الثا
 خير للمحرم ولا عذره واجب على الامام هل ولو علم انهم
 يخرجون الزكاة او فعله ما لم يعلم او شك في رد فيه سمر والا
 قربة الثاني يشقيه لانه مع علمه بالادارة لا فائدة للبعث
 الا ان يقال فائدة نقلها للمحتاجين وامكان التمس
 والنظر فيها هو الاصل اهـ ع ش علي مر وان يسبق
 زكاة الوسم الكي في التمس ويخوفا نزي واما الكي لا يوزن
 وغيره فبما من الحاجة بقوله اهل الخبرة ويجوز خصا صغار
 الما

١٥٦
 الماكول دون غيره ل قاله راماوسم وجه الادب فحرام بالا
 جماع وكذا حرب وجمعه كما ياتي في الاثرية قال ع ش وان كانت
 خفيها ولو بقصد الملاحقة والتقصيد به الى الادب لذكر الادها ع
 فيه واما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجح منه
 التحريم اهـ مر ولتخصير لبردها واجد ان شردت باب
 وحل اهـ مختار بيقين زكاتها وها الاول واما الثا
 لث فمذكور في كلام ع ش علي مر ان يكون اظهر للمراي راجع
 لقوله ظاهر جماع وما بعده وقوله واحسن راجع لقوله
 صلب فوسم مباح فيه ما جرت به العادة في زمانه
 من وسم الملتزمين ووايهم بكتاية لسمارهم على ما يسيرون
 به ولو استعملت اسماءهم على اسم عظيم بعد اسمه ومحمد
 واحمد كذا في بعض ان لا يسمو في الوسم على قدر الحاجة
 فاذا حصلت بالوسم في موضع لا يضره في موضع اخر
 لما فيه من التعديب للحيوان بل في حاجة وطم كلام الفزع
 ان الوسم لما ذكر جاز ان يميز بين الوسم اهـ ع ش علي
 مر و قال ع ش قوله فوسم فيباح اي ان كان للحاجة والاهم
 والخيل الخ لاني اذا كانت هذه المذكورة تنفي الفاء
 كما انهم في الوسم يميزونها في موضعها من قول ع ش علي
 الخا واما وجه في النظر في قوله في قوله في قوله في قوله
 الروض فقد قال في الطحاوي في الوسم المجهول للطف من وسم
 الخيل ووجه الخيل للطف من وسم الخيل ووجه الخيل
 للطف من وسم الخيل اهـ ل في اخيه الطيف ان في
 جواب هذا الاستفهام فقال لعن الله الخو طارئة
 لانه غير معين وانما هو ليعين ولو غير حيوان كالجاء
 نعم يجوز له ان يوقى بعد قوته فانه من خصا

صلى الله عليه وسلم ان من شتم النبي صلى الله عليه وسلم
 اوله جعل الله له ذلقة قريبة من شتم من اول كتاب النكاح
 وقوله اوله بان قال لعن الله فلانا اهرع من علي مر
 وفي الجامع الصغير ما نصه اللهم اني اتخذت عندك
 عهد ان تخلطه فانما انا بشر فابها موت اذيت او شتمه
 او جلده او لعنته جعلها له صلاة نور كارة وقربة تقدر
 بها يوم القيامة رواه الشيخان عن ابي هريرة
 ان لفظ من هذه الالفاظ بيان بانه وهو اريد ولا
 نظر اليه في تلكها في الجحاسة ولا وعاء شتم واما جاز
 مع انها قد تسمى على الجحاسة لان الغرض من التمييز
 لا الذكر وقد مر ان قصد غير الدراسة بالقران يخرج عن
 حرمة المقتضية لحرمة من بلا طهر اهرع وفيه ان كون
 الغرض التمييز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترما
 تاملا عن النبي من تنصيصه لان الجحاسة بعض الغنى
 في صدقة التطوع استشكل اضافة
 الصدقة للتطوع في عبارة الاصل المراهق للسنة والا
 حبان عنها بسنة بانه يصير التقدير صدقة السنة كنه
 ولهذا عدله انظر اليه قوله الصدقة سنة واجيب عن الاشكال
 بان ذلك بالتطوع معناه اللطيف وبالسنة معناه الشرعي
 زبي والمعين هنا هو او على الواجب فكانه قال صدقة
 غير الواجب سنة وعبارته البرق اوي فيض المعنى القدر
 الزائد على الواجب سنة لما ورد فيها من الكتاب والسنة
 ورواها الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حيث
 بين الناس اهرع وتعمل لغيري بما لا يفي به القالب
 من خلافه قال هو من ذلك ما يفضل عن كفاية
 يومه

يومه وليلة له ولموته وهو حور والادخلها له منها والاد
 بخل له اخذها الخبر في كل كبد رطبة اجراه شتمنا تصدق
 الليلة والتصدق ابو بكر رضي الله تعالى عنه بارتجافه كما
 في مر فلعنه ان يعتبر فيشفق بما اتاه الله ويكره له التعرض
 لاخذها وان لم يكنه ماله او كسبه الا بعد ما وليلة والاوجه
 عدم الاعتبار بحسب حرام او غير لا يفتي شتم من بل بحر عليه
 اخذها ومع حرمته الاخذ بملك المدفوع اليه كما افتى به
 شيخنا الشهاب مررهم علي ج وقولهم بملك المدفوع
 اليه امر فيما لو سألوا اظهر الفاقة وظنه الدافع متصفا
 به لا بملك ما اخذته لانه فبعده من غير خاصا صاعدا لم
 يسمع له الا على ظن الفاقة عشت علي مر وعبارته البرق اوي
 ومن اعطى علي ظن صفة وهو حق الباطن بخلافها و
 لو علم لم يعط لا بملك عليها خذ و يجوز عيها في هذا القول
 التبرع اهرع كذا الواعطي حيا او خوف لا يملك الاخذ ومثله
 مر ان اظهر الفاقة انه لا يجوز عليه السؤال لمن يعرف
 حاله عشت علي مر او سأل ولو بلسان حاله مرر
 بحرم سؤاله وان شئت في الاحياء تقرم سؤال القادر على
 الكسب ما لو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه ايهم وال
 الفتي حرام ان وجد ما يكفيه هو وموته يومهم وليلة لهم و
 سترتهم وانية يحتاجون اليها والاوجه جواز سؤال ما
 يحتاج اليه بعد يومه وليلة ان كان الملو ال عند تغادر ذلك
 غير متيسر والا امتنع شتم مرر وكافوا لو اظهر بيان مرر
 استلافه او كان في ايدينا او قريبا والا امتنع مرر رطبة
 ابرهنة التبرع الا بالبرق فيما يظهر من قابل الجهر
 بل الاذن لا يعلم غير بان هذا المدفوع صدقة حتى

كان يقول ليس علي شيء تنقش له او ام الكل
 المصلحة شتم المدوم وهو ديني عذري عذرا
 من شأنه انما رافقا في الحق عذرا

لو دفع شخص ديناراً مثلاً وافهم من حضر انه عن قهره
 عليه او عن ثمن بيع مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سرا لا يقال
 هذا زهراً اقتنع لانه من الكذب لا يقال هذا المصلحة و
 عليه البعد عن الريا او نحوه والكذب قد يطلب لاجل مصلحة او مصلحة
 بل قد يجب لصرفه من اقتضت زهراً وشيخنا وفي رمضان
 وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة تهديب له تأخيرها لشيء
 مما ذكره بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثار منها فيه لانه
 اعظم اجراً واكثر فائدة منهم في افضل الا ان كان ممن يقتدي
 به وقصد ذلك ولم يتأذ الاخذ باظهار ذلك والاحرم كما
 يحرم المن ولا اجراه في اما الباطل اي في حق المالك
 دون الامام اما هو فيسب له اظهارها مطاعاً له وتحريم
 الصدقة وكذا اخذها قاله من دفع حصة التصديق بملكه
 الاخذ كما اخبر به الوالد رحمه الله تعالى بما يحتاجه يومه
 وليسته وفصل كسوته ووفاديه اخذ من كلام الشرح
 الاتي اهـ شيخنا وغيره ولو بهيمة اولد ابن وهو
 مما يدخل الدين عاقد دون نحو كسوة وحرفة بقل والاجاز
 ومثل ذلك الفلاس اذا كان الدين ديناراً مثلاً له
 فلا يشترط في جوازها الحرف والمعمد ان الصفاقة هنا
 كالصدقة في التفصيل المذكور برهاوي لما في شمس
 اشار اليه في صحيحه وكتب ايضاً قوله لما في شمس مسلم قال
 في الايقاب وهو الذي يتبعه نرجس وان مشياً جمع قتا
 حروف علي الاول منهم ينبغي ان يكون ان كان بحيث
 لو اخذ طعاماً من اوعيت لا يحصل له منه من رابطة
 وكان الصنف محتاجاً الى دفعه في جميع الاول وهو تقديم
 الصنف علي المومن وهذا ظهر لك انه لا خلاف بين الجمهور
 ومن

١٥٨
 وشم مسلم فاشترط الفصل في تقديم الصنف يحمل على ما اذا
 كانوا يتصرفون بابتياع عليهم وعدم اشتراطه يحمل على ما اذا
 لم يتصرفوا بتقديمه عليهم اهـ شوبيري بما يحتاجه نفسه
 الاول لانه الذي ذكره في المتن وفيه في قوله لنفسه
 وسكت عن غيره من تلزمه موصته لانه لا بد من اذنه في
 علي صبره علي الاضاقه وفيه اما اولاد الانصار لم يرد
 نوازع عدم صبرهم علي الاضاقه اهـ شهاب بانهم كانوا يتبعوا
 نبيهم وامر يتنوبهم لان عادة الصبيان انهم وان كانوا مشا
 عب وراوا الاكل ياطعون كافي الشبر خبيث فمن لم يصبر الي
 علي الاضاقه اخذ من جواب الجورج عن حديث الخواص
 حيث تصدقوا بما يحتاجون له وجوابه انهما صابرا علي
 الاضاقه اهـ والحديث المذكور رواه مسلم وغيره عن ابي
 هريرة وهو ان رجلاً تلبس به صنف ولم يكن عند الاقوت
 وقوت صبيان فقال لامراته نوب الصبيان واطفئ الرا
 وقرب للصنف ما عندك فنزلت الآية اهـ برهاوي وحيث
 كانت الآية نازلة في شأن الصنف فلا يظهر هذا الاخذ علي
 طريقة الشم الجورج للصفاقة بما يحتاجه وانما يظهر علي ما
 في شمس مسلم السوي بين الصدقة والصفاقة تامل
 وعلي الاول وهو من لم يصبر علي الاضاقه والثاني لم يصبر
 وهذا الحمل والجمع هو المعمد في فصل كسوته ما
 لصاد الهمة وفي العبارة قلب اي وعن كسوة فصله وغيا
 في الشوبيري قوله وفصل كسوته ووفاديه كلها بالجر عطفاً
 علي نفسه اي تشبهاً بما فضل عن حاجته لنفسه ونهونه
 وفصل كسوته ولو فاديه ان صبر علي الاضاقه اي بعد
 فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان العرض انما تشبها

والصحيح عليه السلام انما هو في
المرجع وفي الصحيح عليه السلام انما هو في
على هذا الخلاف انما هو في
على هذا الخلاف انما هو في

فصل عن حاجته واذا كان عند ما يحتاجه فلا معنى لصحة
علي الاضافة وعلي هذا التفصيل اي المذكور في قوله
نفس بما فصل في مع قوله وتحريمه في
ظهر عن فان ظاهرا لا يشك الا بالقاضل عما يحتاجه
تصدق ابو بكر جميع قاله يخالفه فليجمل الغني في الاول على
غني النفس وصبرها وابو بكر كان كذلك اي غني النفس
عن ظهر غني لفظة ظهر زائد او من اضافة المشبه به
للمشبه اي مكان عن غني الذي هو كالظهير في القوة اهـ
عزيري تصديق ابو بكر جميع قاله في ان الكلام في التصديق
بالقاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجيب بان التفصيل
في قوله وعلي هذا التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله
وتحريمه مطلقا صبر او لا اهـ
هو عقد تلك او اباحة وجهان يظهر اشرها في الوطى لا يملك
مشاولة زوجية والاصح لا حيث لا فيه ولا غير الاصح فهو
مالك لان ينفع لالمنفعة فلو وطئت بشبهة فانه لها انفا
قاسم عقد يتضمن ابر يستلزم قال في جواهر الجواهر والمقود
عليه حل الاستمتاع اللازم الوقت بموت احد الزوجين ويجوز
رفعه بالطلاق وغيره وقيل المفقود عليه علي المرأة وقيل منافع
البيع شوبري بلفظ انكاح اي بلفظ مشتق انكاح او مشتق
نحوه وهو التزويج ونحوه به بيع الامة فانه عقد يتضمن
اباحة وطى لكن لا بلفظ انكاح او نحوه
في العقدان به مع علمه ما قبله لقوله مجاز في الوطى خـ
فكان الاول التفرع بان يقول فهو حقيقة لا فلو خالف لا يخ
حت بالعقد عندنا وبالوطى عند الحنفية لانه حقيقة فيه
عندهم وينبغي علي الخلاف ايضا والوزن في بامرة فانها تحرم
علي

2

علي والدور ولد عندهم لا عندنا كان نقله العنايت عن الماوردي
والروايات ونقل الثعالبي عن بعضهم انه قال النكاح فزوج
شهر وعنه وهو وزن مهر ودق ظهر وفائدة حفظ النسل
وتقريب ما يضر حبه واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي
التي في الجنة ثم مر مجاز في الوطى والظن انه مجاز مرسل
فان اطلاق السبب علي السبب لان الوطى سبب عن النكاح
علي الصحيح ومقابلته عكسه وقيل مشتق من ليمزها ثم مر
واما حمل علي الوطى اي حلا مجازيا وقوله خبر اي
لغيره ذهب خبر الاوليين هذا الحمل مستعين بل يصح ان
يكون محمول علي العقد ويكون اشتراط الوطى ما هو وان
الحديث كما سيأت في المحلل شيئا وسهم ما طاب لكم اي
حل لكم واستعماله قافي العاقل قليل لا من الفهم وقال بعضهم
انها مستعمل في صفات من يعقل من حيث لا يشك له ان وجد
الهيئة الصالحة الثلاثة في كلامه راجعة كلها للعقد المرد به
احد طرفيه وهو التزويج والتفويض ومرفقه وما هو منه قوله
له من حقوق الوطى يرد في قولنا متوقفة للوطى وهذا مجاز
مشهور لا يعتد به عليه فاندفع القول بان له اراد بها العقد
او الوطى له يصح او بالضمير الذي في سنن وفي ابيهم العقد
وباليه الوطى صحيح لكن فيه نقس ثم مر ببعض تعبير
وعنايت المراه هو كسب في احتاج اليه
لان النكاح حقيقة في العقد الرب من التزويج والتزويج
ففيه استحقاقه والادنى التزويج في قول التزويج الذي
يسمى للتزويج زري واما التزويج الذي هو الاحتجاب فمعلقة
بالولي فلا بد من التزويج عليه واما بقدر علي القول ولا يجب
النكاح الا اذا اطلق مطلقا في القسم ليقينها من نونية

الظلم لها وتفق بوجه ابي مع ليلته وكسر ارشاد وثاب
عليه حيث قصد بذلك الفقة وظلم كلام حج انه ثاب وان لم يقصد
الفقة لانه يرجع اليها حرا هو لوفيه ثم رغب باب المباد بعد
قول المص ويكره الشمس ما نصه قال السبكي والتحقيق ان
فاعل الارشاد هو عزمه لا ثاب والمخرج الاشارة ثاب ولما
ثاب ثوابا التقص من ثواب من محض قصد الاعتدال انتهى
بحرفه يا فقه الشباب فصرهم بالذكر لانهم محل توقاته
غالبوا ولا فغيرهم فثلمهم اهدى وهذا المذ لا يشمل الا
ثاب تقريبا لان الصوم لا يكسب توقان الرائق والمفسر
الطائفة الذين يشملهم وصف واحد فالشباب معشر الشيعة
معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يحيا وزل اثنين ستة
اه شويبري فليتردد الامر للثب عليه بالصوم
هذا الغائب وقول الحاجة فيه معروف وقال بعضهم
ليس الغائب لان اليا فيه لم يخصصه من الحاضرين
بعدم الاستطاعة لتقدر خطابه بكاف الخطاب شويبري و
الباز كذا والصوم مبتدأ موزوع عليه خبر مقدم ويصح ان
يكون عليه اسم فعل من معنى ليس له فقد اصابها
فانه اني الصوم له ان لم يستطع على تقدير مضاف
اشتمل له الش بقوله لتوقاته فيكون له متعلقا بوجا
قاطع وكون الصوم بشير الحرائق والشهوة انما هو في ابتداء
ثم لا يكسب بالقافور ابي يحرم ذلك ان قطع الشهوة با
لكية ويكفي ان اضيقها لبل يتردد ويكلف اقتراض
المه ان لم يرضه بدمته علة او غيرها بان كان لا يشتهيه
خلق لوتقنين ابي واهم خلاف من يعين وقتادون
وقت لخطر القيام ابي الخوف من عدم القيام بواجبه
وهو

وهو الوطن وفيه ان هذا التعليق لا يثبت الا على القول بوجوب
الوطن في العزم والراجح عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك
ومما يدل على ان مراد بواجب النكاح الوطن قول شيخنا كانت
حجرا لعدم حاجته مع عدم تخصيص المرأة المودي غالبا لغسادهما
اهل ان التخصص بالوطن فالقول ان يراد بواجبه نحو الفقة
لانهم ربما منعوا ذلك ولم تسمح به فقلسه لعدم انتفاعه بها
هذا غاية ما يقال اه ل بان وجهها ابي غير التايق
فتخلل لعلها توفى معناه الاستقلال بالعلم شويبري ان
كان قصد الشارفة الي ان قول المتن فاق لم يتعبد مقابل
لمحذوف وهو ما قد عثر الش افضل من تركه افضل التفضل
ليس على باب فان الترك لا فضل فيه شيخنا البطالة قال
ابن اسحاق الاقصي فتح الباب ما وني الي الفواحيش ابي
الزنا لان غير التايق كد لعله ربما حصل له التوقان بعد ذلك
بالفكر بخلاف غير التايق لعله لا يحصل له ذلك او لواريد
بالفواحيش ما يشمل مقدمات الوطن لم يحسن التقييد
بقوله ولا علة به لان هذه امات من به علة تأمل ل
لامها ابي التخلل وانت مراعاة للخبر للخلافية ابي الذين
يتعوضون للخلاف بيننا وبين الخنفية لانهم يقولون و
الحالة هذه ان النكاح افضل من التخلي للعبادة شيخنا
وقوله اذ من العلوم علة لمحذوفه والتقدير وغاية الاصل
لا تصلح للخلافية بيننا وبين الخنفية اذ الخوف فيه يفرج
بان النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن
ثم لا يصح قدره ولو من يسن له لان الاصل فيه الاباحة
خلا فالج حيث قال بصحة قدره وان صحة قدره من الكافر
لا تنافي كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على النية
وفي فتاوي النووي ان قصد به طاعة من ولد صالح او

اعفاف فهو من عمل الاخوة ونياب عليه والا فباج اهو د ومرد
يسن لها النكاح اي طلبه من وليها اي ان علمت قدرتها
عليه القيام بواجب حق الزوج د وقد ورد لولا ان الله ارخا
عليهن الحجاب لم تكن تحت الرجال في الاسواق شيخنا عن النبي
والخاتمة من اقتمام الفضة اي الفجر بها فان علمت
انهم لا ينفقون عنها الا بذلك وجب كاف الحلي وسن
نكر اي نكاح بكر ع ش وفي معناها من انك بكاريتها بعد
حيض وفي معنى الثيب من لم تنزل بكاريتها مع وجود
حول الزوجة بها كالغور وسن المرأة ان تنزل بكارها الا
لغير حليل ولودا اليها اخر الصفات للعترة في المرأة وسن
له ان لا يزوجه بنته الا من بكر د هك بكارها اداة
تقديم انه دخلت علي فعل فاض واداة تخضيب ان
دخلت علي مستقبلا وبكر اعمول لمخدوف هك بكارها
نكاح اهو شيخنا خرافة بالمد اي لا تخس من سنة شوري
ولكن اقل او اي ولكن اخبرت ان اجمع اليهن امرارة
او قوله تنشطهن بضم الشين وكسر هاء ب ودية بحيث
توجد فيها صفة العدل مرد جميلة اي باعتبار طبعه
وتكم بلغة الجمال اهو د لادها اما شريها اي شكريها
او بنت الا عين اليها اهو زيري ومن ثم قال اخذ ما سلمت
وات جمال قل شرم را اي من فتنه او تقول عليها راوي
ولود قال القول في وجد بكاره ولو هو شين ولو
قال بكر اولي شوري نكاح المرأة لا ربع اي الواجب
لنكاحها احد امور اربعة فهو بيان لما يربح فيه الثابت
وعامة الشوري قال النووي الصحيح انه صلي الله عليه
وسلم اخبر ما يفعله الناس في العادة فانهم يقصدون
هذه الخصال الاربع وانحرها عندهم وان الذي فاضل
انت

انت ايها المسترشد بهذا الدين لانه امر بملك الهادي لانه
منه عت زواج المرأة لها وان امرها وامها فدينها وانما لها
وصيتها فمقتضوه من كاويد دفع ما يتوكل من انه يطلب
نكاح المرأة لها وان كان يلقيها علي طاهره بالنسبة للثلاث
ثة الاخر فانه يطلب نكاح المرأة لو اخدمها ولحسبها
هو ما بعدة النكاح من فاض ايامه وقيل لا تخلق بالاختلاف
العلمية ومكارم شوري ونقل منطوقه بالتوهم مرد
لكن يفتي عنه الجاهل فاطفر جواب شرط مخدوف اي
تخفت امرها وقضيت لها فاطفرها من سنة ما نكح
منافع الدارين شوري قريت به ال فاضا في الاصل
التصق بالشراب ومن كثره الفقر فغيرهنا بالاندم
شيخنا والقصد منه اللوم لا المدح اليه في ش
اي طيب الاصل كما تكون في سوية للشرقا والعلما
والعلماء وقد ورد اياكم وخطر الدمن المرأة الحسنات
المنيت السوا شبع المرأة التي اصلها ردي بالقطعة الزرع
المرتفعة علي غيرها التي منبذها موضع مروت البهايم
اهو شيخنا بدكر بنت الزنا امر ابا بطال لما يقضيه
ما قبله من خلاف الاول اهو شيخنا ومنت الفاسقة لانه
يعينها الدنا اصلها ويزيما اكتسبت من طباع ابيها من
علم مرد غير ذات قرابة قريبة وهي التي تكون في اول
درجات الخوالة والفقيرة كسبت الفاد والمالة ومنت العلم
والمة فلا يرد تزوجه علي كرم الله تعالى وجهه بخاطرة لادها
منت انهم في بعيدة ونكاحها اولي من الاجنبية لا
فشاف ذلك المعني مع حوال رحم وتزوج به علي الله عليه

وسلم بن زب بنت جحش مع كونها عمة لمصلحة لها حل تكاح نر
وجه المتبني وهو زب و تزوج بنته بنسب بنته اليه العاصم مع
انها بنت خالته اي العاصم بتقدير وقوعه بعد النبوته واقعة
حال فعلية فاحتمال كونها لمصلحة يسقطها هو ثم مر قال
شخنا وتونغا كما رخصت تلك الصفات فالوجه تقديم
وات الارب مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب
ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم ما لمصلحة فيه اظهر
بحسب اجتهاد وهذا اول من تقدم به في الولادة على
النسب والبكارة هو شوسري وقوله الادب اصله الادنو
بن لانه من الادنو فتركت الواو وانفتح ما قبلها قلت الفا
ثم حذف لا لتقيا الساكنين قال في الخلاصة واخذوا من
المقصود في جمع علي حد الثاني مائة تكملوا وسن
نظر كل ان علي فله الاجابة وخرجه به التمس فيهم
2 ك وخرجه بالاخر نحو ولدها الامر فلا يجوز له نظره وان
بلغه احتواؤها في الحسن خلافا لما ذهب اليه في علم ر
في بحث نظر الامر وشرط الحرمة ان لا تكونوا اليه نظره
حاجة فان دعت كالوكان لا يخطو به نحو ولد امرؤ وتقدر
عليه برويتها وسباع وصفها حازه نظره ان بلغه امتوا
وهما في الحسن والا فلا كما بحثه الاورعب وظن ان محله
عند انتفا الشبهة وعدم خوف الفتنة هو وينبغي ان
يجوز نظره نحو اختها لكانت كانت فترجى فينبغي اقتناع
نظرها بغير رضى زوجها او ظن رضاه وكذا امرئها ان
كانت غريبا لان مصلحة زوجها ومصلحة زوجها مقدمة على
مصلحة الخاطب ثم علي ح قال في مشق ويبيح في تقييد
ذلك

ذلك بافتقار الفتنة وعدم الشهوة بعد قصد نكاح بعد
العلم بخلوها من كل وجه من غير الفتنة من لا ينفذ
عليها به كالمشهور في خطبة فلا بد من بعد ما على
ظن كل من لم يكن الا وجه كما قال شيخنا في خطبة وقوله
في الخبر وقد خطب بول عليه والتاويل خلاف الظاهر الذي
كونه قبل الخطبة فينبغي ان يكون في اصله مع ما في
بعضهم من ما في النكاح في نفسه واجبة من صفة تزوجها جاز
ولا وجه لما نقل عن بعض اهل العسرة في الوقت ويؤيد
ما قلناه ما قالوه فيما لو خطب فمساها ليشترط اربعة
منهن حيث يحل نظره لهن ويحرم الخطبة حتى يختار منها
كلا الخطبتين فصار رويته نقلت شوسري وانما ياقن
اي الاخر المنظور او في خطبة الفتنة ولو كان بمشهور
مر واللفظ اي في رويته الاصابه الي الكوع فلهما و
بطلان لان الوجه يدل على الجواز والكف في علي خطب
للبدن فان لم يعجب لم يمسك ولا يقول لا اريد بها ولا يقر
تب عليه منع خطبتها لان السكوت اذ لاطال ولا يقر بالاعتراف
صا جازم كما يات في طر الطول و في منكر لا يرد ما في خطب
مر وهما ينظر انه من غير ما عدا اجابته السر في الرتبة
وهو الفتنة ثم رويته وقيل الخطبة تنظر فيه مثل ما ينظر
منها وهو الوجه واللفظ كما ذكره ع ش وهو من وقد
خطب امرؤ اي عمر علي خطبته كما يات وقوله فانه اي
النظر احرى من اي اخف بيان يرد من الخطبة المسمول ويصدق
اوله هي وقاصله يرد من قد تمت الواو على الاول وهو
فهو من الدوام وقيل لا يقدر به وانما هو من الدوام فاحتمال
من ادام الطعام لانه لا يطيب الا به وما وكي اي وهو اذا
نظر اليها وايجبه طاب عيشه بها وقوله والا فله يضمن

الامم في الحب والافس في قلب امر خطية ابر قصد خطية
 مع التسوية في نظر الفعل حيث يحرم نظره لشئ من
 جسدها ولو وجهها وكفها وان كانت رفيعة ولا يقول
 على قول النووي بخلافه على قول الرافعي فانه يقول بجواز
 نظر الفعل لما عدا ما بين الشرة والركبة شرة ومركبة الا انه ان
 امن الفتنة وقال ايمن بجواز نظره الى وجه الحرة وكفها
 عند امن الفتنة فسوى بين الحرة والامنة في المحلين
 وبهذا يعلم ان قول الشافعي لا يثبت ولو ائتمن الرافعي
 من حنا وفيه انه خالف في الحق ايمن فكان عليه الرخصة
 ايضا ويمكن ان يقال انما يفتقر الى الخلاف في الامنة دون
 الحق لقوة الخلاف في الامنة اكثر من الحق لان مقابل العتد
 في الامنة صحيح لا ضعيف ومقابل العتد في الحق ص
 كما يعلم من الشافعي وان لم تكن عورة ابر في الصلاة
 بعد نيل جهة النظر الا فيه مصداق كالا يخفى وله تكريم
 ولو قوف ثلاث مرات واذا افتد عليه او لا يريه بخصمه
 ارسلا من اجله نظرها من امراته او محرمه لا وحرم نظره
 نحو قول اخو المراد بالفعل من بقيت التاء مع تمكنه من الوجه
 بخلاف الجيوب والخصى والعاجز عن الوجه فلا يقال له
 فعل لكنه ملحق به عن ذكر المسئلة خمسة قبوكون
 الناقلة من او نحوه وكونه كبير واختلاف الجنس وكون
 التطوية كبيرة وكونها اجنبية وذكره يوم الاول بقوله فيها
 بعد ونظره في سحره لغيره وترك مفهومه الثاني ذكره الله بقوله
 بخلافه طلق لغيره وذكره يوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة
 لامرأة لغيره وذكره يوم الرابع بقوله ورجل لغيره وذكره
 مفهومه الثالث الخامس بقوله ومحمد لغيره كالجوب الكاف
 استقصائية 2 له وفي السور من ما نصه قال في النكاح
 وفي

وفي الشجب والروضة عن الاكثر من الحاف الجوب والخصى و
 الفتنة والخط والهم في النظر بالفعل ابر وعلى هذا انما
 لكاف للمقتبل ولو من افعالهم على من قال انه في الاجابة
 كالمحرم كافي ثم راعى المراهق فقال الامام ان لم يبلغ حدا
 يحكم فيه قايلا فكالعدم او بلغه من غير شهوة فكالحرم
 او بشهوة فكالبايع فخط على امرها وشمه في اختيارها
 لها من نحو من تزوج ومرو عباقرم وخرج منها فلا يجوز نظره
 في نحو من تزوج كالفن به جمع لانه لم يرها وليس الصوت فيها فلا
 يحرم سماعه ماله يخفى منه فتنة وكذا لو التذبه على ما يحتمل
 الرخصة ومثل ما في ذلك الامم وهو قال ع شق قوله وكذا
 لو التذبه ابر في نحو لان اللذة ليست باختيار منه انما
 وفي شدة الرضا خلافه وعبارته اما النظر والاطمئنان للصوت
 عند خوف الفتنة ابر الداعي اليها او خلوة او نحوها
 فحرم وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال الزمخشري ويحق
 بالاصح للصوم فيها عند خوف الفتنة التذبه وان لم يخفها
 ابر واعلم ان شدة العزم في شجبها حاف والظاهر ان كلام
 ع في شهوته او انه فهم ان التذبه في كلامه من راجع
 للفتنة مع انه راجع للفتنة لان الزمخشري مصرع بالخبر على
 التذبه كما يوضح من سياق كلامه فليفتد بقوله ع شق
 فيجوز وان ادين والفتنة في الباطن الشبهة في عورة
 بوقت النظر وفي شدة الرضا ما يفيد انه بوقت الايانة
 والانفصال حر ابر لا فلو انفصل فيها نحو شعبة قبل
 نكاحها حل لزوجها نظرا على الاول اعتبار بوقت النظر
 لانه بتقدير انفصاله كان يجوز له النظر وحرم على الثاني
 اعتبار بوقت الانفصال ويوضح من كلامه ع شق اعتبار
 الاول لانه بعد ما نقل كلامه في الروضة قل وفيه وقفة

وكذا لو انفصل حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبارا
بوقت الانفصال او لا اعتبارا بوقت النظر ولا يصح ان العبرة
في ذلك كله بوقت النظر ويجب موافقة ذلك الشكر وخوفا
كما يجب موافقة شكر عاتق الرجل اهـ ولا يدخل الخلاف اذا
علم الناظر ان البات من امره اجنبية فان جهل حاله جاز
وجهها واحدا اذا اتصل عدم الاحتشام ذكره ابن ابي اللوم اهـ
من امره والذمي يظهر ان نحو الرقيق والدم لا يحرم
نظره لانه ليس مظنة للفتنة برفيقه عند اهـ اما ما
اهـ مشورتي ولو افترق كالتقدم وخرجت البعوضة فانها
كلية قطعاً ثم مررنا من فتنة بحسب ما يظهر له من حال
نفسه والا فامتن الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم
لـ ولا عراض له عطف بنفسه لظهوره على العورات
اي لانه يحكيها لم يظهر عليها اي يظهر المير عليها
فانه ان كان يحكيها على ما هي عليه كان كالمحرم والافكا
لعدم لـ والراد يظهر على فقرته على حكايتها كما
من قبل على الجلال وله اي العبد غير المشرك والبعض
مطلقا ولا ينظر للمهايات مشورتي بلا شهوة ولا خوف
فتنة ولو كان كافرا وذهب مسألة لان الكافر يتصف بالعد
لـ بل يكون ثقة لـ اما النظر بشهوة فلام قطعاً لظهور
اليه من محرم وغيره غير زوجة وامته ثم مررنا على عمو
يشمل المحادات فيحرم النظر اليها بشهوة ولو كانتا
كثافة صحيحة والمعتمد عن شيخنا كان حرام المكاتب
مع سببته كالاخيبي وان لم يكن معه وفا وظاهره وان كانت
الكثافة فاسدة بخلاف مكاتبته والفرق ان نظر الرجل الي
امته اقرب من نظر المرأة الي عبيدها لان منظره اكثر اهـ لـ
نظره سببته مثل النظر الخلوة في السفرة ثم مررنا
عفيان

عفيان اي عن الزنا لك اعتمد شيخنا كان حرامه لا تنفذ الفعة
بالزنا بل عن مثل الغيبة فالمراد بالفتنة العدالة لـ خلافا
بين سرخ ومركبة اما السرخ والمركبة فلا يجوز ان عند شيخنا وفي
كلامه ج ما يفيد حرمة نظره لـ نظرته من خوفه لـ
وان ابن من شها وظفر من بد او رطل فاذا علم الفعل ان
هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه تركها من ذلك فيجب عليه
ان يحجب عليه ما تنظر اليه عنها لـ لما عرفت من الالية
بطريق القياس وذهب قوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا لغيرها
ذلك بطريق القياس الاول لانه اذا جاز ان ينظر اليها مع
كونها محلا للشهوة فيجوز لها ان تنظر اليه اي لا ما ذكر من
عندها ومحارمها بطريق الاول وقيل القياس الاول في
نظرها لعندها والمساوي في نظرها اليها عليا ان للمرأة
ان تبدي زينتها لغيرها وفجرها في قوله تعالى وما ملكت
ايماهن وقوله او ابائهن اي فيجعل لهم ان ينظر اليها ويقاس
عليه ان لها ان تنظر اليهم فاعدا العورة شيخنا هو
ما فهمه الاصل معتمد وما في الروضة كاصلها لـ
تسترها اي عند اهل الطباع العلوية فان لم تستر لهم
لشهوة بها قدر فيما يظهر من حال تشوهها فان كانت
مسترة لهم ج حرم نظرها والا فلا وفارقت المعجزة
سبقت استنابها ولو تقديرها استصحب ولا كذلك الضعيف
ثم مررنا في مظنة شهوة اي في زمن او ان في المدة
اما الفرج اي القبل او الذكر والظن انه لا يختص القبل
بالناقص بل حتى ما بينت عليه الشعر عالما لـ و
استثنى ابن القطان الدم اي او نحوها لضعفها او مزج
لها كما بحثه شيخنا كان حرام في الاول ويصح ان يكون
مثلها الثانية لـ للصراحة اي فيجوز لها النظر ويشفي

ان مسه الحاجة كفسده ومسحه كذلك اما في الصغر
 فيحل النظر اليه اي لانه لا يستفهم اسبابه فيخرج الصغير
 والعقد ان في الصغر كخرج الصغير في حرية النظر اليه
 لغز الرخصة ونحوها لا ونظر مسوح فيعتلوا في نظر
 المحرم لا جنسية وعكسه يفرط عند التما وشروط ان لا
 يتغير فيه فيل للنسب اصلا وشروط اسلامه فيما لو كانت
 مسلمة ثم مر لما عرف اي من الآية السابقة في قوله تعالى
 ولا يبدن زينتهن حيث فرت فيها الزينة بما عدا ما بين
 الشق والركبة فالمرأة مع المرأة عرف من منطوق الآية لانها فيها
 اذا اختلف الجنس كالتامل وحكم المسوح ثبت بقوله
 تعالى والتابعين غير اولي الزينة اي الحاجة الي النساء
 وهم الشيوخ والمسوحون وجواز نظر الشيوخ للاجنسية
 ليس مقدسنا وحرم نظر كافر ولو كان حرا على الكافر
 حرم على المسلمة تمليكها منه لانها تقيها على محرم فليزها
 الاحتياط عنها من ثم مر نعم يجوز لها ان تفتقد والهيئة
 بتلك السهم الخدمه وما يبدو عندها هو الراس والعنق
 واليدان الي المصنوب والرجلان الي الركبتين كما في ثم مر
 من غيوم ما قرء هو قوله ونظر امرأة لامرأة جواز معبد
 وفيه توقف لانها ليست من نساء المحرم وحرم نظر
 امرؤ امرأته مع بدنه وان كان من امرؤ مثله حج والظمان مع
 الامور كقيد في حرم النظر اليه من الفصل كالتصل
 سمع عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ان انباها فقال يا ابي وكان بحيث لو كان صغيرا شتمت
 وقوله جميل اي حسب طبع الناظر له وقامه رتقلا عت
 والدع عند قول المتحجيلة الجميل ذو الوصف المستحسن
 عرف عند ذوي الطباع السليمة ولا محرمية ولو برضاع
 او

او مصاحبة له وقوله ولا ملك ابر مع العفة عن كل مفسف
 من كل منهما كما هو قياس المرأة مع مملوكها لا وهذا ان القيدان
 بالنظر للغاية فقط اعني ولو بلا شهوة على كلام الشارح والافا
 لنظر شهوة يحرم للمجاهدات فضلا عن المملوك والمحرم الا ل
 وجه وامنه كما قاله عث ولو بلا شهوة المعتد انه لا يحرم
 الا بشهوة او خوف فتنة له وخرج المس في محرم وان حل
 النظر لانه افيش وغير محتاج اليه ثم مر او غير جميل
 بشهوة قاله ر عند قول الاصل بشهوة وكذا كل منظر اليه
 وقاله ذكرها في الامور تيسر طريقة الرافعي وصطوف
 الاحيا الشهوة بان تشار بها لصورته بحيث يدرك من
 نفسه فرقا بينه وبين الملحق اهو وهو من جنس لقوله
 بان ينظر اليه فيلقد وليس العت انه يحرم الفرق بحجم
 النظر لان ذلك يوجد في الهرم الذي لا يحل له فيقتضي
 انه يحرم نظره يحرم ولم يقل به احد بل البراءة يعرف الفرق
 مع تاشروهم وقلبه بها لصورته كما يوجد من مرشحتنا
 لا نظر لحاجة ابر لا نظر لامرأة وامرؤ لا لامرأة خاصة له
 فهو راجع لقوله وحرم نظره امرؤ وقوله وحرم نظره عوفل اخ
 وخرج بالنظر المس في محرم مر وتقليم ابر لامرؤ مطلقا ولا
 حلية فقد فيها الجنس والمحرم الصالح ولم يكن من ورجحان
 ولا خلوة محرمة وفي كلام حج وظهر انها ابر هذه الشروط لا تقتر
 الا في المرأة على الاجماع الفعلي له ويترجم استرالي القدا
 في الامر والمرأة وفعلها كما للمملوك بل اول ثم رفق وط
 جواز النظر للمرأة حسب اوتيسن معتد وفي الشهادة
 ابر يحل واد قاله كسبها وان تيسر وجودها او يحرم
 يشهد ويحرم الا وجه لانهم يؤسفوا عنها بخلاف التقليم
 ولو عرفها الشاهد من الثياب حرم الكشف له

وجه وغيره كالفرقة للشهادته بربها او ولادته او عباده او اللقائم
 افضا والتدبير ولا يجوز ان يجاوز ما يحتاج اليه لان ما حصل
 للفرقة بقدر بقدرها ومن ثم قال الماوروي لو عرفها الشاهد
 بنظره لم يجاوز ثمانية اوبروية بعض وجهها لم يجز روية
 كله اذ عتق ويكره النظر ان احتاج اليه حل وفيه ارادة شرا
 رقيق قيل هذه زائدة على المتن وقد يقال ان من افراد
 الحاجة ان لا يخفى فتنة الفتنة اخص من الشهوة لانهما
 الخوف من محرم كتحليل ومعاينة والشهوة اعم والنظر
 وصبط نفسه قال السبكي ومع ذلك يابى بالشهوة وان
 اثبت على التحليل لانه فعل ذو وجهين لك خالفه غيره
 فبحث العمل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا يتفكر عن
 النظر فلا يكلف الشاهد بالزنها ولا يواخذ بها والدو
 حمل الاول على ما هو باختيار والثاني على خلافه ثم
 والخلوة في جميع ذلك اني فيما قبل الاستئذان
 عند قوله وحرم النظر نحو حمل كبر الخواص من حرم النظر
 حرم الخلوة ومتى جائز جازت واما الاستئذان وهو قوله
 لا نظره فلا يرجع اليه اذ لا يجوز الخلوة الا في تعليم الامر
 لا المرأة فقوله كشم كالنظر اني الاصل بخلاف العارفت لقو
 تعليم وشهادته فيحل النظر ويحرم الخلوة ثم يخاف ان
 الاوتى بقدره على الاستئذان ممل وصايط الخلوة اجتماع
 لا تمنع معه الزينة معاونة بخلاف ما لو قطع بانتفاها
 عاداته فلا يعد خلوة عتق عليهم ومن كتاب العدد وحيت
 حرم النظر حرم مس قاله في حرم مس الا من كان يحرم نظره
 وذلك الرجل فيخذ الرجل من غير حائل ويجوز ان لم يخف
 فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كان
 الطبيب معرفة العلة بالسف فقط وكعضوا اجنبية بيان
 فيحرم

فيحرم نظره فقط على ما ذكره في الخادم والاصح حرمة مسه اي
 وفيه اقسام كلام المصنف انه حيث حل النظر حل المس اعلى اي
 فلا يحل لرجل مس وجه اجنبية وان حل نظره لنحو خطبة او
 شهادة او لتعليم الا لسيده مسه من دون عيبها و
 عكسه وان حل النظر وكذا لمس مسه كما مر اولين قوله
 ومضى وجه الاولوية ان حيث لمكان وهو ان هذا ليس له كل
 من حرم نظره حرم مسه وليس المراد ان كل وقت حرم فيه
 النظر حرم فيه المس عتق وورد منع عدم ارادته بل قد يكون
 مرادا اذا اجنبية يحرم مسها ويحل بعد نكاحها ويحرم
 بعد طلاقها وقبل دخول من معاملة يحرم وضعه يحل
 ثم مر منه حرم مس اي بلا حائل وكذا معه ان فاف
 فتنة محسوسه لانه ابلغ غلة لترتب حرمة المس على
 حرمة النظر او لقدم مس بالاولى لانه لا يجوز
 المس بعد اوارده على الغريم وسكتها في علي المنطوق
 وهو انه قد يحرم النظر دون المس من ذلك اذا امكن الطبيب
 معرفة العلة بالسف فقط جائز المس دون النظر حل كغير
 الرجل الغريم المس بسبب الفة والاد هنا اعم وعبارته مرفوعة
 يحرم مس ما حل نظره من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها
 بلا حائل لغير حاجة ولا شفقة بل وكيدها على مقتضى
 عبارة الروضة لكنت قال الاستوي انه خلاف اجتماع الامة
 وفيه ثم مسلم يحل مس راس المحرم وغيره ما ليس بهوة
 يحائل ويبدونه اجماعا ليس حيث لا شهوة ولا خوف فتنة
 مسوا المس الحاجة ام شفقة مقتضى ذلك عدم جواز
 عند عدم القصد اي قصد الحاجة والشفقة مع انتفا
 نهما ويحتمل جواز عدم القصد اي قصد الحاجة

والشفقة مع استغفارهما وتوحيدهما ^ح وفقد قول علي الجلاء
واعتمد شيخنا ما دام لا يحرم ولو بدو حاجته ولا شفقة الا في شهوة
او خوف فتنه وعيا شاعن وساد قوله وقد يحرم المس الخ كذا في
الخط وغيره وهو مخالف لما في شمس لمسلم للنووي عن الاجماع
علي جواز مس الجارية وجمع بينهما يحمل الاول وهو الحرمة
علي مس بشهوة والثاني علي مس لحاجة او شفقة وهو
جمع فحين ومن ثم قيل بعضهم فرقة المس في كلام الشرح
اذا كان بشهوة واعتبر من بانه يصير كالنظر فلا يعمل ولا
مستثنا تامل فيجوز هذا علم من قوله وقد يحرم المس
الا انه انما به توطئة لما بعده وبما حان اي النظر والمس
ويعتبر في الوجه والكف ادب حاجته وفيما عداها مباح
فيهم الا الفرج وقربه فيعتبر زيادته علي ذلك وهي
استنداد الضرورة حتى لا بعد الكشف لذلك فتكال المروءة
ثم ر وهو اتحاد الجنس لا حاصله انه ذكر شرط
اولهما مرد بين امرين هما اتحاد الجنس او فقد والثاني
قوله وقد مسلم وفرع ثلاثة تفاريع عليهما الاول علي
اتحاد الجنس والثاني علي قوله او فقد والثالث علي
قوله او فقد مسلم لا او فقد مع حضور نحو محرم واللا
يق بالترتيب ان يقال ان كانت العلة في الوجه سوي ذلك
كاف العامل وان كانت في غير فان كانت امرأة فيعتبر
حود امرأة مسلمة فان تغدرت فصبي مسلم غير مراهق
فان تغدرت مراهق فان تغدرت فصبي غير مراهق كافران
تغدرت مسلمة كافران فان تغدرت مسكرها الكافر فان تغدرت
فامرأة كافرة فان تغدرت فاجنبي مسلم فان تغدرت فاجنبي
كافر ثوبري ويضيف ان يقد في العلاج المسوح علي

قيد

المرا

علي المراهق والحرم المسلم علي الحر الكافر فلا فاما بينهم من
هذا الحاصل المتيقن ان كانت العلة في امر قدوم من يحمل
نظر اليه فغير مراهق فمراهق فمسلم بالغ فكافر مرد وقوله
او فقد مع حضور الطهارة العارية مقلوبة اي او حضور
نحو محرم مع فقد اي عند فقد الجنس كما يدل عليه قوله الشرح
الغفران والا فالغفران ليس بشرط تامل مشافهة نحو محرم
من زوجه او امرأة ثالثة لعل خلوة رجل بامرأتين ثنتين ولا
كافرا وكافرة الا من هذا اخذوا المراهق الكافر مقلوبة علي
الرجل المسلم في معالجة المسلمة وظهروا لو كان الرجل المسلم
مرا قال شيخنا كان محرم وفيه نظر وهو الذي يحتج به في محرم
محرم مطلقا اي مسلما كان او كافرا علي كافرة تنظر فلا تنظر
هذا قال شيخنا ووجود من لا يبرأ الا بالشفقة اية المثل
كالقدم فيما يظهر ل فلها النظر فالمرءة فان منعها
حرم النظر لما بين سرت وركبت هذا ما تحرم بعد التوقف
نري اي في غير الحائض واما فيها قال قوله فلها النظر اليها
بدون حيث لم يمنعها فله والا فمراهق اي نظره اليها عورت
فقط لا اعتد بهم ووعيا شاعن ولها ان تنظر اليه جميع بدنه
وان منعها كما اقتضاها اطلاقهم وان بحث الزمركي منعها
اذا منعها اهدل بخلاف ما اذا منعته فان يحل له النظر
لان فسلطه عليها اقوي من تسلطها عليه من يحرم
التمتع بها كالشركة والمصلحة نري فتحرر من نظر الخواص
يحرم علي كل منهما للاخر في في حفظ مع النساء حرك
فيحرم من ينظر اليهن وتنظر هذه اليه ومع الرجال امرأة فيحرم
عليه من النظر له ويحرم عليه النظر لهم ومع مثل هذه الخفة
من كل بلاد يتقدم بها الغالة اجنبا طوا وانما غيلة بعد
الموت لا نقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط معنى لا

١٦٨

في الخطبة من الخطب وهو البيان وكسرت
الخالقة على الهيئة دميمي وهب التماس ابي لفة وشرا
عش نخل خطبة خلية عن كاج ابي وخليه عما يبيع نكاحها
كثرت في كلام الزركشي ما يفيد الجواز في بيع التزويج اذا اراد
المانع وذلك كصفة في او تكو لا يجبر لها وفي كلام بعضهم
ولا كراهة ان يقول المسلم للنجوسة ونحوها اذا سلمت
تزوجتك لان العمل على الاسلام مطلوب اهله قال الزركشي
فخصيته جواز خطبة السرية وام الولد المستقرشة وان لم يرض
السيد عنها ما والظاهر المانع لافيه في ابدان بل هي في حق
النكحة نعم من وجب الاستبراء لم يقصد التزويج جاز
التفريق كالبات الا ان خيف افسادها على مالها و
عدو وخليه ايضا من موانع النكاح الاثنية في باب ما يحرم من
النكاح وعن خطبة سابقة فعتبة زري واورده عليه العدة
عن وطير الشبهة فان الاصح جواز خطبتها بتفريقها مع
عدم الخلوع عن العدة لان من لم العدة ليس له عليها حق
النكاح واقول ايرادها غفلة لان الكلام في الخلية واما العدة
فمنكوت بعد تامل شوربي وعبارته شمر ووسيعلم من
كلامه اشتراط خلوها ايضا من بقية موانع النكاح وعن
خطبة الفير وما اورد على مفهومة من العدة عن وطير
الشبهة حيث نخل خطبتها مع عدم خلوها عن العدة
المانعة للنكاح لان العدة لا حق له في نكاحها وبيان
الحائر انها هو التفريق فقط خلافاً له وهم جواز
التفريق لها وهو مفهومة من كلامه الاثنية فساوت غيرها
وعلى منطوقه من المطلقة فلا تاحي يحرم على مطلقها
خطبتها حتى يتكبح زوجها على وتعتد منه بد ايضاً بانها
قام فيها مانع فاشبهت خلية له محرماً له فكل لا يشترط المحرم
لا يزد

لا يزد هذه لان الراد الخلية من سائر الموانع كما تقدم في هذا الموضع
قول من قال انه يرد عليه ايها من حل خطبة الامة المستقرشة
وان لم يعرف من السيد عنها وفيه نظر لما فيه من ابدان اذهب
في معنى الزوجية اقر والزوج من مطلقا ما لم تقم قرينة
ظاهرة على اعراف السيد عنها ومحبته لتزويجها ووجه انه
قاعه ان هناك مانعاً هو افسادها عليه بل يجوز عليه باقتداء
نظر غير الها مع سواه له في ذلك ايداله اقر وكنت الرشيد في
قوله هو افسادها ما نصه هناك كان المانع عدم استبراءها
الذي هو من موانع النكاح تفريقاً وتصريحاً والراجح انها
بها المن يستحب له النكاح وكراهته المانع له وكذا المن يحرم
عليه فيكحل للخلال خطبة الحرمة وحيث كانت وسيلة لها كانت
لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وانحرم حرمت في
او انفساخ بخومرة او برضا شوربي لعدم سلطة
الزوج عليها اي مع ضعف التعريض في وقدمه على الامة
لان علم خلاف الامة فانها في عدة الوفاة وانظر ما المانع
من تقديم الامة وقباس غير قافلهما فيها ويكون الجا مع
عدم السلطة لانها في حكم الزوجية فخصيته تخبرهم التقر
بعض وان اذن الزوج ويجوز للرجل خطبة خافضة واخت الزوج
حجة اذا عزم على ازالة المانع عند الاجابة كما صرح به السلفيني
وهو المعتبر شوربي وقد سلك رعن خطبة امرأة وانفق
عليها ولم يتزوج بها فهل له الرجوع بما انفق ام لا فاجاب
بان له الرجوع بما انفق على من دفعه له سوا كان ما كذا ام
فتر يا ام فليس ام حلياً وسوا من رجوع هو ام مجببة ام مات
احدها لانه انما انفق لاجل تزويجها فيرجع به ان بقي
ويبدل ان تلف من بعد ذلك وانما راعى قبل واما
الكنائية وهي الدلالة على الشئ بذكر لا زمة فقد تفيد

ما يفيد التصريح فتخرج نحو امر به ان انفق عليك
 نفقة الزوجات والنفقة عليك فان حذف انك ذلك لم يكن
 نصرا محاولا لتفويضه لـ وهذا كله ابي قوله في محل تفويض
 مع قوله اما التصريح لها فحرام ان حذف نكاحها ابي في
 العدة يخرج به المطلقة ثلاثا لانه لا يحل الا نكاحها التوفيق
 قفه على التحليل ابي حتى تنكح زوجا غيره وتعتد منه ولـ
 ابي فلا يحل له خطبتها وكذا لك كون توافق معها ابي ان تنكح
 غيره لتحل له في تزوجها بعده فيحرم عليها هذا التوافق
 كاتبع ع ش علي م ر والا فلا ابي فان كانت بائنا او زوجيا
 فوطئها اجنبى بشبهة في العدة فحلت منه فان العدة
 تقدم فلا يحل لصاحب عدة التشبه ان يحلها لانه
 لا يجوز له العقد عليها لان عليها بقية عدة الطلاق
 ويحرم على عالم جملة القيود المذكورة تسعة لان
 قوله على عالم تحته اربعة كما سيأتى وقوله خطبة قيد وقوله
 جائز قيد اخر وصريح قيد وباجابته قيد اخر وقوله الا ما
 عاصم قيد لان معناه عند عدم الاعراض تدبر جا
 معة وان كانت مكرهة والظن ان الخطبة ليست بمعقد
 شرعي وان تحل كونها عقدا فليس بلازم بل جائز من
 الجانبين قطعا موقوفين شوربي من صريح صفة خطبة
 ابي واقعة من صريح وعبارته الاصل على خطبة من صريح
 لان ابي لم يشأ عن خوف ولا حياح لـ او غير كان
 بطول الزمن بعد اجابته حتى تشهد قرابت الاحوال بالاجابة
 غرض ومنه ان يشترط من يحرم الجمع بينها وبين الخطوة
 او قطر اربعة لان الرقة قبل الوطئ تفسخ العقد والخطبة
 اول او بعد على اربعة من خمس فظمن معا او مرتبا
 لـ لا يخطب الرجل بغير الطاهر مختار وهو شوربي او غير
 بمعنى

بمعنى التبري او ياذن له الخاطبة اظهار في محل الاضمار والعيا
 فيه ابي في التبري عاقبه ابي في التبري بمعنى التبري عنه وهو
 الخطبة على الخطبة فمن ذكر مسلما ولو راينا مختصنا وقاطع
 طريق وتارك صلاة لان كلا لا يجوز ايدائه وان كان مهدم الدم
 حل ولانه ابي الا في اسرع ما امتثال ابي اسرع في ان يمتثل
 لاجله وسكونه البكر في المعتمد انه لا بد من التصريح منها
 بخلاف استعدانها في النكاح لان الحياض هناك اقوى شوربي
 وع ش وقولي مبتدأ ضم ابي بالخطبة لانه في تاويل معنا
 عالم بالخطبة اهدى شجنا والعموم اخذت حذف المفعول
 وبصر اضما ابي الاجابة كما هو في النسخ الصحيحة ونصريح
 به عبارة م ر ومافي بعض النسخ في قوله وبصر اخر ما غير
 صواب فاخذ من لاق الخطبة لا يشترط صراحتها او كانت
 الخطبة محرمة فجعله الصورة الخارجية تسعة لكنه لم يثبت في
 المفاهيم لقصد الاختصار والاصل الا بآخرة في البقية
 غير ظ في الاول لان الا بآخرة الاصلية لا يحتاج اليها الا اذا
 فقد الدليل والدليل هنا موجود وهو الاجماع المتقدم في
 قوله اجماعا فيهما لان الاول داخل في قول المتن تحل خطبة
 خلية نحو ومن وليها المخير لو اجاب المخير ثم مات قبل تطل
 اول الا قرب الاول شوربي ان كانت غير محبة ابي وكان
 الخاطبة كفوا ليدل ما بعده ومنها مع الولي ولو غير
 محبة لـ ان كانت مكانية ابي كتابه صحيحة ومن
 السلطان نحو فالصور ثمانية ذكر عيوب في نفسه او غير
 وان لم تثبت الخبار والاد القيوب الشرعية والعرفية كالعقر
 والتقية يدل فام في الحديث واما معاوية فصعلوك ابي
 فقير لا قال له لـ و ش ذلك ان فاطمة بنت قيس استنسا
 النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج ابي جهلهم او معاوية

فقال لها اما اليوم فلا يصنع العصا عت عاتقة كناية عن كثرة
 ضربيه واما معاوية فله وهذا احد انواع الغيبة التي لا تترك
 ليجدر متعلق بذكر واللام للتعليل وكذا قوله كريمة متعلق
 به ولا فقه للتقديم وقوله بذلك للتصحيحة فتعلق بيجب شيئا
 والظن ليجدر علة ليجب وقوله بذلك علة مع العمل مع علة
 اولي واعلم نحو وجه الاولوية ان التعبير بالاشارة
 يومهم انه بدونها لا يجب ذكر العيوب وايضا قوله ذكر لا يدل
 على الوجوب ووجه اليوم شبهة غير الخاطب بصدق
 اشارة اليه لا بد من قصد التصحيحة لا الوقعة في
 ابي الحوض في غرضه ويشترط ذكر عيوب ما استشير لاجله
 فاذا استشير في نكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا المتعلقة
 بالبيع مثلا بان له حجة كان يجب بكتف بقوله هو لا يصلح
 في او احتج اليه ذكر بعضها ولو قافيه خرج كذا والظن
 انه لا بعد قاذف فلا يجد واما اذا اخبر بذلك عن نفسه
 فالظن انه يجد لان له عنه صدقته وحب الشريك واذا اتقن
 ذكر ذلك فيه قالوا لا يذكر ذلك بل يستتر على نفسه في
 وشي من البعض الاخر ويذكر الاخف فالأخف وخفا
 حج كشيئا انه اذا استشير في نفسه ولم يكتفوا منه بقوله
 ان لا يصلح يذكر كل من يوم فيه شرعا او عرفا في
 خطبة وهو كلام مفتوح بعد فختتم بدعا ووعظ زيادي
 كان يقول ما روي عن ابن مسعود موقوفا او موقعا اي
 في عت على من ران الحمد لله الحمد ويستعين ويستغفر
 بقوة بالله من شره وانفسنا وبيات اعياننا من يدى الله
 فلا فصل له ومن يضل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله
 وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه و
 سلم وعليه السلام واصحابه يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته
 ولا

ولا تتوفن الا وانتم مسلمون يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلق
 من نفس واحدة اليه قوله رفسا وتسمى هذه الخطبة خطبة الجاه
 حمة لله الهامة للشتم قبل خطبة اي قبل تمامها في حيث جوابها
 فيشمل الصادق من الزوجة ومن الولي فان دفع ما يقال ان خطبة
 الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل الدفع انها لما
 اشتملت على اجابة الخطبة كانت قبل تمامها فيجوز ان
 الخاطب نحو اي الزوجة او وليه او نائبه وقوله فاطما كترمتكم
 لي اولاد بني اولزبد مثلا في اوقاتكم هي الشابة عت
 قبل العقد اي عند ارادة التلغظ في في خطبة
 زوجه ليس بقيد بل مثله الاجنب في كالا قاعة ابر للصلا
 وقوله بين صلاتين الجمع راجع للشك في ويتقيد بما اذا لم
 بطل الفصل شيئا اما اذا طالت الخطبة وصبط القفال
 الطول بان يكون زوجه لو سكت فيه لخرج الجواب عن كونه
 جوابا في الاول صبطه بالعرف كاف في ثم روالظن انه يصح
 الفصل بقول الوكي قل قبلت قياتا على البيع بالاولى
 النكاح بخناطله اهو شيئا او فصل كلام في مفهوم القفا
 في قوله فخطب وقوله فقبل ولو يسير اعمه قول الموجب
 استوص بها اهو في في اركان النكاح وغيره
 وهو قوله ويتبين بطلان في وشاهد ان جعلها شرطا
 كاف في العقد الاول من جعلها مكرنا لخرجهما عن الماهية
 ثم روجعها المصير كذا واحد دون الزوجين لا تخادها في
 الشروط بخلاف الزوجين فان لكل منهما شروطا تخصه
 وشرط فيها بدال الصيغة لطول الكلام عليها ولا يضر ان كثيرا
 ما يعملون نكاحا بغير الشئ بقلة الكلام عليه لان النكاح لا يشترط
 حم في ويتعقد نكاح الاخرى باشارة التي لا يختص

بغيرها القطن وكذا الكتابية على ما في الجوع وهو محمول
على ما اذا لم تكن له اشارة مفهومة وتقدر تركيزه لا يضطر
ح وتليحق بكتابته في ذلك اشارة التي يختص بفهمها القطن
اهتمر ^ر ومنه قدم التعليق نص عليها الذكر الاصل
لها وليغير عليها ما بعده ولم يتيقن صدق البشر
هو الحق ليس بخط الش ولا خط ولولا فهو مضل لان مفهومه
انه اذا اتيقن صدق البشر بالولد يصح وليس كذلك وانما
هو اذا اتيقن بنت عث وعبارة ح قوله ولم يتيقن صدق
وكذا ان يتيقن وفرة بولد فالولد بشر بانني وظن صدق البشر
فانه يصح لانه لا يعلق وتكونا ان بمعنى اذا ونكح الشهر
وكذا ان ما لا يقق كل منهما اليه كالفرضه خلافا للبقيين
حيث قال اذا اقتت بمد تعم او غيرهما صح لانه تضمن مقتضى
الواقع ورويان التعليق بذلك يقتضي رفع اثار النكاح ما
لموت وهب لا ترفع به دليل ان له ان يفصلها فرفعها به مخالف
لمقتضاة ح كالباع قدومه لانه يشمل الصورتين وقوله لا
ختصاصه بزيادة احتياط ابي دليل اشتراط الاشارة فيه اه
ح وقوله وللزني دليل على الثامنة عن نكاح المتعة وهو
النكاح لاجل وجاز او لا رخصة للمصطبر ثم حرم عام خير ثم
جاز عام الفسخ وقبل حجة الوداع ثم حرم ابد بالنهي الصر
يح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفا لكافة العا
زني وهو واحد امور اربعة تكرر النسخ لها نظيرها بعضهم
في قوله واربع تكرر النسخ لها جات بها المصوم والاثار
فقبله فتتبعه في كذا الوضوء في اتس النار مزاد بعضهم
فانسا وهب الحرام الاصلية وادعي انها التي في النظر
الحق اولي من اقتضاة اخذ وجه الاولوية ان تعين
بذلك

بذلك يوههم انه لا يغتبر غير عدم التعليق والتاقيت من الشروط
ولفظ ما يستحق من تزويج كزوجك او انكحك واطلق
البقيين عنهم عدم الصحة في مضارهم ما لم يثبت الصحة
اذا استلح عن معنى الوعد بان قال ان زوجك الان وكنا
مزوجك وان لم يقل الان فلا فاللبقيين في هذا ان اسم
الفاعل حقيقة في حال التشكك على الراجح فلا يوههم الوعد
حتى يحتمر منه بخلاف المضار ع فرغ لو قال فزوجك بالجم
بدل الزاير او انا فحكك بالهمزة بدل الكاف صح وان لم تكن
لفظه على المعتمد شوبير وحف ولو بعينه للزوج وكذا
قوله وان احسن العاقدان العربية والاراذ ما يتجوز مرها
في تلك اللغة كافي ح لغتهم معانها العاقدان ولو با
فبارقة عارضة لا ابي اخبر معناها قبل اتجانبها كما
في شمر باهانة الله ابي جعلكم الله ثقا امنا عليهن
ع ش ويصح ان يراد بالامانة الشريعة ابي شريعة الله و
يكون قوله واستحللتم الرحم عطف الخاص على العام
وكلمة الله ما ويرفع في كتابه من النكاح والتزويج لا اثمها الوا
روان فيه والقياس مستلح لان في النكاح صراحة في العقد
ح خلافا للحقيقة حتى قاسوا عليها وهتكت ملكك
مقتضى قول كان يقول قيلت نكاح فلا فنة او تزويجها
ورضيت نكاح فلا فنة او اصبحت لوارثه لان هذه الصيغ
كافية في القبول كمايات لا جعلت ولا يصرف عامي في
التا وكذا من العالم على المعتمد عند شيخنا لان الخطأ
في الصيغة اذ لم يخل تا المعين يتيقن ان يكون كالخطأ
في الاعراب والتذكير والثامنة اه ح ولو عاينهم ولا يفر
فتح تا المنكح ولو من عارضا ولا ينافي ذلك عدمهم

انعمت بغير التاوكسها معيلا للمعنى لان المدار في الصفة
على المتعارف فيها واما الناس ولا كذلك القرائن او
تزوجتها اشار بتقدير الصبر اليه لانه لا بد من الاثبات
به اذ عليها من نحو اسم او صبر او اسم اشارت لـ
جود الاستدعاء الجازم بخلاف ما لو قال الزوج تزوجني او تزو
جتي او تزوجها في ولو قال الولي تزوجها او تزوجتها
لم يصح لعدم الجزم ولو قال الولي للزوج قل تزوجها لم يصح
لانه استدعاء للفظ لا للتزوج لـ لا بكتابة ابي لانها
لا تتألف في لفظ التزوج والاشكاح والاشكاح لا ينعقد
الا بهما ومن الكناية تزوجك الله يعني كما نقله النووي
عن الغزالي كاحللتك فيه ان هذا ليس من الفاظ
الاشكاح اهـ لـ فكان الاول ان يمثل بقوله ان زوجك يعني
ولم يقل الاذا ويستثنى من عدم الصحة بالكناية كناية
الاخرى وكذا الشارحة الذي اختص بغيرها الفظ فان
لها كسائتان وينعقد بهما الشكاح منه تزوجها وتزوجا
المن ثم مدوعت عليه من مواعيد ولاية الشكاح وبعضهم
مع انعقاد بطلانها في كل حال ولا بكتابة مطلقا
حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينعقد شكاح الاخر
بالاشارة الا اذا كان بغيرها لـ احد قال الرمي فيها ياتي
فان لم يفرم لشارحة احد تزوجها اب فالجواب انهما
فلا يصح بها الشكاح ولو توفرت الغزالي على الشكاح
ولو قل تزوجت بها الشكاح ولا يخفى ان جوز ذلك يجعل
بالمعنى حرزا اهـ لـ بخلاف البيع ولا يشترط ان
يتوافق لفظا فلو قال تزوجك فقال قبلت الشكاح
صح اهـ جـ في المعقود عليه من تزوج او تزوجت كما
لو

لو قال تزوجك بنتي او تزوجت بك ابني وهذه يشتملها المتن
لغير معنوية ولا يشتملها قوله في المعقود عليه من علي اب
الزوج غير معقود عليه بل في حكمه الا ان قال هذه اول
بالحكم عـ وبنو با مقبولة بوقد منه انهما لو اختلفا في
النسبة بطل العقد وهو ظن عـ علي مـ فلو طالب الزوج اذ
الساتر بعد موت الاب فقال انت المعينة وشهد الشهود كـ
لك فقالت ليست المعينة صدقت بيمينها لان الشهود
لا اطلاع لهم على النسبة وكذا لو قال لها الشهود انت المقصر
وسمى الولي غير لـ فلفظا فالقول قولها بيمينها لان لا
صلح قدم الغلط كما قاله عـ علي مـ فالظن اشكاح الشا
نية لا يصح ايضا لعدم شهادته الشهود عليه كـ
بطلت او قبلت لـ قبلت شكاحها الماذي بالشكاح الانكا
وهو التزوج ليطلق الايجاب ولا يصح ان قاله معني الشكاح
هنا اذ هو الركب من الايجاب والقبول كما في غيره مـ
شكاح شفا عطف على العامل المقدر قبل قوله لا بكتابة
لان المعنى لا يصح بكتابة وسحب شفا من قولهم شفر
السلطان اذ خلى عنه لقلوبه عن بعض شرايطه
او من قولهم شفر الطيب اذ رفع رجله ليبول فكان كلامهما
يقول للاخر لا ترفع رجل ابنتي حتى ارفع رجل ابنتك
ثم الروي فقبل ذلك بان يقول تزوجتها وزوجك
بنتي قال الشيخ ابي ابن قاسم طاهر السلطان وان لم يقل
اس القابل ذلك اس ويضع كل صداق الاخرى وقد يقال
اذا لم يقل ذلك سقط فعل البضع صداقا لما تقدم انه اذا
سكت القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب اليه فهي
المثل ويبطل اثر ذلك المهر في السلطان فيبقى الصحة

٢ لان ذكر البضع ٢ بمنزلة عدم ذكر كامل شوهرين وقوله
 لان ذكر البضع اي من الموجب وقوله ٢ اي حين لم يذكر القبا
 بل كامل ما خوة لو قال قد كور كان اول اه برفاوي
 لان التفسير قد كور في اخر صرحا وتكون من معنى في
 المحتمل صفة لاخر او للتفسير فيرجع اليه اي الي
 التفسير وان كان من تفسير الراوي لانه اعلم بتفسير
 الخبر من غيره اهوية الخبر من غيري وفيه والمعنى في
 البطلان به الاول في بطلانه الا ان يجعل الباطن في
 في حيث جعل قور في النكاح امر او هو صاحبته اي
 البضع فقد جعل فعقد اعليه فيسحقه الزوج وقوله
 وصداق الاخرى اي فيسحقه الاخرى لان صداق المرأة
 لها قبل النكاح في المثال المذكور صارت مشتركة بين
 المخاطب باعتبار كونها زوجة وبين بنته باعتبار كون
 بضعها صداقها وكذا يقال في بنت المخاطب فظهر
 قوله امثله تزويج الخ بجامع الاشتراك في كل حرف وقبل
 اي في بيان المعنى في البطلان ٢ وقوله غير ذلك وهو
 التعليق بان سكت عن ذلك اي عن جعل البضع صداقا
 اي مع تسمية المال لقوله الا في فساد المسبب مني كان
 يقول زوجتك بنتي علي ان تزوجني بملك وصداق
 كل واحدة الف وانما فسد المسبب الذي هو الالف بالنسبة
 للعقد الاول لانه جعل الالف وزققت العقد الثاني صدا
 قا والرقق غير معلوم فيكون الصداق كله مجهولا فترجع
 اليه من المثل وانما فسد بالنسبة للعقد الثاني لانه
 مبني على الاول والمبني على الفاسد فاسد فلو علمنا
 فساد الاول فالظاهرة الثانية تقترن شيئا وبعضه في

٢ لوقال ٢ بان قال زوجتك بنتي علي ان تزوجني بملك ولم
 يزوجني بملك كما ذكره وفيه ان وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر
 المهر لا فساد المسبب ٢ كالمهر الا ان يقال مراد ٢ بفساد
 المسبب ولو بالقوة لانه قوله علي ان تزوجني كان قائما مقام
 المسبب ولانه ليس فيه ان قال قلت لشرط في عقد بطل
 في نظري من البيع وخوة فلم لم يبطل هذا قلنا النكاح لا يباشر
 بالشرط الفاسد لانه معاوضة غير محصنة بل وعلم
 محل المرأة له يد عليه من بيته وبينها من صناع وشك هل هو
 خبي او اقل فانه يجعل له نكاحها مع انه ليس عالما بحلها له الا ان
 يقال المراد بالعلم محل المرأة له عدم العلم بحرفتها عليه مع عدم
 معارضة المحل فلا يد عليه من شك في انقضاء عقدتها حيث
 لم يصح نكاحها مالم يتبين خلافه لان الاصل بقا المانع وهو
 العدة او يقال انه شرط لجواز الاقدام فلا ينافي انه اذا
 ظن محرمتها او عدم حلها من العدة او الزوجة فتبين
 خلافه بعد العقد انه يصح اعتباره ما هو في نفس الامر
 بقوله ولا منه هل حلها اي لا يصح نكاحها مالم تبطل المانع
 فتبين خلافه والامتناع قبل العقد كما يوجد في شرع ٢
 وصرف ٢ به الحل خلاف لما في الشوهرين ولا فكم اي
 بغير حق اما اذا كان بحق كات الكرم علي نكاح المظلومة في
 القسم فيصح ٢ بان ظلمها هو في حق عليه نكاحها
 ليست المظلمة عندها ما فانها عوقب الزوجة حل وتبين
 وتبشر ط في انعقاد النكاح علي المرأة المشتقة ان يراها
 الشاهدان قبل العقد فلو عقد عليها وهي متقنة
 ولم يعرفها الشاهدان لم يصح لان استماع الشاهد العقد
 كاستماع الحاكم الشهادة قال الزوج شي فحله اذا كانت

اي والاقدام عليه حرام

مجهولة والا فيصح وهب مسئلة نفيسة والقضاة الان لا يعلمون
 بها فانهم يزوجون المتقبة الحاصلة من غير معرفة الشهود
 لها الكفاية حضورها واخبارها اعمية وعبارتها مرفق
 الشهادات قال جميع لا ينفك كذا ومتقبة الا ان عرفها الشا
 هدان اسما ونسبا او صوتا وقال جرجي وقال علي الحداد المجلد
 لا يشترط روية المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان
 العقدين بين الزوجين اهو وفيه انه اذا حصل منها انكار
 العقد فلا يصح شهادتهما بانها زوجة لعدم علمهما بها
 لكن يوجب كلاً منهما صحة النكاح باثبات الزوجين او عدلتهما
 مع عدم صحة شهادتهما بثبوت عند الانكار وقلوبهما
 فلو ادعت انها خلية من نكاح او عدتها جاز تزوجها ما لم يعرف
 لها نكاح سابق فان عرف لها وادعت ان زوجها طلقها او مات
 وانقضت عدتها جاز لوليها الخاص تزوجها ولا يزوجه الوالي
 العام وهو الحاكم الا بعد ثبوت ذلك عند كمال زري من
 عدم دكوتة عدل من المانع باعتبار عدلولة وهو الاثنية و
 الخنثى اذ هما وجودان فلا يزوجهما يقال ان المانع امر وجوبي
 فلا يصدق عليه عدم الدكوتة ما ياتي ابي في الموانع و
 هو الرقيق والفاسق والمجنون والسفاهة وتختل النظر وتختلف
 الدين في خمسة وقوله مع بعضهما ثم وهب الثلاثة الاخيرة
 ابي الحرم والصبي والمجنون ما ياتي في الشهادات
 وفيه ابصار الشاهد العاقد في حالة العقد كما ذكره
 هناك وقال هنا ومثل العقد شخصه الاعمي في البطالة
 العقد بطلان شديداً ابي لعدم علمهما بالموجب والقابل
 والاعتماد على الصوت لا نظره فلو سمع الا يخطب والقبول
 من غير روية المجيب والقابل ولكن جزافي انفسهما بالانها
 فلان

فلان وفلان لم يكف لليلة المذكورة عث عليهما من حرمة على الشهود
 العالم بنفسه نفسه بقرض الشهادة وعدم يقين لهما قتال
 تقبيلهما معاً للولاية اذ ان اذنت لهما معاً ان يزوجهما
 نعم ان بانا ذكرين صحيح كالحديث الاول ذكر اختلاف المعقود عليه
 اوله كان عقد علي حث اوله فبان اني او بكر او الفرقان
 الشهادة والولاية مقصودان لغیرهما بخلاف الزوجين فاحيط
 لهما شوري ويقاس علي الخشب غيرهما اذ ثبت وجود
 الاهلية في نفس الامر وتشرط هذه الشروط قال النحل
 بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتمد فيه حال الاداري
 المظن قضيته ان لا يزوج من ثلثة اخوة
 اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع اخر وفيه نظر والمصرح به في
 الروي وشرحه عدم الصحة ابي وطهارة المسئلة انها اذنت
 لكل ان يزوجهما بخلاف ما لو تزوج احداهما وحده لا حران فانه
 يصح ايج ل ابي وقد اذنت له فقط فيوقد منه ان مفهوم
 النكاح فيه تفصيل كالزوج ابي فلا يجوز ان يوكل في
 القبولة ويحضر مع شاهد اخر فهو شرط وذلك لان الوكيل
 غير محقق فكاف الوكيل هو العاقد ووكيله نائبه ابي
 والحال ان وكيله نائبه ل والمعين في اشتراطها هذا
 لا يخلو ما تقدم من عدم لهما وكنا الا ان يقال حريم
 هنا علي طريقة الفناء او مراد بالشرط فلا يفتنه
 ابي ابي كل منهما بان كانا اخوين شقيقين وسكت عث
 ابي اخوهما وهما كابي كل منهما ل لهما ابي الابنين
 والقديين وقوله في الجملة ابي غير هذه الصور
 والا فليقتبس انه لا يصح نكاح الابنين بثبوت ذلك
 النكاح فكتفوا بكون الشاهد يثبت به صحة النكاح

في الجدل بيني وبين بعض الصور وكتب ايضاً ايضاً غير ذلك مما فلا
 يثبت النكاح من ذلك فلو ادعت عليه زوجية وانكر واقامت ايضاً
 او عدوياً ما شهد عليه بذلك لم تقبل شهادتها لوجود المانع
 وهو العداء وشهادتها لا يثبت لانهما او احدهما لها ولو ادعت
 عليها زوجية وانكرت واقام قدامه كرسهدها عليها بذلك
 لم تقبل ايضاً لوجود المانع وفي كلام محمد بن قيس في صور قبول
 شهادة الاب او العدو في هذا النكاح بعينه في صورة وفي
 شهادة الحسبة 2 لم يستور عداً اية عند الزوجين
 شوبري لانه يحرم بين اوساط الناس بعد الراد
 بالاوساط ما عدا الاولاد والعوام كطلبة العلم والعوام
 ادب مرتبة قال 2 واخذ منه انه لو اراد ان يعقده الخا
 كم اعتبرت العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بدرجة
 الزكينة وقال المستولي لا فرق لان ما طريقه المعايير
 يستوي فيه الحاكم وغيره واعتدته شفا لا يستوي
 اسلام وحرية فان بان الاسلام او الحرية او البلوغ صح
 شوبري اي بان انعقاد 2 ولومع ظهورها اي ظهور
 اسلامها وحريةها اي ولو كانا مسلمين وحرية بحسب
 الظاهر من الدار بان كانا قبطيين في دار مسلمين احرار
 وذلك بان يكونا بسو صنف اثنان لما قبل الغاية وقوله
 او يكونا بياناً لا بعدها ولا تعال ليس بعقد 2
 فيهما اي الاسلام والحرية فيه فتعلق بخلاف
 صفة لجهة والتقدير بجهة فقبوله فيه فهو اعم واول
 وجه الاولوية ان التعيين بالبيعة يشمل الرجل مع الاثنين
 وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حين
 يثبت بل ينعقد 2 ووجه العموم مشموله علم الحاكم في
 حقها

حقهما متعلق ببطلانه وقوله بما يمنع تنازعه قوله بجهة وقوله
 او باقراره واخذ من قول المتن بعد لا الشاهد بيني بما يمنع
 صحته فهو راجع للكل فلا يقبل اقرارهما نعم ان علم القصد
 جازلها العمل بقضية باطنا لكان اذ اعلم الحاكم بينهما في بيعة
 ثم روجعني ولو اقام الخ 2 خرج به ما لو قامت بيعة تشهد
 حسبة فانها تشيع زري ومحل سماعها عند الحاجة اليها كان
 طلق شخص زوجته ثلاثاً وهو يباعا شرها ولم تعلم البيعة
 بالطلاق ثلاثاً وطلت ان يباعا شرها بحكم الزوجية فشهدت
 ببطلان النكاح عند القاضي اما اذ لم تدع اليها حاجة فلا
 تشيع فيه عليه الوالد ثم روجع 2 عليه وعبار 2 2 واما
 بيعة الحسبة فلا تشيع لانه لا حاجة اليها لان شهادتها
 بغسق الشاهدين موافق لدعواها وقد بصور ذلك بما اذا
 عاشت الزوج بعد طلاقها ثلاثاً قبل الدخول حتى تكو
 معاشرة لا معها اذ لان ام الموطوءة تشبهه بخوف معاشرة
 معاشرة المحارم اذ يحرم نكاحها فشهدت بيعة الحسبة
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه ببيعتها
 كان فاسداً لان شهود العقد فسقة 2 يلزم عدم صحة
 النكاح ويسقط التخليل لوقوعه تنها من المهر اي من
 نصفه لان الفرض انه قبل الدخول بذليل ما بعد 2 كان طلقها
 قبل الدخول ثلاثاً اشر اقام بيعة علي ما يمنع صحة العقد 2
 بذلك التخليل من نصفه فانها تقبل ويسقط التخليل
 2 لوقوعه تنها شوبري فلا يوشى اني لا اقرار وقوله كالا يوشى
 اي الاقرار وقوله فيه اي في ابطاله من يخاف واعتذر من بات
 المتن شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم تشهدا مني فانها
 شامل للمقبس فلا حاجة للقباس ومن ثم لم يردم روجع
 محروك من ان يحبس القيس با اذ ان قبل الحكم بشهادتها

وردد عليه انه قياس مع الفارق لان النكاح تقوي بعد الحكم
بشهادتهما فلا يلزم من عدم تأثير الاقرار في ابطاله عدم
تأثيره في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الا ان يقال انه قياس
او دون تأمل على الزوجين اما في حقهما فيقبل وعيانه
شتم ومنهم من لا اثر في حقهما فلو حصرنا عقد اختمهما فمثلا لما
تت وورثاها سقط المهر قبل الدخول وفسد السبب بعد
فيجب مهر المثل اي ان كان دون السبب او مثله لا اكثر لئلا
يلزم امرها او جبا بقراريها فقال لها علي غيرها اقر الزوج
به اي بما يمنع صحته هو المانع بقوله فرقة اوله السكينة
لحكمه بالطلاق وظاهره انه لا بد من الحكم بالطلاق ولا يكفي
قوله فرقت بينكما لکن تغيره هنا بنفسه يقتضي انه
لا بد من فاسخ وان العقد الاول صحيح وليس كذلك
اي بل يفسخ العقد من غير فاسخ بمجرد الاقرار فلو قال
انفسخ النكاح لكان اولي برماوي كما لو اقر بالرضاء
التشبيه في الفسخ لا في عدم نفع الطلاق لانه لا ينافي
تت في الرضاء اذ لا يخل له بعد ذلك وتغييره بما يمنع
صحته اي العائد عليه الصغير قبله يخل في ولي او
شاهد هلا قال به اي بما يمنع صحته كما قال اوله انه
اخبرته ظهرا انه لو قال ما ذكر لست لها لوقات وقع العقد
بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل هما فيقتضي انه
يخلف مع انها هي التي تخلف على كلامه كما سياتي نعم
على المعتمد الاثنت من ان الزوج يخلف في هذه ايضا
يكون قوله به صوابا تأمل والاصل بقاوها لکن لو
مات لم ترقه شتم فان طلقت او ماتت مري فلا مهر
قال ابن الرفعة الا اذا كانت محجوة سقم فان ذلك لم
يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في
المهمات

المهمات وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا
لم تقبضه فان قبضته فليس له استردادها انما تنقل
به وهو يتكلم فقط فمخالف هي المعتمدات القول قول
الزوج شتمه في خلاف لان الراجح ان القول قول مدعي
الصحة تربي من يعتبر رضاها ليس قيدا كما يعلم من كلامه
بعد وانما الميث شرط لغير نعم اقرت بالسكينة كانت عند
السلام بانه لو كان الزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت
اذنها عندة واقرت بالسكينة بان الشرط ان يقع في قلبه
صدق الميث لم يانها اذنت له وكلام العقلاء والقاصدين
بده وعليه يحمل ما في البحر عن الاصحاب انه يجوز اقرارها
صبي امرئ له الولي لغيره ليزوج موليته والذي يتجه
انه ياتي هنا ما عرف عقد بمستور من اذ الخلف انما
هو في جوازها بشرطه لا في الصحة لئلا يمان مد ارها على
ما في نفس الامور من وجوبه من الكافي في العقود
في جواز الاقدام عليه او بينة ينبغي او اخبار من
يشق به ولو فاسقا او صبي امير لوليهها اي او
كذلك انه يثبت ايضا معتد
اي ثبوتها ونفيا وما يذكره اي كالوقوف على الاذن
وكيفية الاذن من نطق او غيره غث علي مري مع تزوج
السلطان في حال غيبة الولي وعصمته لا تفقد امارة
نكاحا اي لا يتكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح احد شي
اي الاحتجاب او القبول قال جل الا اذا وليت الامامة العظمي
فان لها ان تزوج غيرها لانفسها كما ان السلطان لا يعقد
لنفسه وانما يعقله ما دونه من الولاية فلهذا اولي وكذا
بقية الموانع من الرق وغيره الا الكفر فقد ذكر وفي الامامة

العظمى انه لو تولاها كافر لا يزوجه بها مسلمة لا لنفسها
 ابن ابي نابل ولا غيرها قبولها واجابا ج دل فلو خالفت وزوجت
 نفسها سوا كان حصة شاهدة ام لا او وكلت من يزوجه
 وليس من اوليائها وجب علي الزوج من المثل بالوطء
 ولو في الدبر ان كان برشيدا او يجب ايضا ارش بكاغ ان كانت
 بكرا ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سوا قلدا ام لا
 تشبهه اخلاقي العلماء في صحة النكاح ولكنه يعذر
 ان اعتقد التحريم ومحل هذا كله ما لم يحكم حاكم بصحة
 والاوجب السبب ولا تعزيمه محله ايضا ما لم يحكم حاكم
 بطلانه والاوجب الحد من شرم وحواشيه اه اذا لا
 يلقى قدم الدليل العقلي لانه شامل للايجاب والقبول
 بخلاف النقلي فانه خاص بالايجاب وقوله وعدم ذكر عطف
 مسبب علي سبب قال دل ابن عدم ذكره في العقد فلا يثبت
 في ما ياتي في التوكيد في النكاح منها ولها وتقدم
 خبر ابن فاستدل به علي كون المرات لا تقصد نكاحا عا ست
 واصرح الادلة علي ذلك قوله تعا ولا تفضلوهن ان يكن
 ازواجهن بنا علي كون الصمير في تفضلوهن للاوليا لما
 روي ان معقل بن يسار كان له اخت طلقها وزوجها وانقضت
 عدتها وارادت ان تنفذه به عقد جديد فافتع اقوالها
 من ذلك لانها لو كانت تنفذه العقد بنفسها لم يكن للزواج
 عن الفضيل فانه كذا قيل كنت يعكر عليه علي كونه
 اصرح الادلة قوله ان يكن بنا علي ان النكاح حقيقة
 في العقد لا نكاح الابول وفي تزويجها نفسها خلو
 عنه فهو ال بفسهوه وروى اب ما ج اتي به مع
 ما قبله لدفع ما يتوهم من ان الولي في قوله لا نكاح الا
 بولي

فيه

الابول فعيل يستوي فيه الذكر والموت ولعمري لانه
 نفى تزويجها لنفسها ونفى لها ولانه اصرح في المرد ولانه
 علي شرط الشيخين وقال التحلي خبر اب ما جة نفى عما
 قبله اه شيئا فوكلت لاعت نفسها وهذا المرد فقط
 او لو وقع خروجه دل وقضية كلام المص البطلان في الاحية
 شوبري وهب قوله ولو وقع وتقبل اقرار مكلفه وكذا
 عكسه اي اقرار مكلف به لصدقته كما يوفد من زري وقوله
 مكلفه اي حرة ولو سفيهة وان كذبها شهوة عيبتهم لا
 حتمال نسيانهم مرد وكذا لو انكر الولي الاذن بدون الكفو
 لاحتمال نسيانهم دل لمصدقها ولو غير كفو وقوله وان
 كذبها وليها اي عالم تقر به لرجل وهو لا خرو العمل بلا سبق
 كايان فيثبت بنصا دقها فلم يوش انكار الغير له
 واذا كذبها الزوج ليس لها ان تزوجه حال ابل لا بد من
 تطلق الزوج لها فاذا كذب الزوج نفسه في التكذيب
 لم يثبت اليه وظاهره وان ادعي انه كان ناسيا عن التثد
 ب فلوكذبته وقد اقرت نكاحها ثم رجعت عن تكذيبها
 قبل تكذيبها نفسها لانه اقرت بحق له عليها بعد انكار
 ولا كذلك هو في الاول وعبارة غيب قبل رجوعها اه دل
 من انه يكفي اقرارها المطلق لانه يستغني عن
 تفصيلها بالتفصيل الواقع في الدعوى وياتي ما ذكر في
 اقرار الرجل السيد او العاقل في جواب الدعوى ويأتي ما
 ذكر ولا بد من التفصيل الاول ويكفي الاطلاق في الثا
 ني خلا فالمن فرق بين الرجل وعنه تزويجه
 تصديقا مسددا هل المرد تصديقه في النكاح او في
 الاذن لانه الذي يملك به انشاء واقع وكذا يقال
 في ولي السفيه اه ز شيد علي مرد وقد يدعي اربعة

الاول بالنسبة للرقبة لتوقع عقد النكاح على مباشرة
 له وارادة الثاني في الرقبة لانه بمجرد الاذن ان يقع
 عنه المانع وصار يصح منه العقد باستقلاله ومثله
 يقال في السفية تأكل ولو اقرت لرجل ووليها اي المجر
 والمناسبت تأخير عن قوله ويقبل اقرار مجبر به عمل
 بالاسبق اسبق الاتيان لجلس الحكم وان اسند الآخر
 التزوج اليه تارخ فتقدم وذلك لانه يسبقه واقراء
 بحكم بصحة لعدم المعارض الان فاذا حضر الثاني واد
 خلافة كان مريدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بثبوت
 لا يقع الا بيمينه عن ثب على م ولكن تغيير الشئ بقوله
 فان اقرارها دون ان يقول ذهبا واقتناعا منها فيد
 خلافة الا ان يقال اقراره عند الحاكم فان اقرارها او
 علم السبق دون عين السابق ولو جهل الحال وقف
 ان رجب معرفته والابطال وفي كلامه حج ان ذلك كالمعية
 فيقبل اقرارها بنا على قبول اقرارها في المعية وكما
 لمعية ما لو علم السبق ثم نسب اهـ جـ فلا نكاح
 والمعتد انه يعمل باقرارها دون اقرار وليها لتعلق
 ذلك ببدنها وحققها ولو قالت هذا زوجي فسكت وما
 ورثها موأخذة لها باقرارها ولو مات لم ترضه ولو قال
 هذه زوجتي فسكت ومات ورثته فمواخذة له باقرار
 وان ماتت لم يرضها على النص السكرانة هي لغة بين
 اسد لانهم يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال
 وباب سكران كدي يني اسد مصروف اذ بالتام من اطر
 نري ويقبل اقرار مجبر لم يقل هنا لصدقة كالتقيلها
 ومزك الشئ فظاهرها وان كذب الزوج قد وهو بعيد فلا
 بد من تصديق الزوج كالتقيلها والعبرة في كونه مجبرا
 بحالة

بحالة الاقرار فلو لم يكن مجبرا حاله كان ادعى وهب ثيب انه
 زوجها حيث كانت بكر لم يقل اقراره لعزم عن النشأ اهـ
 ثم مر على مولىته وان لم تصدقه كاقب ثم مر لغيرته
 على انشاء يعلم منه انها لا بد ان تكون بكر وان يكون الزوج
 كفوا لانه لا يكون مجبرا الا جـ ولا باب اي وان لم يدل حالها لظرو
 سفه بعد رضى مرقاوي اي وحج عليها القاضي وهو ولي
 مالها كما تقدم جـ لظاهره بحيث لا تخفى على اهل محلها
 سوبري من عقد البذل الذي واجرت العادة فيه فيها ولو
 عروضا مرقاوي مولى في حال صدقها على المعتد عند
 من جلا فالما في الزيادة حيث قال موصيه ان مهر قتلها على
 المعتد فخرج المهر ومنه فالزوج والولي مجبور المهر
 بنسب الجار ووليها الهامه يدفع ابو الزوج الصداق عنه
 بعد العقد فلا يصح لانه قبل العقد فصار الصداق وجب فيه
 له حال فمسر اقل طريق ان يهرب الاب ابنه قبل العقد
 فقرار الصداق ويقبضه له ثم يزوج ويحب ان يكون
 مثل الهبة للولد ما يقع كشراف ان الاب يدفع عن الاب
 وقدم الصداق قبل العقد فانه وانما لم يكن هبة الا انه
 فمركب فتركتها بل قد يدعي انه هبة صريحة للولد فان
 دفعه لولي الزوجة في قوتها ان يقول ملكت هذا الابن
 ودفعته لك عن صداق بنتك التي قد مر لها عشت على
 م وفي باب الكفاة وفيه ايضا ويقبض ما لو قال ولي الماتولي
 الزوج تزوجت بنتي امك ثم انه قرض مثلا في ذلك فلا
 يصح وطريق الصحة ان يهرب الصداق للولد ويقبضه له
 وهذا استحقاق الجهاك كالامانة ونحوها كافي في البصار
 لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق امر لا
 فيه نظر والا قريبا الاول اخذ ما قالوه في باب التفليس

من انه يكلف التزول عنها ومثل ذلك ما لو تجمل له ان يتخلص
 له في جهة الوقف او الديوان اي ديوان الرثقة ما يقيد به
 لك وان لم يقيد به لانه كالوديعة عند الناظر والحاصل ان
 الشروط سبعة اربعة للصحة وهب ان لا يكون بينها وبين
 وليها عداوة ظاهرة ولا بينها وبين الزوج عداوة وان
 لم تكن ظاهرة وان تزوج من كفوء وان يكون موصرا بحال
 الصداق فمنه فقد شرط من هذه الاشياء كان
 النكاح باطلا ان لم تأذن وثلاثة لجواز المباشرة وهي كونه
 بمهر مثلها ومن نقد البلد وكونه خالا ونيات في مهر
 المثل ما يعلم منه ان محل ذلك في من لم يعتد الا قبل
 او غير نقد البلد والا جاز بالموجد وبغير نقد البلد كما
 مرفق شمره والشمر حرم الله اسقط شرطان شروط الصحة
 وشرطان شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال
 الشرط في جواز اقدام ورد حلوه من المثل من نقد البلد
 كفاية الزوج بسا بحال صداقها ولا عداوة بحال
 وفقد من الولي ظاهرة شروط صحة كالتقديرا وانما اشترط
 في الزوج عدم العداوة الظاهرة والباطنة لمعاشرتها
 له وخرج بالعداوة الكراهة من بخل او تشوه خلقه فلا
 يؤثر لكن يمكن تزويجها له شمره احق بنفسها في
 العقد كما يقوله المخالف كالحنفية شيخنا عن نبي كنت
 قوله من نوليها مع قوله والبكر تزويجها ابوها يشهد للحنفية
 القائلين بانها تزوجت نفسها اذن للاب وغيره وان
 لم تعلم الزوج من وضرب خد الواد بمعبر او وادتها
 سكوتها اذنها خبر مقدم وسكوتها مستدام فليس يسكو
 نها اذنها اي كاذنها فخذت الكاف مبالغة في التشبيه
 وقدم التشبيه به لذلك هكذا يتعين والا فالسكوت ليس
 اذنا

اي في اختيار الزوج اذ في الاذن وليس المراد
 انما احق بنفسها ٩٩٩

اذ ناحت يجعل خبر عنه وانما هو كالاذن كشيخنا وهذا
 بالنسبة للتزويج اي ولو بغير كفوء شمره وقبل المهر اذ
 نطقا بالنسبة لغيره وكذا بالنسبة له كونه عداوة او غير
 موصرا بحال الصداق لان قدر المهر اي وهو دون مهر المثل
 فلا يكفي السكوت ج ل من زالت بكارتها وان عداوة
 له بوطي ولو من خوقد في قلبها الاصل وان اعتقد فلو
 اشته به غير فلا بد من زوال البكارة منهما ج ل وقوله وبه
 فلو تزوج اخته وباعها وشك هل وقع قبل زوال ملكه
 حكم صحة النكاح لان الظن وقوعه في ملكه ج ل وعداوة الزبا
 وي قوله في قلبها ولو كان لها فحان اصلها فوطيت في
 احداهما وزالت بكارتها صار ثيبا بخلاف ما لو كان اخذ
 هما اصلها والاخر زانية او اشته الاصل بالزنا فلا
 تصير ثيبا بل وبالعكس لا محالة ان يكون الوطى
 في الزنا فداها من ذي ولا لبيان للغير الا باذنها
 اي من يخاف الثيب ويكفي السكوت من البكر لغير المحرم
 على الاخرج كخبر به مرفق الشك كالاذن حكما ولو
 بلغ الوكاله اي للاب او غير او بقوله اذنت له في اب
 يعقد له وان لم تذكر فكا حاو ويؤيد قوله يكفي قولها نصبت
 بمن يرصاه اي واعي او ما يفعل اي وهم قبل ذكر النكاح
 شمره ولو عمل بنفسه ج لم يغفل ولو رجعت عن الاذن
 قبل كمال العقد كان كزوج الموطى كنت لا يقبل قولها في ذلك
 الا بينة ولو ادعى الولي انه كان زوجها حال بكارتها
 صدق ج ل فهي في ذلك انظر من رجع اسم الانشاء فان
 ظاهر رجوعه للنكاح ومثله الوصية للابكار واماما
 لنسبة الوطى الشبهة بعد ذلك فيجب لها مهر ثيب

ولعله وجه التقييد باسم الاشارة وكذا الوشرط بكارتها فيثبت
الخيار ثوبه في وقوله مثله الوصية لا بكار اعتمد السبوط
عدم دخولها في الوصية لا بكار لان المدعى عند في التوبة
على روال العقد وعناية البرماوي قوله كالبرماوي من حيث
وجوب الاجبار والافعال واجب بوطئها من رتب والغوركا
لنكر مطلقا لم تمارس الرجال هذا جري على الغالب والافتقار
الغوركا لا ذهب في جعلها ثيبا روال البكاره ثوبه في
حياتها تفسير ارفع ثب والظمانه عطف مغاير وبما تقر
اي في قوله ولا يزوج وليها صفة عاقلة اي حرة واما
المجنونة فتزوج كاسيات والقنة يتزوجها حيدها وقل
العاقلة السكرانة كما مر اهر بواوي واحقا الا ويا بالتزو
يج قال البرماوي افعلا التفضيل على باب بالنظر لم يطل
الولاية لا بالنظر لذلك العقد واما بالنظر لذلك العقد فهو
بمعنى مستحقه هو اسباب الولاية اربعة الابوة والعصوة
والولا والسلطنة وقد ذكرها المص على هذا الترتيب ج د
لكل من هم ابي الابا الدول عليهم بقوله قابوة لانه
مفرد مضاف فيهم الابا المجمع على انهم بالرفع ليس في
خط المص وانا هو من يد على الهافت بخط ولده ولا جا
فه اليه لانه لا يحترقه اقلية لنا عصبة غير مجمع على انهم
لا يقال السلطان عصبة غير مجمع على انهم لاننا نقول الكلام
في العصبة من النسب والولا كما قاله الشافعي وايضا قال بعد
ذلك فالسلطان ج لوجاب بان التقييد لا يخرج ذوي الا
رحام على القول بانهم يسمون عصبة وهو قوله من جرح
نعم لو كان استدرال على قوله كارتهم ولو توبا
عصوبة ليس بغير بدل مثله فاذا المرستويا كانت كانت
احدها

181
احدها اب والآخر شقيقا وكان الذي لاب اخا لادم فانه
يقدم لاولاده بالدم والجدة واولا الاخر بالمجد والمدة كما في
مرو لو كان اهدا ابني القهر اخلا م والاخر ابنا قدم الان لان
البنة عصوبة فاجزئ في عصبة ان بخلاف الاخوة
للادم فليست عصوبة ج د وتقدم بيانه في بابه
ان يقدم اب المعتق على ابيه واخوته وان اخته على
جده وعمة على ابي جده قال السلطان نعم لو كانت
الحاكم لا يزوج الا بغير اهر لها وقع لا تحتل لمثلها عادة
كافي كثير من البلاد في بومنا اخته جواز تولية اهرها
بعد مع وجوده ثم من من في فعل ولايته عبا ثم
مرو من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو جتاه وادت
لوهب خارجة ثم تزوجها بعد عودها اليه لا قبل و
صولها فرع اذا عدم السلطان لزم اهل الشوك
الذين هم اهل الحل والعقد ان ينصبوا قاضيا وتنقد
احكامه للضرورة المحنة لذلك ثم ج واما قالت للقاضي
اي غايب وانا طلبة عن الشكاح والعدة فله تزويجها في
يثبت ذلك اهر غايب وهذا اذا عشت الزوج والزوج
جها سم ولا يزوج اب امه خلا فالنكاح مع الامة
السلامة ج د لانه لا مشاركة لولا ليس هناك رجل
ينسب اليه بل هو لايه وهب لا ينيها اهر جها
عنه اي عن النسب ثوبه او عن نفسه وقضا اي
وملك كان كان فكانت املك امه فانه يزوجها باذن
سيد ج د لانها غير مقتضية اي فهو من باب
المقتضى وغير المقتضى فيقدم المقتضى وليس من
باب المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المانع فلا

يزوج الابن شيخا وان كانت البتة غير مانعة لانه لا يصدق
 عليها مظهر المانع وهو وجودي نظم منضبط موقوف
 بتقنين الحكم عتق لان البتة امر اعتباري لا وجودي
 وان لم تزوج المعتقة واما العشيقة فلا بد من رضاها
 وكيف سكوت البكر واما امة الماتة فمزوجها من ذكر
 مكنت مع اذن السيد في الكافة ولو بغير اذن كانت السيدة
 عاقلة صغيرة نكحها على ابيها فزوج اعتقها وعشيقة
 العتق تزوجها من يزوج العتق بغير اذن لو كانت كمنع
 اذن العتق والمعتقة تزوجها مالك بعضها مع قهر
 قريبها والا فمع اعتق بعضنها والمكانة تزوجها معها
 باذنها وكذا اعتقها لانه اما مالك او وليه تزوج الحاكم
 امة كافر اسلمت باذنها اهدى له وقوله باذنه فتعلق
 بغيره في الكافة لظن الكافر والموقوف الا للسلطان
 باذن الموقوف عليهم ان انحصر ولا في اذن الناظر
 فيها يظهر كذا اعتق في رجمه الله تعالى ثم بخلاف العبد
 الموقوف لا يزوج في حال اذ لا يصححه في تزويجه ظاهرة
 وان انحصر الموقوف عليهم وفيه صرح في كتاب حج ج 2
 ما لا يزيد على ما مر من فقه الولي الخاص اذا
 غاب ابي ولم يوجد وكيله يزوج في غيبته والا فقدم على
 السلطان في الوقف فتاوى السقوي انه لو تزوج السلطان
 من غيب وليها لم يضر بعد العقد حيث يعلم انه كان
 قريباً من السلطنة العقد صحيح ان العقد لم يصح وفي
 فتاوى القفال سقوطه ولو تزوج الحاكم في غيبته كمن حضر
 الولي وقال كنت تزوجتها في الغيبة قال لا يصح يقدم
 الحاكم حجة لا يثبت ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم

وقال

وقال كنت بعته في الغيبة فعن الشافعي ان بيع المالك مقدم
 والفرق ان السلطان في النكاح كولي اخر ولو كان لها وليان فز
 وجها احدهما في غيبة الآخر فقدم الغائب وقال كنت تزوجتها
 لم يقبل الا بيمينه اهدى له ونظم بعضهم الصور التي يزوج
 فيها الحاكم بقوله تزوج الحاكم في صورته مشظومة تخفي
 عقود جواهر عدم الولي وفقدته ونكاحه وكذلك غيبته
 مسافة قاصر وكذلك اغما وحسب مانع امة الحجور توارى
 القادر احرامه وتغنى مع عضله اسلام ام الفرس وهب
 لكافر واليه عند ان الاعمال لا يكون مانعا بل ينتظر او
 عضد ولو لم تقص المهر ثم روى العضد صغير وافق النور
 بانه كبيرة باجماع المسلمين قال ج ولا ياتيه باطنا بعضل المانع
 محل بالكفاية علمه منه باطنا ولو لم يكن اثباته ولو علمت
 من روافد المص بانه كبيرة باجماع المسلمين مرادة انه في
 حكمها لتصرحه هو وغيره بانه صغير من تزوجها فتعلق
 بيمينه نيابة عنه فالسلطان يزوج بالنيابة لا بالولاية
 وعليه لو ثبت العضد باليمين فزوج ثم قامت بيعة برجو
 الولي عن العضد فهل تزوج السلطان كائنا الوكيل لاث
 ولا يثبت لان شتم الحديث دام الولي على العضد فان رجع
 عنه كان التزوج للولي الظاهر ج 2 لبقائه اي الولي
 الغائب او المحرم او العاضد اهدى له وهو علة للعلم
 فامتنع الولي اظهر في محل الاصهار ولا يتوهم منه عود
 الصهر على الجيوب والعين شيخا فمن هو القامه
 ابي ولم يبع فوجود التلا ينافي ما يات انها لو طلبت
 التزوج من كفوة وهو وقت اخر قدم طلبه فهو سم
 اما لو عضد ثلاث مرات فاكثر اي ولم تغلب طاعته على

معاصيه ام التي هي الفصلات لان الولي يشترط فيه
العدالة ومشي كان فاستقام غير العضل لا يترقى ثم ان
فسق بالعضل هل يسمع شهادته اولا نقل عن شيخنا
ناصر الملة الطبري انه فاسق بالنسبة للثروة لا مطلقا
وفيه نظرو علي فسمع من الترفيع لو تاب منه عند العقد
اكتفي بتوبته ولا يجب اخذ ما قبله ولو غلب طاعة علي
معاصيه كان الزوج السلطان لا وقول له التي هي
العصلات فيه نظريه تعتبر معاصيه لها نقيض كقول
اخر وان كان معصيا يبدل اكثر من مره المثل كاصح به
الامام وقوله اولي من تعين بالاب لان عبارة الاصل
هم ان الحد لا يزوج وان الاب يزوج الثبت كقول غير
من عيشه وليس واداعى في موافق
ولاية النكاح امي وعبرها من قوله ولا يحبر الخ
الولاية امي الشافعية للسيدية بدليل قوله نعم لو ملك
الامام ولاية الخاصة لما تقر به لو تغلب علي الولاية
العظيم رقيقا او محجورا عليه بسفه او صبي مميز لا
كافر كان له ان يزوج بها كالمرة وحيث اريد الولاية الخا
صة لا يحسن استئذان الامام الا عظم من الفسق وكان
يتعين اسقاطه وخز به بالولاية الوكالة فيكون ان يكون
الرقيق وكيل في القبول دون الايجاب لا ومثله السفيه
مر لنقصه امي الرق امي صاحبه البعض ومثله
المكاتب بل اولي لتمام ملكه كمن باذن سيد لا ثم مر
انه امي البعض وعبارته مرنا علي ان السيد يزوج امته
بالملك الخ وقوله لا بالولاية يقتضي ان الولاية غير شاملة
للملك و يكون الاستدراك صوريا وعبارته لا بالولاية
نطلق

١٢٢
نطلق فيه مقابلة الملك والسيدية كما هنا وتطلق على ما يشمل
السيدية كافي الترجمة فالاستدراك في الجملة كما قد تارة و
قوله في الجملة امي صوريا وهذا اعلي الاحتمال الاول خلافا
لما اقر به البغوي امي من انه لا يزوج اصلا لا زوج
لسلبه العبارة امي عبارة كالعقود الواقعة عنه والحواله
واقباله الا ما استثنى شيخنا وتعليقنا من الجنون امي
علي من الافاقه فكان الكل جنونا وهو علة للمطالبة قال
سهم قد يتوهم من هذا التعليق ان سلب ولاية حال افاقته
وليس مراد افاقته بل ان سلب افاقته قال في بيان
الروض واذا قصر من الجنون حد اليوم في سنة فقط امي
لاقتضاه الولاية بل تقتضي الافاقه كنطير في الحصانة
موسري فيزوج الا بعد في زمن جنون الا في هذه ايقه
عنه قوله الا في وينقلها كل لا بعد وانما فيه عليه هنا لا
حد قوله دون افاقته والحكاية مقابلة ونسب عليه ايضا في
الفاسق لحكاية المقابل تامل دون افاقته فلا يزوج
فيها وان قلت حد افلو وكل الاقرب في زمن الافاقه التي
ان يزوج الوكيل العقد قبل عود الجنون لا يجوز
الوكيل لا يزول الولاية له بغيره من الافاقه في
زمن الجنون فكانت زمن الجنون افاقه شيخنا عن نبي فلا
يزوج الا بعد في زمن جنون الاقرب علي هذا وهو
ولو قصر في اشارة اليه ان محل الخلاف بين الشافعية
وعنه ما لم يقل زمن الافاقه حد اليوم في سنة والا لم
تقتضي قطعا فيزوج الا بعد في زمن الجنون قولا واحدا
باتفاق الشافعية وعنه في محل الخلاف امي ما لم يقل من
الجنون حد اليوم في سنة والا فتقتضي الافاقه قولا

واحدا كما قاله الشوري فهو كالعدم فلا تستظهر من ما يدل لا بعد
 ان يزوجه في زمن الجنون فعلم انه لو تزوج الا بعد في زمن
 تلك الافاقة لم يصح تزوجه ح ل وفيه شبهة وهو كالعدم اي
 من حيث عدم انتظامه لان حيث عدم صحة انكاحه فيه
 لو وقع وبشرط بعد افاقته صفا ولا من اثره بل يحل
 على حدة الخلق اه وهذا يفهم من قوله الاث واختلال
 نظر ولو تزوجه الا بعد ثم اختلف هو والاخر فقال لا
 قرب انت تزوجه في زمن افاقتي وتزوجك باطل وقال
 الا بعد بل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد
 منهما بل يرجع للزوجين ويعمل بما يتفقان عليه فان اختلفا
 فالقول قول مدعي الصحة وهو واضح اذا كان هو الزوج
 وقال بعضهم ينبغي ان يكون القول قول الزوج فطلبها
 لان العصمة بيد اه ع ن وفسق غير الامام ولو
 الفاسق تزوجه في الحال وان كان فسقه بالفضل شوري
 لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة مرد
 كالصبي اذا بلغ ولم يحصل له ملكة تمنعه من ارتكابها سر
 فلا يقال له عدل ولا فاسقا لانه لم يرتكب مفسقا وعيا
 ح ل قوله في منع الولاية كالرق في زوجه الا بعد وعليه لو تاب
 بزوجه ح ل ولو كان فسقه بالفضل لان الشرط عدم الفسق
 لا العدالة ويبد على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح
 الا بولي وشاهدي عدل حيث لم يقيد الولاية بالعدالة فلا
 بد فيه من الاستئذان بعد التوبة فلا يلزم من بين الولاية
 والشهادة فيجوز ان يلي ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولي
 الفاسق فان له ان يزوجه ح ل ولا يجوز ان يشهد وكذا العبد
 بلغ الصبي او اسلم الكافر ولم يوقد من مفسق فيزوجه ح
 ولا

ولا يشهدان لعدم عدالتهما لعدم وجود الملكة فقد ذلك اثبات
 الواسطة بين الفسق والعدالة والمعهوم من كلام الامثا د
 البكرى انهما يتصفان بالعدالة فتصح شهادتهما قال
 سم قال ح وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه قال ع ن
 ومن الغير القضاة عالم بولهم ذ وشوكه ويعلم بفسقهم ن
 اه وعبارته مر عند قول المصنف الفصل قبل هذا السلطان
 والمراد بالسلطان هنا وفيما مر وفيما يات الامام وبوابه
 اه والظاهر ان هذا من جملة قوله وفيما يات بل هو عينه
 فيكون محال الكلام ع ن لانه نقص بقدره في الشهادة
 يمنع الولاية وليس كذلك لان ارتكاب حارم المروءة نقص
 بقدره في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعمل م ر ك
 ح بهذا التعليل لان انتفاء العدالة بقدره في الشهادة
 ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كما مر
 وقيل لا يمنعها ولو كان لو سلبت الولاية انتقلت اليه فام
 فاسقا ابقيناه عليه ولايته قال اب عبد السلام ولا ينبغي
 الي الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وشيخ
 الغلبه والاعتماد انتقالها الي الحاكم الفاسق نزي ح ل
 وشهر فزوجه بنائه بالولاية العامة يقتضي هذا انه
 لا يكون مجبرا فلا يزوجه بنسب الصغير ولا الكليبة الكبر
 باذنها ونقل عن شيخنا انه مال الي انه يكون محترما هو ك
 انصراي حيث لا ولي غير لبناته وبنات غير لان الولاية
 الخاصة مقدمة على العامة فاذا كان فاسقا وله اب غير فاسق
 سق تزوجه ابوه ومع ذلك لو كان اب بناته ابكارا لانتج
 2 لاذن ان الولاية عليه فليس بالولاية العامة المحض في
 الظاهر ان الامم لو تولت الاقلية العظمى لا تزوجه من ذكر الا
 بالاذن لانها لا تكون مجبة ح ل بات بلغ غير رشيد

اسم في ماله ايمان بلغ غير مرشيد بالفسق فهو داخل في
القاسق وتقدم حكمه عتق وقبيل علي مود والمراد بلوغه
مرشدا ان يمضي له بعد بلوغه زمان لم يحصل فيه ما ينافي
الرشد بحيث تقتضي العادة برشده من مضي عليه ذلك
من غير تقاطع طرعا بخلافه الفسق لا يجد كونه له يتعاط
منافيا وقت البلوغ بخصوصه ثم خبر عليه فان لم
يخبر عليه صح تزوجه كبقية تصرفاته ح ل انه لا يعتبر
الجهل من وقال العنايب في مخرج السفة يمنع من الولاية
وان لم يخبر عليه وهذا من النسبة لمن يدور بعد رشده
ولم يخبر عليه كخبر بسكون الجنون وشبهه
كالهونج والبله وبفتحها الجنون فقط كما يفيد كلام الصبا 2
فيكون ذكر بعد الجنون على الاول من ذكر العام بعد الخاص
وقال العنايب الخيل فساد في العقد والشهور فتح البيا
وكثرة اقسام استشكل الرفع عدم انتظار زوال
الاسقام حيث قال لا بعد ان يقال سكون الالم ليس بالبعد
من افاقة المقيمين عليه فاذا انتظرت الافاقة في الاعمال
وجب ان ينتظر السكون هنا ويتقدم عدم الانتظار بخبر
ان يقال يزوج السلطان لا الا بعد كافي الغائب واجاب
ابن الرفعة عن الاول بان الاعمال امد ينتظر يعرفه الاطبا
فجعل مودا بخلاف سكون الالم وعن الثاني يمنع بقا الالهية
مع الالم او لا هلية مع دوام الالم بخلاف القبيح ح ل وري
كما راي في قوله وما استثنى من ح ل لول السيد مودا
كان السيد المذكور مسلما او كافرا لان السيد وان كان كافرا
يزوج اهله الكافة فقام عليه مقامه او كان السيد انش
مسلمة بخلاف الكافة فليس لوليها المسلم ان يزوجه
اي امته الكافة لانه لا يزوجه موليته الكافة ح ل
وللقا

وللقاضي معطوف على قوله لول السيد مما راي قوله
قال سلطان فانه شامل لتزويج المسلمة والكافة ح ل
ويلي كافر مستأنف وقوله يحظر مودا اي مفسقا قال
مودا اما الرشيد فلا يلي بحال ولا يزوجه امته بمالك كما لا يتر
و ح فيلن اليهودي النصرانية صورتها ان يتزوج نكرا
في يهودية او عكسه فتدفع بنتا فتخير اذا اختلفت
بين دين ابوها وامها فتختارها او تختار ح ل كالارث
فانه يورثه لا يزوجه الحربي ومبة ولا عكسه ومثل الذي
المعاهد ح ل وينقلها كل تفسير بالنقل بالنسبة للصبي
والجنون واختلاف الدين الاصل فيه مسامحة لان النقل
فرغ الثبوت وهب لا تثبت له ولا الا ان يقال ضمن نقلها
معنى ثبوتها فاطلق المزموم واراد الا ان يترجم تامل او هو
مستعمل في حقيقة ومجاز ولوف باب الولا اي
ولو كان النقل لا بعد في باب الولا شحنا لا عيب معطوف
على كل وكان الاول ان يجعله معطوفا على رقا اي يمنع
الولاية مرق لا عيب الا ان يقال هما اي المنع والنقل فتلا
زوان ولا يجوز للقاضي ان يفوض اليه اي الاعيب والية
عقد من العقود بان يقول له وليك امر هذا العقد بخلاف
توكيله بان يقول له وكلتك في هذا العقد فانه صحيح
كما سنده واذا عقد وكل في قبض المهر واذا عقد على مهر
معين امعقد بمهر المشكك ففته عن وينقلها الحرس
حيث لا اشارة مفهومة ولا كتابة ليوكل بها والا فلا ح ل
وانظر ما الفرق بين تزويج الاعيب حيث يصح وبين بيعه
مثلا مع ان التخليط المذكور من بابات قب البيع وشحنا و
ايضا النكاح بخلافه ويمكن الفرق بان البيع يحتاج لزوم
المبيع ولا اعمال ولا سكر ولا نقد ح ل وان دام اياها

ابن ثلاثة فما دونها وان دعت حاجتها الي النكاح في ذلك
 تزوج السلطان فان زاد على ثلاث زوجه الا بعد ولو اخرج اهل
 الخيرة بان عدته تزيد على ثلاثة تزوج الا بعد من اول المدة
 2 لو مسئلة سم علي بن قال غ ش ش لوزن 2 الا بعد اعتمادا
 علي قول اهل الخيرة في ال مانع قبل مصر الثلاثة بان بطلا
 نه قياسا علي ما لوزن 2 الحاكم لغيبة الاقرب في ان عدتها
 والظن ان المراد باهل الخيرة واحد منهم اهو وقول 2 فان
 دعت حاجة الي النكاح في ذلك زوجه السلطان بخالف
 لما في شمر وروى نص عبارته فان دعت حاجتها الي النكاح
 في زمن الاعما او السر فظم كلامها عدم تزوج الحاكم
 لها وهو كذلك خلا فالله تولى اهو وقول 2 ثلاثة ايام
 فاقل مثل مر خلا فالله يادي حيث قال المعتمد انه اذا
 كان دون الثلاثة انتظر والا انتقلت للا بعد وعزاه
 للزم ابن في غير الشئ والمعتمد الاول ولا يعقد وكيل
 محرم لان موكله لا يملكه فهو اول لانه صغير بر رسول
 بين الزوج والولي وقوله محض اي غير مشوب بخوشة وا
 خلا في العقد وكتب اي في قوله محض اي لم بعد عليه
 فانه لا من عقد التزويج بخلاف غيره فانه قد يقع له
 العقد في بعض الصور كما مر في الوكالة ولو وكله قال
 الاحرام ليعقد له بعد التخلل او اطلق وعقد بعد التخلل
 جاز شخنا والوكيل لا ينفرد با حرام موكله هذا الجملة
 كالتعليل لقوله ليعقد بعد التخلل وعبارته شمر في عقد
 بعد التخلل لانه لا ينفرد به بعد التخلل اي الثاني
 ولو عقد الوكيل واختلف هذا وقع قبل الاحرام او بعده
 صدق مدعي الصحة بيمينه لان الظاهر في العقود الصحة
 سد واجبة توكيل بتزويج مواليه ولو زال اجاب
 بعد

بعد الوكالة بان زالت بكارتها بوطر في قبلها اهل تبطل
 الوكالة بان زالت بكارتها او بنقت ولا يزوجه الا باذن الوكيل
 وجه الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي واما الواو
 له فيستصحب حرم 2 ولو قال تزوج 2 ل فلانة من ايها
 مات الاب وانتقلت الولاية للاخ فلا تبطل الوكالة او يقبل
 من الاخ قال الزركشي الظم المبع 2 ل وان لم تاذن اي
 في التوكيل وهو شاف لما اذا منته عنه وصنيعه يقتضيه
 2 لو عاش الاعراض اي اعراض الاوليا والزوجة
 فلا يصح تزويجه غير كفوف اي ولا يزوجه بغير المثلوم
 من يندر الشرفه اي فيحرم عليه ذلك وان صح العقد
 بخلاف البيع فانه يتاثر بفساد المسبب ولا كذلك النكاح
 وقوله ولا كفوف لان تصرفه بالمصلحة وهب محض
 ذلك وانما يلزم الولي الاكفالات نظرا اوسع من نظر الوكيل
 ففوض الامر الي ما يراه اصلح شمر وقوله فلا يصح
 تزويجه غير كفوف فيه ان هذا ليس احتياطا لانه يكون في
 امره كمال وتزويج الكفوف شرط صحة او كمال وقوله مع طلب
 الكفا اي مع كون شخص القامه طالبا لها فهو صدوقا ف
 لفاعله مع حذف المفعول اي مع طلب الكفا ايها كفي
 وحل فيه القاض في التوكيل ولو اعجب 2 ل ولم يعين
 زوج لاقنها ولا منه ان لم تنتهه اس غير المحرم
 واذا نت له اي قبل التوكيل فانه دفع ما يقال ان الاذن
 شرط في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطاً في صحة التو
 كيل اوله يعين في التوكيل من عينته كمن تقلد
 الاذن بقوله فان الاذن المطلق هو قاصر على الصوة
 الاول ان يقال المراد منه الاذن المطلق عمن عينته
 وهذا شامل لم يصح التوكيل ويلزم منه عدم صحة

النكاح وان زوجها لم عينته سال ونقل عنه من الصحة
اعتبار بما في الواقع ومحل ما لم يكن الموكل الحاكم بان لم يكن
ولي الا الحاكم وامر من حلا يتزوج بها قبل استئذانها
ثم اذنت بعد التوكيل فانه يصح ج ل فلان الاذن ابي
من الولي وقوله المطلق ابي عن ثقفين عن عبيدة
وقوله مع ان المطلوب ابي لها فعلم من الاول مراد
بها العقد الاول من القيود الثلاث وهو قوله ان لم
تنته لان عدم التمسك بالصور الثلاثة المذكورة
وانت الاول نظر الكون العقد كلمة او جملة ولا يصح ان
يراد بالاول قوله في الشك فان انته لان ما ذكره لا يعلم
منها شاعل فلا يصح الاذن نعم ان وليت قرينة ظاهر
علي انها انما قصدت اجلاله صحح كما بحثه الاذرع بن
بري بنت فلان وان لم ينقل موكل قال سال وقضية
جواز الاقتصاص علي اسم الاب وتخله ان كانت مميت
تذكر الاب والافلا بعد ان يذكر صفاتها ويرفع نسبها الي
ان يستغني الاشتغال كما يرفع من كلام الجرحان
لو قيل تزوج ولو كانا وكيلين قال الوكيل الولي زوجت
بنت فلان اب فلان وقال وكيل الزوج ما ذكره صح
سال فيقول وكيله قد يقع من قوله فيقول
انه لا يجوز تقديم القبول علي الايجاب كقول وكيل
الزوج قلت نكاح فلانة بثلث لفلان فيقول الوكيل
زوجته له وليس مزاج افان الذي حرم به في الروضة
الجواز سال قلت نكاحها له اراد بالشكاح هنا
النكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج لان
النكاح المركب من الايجاب والقبول يثبت بحيل قبوله
كما تقدم عنه مر بما ذكر في الاول وهو قوله تزو

جند

زوجتك بنت فلان اذا علم الشهود والزوج الوكالة ولم
باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكتب باخبار الرقيق
ان سيده اذن له في التجارة لانه منهم باثبات الولاية لنفسه
لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لانا نقول الوكيل لم يثبت
وكالته بقوله بل هو ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق ج ل
ومثله ثم ركت الرشيدي عليه قوله لان الوكيل لم يثبت
لخا ابي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر
ولم يقع منه اذ قال قبل ذلك ان الوكيل فلان كما قال الرقيق
قد اذن لي سيدي والا فاحتاج الوكيل ابي لجواز المبا
شة والا فيصح العقد مع الجهل بالوكالة ويحرم لان العدة
في العقود بما في نفس الامر كما قاله سال وقوله فيهما
ابي في الصورتين وعلي ابي وان لم يكن محبرا كما سياتي
وقيل الاب السلطان عند فقده او بقدر الوصول له او
امتناعه دون بقية الاقارب ولو وصيا تزويج ذي
جنون ابي واحدة فقط وتقول لهم علي الحاجة بقتي
اعتبار بالتعدد ومه قال الاسوي ورد بان الاحتياج الي
ما زاد علي الواحد ناد وفلم يلبثت اليه وسياتي
عن شيخنا ان هذا بالنسبة للموطى واعا بالنسبة
للخندفة فزاد بقدرها ج ل من ذكر او انثى وموت
النكاح في تزويج الذكر من ماله لان مال الاب عتث فان
لم يكن له مال فهل يكون في مال الاب او علي ماله
المسلمين او في بيت المال من الظم انهما في مال الاب
فان لم يكن له مال فنقل بيت المال فان لم يكن فعلي
ميا سيرة المسلمين بغير ابي مع كبر ابي بلوغ بكر

درس

او ثبوت الحاجة وان لم تكن ظاهرة دل بظهور
 البالسبية والباعد صافي المواضع الثلاثة للتصوير
 عند اشارة عدلها عبارة عن ثبوت العدل والظن ان الاد
 عدل الرواية دل وقال الخط وغير عدل شهادة وكذا
 عدل واحد على المعتد او باحتياجه اي ذي الجنون
 للخدمة لان من وجد زوجة ولو فسر افرصة بخلافها
 ولا يتقيد من يجب اخداها وكتب ايضا لان الزوجة
 وان لم يلزمها خدمة الزوج وانها لو وعدت بذلك
 قد لا تقبى به الا ان داعية طبعها تقتضي ذلك فالتقي
 به دل وليس فيها حارمه اي والحال انه ليس في
 فحارمه ذي الجنون دل وموتة النكاح اخذوا اي
 والحال ان موتة النكاح الخ وهذا راجع الي جميع
 الصور اي التوقان والسفا وحاجة الخدمة فان كانت
 زائدة او مساوية سقط الوجوب وخير في المساواة
 دل والمراد بموتة النكاح المهر وكسوة فصل التمكن
 ونفقة يوم وليلة عز مزي فان تقطع الانسب
 تلحق بعد قوله وخرج ولعله قدمه لان حكمه مخالف
 لحكم المفاهيم المذكورة بعد لم يزوجا الخ وهو
 انها لا يزوجان مادام الجنون وان امرها عدم
 التزوج ولعله غير مراد بل الدار على النكاح وعدمه
 كما في حج امره ثبوت انحصار وقوله حتى يفيق ظاهر
 وان قل من الافاقه جدا اي حيث كان يسع الايجاب
 والقبول دل والظن ان تزويجهما واجب للحاجة فمع
 الكبر فيكون قوله مطبق في اداف تزويجه قال الجنون
 حرر

حرر وقوله وبادنا المراد باذن الذكر فكيف لو تزوجت
 من ان ذلك اي قوله لم يزوجا الخ ويشترط راجع لكل
 من الذكر والانثى مرد ولا بد ان تستمر افاقتهما الي تمام
 العقد وقوله حال الافاقه اي التي اذنت فيها لان طرد
 الجنون يبطل الاذن وهو في الذكر واضح واما في الانثى
 فقد يتوقف فيه ولو اذنت للوليد فحينئذ افاقه قد يبطل
 الاذن او تنقضي الولاية بالصفة التي كانت عليها وهي الا
 دن حرر دل فلا يحتاج الي اذن جديد اه والصغير
 اي الشامل للصغير وان احتاج للخدمة اي ان وجد
 من يقوم بها غير الزوجة والادوب تزويجه اه صف
 فلا يلزم تزويجهم وان ظهرت العبطة في ذلك لعدم
 الحاجة مع ما في النكاح من الاخطار والموت ونه فارق
 وجوب بيع ماله عند العبطة حج سال وكتب ع شب قوله
 فلا يلزم تزويجهم بل لا يجوز في الجنون الصغير
 وان جاز في بعض ذلك من ذلك تزويج الصغير الجنون
 ولو ثبنا الصلحة دل ومنه تزويج العاقل الصغير
 لمصلحة ويمتنع في الصغير والجنون والكبير الجنون
 لغير حاجة وكذلك في الجنونة الكبيرة اذا فقدت الحاجة
 والمصلحة اه من فطرت خادف في الفصل الاخير
 اي من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة
 اه شيئا وعدم التقيد بهذه الزيادة في بعض
 التسخ وفي بعضها اسقاطها وهو اول لان عدم التقيد
 لا بعد زيادة في زيادة عدم او عدم زيادة في
 واجيب بان مراد الافاقه عدم التقيد وهو الغيبر

من زيادته وعليه ولي الخ وبالاقتناع بصيرتها وليس
 للسلطان ان يزوجه الفحل وهذا يخالف ما تقدم انه
 يزوجه عند عتق الولي دون ثلاث من سألته اي
 اذا عينت زوجها كفو او خطبها الكفا وطلبت التزويج
 من واحد منهم اي اذا لم يخطبها احد فلا يلزمه اهمل
 ولا يتواكلوا كشاهد من غيرها طلب من الاولاد
 ثم ر اوليا اي من النسب بدليل ما ياتي واذا
 لكل منهن اي بانفراد او قالت اذنت في فلان فمن
 شامكم فليزوجه منهن ثم ر وقال ج د وكذا لو قالت
 رضيت بفلان زوجها واذا كنت لاحد من اي مبرها ولو
 عينت بعد ذلك واحدا منهن للتزويج لم ينقض الباقي
 برضا هم اي معناه ان امتنع الكل تزوجه السلطان
 بالعقل ثم ر اي برضا باقيرهم ندبا ان كان الزوج
 كفوا وجوبا ان كان غير كفوح ل ولا يتشوش اي
 ولا يتشوش فهو بالنصب ومعلوم ان تعيد
 لقول المتن من افقرهم ل ثم عصبتهم اي من
 له حق الولاية منهن وقوله يجب اجتماعهم اي لا يتم
 كولي واحد ولو بوكالة قضية ما قبل الغاية فوار اجنا
 عنهم علي تزويجها وفيه ان كلا منهن لا يستقل بتزويج
 حصته فلا يملك العقد عليها وليس له ان يضم اليها
 حصته غير لانه فيها قصولي الا ان يكون الزاد ما قبل
 الغاية ان يزوجه احد من باذن الباقيين وما بعد هاتو
 كلم اجنبيا فليتا مل شو برى والصورة التي تحت
 فيها الشو برى ذكرها ع ش علي م ر وقررها شيئا
 الحنفية

الحنفي فقال او يزوجه الكل بان يقولوا زوجهنا فلا
 والظاهر ان يشترط قرا عهم من الخ لا غير معا وانظر لو
 امتنع احدهم من التزويج هل تنقض الولاية للحاكم لان
 الشرط اجتماعهم تزود فيه سم والظاهر ان الحاكم يقوم مقام
 العاقل فيزوج مع البقية من عصبة من تعددت
 عصبة لكان اعتقها اثنتان واحدهما اخوة وللآخر
 فقط فيجب حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ انتهى
 شيئا فلا يزوجه غير كفو كذا بان كان كفوا مثل ما مر وما
 كان الزوج غير كفوح وندبا ان كان كفوا مثل ما مر وما
 لو قالت لهن زوجون لا يقال هذا عين قول المصرا واذنت
 لكل لانا نقول صورة المتن انها اذنت لكل علي انظر اذ
 كما تقدم عن مر فيشرط اجتماعهم وحصل ذلك
 بالتفاهة علي واحد منهن فيكون تزويجه بالولاية عن
 نفسه وبالكافة عن باقيرهم او باجتماعهم علي الا
 يجاب ع ش علي م ر وانظر في الوعقل واحد منهن دون
 ثلاث هل يقوم مقام الحاكم قياسا علي ما تقدم قرر
 شيئا في ورسمه انه لا بد من اجتماع السلطان مع البا
 قياسا ل اقرع بينهم اي اقرع السلطان او غير
 لكن الاول اول ج د خبر فان تشا حوار واية اي داود
 فان تشا حوار ع ش فبحر لعلي الفصل ان كان مرادة
 بالعقل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة
 عنهم وان كان ثلاث مرات انتقلت الولاية للابعدات
 كان ولا يزوجه السلطان بطريق الولاية العامة
 بان قال كل لا يزوجه او يزوجه انت كذا صوبه الزركشي

قال الشهاب عمدة وهو واضح ليلام معنى الحديث
 ج ل فلو زوجها معصوماً ففرغ علي قوله من افترسهم
 وعالي قوله افرغ يدل على بعد ٢ صبح تزويجه وكذا
 لو باءوا واحدهم قبل الفرقة كزوجه فانه يصح قطعاً ثم
 فانما انما تزوج هذا لانها سبب ففرغ يوم المثل لان
 المناسب له ان يقول فان تعد الخاطبة لا يفرغ وقوله
 ممن تزوج والظن ان المزوج لها هو الذي قطبها الزوج
 منه وكذا قوله امر الحاكم لو كان قد قطبها من الكل
 ومن نفسها فمن يزوجها منهم والظن انه يفرغ فيكون
 المفهوم فيه تفصيل بتزويج اصلها فقصته انه
 لو استقل واحد بتزويجها من احدهما من غير اقرار
 الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح ع ث او اخذهم زيدا
 والاخر غيرهم بي وقد اذنت لكل منهما فان اذنت لاحدهما
 فقط كان تزويجه هو الصحيح والاخر هو الباطل وقوله
 وكانا كفوين فان كان احدهما غير كفوء ولم يسقطوا الكفاية
 فهو الباطل وقوله او اسقطوا الكفاية اي الزوجة والولي
 وتحصل اسقاطها برضاها مع رضی الولي بغير كفوء
 كما سيأتى في قوله زوجها غير كفوء برضاها وتب الخ وقوله
 وعرف سابق اي بيينة او تضاد معية والابطال مطلقا
 الا ان كان احدهما كفوا او معينا في اذنها فنكاحه الصحيح
 وان تأخر ثم زوج فلا يحل لواحد الخ وان طال عليها
 الامر كزوجة المفقود قال ج نعم بحث الزركشي كاللقين
 انها عند اليأس من التثبيت تطلب الفسخ من الحاكم
 بجيبها اليه للضرورة وكالفسخ بالغيب وأولاه وشرح
 د

مد وعناية ج ل قال في الوسط ولا يبال بضررها طول العمر
 قال الزركشي وهو تشكيك قال تحقيق انه محله اذا رجب
 زوال الاشكال والافحج الفسخ اي اذا طلبته دفعا للفسخ
 لان النكاح يفسخ بالغيب ومنه دون هذا وهو لا يبطال
 واحد منهما والتفقه عليهما بالنصفين بحسب حالهما وبر
 جمع المسبوق علي السابق ان يوسى الزجوع او انفق باذن
 الحاكم ان وجد او بتزويجها ان فقد الحاكم ونقل شيخنا عن
 والده ٢ فابعد ان من الزمة الحاكم بالانفاق لا يزجعهما انفقة
 لان اللازم للتخص لا يزجعهما علي غير اي حاكم يري الا
 لزام بذلك فان كان لا يري الزامه به زجعه وقوله وتزجعه
 المسبوق علي السابق فزجعه عليه بما عزمه وهذا ان
 كانا فقيرين او غنيين فان كان احدهما فقيرا والاخر غنيا
 فان ثبتت للفقير زجعه عليه الغني بما يكمل نفقة المفسر
 ين ويرجع عليها بالباقي وان ثبتت للغني زجعه عليه بما
 عزمه ويرجع عليه بما يكمل نفقة المفسر كما يوجد
 من ع ع علي مد ولا ثالث نكاحها فلو مات احدهما
 وقفا ارت زوجة او هب فارت زوج وتنقضي عد
 ثها الخ راجع لصورتين الموت بخلاف صورتين الطلاق
 لا عدة فيهما لانه قبل الدخول ولم يتعينا سابقا وبين
 من تعينه كما اشار اليه بعد عن او جهل السبق والمعية
 بان لم يعلم هل سبق احدهما او وقع معا قال ج ويستحب
 في الصورة الثالثة ان يقول القاصي فسخت نكاح السابق
 بقا فزما او يامرهما او احدهما بالتطليق ليكون نكاحا علي
 يقين الصحيح وتثبت للقاصي هذه الولاية في هذه
 الصورة للضرورة قاله المتولي وغيره وكذا يستحب له

في الصورة الثانية كما في ج هـ سـ ل مـ طـ لا اى ظا عـ رـ و
 باطنا في المعية المحققة وظاهرا فقط في غيرهما وعبارة
 بنهم رويح والتميز بطلانها انما هو في الظاهر حتى لو
 تبين السابق بعد فهو الزوج ومحلله ان لم يجز من الحاكم
 فسخ والا ففسخ باطنا حتى لو تبين السابق فلا زوجية
 لعدم تيقن السابق علة للعلة وقوله في السابق المحقق
 اى في الصورة الثانية وقوله او المحتمل اى في الاخيرة وقوله
 ولتدافعها في المعية المحققة اى في الصورة الاولى وقوله
 او المحتمل اى في الاخيرة اهـ شيئا يجب التوقف عنه
 فلو ادعى كل اى في جميع الصور الا في صورة المعية
 المحققة وفي السابق اذا ثبت بيينة اهـ لـ فهو مفرغ على
 الصورة الثانية فما قبل الا وعلى الاخيرة من ما بعد
 ونسمع اى على الولي كان وكل اثنين ليعقدا فزوجها احد
 هما زيدا والاخر غيرا بشرط ادعى احدهما انه يعلم سببا نكاحه
 وهذا نظير لسببنا ان سئلنا ان الولي بقدر مثله
 بقدر ما لو كان واحدا ونقد وكيه كافي مرقا نفع ما
 يقال ان المهر لا يكون متعدد او الكلام في تعدد الولي
 وقال الصائبي قوله وتسمع اى الدعوى على الولي
 المهر صفة كانت الزوجة او كسيرة فاذا اقر الولي فذا
 لـ وان انكر حلف فان نكل حلف الزوجة واخذها وله بعد حلف
 الولي بخلاف الكسيرة ان انكرت ولا تسمع دعواه على شي
 صفة وان قال للولي نكحتها الا ان كان له بيينة بما
 ادعاه هذا حاصل ما في اب حـ واهـ لا تسمع لان الزوجة
 من حيث هي زوجة ولو اقرت لا تدخل تحت البدو ليس في
 يد واحد منهما ما يدعيه الاخر لـ لكن في هذا التوجيه
 نظر

١٩١
 نظر لانه لو كانت علة عدم السماع عدم الدخول تحت اليد لم
 تسمع دعوى كل عليهما ولا على الولي لعدم دخول نفسها تحت
 يدها تامل ولو نظرت تعليق السماع بقبول الاقرار في
 الاوليين لسمعت في هذه ايضا لان اقرار الزوج بالزوجة
 يقبل كاقراءهما كما تقدم تامل العلة الصحيحة فان
 انكرت حلفت حيث كانت اهلا ولا بان كانت خرسا او معترضة
 فسخ العقد اهـ لـ لكل منهما سببا ولا يبغيها من
 لهما وان مرضياها واذا حلفت بطل النكاحان وقيل يقبل
 على والتخالف بينهما من حلف فالكاح له وان تخالف بطل
 النكاحان بخلافهما وجري على هذا القيل الشيخ في
 البراهين لـ بناء على انه لا بد من تأخير عن قوله
 فيفسخها من النكاح لانه مبني عليه لا التخليف فتسمع
 دعواه اى دعوى الاخر الذي لم تقبل له وله تخليفها اى
 به مع التصريح به في المتن توطئة لقوله رجاء الخ ولوكر
 هذا التعليق عقب المتن كان اخصر فيفسخها من النكاح
 لانها احوال بين وبين بضعها باقرارها الاول لـ
 وان لم تحصل له الزوجية اى ما دله الاول حيا والاصارت
 زوجة للثاني واعتدت الاول عدة وفاته ان لم يطلها والاد
 اعتدت بالكثر الا من من منها ومن ثلاثة اقرار عدة الوطء
 حيث لم تكن حاملا وـ يمنع ان يجمع معها اثنتيها او اربعا
 غيرها لـ وهرـ والاصارت زوجة للثاني بلا عقد
 قال وفي كونها تصير زوجة للثاني بلا عقد وقفة لان
 يحتمل ان يكون مسبوقة ولم يوجد فيها اقرارا لاسيما
 وقد اقرت الاول بسبق نكاحه هكذا قيل وقد يقال لـ
 وقفة اصلا اذ قول المحقق والاصارت زوجة للثاني
 بلا عقد مرتب على اقرارها للثاني عند ارادة تخليفه

لها كما هو ظن من كلام الشافعي قال العزيمي ولا تترك من الاول
 عملا باقرارها للثابت ولا من الثابت عملا باقرارها للاول
 يقول طرفي عقد ولا بد ان يقول قبلت بكاهيها كما تقدم
 في الوكيل واوجب صاحب الاستقصاء ان يقول وقبلت
 بالواو فلو نكرها لم يصح وضعفه شيخنا فقالوا لا بد ان
 يثبت ابنه ابن البكر بان كانت بنتا او محنونة فان
 كانت ثيبا بالغة امتنع ولو بالاذن لانه الاذن غير محرم
 وغير المجبر لا يزوجه بغير الاذن وبالاذن يصير بمثابة
 الوكيل ونسبة من يزوجه الثيب المحنونة البالغة مجبر
 خلاف ما تقدم عن الشيخ انه لا يقال له مجبر وان المجبر
 خاص بمن يزوجه البكر لـ ابن ابنه الاخراسي المحجور عليه
 بسفه او جنون او صغره لـ اذ ليس له قوة الجذوة
 بخلاف الجد فان له ذلك وليس له ان يوكل وكذا في قول
 الطرفين فتقول الطرف في حق خصائص الجد حتى لو تزوجه
 السلطان محنونا محتاجا بمجنونة لم يتول الطرف في
 لـ تزوجه قاضي ابي قاضي بلدها مرد وان كان هنالك و
 لب ابعده منه لان ارادة تزويجه الولي بوليته لنفسه من
 الصور التي يزوجه فيها القاصي كما ذكره و يزوجه
 قاصيا اي من اوليها غير نفسه او محجورا عنه
 وهذه من جملة او اذ ما مر ان اراد القاصي ان تزوجه
 من هو ولي لها فقد الولي الخاص فلا يتول الطرف في
 كما مر قاضي اخراسي ان كانت الزوجة في عمل ذلك القا
 صي الاخرس لـ جاز للقاصي تزويجها منه اي بهذا
 الاذن اذ معناه فوض امرها الي من يزوجه ذلك انما يمتنع
 من دخلا فيما لو قالت له زوجتي من تحت لاني زوجها
 له القاصي بهذا الاذن لان المفهوم من التزويج با
 جنبي

١٩٥
 باجنبي وهذا واضح حيث لم تقم القرينة علي انه الاذن
 خطبها فقالت له هذا اللفظ لـ بما ذكر من قوله قاض
 اخراه في الكفاية المعينة في النكاح وهي لغة
 المتبادل والتساوي واصطلاحا امر يوجب عدمه غارا
 صابطها مساواة الزوج للزوجة في كمال او حصة ما عدا
 السلافة من عيوب النكاح لا لصحة اي داما وعيا
 ثم روي عن بعض في النكاح دفعا للمعاول لصحة فطلقا
 والا لما سقطت بالاستقاط كبقية الشروط بل حيث لا ريب
 من الازمة وحدها فيجب وعنة ومع وليها الاقرب فيمكوا
 هما علي ما يات والحاصل ان الكفاية شرط لصحة النكاح
 حيث لا ريب قلها اسقاطها ولو كانت شرط للصحة
 لما صح العقد والى بالسقوط الرضا بغير كفو كما يؤخذ
 من قوله برضاها برضاها بطلاق غير المجبر وتبين
 السكوت من المجبر وعيا ثم روي عنها ولو سئل
 كما صرح به في الوسيط وان سكنت البكر بعد استئذان
 لها فيه فعينها او موصفا كونه غير كفوا هو وقوله مرد
 وان سكنت البكر طاهرا وان كانت غير مجبرة بان تزو
 جها غير الاب والجد فليجوز وعيا البر ما وبي وسكوتها
 كاف ان تخرج لها بانه غير كفوا وعينها او عينت له و
 الا فلا بد من التصريح باستقاطها لفظا وعلم من كلامه
 ان عقد الولي كاف عن تصريحه باستقاطها كاب وان
 جعلها مردا يات لكل من المفرد والاقر وهو الظن
 فارضي باقوه من ان يزوجها وقوله صحيح اس مع الكراهة
 واجتنب له في الامانة صلا الله عليه وسلم روي بنات
 ولم يكاف من احد وان جاز ان يكون ذلك لاجل ضرورت
 بقائه في ن و قال ابن عبد السلام يكره كراهة شدي

من فاسد الازمة فتشأن عدم تزويجها له كان خيف زناه
بها لولم يكن لها او يسلط فاجرا عليها اهرم روع ش عليه و
عاشه ثم رويات في باب الخيار ما يعلم انه حيث كان هناك
اذن في معنى منها اوقفا لا وليا كفي ذلك في صحة النكاح
وان كان غير كفوء ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها
متى طنت كفاية فلا خيار الا ان بان معيبا او رقيقا وهذا
يحمل قول البغوي لو اطلقت الاذن لوليها اي في معنى فقه
الزواج غير كفوء بخير ولو تزوجها الغير كفوء ثم ادعت
صفوها لم يك صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وانما
لم يك القول قول الزوج لانه قد عيب للصحة لان الاصل
استصحاب الصفو حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق
انتفاء المانع ولا يورث قبائح الولي للعقد الفاسد في
تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انتفائه عن الولاية
بذلك لانه صفو وكذا في تصديق الزوجة اذ اطلقت و
ادعت صفوها قال عقد المهر عليها بغير الكفو اهر
اي فيستثنى هذا من تصديق مدعي الصحة عدم
رضاها اي الا بعد لان زوجها له اي بغير الكفو حاكم اي
برضاها كاهو العرض فلا يصح لما فيه الا لا حيث لم يوجد
من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من الاكفا والاعا
له ان يزوجه في جميع صور التي يزوجه فيها حيث خافت
العت ولم يوجد حاكم يرسي تزويجها من غير كفوء ولم يجد
عدلا تحكمه في تزويجها من غير كفوء والا قدما على الحاكم
المذكور لـ كالناك اي عن الولي الخاص بل وعيب
المسلمين لان لهم حظا في الكفاية شرعا من المعتبة فيها
اي في الكفاية ليعتبر مثلها اي تلك الصفات في الزوج
من حيث ذاته او من حيث ابوة حيث كانت الزوجة بوضو
بتلك

بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله الا ان فعله انه لا يعبر
في فساد الكفاية بغير تلك بطلان عليه انه يقتضي ذلك ان
عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج الا اذا كانت الزوجة
سلامة منها وليس كذلك ويجوز رجوع الصبر للزوجة
وبرادة بالمعتبة الموجودة لا المشترطة ويراد بقوله ليعتبر
اي بشرط وفيه مالا يخفى اهر لـ وعيبات الشوبري فيها
اي الكفاية او الزوج ولعل هذا اول ما لا يثبت قوله
ليعتبر مثلها في الزوج خمسة نظيرها بعضهم في قوله
شرط الكفاية خمسة قد حرمت ينسب عيبا بغير مفسر
شبه ودين حرفة حرة فقد العيوب وفي اليسار من
وقال الشيخ مروي العيب رجمه انه نقا قاتوا الكفاية
سنة فاجبتهم قد كان هذا في الزمان الا قدم اما بنوا
هذا الزمان فانهم لا يعرفون سوى بشار الدرهم والحا
صل فيها ان كل من الدين العبر عنه بالعتة والحرفة وقد
العيوب معتبر في الشخص وابائه وامهاته وان الحرية
والنسب معتبران في الايا فقط قد علم المصالح وعبار
ح ل قوله سلامة لوجود هذه الخصلة معتبر في الزوجين
وفي ابوها وامها والحرية معتبر في الزوجين وفي ابوها
وامها قال مروي ثم والعتة في الكفاية بحالة العقد
نعم تزك الحرفة الدينية قبله لا تؤثر الا ان مضت سنة
كما اطلقت جمع وهو واضح ان تلبس بغيرها بحث زال عنه
اسمها ولم ينسب اليها أصلا والا فلا بد من مضمون من
ينقطع نسبتها عنه بحث صار لا يغير بها ومما تقرر
من ان العتة بحالة العقد علم ان طرد الحرفة الدينية لا يثبت
الخيار فغير السلم منه اي من عيب النكاح الذي هو
الجنون والجدام والبرص وهو ابوة وامه ليس كفوءا

للسلمية ليس بقيد كما يؤخذ من كلامه بعد ولو كان بها عيب
 مستأنف وقوله وإن اتفقنا في سوا اتفقنا في ذلك أمر لا
 وهذا لا يشتملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك لا في قوله
 أي الصفات المعينة فيها لا يقتضي أن الخصال لا تقتصر
 في الزوج إلا إذا كانت في الزوجة وإذا فقدت فيها لا تقتصر
 فيه وليس كذلك إلا أن يقال قوله المعينة فيها أي غالبها
 والكلام أي في السلامة من عيب النكاح وقوله غالب
 عمومه أي المستغلة من الإضافة أي إضافة عيب النكاح
 فمن الاستغناء بالنظر يعني أن السلامة من عيب
 النكاح تقتضي في حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النكاح و
 قوله أما بالنسبة للولي الخ فالإضافة بالنظر إليه المحسوس
 والمراد منه الثلاثة التي ذكرها فيعتبر في حق الزوج
 أي سلامة الزوج منها وقوله لا الحب والعنة أي لا يعتبر
 سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فإذا تزوجها بعض الآ
 وليا من به حب أو عنة برضاها دون رضى الباقي صح و
 هذا هو المعتد أقرب أي من أهلها سلمية بأن
 لم يثبت أحد أبائهما أصلا أو سدا بها الخامس وقسا
 أباء الرابع لـ فالرقيق مفرع على التقليل ولا
 بعضنة ولو كان هو بعضنا وقد نقصت حرمة بخلاف
 ما إذا زادت أو ساوت كما في العسر ونقله من رادع ش أي
 فالمبعض كقول البعضنة أن زادت حرمة على ما أو ساوت
 ومن أولته رقيقة أي وكان أبوه حرا بأن عتق حرته
 أي وطؤها يشبهه ليكون حل عزية أي حرة ولو عسر
 بها كان أوليا إلا أن يقال أنه جار على أصل أن الرق لا
 يدخل في العسر والرجح خلافه كما يؤخذ من الرواوي
 ولو في العسر للزوج كغيره أفضل من القبط وسوا
 إسرائيل

١٩٨
 إسرائيل أفضل من القبط كما قاله الماوردي وقيل لا يعتبر فيهم
 أي لا يعتبر النسب في العسر لأنهم لا يعتنون بحفظ النسب
 ولا يبيعونهم بخلاف العرب ولا عتق بالانتساب المطلوبة من
 كان ينسب إلى شخص آخر فيه أن الكفاية معتبرة في حق
 الزوجية لا يعتبر مثلها في الزوج كما هو فكان الانتساب أن
 يقول كان نسب أبيه من شرف به بالنظر إلى مقابل فيه
 ينسب الزوج إليه وأجيب بأن الكفاية مقلوبة وعامة ش
 من ومن انتسبت إليه من شرف به لا يكافئها من ذلك
 ثم ظهر أنه لا قلب لأنه جعل أصلا بالنظر للزوج إلى
 من أي إلى عرب مثلا بدليل قوله كالعرب وقوله إلى مقابل
 من أي عرب أيضا والمقابل هو العسر أي أنهما يجتمعان في
 نسب واحد شريف بالنظر إلى مقابله الذي هم العسر
 وأن كانت أمه عزية فالنسب معتبرا لآبائهم الأولاد
 صلب الله عليه وسلم فأنتم ينسبون فلا يكافئهم
 غيرهم لـ وأصلها من بني هاشم فيه دلالة على
 بعض المدعي وهو قوله ولا غير هاشم وقطبي كقول
 لها الكفاية أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم
 بقية بني هاشم لأن من خصائصه صلب الله عليه وسلم
 أولاد بنيته ينسبون إليه في الكفاية وغير هاشم من
 من المتن أي من قوله ولا غير هاشم الخ ووجه استقا
 دته أنه لما نسب الكفاية غير هاشم لها اقتضى مفهومه تبو
 نها لها لأن غير صفته معنوية وفهموم الصفه معتبر
 نعم لو تزوج استدرال على قول المص ولا غير هاشم
 الخ وفيه أن الكلام في التزوج بالولاية والتزوج هنا بالملك
 ودين النسب لأنه لا نسب لها قبلها أي دون دين الحق
 فلا يزوجها منه كما في لـ عدم تزوجها لهما أي بكل

البية

من تزوج ٢ بحرف شريف النسب وهو من من ان بعض
 الخصال لا يقابل بعض ابر وتزوج من ذكرن بحرف ونسب
 فيه مقابلة الحربة بما فيها من الشرف واذا لم يصح ذلك
 فكان الرقيق اول واجاب بان الرق غايه النقص
 فتضمن الخصال لضعف مكانها بعدد ومة فلا مقابلة
 له وعبارته ش ويحجب عن اشكال الامنوك بان ما
 ذكر من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض الحكم فيتر
 وجع الولي موليته والذي تحت فيه تزويج السيد
 امته بعضهم الغائب عن ع ش والراجح ان
 بعضهم يقدم على بعض فتقدم مصر على ربيعة
 ثم عدنان ثم قحطان وهكذا بدت وصلاجه فيه
 وفيه اباؤه له وقوله وصلاجه تفسير ع ش وهو
 غير ظ فليس فاسق كقول عفيفة وانتاب وحسن
 ثوبته حيث كان فسقه بالزنا بخلاف ما اذا كان بغيره
 قالوا ان التوبة من الزنا لا تنفي عنه خلاف غيره
 ذكر حج والذي اقر به والشيخ ان الفاسق اذا تاب
 لا يكافى العفيفة وان كان الفاسق بغير نحو الزنا
 الفاسقة يكافىها فاسق اذا اتحد فسقها نوعا وقد
 فان مراد فسقه او اختلف فسقها نوعا لم يكافىها
 المحجور عليه بالسف ليس كقول رشيد ٢ له والبند ع
 لا يفتي عنه الفاسق لان البدعة قد لا تقتضي
 الفسق وقوله سنية واما البدعة فيكافىها
 اتخذها البدعة شيئا ويعتبر اسلام الابا وكذا
 الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الا تب ويحجب
 في العفة الابا ايضا ويعتبر الحفة في الزوجين والابا
 والامهات وظر كلامه انه لا يعتبر الاسلام في الامهات
 فيكون

١٩٥
 فيكون ابن الكتابية اليهودية او النصرانية كفوا لبيت الله
 وليس كذلك والظاهر ان من اسلم تبعا كفولكن اسلم نفسه
 له ويؤخذ منه ان قوله ويعتبر من حلة العفة لان فيه
 عفة عن الكفر كما يؤخذ من قوله وعفة بدت لان المداينة
 دين الاسلام فيكون قوله وصلاجه من عطف المفسر
 من له ابوان فيه لا ويلزمه ان يكون الصحابي ليس كفوا
 لبيت الله التابعي والتزم فلا فالادع رب حيث قال ان
 القول بان الصحابي ليس كفوا لبيت الله التابعي بل ان
 لان الشريف لم يحصل للتابعي الا بواسطتهم ثم قال
 لان بعض الخصال لا يقابل بعض تترق منها قد
 يؤخذ منه ان من باشر صنعة دينية لا على وجه الحفة
 بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤخذ ذلك فيه وهو
 محتمل ويؤيد مايات ان من باشر بخود ذلك اقتدا
 بالسلف لا يتحرم مروقته ثم ر ديبه بالمسؤول الامر
 وهي ما دلت فلا يستهان على الخطا ط الرواة وسقوط
 النفس قال المتولي وليس منها حاجة بالنون وتجاهد
 بالتا وقال الروايان راعب فيها عادات البلد اي بلد الزو
 جه لا بلد العقول ان الدار على عمارها وعدمه وذلك انما
 يعرف بالنسبة لعرف بلدها اي التي فيها حالة العقول
 من فحق كناس لا ولو لم يجد ع ش قال الخط ان هو لا
 الكا بعضهم كبعض وراع ولا يضر كون الرعاية طريقة
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانها صفة مدح لهم
 نقص لغيرهم كالامية له اولان الكلام فيه من اخذ الرعي
 حرفة يكتسب بها فقط والانياس يخذونه لذلك لا شو
 يرهم وفيهم خام اي البلدان له وهو بالنون من يكتسب
 الناس فيه فلا ثبت حياط الناس ان يقول

لخباطة لان الايا لا تعتبر الا بعد اتخاذ الزوجين في
 الحرفة 2 دل قال شيخنا العنبري ولم يقل ليس كقول خباطة
 مع انه الملايم لا قبله للتبني عليه ان الحرفة تعتبر في
 الاصول كما تعتبر في الزوجين اهو وظ قوله ليس كقول
 بنت خباط انه لا يكافئها ولو كان ابو خباطا وكانت
 كنانة او راعية او حمامة او حارسه او قيمة حمام وفيه
 نظر لانه لا ينظر للايا الا ان اتخذ الزوجات ونقل عن
 شيخنا انه من كان ابو خباطا وهي كنانة فهما
 متكافئان وفيه نظر ولو كان له حرفتان دينية ورفيعة
 نظر للدينية اى لانه يعبر بها ولو ترك الحرفة الدينية لانه
 ان تنقطع نسبتة عنها 2 دل ولا هو بنت الخوف
 القطع على مفعول عاملين مختلفين عالم وقاض
 المراد بالعالم هنا من يسهى عما عدا العرف وهو الفقيه
 والحدث والمفسر لا غير اخذ اما قوله مرفى الوصية
 ع 2 دل على مرفى كل قولهم ان المراد ببيت القاض والقاض
 لم من في اياها المنسوبة اليهم اخذها وان علا لانها
 مع ذلك تقتضيه وعن الاذرع ان العلم مع الفسق
 لا اثر له اذ لا اثر له اذ لا فخر له في العرف فضلا عن الشرع
 ومثله القضاء مع عدم الاهلية والا قرب ان العلم مع
 الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحثية
 ثم مر 2 دل فاعلم اى من سكوته عن غيره او من قولهم
 خمسة غاد وزاج اى يات في اول النهار ويذهب
 في اخره والسلامة من عيوب اخرى اى حيث
 اقتصر على عيوب 2 دل ويعتبر في القفة يعني
 عنه قوله فيما تقدم ويعتبر استلام الاناج 2 دل
 الا باى وكذا الامهات على المعتمد ع 2 دل وقوله ايض

اي

١٩٦
 اى كما اعتبر في الزوجين وفيه ان هذا واضح في القفة دون
 الحرفة لانه لم يذكرها في الزوجين وكنت ايض اى كما اعتبر
 في الزوجين نفسه ولا يخفى انما في القفة قابلية الزوجين
 والزوج وبين ابي الزوج 2 دل واتي الزوج وفي الحرفة قابلية
 الزوج 2 دل واتي الزوج 2 دل او غيرها كالقفة اى عدها
 فلا يصح وكذا الزوج عدها اشوبها او عدها او قطعها لاذكر
 وان لم تكن تلك من عيوب النكاح 2 دل وفي
 تزويج المحجور عليه يحسبنا او صفرا او فلس او سفرا او ورق
 2 دل يحسبنا اى اطلق صوته 2 دل لى حاجة اى حالا او
 مالا فقوله كان يظهر مثالا للاول وقوله او يتوقع مثالا للثاني
 نبى كما صنع مر 2 دل او نحو ذلك كان يحتاج اليه للخدمة 2 دل
 عدلين او عدل ع 2 دل بحث للاستوى وهو ان لا
 تعفه فيستحب له الزيادة الي ان ينتهي الي مقدار يحصل
 به الاعفاف ثم مر قال 2 دل وهو مردودتان فرض احتياجه
 الي الزيادة عن الواحد نادى فلم ينظر واليه واعتمد
 شيخنا انه بالنسبة للموطن لا زاد على واحد بخلاف
 الخدمة فانه زاد بحسب حاجته ولو خفت موطنة
 او مرضت او حثت بحيث يخشى عليه منها كان له ان
 يزوج غيرها ويتابع شريته ان لم تكن ام ولد كولاية
 انا فيه ان الوصي ولي المالك فيفيد هذا ان الوصي ان
 يزوج وتيسر ذلك الا ان يقال المراد بالولاية الشرعية
 وولاية الوصي جعلية 2 دل وتقدم انه يلزم الا ب 2 دل
 وانما اعتمد هنا لاجل تنبيه اقسام المحجور عليه شيخنا
 وفي كلام الشماشة لتفصيل قوله في زوج واخذت بالو
 جوب لانه يحتمل ان يكون على سبيل الوجوب او على

سبل الجواز فيثبت الشئ ان المانع عليه سبل الوجوب
 بقوله وتقدم انه يلزم ان ما هنا مفيد بما تقدم من قوله
 وعليه ان تزوج ذي جنون الخ كان ما تقدم مفيد ما هنا
 اذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا ففي صنيع المصنف انواع
 البديع الاوتبال حيث حذف من كل ما اثبت نظيره في
 الاخر فتدبر فعلم ان من قوله لا يزوج مجنون الخ انه
 لا يزوج مجنون كبير الخ اي لا يجوز ولا يصح وهذا يعلم
 من قوله وعليه ان اذ يعلم منه انه اذا انتفى شرط من
 ذلك لا يجب لـ اذ الظاهر حاجة اليه بعد البلوغ فيزوجه
 حيث كانت مصلحة كون الظن من حال العاقل الاحتياج
 اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه 2 ولا
 يحتاج الى حاجة تفهدها اي المجنون الصغير اي لا تكون
 مقتضية لتزوجه 2 فان للاجنبيات الخواتم لم
 توجد اجنبية تقوم بذلك قبل بلوغه للضرورة او لانه
 لم يقدح في نظره وقضية اطلاقهم الثاني وتقدم
 انه يزوج 2 ع ش عليه من وقضية هذا اي قوله
 فان للاجنبيات الخ وقوله ان ذلك ان قوله ولا مجال
 لحاجة تفهدها الخ في صغير وان لم يكن مراغبا بان
 بلغ سنا لو كان عاقل في نفسه لحكي عورات النساء وقوله
 اما غير اي فانه ليس للاجنبيات ان يقرب بها لا يحل
 بحسب علمي عليه ان ينفذ من رويتهن ويحرم عليهن
 ان يتكسبن له اهو 2 لـ قال الزركشي من لا غنى
 من حاكم او غير فلا يزوج اصلا وكنت ابطر قوله لا غنى
 يفيد ان المصنف على غير الاب انما هو تزوج الاكثر
 فله ان يزوج واحدة وليست كذلك 2 لـ تزوج صغير
 اي

191
 اي غير مسو 2 لانه لا يظهر تفريعه عليه ما قبله وقد يقال
 هو مفرع عليه قوله لمصلحة لمصلحة كالانفاق عليه
 واشترط المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والاولاد
 يشترط قوله اذ قد يكون في ذلك مصلحة تفيد بعد شعور
 بعدم اشتراط وجوب المصلحة مع ان صريح المتن اشتراطها
 فان قوله لمصلحة تراجع لكل من السلتين قبله الا ان
 يقال عبر بقوله اشارة الي ان المصلحة ان ظهرت للولي زوج
 والاولاد اهو وعلى بعضهم ذلك بان له من الشفعة ما
 يحمله عليه ان لا يفعل ذلك الا لقرض صحيح واخذ منه
 انه لو كان بينه وبين الاب عداوة ظاهرة لا يتجاوز
 واحدا 2 وانما خط كلامي على ان الاب ان يفعل ذلك
 مطلقا وقرق بينه هذا وبين الولي المخرج حيث اشتهر
 طوافيه ان لا يكون بينه وبين موليه عداوة ظاهرة
 لانه يمكنه الفراق بالطلاق اذ ابلغ بخلاف البجعة 2 لـ
 مع زيادته وعظيمة اي مصلحة ظاهرة فهو عطف
 خاص على عام شجاعا عن يميني فلا يزوج مسو 2
 ظاهر اقتضاه عليه ان لا يزوج الجيوب والخصر 2
 ولو صغيرة وثبالت لو كانت الصغيرة الثيب
 مستقطعة الجنون يتوقف تزويجها على بلوغها واذن
 من هذا الاشارة شاعرا عن يميني وتقدم انه يلزم
 الاب تزوج مجنونة اي كسيرة تحتاج للنكاح 2 او النهر او
 النفقة فالوجوب مفيد الحاجة والجواز يفيق في
 المصلحة 2 لـ اي فلا تكثر ارفق كلامه وقال بعضهم انما
 بقوله وقد تقدم ان الجواز المستفاد من الكلام
 في قوله ولا ب الخ المراد به ما قابل الامتناع فيصير

بالوجوب مع التفرع فيها بالصحة قضيت ان العلة
 شرط في تزويج الصغير الكثر من واحدة فيقتضي انه
 يجوز تزويجه واحدة كغيره من الصحة لكن صرح في العلة
 بأنه لا يحد من الصحة في تزويجه الواحد ايضاً وقوله
 ثم رد قوله في راسي الاول لأن قوله للصحة راجع للمسئولين
 فان فقد هل الادف قد حسا او شرعاً فيشمل ما لو
 غاب فوق مسافة القصر ومن غص ل والظمانه كذا
 فيشمل ما ذكر زوجها من الجدوة وجوابه في
 بل ما لها مقتضاها ان الوصي يزوجه وليه كذلك كما
 علمت حل مراجعة اقرارها وان لم تكن له ولاية لو لم
 تكن بموتة حل وعبارتها في قوله مراجعة اقرار
 بها اي الذين لهم الولاية كالادخ والهم الاقرب فالأقرب
 واحتاجت علمه ان تزوجه الحاكم لا بد فيه من الاحتياج
 اليه النكاح بخلاف تزويج الاب فانه يكفي فيه الصحة
 علامات اي جسيها فتكف واحدة بقوله قد
 لين او كحل حل من كفاية بغير طاعة وان لم
 تكن لها صفة لكن في كلام شيخنا كابت في الحاجة
 في قالوا العرض في من لها صفة او قال بغيرها
 عن الزوج والا كان الاتفاق حاجة اي حاجة حل و
 غير ذلك لعدم وقد يقال قد يحتاج الى هذه الصيغة
 هي التي بقيت للكافي في قوله كان نظيره في حق هذا
 التعبير في ادق مقتضاها انها غير احلة في سبغ
 ولعله لم يرد في الحاجة لعدم ذكره لها في الحاجة
 الخدمة فلهذا في سبيل البحث في زوجها
 لك معتمد اي من نكاحه اي المجدد بقدر الجرا
 النكاح

النكاح السابق على المهر فموتة فيما معه اليه فموتة ماله
 لا يقتضيه بكسب ثم رد في كسبه ان قلت كسبه تعد
 المهر اليه كما تقدم في التعديل وعبارته ثم ويتعدى المهر
 لما حدث بعد كسبه كاصطباؤه قلت يستثنى هذا
 من قوله ان المهر يتعدى اليه ما حدث بعد كسبه
 بالمعنى ففي دونه ولها الفسخ باعسار بشرطه ثم رد
 وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة
 مصر ثلاثة ايام بلا اتفاق فتفسخ صبيحة الرابع
 ما يات في مثل علي م ر باذن وليه اي لا يغير اذنه وان
 خاف الغت نري باذنه اي اذن السفه لكن بعد اذن
 الولي له في النكاح حل اي وقد عين له المرأة ولم يعين
 له قدرا اخذ من كلامه بعد والحاصل انه اما ان يعين
 له المرأة فقط او القدر فقط او يعينها او يطلقها
 لا يعين امرأته او مهرها وزيات جميع ذلك صحيح لها
 ثم والاذن هو على التوزيع اي صح ان يشترط باذن
 وليه لانه صحيح العبارة وصح قبوله له باذنه لانه
 صحيح الاذن حل هذا احترامه عن ولي المال فانه
 الاب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم او غيره والا يان بلغ
 رشداً ثم بقوله السلطان لا غير ولغا الزائد
 لانه تبرع من السفه حل وقال ابن الصباغ الموص
 اي من الذمة ومن نقد البلد وضوء المسكن في
 ثم الروق فان يعين له نوعاً يتزوج منه فيزوج بقدر
 منه زائد على قدر المثل حل نكاح الولي له اي بازيد
 من مهر المثل حيث يصح النكاح به المثل في بقوله
 حل ويعرفا بينهما هذا الفرق للفرق لا للشم

بخلاف الاول فانه يتصرف في مال الغير مع كونه مخالفا
 للشرع والمصلحة فبطل من أصله دل ولو كان غير عينها
 منه تعلم ان الصور السابقة فيها اذا عين له الولي المارة
 وهذا مضمون ذلك دل لمخالفة للاذن وقال ابن
 الدم كان نقله الزركشي ينفذ جملته علي ما اذا الحقه مفارم
 فيها اما لو كانت خير من المعينة نسبيا ومجلا ودينا ودو
 نهما ميرا ونفقة فينبغي الصحة قطعا وهذا هو
 المعتمد من ربي وقوله ودونها ميرا ونفقة قضيت
 انها لو ساوت المعينة في ذلك او كانت خيرا منها نسبيا
 ومجلا ومثلها نفقة لم يقع نكاحها وهو قريب من
 الاول وهو قوله ساوت الخ لانه لم يظهر فيه للمخا
 لفة وجه دون الثاني لانه يكفي في سقوط العدول
 منية من وجه ويأتي مثله فيما لو ساوتها في صفة
 او صفتين من ذلك وراى المدول اليها عن العدول
 اليها عنها بصفة ع ش علي م ر فان نكح او اقر بالا
 ل ف فيه ثلاث صور صح مهر المثل ابي من المهر
 ولغا الزائد وان كانت الزوجية فيها لانه ممنوع
 من الزائد فزج الشرعي وان لم ترخص به المارة دل
 بطل ان كان الالف الخ كان مهر مثلها الفا ومائة و
 نكحها بالفا ومائتين وانما يبطل لتقدير صحة بالمهر
 ومهر المثل او اقل او ازيد فيكون في نكاحها بالاكثر
 حسب صور كل ذي بعدد والا بان كان الالف مهر مثلها
 او اكثر وقوله هي الخ لانه اقل من المادون فيه او
 مساو م ر ان نكح باكثر منه كان نكح بتسماية
 وكان مهر مثلها ثمانية والابان نكح به او بما اقل
 ولو

ولو قال انا نكح فلانة بالفا بان عين له القدر والمارة
 فهو مضمون قوله لا مارة وفيه سبع صور تأمل لغا الزائد
 في الاول زيادة علي مهر المثل فان عقده للاذن فيه و
 الضابط لا لغا الزائد ولا لغا العقدة بل لغا الزائد ان لم
 يزد المهر علي المعين والا فالعقد دل في الاول وهب
 ما اذا كان الالف مهر مثلها والثاني ما اذا كان الالف اقل
 منه وبطل النكاح لتقديره بالمهر ومهر المثل لا كلا
 منهما ازيد من المادون فيه دل فالاذن باطل فيبطل
 النكاح وان تزوجها بمهر المثل او اقل اخذ ما في شرع
 الروح وان قال الزركشي القياس صحة مهر المثل
 لا ثقة ابي من حيث المصنف التالي وان استغرق ما
 له يستغرق مهر مثلها لو قال مهرها كان اولي واعم
 ليتم المهر فانه كذلك كافي الروح ومن مثل الاستغراق
 ما يقرب منه كما في م ر لم يصح ينفذ ان محل ذلك حيث
 كان ماله يزيده علي مهر اللائقة ع ر فاما لو كان ماله قد فرغ
 اللائقة او دونه فلا مانع من تزوجه به من يستغرق
 مهر مثلها ماله لان تزوجه به ضروري في تحصيل النكا 2
 اذا قال ان ماله من ذلك لا يوافق عليه ع ش علي م ر
 والاذن للسفيه الخ بالناسب ان يزوج عن قوله
 ولو قال الخ وهو راجع لقوله ما يخطا باذن وليه فالاولي
 ذكره عقبه تأمل لا يفيد جواز التوكيل والولي ليس
 وكلا دل ولو كان مطلا قايان طلق ثلاث مرات ولو
 من زوجتين او زوجة واحدة لغير عذر ولو قيل الخ
 عليه م ر فلا يكتفي بحصول الثلاث في مرة واحدة بخلاف
 عن ربي وعباة ثمة م ر فان كان مطلا قايان طلق بعد

بعد الحجر او قبله كما هو ظن ثلاث زوجات او اثنين وكذا
ثلاث مرات ولو في زوج واحد فيما يظهر وقوله ثلاث
زوجات ظاهر ولو طلقهن معافى ان واحد وكذا قوله او
زوجتين بان قال انت طوالق او انتما طالقان وهو
بعد لانه لا يسهل مطلقا لان لفظ مطلق بعد الكثرة
بان يكون ثلاث طلاق في ثلاث مرات ولو نكح بها
اذن ففهوم قوله باذن وليه قاله الناس التعريض فلا
شيء عليه مما في ثم مروه ولم يلزمه شيء ابي حنيفة
لشبهة ثبوت ثم لطف الولد ولا مروه ولو بعد ذلك الحجر
عنه كما نص عليه في الامم سواء في ذلك الظاهر والباطن وما
نقل عن النصارى من لزوم ذمته في الباطن من ظاهر
بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر وفي الباطن انه يلزم
ذمته ويطالب به بعد ذلك الحجر عنه شيئا فليزوم
فيها ابي بعد ذلك الحجر في الاول وفيه مسئلة
الزوم في الباطن وهذا من وقوله في الثانية ابرص
غير الرشيد معتمد في السفينة ابي حالة الوطء
ولا نظر لكون اذن السفينة في الاطلاق البدني معتد به
ومن ثم لو قالت لا خرا قطع يوتي فقطعها فهو مهر لان
البضع مستقوم فهو من الاذن في الاطلاق المالك اهـ
وانما قلنا انه لا يزوم بوليته لان ولاية الغير تحتاط لها
علا احتياط لتصرف النفس اما من يدرى في مفهوم
قوله او حجر عليه لسهة فنص فيه فاذا ابي وفيه نكاحه
وقد يقال لو كان يات فيه ابي في حق اذ لا حجر
عليه الحاكم وقوله ما امر ابي في فصل موافق ولاية النكاح
بعد قول المتن وحججه وهو قوله ثم وقضية كلام
الشيخ

الشيخ ابي حامد وغيره انه لا يعتبر الحجر عليه ابرصا
هنا لعدم استقلاله بنكاح نفسه وان لم يحجر عليه الحاكم
اي بل لا بد من اذنه لوليته ايطر وتقدم ان هذا من
شيئا والعبد ولو فكاتب او مبعوضا مراه باذن نطقا
ولو نكح اهل مسد ابي الرشيد غير المحرم اهرم
ولو اتى ابي ولو كان السيد اني في ابي والعبد ذكر
بدليل قوله ولا يجب عليه اهون شيئا بحسبه
متعلق بيحك بعد تعلق قوله باذن به فاضلنا القائل
بالاطلاق والتقييد فلا يلزم تعلقه في جرحه
واحد بعامل واحد لم يصح النكاح وان كانت العبد
اليها دونها مراه وخبرها جلا وشعبا ودينا واقل
موونه ويفرق بين العبد والسفيه على ما تقدم
عن ابي ابي الدم بان الحجر على العبد اقول بدليل
ان السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يحجر عليه
الاذن وان خاف العبد الزنا بخلاف ولي السفينة اذا امتنع
من الاذن وقد خاف السفينة الزنا فان وليه يحجر على
الاذن له في النكاح على مروه نعم لو قدر له مراه
اي وله يبره عن الزيادة والابطال النكاح اهـ فالزائد
في ذمته انظر والفرق بينه وبين السفينة حيث ان
الزائد فيه كما مروه وقد فرق بين العبد ذمته صحاحته بخلاف
السفيه يطالب به اذا عتق لان له ذمته صحاحته وفيه
يعلم ان الكلام في عذر رشده اذ كانت الالة كيفة
فان كانت سفينة تعلق الرقبة اهـ لم يكن قائما
ولو تملك الطلقة اما لو نكح فاسدا قبل ان يتنكح صحاحا
بلا انشا اذن لان الفاسد به يتناول الاذن الاول

ومن حوجه عن الاذن كرجوع المولى الى ولا يوجب عليه
 يقال اجبت وجبت بها وهي وقول المصنف له اجبتا منه بنا
 سب الاول لانه لا يملك رفع النكاح وانما اجبت الاب اثبت
 الصغير عليه لانه قد يبري تقييد المصلحة له فيه والوا
 جب عليه في رعائتها لانه ايضا لانه لا يملك رفع النكاح
 الا بزوجي هذا التعليل تزوج الاب الاب الصغير
 فانه صحيح مع ان التعليل يحرم فيه واجيب بان
 التعليل ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دونه الى علم
 العبد اير بخلاف الصغير فان العبد عليه ينهين بالبلوغ
 وله اجبتا منه اير التي يملك جميعها وله يتعلق
 بها حق لازم كالمهر ونحوه والخاصية المتعلقة برقبته اقال
 وهو مفسر والاصح وكان اخذوا لفظة المهر
 صغيرا كانت او كبرى يستثنى الميراث فليس له ثروة
 بحجها شورى او غير كالحرفة الدنية والعتق شورى
 لانسب لها اير مقتضى وان كانت شريفة لان الرق
 يضمن بغير جميع الفضائل كما مر وان حرمت عليه
 الميراث فيزوجه مسلم على قوله يملك لانه لو كان بالو
 لاية لما صح ذلك كما مر ولو غير كتابية كجوسية ووثنية
 لمجوسية ووثنية وهذا انصرح منه بجواز ذلك وببصره
 شجنا في بصره لكن في نكاح النكاح تصريح بالحرمة
 والصحة وقد يدعي ان كلام المصنف ينافي ذلك بان يقال
 قوله فيزوج او يصح تزوجه ولا يخل فرأه في حرم
 به شراح الحاوي المسمى الزيادة في شراح المولى وعدم
 جواز التمتع بها اجمالا في غير الكتابية وقيل كانت
 اير كتابية صحيحة وانظر من يزوجه امة الكتابية ونقله
 سيدها

سيدها باذنها راجعه ومن يزوجه امة المبعضة من ملكها ببعض
 المهر على المصنف خلافا للنفوس قال في بحث ان امة المبعضة
 يزوجه من يزوجه المبعضة باذنها اير من يزوجه المبعضة
 لو كانت حرة وهو الولي لانه يزوجهها الا وهو المالك المبيع
 والولي عتق امة مولى اير التي يزوجهها المولى بغير
 يملكه ولا يحبرها على ذلك لانه بخلاف عتق اير المولى
 فلا بد تزوجهها اير امة مولى وهذا بيان لما في البحث
 من الاجمال لان قوله لان كان مولى اير يقيد انه لا بد ان
 يكون بحيث يجوز له تزوجه المولى فيقيد في البحث
 اقول هذا خارج بقوله نكاح لانه في غيره نكاح وكذا
 قوله بعد لان كان صغيرا او صغيرا خارج نكاح اير هذا
 اذا اريد بولي النكاح الولي في الحال فان اريد به مطلق
 الولي ولو في المستقبل كان ما ذكره تقييد البحث لان
 كان اير المولى الذي هو المالك
 من النكاح ملو اقصة على الانكحة التي تحرم وان كانت
 المذكورة وانما لان المراد تحريم نكاحها لا ذواتها من بيان
 لكنها مشروطة بتعيين وعبارة في قوله من النكاح قال
 في بيان لما فيه لزوم نقصان البيان لانه لم يذكر جميع
 افراد النكاح المسمى في هذا الباب فالاول ان تكون
 للتعريف اير بيان الافراد المسموعة من جملة اقران النكاح
 المسمى اير لا يفترض كالا حرم بل لذاته والاولى بان تكون
 بيانية مشروطة بتعيين قيل لا يلزم من الحرمة
 عدم الصحة فالاولى التعبير بالوانع وبحجاب بان
 الاصل فيما يحرم من العقود عدم صحته والمانع كما
 يكون للصحة يكون للجواز اير وانما العلم ان المحرمات

فيه النكاح اما على التاميد او غيرهما والسموات على التاميد
 سيد اما من نيب او رضاع او مصاهرة نرس فلا يجوز
 للاؤم نكاح جنسية وعكسه اعتمد به قال لان ربه تعالى
 امنن عليها جعل الا زواج من انفسنا لئلا يمتد
 بها اي في قوله تعالى ومن اياته ان خلق لكم من انفسكم
 ازواج وجوار ذلك يفتون الامتنان وفي حديث نرس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن واجب
 بانه يجوز ان يكون الامتنان باعظم الامرين والتميز للكرامة
 والتميز من ذلك وفي كلام القبول الذي هو المعتمد له
 جان امرأة جنسية للقاصي وقالت له لا ولي خاص واريد
 ان اتزوج بهذا جازله العقد عليها ومثلها الانسية
 لو ارادت التزوج بغيره اهل شفا عن نرس قال ع شر على
 من وجوز وطوعها ان تلبس ثوبه امرها بزوجته ولو
 على صورة حمار وتثبت احكام النكاح لانها فيستحق
 وضوء يسرها ويحب عليه الفصل بوطيها واما التي
 فلا يقصص عليه لما حكاهنا اي نكاحها لان الاعيان
 لا توصف بخل وخرفة ثم مردوا الادب النكاح العقد عليها
 ووطيها وقيل الوطى جازم بالعقد واخصر صابط للقرآن
 بانه ان يقال كل قرينة تحرم ما عدا اولاد العمومة وولد
 الخولة اهـ هل وهب من ولدك الخ وحرمة ازواج
 جد صلى الله عليه وسلم ولم تكون من امهات المؤمنين في
 الاحترام فمن امومة غير ما يحتمل فيه ثم قال البرقا
 وي وارواجه امهاتهم اي في الاختلاف والذكر لم يحرر
 ثم نكاحهم فذكر الخ بغيره في الثانية وقوله
 بواسطة او غيرها في صلته وليب تقيها

في

في الام لانهم من قوله او ولدت من ولدك وكتب ايضا
 قوله بواسطة او بغيرها وهب المدة من جهة الاب
 او الام فهي ام حقيقة حيث لا واسطة بينك وبينها
 ومجاز حيث توجد بواسطة حل بينهما اي يصل
 وليس المراد بالانتها حقيقة لانه لا يكون الا لافناحوا
 ولا بينا ادم وكذا يقال فيما بعد وقوله نسلك المراد
 به النسب اللغوي والاقبال نسب الشرعي لا يكون الا
 للابا وكذا يقال في كل ما يشبهه شيئا وبينت ولي
 احتمالا كالنفسية باللعان ومن ثم لو كذب نفسه بحقة
 ومع النفي ثبت لها جميع احكام النسب الاجواز النظر
 اليها والخلوة بها فيحرمان من الولاة ثبت منه ما تقدم
 في موانع الارث وقال ع ومع النفي ثبت لها جميع
 احكام النسب حتى النظر والخلوة خلافا لابن حجر
 من ما رآه قد رتب لفظه ما لان الخلق من المال من
 الزنا الذي هو الفعل لانه قد يقع بلا ما والادب الزنا
 مكان حال فزوجه فقط على وجه تحريم فظنه والواقع
 فعاد منه ما خرج من وطئ المكروه من وطئ حليته
 في دبرها او من الاستمناء بغير يد حليته ولزبيده
 وان خاف العنت وقلنا بحله في نظر الاصل وهو التحريم
 بسم الله على الجلال كالتنقية اي والحائلة وادعي
 انت القاصي انه مذهب الشافعي اهـ سم يحرم عليها
 وعلى سائر محارمها لانه بعضتها وانفصل منها انسا
 نا ولا ذلك المخرج له واذا ولو احتملا كالاستلح
 نعم كوكبات تحته قبل استلحاقها ولم يصدق اياها
 في استلحاقها او لم يصدق كان صفي لم يفسخ نكاحها

فيها

ولا تتخذ وصوة واذا ماتت وولدت منه بالروحانية لا رنا
افوي من لا تحبها طوطها امسح عليه العقد عليها
اذا ماتت منه قالوا وليها لنا من يطا اخيه في الاسلام
فقد هدام رفاة صدقا ابا او اقام الاب بنية النفس
ولم يترك لها ان كان قبل الدخول ولها بعدة في المثل اه
عن من ولدها لغيره ليريقه بوساطة او بغيرها لغيره
فان ذلك حل وبنت اخ وبنت اخن النسب يا خيرهما
عن العمة والحالة تاسيا بالقرابة من عاوي واجاب عن
تاسا انها قد من بها في الحال لقران لاجل ان يجمع بين الاخوات
وبنتها وذكر مع ذلك بنت الاخ تسميها يتعلق بالاخوة
تأمل لانية فانه قال فيها وامها تسمي اللاتي ارضعنكم
واخواتكم من الرضاعة فان قلت من اب يستغاد منها
بغية المحرمات السبع قلت قبل ان الله تعالى به على
مختر تسمي كل من بالذكورين حكمه اليه في المعرفة
عن الشافعي وجهان السبع انما من لم يمت الولادة
والاخوة فالأم والبنت بالولادة والباقي بالاخوة اما
اولاد اولادهم ويخبرهم بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة
شوربي وعبارة حل قوله لانية اي تصاقب الام والاخت
وقياسا في الباقي يحرم من الرضاعة من هذه وما بعدها
تقليدية وفي رواية من النسب فكل من كان النسب
اعلم من الولادة التي في الرواية الاولى وات رواية وهو
اي اعتقد واحوته لأمها بصيغة الامر والامر بالشراي
عن ضد واليه في مثل هذا المقام يقتضي الفساد
فادتا لرواية الثالثة ان المختص بمصحب يفسد العقد
وهو غير مستغاد مما قبله شيئا عن ميربي فمرضعتك
اي

اي التي بلغت تسعين وهو الفحل اي الذي هو حليل المر
ضعة الذي له اللبن حل بواسطة او بغيرها راجع لما عدا
الاولى فاشتملت عبارة عليا احدي عشر صوتة للام
وقس بذلك الباقي اجمعت حيث التكرير لا لغيره قال القس
يلينك لاخت شملت هذه العبارة عليا عشر افراد للبنت
لان قوله والمرضعة يلينك صوتة وقوله او يلين فروعك
فيه اربع صور لانه القرواع ذكورا وانثى ويرجع لهما قوله
نسبا او رضعا وقوله وبنتك كذلك فبعض صور
لان النسب في بنتها يرجع للمرضعة يلينك والمرضعة
يلين فروعك وتقدم ان في الاول واحد وفي الثانية
اربعا وقوله لذلك الاول قصور على النسب لان بنت
المرضعة ملكت من قوله او يلين فروعك فالقول بغير
قوله كذلك احد ابويك نسبا او رضعا فيه صورة
وقوله عما قبله لاجل قوله رضعا عما قبله لاخت مرتبة
وبنت ولد المرضعة او الفحل نسبا او رضعا متعلق بكل
من ثبت وولد وليس مكررا مع قوله وبنت وولد المرضعة
امك لان المراد بالام ما قبل المرضعة في ام النسب وكذلك
الاخت والاخت حل وعبارة شوربي قوله او رضعا متعلقا
بالولد لا بالولد لقوله بعد ومنت وولد المرضعة امك لخواه
والظمان كلا العبارتين صحيح والفرق من هذا دفع التكرار
وقد اشتمل قوله وبنت وولد المرضعة لاخت على احد وعشرين
من افراد بنت الاخ واحد وعشرين من افراد بنت الاخت مجمل
ذلك ثنتان واربعون اخبر عنها بقوله بنت اخ واخت
رضاع وذلك لان قوله وبنت وولد المرضعة فيه ثمان صور
لان الولد يشمل الذكر والانثى وعلي كل اما ولد نسبا او

رضاع فهذا أربع يصير فيها صورة بنت الاخت وهما من نسب
 او رضاع فتبلغ ثمانية وقوله او الفعل فيه ثمانية تعلم
 بالبيان السابق فتضم الثمانية السابقة ستة
 عشر نصفها بنت الاخ ونصفها بنت الاخت لما علمت
 من كون الولد صادقا بالذكر والانش وقوله ومن ارضعته
 احكاما اختك فيه ثلاث صور لبنت الاخت لان الاخت
 اما لا يوجب اولاد او لام وقوله او ارضعت بلبنت اخيك
 فيه ثلاث صور لبنت الاخ فتضم كل واحدة من الثلاث
 اثنين لكل من الثمانية ثمانية تضم ثلاثة بنت الاخ لثلاث
 بناتها وثلاث بنت الاخت لثلاث بناتها فبذلك يحصل لكل
 قبل احد عشر وقوله وبنتها هو فيه ثنتا عشر صورة
 لان قوله وبنتها يرجع لثلاث بناتها اختك باقسامها
 الثلاثة ويرجع للثلاث التعميم بقوله نسب او رضاعا
 بستة كلها لبنت الاخ ويرجع لبنت ارضعت بلبنت اخيك
 بصور الثلاث التعميم المذكور بستة كلها لبنت الاخ
 فتضم الستة الاول للاخ في عشق التي لبنت الاخت
 والستة الثانية للتي لبنت الاخ يصير لكل قبل سبعة
 عشر وقوله وبنت ولد ارضعته امك هو اشتراك على ثمان
 صور وذلك لان قوله ولدت ولد ارضعته امك فيه أربع
 صور لان البنت قد عيى فيها بقوله نسب او رضاعا والولد
 يصدق بالذكر والانثى واثنان في اثنين بأربعة وفي
 قوله او ارضعت بلبنت اخيك أربع صور ايضا كالتي قبلها
 فهذا ثمانية نصفها لبنت الاخت ونصفها لبنت الاخ
 فتضم كل اربعة لكل سبعة عشر يحصل لكل قبل احد و
 عشرون والمراد بالاخ في قوله بلبنت اخيك الاخ من النسب
 وكذا

وكذا الاخت ٢٧ لان بنت الاخت والاخ من الرضاع تقدمت في
 قوله وبنت ولد الرضعة تامل وقوله وبنت ولد ارضعته
 امك اثنان من النسب وقوله او ارضعت بلبنت اخيك اثنان من
 النسب ايضا وقوله نسب او رضاعا عيى في البنت ٢٨
 وقوله واخت الفعل هو اشتراك على عشق في البنت ٢٩
 وقوله واخت افراد للعممة اخبر عنها بقوله عممة رضاع و
 ذلك لان قوله واخت الفعل يرجع اليه قوله لا انت نسب او
 رضاعا فبعض صور ثمان وقوله او اخت ابنة الرضعة
 صور ثمان يرجع اليها بواسطة او بغيرها بأربعة
 يرجع لها نسب او رضاعا بثمانية تضم للثنتين
 المتقدمتين بعشرة وقال بعضهم قوله بواسطة او غيرها
 تعيى في اخ الفعل وفي الاب بنفسه فتحصل العشرة
 فتضم ثنتين في خمسة وقوله واخت الرضعة الحقة
 عشر صور ايضا للحالة اخبر عنها بقوله حالة رضاع يعلم
 بيانها من بيان صور العممة فجملة ما ذكره من محارم الر
 ضاع تسعة وثمانون فافهم او امها بالجر وكذا افا بعد
 وقوله بواسطة التعميم في الام بقسميها وقوله نسب
 او رضاعا راجع لاخت الرضعة والام بقسميها فافراد
 الحالة عشر كما تقدم لانها امك اثنان كان الاخ والاخت
 شقيقتين لك وقوله او موطوءة ابنتك ان كانا اب
 او موطوءة ثاقلتك اثنان او موطوءة ثاقلتك فافهم
 الواو كما يدل عليه قوله ولا ام موطوءة او نظير ما عا د
 النفي في هذا دون ما قبله ويمكن انه ادعاء لاختلاف
 الجنس لان هذه ام موطوءة وما قبلها موطوءة وهو
 ولد الولد ذكر اكان الولد او انثى لانها بنتك ان كان ولد
 لثاقلتك وقوله او موطوءة ابنتك ان كان الولد ذكر ولا موطوءة
 صفة ولدك وكذا انفس الرضعة كما هو ظاهر فهذا الا

جعلها ابنه لان قوله ولا ام اخ جعلها صوت واحدة فا
 استثنى بها بعض من لا يتفق المعنى الذي اشتركا فيه له
 لانها انما هي من اخ على ان الزكشي لان ام الاخ لم
 تحرم لكونها ام اخ وانما حرمت لكونها اما او حيلة اب ولم
 يوجد ذلك في الصوت الاول وكذا القول في باقيهن انه
 سمى لم يولد فيهن في الرضاع وهو الاقرب
 البنتية والاختية ان سمى انتفا التحريم عنهن رضا
 عما انتفا حرمه المحرمية نسباً اي لانها لم تكن اما ولا بنتا
 ولا اختا ولا خالة وقوله كما قررته اي في قوله ولو كانت اخ
 امه لكان اصل اي كما لم يستثنى الاصل وزيد
 عليها اي العم والعمة الخ اي قائم من يحرم بالنسب
 بخلاف الرضاع سمى اي وعرض المسئلة ان العمر من النسب
 وكذا العمة والخالة والحال فاعلم من الرضاع لا تحرم ولو كا
 نت ام نسب لكانت في الاولين جدّة لاب ان كان العم
 والعمة شقيقتين او موطوءة قد لا ب ان كانا لاب وفي الا
 خيرتين جدّة لام ان كان الحال والحالة شقيقتين او موطوءة
 جدّة لام ان كانا لاب وكل من يحرم امه شجاعتا غير مزي وجع
 بعض من التسعة فقال ام عم وعمة وله اخ اب وحفيد و
 خاله ثم خال جدّة اب واخه ام اخ في رضاع اطفاله و
 الجلال وقوله وحفيد اي وام حفيد والمراد به هنا ولد
 الولد وهو المراد بقول المتن وناقلتك وقوله جدّة اب و
 اخته وهو المذكور في قول المتن ولا ام مرضعة ولد ولا
 بنتها لان بنتها اخت الولد والمراد بالاب ما يشمل البنت
 وقوله واب اخ تشدد الخ والمراد به ما يشمل الاخت وهو
 المذكور في قول المتن ولا تحرم عليك مرضعة اخيك واخذ
 وقوله واخ الاب بالجر اي وام اخ الاب لانه يوهم ان المراد
 بالاب اب النكح فيغيب ان النكح ابو مع انه هو النكح كما
 يدل

والمراد بجدّة الاب كما
 صنفه من حيث قال وام
 الاخ

يدل عليه التصور الان يحاب بان اضافة اخ للاب بيان
 امراته لها اب لا يعني ان مع كل من المراتب اثنا عشر تضع
 احد الابن علي ام الاخ دون الاخوات الاقرب للام من
 الرضاع تثبت بينهما وللا ب الذي لم يرضع علي الاخرى ان
 يتزوج بام اخيه الذي ارضع علي امه ام اخت اخيك لا
 فلك لا يسه الامم معني فت وصورتها في النسب ان يتزوج
 رجل بافراة ويولد منها زيد امه يطلقها ويتزوجها اخيه
 ويولد منها عمر افيت زيد وعمر اخوة لام ثم بعد ذلك يتز
 وج ابو زيد بامراة اخرى ويولد منها بنتا فتثبت الاخوة
 للاب بين زيد وهذه البنت فلاخ زيد من امه الذي هو
 عمر وان يتزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع ان يتز
 رجل بامراة ويولد منها زيد امه يطلقها ويتزوجها اخيه
 ويولد منها عمر وافتثبت الاخوة للام بين زيد وعمر وسم
 يتزوج ابو زيد بامراة اخرى وترضع عليها بنت صغيرة
 فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخ زيد
 الذي هو عمر وان يتزوج بهذه البنت التي ارضعت
 علي زوجة ابيه فلمهم فلاخه لايه نكاحها واذا ولد
 بينهما ولد فزيد عمه وخاله لانه اخو ابيه واخو امه وعليه
 اللقب الشهور وقوله لايه لعل التقيد بالاب المشاكلة
 ما قبله وكان الا حسن استقاطه ليشمل الاخ الشقيق والاب
 ولا ام علي ان في التقيد به مع قوله بعد وسواء الخ قال
 يحفي تامل شوبري لاي اخيك اي من امك بلين
 اب اخيك اي لبنة الحاصل له في زوجة اخرى غير اهلك
 كما هو ظم شوبري بالمصاهرة وهب وصفتية بالقية
 وهب اربعة فزوجة الاب اشبهت بنته وبنت الزوجة
 كذلك فزوجة الاب اشبهت الام وام الزوجة كذلك و
 فيع ث علي المواهب المصاهرة المشاكلة ويقال صامت

اليهم اذا تزوجت منهم والاصهار اهله بنت المرأة واما اهد
بنت الرجل فاحا ومن العرب من يجعل الاحا والاحا جميعا
اصهارا اي يطلق الصهر على كل من اقارب الرجل والمرأة
زوجة ابنته اي بواسطة او غيرها فهو شامل لزوجة ابنت
البنت فيحرم على جد 2 لانها زوجة من ولد 2 بواسطة
والولد يشمل الذكر والانثى فتشبه له فانه دقيق انتم
عش على ممر وبنت مدخولك مثل الدخول استند
خاله فانه المحترم شويبي اي حال الانثى ان لا يخرج
منه على وجه الزنا لا حالة الاذخال فلو انزل في زوجته
فما حقت بنته فحلت منه لحقه الولد سال بنسب
او رضاع ينبغي رجوعه للجميع شويبي فتضرب الاربعة
في هذين بنائية تضرب في قوله بواسطة او غيرها يكون
الجميع ستة عشر لبيان ان زوجة الخواصر لا الاضرار
عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع شويبي اللات دخلت
بهن لم بعد اللات دخلت لنساءكم من قوله وامهات
بنسائكم ايضا وان اقتضت قاعدة الشافعي رحمه الله
نكاح من رجوع الوصف ونحوه لسائر ما تقدمه لان محله
ان اتخذ العامل وهو هنا مختلف اذ عامل بنسائكم الاو
الاضافة والثانية حرف الجر ولا نظر مع ذلك لاتخاذها
خلاف للزركشي لان اختلاف العامل يدل على استقلال
كل حكم ومخرج الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما لا يخفى
ثم مرر الا ان تكون منفعة بلعانه ونحوها ان يعقد
على امرأة ثم يحتل بها من غير وطء ولا استد خالها
ثم تلد بنات يملك كونها منه فينفيها باللعان اذ هو
واجب في علمه انها ليست منه وانما تحقت به للغير است
مع افكان كونها منه ولذلك حرمت عليه لان المنفعة
باللعان لها حكم النسب يدل ان لو استحققت الحقيقة
ولا

ولا نقص منسبها لانا لا ننقص بالشك على العمود
بحكم نظرها والخلوة بها احتياط ولا يقتل يقتلها ولا
تقبل شهادته لها ولا يقطع بسيرة مالها ومن استحل
زوجة ابنه صار بنت بنته او زوجه بنته صار ابنه ولا يفسخ
النكاح ان كذب الزوجه واذا مات وانما منه بالزوجه
لانها اقوى من الاخوية فاذا اطلق بائنا امتنع التحديد
من زيادى والفرق بين البنت حيث لا تحرم الاب بالذ
خول على الام وبين الام حيث تحرم بالنفقة على البنت
بكمال امها اي وبالخلوة بها والا فالكمال فقط لا
تقتضي تحريمها بالنفقة ومن وطئ ولو في الدبر او
القبل ولم تنزل البكارة او استد خلت ما دام السيد
المحترم حاله فزوجه او الاجنبى يشبهه 2 وهو
صحيح بخلاف الخنى فانه لا اثر لوطئه لاحتمال زيادتها
او نحو به او فيه 2 او يشبهه عنه كان طهرها زوجة
او امته او وطئ الامة المشتركة بينه وبين غيره او
امة فرعه وكذا الوطئ بحبهة قال بها عالم يقتد به خلا
فه حيث يصح تقليد 2 والقسم الاول من التشبه للبدن
كونه يقال له تشبه القاعد وهو لا يتصف بحل ولا حرمة
لان فاعله غافل وهو غير مكلف واذا انتفى فكلية انتفى
وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطئ الشبهة
لا يتصف بحل ولا حرمة والقسم الثاني يشبه المحل وهي
حرمة والقسم الثالث يشبه الطريق فان قلنا القائل با
لحل لا حرمة والاحرم 2 او وطئ بقاسد نكاح 2 هل من
فاسد النكاح العقد على فاسدة او لا لان هذا معلوم
لا يكاد احد يجهله فلا يعد تشبه حر 2 لظن الثابت
منزلة عقد النكاح اي منزلة الوطئ في عقد

النكاح فلا بد ان التشبيه بالعقد يقتضي حل بينهما لان
 البنت لا تختم بالعقد على الامم دل حرم عليه انها و
 بنتها اي وثبت الحرمة في صورة المملوكة ولا تثبت
 في صورة وطى الشبهة ثم مرد ويشير اليه صبيح الش
 في التقليل بقوله لان الوطى ملك اليمين نازل الخ
 اي ضمير الخرم في ملك اليمين وهو الوطى مباح
 بخلاف وطى الشبهة وقد عرفوا المهر بما بها من حرم
 نكاحها على التابيد بسبب مباح حرمتها ثبت
 النسب الخ والمخاض ان شبهته وحده لا توجب فاعدا
 المهر من نسب وعدة اذ لا مهر لغيره وشبهتها وحدها
 توجب المهر فقط اي دون النسب والعدة وشبهتها
 توجب الجميع ولا يثبت بها حرمة مطلقا اي لا للوطى
 ولا لابنه وابنه فلا يحل يحو نظره ولا مس ولا خلوة
 كما ذكر في غير محرم عليه ولو تعددت واختلاط
 الرجل الخرم برجال غير حارة كعكسه وقوله كالف
 اي او قل الي اول الستمائة برجاوي بان يعبر
 عددها اي بتعدد النظر اي الفكر بان يحكم الفكر بنفس
 عددها اي شخشا وعبارة مرد ثم فاعبر عددها بتعدد النظر
 غير محصور وقاسر بل تمامه محصور وقاسر بما وينا
 ط تلحق باحدها بالظن وما شك فيه يفتن فيه
 القلب قاله الفراء والذي رجحه الاثر عيب التفتن عند
 الشك لان من الشرط العلم بحلها واعتراضها بالورود
 امه مبرئة طائفا بانه فان ميتا او تزوجت زوجة فيه
 المفقود فيان ميتا فانه يصح وقسمانية الفصل الضيقة
 واجب بان العلم بحل المراتل شرط لاجاز الاقدام للفتنة
 تنجح فمن جواز وان سهل عليه نكاح المتيقن حلها
 رخصة

رخصة فلا فاللسبب بلا اجتهاد وكذا با جتهاد ولا تقص
 بل من كل منهما الاخرين و دل اذ لا نقص مع الشك كما
 تقدم لا نسد عليه باب النكاح فيه انه لا ينسد اذا كان
 قادرا على متيقنة الحل واجب بان المراد بانسد ادبا
 به انسد اذ طريقه السهل وعبارة ثم مرد لزمها انسد
 عليه الخ وذهب اول فانه الخ فيه ان مقتضى ذلك
 انه لو انتفى هذا الاحتمال بان جمع ذلك المختلط بمحل
 واحد لا يجوز ان ينكح منه وليس كذلك ولعلهم نظروا
 في ذلك الي ما من شأنه دل فعلم اي من قوله من ان
 فيه اي جواب هذا الاستعظام الاقبيس اي
 الاحسن من قياسه على الاول الاول و اراد بالمقتضى
 عليه فالواختلطت بالمحصور ابتداء فالحقنا الدوام
 بالابتداء لكن مرجح الخوص وقوله الاول اي نظير الاول
 وهو ان يتطهر من الاواني الي ان تنق و واحدة فعلى
 قياسه يرجح الاول هنا وانما قلنا اي نظير الاول لان
 الاول وهو جواز نكاحه منهن الي ان تنق واحدة
 لم يرجح في نظير من الاواني وقوله في نظير من الاواني
 اي فيما اذا اشبه انا بحسب باواني طاهرة غير محصورة
 وعبارة في باواني بلد وفي نسخة كاف نظير وعليها
 فلا اشكال ويؤيد اي بيت النكاح والاواني من حيث
 انه ينكح الي ان ينف عدد محصور ويحتهد الداء
 ينف من الاواني واحد وقوله بان ذلك يكف فيه الظن
 ليس في قاصصها لان النكاح ايض في هذه الحالة بمطونة
 الحل فقوله بخلاف النكاح فيه شيء والاواني الغرق بلا
 حنوط لا يضاع دون غيرهما فاشحناء دل وعبارة مرد
 ويؤيد بان النكاح يحفظ له فوق غيره وحل تناوله

ابر فطون الطهارة ومعنى تناوله التطهير به وخرج بها
 ذكر ما لو اختلطت الحواشي وبحث الاذرعين كالسبي في
 عشر من مثلاً من محاربه اختلطت بغير محصورات
 كالعين مثلاً لكن لو قسم عليهم صار ما يخص كلا
 محصورا حصة النكاح فمنه نظر هذا التوزيع وحا
 لغرما اب العباد نظر الجملة وقال ان الحلق كلام الاصحاب
 وهو كما قال فلا فالتزعم ان كلامه لا وجه له من
 كعشر ابر ومائة ومائتين وغير المحصور كالقو
 تسعمائة ونمائمائة وسبعائة وستمائة ومائتين الستمائة
 والمائتين يستغني فيه القلب اي العتق فان حكمه ثابت
 بعسر عقد لا كان غير محصور والا كان محصورا اهل
 وفي الزيادة ابر غير المحصور خمسمائة فما فوق وان
 المحصور قائمتان فما دون واما الثلاث مائة والاربع
 مائة فيستغني فيه القلب الي التحريم اصيل
 فلا ينكح منهن شيئا نعم لو بقيت صفة بغيره كسواد
 نكح غير ذات السواد مطلقا ثم ر تغلبا للتحريم
 ابر مع انتفا المصلحة في اجتنابه فلا بد ان التغلب
 يمتنع مع غير المحصور ولو اختلط غير المحصور بغير
 محصور كالقو بالف نكح منهن الي ان يبقى قدر المختلط
 اهل 2 ولو اختلطت الحواشي فخرج بقوله تحريم
 مطلقا ابر سوا ان محصورات ابر لا اولاد دخل
 للاجتهاد في ذلك لان من شرط الاجتهاد فيه ان يكون
 للعلامة فيه مجال ابر مدخل 2 ولان الوطى عطف
 على علي يعلول وغيرها كالمعتد 2 ونقط النكاح
 تحريم موبد ابر علي الزوج بدليل التمثيل واما الواطى
 فالحرمة عليه عليه ثابتة قبل الوطى لا يقال كيف هذا
 مع

مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لانا نقول المراد الفعل الحرام
 والفعل هنا ليس حراما وانما يشاع عنه التحريم وخرج بها
 لنكاح ما لو طرأ ذلك على مثلك البنت كان وطى الاب
 جارية ابنه لانها وان فرقت به تلك على الابن ابدا
 كنت لا ينقطع به ملكه حيث لا احوال ولا شيء عليه بمجرد
 تحريمها لبقا المالية ومجرد الحلق غير متقوم 2 وزي
 كوطى زوجة ابنه بالبنات واليا المشاة وفيه ان
 الوطى ليس تحريما حتى يجعل مثالا له ويحجب بانه
 علي حذف مضاف ابر كسب وطى وهو التحريم اهل
 شحنا اهل عن يري وقال بقضيه ابر كاش وطى وهو
 ما يشاع عنه وهو التحريم الموبد ويجب علي الواطى
 مهر المثل للزوجة واصل الزوج ان كان بعد الدخول لتقو
 يته البضع عليه فان كان قبله فمهر للزوجة ونصف للزوج
 من لو مثل الوطى استند قال فيه التحريم اهل
 او بنتها الظر ولو كانت منه ايض كان وطى بنته بشبهة
 فتحرر عليه امها شحنا كما يعلم من قول الله سوا كانت
 محررا للواطى قبل وطى كبت اخيه ام لا وقوله بشبهة
 راجع للجهل فيفسخ به ابر بالوطى نكاحها ابر
 زوجة ابنه في الاول وزوجة في الثانية كبت
 اخيه ابر فيما اذا كانت زوجة لابنه 2 وحرر جمع امرئ
 اهل ابر في الاول لان الحريم بدور مع العلة
 وجودة او عدمها لان العلة التباعض وقطعة الرحم وهذا
 المعنى مستغني في الجنة فذكر القرطبي انه لا مانع منه
 الا في الام والبنت برعاوي وفيه عت علي م ر الحزم

يجوز نكاح المحارم في الجنة بما عدا الاصول والفروع
 تنكحها اي علي التابيد ولو قال لو فرض اني تنكحها اذ حرم
 تنكحها علي التابيد لاستغنى عن قوله بينهما من
 اورضاء لان الحرمة بين الامة وسيدتها ليست علي التا
 سيد والراة وام زوجها المحرم لو فرضت ايتها اذ
 حل او خالها بخلاف امراة وبنت خالها او بنت عمها
 حل لا الكبرى علي الصغرى تأكيد وفيه دفع توهم
 تقيد البيع بكون العتق او الخالة ذهب الكبرى كما هو العا
 لب برقاوي فيجوز جمعها بان يتزوج الامة بشرطه
 ثم يتزوج سيدة او يكون قناتهم وان حرم تنك
 حهما لان السيد لا ينكح امته اي لا يعقد عليها وكذا
 العبد لا ينكح سيدة امه والمصاهرة معطوف علي
 الماة ولو قدم المصاهرة لكان انسب فيجوز الجمع
 بين الماة ولو فرضت الام ذكر كانت الام منكوبة ايها
 ولو فرضت البنت في الثانية ذكر كانت الامة منكوبة
 ايها فتحرر والظن ان العكس لا يثبت تأمل شوكري
 وعناية الحلبي قوله لو فرضت احدهما ذكر اي وفيه ام
 الزوجة في المسئلة الاول وبنت الزوجة في المسئلة
 فيه بخلاف الماة اذا فرضت ذكر فان ام الزوجة اجنبية
 منه تأمل اي فيحمله نكاحها فان عرفت السابقة
 اي يقينا بطل الثاني اي ان صح الاول فان سيد
 فالثاني هو الصحيح سوا علم بذلك ام لا خلافا لما ورد
 ساد او ثبت اي ورجح البيان وجب التوقف و
 في وجوب المونة حال التوقف فامر في تزويجها من
 اثنتين

اثنتين برقاوي حتى يبين اي ان مرجح البيان والافصح
 العقد كما تقدم التقيد به عن الزركشي ولو اراد العقد
 علي احدها امتنع حتى يطلق الاخرى بآيتنا او رجعا و
 تنقضي العدة لاحتمال اتمامها الزوجية فتحل الاخرى يقينا
 حل وان وقع معاها بان وكل في العقد فلا ينافي كون الفر
 ض وقوع عقد بـ ولم يرد في عقرتها فان رجب وقف
 الامراه حل وبذلك اي بهذا التفصيل المذكور في الصور
 الخمسة وقولي اول من قوله اي يدل قول المصنف او يفتقد
 الخ قال ع ش ووجه الاولوية ان من صور الترتيب ان
 يعلم السبق ولم يتعين السابق والحكم فيها بطلانها
 ادليس ثم ثان بخصوصه يحكم عليه بالطلاق وله
 تنكحها لان الملك قد يقصد به غير الوطء ولهذا جاز له
 ملك اخيه حل فان وطئ احدهما ولو جاهلا او نكرا
 بخلاف الاستد قال حل وعناية البرقاوي فان وطئ احدا
 هما اي حال كونها واضحة ولا عيب بوطئ الخنثى الا ان
 اتضح بالاثوثة حرمت الاخرى لانه اذا حرم الجمع بالعقد
 فالوطء اولي لانه اقوي وهل المراد حرم وطؤها او الاستمتاع
 بها الثاني قريب لكنه يشمل النظر بشهوة وفيه بعد
 راي عت الروضة التقيد بالوطء ومشي عليه في الا
 نواز والعباب فرع لو ادعت ان بينهما ما يمتنع معه الجمع
 كاخوة رضاع مثلا قبل قولهما ان كان قبل التمكن او
 بعد وادعتا عدم الجهل فكذلك برقاوي بازالة ملك
 كسجيت او بشرط الخيار للمشتري من روقوله او ينكح الاول
 او بانكاح او كتابة اي صحيحة ومن هذا يؤخذ انها لا تحرم
 بوطئ الثانية حل لان وطئها حرام قبل تحريم الاول والحرام

لي

لا يحرم الحلال ولا الاستحقاق ابر استحقاق التمتع
 كحرم كان كانت احداها اخته لاييه والاخرى اختها لاهما
 جازله وطهر الاخرى بشكل على فامر من قوله مو كانت
 الموطوعة محرمات للواطن قبل العقد الحريمي قال شيخنا ولا اشكال
 لان وطئه فيها تقدم لزوجة ابنه بشبهة اذا كانت بنت اخيه
 ووطئه الشبهة محرم فحرمها على زوجها وان كانت محرمة
 له بخلافه هنا ابر في الملك لان وطئه محرمة المملوكة له
 غير محرم فلا يحرم عليه الاخرى نعم لو ملك استدراك
 على قوله حتى يحرم الاول شيئا لان الاباحة بالنكاح ابر
 بخلاف نفس الملك فانه اقوى من النكاح ومن ثم بطل النكاح
 بشرا وزوجه كما سياتي في الفصل الذي يلي هذا لان ما
 هناك كون الملك اقوى من النكاح وما هناك كون فاش النكاح
 اقوى من فاش الملك فلا تنافي مر اذ يتعلق بالطلاق
 هو ابر وقا اثناء اكثر اقوى من غيره لان كثرة الآثار تدل
 على القوة بر ماوي ابر لا عتسا الشارع به وغيرها من
 جملة ذلك لحوق الولد فيه بالامكان ولا يجامعه الحل للغير بخلاف
 ملك اليمين لـ فلا ينفذ في ابر النكاح بمعنى اباحتها بالـ
 ضعف وهب الاباحة للملك وقوله بل يدفعه ابر يدفع النكاح
 ابر اباحتها الاضعف وهو الاباحة بالملك لا الملك لما علمت
 انه اقوى وايض الملك باق ويحل لغيره وكان حكمه هذا
 العدد موافقة لخلط البدن الازمنة المتولدة عنها انواع
 الشهوة المستوفاة غالباً بهن وكانت شريعة موسى عليه
 السلام تحل النساء لاهصر مراعاة لمصلحة الرجال وشريعة
 عيسى تمنع غير الواحدة مراعاة لمصلحة النساء فاعت
 شريعة لمصلحة النوعين فان قيل ما الحكمة في رعاية
 شريعة

شريعة سيدنا موسى عليه السلام للرجال وشريعة سيدنا
 عيسى عليه السلام للنساء قلت يحتدل والله اعلم ان قسماً
 لما ذبح الاقرباء واستضعف الرجال ناسب ان يعاملهم سيدنا
 موسى بالرعاية على خلاف فعل ذلك الرجال ولما لم يكن سيدنا
 عيسى في الرجال اب وكان اصله امرأة ناسب ان يراعى جنس
 اصله رعاية له فليعامله هو شوبري وقوله وكان قسمة هذا
 العدد لغيره لا بعضهم بعدم اعتبارها في الرقيق مع تمام
 الاخلاط فيه قل واجب بان الحكمة لا يلزم اطرافها وقال
 بعضهم حكمة ذلك ان التثنية اعتبرت الشارع في مو
 ضع كثير كالطهارة والحجاء وهو موجود هنا لان كل من
 الازمة يخصها بعد كل ثلاث ليال ليلة لان المقصود من
 النكاح الالفة والمواصلة وذلك يفوت مع الزيادة على الارب
 مع والرد بالحر من يجب الاقتصار في تزويجه على واحدة
 كما افاد الشارع وقد تضمنت الواحدة للزوج ذلك في كل نكاح
 توقف على الحاجة كالسقية والمجنون والحر النكاح للامه
 وقد لا يحصر كمنصب النبوة فالاحوال ثلاثة امسك
 اربعاً وفارق سائرهن واذا ائتمن ذلك في الدوام فلان
 يمتنع في الابتداء بالاولي وهذا الحديث مبني للمراد من الامة
 وهو ان ينكح اثنين او ثلاثة او اربعة ولا يجمع وقد انعقد
 الاجماع على عدم الزيادة على الارب مع قوله امسك
 اربعاً وفارق الباقي الواجب احدها لا يجمع فاذ اخار اربعاً
 اندفع نكاح الباقي من غير صيغة واذا فارق ستا بقية اربع
 من غير صيغة كما ياتي ويحوز كالمجنون اول من قوله
 فان نكح احد صدقة بما اذا لم تتعفن السابقة مع انه يبطل
 فيها وفيه ايضاً قصور على الحر والخمس مع ان الحكم في الر
 قيق والزام لا يعتد بالحكم في الحر كذلك وكتب ايضاً قوله اول
 ابي اولوية محمود بالنظر لقوله حسا وبالنظر لكونه قاصراً

علي الجواد ولو بية ايهام بالنظر لقوله او مرتبا فالثاني لانه
يصدق بما اذا لم تتحقق تحت السابقة وزائدة سماها را
تدبا باعتبار ما كان قبل الطلاق واذا طلق مرتلا ولو زو
جته الامة واشترها ج ل حتي يغيب ابي بفعلها كان ترك
عليه او بفعل او من غير قصد من ماح ل كان كانا لم يمت
فيغيب بفتح اوله او لو ضم وبي للفاعل فان كان تا او هم
اشترط ففعلها او كان يا او هم اشترط ففعله م روي
بقيلها فاصل ما ذكره سبعة شروط وسيات في التمر سلطان
في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح مع قوله وسيات في
الصدوق لاختلافه بوجه منه شرط تاسع وهو ان لا يشترط
عليه انه اذا وطئ طلق او بانت منه لكت قد يقال يغيب
عن هذا قوله صحيح ممكن وطوى ابي يتصور منه ذوق
اللذة بان يشتهي طبعيا بحيث ينقص لسه فيما يظهر في
الجواد وظاهره وان كانت الزوجة ممن لا يمكث وطوها
عادة وهو الراجح مشوب بجه وفي ل وانما تخلت طفلة لا
يمكن جماعها لان التغيير المشروء لاجله التحليل يحصل
به دون عكسه كما هو واضح والمحصل ان ما اوجب الفصل
احراف التحليل هنا ابي في غير الفور فلو زالت البكارة
ولو من نحو الفور بانحوا ضيقه كف دخول الحشفة وان
كانت لا تفصل الي محل البكارة فيما يظهر ولو كان صبيارا
عاقلا او عبدا او غائبا او قلا او كان يجهونا بالنون او خصيا
او ذيبا في ذمية شمر في نكاح صحيح يعلم منه ان
الصبي لا يحصل التحليل به الا ان كان الزوج له ابا او
جدا او كان غدا او في تزويجه مصلحة للصبي وكان المزوج
للزوجة وليها العدة تختص عدلين في اختلال شرط من ذلك
محصل به التحليل لفصل النكاح ومنه يعلم ان ما يقع في مناس
من نقاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش علي م ر وان
ضعف

ضعف افتتاه بان يكون بحيث يقوي علي الدخول ولو با
عانة بنحو اصبع وليس لنا وطئ يتوقف تائمه علي الا
تتشار موسى هذا ل او نحوه كصوم وجنون ابي
الثالثة ليست تفسير للصبر بل الصبر راجع للمكوفة
والمعنى فان طلق الزوج المتكوفة الطلقة الثالثة ففعل
ابي الثالثة صفة لمخدوف فمفعول لطلق ابي مفعول
مطلق ابن الزبير بفتح الزاوي وكسر الباء في وانما
معه مثل هدية الثوب ابي طرفه ومنه الدال للاتباع
لغة شئت لكم في الامة فاو عدم الانتشار عند الا
الا فضا بهدية الثوب والجمع هوب مثل عرفة وعرف
اه فصيلا ابي لا يثبت كالتنكار رعاة وبهذا لا يدفع
ما يقال الذي لا يثبت كالتنكار كيف تدوق عسلته ويند
عسلتها اوبان يطلقها وتزويج من تدوق عسلته
ح لا فيكون الصبر عاكدا علي الزوج من حيث هو ومرا
دعا بهذا الكلام اشبات كونه عتيها وهب انما ثبت ما
قرا من اورد اليه عليها اهد سحنا عن سبي وقد روي
ان زوجها عبد الرحمن قال واسم انها كاذبة وانما كنت
انذوها من الاويم ابي الجلد فليست عاكدا الله ثم رجعت
الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي قد سبي
فقال لها النبي كذبت يقولك الاول فلا تصدقك في الا
خرفليست حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فانت
ابا بكر فقالت له يا خليفة رسول الله ارجع الي زوجي
الاول فان زوجي الثاني قد سبي وطلقني فقال لها
قد شهد رسول الله حبي اتيته وقال لك ما قال
فلا ترجعي اليه لكليما قبض ابو بكر انت عمر وقالت
له قال علة تزجي اليه مثل ذلك فقال لها عمر لين

رجعت اليه لانه صلبه فنهضت ولم ترجع اهو سدا عسيلة
تصغير عسيلة لغة في العسل كما نقلت عن القسطلاني و
في الشومري فان قيل هلا ذكر وقال حتى تدوق عسيلة
قلت انت لان العسل فيه لغتان التذكير والتانيث او با
عتباراته واقع على النطفة سمى بها ابن العسيلة
وقوله ذلك اي الوطى وان غابت النطفة خلافا
فيما يشرحه البراهمة للمؤلف من الاكتفاء بذلك وهذا ربما
يقيد الله لودخل الذكر في غير الفور ولم تنزل البكارة لو
قته جدا لا يحصل له التخليل وجرى مجرى حصوله بذلك
تعالما في ثم الرضاي بخلاف تغريمه لم يرفق الفور
ان نزل البكارة في ذلك الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة
وان انتشر ذكره ثم رولانه نكاحا لم يخل بالنيكاح
فيه ان هذا يخالف ما قدم في اول النكاح من ان النكاح
في هذه الآية محمول على الوطى وسحاب بان حمله على
الوطى فيما مر بطريق التيسار وحمله على العقد فباطل
الحقيقة فيما قولان حرم في كل علي قول عزيري ما
اذ لم يبيتر اصلا واذا دخله باصبه في عدم اختلال
النكاح اي نكاح المحلل فلا يكفي وطى رجعية بان
طلقها المحلل قبل الدخول طلقة ثم وطىها قبل فراجعتها
وقوله وان راجعها اي بعد الوطى وقوله او زجج اليك الكلام
اي بعد الوطى في الردة ولم يطاقانيا والا حصلة القفل
وذلك اي وتصوير وطى الرجعية والوطى حال
ردة احدها فهو جواب عما يقال كيف يطلق قبل الدخول
او تكون رجعية لان الطلاق قبل الدخول يكون
رجعية مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وعما
ع ش علي م بقوله بان استدخلت مالا تصوير يكون
الزوجة

الزوجة الثاني طلق رجعية قبل الوطى ثم وطى بعدها او ارتد
ثم وطى بعدها مع ان الردة قبل الدخول تحجز الفرق
الحكمة في اشتراط التخليل هو وايضا ذلك ما ذكره القفال
وهو ان الله تعالى شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي
يملك فيه الرجعة فمن قطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستحقا
للعقوبة وهو نكاح الثاني الذي فيه غصاصة اي كراهة عليه
ولهذا المعنى وقت ازواجه صلى الله عليه وسلم عليه غير
اهل نكاح النكاح وعليه ذلك حمل الحديث الصحيح لقوله
انه المحلل والمحلل له ولم يذكر المرأة في ذلك لان القاب
جهلها بذلك فان علمت لعنت وميري ونصدق بينهما
في وطى المحلل وان كذبها فليس اثباتها ولو ادعى الثاني الوطى
فانكرته لم يخل لاوله كما لو كذبها الثاني والولي والشهوة في
العقد خلا فالسليقي يري باختصار وفي عزمه ان
يطلق اي اذا وطى او توطا عليها للمقبل العقد اه
فيما يمنع النكاح في الرق اس المملوك له
مطلقا والمملوك لغيره عند انتفا واحد من الشروط الثلاثة
ثمة الامة والامنة الموصى با ولادها اذا اعتقها الوارث لا
ينكحها الا بالشروط التي في الامة ويلغزها فقال لنا
حرة لا تنكح الا بشروط الامة ويقال في اولادها بين حرة
كما قال نري لا ينكح اي ابتداء او داما قبل التفرغ بقوله
فلوطا الخ وقوله اي الشخص حرا كان او مكاتب من مملكه
صلة او صفة وقت علي غير من هيبه في مقام اللبس فكان
عليه الا برز واجيب بان الا برز لا يجب الا في الوصف وانظر
هذا ولو ملكا صغيقا كالامة المستزاة في زمن الحيا فيمنع
عليه نكاحها ثم رأت في م والتقييد بقوله ملكا تاما ومثله
يج قال سم مفهوم التقييد به انها تنكح من مملكه ملكا غير تام

كان اشترى بشرط الخيار لها واحد ها ونكحته ثم فسخت الشرا
 فيكون نكاحا صحيحا فليراجع اهل و يقياس به عكسه وهو ان
 يبيع من يملكها ملكا غير تام لئلا يكون قد من كلامه ايضاً تامل
 او بعضه بالنصب عطفاً على الصبر المتصل فلو
 طرأ ملك ابي لعله او لبعضه له او لما كانت لا تفرع لان تعلقت
 السيد مال فكانت اقوى من تعلقه بماله فوعده فيها ابي
 في الرجل والمرأة انفسه النكاح ابي لان ما منع في الابتداء
 اذا طرأ ضرر فالتفريع واضح اهدل وقارق صحة بيع العبد
 الموجب من الستاجر مع بقا الاجارة بان ملك الرقبة هنا يقبل
 ملك المنفعة اذا السيد لا يجب عليه تسليم امته الزوجة
 وان قبض الصداق وفي الاجارة بالقبض ابي يجب على الموجر
 تسليم العبد الموجبة اهدل اما في الاول ابي اذا كان الما
 لك الرجل فلان نفقة الزوجة لئلا الاول ان يقول فلان
 الزوجية تقتضي التملك لان المقتضى للتملك انها هو
 الزوجية لا النفقة كما في مروقوله تقتضي التملك يرد
 عليه الزوجة الامة الا ان يرد تملكها او تملك سيدها
 وقوله ولو ملكها لئلا من عطف العلة على المعلول ابي لانه
 لئلا يملك به الرقبة ابي او بعضها وقوله والمنفعة الواو
 بمعنى او اذا لا يتوقف الحكم على ملكها معا والنكاح لا
 يملك به الا ضرب من المنفعة ابي نوع منها وهو التمتع با
 لوطى وغيره وهذا اظهر في الصورة الاولى ابي فيما اذا كان
 الرجل هو الذي يملك زوجته لانه كان قبل الملك لا يباح له
 الا الانتفاع بالبضع والتمتع فلما ملك صار له جميع المنافع
 والرقبة له واما في الصورة الثانية ابي فيما اذا كانت المرأة
 التي ملكت زوجها فلا يقال انها كانت قبل الملك تستحق
 ضرباً من المنفعة لانه لا تستحق عليه شيئاً فقول والنكاح 2

٢١٣
 هو خاص بالصورة الاولى واما في الثانية فلا ملك اصلاً
 فيستفاد كون الملك اقوى في الصورة الثانية لانه اذا كان اقوى
 في الاول مع كون النكاح صحيحاً به فيها ضرب من المنفعة
 ففي الثانية اقوى بالاول لانه لا يستحق بالنكاح فيها شيء
 اصلاً وهذا التعليل سريته من الخيار وهو انه يذكر الا في
 الاول لكون المنهاج لم يذكر الثانية بشرط الخيار له وان
 يطاير وطوره بالملك لان به يلزم البيع لانه اجازة له وانما قيد
 بذلك ليكون ما نحن فيه وهو طوره والملك على النكاح لانه اذا
 كان الخيار لهما كان الملك موقوفاً وان كان للبايع فالملك له
 برعاوي والا فالنكاح لا يفسخ مطلقاً سواء كان الخيار له او للبايع
 او لهما وكذا لو ابتاعته كذلك ابي بشرط الخيار لهما ثم
 فسخت لم يفسخ نكاحها لضعف الملك بالتمتع من ازالة
 بالخيار وتقدم في باب الخيار انه لو اشترى زوجة بشرط
 الخيار لهما امتنع وطورها لانه لا يدري الجهة التي تباع له
 الوطى وان كان وطوره اجازة بخلافه فاذا كان الخيار للبايع
 وحده او المشتري كذلك له الوطى الاول بالزوجية والثا
 ني بالملك واما اذا كان الخيار لها وحدها فليس له ان يطا
 رها وقد يقال بخلافه ويفرق بينه وبين ما اذا كان الخيار
 لهما بان ذلك لا يدري الجهة التي يطاير بها بخلافه فانه يظا
 بالزوجية اهدل وفيه عت على مرامتاع وطورها لا يفسد
 ملكته فيمتنع عليه وطورها سيدته هه ابي كله ولو عقيما
 ابي من الولد نري بخلاف الرقيق ابي من فيه رق فانه يجوز
 له نكاح من بهار رق بلا شرط وهذا يقيد جواز نكاح البعث
 للامة مع تبس البعثة من بهار رق ولو صغيرة وابية
 برعاوي ابي ولم تستحق منفعتها بغير عوا جارة قل فخرج
 الموقوفة عليه والموصى له بمنفعتها ولو علق سيد الامة
 عتقها على نري وجهات نري جازة نري وجهها منه من غير

شرط لان الحرية تقارن العقيد او تعقبه فلا ترق اولادها ثم رأت
ذلك فنقول ان شيخنا دل ولو منقضة للتعميم يعني ان
يتصور بعضهم وكذا يقدر فيما بعد فالبا للتصوير على كلام الشارح
وقب المتن يقطع النظر عما قد عارضه الشر تكون للسببية او بمعنى
مع عن تصحيح وهل المراد صلاحيتها باعتبار ميل طبعه او
يرجع للعرف والثاني ارجح ثم دل ولو كتابية اي زوجة خذ لان
لا يحل للمسلم نكاح الامه الكتابية لقوله تعالى فتيانك المؤمنات
وقوله او امه اي مملوكة شئ من ذلك ثم تصحح بان يكون
مختة شئ اصل او كان ولا يصلح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا
كان انسب فالاول ان يقول الشر بدل قوله كان يكون مختة
او يكون مختة لان العرف يعني النكاح يصح بغير العقد
مع قبيدة وبغير العبد وخذ او مجنونة اي زانية او
غائبة على ما سياتي في كلامه او معتدة عن غير واما
منه فان كانت رجعية فلا بد من انقضاء عدتها وان كانت
بائنا فلا يشترط انقضاءها وكالمختة لانها الان غير صا
لحة وتوقع شفاؤها لا ينظر اليه اهرح دل وفيه ثم مردد للمختة
صالحه تمتع الامه لتوقع شفاؤها وحمله ان امن من العت
زمن توقع الشفا بخلاف ما اداله يامن فلا تمنعها ولا يحل
له ابتداء نكاحها لو كانت امه للحالة الراهنة او لمختة
لانها لا تقبى تقبل للشف الثاني والاية الاول ومن
لم يستطع منكم طولا الاية طولا مفعول وان ينكح على تقدير
اللام صفة لطولا اي طولا كائنا لكاح المحصنات او متعلقة
يستطع اي ومن لم يستطع انكاح المحصنات طولا اي مبرا
او قادر علىها اي بغير اقتراض وغير تاجيل المهر فانه
اعتراض سيم بان كلامه شامل لهما والقدر عليها بان وجد
ووجد صدقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة عندة او عند
فرعه الذي يلزمه اعتاقه لا بخو هبة فلا يلزمه قبول هبة
مبرا

مهر او امه لما فيه من المنفعة في المهر او حقيقة او حكما بان يكون
له ابن موسر فيجب عليه اعتاقه بدل عن ارقاق الولدان
كانت رقيقة او بعضه ان كانت ببعضه جري على القالب
اي فلا مفر بوجه كان ظهرت مثلا لسبب العجز وقوله عليه
فشفقه اي مع قدرته عليه منع نفسه من الزنا خوف الزنا عليه
في تلك الحالة فالعوض ان يكون الزنا فليجاء الزنا حاله
تارة يقدر على منع نفسه منه مدة سفر وتارة لا يقدر
على منعه مدة سفر وقت ايها اوله تظهر عليه فشفقه
لكنه لا يمكن انتقاها معه الي وطءه فيف يقطع المقام بها
هناك من التفرج الذي لا يحتمل النكاح بخلاف ما اذا
امكن انتقاها معه فيجب عليه السفر دل وقوله فالعوض
انه كاف الزنا المحرصة به ذلك صحة وطء قول المهر
او كاف زنا المحرصة عليه لانه يقتضي ان الموطوف عليه
اعني ظهرت الحول ليس معه خوف الزنا مع ان خوف الزنا
لا بد منه في صحة نكاح الامه وحاصل ما اشار اليه من
الجواب ان الموطوف عليه فيه خوف الزنا اقل من المهر
قادر على منع نفسه وفيه انه لا فائدة له لقوله او كاف
زنا لانه قد كور فيما بعد في قوله وخوفه زنا الا ان
يحال ذكره هنا لبيان كون بعض او اد خوف الزنا من
اسباب العجز شئ على من فالمراد منه هنا خوف زنا
مخصوص وهو خوف مدة السفر مع عدم قدرته على
منع نفسه فنبه به على ان هذا النوع من اسباب العجز
والمراد بخوف الزنا لا المهر فانه من ذلك بغائبة سوا
كانت زوجة امه لا على المعتمد عند منوع شئ على من

ومثلها ج د فلا قالت قال ان الزوجة الغائبة لا تمنع نكاح الامة
مطلقا وبه صرح موفى الش حيث قال واطلاقهم ان غيبة الزوجة
او المال يمنع نكاح الامة صحيح اه قال الحلبي وفي عمومته نظر
واستوجبه ش عليه بتعالمه على حج التسوية بينهما في
التفصيل المذكور وقال انه من جهة فلا يمنع العدول
عنه بان ينسب من قبلها المخوف وان لم يكن في ذلك عزم مال
في طلب الزوجة اى التي يريد ان يجعلها زوجة كما تقدم
عن شيخنا كج اه د لو المراد من الاسراف ومجاوزة الحد واحد
وهو ان يحصل له لوم ونقص من الناس بقصد هاق ل على
المحلل لانه قد يجر عنه عند حلوله اما اذا علم قدرته
عليه عند المحل فلا تخل له الامة اخذ اما قالوه في التيميم
لو وجد الما يباع بثمن موجد وكان قادرا عليه عند الحلول
لزمه الش والمعتد عدم تحريم الامة في هذه الحالة لان
في الزوجة كلغة اخرى وهى النفقة والكسوة والفرص انه
مفسر في الحال بخلاف ثمن الما اه زى او بلا مهر كذا
اى وهو قافل للمهر ج د او باكثر من مهر مثل قيدة الامام
والغراي بما اذا كان الزايد قدرا يهد بذه اسرافا ولا حرم
الامة ويفرق بين وبين ما الطهر حيث لا يجب شراؤه باكثر
من ثمن قتل وان قل الزايد بان الحاجة اليه لما تنكره
عليه النووي في تنقيحه وهو المعتد لوفى شمر ما
نصه نعم لو وجد وامة لم ير من سبها سبها الا باكثر من
مهر مثل الحق الموجودة ولم تر من الحق الا بما ساه سيد
الامة لم تخل الامة في هذه الحالة لقدرته على ان يبيع
بصد اقها حق وان كان اكثر من مهر مثل الحق قاله الا و رغب

لا ان وجدها بدونه وكذا به فلا تخل له من ذكره لقدرته
له اى ولا نظر للمنة لضعفها وهذا وجه ذكره لهد و لم يقل
لان وجدها به اى بمهر المنكح وكانت نفقته هذه بالاولى وايضا
فيه رد على النجاشي من نكاح الامة للمنة واجب بانه لا نظر
اليها لان العادة جارئة بالسامحة في المهور بخوفه زنا
اى بتوقعه لا على نه وزوال وجه انها لا تخل بحسب الذكر
مطلقا او لا يخشى الزنا وتخل للمهر مطلقا او لا يخشى
رق الولد لانه لا يلحقه شوبى قاله رانه خطافا حش لمخالفة
لنص الامة لانه امن العت ولا يمتنع ما ذكره بالصبي
فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا يمنع الامة قطعا ولا نظر اليه
طروا بلوغ وتوقع الحمل الحرف المستقبل اه بخلاف الخصي
والعتيد فيحل لها نكاحها بالشروط اه زى او قوي
تقواه اى او قوي شهوته وقوي تقواه سببه
اى بالعت وت قوله لانه سبها اى فهو من اطلاق السب وهو
العت واردة السب وهو الزنا وقوله بالحرف في الدنيا اى
ان حد وقوله والعقوبة في الاخر اى ان لم يجد حل قالوا
بمعنى او قال الشوبى اى عقوبة الاقدام قالوا بحالها
والمراد بالعت اى الذي في الامة ولو قال والمراد بالزنا
لكن الاول يكون تفسير الكلافة الا ان يحاب بان المراد بالعت
في كلامه الزنا مجازا فعمومه ليس المراد عمومته لكل امرأة
حتى الروية ويحتمل ان لا يخص بواحدة لما تقدم من
ان تحتها غير صالحة للمتمتع بحسب العت تامل ج د
عن نكاحها اى الامة مطلقا لا يمتنع اثنان اى صالحتين فيما
يظهر فلا قال الحلبي حيث قال ولو كانت احدا غير صالحة
فلا تخل له امة كناية عن وجوبه التمس بها ويحق بين النكاح
والتمسري بان الولد رقيق في النكاح حرفي التمسري لكونها

نصيرهم ولدوم كبرها ابر مع نقصها بالرق فلا يقال العلة مو
 جوده في الكاف الحق لان ارقاق بعض الولد علة لحدوث
 تقديره والراجح منه المنع لان لو كان يدل عليه ما بعده ولا
 بد من عموم كلام المعنى بطلان ابر حيث ترافعوا البناء والادام
 شفعوا لهم والفرص من ذلك عزوة للسكيب والزوج علي
 السلقين من محاور الا فقد تقدم ذلك في كلامه حيث قال
 وانهم ثلاث الخرافة من من ان الشطين الاولين يحزان
 في الكاف ايضا وخالف في ذلك السلقين حيث ذهب الي ان
 الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاخر اهد ح ل بزيادة
 الحركتين وفيه الجواب ويحذف في حل الامة الجوسية
 له لا بد من وجود القيد ايضا اذا حكمنا بحل نكاح المجوسية
 للمجوسية سولم ر واعلم انهم من هذا افادة شروط
 زائدة علي ما مر اي في شرط ان لا تكون الامة واحدة من
 هذه الاربع ووجه المنع من هو لا ماله في مال ولده ومكانه
 من شبهة الملك وتبريد لما يستحق منفعها منزلة من
 يستحق عينها عت علي م ر وقوله مطلقا اي وجدت هذه
 الشروط ام لا وقوله نكاح امة ولد اي حيث وجب عليه الاعفاف
 كذا قيد حج كذا يخاف اهد ح ل ونقل اسم ان م ر ضرب على القيد
 المذكور كما قاله شيخنا العزيزي واعتمد عدم الحل مطلقا
 محل عدم الحل ابتداء او اما اقول ملك الولد زوجة ابيه لم
 ينفسخ نكاحها كما سيأتي وقوله ولا امة مكانة ابي ابتداء
 واما ولا امة موقوفة انظر هل ابتداء واما او امتدا
 فقط واستقر عت الاول وانما حرم نكاحها لشبهتها
 لمملوكة له وكذا ما بعده مومين له بخدمتها اي وانما
 لو اوصى بخدمتها فله مملوكة قلها بخلافه حج اي لانها
 كالمتاحاة والمزوجة لها الولد لانها ملكه وفيه ان هذا
 يقتضي

يقتضي انها لو وقعت عليه زوجته او اوصى له بمنفعة اياه
 انفسخ نكاحه والقول بذلك قد يتوقف فيه فليحذر اهد ح ل في
 اول الفصل واستقر عت علي م ر بالانفساخ قل لانها كانت
 لمملوكة ولو جمع ما حرمها ابي ولو كانت الحق غير صالحة كانها
 كالعدم اهد ح ل حلت ابي الامة بان لم تكن عند من تصلح
 ح ل كان يقول الحق قضاء انه لو قدم الامة لا يصح فيها
 وعيا شجنا حج وقدم الحق ابي علي الامة اما الولد تقدم
 الحق فانه علي الخلاف وبه يعلم ان تقديم الحق انما هو لطلان
 نكاح الامة قطعا واما اذا قصد الامة فيكون بطلانه غير مقفوع
 به بل علي الخلاف اهد ح ل صح في الحق وان كانت غير صالحة
 لجهة التمتع وان كان التعليل الا ان يتأق فيه بدل وقبائس ما مر
 من جواز نكاح الامة علي غير الصالحة صحة نكاحها فانها حيث
 كانت الحق غير صالحة فليجمع عت علي م ر فالصواب
 تقييد الحق بكونها صالحة للتعليل المذكور ولا يها كما ان
 توخل الحق لتعليل قاصر لا يناسب تعميمه بقوله حلت له الا
 مة ام لا لان محل امتناع دخولها علي الحق اذا كانت الحق صالحة
 لاحت ح ل وليس هذا نكاح الاختين اي حتى يبطل نكاحها
 كما علم ابي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الامة تزويج
 دون الحق فتأمل من غير شرط فاستفيد من هذا قوة نكاحها
 علي نكاح الامة فكالجراي فيصح في الحق فقط
 في نكاح من تخلص من لا تخلص وهي ثلاث الاول من لا كتاب
 لها ولا شبهة كتاب الثانية من لها كتاب محقق الثالثة من
 لها شبهة كتاب وما يدور معه ابي من قوله وهي كسيلة
 مع قوله ومن انتقل الي لا يحل ابي ولا يصح بالنسبة
 للمسلم ولا يحل ويصح بالنسبة للكافر عت مسلم ابي
 ولا كافر با نواعه ح ل فشمع الوثني والمجوسي ويحرم بناء علي

انهم خاطبون بفروع الشريعة من نكاح كافرة وكذا وطوها
 بذلك المسمى ثم قالوا طهر بمثل ذلك المسمى مثل النكاح في
 الحلال والحلال ولو لم يكن فيه اخذها غايية لتوهم حلها بسبب
 ان لها شبهة كتاب بخلاف الوثنية ادليس لها ذلك فها اول
 بعدم حل نكاحها وان كان لها شبهة كتاب اي في الحال ان لها
 ذلك لا قبل ان كان له من انزل عليه كتاب فقتلوه ورفع
 الكتاب فلعنهم الله الكتاب ان لهم قتلها باقيا بحسب نكاحهم
 وفي الواقع ليس كذلك لرفعهم وفي ثم مر والشهيرة ان للمسلمين
 كتابا منسوب الى زوا دنت فلما بدلوه رفعه اهو قال ع ثبت
 نقلا عن بعضهم زوا دنت وهو الذي تدعي المجوس ثبوت
 بفتح الزاي وبال الهملة بعد هذا الف ثم قال فمصلحة وضوء
 وسكون الشين المعجمة ثم خاتمة الاكتانية ثم الامم
 حررها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحا لا شرعا لا ان المقصود
 من النكاح اصاله التوالد فاحتط له ولانه يلزم ان تكون الزوا
 حة الكتابية ام المومنين لقوله تعالى ولا تزوجوا منكم ما كان
 الملك فيها واستدل الفقهاء لجواز التزويج بها بالكتابية بانه
 صلى الله عليه وسلم وطئ صغية وزوجها قبل اسلامها قال
 الزركشي وكلمهم اهل السير بخالفهم واعتدوا في كلام اهل
 السير فعليه يكون كلامهم رقيق في الجواز لا الوقوع لك الدليل
 الذي استدله الفقهاء يدل على الوقوع فلعل اهل السير منعوا
 وطئها ما قبل اسلامها ويقولون ان الوطئ بعد الاسلام والجواز
 مستطاف من اول عبارة من فجل نكاحها الي والتسري
 بها حل وقالوا المحصنات اي في مخصصة ان جعلت الكا
 بيات من الشراكات لقوله تعالى اتخذوا اباؤهم واربائهم
 اربابا من دون الله او غير مخصصة ان لم نقل بذلك وتكون
 الآية الاولى دليل التحريم والثانية دليل الحل وكذلك

٢١٧
 مر بكم اي مع كراهة ان لم يبرح اسلامها ووجد مسلمة تصليح
 ولم تحسن الفت والافلا كراهة بل ليست برعاوي ووجه له هو متعلق
 بمخوف كاقدر الشتم بقوله فيحل نكاح لانها ليست تحت قهر
 انظر فافهم هذه الفلة لوعبار ثم من لانها ليست تحت
 قهرنا اي فيحتاج الزوج الي ان يقهر لاجلها بدار الحرب وفيها
 منته هناك تكثير هو اد الكفار والخوف اخذ هذه الفلة تقتضي
 كراهة نكاح المسلمة المقيمة في دار الحرب حيث لم يعلم
 الا في لانها لا تصدق في اهل دار الحرب مسلمة فلا ينافي هذا
 ما تقدم في السير ان زوجه المسلم لا يجوز ارقا قها حل
 كعقبة كاقدر نكاح المتولدة والتوليد بين ادمي وغيره وهي او
 هو على صورة الادمية او لا وفيه ولا يفيقوا التحريم في التو
 ليد بين مسلم وكافر لانه اسلام يعطى ويقلب سائر الاديان
 لحديث السلام يعطى ولا يعلى عليه حل وان بلغت واختارت
 دين الكتاب وهو كمال وهو المعتمد عليهم خلافا لمذهب
 كتابية لا تحل وفيه انها كتابية وان لم تحرم في الكتاب لانها
 تتبع اشراف ابويها في الدين اذ بعد خصم ذلك بالمسلم
 بل لا يصح حل والوثنية عابدة الوثوث وهو الضم سوا كانت
 مصورا او غير والمجوسية عابدة النار اليهودية فتمسك بها
 لتوراة والثانية متمسكة بالانجيل لا لا متمسكة بزبور
 واوديه من اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وحيات
 ان من كان كذلك على ما حكى لم يتمسكوا بالتوراة بل الان
 يحل كلام الشتم على من تمسكت بالزبور وبكرت التوراة
 شئت بالمشكلة او الميثاق الفوقاني على وهو واحد له عليه
 وكان اجل اولاده واصفهم واشهرهم بابيه واحرم اليه
 ووصيه وخطيبه وولده له في بطن وحده وعمره سبعين
 وهو الذي تفتي اليه الامم انما قاله الدعي في اهل وصحة

منسوبة وصحيفه ادرست ثلاثون واربعم عشر على الاصح
والعشرة الباقية من المائة انزلت على موسى قبل التوراة وقبل
انزلت على ادم اهو وبع عليه قوله تعالى صحيف ابراهيم وموسى
الا ان تجعل الصحف شاملة للكتب قل على الجلال وشوهر
لكن هذا بعيد لان ذلك لاي الزبور وصحيفه شريفة وصحيف
ادريس وصحيف ابراهيم لم تنزل منظم بدرس ابي فلم يكن
للمتسك بها حرفة كحرفة من عندهم كتاب ووجه هذا
التمريض واضح دل وكلمه ان عدم انزال الفاظها لا يمنع
حرفة كتاب المتسكة بها او انه يقتضي انما ليست كلام
الله مع انها كلامه لانها معدودة من الكتب المنزلة ولو
كانت المعاني تسمى كتاب منزلة لسميت بالاحاديث
النبوية كتب الف معانيها انزلت فالحق ان الزبور و
الصحيف انزلت الفاظها وقرموا معانيها بالهلم من الله
تعالى كما قاله قل على الجلال وانما اوحى اليهم معانيه
اي قروها بالهلم من الله تعالى فتكون ليست من كلام الله
على هذا بخلاف ما بعدد لانها حكم جمع حكمه وقوله و
قوا عطف الظم انها تفسير للحكم لانه لو اريد بها كل كلام و
فق الحق لتسلك الاحكام التي نفاها بقوله لا احكام وشرايع
الا ان تخصص بغير الاحكام فتكون عطف موا عطف
خاص على عام زمت الموا عطف لا بد من انتمى لها على وعظ
لا احكام وشرايع عطف تفسير اي فالمتسك بها كلام
متسك دل فيها نقصان راعى معنى غير فانت الضمير
وفى الحديث بعض انهم لما تسكوا من التوراة ينظم
بدرس كان بمثابة الطيب الفاسد فالتفسير فيه نسيان
تجسده او يقال انما بالذنب المتسك اي وفنشد المتسك
او يقال شدة فساد الدين او يقال وفساد الدين اي

باعتبار الاصل صحيح في اسرائيلية اي يقينا فانه
فيكونها اسرائيلية فرب داخله في قوله وفي غير شعاع من كلام
الابا اسرائيل واسمه بالعبرانية عبد الله وهو لقب
يعقوب دخول اول ابائنا الذي تنسب اليه ولو من جهة
الام وفي سائر الارشاد لايت ابي شريف الانجيل لا مطلق الا
صول ولو جلال وهو قريب حيث تنسب اليها وعرفت قبلها
بها دل وعبارة من الاولاد باول ابائنا الولد من انتمائها
اليه ولا نظر لما بعدد وظمانه تكفي هنا بعض ابائنا من
جهة الام وقوله ولا نظر لمن بعدد اي الذي انزل منه
ولا يضر دخوله فيه بعدد البعثة الناصية ولا يضر كونه
مخبريا فلا انزله المجوس المذكور بكتابتهم قلت بينها
وهذا بعيد لما وجد ان التوراة من قبل من قبل لا تخل
تخبر كالمعلم للمسلمين اذ لم يخل اول ابائنا
دين الكتابي قبل تسخير وهذا بعثة عيسى بالنسبة
الي بعثة موسى وقوله لوطيما بالنسبة لبعثة عيسى
لا يوجب من عيسى فلا حاجة لما اقاله الخليلي فخر بعثة
عيسى ناسخة لشريعة موسى وقيل تخصصها لها لقوله
تعالى ولا حمل لهم عصا الذي صرح عليه ورد بان لا يشترط
في نسخ الشريعة رفع جميع احكامها دل ووطي بان علم اي
بالتواتر وشهادة عدلين مسلمين عند القاضي واما في
عقد الجزية فكيف اثارهم تغلبا الحقن الدما ولم يقتضيه
ولا باخبار القليل هنا احكام الانبياء كمن باخبار العدل
يحل له النكاح باطنا لانه ظن اقلية الشارع مقام البقية
ومن ثم هو اخصر وجه بان زوجه مات حل لها المهر وخطا

2. بعد تحريفه وان لم يحتسبوا المرفوع كبعثة من بين
 موسى وعيسى لانهم كلهم ارسلوا بالتوراة 2. لا ابي بالعدل بها و
 بتبليغها كذا ووايه عليهم ما السلام لسرف تسيرهم المتاب
 ان يقول نسيه او نسيها لسقوط قضيلته ابي ذلك الذي
 وقوله بها ابي بتلك الشريعة الناصحة وهب شريعة موسى
 فلم يدخل فيه وهو حق 2. وفي غيرها كالرؤم اهل بيته
 ابي غير الاسرائيلية ابي غيرها يقينا بان علم انها غير
 اسرائيلية او شك هل هي اسرائيلية او غير هاسد ان
 يعلم ابي بالتواتر وشهادة عدلين استلما لا يقول المتعا
 قديت علي المعتمد نري مطلقا ابي تحسبوا المرفوع ام لا
 لتسكنهم المتاسب ان يقول لتسكنه ابي اول الابا
 لتسكنها ابي المرأة ويركف ان يكون الصميم راجعا للابا
 وفيه ان المدعي دخول اول الابا لا فائظ فاعلم
 وكذا يقال في قوله السابق لسرف تسيرهم وقد جاب بان
 الصميم راجع لقومها المعلوم من المقام اهو عبارة المتأ 2
 دخول قومه في ذلك الذي فاعلم هذا التعبير سري في
 شراحه او بعدها وقبل تحريفه انا ذكر هذه الصورة
 توطئة للعكس وكان الاخصان يقول بخلاف ما اذا علم
 دخول فيه بعدها او قبلها وبعد تحريفه ولم يحتسبوا المرفوع
 او عكسه ابي قبلها وبعد تحريفه حل وقوله ولم يحتسبوا
 فيدي العكس او شك معطوف علي علم فهو راجع للمرفوع
 الثلاثة ابي او شك فيها وانما اثر الشك في هذه دون
 التي قبلها انا استلما اليه المسألة في تلك بقوله لسرف
 تسيرهم وقوله السكبي يتبعي الخل فيما علم ودخل اول
 اصولهم

اصولهم وشك هل هو قبل النسخ او التحريف او بعدهما قال
 والا فافمن كتاب اليوم لا يعلم انه اسرائيلية ولا تحتمل فيه
 ذلك فيؤدي الي عدم حل ذبايح اصد هم منهم اليوم ولا في
 كثرهم بل ولا في زمن الصحابة كسري قريظة والتصير وقينقاع
 وطلب حل بالنسب منهم من الذبايح فابيت لان يدعهم
 علي ذبيحتهم من غير انكار عليهم فكيف سري عليهم
 قبل فحتسب لغتوي بعضهم اهل من مردود اهرتهم ورو
 في السقوط قضيلته بالنسخ ابي في الاولين وقوله او
 بالتحريف في الثالثة في حقه بخلاف التواتر
 والحد يقدفها 2. فجميع حقوق المسلمين ثابتة لها الا هذين
 وقسم ويجب ان يسوي لها في القسم وان كان بعض
 بغيره 2. ويختص عدم الجدلوا اختصت في النسبة الحقيقية
 لان نيتها كلابية وفي غير المشقة لا يد ان فتوي عت ابي
 للتصير ولو عسلا ما كرهه بان باشع وجب عليه ان يسوي
 عنها في عا وعبارة في ما قوله في البقية فهي انه يسوي غيرها
 عند الامتناع وهو كذلك قال سدل فيسويها بعتيا طه التمتع
 وكذا في المحنونة من يحس ولو وقعوا عليه وقوله وكوة
 شامل للشوب والبدن وان لم يكن لذلك راحة كرسية وهو
 واضح لان ذلك بغير الشهوة ويقال الرغبة 2. وبكلمة
 ابي فالحال العاقر وكوة كسيف اللبط لتوقف التمتع
 ابي في الفصل وقوله او كاله ابي في التلطيف وما بعدة وشك
 في انما اذا اقصفت الرغبة في تركه الروح كسيفه وكسيف
 او صاخر هل تكون ما شاع فاجاب بقوله لا تكون ما شاع بذلك
 وحيله كل ما تجبر المرأة عليه يجبر علي ان الله اخذها في البين

ان كل ما يتلوه في هذه الاشارة يجب على الزوجة انزاله حيث تاذت
بذلك من احوال من جيران الرجل المذكور ومنه هو ما
سئل به في ذلك جواب فادق وقع السؤال عنه وهو ان
رجلا ظهر بسببه السارق المعروف وهو ابلق اخبر طبيبا
انهما يفلح اوله بخير فذلك كان فلهذا لا يتلوه الا بعد
عبادة بسلامة مع ذلك على عدم تعاطي ما ينفذ فيه
فلا تكون ناسخة باقتناعها وان لم يخبر الطبيب المذكور ان
ما ذكره كان ملائما على النطافة بحيث لم يبق فيه من
المفوضات ملتقى بوجه وجب عليها تركه ولا غير
نحوها ومثل ذلك في هذا التفصيل الفروع للسيادة
وتحذرها من كل ملائمة الجوار ولا يعمل بقولها في ذلك
بل يشهد ان ذلك يعرف طالع الكثرة عشرة له عت على من
يؤتمن به في حق نفسه او لشمله الكسوة وغير الخسوف
غير الاعضاء اي فالجسد في كلام الاصل ليس بقيد وكذا
الاعضاء وتقدم صامرية في ابي لا في السامري احد
الكتاب في ابي وحيد وعلانية من كتبها الي وقت قد مال
اليه وقوله خالفت النصارى في اصل دينهم واطل دين
اليهود الايات بروية والتوراة واصل دين النصارى الايمان
بعبدي والايمان في الاصل دين الايمان باليهي عليه
عليه وسلم والقرآن قال قد علمت اني نبي اهل البيت
ان كتابها وحيها وقرآنها وحيها وحيها وحيها وحيها
بكتة بعبسها ولا يخيل والسامرية في التوراة في
كذلك في توقي النصارى في ابي عبد والقرآن في
ما اذا خالفتهم في الفروع ابي في حالون ما لم تكفرهم اليهود
والنصارى

والنصارى كاستدعاء ملتقى ل لانها استدعت خلافه
خالفت في الاصول فانها خرجها عن عقيدة اهل الكتاب ليس
من اهلها اهلها فاستدعت المرتدة عن الاسلام سلك
فهم ان كفرته اليهود ابي في الاول والنصارى ابي في الثانية
فالواو لمعني او وما قيل من ان الاستدراك صوري لا فاعني
كفرته لم تكن موافقة لهم في اصل دينهم غير ظم اذ قد كفرها
بانكار حكمهم في دينهم او بفعل يقتضي كل من اهل الكفر كالقبا
فصحيح في خلافة تدبر والسامرية اصلهم السامري عابد
المجد في ابي على قوم اقدم من النصارى كانوا في زمانهم
منسولين لصامرية في قوله في يبيد الكواكب السبعة
وهي المجد في قوله رجل شرير من جهة من شمس فتر
لعطارة الاقمار وهي مرفوعة على هذا النظم من السما العليا
الى السعالي في ابي ولا ينافي ذلك ابي قوله ونطلقا
ويطوى الكواكب المختار من النصارى ان الفلك جيا طاف
زري و ذلك انها تقيد الكواكب في ابي فكلهم الراقص يقتضي
انها من النصارى وما تقدم في قوله ويطلق هو يقتضي
انها قوم اقدم من النصارى لانها من ابي فاصل مع النصارى
في ان الذين يعبدون الكواكب السبعة فكلهم فرقهم اقدم من
النصارى وهي المتقدمة وقرينة من النصارى وافقت النصارى
في الفروع ووافقت تلك الفرقة التي هي اقدم في كونهم يعبدون
ون الكواكب في ملتقى وهذه مراد الراقصين والجملة في قوله
الراقصين اطلاق ثالث للصامرية في ذلك ابي عبادة
الكواكب السبعة خالفت الاصل في يقتلهم وقيلوا للقا
هنا لاكثر اقل يقتلهم في هذه عبادة او كان يمكن
ان يقتلهم في ابي في جميع احوالهم ومن اعتقل ذكر هذا

هنا مع الناس ذكر في باب الرقة فوطه لقوله فلو كان المنقل
لأنه أقول قضيت أنه من استقل عقب بلوغه الي ما يؤمن عليه
يقول ليس مراد الكا هو طم لا يعلم اعتقاد بل الواقع وهو
الاستقلال الي الباطل والتعليل المذكور منها هو للكتاب ولا مفهوم
له شومر ومثله من ما استقل اليه جميع كونه باطلا في الواقع
فلا يقال إن هذا التعليل يات فيما إذا أسلم الكافر قلنا
أما يجوز لنا قتله ويجوز من الرقة عليه ويجوز من عليه كذا
قيل وفيه نظر لأنه لا يفر على غير الإسلام فلا بد من قتله
وإن ضربا عليه الرقة أو من كان له حيلة أي استمر عليها
لولا أصل الكفار ولو مرتد استلها لأن لا بد وأما لها
من الزوجين وقد ردت حالها قال الزوجه بكافرة وبدا حقيقة
الكفر لأن أصل الشك أو أطلق بر ماوي قبل دخول ولو
في الدبر وبعد توقعها وليس له في ذلك من التوقف كما
تخوفاً لها ثم روي موقف ظاهراً وأما دونه وطلاق فيها
ب زولا ثقة لها ولأن أسلمت في العدة وقوله فإن جرمها
إسلام بان اتفق عدم قتلها ما جنى إسلاماً وبس وليس له
أنها موعودة الي انقضاء العدة أي ولو بقوله كان غان ثم
عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلم قبل انقضاءها ولم يكره
فإن كذبت قبل قولها والإيمان أسلم بعد انقضاءها أو فارة
الإسلام كما انقضاء أو طلاقاً من تعليلها لما منع من ذلك وحرم
وطمأ وبه هو وماوي أي ينفذ بجميع ما أسلم في العدة
التي نزلت في الشك أي ذلك انتفاعه أي الانتفاع به
كما هو في الشك أي الحكم يصحته أو فارة
وهو الكافر على أي ملة كان
في مثل الكتاب وغيره أن يريد به من جعل منه تشريراً لقوله
تقاً

قوله
ب زولا ثقة لها ولأن أسلمت في العدة وقوله فإن جرمها
إسلام بان اتفق عدم قتلها ما جنى إسلاماً وبس وليس له
أنها موعودة الي انقضاء العدة أي ولو بقوله كان غان ثم
عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلم قبل انقضاءها ولم يكره
فإن كذبت قبل قولها والإيمان أسلم بعد انقضاءها أو فارة
الإسلام كما انقضاء أو طلاقاً من تعليلها لما منع من ذلك وحرم
وطمأ وبه هو وماوي أي ينفذ بجميع ما أسلم في العدة
التي نزلت في الشك أي ذلك انتفاعه أي الانتفاع به
كما هو في الشك أي الحكم يصحته أو فارة
وهو الكافر على أي ملة كان
في مثل الكتاب وغيره أن يريد به من جعل منه تشريراً لقوله
تقاً

تقاً اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله وعبادة من وقد
يستعمل أي الشرك معه أي الكتاب كالفقير والمسكين من
وقد يطلق على مقابل الكتاب ومن يكون الراديه من بعد غير
الله من الأصنام ونحوها كالشرك من كان قوله تقاليم
الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين فيه الشاهد لأن عطفه
على أهل الكتاب يقتضي المعاري عتبت منفيين أي زائلين
عما هم عليه لو أسلم ولو تنقلاً لأحد أبويه كآيات علي
حرة ومثلها الأمة إذا عتقت في العدة أو أسلمت وكان يحل
له فكاك بلاعة من محله لا بد أي قبل الإسلام بان وجوبها
الشرط المار وهذا بعيد ما تقدم من الرجح عند شيخنا في حل
الكتابية للمجوسية والوثنية وفاقاً للرخصة وظلاً للنسب حيث
كانت تحل للمسلم من وقد تقدم حصة الوثنية والمجوسية على
الوثنية والمجوسية كما قاله من فحرم ما عليهما مع حل الكتابية
لما مشكل لأنها أشرف منهما إلا أن يقال قيام المانع بالوثنية
والمجوسية وهو التوثن والتجسس ومنها عليهما ما خرج بقوله
تحلله بحرمه ومطلقة فلا ما قبل التحليل وكتابية غير أسلمية
لم يعلم دخول أول آياتها في ذلك الدين قبل تسخيه وتحريره
أو أسلمت زوجته سواء كانت كتابية أم لا وهذا حكم الظاهر
حيث لم يقل أسلمت هي قبل الدخول أي الوطء ولو في الدين
وقوله وما فيه معناه أي من استحل المني في القبل والأفا
لفرقة من الإسلام وكذا لو أسلم مع انقضاء العدة تعليلها لما منع
من ذلك لأنها مغلوبة أي معقورة أن عليها فإن قلت الفرقة باختيار
من أسلم منهما لأن الزوجة أن أسلم فقد وجدت الفرقة باختيار
وكذا أن أسلمت هي قلت هما مغلوبة أي عليها باعتبار أن الشرع
طلب منهما الإسلام وفترهما عليه فها بهما هذا الاعتبار معقورة

ورج على التقليل فقرة الرد فانها فقرة فسخ مع انهما غير مقلو
بين عليهما فاقول واجب بان الرد يحصل الفقرة بينهما فاقول
عنهما وخرج ذلك في اسلام احدهما او اسلامهما ولو كان
في المعية فيقتضي قسريهما الاسلام منزلة الابتداء الذي بعد
دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح اهلل وعبارة
سلاسلها معاني يقينا فلا تكفي العقل في المعية تقريبا
للمابع وتسلو بينهما الاول ان يقول وتقامرهما لان
المساواة تصدق مع تخلف احدهما عن الآخر لان يقال
المعنى والتساوي مما في ركن النطفة بطلان الاسلام وقوله
للتابع ان لا يتبعه ليجزى اذا ارتد امعا فاقول ان
لان يحصل الا بعلام ان الرخ انه يحصل به وجه ولا محل
لما قبله فمبوء كما هو ظم ولا اريم حصول الاسلام اذا انت
باخرها دون اولها وان اراد التوقف عليه مع وجوبه ما قبله
فظم عوميه واسم ان في هذا التركيب ضمير الشأن محذوف
كما قاله اليوسفي على الكبرى وفيه انه لم يفهم حذف ضمير
الشأن الا اذا اخففت ان وقوله يحصل اي يوجد ويتحقق
ولا يقال انما التام فبين دخول في الاسلام من حيث
المنطق بالزمن كما انه لو مات حور قبل ان يسلم بعد شروعه
في الزمان وقبل تمام كل من الشهادة بخلاف الصلاة يتبين
بالادخوله فيها فالزمن يتحقق بين ذلك وبين الصلاة بان
كل من الشهادة خارجة عن مقتضى الاسلام بخلاف التام
فانه ركعت الصلاة له وشم طيب فهو من اجبها فكان
ذلك التبين ضروريا لاها بل لا يصح بل العمل للاسلام
تمامها ونكت ان يعرف ايضا بان الدخول في الصلاة بالنية
وهي تتحقق مع اول التكبير وفي الاسلام بالا عراف
بمعنى

بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالعلم وتقبله
له بوجد الاعتراف بجميع معانيها عنان فليخصا وقوله لا ياول للرد
عن المخالف كنت لو اسلمت المرأة استندرك على قوله او لم
معا دام وقوله مع الطفل لوقال مع ابي الزوج الطفل والمجنون
كان اظهر وقوله مطلق النكاح مثله في البطلان عكسه عفت
اسلام ابيه فهو عفت اسلامها ولا تظن ان الة العلة الشرعية مع
معلولها لان الحكم للتابع متاخر عن الحكم للمتبوع فلا يحكم للو
لدن اسلام حتى يصير الاب مسلما ثم روعبارة في قوله لان
اسلام الطفل الذي لا يحكم بسلامه الا بعد اسلام ابيه ولا
مها مقارن لاسلام الامم فاسلامه عفت اسلامه لان الحكم
للتابع متاخر عن الحكم للمتبوع فقد حكم بسلامه بعد اسلام
مها وهذا وجه به البلقيين فلا فالج حيث قال بدوام النكاح
يتلوه ما صححوا من ان العلة الشرعية تقارن معلولها فالتز
نت اسلامه على اسلامها ابيه لا يقتضي تقدما وتاخرا بالزمان
اهو وما قاله اليوسفي في علي ان العلة الشرعية تتقدم على
معلولها بالزمان ويردح ما تقدمت البلقيين بان المتابع
فزل نطف المتبوع بالاسلام منزلة يقطع التابع فكان نطفها
في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون الحكم للتابع
متاخر عن الحكم للمتبوع لا يفيد لان المدار هنا على التقدم
والناخر بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يقول عليه ههنا
واسلام الطفل قلمي اي فهو اسرع فيكون اسلامه متقدما
على اسلامها وياتي ذلك في اسلام ابيها فمهم من النظر
مقارنتهم افرام خلاف ان المفسد الطارئ بعد الفقد كان ارتد
احدهما فمراجع في العدة لا يطر وهو كذلك الا في موضع او حيا
ع رافعين للنكاح سلا لمفسد اي عندنا فقط فان كان

مفسد عندنا وعندهم صر مطلقا او عندهم فقط لم يصر مطلقا والاد
 بالفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا والى علماء ملتنا كما قاله الجواب
 بدليل قوله فيقول عليه السلام فيعيد ان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام
 وهو كونه ان يفرقوا بين الفساد عند الله وعند الحق زائل عند
 الاسلام وانما اعتبر زوال الفساد حين الاسلام لان شروط الصحة
 لما لم تقتض في حال الكفر فلا اقل من اعتبارها حال الاسلام لئلا
 يخلو العقد عن شرط الصحة في الحالين والحاصل انهم زوال
 حال العقد في حال الاسلام فتنزلة الابتداء الاصلية الدوام
 بشرط هلاكه لا بقيد كعادته وما الفرق بين العقد والشرط
 ولعله تفقد في التعبير ولم يعتقدوا فسادا والعبارة باعتبار
 اهل مله الزوجه بر ومن الاول المؤيد ان الخروج في فرع الد
 حول وهذه الصيغة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى
 اخرجها لان فرض المسئلة ان النكاح دام بعد الاسلام لانه قال
 وحشد ام الخ وهذه انقطع فيها النكاح بالاسلام فلم تدخل
 فلو قال المتن ولا تنقض مقارنته الخ وحذف الجبسية صح قوله
 ومن الاول ما لو كان في اي صالحة للتمتع وامة سواء كانا
 معا او مرتبا اما مع المعية او تقدم نكاح الحرة فلا اشكال في ان
 فاع الامة لان الفساد قارب العقد والاسلام واما عند تقدم
 نكاح الامة فلم يوجد فيه ذلك وانما افسد وافيه نكاح الامة
 فاعرب في ذلك الى انه اي الاسلام كما بدأ النكاح دون الدوام
 بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قاله الرافعي لان نكاح
 الامة يدل بعدد اليه عند تعدد الحرة والابدال اضيفت كما من
 الاصول فلم يند اعلب هنا شائبة الابتداء في وعبارتهم
 وانما اعلبوا هنا شائبة الابتداء لان الفساد خوف ارقاق الولد
 وهو دأهم فاشبه الحرفية بخلاف العدة اي عدة الشبهة الطارئة

مرنة

الطارئة والادام لزوالهما عن قرب فالجاصل ان الاسلام يزيل
 منزلة الابتداء الاصلية الدوام وعدة الشبهة الطارئة كما قالوا
 كما يعلم ما ياتي في قوله ويقرهم فيما زلوا فيه البناء على
 ما تقرهم عليه لئلا يزلوا والاوليان يزلوا على ما ياتي في الفيل
 الا ان حيث فلا يقال او اسلام علي بن ابي طالب وانما يثبت
 اي الحق للثبوت لانه يمتنع تكاثر الامة تحت حق نكاحها
 اختيارها بخلافه لان اصل الاسلام وقال في كلامه الاحل
 يحتاج اليه لاجل ما اذا طرأ ما يقع بعد العقد كطهره من طهر
 ووطئ ام لم يجز وبجنتها ولا طهره فاذا تقدم نكاح الامة
 على الحرة ووجدت شروط نكاح الامة فان العقد لم يفسد
 بفساد في المذكورات مع ان الزوجة في المولى والامة في
 الثالث لا يخل عند الاسلام هو فيقول علي بن ابي طالب هو
 اللذان بعدد ففرغ من علي بن ابي طالب وقوله لا علي بن ابي طالب
 ففرغ علي بن ابي طالب زائل عند الاسلام تنقض عن علة
 المنهاج فقتضية وهي اظهر عند اسلام اي قبل ولعله
 يقتضيه انه لو انطبق احد العدة على اخطأ في العقد فانه
 على ذلك لان يصدق عليه ان العدة تقتضية عند الاسلام
 ونفلا عن شئنا انه لا يقر علي ذلك المقارنة المانع وهو العدة
 للاسلام ح ل وهذا هو الخطف لا يثبت للعقد عند الامة
 في الاول لا فساد لان النكاح يلاوي ولا شئ في الجمع اثنان على
 بطلانه بدليل ان داود الطائفي يري صحة النكاح بعد الولي
 والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يعتقدوا فسادا
 بايصاح اي لان قول المتن لا تنقض مقارنته الخ فانه يصدق
 منع الموضوع فتشمل ما اذا انتفى الفساد بالامة كالنكاح
 بلاولي وشهود ذلك يفكر عليه قوله في فصح لا يخلو

لا يفتقر لمقارنته لفسد لعدم الفساد اذا المقارنة لا بد فيها
 من الفساد والنجس انما هو منصب على تصرف كالمقارنة فلو كان
 مقصود بنفي الموضوع فيه شيء وفيه ان موضوع السالبة
 نفس المقارنة فلا يرد شيء مما ذكر اذ يصح ان يقال لا يفتقر
 مقارنته لفسد لعدم وجود المقارنة له وعيا عن قوله
 لا يشترط الفساد اي فهو مثال للفسد الزائل عند الاسلام
 امر بما علم من العلوي او كرم ففسد وهو خلاف ما مر من
 انه غير ففسد وذلك ان تقول الخلو عن الولي والشهود
 بتحقيق عند الاسلام فابن الانتفا ولعل الجواب ان يقال
 الفساد فلو العقد مما ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق
 عند الاسلام والمتحقق عند هو كون العقد السابق
 ضامما اذ كرم حين صدوره وذلك ليس هو الفساد
 على تكاح موقد فيه ان هذا هو تكاح المستعة وقد يقال
 على ابن عباس واستمر عليه وان كان مخالفا فيه لكافة
 العلماء من الصحابة والتابعين لاسيما فهو غير ففسد فيصح
 سواء اعتقدوه موقدا ام لا الا ان يقال لم يفتقر بخلاف ابن
 عباس للاجماع على خلافه فيكون ففسد الكنت يرد عليه
 خلاف طوره الظاهر بغير ما مر ان اعتقد موقدا او القبر
 باعتقاد اهل مله الزوجه برعاوي وقد يقين من الوقت ان
 لان الفساد ليس تراكبا عند الاسلام فان لم يق من الوقت
 شيء فعلوم ان لا تكاح لا اعتقادهم ذلك بل ككاح طرات
 عليه عدة شبهة كان اسلم فوطئت بشبهة ثم اصلت
 او عتسه او وطئت بشبهة ثم اسلمها فبعدتها على الذهب
 وان كان لا يجهل تكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا تقطع
 تكاح انهم فاشبه المحل يكونه يحتمل في النكحة الكفار حال
 يحتمل

٢٢٢
 يحتمل في النكحة للمسلمين فقلنا عليه حكم الاستدانة فلا بد
 نظام ثم روي استشكل للفقهاء عروضا الشبهة بين الاسلام
 حين بان احد الزوجين اذا اسلم شرعت الزوجه في عدة النكاح
 وهي مقدمة على عدة الشبهة كما سياتي قريباً في كتاب
 العدد فاسلام الاخر يكون في عدة النكاح لا في عدة الشبهة
 واجيب باجوبة منها ما قاله الا علم وغيره ان لا تقطع بكونها
 عدة نكاح ليجوز ان يسلم المتخلف فيشبهه بالمتزوج فيها
 ليس عدة نكاح بل عدة شبهة زمني وعن الاجوبة ما اذا كا
 نت حائلا فانها تقدم عدة الشبهة على عدة النكاح وهذا
 الاشكال لا يرد على كلام المصنف لان كلامه في الاطراف الاسلام
 على الشبهة والاشكال فيها اذا عرفت الشبهة بين الاسلام
 كما في عبارة من وفاسكال الفقهاء الوارد عليه فاعلم وتكاح الكفار
 صحيح والوجه انه ليس لثبوت البحث عند اشتغال النكحة على
 ففسد اول لان الاصل في النكحة الصحة كان كتمانهم و
 امر ليس لنا البحث عند اشتغال النكحة بهم بعد الترافع اليها
 والمراد من لا يفتقر على اشتغال النكحة بفسد ثم ينظر هل
 هذا الفساد باق فينفصل العقد او لا وهل فينفصل فامر
 من ان لا يفتقر عقد غير النكاح على ففسد غير تراكبا بل
 اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث ولا فالبحث فينتج عليها
 روي اي يحكم بصحة والا فالصحة موافقة الفعل
 ذي الوجهين الشرعي فهي تستدعي تحقيق الشرط بخلاف الذي
 بها فانه رخصة وتحقق قال الشيخ ولعل المراد انه يعطى حكم
 الصحيح والا فانه لا يحكم بصحة لا يخلص تأمل في
 وكتب ايضاً قوله اي يحكم بصحة اي حيثما وافق الشرع
 واما اذا وافق الشرع كان زوجها القاضى فصحيح لا يطابق

تقريب الصفة عليه دل ولاهم لو ترافعوا الخ فيه تعليل
الشك بنفسه لان معنى قوله لم يظلم انا حكم بصحة فيكون
المعنى ونكاح الكفار محكوم بصحة لانهم لو ترافعوا اليها
حكم بصحة تأمل فلو طلق ثلاثا ثم اسلمها الى اوليها
هو ولم يتخلل علي الكفر وما ذكرناه في الصورة الثانية ظو
ان اوهم اطبا فيهم علي التعبير هنا بتم اسلمها فلا فيه
اما لو تخلف في الكفر فيكون فاما ذكرنا في الصورة الثانية
في ظو وانما هو اطبا فيهم علي الكفر كفي في الحل اهد
شهم واما لا يملك ولو في الكفر معوا اعتقدوا وقوع
الطلاق فلا لا يملك لانما طهر حكمه الاسلام سادس
والظاهر ان مثل الخ الدم لو راو او متقوما دل ان قبضته اي
الرشيد لا يملك او قبضته ولي غيره ها ولو اخبارنا قاضيه
فان لم يقبضه احد من ذكره بان قبضته سفيحة ترجع الي
اعتقادهم فيه فيما يظهر شهم لا يتبع الي بالنقض
كافي في الرض عبد ومكاتب وام ولده ولو كانوا كفارا
بدليل الحاقهم بالاسلام اذ لو قيدوا بالاسلام كانوا اذ خلد
في الاسلام شجنا فلها انما طهر ما يقبض والاعتبار في
تقريب ذلك في صورة مثلي كثر فهدت ظروفا واختلاف
قدرها ام لا بالكيل وفي صورة متقوم كثر من مرادت احد
ها بوصف يقتضي زيادة قيمتها واختير ميراث بالقيمة
عند من يرثها نعم لو تعدد الخنس وكان مثليا كثر خسر
وزق بول وقبضت بعض كل منهما علي السوا فيسحق
اعتبار الكيل ولا ينافي ما تقرره هنا ما قوف الوصية انه
لم يملك له الا كلاب واوصي بطلب من كلابه اعتبرا للعدو لا
في القنينة لان ذلك يخص قنينة فاعتقرتهم فالان يقتصر
في

في العاوضات شهم اي وان لم تقبض من خيار قبل الاسلام
لم تقبضه اصلا او قبضته بعد الاسلام هو الكفر بوجوب حلها
او اسلام احد هما كما نص عليه في الامر شهم ولو حلها بمقتضاها
لم يملكها اي في غير المخصوصة اما لو في مخصص فلا يملكها وان
وطها بعد الاسلام شهم اي بالامر بها اليه استحقاقا وطها لاسلامه
ولا ينافيه ما في الصلح ان لو كان في ذمة فدية تقربها او غيرها
التي امكنها لها بالهرولان ما هنا في الحرين وفيما اذا اعتقدوا
ان لا يملكها بحال بخلافه شهم فيهما ممر في المكاتبة خسر امروا
مسلم او حرين كما هو ظو وهو ظو ان كافر من المثل او المسمى فيها
اما لو كان في الذمة قبل يان ذلك فيه ايض بان يقصد عدم
رفع ما في ذمته ويبرأ بذلك امر لا انظر في والظلمة يان
فيه ايض بدليل قول المثل والاسقط لان السقوط لا يكون الا
عما في الذمة شجنا ولو قرا في الامر اذ هو في الامر اليها
ولو لم يملك احد هما فقط بان قالنا احد هما طلب خطبه بوليد
بقية الكلام شوري فلا خلاف الاول ان يملك الا لاجماع
وهذا انما هو الاول والاولي حلها الي الثانية وفي العا
هدين الاول علي الذمة كما قال بعضهم اذ لا يقتضي الي
النسخ الا ان تعدد الجمع والجمع مكنت وقال عليه اذ كانت
الثانية مسوخة بالاولي وقد سلم ان الثانية في المظنة
لم يملك ذلك لروم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي
الي الجمع ويجاب بان المختلف في الحقيقة القياس لاهل الذمة
علي المعاهدين الذين يورثونهم الامة ولا يملك الامة
اصل القياس جعلت الامة الاخرى باسطة لها من حيث الجمع
من صحة القياس طينامل اهمية وشري لا لهم قاصدا
الذين يان علي المعاهدين لعدم وجوب الحكم بينهم قيل بوليد

ان يقول
لا يجمع

قوله تعالى وان احكم بينهم فمننا عدل كان ناسخا لهذا القياس وعبارة
 ثم راولوا حول الامم الاولين على اهل الذمة والثانية على القاهد
 بن اذ لا يحل الحكم بينهم على الذمة لهدم التنازع احكاما
 منها ولم يلقواهم دفع بعضهم عن بعض وهو اول من اخرج
 لانهم لا يعتقدون تحريم ولا مانعهم على شريعة حيث
 لم يتنازعوا ولا ينافون اسهل من الرخا لان التنازع وان
 لم يكن في انتم اذ املتنا وذاك لم يجد في ملتقط قاله فان
 قلت هم مكلفون بالفروع فلم يوافقوا في ملتقط قاله فان
 ذاك انما هو بالنظر لعقلهم عليها فيها لا في الواقع وفيه
 انما هو بالنسبة للحكام الدنيا على ان التحقيق عند رب
 انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع المجمع عليها دون المختلف
 فيها لا لعقلهم فيها لا لعلمهم يعتقدون انهم اهل ذلة فان
 قلت يشكروا على التقليل لعدم اعتقاد تحريمهم حد الحنف
 بسبب ما لا يسكن من الشبهة اذا وقع الحكم ثاقف قلت
 بغير ما ان من عقول في الحقيقة ان العبد يذهب الحاكم الرا
 فع السبع التنازع الفواعل الاذلة الشاهدة بضعف رايه
 فيه ولا كماله هم اهل تحفة ونقصم اوصافهم بهذا مع
 تقدم كثير من صوره كقولهم فيقولون على نكاح بلا ولي وهو
 احد لانه ضابط صحيح بجميعها وغيرهم
 في حكم من زاد على القدر الشرعي ابي وما يذكره من
 قوله او اسلم على ام وبنتها او على امه اخذ الاولين ان
 يقول في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من زادت الزوجات
 لانه ذكر حكم كل منهما وقد يقال مرادة من زادت بالنسبة
 لانفسهم او لم يثبت من غصمته ولا حكم ذلك انه يلزمه
 اختيار مباحة وينفع نكاح المراء وقوله من زوجات الكافر
 بيان

بيان لمن وقوله بعد اسلامه من علق بقوله حكمه لم اسلم
 ولو اسلمت على الكرم من زوج لم يكن لها اختيار على الاصل
 اسلامها او مرتبات ان ترتب النكاحان من الاول وكذا لو
 اسلمت دونها او الاول وحده وهي كتابية ثم زفان فان الاول
 ثم اسلمت مع الثاني اقرت معه ان اعتقدوا صحة وان وقع
 بعالم تفرع واحد من مطلقا اخرج وخطوا وانما لم يثبت لها الا حيا
 كالرجل لا يملك ابتداء نكاح الكرم من رجل بخلافه من
 مباح له هلا فلا كالام فيباح له فادته للاختصار وميك امه
 صرح بالمرح هذا البيان ان الاضافة فيما بعد على معنى ذلك
 الحرف لا يحل بعضي في اومت ولم يصرح به فيما ياتي للاختصار
 ولعلم من هناك وقطع ما بعد عن الاضافة لعلم المتناظر اليه
 فيه ولم يقطع هذا لعدم تقدم مصنف قبله يعني الاضافة اليه
 فيه تامله فيكون بعد اسلامه فيها الى القدر وهي
 من حين اسلامه في ذلك لزمه اختيار مباحة ولا يشترط فيه
 الا شهاد عشرين وكيف الاختيار الصريح بان يختار الصريح فيما
 زاد على مباحه والخاص كما ياتي له اولا في بضعه اماله
 لم يجز بضعه وراق للمعارفات كما يدل عليه قوله واضع نكاح
 في بلاد وان اتى بضعه وراق لم يجز بضعه اماله في
 الميسكات وان وقع نكاح من زاولا من حين الاسلام الف
 اسلموا معا والاقرب اسلام السابق من الزوج او المصلحة
 فتختص البعده منع لانه لا يملك الاسلام السبب في الفرق لا
 من الاختيار وقرينة من قرينة فسخ الفرق طلاق ثم في
 عن لان ولعله انما هو على ان مع انه من قبله يتم اسلام
 كل من على عشر سنين كما قاله ابن الجوزي لعله الحديث
 في شان غيلان دون غيرهم قد بقي وقال البرجاء

لا منه الذي وقع منه الخطأ مع النبي صلى الله عليه وسلم
 أمسك ليرى ما لي اختراجه الأذرع ان أمسك للوجوب وما
 قد لا يباحه وانما هذه من واختار بعض من لا يوجب احد
 هما او وجوده يتعين الاخرين جميع ذلك نظرا ولا موهبة لتعين
 لفظ احدها معينا لوجوبها وايضا اختار ذلك للوجه ان
 الواجب هو القوة المستمرة لا يبيها الموجود في صفة باطل
 وهو متميز بباحه من غير والجمع بين ما تكذب به ما ويؤمله
 قال علي الخليل والظلمة ما الخلق بين ما اختار من بين ما قبله
 وهو وجوب واحد لا يمتيز بباحه يحصل باحدهما فالحق
 ان الواجب واحد لا يمتيز لانه يلزم من احدهما الآخر كما يدل
 عليه قول المتن لزمه اختيار بباحه وان دفع من راد مع قول
 الشر فيما يات ولو اختار الضم في ما راد على المباح بضم
 المباح للتمسك وان ليريات فيه بصفة اختيار وقوله اربعا
 صريح في انه لا يجزي اختيار واحدة لان تكاثر الكفار صريح
 في استمراره الا سلام في اربع طبلات وهي كمال حج على
 مذهب اهل البيت من تباها فلا قال في الثانية مع انه اخصر
 لعله وجه العدد له عنه بقوله ان الراد القاطنة مع المتروكة
 قوله الوفاء عند فتاوى اهل اهل ايات بعضها ان يبعد اسلام
 اهل الوفاء قبل اسلامه فهو من غير ان يقتضيه ان قبل اسلامه
 فيختار منه الباقي ان شاء من جلاله على اختيار الميتات فلا امر
 وقد يقال انظر لا يباح ذلك في التعميم الذي ذكرناه
 من ان الاستعظام انما هو القاطنة انما هو المستعظام
 في وقايح الاحوال ينزل في العموم في القاطنة مع
 لقاعدة اخرى وهي وقايح الاحوال اذ انظر في اليها الاحتمال
 كسها ثوب الاحمال وسقطتها الاستقلال وحقت الاولين
 بالاقوال

٢٢٧
 بالاقوال والثانية بالفعالية لومثالا الثانية لمستعظاما
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي في استراجه في النبي
 استدل به ابو حنيفة على عدم النقص بمسب الاطلسه فانه
 يحتمل ان يكون لفظها على كل حال لا يستدل به اعتبارا لغير
 الحق فلا يحل عليه ان يختار اربعا والقياس على عليه ان يختار
 اثنين وظاهر كلامه ولو كان عليه لو جاز من كل من يباح الحاجة
 فيجب عليه ان يختار اربعا لا واحدة كما قرر شيخنا الزماني
 ان لا يفتقر في الكفر وفي الروام ما لا يفتقر في
 المسلمين اعماله وفي اليمين حقيقة بل لا يفتقر في
 ذلك لان الاختيار او حيلة بالظن فلا يقوم مقامه في ذلك
 غير ذلك مع مقتضى في حاله وان كان الغالب ان في مقتضى
 المختار او بعد احكامه في عدة فيه قصور وعلم من
 او اسلم بعده او قبله بعد الدخول في العدة من مقتضى
 للمقبلية وقد ذكر الشرح فيما بعد في قوله وكذا الواسم المباح
 الحق فانظر لم فصلها على مقتضى وظلا ادخلها فيه تامل ولم
 يكن تحت كتابه لم يذكر مقتضى العلم ان يقال في مقتضى علي
 قياس ما تقدم انه ان كان تحت كتابه كناية لم يتعين المباح بل يختار
 او يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي في الثانية وان اسلم
 اس من راد بعد العدة فانه لا على قبا سلامه وهذا التعميم
 ساقط الصورة الثانية وكان عليه ان يذكر في ما يناسب
 الصورة الاولى بان يقول وان اسلم اس من راد بعد الزوج
 في الاولين وبعد العدة في الثانية ليطالب التعليل الذي
 ذكره بقوله في اخر اسلامه الحقان بل لا يفتقر ان اسلم
 من راد فيه ان الكفر ان الذي اسلم هو المباح فقط

قيد الشئ بذلك قدوم التفصيل المذكور في المفهوم خلافاً لفرق
 التسليم تأمل والاعتناء بجمع المباح وكذا لو أسلم المباح
 أي فأن المباح يتعين في العدة وهي من حين أسلم المباح
 اهـ ٢ له وأستأني به أوفى العدة كما مر فإن دخل
 بها أو شاك في غير المدخول بها ثم روى قوله أو بالام ولها مهر
 المثل أن كان المصنف فاسداً أو الفاعل ميبساً سلك له حرماتاً أبداً
 ولو قلنا بفساد انكحاشهم لأن وطئ كل بشيئة محرمة الإجماع
 ولكل المسمى أن صح والافترار المثل ثم روى به يعلم ما في
 قول المصنف على صحة حكمهم وأصبح باقياً في المباح
 للمصنف بالعدول المطلق وقوله ولكل المسمى أن صح
 بلها كإرضاء وإدخال بالام وجب للبنت نصف ما ذكره بأن
 لم يدخلها واحدة منها وتنتقل الام نصف السهم إن كان
 مطلقاً أو نصف وهو المثل وقوله أو دخل بالبنت والام
 نصف السهم إن كانا صحيحاً أو النصف من المثل سلك
 قال ٢ له ومثلها أي عدم الدخول بواحدة منها حال الوشك فهل
 يدخل بأحدها أو لا ولو علم أنه دخل بأحدها أو شاك في عينها
 لم يتأثر بطلانها كما هو المسمى والاحتياط أن يعطى كل واحدة نصف
 المهر ويوقف النصف حتى يبين الحال يقال دون البنت
 فإنها تتقيد ولا ينقص نكاحها ٢ عليه عامر أي من
 صحة النكاح ٢ له عند اجتماع أسلافها ولا يفتقر في
 ذلك صدور الاختيار عندهم وخلافه ليس له في بطلان
 سهم وهل تخل له أن كان فعلاً عن صداق مرة وقوله
 هـ لا تخل له بأن كان موصراً به أو لم يكن قوله عند اجتماع
 اهـ لأن كلام الأصل يقتضي حل الثانية لأنها حال أسلم المباح

الثالثة تخل له تأمل ٢ له أي قصد أن الثانية تخل له عند اجتماع
 أسلافهم وأسلافها في العدة أنه حال أسلم المباح كان معروفاً
 مثلاً وظن أن تعيد لقوله اختار منهن يتصلح للتمتع وهذا
 بخلاف ما مر من أن الأمة لا تقتل من الحق وإن لم تصلح للتمتع وتتر
 يلزم هنا الإسلام فتزله بقتل أن يكون الحكم هنا كذلك إلا أن
 يقال لا يلزم أن يعطى حكم البنت أحد كل وجه فليست بغير
 شوب من مقتضى أي ماله يقتل اختار من قوله بعد ولو لم
 وعتقنا ٢ اختار مقتضاه عدتها حال الواحدة قبل النكاح
 عدة الحق فهو باطل وإن كان لدفع الحق لوقوعه عن غيره و
 قته فيجوز بعد انقضاء عدتها ثم روى وعتقنا أي للأمام
 أسلم ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف من عدة للصورة بل الظاهر
 بطلان التام لها ولغيرها أن ينظر العتق قبل اجتماع أسلافهم
 والإسلام الروي فيصدق ذلك بمقالة أسلم ثم عتق ثم أسلم
 أو عتق ثم أسلم ثم أسلم أو عتق ثم أسلم ثم أسلم ثم روى
 بشرط أي شرط حلها له أي العاطة ولو طلقها أو تزوجها
 فمن الضرر لفظ الطلاق ومن اللزوم فسخ ما زاد على المباح ٢ له
 وكبرية أشارة فيه أن غاية ما يستفاد من تكرار الكاف أن
 الثاني غير الأول ٢ له ولو اختار الفسخ من جملة كفايته وقفت
 وأزالت أو كناية كصفتها وأبعدت ٢ له بطل المباح أي فهو
 اختيار لزوم الطلاق أي فأن من العاطة أو كفايته من هو موقوف
 أي مع حذف حرف العطف عليها فتركه وهل هو مخرج فيقال
 اختيار أو كناية فيه لو مخرج من مخرج فيه وكنايته كناية فيه
 الظاهر الثاني لأنه لا يفيد الاختيار الاضمار ٢ له وعبارته من
 قبل أن أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح معناه وليس
 كذلك إذا فسخت نكاحاً بنية الطلاق اختياراً للسكاح وأن

اراد الاصح ووجه عليه ان الفراق من صراح الطلاق وهو هنا نسخ
وتجاء به باختيار الثاني ولا بد من الفراق لانه لفظ مفسر له وهو
هنا بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه التبادر منه فمن من قالوا
انه صريح فيه كناية على الطلاق ههنا فانه احتياطي لمصلحة
ايضا كان قد اخبر تلك المسألة وطلقك دل الاقراق
انظر هذا العطف فانه لا يجيب ان يكون معطوفا على طلاق
فانه من مطلقا له فهو هنا كناية في الطلاق ولما كان صريحا فيه
في الزوجية الحقيقة لانه لما لم يقل الزوجية احتمل غير معنى
الطلاق لانه كما يجب ان لا يفسر من غير صفة الطلاق لانه
اختيار للفسخ اي ويصح اختيار السكاح في غير الحاققات
قال قلنا هذا الفرق بين الفراق والطلاق من حيث الاول
اختيار للفسخ والثاني اختيار للمصلحة مع اشتراكهما في
حل عصمة الزوجية قلت الفرقان ان الفراق مشترط بين الطلاق
وبين الفسخ فلا بد له لانه على الاختيار من بين الطلاق
بخلقه لفظ الطلاق فالعراق حق من اقسام علي الكرمين
العدد المصريح صريح في الفسخ وفي هذا على صريح في الطلاق
منه وهو قوله ولا يكون اختيار السكاح في هذا الفسخ لانه
يلزمه الاختيار للسكاح في الباقية الا ان يعقوب جليته وسيد
الطلاق لانه الطلاق يتضمن اختيارا للمصلحة في السكاح والفسخ
لا يتضمن الاختيار للمصلحة لانه من بين الحلال
محرر فيه انه محرم للحلال ولا يكون مع الفسخ بوجه وقوله من الوطى
اي الحلال دل وكل منهما الى التحريم والافتقار وعبارته
صريحة في كونه المصير راجعا للظهار والاكيل وتصلها لان كلا
من الظاهر والاكيل وعليه فمضى قولنا ان الفسخ لا يجلب
ان المقصود من التباعد عن الوطى وهو فيها البقاء انتهى
شجنا

شجنا البقاء منه بالسكوة الذي البقاء لا يجنبه انما هو
مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تحريم الحلال ولا الامتناع من
الحلال تامد ولو اختار الولي منها او لظاهر منها للسكاح حسب
مدة الايك والظهار من الاختيار فيصير في الظاهر عائد اجيب
لم يمارقها بعد الاختيار كلاج دل ومردود في البحث انما هو
مطلق التحريم اي بالغير الناشئ عن الايك لا يفسد وهذا ليس
مراد ههنا بل المقصود التحريم والامتناع الناشئ عما ذكر
من الظاهر والاكيل الا ان يقال المراد التحريم والامتناع للمحرر
عما ذكر وعبارته من السابقة لا بد عليها ذلك ولا يفسد اي ما
لم يوجب الطلاق بدليل قوله فان نوى بالفسخ لم يذكر الفسخ
مع الاختيار لان المراد للفسخ في غير المختارات اه شجنا
معلوم بالتعيين انظر ما المراد بالتعيين مع ان الاختيار على
التراخي كان قبل الراد التعيين حالا قلنا بقاء كونه على
التراخي والتفصيل المراد بالتعيين القائم كلفه من قلنا بقاء
قوله فيما بعد وله حصر اختيار في الكرمين مباح فهذا تعيين
غير تام فكيف يكون عامورا بالتعيين التام وبذلك يفسر على
انه على التراخي من حيث لم يوجد منه ان المراد بالتعيين كذا
وعبارته قوله وله حصر اختيار في هذا يدل على ان الاختيار
يجب فور الان بقاء هو واجب فور الان فيفسر له ان
يحصر الاختيار في الكرمين بطالب بالتعيين فور او يعقوب
او اطلب الا انها ثلاثة ايام مرادها انما بالتعيين غير الاختيار
لان في طلاق اي وحصل به الاختيار فهو كناية طلاق
وقد اتى هذا صريح في باب اي في الزوجية الحقيقة او كان
بها عيب وجد نقاد افاقه منوعة فكيف يكون كناية في عيب
واجب بانه مستثنى من القاعدة من رعاية لفرقة منه عيب

في الاسلام ووجهه اختياره لما لم تعلم الزوجة احتمال فعين
 التلاوة في الاكثر من مباح كان يقول اخترت الزوجة هذه
 السنة او في هذه الخمسة بيننا وعبارة المباح ولو حصر الاختيار
 في خمس او اكثر اندفع من مراد وعليه تعيين المباح فمنه لان
 ما في اسلام من قول فكل من مراد في الاختيار تعيين لا مر سا بقا انشا
 ان التوفيق ثم كانت العدة من اسلامها ان اسلمها معا او من
 اسلام السابق منهما ان اسلمها مرتباج له اي بالتعيين بالتعيين
 اشارة لما ذكره في هذه المبرور الاسلام من مراد وقوله لم
 عليه تعيين راجع لقوله وله اختيار فيما كان من مباح كان
 عليه عليها ثم ووطئها وعليه التعيين التام وقوله وعليه
 هو في راجع له الم وان كان يصح ان يرفع لاصل المسئلة اي
 وعبارة ثم وتفقتهن اي المختار وكذا انما اسلم عليها لها
 لم يختار منها شيئا فان تزكته اي احتلج منه اطلاقا او بعد
 اختياره اكثر من مباح فان لم يستعمل اطلاقا فلا ثم ليانها
 مدة التزوي شرعا حية ولا يتوقف على طلبه خلافا للشيخ
 ومن فقه ولا يتوجب الحاكم على الممتنع لانه اختار من هو قويه
 فارق تطلقه على المولى الذي وقوله بصريح فاذ ابري عن
 الضرب الاول كره وهكذا الي ان يختار اهرسل عمر اي
 زيادة على الحبس لان الحبس فخره كاف مر وعشر
 ذكر العشر تغليا لليل كافي الامة وعلت الليالي لتعقها على
 الابل مر ومن الاقط اي ومنه الباقي فمنا الاقرا ان كان يقى
 منها شي لان ابتداء الاقرا من الاسلام وهو ما يفر عن الموت
 الا في ابعوا الاشهر منه فان لم يقى عن الاقرا في كان حيا
 صت ثلاث حيا بعد الاسلام وقيل الموت فامها بقصد
 عدة الوفاة فظاهرا في وقت ملة اربعة زوجات المراد بكثر
 المو

الموروث بعد ليل بيان بقوله من ربع او ثلث او عتبة المباح و
 يوقف نصيبه زوجات المورث لصلح اي الي يصلح بان يقول كل
 من لم يصلح حيا انها هي الزوجة تكون الصلح على اقرار كذا قال
 الصبي والمراجع عدم وجوب ذلك وهذا من الاماكن التي
 يجوز فيها الصلح مع الانكار له ومنها ما هو مطلقا احدي امراتيه
 ومات قبل البياض والواحد على لثان وديعة بعين جلد وقال لا
 اعرف لا يركا هيل وقيام كل بيعة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح
 على غير المدعي به لانه بيع وشرطه تحقق الملك قبل وقوله
 لصلح اي اتفاق وتضمنت صلحا جائزا ولا فقد ملة في
 المطلق اربعة انواع وهذا ليس فيها الايقال انه من قسم
 العاملات والذين لا فاقول في هذه الاماكن يبين ولا دين
 لا جواهن على الاخرى اذا علمت هذا علمت ان قول بعضهم
 لا يشترط تقدم الاقرار او يكون هذا من الموضع التي يصلح
 فيها الصلح من غير اقرار فيه تشاهل لما علمت من عدد
 هن اي الموجود لا العدد الشرعي الذي هو اربع فان كنت
 ثمانية قلها التمام راي لا ربع لانها ليست زوجة محقة
 ج لد دفع اليهن ربع الموقوف وما بقي يوقف الي صلح
 الخمسة مع الباقيات وكذا يقال فيما بعده ولا يقطع به
 تمام حقهن بل يصطاح دفع الباقيات الذي لم ياقذن في
 بقية الموقوف بقسا او تفاوت لانها في حتم
 حوت الزوجية اسلمها ما هو حاصله ان الصور منطوقا و
 مفهوما ثمانية اربعة تستمر فيها المنة وهي صور المنطق
 واربعة لا تستمر فيها وهي صور المفهوم بخلاف ما لو
 اسلم قبلها ولا منة لها فعدة التخلع وينبغي ان تستلما اذا
 كان التخلع لغدر من صغر وخوة كجوت اهر مرع شوقي

المسئلة

ثم الروض بخلاف ما لو اسلم قبلها وان كان تخلفها الصغر او جنونا
 او اعما ثم زال المانع واسلمت في العدة ومثله حج ووجهه بالاعتقال
 كالشؤر والشؤر يحصل من الطقة وغيرها لانه لا يتوقف
 على الاثم كما سياتي في باب ولو ادعى الزوج اسلمه قبلها لم
 يقبل لانه يريد استقاط المنة الواجبة عليه ولو ادعى الزوج
 تلخر اسلمها وهب تقدره صدق لان الاصل استمرار كونه
 وبراءة ذمته فلن موافقتها له ولو اريدت ففاب من اسلمت
 وهو غايب استحققتها من حب اسلمها وفاقرة الشؤر
 بان سقوط النفقة بالردة والبالاسلام وسقوطها بالشؤر
 للمنع من الاستمتاع والحرج عن قضيه وذلك لا يزول مع
 الغيبة كما ذكر الفقهاء في تهذيبه اهـ ثم مر
 الخبار والاعقاب ونكاح الرقيق واسباب الخيل خمسة الاول
 عيبه النكاح الثاني خلف الشرط الثالث العتق بالنفقة
 الرابع عتقها تحت عهد الخامس خلف الظن وصورتها ما لو
 ظنته حرا فبان عبدا وهب حرة على المعتمد الاثبات اثنا
 عشر مذهبها في كل منها فيما يذكر مع الاول قوله فان قسح قيل
 وطى لها وما يذكر مع الثاني قوله وطى امرأته فوجع وما يذكر
 مع الثالث قوله لا يصح سيد باذنه في نكاح عبده وهو الخو
 قوله ايضاً ولو قتلت الامة نفسها الخ بما وجد به الاخر هذا
 بعيد لانه لو علم احدهما ما يات لا خيار له بواحد من الثلاثة
 المذكورة في قوله لا تصح بجنون وجذام وبرص وكذا بقية
 العيوب وهو كونه لا العنة قلها الخبار وان علمت بها ثم
 مكنته وقبضت ان العنة انما تتحقق بعد العقد فكيف يتصور
 تقبضها عليها علم العقد او مقارنتها له واجب في تصوير
 ذلك بان يشرها ويقبض عنها ثم يطلقها ويريد ان يجد
 نكاحها

٢٣١
 نكاحها فان الاصل استمرارها لوعبارة زري ويشكل تصوير
 فسجها بالعب المقارن بانها ان علمت به فلا خيار ولا بطل النكاح
 لانتفاء الكفاية واجاب ابن الرقعة بان صورته ان تاذن في بيعه
 او من غير كفوف وبزوجه الولي منه بنا على انه سليم فان المذ
 هب صحة النكاح كما خرج به الامام ويثبت الخيار وقوله او مع
 غير كفوف وشكل فان العرض انها اذنت في غير كفوف وهو شاهد
 لغير الكفو باعتبار العيب وهذا يتصل بوضاها بالعيب فكيف
 مع ذلك تنكح ويجاب بان الفاعل في الناسب السحابة في
 هذه العيوب فحمل الاذن في التزوج من غير الكفو على ما اذا
 كان الخلل المصروف للكفاية دناء النسب ونحوها حمل على الغالب
 سم على حج بما ذكرته بدل من قوله بما وحده بجنون و
 مثله الصرع والجنون وكذا الاعما الميوس من افاقته مرد
 ولو منعظا نعم ان قل جدا كيوم في سنة فلا خيار له برماوي
 فقوله ابن حج وان قل محمول على غير ما ذكر كما قاله شيخنا على م
 ويستحكم جذام وبرص من اضافة الصفة للموصوف
 اي جذام وبرص فيستحكمين واشترط الاستحكام فيهما
 والمعتمد انه لا يشترط فيهما استعمال بل يكفي علم اهل الخبرة
 بان جذام او برص كافي بر وزري وعنه قال المشهور في
 تفسير الكافي بمعنى محكم بقوله احكم واستحكم اي صار محكما قال
 المحقق استعمل بمعنى افعول لا لانهما المفعولان بل لانهما
 العلاج او بغير لزما محلهما فصيح وصفهما بانهما مستحكمان
 اي قشبتان وهو اي الجذام المستحكم لوقوله ويتناثر
 عطف فغاير لانه قد يتقطع ولا ينفصل فلا يستحكم في الجذام
 بان يتقطع ويتناثر وفي البرص بان يصل اليه العظم بحيث

ان لم يثبت في كماله الا بغيره ولا فضا الجنون للمجانبة والبطش
 لم يثبت في كماله كاقاله الماوردي اي بغيره وبغيره
 قبله بل بغيره الخيارات لهما من الموضعين ولهما ونقل
 ان لوليها ان يختار واختار كل بان الولي ان يختار بالمقارن
 ومع المقتضى لا يصح النكاح لعدم الكفاية لانه لا يزوج للمجنون
 لغير كفوفه لا واجب بان يظن سلامة وتكون قد اذنت قبل
 الجنون في عينه بان معينا لا تنافي الاختيار اي التمييز
 منها لوليها اي الخاص ولعن غير النسب كالسيد علي
 المعتد اما العام فلا يثبت له اخذ من التقليل شويبي ولم
 يتصلها هنا علي حكم وليه والظن انه لا خيار له كما يوجب قوله
 بما يقوله تزويج ابنه الصغير من لا تكافئه لا هيبة ولا امة
 اه فترجحه النسيبة غير صحيح من اصله واما اذا طرأ العيب
 عليها بعد العقد فتكون خادئا والولي لا يفسخ بالمحادث
 شجنا ويثبت خيار لوليها ولو كانت المرأة بالغة شديدة
 كما يدل عليه قوله وان رضيت اذ رضاعتها الا انزل عت علم ر
 وقال في النجاشي بعد العقد واما لو رضيت به قبل العقد
 وهي غير مجبورة لا يثبت له الخيار حرر ولزوجه لو اي ولو
 كان مجبورا او عتقا علي المعتد خلافا لاهل دل بغيرها
 ولا يخبر علي ثبوت الموضع فالف فعلته وامكن الوطء فلا
 خيار وليس للامنة قبل ذلك قطعا الا باذن سيدها ثم روفوه
 ولا يخبر علي ثبوت اي حيث كانت بالغة ولو غيبه اما الصغيرة
 ان لوليها ذلك حيث راي فيه المصلحة ولا خطر اخذ اما بان
 في قطع السلطة اخرجت علي ولها بحسب ويعتد اي ولو
 كانت رتقا او فرعا تزويجها اعادة البالد في نفهم عدم الاكتفا

قوله

بأحد

يا أحدهما ان قلنا بإمكان اجتماعهما لا نسداد بينهما معا ولا
 شارة الي امتناع الاجتماع بناء علي عدم امكانه تأمل شويبي
 وقيل يلزم وعليه فهو والرفق متساويان 2 دل ويعتد
 اقاوالا بطيعة من قوله قبل وطء قبله في العت فقط شويبي
 بالعت عن الوطء في العت ولوعت في قودون اذ في
 الكودون الشيب تخبر بقوات التمتع وما قالوه من تخير
 البكر يدل علي انه لا يجوز ازالة بكارتها بحواصيه اذ لو جاز
 لم يكن عجز عن اوقاتها مثلها الخيار للقدر علي الوطء بعد
 ازالته فذلك وهو متجه وكلا فيهم في الجنائيات كالصريح في
 ذكره في سنة الامير شاذ اخرجت ايضاً ويعتد اي الا اذا تزويج
 المرأة بشرط فلا تنزع دعواها اي العتة للزوم الدوران
 نسما عليا فيستلزم بطلان خوف العت وبطلان خوف العت
 يستلزم بطلان العقد 2 وبطلان العقد يستلزم سماع دعواها
 ولا يخفى ان هذا مبني علي ان العت لا يخاف العت وتقدم
 فلا فقه في تخلفه نقل هذا عن الجرحان ولم يثبت علي ذلك وثبه
 عليه حج 2 لا فاعلي هذا اي علي كون العت يخاف العت
 يصح نكاحه للامنة ويصح دعواها عليه في العقد وهو
 غير صبي ومجنون بخلاف عتقها اذ لا اقوالها ولا نكول ولا
 يتصور ثبوتها في حقها ويكفي ويوجب لا تثبت الا باقتداره
 او يكرهه مع خلفها فيمن الراد علي المكتوي بجماع ان كلا
 له الانتفاع اذا خرب اللواي تخريفاً يمكن معه الانتفاع
 والا انفسحت لانه قابض لحقه هذا لا يظهر الا في اتلاف
 المبيع كما تقدم في قوله واتلاف مشرق قبض اما بعد
 الوطء ان في ذلك النكاح واما وطوء في نكاح سابق

ها

فلا يمنع خيارها جـ عرفت قدرته على الوطئ ووصلت الى
 ان قلت هذا التعليل يات في المجهوب اذا كان الجب بعد الوطئ
 لانها جـ عرفت قدرته على الوطئ ووصلت الى حقها فمقتضاه
 انه لا يثبت لها الخيار في المجهوب الا اذا جب قبل الوطئ مع
 ان لها الخيار مطلقا فالجواب ما اشار اليه الشئ بقوله مع رجاء
 زوالها اي العلة في العتق بخلاف المجهوب فلا تزول وال
 علة متبعا الي حقها اي الاول لها وهو تخصيصها
 وتقرير مهرها جـ لو كتبت ايضا بنا على وجوب تخصيصها وتقرير
 مهرها باذخار الحشفة اما الوطئ فحقه فلا يجب عليه
 شؤري وعبارته جـ ووصلت الى حقها منه كتقرير المهر
 ووجود الاحتضان مع رجاء زوالها ولا ينافي ما تقررونه
 الوطئ حق الزوج فله تركه ايدا ولا اثم عليه ولا خيار لها
 لانه محمول على بقائه توقعها للوطئ كالتفاداعية الزوج
 فتمت يثبت منه ثبت لها الخيار لتقريرها واستخاصة
 ولو وقع تخبر وان حكم اهل الخبرة باستحكاها خلافا للزكشي
 والا ذرعيه شـ وتقوط عند الجماع وانزالها قبله وبهق وخبر
 مستحكم واما المرفق الدائم الذي لا يمتنع معه الجماع وانزالها
 قبله وقد ايسر من زواله فهو من طريق العتق جـ يفصل
 فيه بين كونه قبل الوطئ او بعده جـ وقروح كبرياء ومنها
 المرفق المسمى بالمبارك والمسمى بالحكمة فلا خيار في ذلك
 عـ شـ على مـ ولو اختلفا في شـ هل هو عيب كبرياء هل هو
 ريب او لاصدق النكر وعلى المدعي البيه تـ على
 كلام ذكرته في وهو انه ان كان بحيث يفضي كل واحد من النسا
 كذا عبر واما الاغتصاب في كلام جـ كشيئا انه ليس شرط ابل
 الشرط

٢٢٣
 الشرط اي في ثبوت الخيار ان يتعدى دخول ذكر في بيده كبدل
 تخافة ومندها فزها لا يوجب سوا ادى لاغتصابها ام لا فليجوز
 في المولى ليطرفا معنى التعدى جـ والا فضاو في ما بين قبلها
 ودبرها او رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول على الخلاف
 فيه ولا خيار بعينه الزوج اي كبرائه الا ان عتقت اطلاقها
 كل النساء تعتبر جماعاتها تخافة ومندها ومثله العلامة
 من ثبوتها اذا وجدها الخوف ولا تنفقه لها مدة الا
 جارية ولا قسم كما افاد مـ قبل وطمئني من حول الخفة
 فلا مـ ولا تنفقه جـ لا يرتفع النكاح في عتقها مـ
 لانها ان كانت فاسخة فطمئني او هو فسيبها فكم منها الفاسخة
 بعدة ولم تزل البكارة لا بد لا يشترط في تقرير المهر
 زوال البكارة جـ فمستحب ولا تنفقه لها في العدة
 سواء كانت حاملا او حاملا لا تقطاع اثر النكاح ولها السكنى
 لانها معتدة عن نكاح صحيح تخصيصا لما اهر خط سـ ل
 او معه انظر مع ما يات في ان لا بد للفسخ من الشؤ
 عند الحاكم الا ان يصور بما اذا كانت القاص عند وقت وطئ
 على فاقية من البعد تامل شؤري والاولى اي يصور بما اذا
 لم يوجد حاكم ولا محكم فانه في هذه الحالة لا يقتقر الفسخ
 للرفع للقاص بل لكل من الاستقلال بالفسخ في هذه
 الحالة كما في شـ مـ بين العقد والوطئ والخاصة بـ
 الصور ثمانية بسقط المهر في صورتين وتجب المسمى في
 صورتين ومهر المتلف في خمسة وعلي كل من الثمانية اما ان
 يكون الفسخ بعيب او عيبها وزوا صورتان وهما الفسخ
 فعه محادث معه بعيبه او عيبها ولو قال الشئ والابان فسخ

بعدة اربعة مقارنات او محادث بعد العقد والوطى او محادث
 معه لو كان بالرادع الاختصار وكان يستغنى عن قوله بعد
 او قسح بعدد ويكون شاملا لست صور لانه تمنع محاسبه
 معية هو قاصر على ما اذا كان العيب بها شديدا يعلم فلهذا
 اتى الله بالتعليل الثاني لانه عام ولان قضية القسح
 لهذا التعليل بانه يضاف العيب الحادث بعد الوطى
 مع لانه يقدم ان فيه السبب الا ان يقال عارض هذا
 فامر من تقدم السبب بالوطى قبل وجود مقتضى
 للقسح والمقرر لا يرتفع بقوله ولان قضية القسح لو اتي
 مع عدم تقدم السبب بالوطى قبل وجود السبب الموجب
 للقسح تامل بدل حقه وهو منقعة بضمها التي
 استوفاهما حكم المعتبرين من الداخلين تحت قوله
 والا ولو انفسح الواجب هذا استطرذا لان الكلام
 في عيوبه وكان الاول ما خيره عما بعده وقوله بوجه اى
 منه او منها او منى ما وقوله بعدد اما لو انفسح بوجه قبله فان
 كانت منها وحدها فلا قبل لها وان كانت مع غيرها وجب
 لها النصف كما يعلم مما يات في كتاب الصداق ولا يرجع
 زوج على من غرم بوجدها من هذا اجواب جاوذا وقع السؤال
 عنها ونظير ان رجلا عنده جملة من الفسل فوقع فيه
 سحابة فقامت ففتيا فافسكه بالنجاسة فلما راقه فل
 بضمه السحابة او لا وهو انه لا ضل على المقصود المذكور
 اخذ لما ذكر او بعد فقط ان يؤخذ ذلك على غير
 اى مقرر وقوله من مسهب بيان للمفهوم وهذا اعلى
 القول الرجوع وقوله ومهر مثل اى على القول الراجح
 وعباة

من الموت الى القبول له ثم استكملها عند الموت وان لم تنق
 مدة الاستبراء كاف في غيب عليم ومنه ولا يضر عيب اى ولا يضر
 قهره الشارعة بخلاف حاله في حاله ثم اشارته من الموت الى حقه
 هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم برأوى والام
 اولي وتزوجها لا يسلط عليها الا ان تنصر على ما هو
 او اصلح الشرط في حاله عند الموت هذا بالنظر للمصلحة
 بالنظر للاولوية فتقدم الشرط فيها عند الايضاح وتوابعها
 رة من وام الاطفال المستحقة للشرط حال الوصية لا حال
 الموت وان جازي عليه جمع لانه الاولوية انما يطالب بها الوصي
 وهو لا يحل له ما يكون عند الموت فلهذا لا يكون له الاولوية
 ان جمعت الشرط فيها فلا الوصية فان اوليا ان يوصي لها
 والا فلا ودعوى اى لا فائدة له لانها قد تصالح عند الو
 صية لا عند الموت فوجود لانا لا يخلو لقالا هي عليه
 ويحظر له وليا لوقال البراوى وكل من فسخا وثاب لا تقود
 ولا يتا الامتور لانه حديث لا اربعة ارب والجد والنظر في
 الواقع والخاصة على ما هو والام الوصي لها هو الوصي
 وراو بضمهم وليا للشرط ما ينصر فاعلى شاطرا الايضاح على امر
 الاطفال فان مصلح الصديق في حاله وحفظه ويشمل ايضا
 لوجوه الوصية فليس في الصديق خاصة بالبيوت والشرائط
 ظرير من اجل الامتور من المعصية بذل قوله ولا قبل
 معصية في مثل ان يغير الاب والجد فيكون في المفسد في
 الصديق في فعله السفيه في قضاء ان غيرهما زوجة لانه
 غير صفة في الاول التعليل بان غير الاب والجد لا يفتنى
 بدفع القادر على ما هو في يديها ايضا كذا القضية
 اى للتقيد والوجه نزول المصلحة اى ياب ويغفل بالالتصوير

وفيه ان الاجابة من الضيقة فكيف يجعل شرطها الا ان
 يقال الشرط كون الخط يشترط الا ايضا فمضاه الشرطية على
 الموصوف مع صفته كادوية الملك ويظهر ان ذلك بعد
 موت في امر اطفال كناية ساد او جعلت وصيا امي في
 كذا لقوله الات مع بيان ما يعرض فيه الي بلوغ امي
 هذا تأقت وقوله فاذا بلغ او تغلق في وقت واحد اجتمع
 فيه التأقت والتعلق كمنها ضمني ومثال التأقت الضريح
 او وصيت اليه سنة ومثال التعلق الصريح اذا عتق او اذا
 مات وفيه فقط او وصيت اليه مري فهو اي الات او مريد
 واول وان الخط باق ولو بلغ الات او قدم مريد غير اهل
 قال قريه انشغال الولاية للحاكم لانه جعلها فاعلم بذلك
 ثم مري مع بيان مقتضى او وصي مري او وصي
 والاولا ولي فكان الاول يتعدى اليه انما هو قال وكذا
 وتقدم عرفه لم يجعل عليه ومنازعة السعي فيه بان المرف
 يقتضي انه ثبت له جميع الحقوق من مرفق واولا في
 بطلان فلا يقول عليه وان قال المرفق في مرفق واولا في
 بطلان لا يقتضي المرفق في مرفق بالمرور ثم ما اختار
 ومن ايضا امر من قبل انما لم يفسد صياحه ونفعا
 حق ان يفسد كذا اوله من لم يفسد عنه بفتح الجيم وكذا
 والكثير افسد من باب ضرب او قتل وانما كان مستحق لانه
 بمكسب الا يستحقه بالوقاية ماوي او عجز اي كذا و
 كان يقدر عليه طهرين دين مريد او ربع وقف فان دفع
 ما يقال اذا عجز عنه فليصف بوصية به وبه هو ولو
 لم يفسد واولا في الاستحقاق خطته ان كان في البلد من
 حيث ولا مانع منه كما استقر بالواحد مع انه وان انتم اليه
 بين

٢٢٥
 بين صرح حجة عند بعض النواصب بظن السراية حجة فلهذا الخط
 نظير لذلك نعم من باقليم يتعدى فيه ما ثبت بالخط او يقبل
 الشاهد واليه ينقل الا وجه عدم الاكتفاء بها ثم والذبح
 ثبت بالخط القاصي المالك لان الامام مالكا ثبت الحق بخط
 الشاهد اذا شهد اثنا عشران فهذا خطه ام حقا للخبرات
 ان الشاهد الا لها وفي بعض النسخ لا يستحقها فاعلموا
 فقتنه قوله تعالى فليست في الخبر انه مريد عليا هبة
 التفصيل اي ان يقر بكونه شهود فان لم يرض بها اي
 بامر الطفل واعراليقون ويقض الدية فبطل القاصي
 اي لا يبا ولا يبعد الوصية مري او مري والجد بصفة الولاية
 اي صلا الموت اي لا يعتد بسنن مريه اذا وجدت ولاية الجدة
 ان ولاية ثالثة بالشرع كولاية النزع او حال وجبت حال
 الا بغير شرط في الموت في مقتضى مقتضى كذا في القاصي
 لما مر ان العبد بالشروط عند الموت ثم ولو لم يرضها فليست
 له عساقه ولو او وصي افسد مرفق عليا ما الا بغير او اطلق
 بالخط او وصيت اليه او اليه فلا يرفق قال ولو بعد مري او
 صيت اليه فلا يرفق لم يفسد ولا يفسد ما كان مري اجتمعا
 فيه بان يصدر عنهما مريه فيه ويجب الاد ان يتلفظ بالعقد
 معا ومحل ذلك فيما يتعلق بالطفل وماله وقرقة وصية
 غير مربية وقضاة في البيت في التركة خمسة بخلاف مريه
 ومقصود وعامة وقضاة في التركة خمسة فليست القضاة
 به لان لصاحبه الاستقلال باقضاة وقضية الاعتماد به ووقوعه
 موقوعه اباة القضاة عليه وهو الوجه وان يحل خلافه شرح
 مري لم يفسد واولا في انها معانات احدها او مريه مريه
 الا في التصرف بل يقصد الحاكم بقوم مقام الميت والراد

بخلاف ما اذا اوصي لهما مرتبة ومات احدهما او رد فللاخر التصرف
 لان الترتيب ليس ماضيا فانه يقتصر على الوصي من جهة المصحة ورسول
 الاباء منه اي الوصي في الاصل او بان قال اوصيت لهما ارضة
 لرعيه مثلا في الاصل او ان كنت تاريا في الترتيب فان فليس
 له الرجوع اليه بغير علمه ولو عمل نفسه لم يفسد عتقك لكانت
 لا يلزمه ذلك فيما قبل بالاجرة والوصي له ان يبيع هذه الحالة
 القبول وانما يستعجل الوصي لرجل افسد في ضياع عتق
 وبيع او مال اولاد او مستعجل نفسه ان يبيع او كانت اجزاء
 بقوص فان كانت بقوص من غير عقد فهي جارية قال المولى
 ثم وولي يبيع الا الحاكم فيصدق بانه يبيع وان عتق
 واعتذر بانه لا يصدق بيمينه قبل العتق وبعدة اهلهم
 في اتفاق ابي وقيل بلغ المال كافي الرخص ولعله على التفصيل
 لا يشاف الوصي وعا صر في الولي ما مال نفسه ولولده
 ظالم تحت ما في الولد لا يرجع به الا ان كان باقيا حيا او اشهادا
 بنسبة الرجوع الوصي الاب والجد وكذا غيرها عند تقدير الحكم
 والاشهاد قد علم الجلال لا يبق اما غير الاب فيصدق
 فيه الولد بنسبة قطرها ولو اختلفت في شيء اهل لا يبق اولاد
 واقبينة تصدق الوصي لان الاصل عدم خيانتة او في تاريخ
 موت الاب او اولادك لئلا ينقض عليه منه صدق الولد
 بيمينه والوصي فيما ذكر وارثه ثم ولو تنازعا في التصرف
 هل وقع بالمصلحة او لا صدق الاب والجد وكذا الامم دون
 غيرهم والمشتري من كل منهم مثله قال علي الجلال فصرح لا
 يطالب احد الوصي ومطار من وشركه وكذا في حصة بطلان
 ادعيا خيانتة خلف ذكر ابي الصلوة في الوصي والمروفي
 في القاصي ومثلهم بقبية الامنا وافرهم كلام القاصي
 ان

٢٢٦
 ان المعروف ذلك كله راجع اليه راي الحاكم بحسب ما يراه من
 المصلحة وهو ظاهري لا في دفع المال ولا ببيعة المصلحة او
 عتق الاب والجد والامم لو فوضت لغيره من
 الوصيعة من اربعة اقسام فاحق الا ايضا الامم جعل الوصي
 وصيا على الوصيعة من جهة حفظها وتنفيدها وان كان فيها
 حال خيانتة وكذا بعض من قبل اللقطة لان اللقطة امانة اي
 اي من عتق وجوب حفظه فقال اي لغة وشرا عا وشو عا
 ثم وعتق لغة عا ومنع عتق غير ما لك لحفظه وشرا العتق
 للفقير لا لغيره او العتق المستحق حقيقته فيها
 وتنفيد امانتها او لراوتة كل صاحب الترجمة وقال اي وشرا عا
 فوكيل للمالك او نائبه لا في حفظه مال او اختصا من خرج
 بوكيل اللقطة والامانات الشرعية لان الايمان فيها من
 جهة الترتيب وبنسبة عا بكونه فوكيل ان الامانة تقتضيه
 وقيل هو اذن وبنسبة عا فان الامانة لو عمل نفسه
 انقل على الاولاد ولان الشايع وان وليا الوصيعة الحادوث
 وبيع على الاولاد دون الشايع كما قاله من فقال ودع الشايع
 بفتح الواو وصيها ومن عا بنسبة عا فان الامانة
 الاولى وان تزلت في رد مقتضى الكعبة الشايع بن طاعة
 في عا في جميع الامانات بقبية الخرج قال الواحدي فهو
 على انها تزلت بسبب مقتضى الكعبة ولم يزل في جوف الكعبة
 اية شواها ثم وعتق العتق لئلا يزلت الا قد علم في مقتضى
 الكعبة من عتق بن طاعة سادتها اي فادعها فمهاقدم
 النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح وبعثه من اعلى
 المقتضى وقال لو علمت انه رسول الله لم امنعه فاراد علي
 ان يعطيني المقتضى لعمه العباس فاحرم النبي صلى الله عليه

وسلم ربه الي عثمان وقال خذها اي السدانة فالتفت فوجد
من ذلك ففر الى علي الاية فاسلم واعطاها عند موته لابي شيبة
فبقى في اولاده اهو وفيه ان المفتاح ليسا حانته لانه اخذ
قهر او اجيب بانه لما وجب عليه ربه كان كالامانة ولا تخف
من خاتك شيئا ما خياسته فشاكله وفيه انه معارضا لابي شيبة
اعندي عليكم فاعلوا واعلموا عليه الحق لا تخف من خاتك رباوة
علي ما خاتك به اولادك فاعلوا لابي شيبة كان زنا بزوجك وعليها
فلا مشاكلة اولاد الحديث بيني انت الاول العفو لم يلا تخف
من خاتك بل عفوك عنه اولي والاية مبينة للجواز وان
كان الاول العفو كما يشير اليه تسمية الثابت اعتدوا بعضهم
فخص الحديث بالامانة اي من خاتك في امانتك لا تخف
في امانته التي امتا منك عليها اعزب اي انقرو به راو
به وهو لا ينافي الحسن ع ن سمعنا بالايدي اي العقد
لذمعي القيد المودعة والالزم كون الشئ مركبا لنفسه
وان الضيقة وما بعدها البركان للمعين المودعة ولا معنى
واذا حملت المودعة في الشئ منة على المعين المودعة ولا
مفاد كان في كلام المصنف استخدام كالا يخف لك الابداء ٤
استبانة في الحفظ فمع توكيله مع اتباعه ومن وضع
توكيله مع وقع المودعة له فخرج استبداء محرم صيد او كافر
مصحف كذا قالوا هذا وفي متن البهجة مع ابداع الكافر
السلم وغرول لانه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على
وضع اليد وما هنا على العقد وحقل عند مسلم ربي
فلو اودعه اي شخص ولو غير كامل ثوبري طين
ما اخذ اي باقضي القيم ومقتضا ان الصبي يضمن
باقضي القيم اي لان تعريف القصب شامل لا خذ
من

ان

من مثله لانه يصدق عليه انما استبد على حق الغير بغير
حق من الاخر اذن معتمد فانه وقع في ما يقال فاسد الوديعة
كما يحتمل في عدم الضمان ولا يقال هذه باطلة لا فاسدة
لانا نقول الفاسد والباطل مترادفان عندنا الا في مواضع
ليس هذا منها فخصية اي من غير طاعة او خارج التواب
الافق قال في الحقا واخترت الاجر على اسم اي اودع عند
لا يرضوا ثواب الدماء والاسم منه الحسنة لم يضمنه عام
يسلطة علي التلافة مر فان سلطه الوديع علي التلافة ضمن
ان كان التصبي غير مبرر لان فعله كلفه وسلطه له ثوبري
ما اودع شخص اي كامل اما لو اودع بخصوصي نحو
صبي فانه يضمن فوط ام لا تلف او تلف قد يراعي وثما
فيهم ام لانه قال ولو اودع بخصوصي مثله ضمن بالاستيلا
وقد يقال هذه الصعوبة واحدة في قوله المتن فلو اودعه
نحو صبي لان الصبي يضمن غير الكامل كما قاله الثوبري
والحاصل ان كلام المودع والوديع اما كامل او صبي
او مجنون او مجبور عليه بفساد او معني عليه او حكم اي
عقد والحاصل من ضرب البهجة في سبعة فسقة واربعة
وعلى كلامه ان تلف المودعة بنفسها او يتلفها اللود
او الوديع والحاصل من ضرب البهجة في سبعة فسقة واربعة
ماتة وسبعة واربعة مع السكون اي من مال اخذ
مما سيات فلا ضمان علي صاحب الهام اذا وضع انسان
ثيابه في الهام ولم يثبت تحفظ عليها كما هو الواقع ان
لا اي وان شرط في حفظها خلف مالها استعطفه
قبل منه او اعطاه اجره لحفظها فيضمنها ان شرط كان

نام او غاب ولم يستحفظ من هو مثله وان فسدت الاجارة ومثل
 ذلك الدواب في الخاف فلا يجهلها الخاف الا ان قبل الاستحفاظ
 او اخذ الاجرة وليست هي الضريبة فيها اي الهام والخاف ما لو
 كان يلاحظ على العادة فتفعله سائر قوافل خربة الدابة في
 بعض غفلة له لعدم تقصيره في الحفظ المعتاد والظلمة
 يقبل قوله فيه يمينه لان الاصل عدم التقصير منه من
 نعم لو قال الوديع هو استدراك على قوله يشترط
 اللفظ لا على قوله فيكفي الوضع لو لقوله في الامتد
 والوديع له ولم يقل فوضع يدي يديه فالشرط اللفظ
 مع احدهما الذي اعتمدت في كلامه واعتبار اللفظ من
 احد الجانبين مع اللفظ من الاخر والفعل منه ولو من اجاب
 كافي الوكالة والايضا ولا يفي السكون منه خلافا للفظ
 فان قيل على ما يقع بعد فعل فلفظ قال احفظ متا
 على هذا فيكفي لم يكن وديعا ويغني عن القبول اخذ
 الاجرة ولم يرد في هذا استحيانا بما قل على الجلال
 ولا يكره قال بعضهم وتكون مباحة في هذه الموضع
 فيه زعم وقال عث وتتصور الاية هنا بان مثله في
 امانة نفسه يبيع علم المالك بها امانة في نفسه فتكفر
 كما قاله 8 سند حيث ادخل الشك والوهم في قوله اولم
 يشق بامانة نفسه فان علم على نفسه عدم الوثوق من
 علمه اخذها فتعزيبها الاحكام الخمسة وطها في الشك
 على علمه 9 والوديع امانة لكن لو كان الموضع وكلا
 او لو يتيه حيث يجوز له الاية في مضمونه لا يبرر
 الاخذ فلفظ 10 سند واثر الختم مقتضوه على

الاشم

الاشم هذا اجواب سوال مقتضيه كيف تكون امانة مع
 القول بالختم مع ان مقتضى الختم الضمان فاجاب بان
 اثر الختم مقتضوه على الاية فلا يبرر الاية الضمان
 والله في عون العبد لعله مقتضى الظرفية وقال
 بعضهم ان مقتضى الختم مقتضى الضمان والامانة مقتضى
 اللهم والتقدير واليه مقتضى الضمان فاجاب مقتضى الضمان
 بان مقتضى الختم غير اي وكان بحيث لو اقتضى من القول
 ضامنا على ما لكها مع على م لا لك لا يبرر على اقتضى
 مقتضى الختم اي في قوله اخذ الاجرة على ذلك لان الواجب
 قد تقرر على ذلك كسقط اللباغ لا لو تقرر في قوله
 لا يتقاعها ان لا تضار امانة شرعية فطلب الروايات كلها او
 وليه في عدم امانة بها او سخطها فورا عند تسلمها وان
 لم يطلبها كماله ووجدتها وعرف مالها فان غاب مروه الامان
 الامين والاضمانه من رويهم وارث كل وليه مقتضى
 بينهم كلها وهو عدم الضمان بموت احداهما ويجب على
 الوديع الروايات التي في مسئلة الضمان والروايات في
 مسئلة الموت والافضل ان لو ادعى الممتد ان الممتد
 لم يمت فلفظ ان الممتد اذا فرفق في الهام ضامنا
 للوابع وهذا لا يقع للناس كثيرا اذ يسمع مقتضى قوله عليه
 الرقعة اخذها وقوله واستمر فادعى طلب الروايات فاحاط
 الفرق الاصل من الوثوق والامانة تقع في مقتضى الجملة
 اي فيما اذا لم يتخذ جعله وقيل لا في فيما اذا ثبت له
 القبول او وجب وعادة الشيخ عبد البر قوله في الجملة اي
 في بعض احوالها وهو ما اذا كان يضره فعله ولم تكن مبررة
 ولا مكرهة ولم يحصل منه القدر الذي اظهر وتضمن

بعوارض تظلمت في قوله في قوله عوارض النفس عشر ودها
 وسفرو نقلها وجدها ورتبها ودها ودها ودها ودها
 وتخصيص حكمي والاستغناء وكذا المخالفة في حفظها ان لم
 يرتب من خالفه اهراس الذي خالفه كان قال لا تقبل عليه قفلا
 فاقبله كان منقلها اي لغيره من رتبة وقد عيب له الورد
 مكانا للحرز وانقلها لغيره من رتبة كما في رتبة الروض
 حرزها طاهر وان كان حرزها وحرزها وحرزها وحرزها
 عدم الضمان وحمل قلا لا لم يعين له موضعاً فلا مخالفة
 يورد عليها غيره ولو ولد وورثه وقته لانه الورد
 عبارة عن رتبة المال لا لم يرد به بامانة غيره ولا يرد اي فيكون
 طر يقام في ضمانها والقرار علي من تلفت عنده ولما كان
 تضمن من شافان شافان الثاني ويرجع بها عنه علي
 الاول ان كان جازها اما العالم فلا لانه غاصب الاول يرجع علي
 الثاني ان علم ان جهل الله بحروفه وله استعانة بمسك
 بحملها ولو خفيته افكته حملها بلا مشقة فيما يظهر من مد
 وهذا يشترط كونه ثقة الذي يظهر نعم ان غاب عنه لا
 ان لا يزمه كالعادة ويؤيد ما يثبت ان لا يورسلها مع من
 يسقيها وهو غير ثقة ضمها مع مد وعبارته من رتبة استعانة
 من يحملها لغيره بامانة من رتبة يد عنها قال عيب بان
 بعد حافظها عرفاً في الفقه وهو صفة الاستعانة المقدرة
 لان التقدير والاستعانة من يعلقها في قوله بالاولي
 لان الحاجة للعقل والسبق ما يتكرر بخلاف الحمل فاذا
 جاوز ما لا يتكرر فليس هو ما فيه تكرار بالاولي بل هو الحمل
 فيه استنباط بخلافها فاذا جاوزها فيه استنباط تام
 فليجوز ما فيه استنباط بالاولي من رتبة كالأداة بخلافه

عليه

قصير

قصير اي وقته من الطويل فان فقدتها اي بمسافة
 القطر من وقوله في القاص جعل الشئ قوله القاص متعلفاً
 بفضلها من جواب الشرط مقدر مع انه في كلامه متعلق بالشرط
 وهو في كلامه معطوف على قوله لكانها في تقدير الشرط
 تقييد للحاصل والاعراب الا ان يبقا لانه جمل فعين لا حمل
 لغرض القاص اي غير خائب وقوله فلا عيب ومثلي ذلك
 هذه الترتيب من حيث قدر عليه قال الفاروق في الاقرب
 في ضمانه لا يضمن بالادعاء لثبوت مع وجود القاص قطعاً
 لما ظهر من فساد الحكم بينهم في الوضوء الخوف اي
 الداخل في عموم العذر شيئاً وصيته بها اليها
 الصبر واختصاص هذا بالاعمال في الوضوء وهو السفر
 فلا يقي الوضوء اليها فيه عن ردها اليها بل وسم
 وعقب الاعلام بها اي اعلام القاص او الامين
 بردها اليها من محله اليها اي بالاعمال او الاشارة عبارة عن
 او يتيقن كغيرها من غير ان يخبرها من يد او يامر بالرد
 ان مات ولا يرد مع ذلك من الاشارة في قوله في تركه
 ما اشار اليه او وصفه فلا ضمان اي يجب ان يثبتها او اي
 علي الاعلام والوصف والاشارة واعتمده على معرفتي
 بحكم القم وضعفه الزيادة ووجه له واعتمده لعدم وجوب الاد
 شهادة وعزايه للرأي في الشئ وتبصر ما البواقي
 لتذكر اي للقاص في الاقرب وقوله كما ذكر اي على الترتيب
 الذي ذكر او ساقها ولو حدث له في الطريق خوف
 اقام بها فان هجر عليه القطاع فطررها بمصلحة ليحفظها
 فصاعته ضمت وكذا لو دفنها خوفاً من عند القائل عليه

غير

ثم اصل موضعها اذا كانت من حقها ان يصبر حتى تؤخذ منه
فصبور مصروبة علي اخذها ثم روي **ومحل ذلك اي محل**
قوله فان لم يفعل صحت **مقلا** يصح منه لانه ودعيته عند
تخلو سامرا لانها فان الواحد منهم يصمت بالموت
او السفر او الميوس بها وفي كل من هجران احد الاضام اذا اراد
الواجب عليه يصبر صامتا **مقلا** حتى لو تلفت
بافة قبل مرضه او بعد صحتة صحت روي **2** لو اعتمد
من عدم الظمان وعلمته ومحل الصفاء بخير ايضا وايدا **ع**
اذا تلفت الوديعة بعد الموت لا قبله لان الموت كالسفر فلا
يتحقق الصفاء الا به وهذا هو المعتمد **ايضا** اي
في نفسه الامر فظن الامانة لا يكفي لو ثبت خلافه **ع**
تخلو في ما اذا علم بها لم يقبل اي وكان الموضع خراشا
كما قاله الثاوري والاضمان **ع** وقوله يلحقها وان لم يبع اياها
مرويه في روي **ع** فشرطه اي شرط اعلافه **ع** وكان لا يدفع متلفا
نها كغير اللام اي القادر علي دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة
لا تخمل عادة لئلا ويستثنى منه ما لو وقع في خزانة
الوديعة حريق فبادر لنقل امنته فاحترقت الوديعة
لم يصمت الا ان امكنه اخراج الكل دفعة اي من غير مشقة
لا تخمل عادة لئلا او كانت فوق فتحاها واخرج ماله الذي
تحتها وتلفت بسبب التخية كما استوجه ابن حجر كالولم
يك فيها الا واديع فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تاجر
نقله قبل اي وكان يمكنه نقل الجميع مرة واحدة قال في
علي الجلال ولا يصدق في دعوي عدم التمسك الابينة
او ترك لبسها قال في الكافي لو اودعه بهيمة واذا

درس

له

له في ركوبها او ثوبا واذا لم يلبسها فهو ابداع فاسد لانه
شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والا
ستعمله لربيتها او بعد صحت لانها عارية فاسدة في روي
فما عتدان فاسدان وفي كون الاذن شرطا نظره وعبارته مرد
وكذا عليه لبسها بلفظه ان لا يلبسها حتى يلبسها بغير
طريقا لوقوع الدوام بسبب عبوديتها **ع** الادعية بها نعم ان لم
يلقبه لبسها اليه من يلبسها به بهذا القدر بقدر الحاجة
مع حلا حله كما قاله الاثر في فقهنا **ع** ذلك ضمن ما لم يلبسها
غير لو كان غير لو كان ممن لا يجوز له لبسها كثوب حرير ولم
يجوز له لبسها ممن يجوز له لبسها او جرد ولم يلبسها الا بال
خبرة فالوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث
تحتاج لبسها اليه مضي زمن يقابل باجرة فالوجه ان يلبس
الامر لما ذكره في حله اجرة في مقابلة لبسها اقل بالزمن ان
يبدل مقتضاه **ع** ما كانا كالموتاه وقوله بان يقين طريقا **ع** قال
جرح ولا بد من شبهة نحو اللبس لاجل ذلك والاضمان به وبوجه
في حالة الاطلاق بان الاصل الظمان حتى يوجد صارف
ع **ع** لذلك اي القهوية او اللبس **ع** وقد علمها فان
لم يعلم بها كانت كانت قب صدوق فلا ضمان ان لم يعطه الفتا **2**
وان فيمنع مع العلم فان لم يعطه الفتا **ع** حازله الفتا **ع**
حيث علم ولا يجب صدق وعلمته مرد والوجه انه اذا عطا
الفتا لرقعة الفتا والاحياء **ع** واصناعه المالك اما حرم او ان
يبسها فعلا لا تركا **ع** ولو لم يصدق نحو الدود والابليس
ينقض بغيره **ع** فاعلم ان لا يصدق مع ذلك كما
هو مقتضى اطلاقهم **ع** ويتعين بيعها ولو قيل يتعين

٢٤٠

الاصلح لم يبعد ولو خاف من نحو النشأ واللبس ظالما عليها ولم
 يتيسر دفعها لما لكها تفين البيع باذن الحاكم ان وجدوا الاشهاد
 ولو ادعى برأى وقع فيه السوء لزومه الدفع عنه فان تقدر
 باعه باذن الحاكم فان لم يجد من يبيع واشهد ولو لم يجد
 من يفعل ذلك الا باجر راجع القاضى ليقتضيه على المالك
 او تركه على ذمته او مودة يموت مثلها فيها غائبا بقول
 اهل الخبرة وان كانت بغير ذلك لدخولها بذلك في ضمانه
 بخلاف موته قبل تلك المدة عالم بكت بها جوع سابق
 علمه فلو كان بها جوع سابق علمه ضمنها وقيل بضمن
 القسطن ومثل ذلك اذا تركه تنسيرا قدر اقتدفع به رعا
 فتهاج له فان لم يعلم بالجوع السابق فلا ضمان هناك
 بخلاف ما ياتى في الجنايات فيها اذا كان بائنا جوع سابق
 وضمنه الطعام فانه يضمنه فصف الدية اذا كان جاهلا
 بالجوع السابق ويعرف حيث مات بالموتين ويقتضيهما
 بان الوديع اامين والجاني متعمد من اول الامر لا ان
 نهاه ويجب عليه ان ياتي الحاكم ليحرم ما لكها ان حضر اوليا
 ون له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب ثم هو وليس
 ويجوز تبينه عند التمس عنه للحاجة اليه شاقا لم يولو
 ترك الوديع شيئا من الزم له بوجوبه عليه وعذر له نحو
 بعدد عن العلم اقل في تضمنه وقفة لكنه اي الضمان يقتضيه
 اطلاقهم ليقتضيه على المالك الخوفان عن القاضى بان
 لم يتيسر له اقتراض ولا اجابة باع بعضها او كلها بالصلحة
 والذي يفتقه على المالك هو الذي يحفظها من التعيب
 لا الذي يبيعها ولو كانت مبيعة عند الايداع فلا وجه
 انه

انه

انه يجب عليه علفها بما يحفظ نفقها عن عيب ينقص قيمتها
 ولو فقد الحاكم انتفى بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك
 فان لم يفعل فلا رجوع فيه الا وجه نعم لو كانت راعيتها ظاهرا
 وجوب تنسرها مع ثقة فلو انتفى عليها لم يرجع ان لم يتصور
 فليس من يبيعها معه والا فليس جمع وعنه اي بائنا فان
 يجوز له اي الوديع نحو البيع او الايجار او الاقراض كالحاكم
 ويتصرف في جميعه عند تقدر الاتفاق فليسها مطلقا الا ان
 تنسرها او يوجرها اياها والتسوى مع لا التحجير فلا يخالف
 صافيا من علي الصندوق بضم الصاد وقفت فتح خوف
 وتلف مضمونه عدم الضمان اذا لم يلف فخر بهم يفت
 صحرا او بها غير العذر فيه اي في الجانب بان كانت في
 محوط من ثلاث جهات كالبحر لا تقبل من اقله ويصح
 ان يكون من قطل برماوي فاقطعها فلو لم يقطع عليه
 اصلا هل يضمن لان مقتضى اللفظ ان يكون القطل عامورا
 به او لا فيه نظروا لا قرب عدم الضمان برماوي الا ان المعنى
 ان وجد منك قطل عليه لا يكون الا واحدا وهو نظير ما لو
 خلفا انه لا يثبت كقطل الا لا كاشف فلا يثبت اذا لم يثبت
 كما ذكره فلا يضمن لذلك ولا نظير لتوهم كونه اعمرا كسا
 رقة الذي يملك به القائل بالضم ان كافي ثم ذكر بلا عذر
 المروية قضا مكا من رماوي او قارب اقل ليس حبه فلو جرت
 عاونة ان لا تذهب من طنونة مثلا الا اخر النها وان كان
 حانوته جيرا لها برماوي وعبارته مر لو قال له وهو في حانوته
 احملها اليك لزمه ان يعفوه في الحال ويحملها اليه فلو
 تركها فحانوته ولم يحملها الي البيت مع الا مكان ضمنا وهو
 الا وجه ولا اعتبارها عاونة لانه وطرط نفسه بقبولها

كانت شبيهة ام لا فامسكها بيد وراجع لقوله اربطها ف
كل ما بعده دليل لقوله لا يربط فيه كنوم ولو نام ومعه
الوديعه فضاغت فان كان يحضره من يحفظها او في محل
حرز لها لم يضر والاضمن شتمه بالنسبة اليه اى
الى الغاصب ولا يجعل له حيز بشرط ان يكون فقط
بشوب فوقه والادب ما يشهد ما في الضمير وما في الجيب
من القبالة شجاعتهم واطلاق الجيب على الذي في فقه
القبيلين والذي في جانبهم من تحت اصطلاح الفقهاء والا
فمقتضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص
ففي الصياح جيب القميص فليفتح على الصبر الا
ان كان الجيب واسعا وكذا لو كان متقبولا لم يعلم به فسقط
او حصلت بين ثوبيه ولم يشعر بها فسقطت ضمانها
اما اذا امسكها في كفه فمعه قوله لا يربط فيه فان جعل
الخط خارجا لهذا ان كان له ثوب فقط او جعلها في الا
عليه اما لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق في المسكينين
بشقيتي وعبارتي في ضمانه اقله يكفيه عليه الاثوب
واحد اما اذا كانت عليه ثوبان وجعلها في الاسفل فلا
ضمان مطلقا طرأوا في شرط من النظر وهو القطع
عمن لان في الربط خارجا عن الطراد عليها السهولة
القطع او العمل عليه واستشكله الرافعي بان التاميم
مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في كل شيء
حسبه فيختلف بالنظر للطراد وعدم اهرم رقتها
او يا شريفا لا اى اذا احتاط في الربط سدا اى
وكانت ثقيلة بحسب بها التي شأنها ذلك اذا وقعت وال
ضمن لان وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف
الثقيلة

عن

والجواب بان المأمور به مطلق
الربط هو

الثقيلة بل بان لولا لئلا في الصياح كثرة منها ان
تقع طلبة في ماله وذهب فمعه اى او وبيع في ترك تحليصها
مع ثمنه منه بل كيد وشقة او بتركها مع تفقد تحليصها
فتبوت قيمتها ولو تصدق في ذلك لئلا لا يبينه كما
في دعواه خوف الجاهل اليه اى عذره والذي يتبعه انه ان كان
بشره في شتمه على سب الذم من كفه من والا فلا لعدم
اى قوله في حقها ذلك لا يغيب عنها ان ينام عنها الا ان
كانت برحمة ورفقة قوله اى مستقطبت الا لا تقتصر
بالنوم في شتمه وروعت او يدل عليها قال في قضية الش
ضمانه من الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع كمن
المعتمد في الشقيين وعنه هي انه لا يضمن الا ان اخذها
الظلاله لا يفرق بينه وبين ما مرفق ترك العلف وتأخير
الذهاب للبيت بعد وانا بان كل من ذنبت فيه سب لذهاب
عنها بالخطية بخلاف الدلالة ضمانه قد قبلها في ضمانه
سدا فمقتضى حملها بخلاف ما اذا لم يبعث بقوله عندى
وديعه فلا يضمن بهذه الدلالة ومجمله فانه يملك المالك
عن الدلالة عليها والاضمن مطلقا كافيه اى او من يصا
ور المالك اى يمارضه ويطلع في الاخذ من ماله وهو من
كلام الاصل او يسلمها له ولو دفع له مفتاح نحو بيت
فوقعه لا يفرق في واخذ الشاع لم يضمنه لانه انما التزم حفظ
المفتاح لا الشاع ومن ثم لو التزم منه شتمه وقوله ومن
ثم لو التزم منه اى حفظ الامتعة كان استحقاقه
على المفتاح وما في القبح من الامتعة فالشتم ذلك
ولا تضمن وان لم يربح الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكك عليه
ما قاله الشافعي في الاصل استحقاقا على السكنة حيث

لم يثبتوا الاعتقة لعدم تسليمها لهم وعدم رويهم ايها عاش
 علي مروي بغيره الرشيد بقوله قلت لا اشكال ان الصوري
 انه تسليم المفتاح كما يدل عليه قوله ايضا واذا تسلّم المفتاح
 مع التزام حفظ المتاع فهو تسليم للمحتاج معني بلجا
 لتكليفه من الدخول اليه بحله اهو وهو غير ظم ويجزي مثل
 ذلك فيما لو اعطي ساكن بوكالة مفتاحه للبواب عيش
 ولو فكرها اذ لا يورث ذلك في ضمان الباشرة مروي قال شيخنا
 العيني لا بد من ذلك من باب خطاب الوضع وبغيره بين هذا
 وبين عدم فطر المكرم كما مر بان ذلك حق الله ومن باب خطاب
 التكليف فاشرفيه الاكراه وهذا حق ادبي ومن باب خطاب
 الوضع سدا لدفع دواهي مثلك ويصدق فيه امر الله
 بيمينه برهاني ضمنه فقط ابي اذا تميز التذلل والا
 ضمن الجميع اذا اوضحه علي المودع بخلاف ما اذا ارجعه
 بعينه لم يضمن الا لما اخرج فقط من امانة ارباب شدة
 عبادة سب له وان مردد له اليها لم يملك المالك الا بالرفع
 اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم ان لم يميز عنها ضمن الجميع
 بخلاف المودعة ببال نفسه وان تميز عنها فالباقي غير
 مضبوط بقوله فقط ابي فاله يفيض فيها او يكسب فقلاد
 الا في ضمن الجميع وهذا بخلاف حله فيط شدة به فم الكيس
 او يرميه القائل لان القصد من الرباط منع الاستئمان لان
 يكون فكفوفه علي المودع ومن ثم لو جعل المودع علاقة
 علي بقا الرباط علي ما هو عليه كالتكليف ومثل ففها
 الختم يثبت بخود راقهم مدفونة او دعيها لانه ففها الخمر
 نري ففها لان نوي الاخذ ابي في الاخذ ففها
 بعدد ولم ياخذ فان اخذ صار ضامنا ففها في اليد

قبل رضاعها وبه وجبه عدم حرمة الثانية برضاها قبل
 الثالثة ان لم يخبر بان كانت الام موطوءة او كان يلبيث
 حلا وهذا تصوير للمنفق وهو الحرمة والاول ان يقول
 بان لم يوطأ المصنف ولم يكن يلبيثه وعما في العقاب والابان
 فرحت بان ووطأ الكبيبة او كانت يلبيثه انفسه فقله يند
 ابي ان كان الارض رضاع من غير لبيثه ولم يوطأ الكبيبة
 ولو بعد طلاقها الرجع ويستصور ذلك بغير طلاق
 التي يكونه المسند خلة ففها للوطأ ففها له وهذه
 ليست كالكلام كالنقله عشت علي مروي في باب
 القدر وذكر هناك ان ففتن في كلام الشافعي مروي عن
 الاشتراط وهو المعتد انفسه في الامور ففتن
 وقوله مما مر ابي من قوله لا انها صار امر زوجة
 وزوجة ابيه وهو المطلق في الاقرار
 بالرضاع ابي وما ذكره مري ابي من قوله ويثبت
 والاقرار به ابي بان لم يكد به حسب ابي ولا شرع وصوفا
 الحسن بان يسمع من الاجتماع بها او من تخوم عليه بسبب
 ارضاعها خارج حسب وصورة المانع الشرعي بان لا يمتنع
 الاجتماع لكف كان المقر في كفا لا يمتنع فيه الارض رضاع
 المهر والمهر شدة وتصوير الشرع عبيد ما ذكر فيه ففها
 الظاهر من الحسب ابي ولذا قال العلي انظر ففها
 الشرعي ولعل الحكم في اقتضار الشرع ففها الحسب
 عدم تصوير الشرع فقط حرم تناكحها ظاهر اوتيا
 طان ان صدق المقر والا ففها فقط ولورجع المقر
 لم يقبل رجوعه ككلامه والولم يذكر الشرط كما

كالشاهد بالاقترار به لان المعنى محتاط بنفسه فلا يقتر
المنع تحقيق سوا الغيبة وغيره في اوجه الوجهين و
يتم عدم ثبوت المعرفة على غير المقرين نحو اصوله وقدره
قاله بصدق اعدامه مزاولة فحركات النكاح في من استأنف
زوجه امه ثم مر وهب اسبغ منه هذا الاينك صبا
ولا شرعا ولا يتصور انفراد الشرعي عن الحسي هناك
قاله قل علي المحلي زوجان ام صورة لانه بعد
الانكاح لا زوجية اكثر من مهر المثل لو لم يكن
اكثر لكان من غير حبس مهر المثل فانظر اهل سمر
ويجب ان يكون مثله ايضاً وان مثل الجنس الصفة
حلف وتضمن الزوجية ظاهراً بعد حلف الزوج
على نفي الرضاوع وعليها منع نفقته ما لم يكن
ان كانت صادقة وتشتك عليه النفقة مع اولها
فساد النكاح كما قاله ابن ابي الدوم لانها محبوبة تعدد
وهو مستمتع بها والنفقة يجب فيها مقابلة ذلك
ويؤخذ منه صحة ما افتى به الوالد فيمن طلب زوجة
لمحل طاعتها فتعت من النقلة معه ثم انه استمر
بمستمتع بها في المحل الذي امتنع فيه من استحقاق
نفقة كما سياتي ثم مرعش ان زوجة برضاها به
او مكنته من المعلوم ان القيد اذا كان مفرداً بين
شيئين او ثلثاً يكون معيومه نفي كل من الشيين
او الاثني مفهوم ما هذا ان تزوج بغير الرضا ولا مكنته
من الوطء وهو ما ذكره الشافعي بقوله بان زوجها محرم
واما جعله صورتين بالنظر لتفسير الرضا في المنطوق

بقوله

بقوله بان مكنته في اذنها ومعلوم هذا صادقاً اذا لم
تأذن او اذنت ولم نفيته بخصوصه او مكنته من
نفيها بالبعد بلوغها ولو سقيته والاقر بان مكنتها في
نحو طاعة مانعة من العلم به كذا في كمال ثم مر
لا كونه ام الرضاوع في الصور ام صور العكس وهب
اربعة اشياء قبل الاوثان بعد طوافها بالنكاح باق
في صورة حلفه فكيف يغير لها مهر المثل واجب
بانه يصور ما اذنت اليه من عليها فحلفت فانه نفي
النكاح ولو لم يهر المثل شجتها وقد يقال لان مانع من ان
يقال يجب على الزوج الزوجية الباقية على الزوجية
مهر مثلهما وفيه انه ينافيه التفسير من مهر المثل لان
الباقية على النكاح لها التمسك لا مهر المثل فتدبر
من انه وطئها بعد ذلك ام لم تكن حائلة في ذلك بان
كانت حائلة بان يبرها رضاها فحرمها او مكرهه واما
بما ذكرنا من قبل الصورتين اللتين قبل الاذن رضا
به وتكبيرها انما يكونان مع الحر والبر بان يرضاها
بان تعلم الرضاوع بغيره فلا خلاف قال الشافعي المذكور
لا يثبت فيهما وكان لها مهر المثل لا المسبب لا الرضا
بنفي استحقاقها له كافي ثم مر نعم ان اذن السيد
او استولى ان علي قوله ولها مهر مثل وعليه قوله والا فلا
شر لها وقوله والوزع اذ كلامه يستأنف فليس معطوفاً
على الاستمرار وهو راجع لما قبل الاذن بعد ذلك
نقل الشافعي بقوله لا يخل بغيره لا يظهر الا في بعد الا
لانفساخ النكاح فيه مقتضى وعواها مع خلفها
فقد حلت لغيره كذا لا يقبل الا في كذا كذا في النكاح

باق في الاحتياط ان يطلقها لتخل لغيره وامامها قبل
الاحتياط لتقليل اقران يقال الورع ان يطلقها الاحتياط
صدقها في نفس الامر وقد حكم بيقا النكاح قبله على
هذا الاحتياط امسالك المحرمة عليه فالاحتياط ان
ان يطلقها اه وحلف مدعيه ان كان حلفه لا يل
انفساخ النكاح فانفساخه لا يتوقف على ذلك بل
ينفسخ بمجرد اعترافه بذلك في سواهما ان
في النكاح والاثبات فالرجل يحلف ثاوية على بقا العلم
وثاوية على البت والملازمة كذلك فالصوره بربعة وضوء
حلفه على البت وذكرها الشئ بقوله فان نكحت حلفه وضوء
حلفه على النكاح وذكرها البت بقوله او عكسه حلف
لخوضه حلفها على البت وذكرها البت بقوله والا
حلفت وعلى النكاح وذكرها الشئ بقوله وله تخليفها
قبل وطئ وكذا بعده فلا وجه لتوقف الحلف في
تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر قاصورة
حلف الرجل فان اذ ادعى الرضا انفسخ النكاح
مواخذة له باقراره ولا يحلف فان كان يدعي حسنة
على غائب ان بينه وبين زوجته فلاحقة رضاعا
محرما فالنكاح حسنة لا يمين عليه وزمما بصور
ذلك بما لو اقر الرجل بالرضاع وانكرت وكان قد دخل
بها فيختلفان في قدر من هو المثل فيحلف على البت
اه وعتاوية وحلف مدعيه على البت وقول الشارح
كان او امرأة مضمون في الرجل بما لو ادعى على غائب
رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلا فاقام بينة
وحلف مدعيه بيمين الاستظهار فتكون على البت وقوله

ولو

ولو نكل المقر او المدعي لم يصور بما لو ادعت من زوجته بالا
جبار لم يثبت منها مناف ورضاعا محرما فهي مدعية وتقبل
قولها فلو نكلت وردت اليمين على الزوج حلف على البت
ولا يمارضه قوله لم يحلف فتكره على بقا العلم اذ محله
في اليمين الاصلية اه وقوله روي حلف فعها بيمين الاستظهار
فيه نظرات المدعي حسنة لا يمين عليه وقوله ايضا
مضمون في الرجل بما لو ادعى ما لا يمين فيه ادعى الزوج
الرضاع انفسخ النكاح ولا يحتج ليمين قن ان الرضا ع
ثبت برجلين ام وان تعد النظر لشدة غيرها الشهادة
وان تكرره ما لا يمين لا يضاد ما فيها حيث غلبت
طاعته على معاصيه اه ثم روي لا يشترط لقبول شهادتها
وقررها فقه النكاح لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما
يقبلون فيه فقد اثنى من الرجلين اه عت عليه
وتقبل شهادته مرصعة ليرفع ثلاثة من غيرها او رجل
وامرأة لم تطلب احق ايم لم تصرح بطلب احق حال
الشهادة لول فلا يضر الطلب بعدها ولا قبلها قبل على الجلال
والبر ما روي وقد يقال اذا طلبتها قبلها ولم تأخذها لانكاره
ارضاعها فهي متهمه باثباتها بشهادتها فمين ثم قال
عش على مد قوله ولم تطلب احق ايم لم يثبت منها طلب
اصل او سبق طلبها واخذتها ولو تبرعها من المعطي اه
فيعلم منه انها ان لم تأخذها لا تقبل شهادتها اه
بخلاف نظرم في الولادة ايم في الوادعت ايم ولدته
وشهدت بذلك مع ثلاثة غير هاتين ايم فلا تقبل شهادتها
وقتها اذ يعلف بها النفقة ايم وجوب نفقة ايم
المولود واليراث منه وسقوط القود عنها بقتله في مائة

عشر واجار ابي وقد علم انها حلب من ثديها ح د
 وانزاد ابي وصوته للمعدة او قرا وعطوف على ظم
 بعد علمه انظر بماذا ينعلق هذا الظرف وظاهره انه لا بد
 ان يعلم ذلك حال الامتنعاص والظم الاكتفا بعلمها بانها
 ذات لبن وقت الامتنعاص ولو بعد الامتنعاص وقبل
 الشهادة ح د والظم الاكتفا بعلمها بانها ذات لبن وقت
 الامتنعاص ولو بعد الامتنعاص وقبل الشهادة ح د
 والظم انه راجع لقوله كافتصاص وما بعده بدليل اخر
 العبارة ح د وعبارته م ر والوقوف بكلام الشف في قوله اما
 قبل علمه ان كان يكون ظم فالسند وافي وبشره بعد
 علمه انه هو والظم شجنا الاعن تحقيق ابي وان
 كان عاميا ح د
 ابي من مسقطات المون ومن فصل الاعسار والاضل
 قتها الكتاب والسنة والاجماع وهذا المصنف في الزوجة
 لانها اقوى لكونها لكونها معا وصحة في مقابلة التمكن
 من التمتع ولا تسقط برضى الزمان ربي وانما اختار ابي
 هذا لانها تختص في النكاح وتعدده اخرج يجب ابي
 وجوبا موقعا فلا يحبس ولا يلازم كذا لو طال بته وقت
 عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه اثم ح د
 كل يوم ابي مع ليلة المتاخمة من حيث لو نشت اثنا تلك
 الليلة سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل وجوب
 النفقة الكاملة والا فسيأتي انها لو مكثت لثاني يوم
 وجبت من ح د بالقسط شيئا عريضي وتقتسط على الليل
 ابط فلو حصل التمكن عند الفراق وجب لها قسط
 ما في الي الفجر كما قاله نسا علي معس فيه ابي ان
 كانت

كانت مكنة ح اما المكنة بعدة فيعتبر حاله عقب التمكن
 ربي وثمة ابي فيا فحين ربي انما ينظر فيما بعد
 من المال ويوزع على مونة مونة في كل يوم من نفقة
 عمر الغالب فان لم يفضل عنه شيء او فضل دون مدونة
 ففضل او قدر ونصف ولم يبلغ مدية فينوسط او يلزمها
 فاكثر فهو سر ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم عن
 مونة مونة في كل ذلك وما وجد وقوله فان لم يفضل عنه
 شيء الا فيه ينظر بل العسر هنا مع الاطلاق اوله مال ولا
 يتفصيله ووجه علي بقتله عمر الغالب كما يفهم من قوله
 المتن ما يخرج به عن المكنة لان مرادة المكنة التي
 في الزكاة ويدل عليه قوله الا جعل ومسكن الزكاة فقصر
 ففضل ما علي كون عبارة من قوله لا اقله اذا فضل دون
 مد ونصف زيادة على ما يكفيه عمر الغالب لا يقال
 له مسكن الزكاة كما يؤخذ ذلك من شتم روي وكلامه في
 المكتسب غير ظم ابط وقوله عمر الغالب ابي ان لم يستوف
 والا فستخرج ح د ولولا دعوت يسار زوجها فانك صدق
 يمينه ان لم يجهد له مال والا فلا فان ادعى طهه فقه
 تفصيل الوديعة م م ولو مكثت ساعية في النفي
 وحاصل ما ذكره من العاجبات لها عشر انواع الاول
 المد او غير محض الاعسار او غير الثاني الاوم الثالث
 الميم الرابع الكسوة الخامس ما تحبس عليه السادس
 ما تنام عليه وقت طهره السابع الة الاكل والشرب واللبس
 الثامن الة التنظيف التاسع السكن العاشر الاحرام وقد
 ذكرها علي هذا الترتيب او في غير ابي ربي
 النشبع ع ش وقصر في المصنف في حقها ان هذا

واضح لو عذر الفصل بقوله والمفسر مسكين الزكاة المفيد
ذلك ان حصلوا المفسر في مسكين الزكاة وعبارته الفصل
ومسكين الزكاة مفسر وليس فيها تفسير للمفسر بان
مسكين الزكاة يدل الاشارة على مسكين الزكاة بانه قد
من افراد المفسر ولا شبهة في صحة ذلك وبهذا اعلم
في اعتراض الزكشي على الفصل بان صواب عبارته
العكس اي والمفسر مسكين الزكاة كما مرشد اليه مقام
التقريب اي فالاولوية هي على ان عبارة الفصل
مقلوبة تدبر 2 لـ والمراود حالة اي في المفسر لانه
عند الفخر ليس عند ما يخرج من المسكن وظاهر
وان كان ينسب مالا وانما جعل يعرف الناس قال اصحاب
الاكساب الواسعة بعدد مسكين من عدم مال ما يدبرهم
2 لو مثله ثم الروض ما في البر ما وبي عن طم ونظم
حال الثاني وانما جعل موثقا في الكفاية بالنسبة
لوجوب الاطعام عليه لان في اهلها على التخليط ولا
النظر للاعمال فيها يسقطها من اصلها ولا كذلك هنا
وفي حقيقة القريب احتياطا لشدة لصوقه به وصلة
للرحمة اهري واعتراض قوله يسقطها من اصلها بان
نفاقتي قريته منه قال المص سابقا فاذا قدر على
خضلة فعلها واجيب بان كلامه مصور في كفاية التامين
لانه اذا عجز فيها عت الاعناق والاطعام والكسوة
سقط عنه التكفير بالمال ولو انتقل للصوم من
يرجع بتكليفه اي كل يوم بان كان بحيث لو وزعنا
فامعه على العمل القابل ان لم يستوفه والافسنة
كفاة ولا يقدر بعد ذلك على قديت 2 لـ من لا يرجع

الح

الخبان يكون الفاضل من ماله بعد التوزيع على الفقراء
لباؤسة قديت 2 لـ واحتموا الي الاصحاب ووجه التبري
ان هذا ليس من مخاف التقاوت في نفقة الزوجة 2 لـ
واعترضوا النفقة بالكفاية اي من حيث ان الواجب
على المفسر مدان وعلم المفسر مد والمراود بقوله اعتبروا
اي قاسوا وقبر امه لان القياس لا يفيد الا صورتين
واقا المتوسط فلا يفيد القياس ما بينهما وهو
نصف ما على كل منهما وان لم تعتبر كفاية المرأة
لنوعهم طم خبر هند خذي ما يغنيك وطردك بالعرف
انها مقيدة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل
وسلط القول فيه وقد يجب عن الخبر بان لم يقدرها
فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف فوجه ما
ذكره هو المعروف المستقر في العقول كما هو ظاهر
ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع
التنازع لاني غاية فتعين ذلك التقدير اللابح
بالعرف والشاهد له تصرف الشارع كما تقر فافضح
ما قالوه وان وقع قوله لا ذرع لا اعرف لاما صار
اسم تعا عنه سلفا في التقدير بالاعداد ولو لا الارب
لقلت الصواب انها بالمعروف اي الكفاية ثانيا واما
عما هو جري وقوله لوقع التنازع قد يقال لو نظر لهذا
لنظر اليه من جانب القريب والنظر اليه ثم لا هذا لانه
له معنى فعتبر الا ان نفقة الزوجة معاوضة والمعاوضة
يجتزئ فيها عن الشارع بقدر الامكان بخلاف غيرها من
كنفقة واجع للمنفق وقوله لانها علة للنفي
من غالب قوت الحمل اي في كل يوم ع ست وعبارة 2 لـ

اي ما يستعمله احد ذلك المحل غالب الاوقات ومن
لا ترم ذلك غالباً لبقائه بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه
لا يقاب كما فعل فيما بعده فلا بد ان يكون ذلك لا تقا
به كما فعل فيما بعده فلا بد ان تامل وقوله من غلبه قوة
المحل اي وان لم يلق بها ولا الفتنة اذ لها ابداله
ثم مرد فلان في اي بحسب يسارة وصدره في
تتردد الي فتكلف الزهد وظاهر ان الزاهد
حقيقه بعينه قاله لا ما يليق به قائل شوهر
كافي الكفاية دليل للمصلحة في علمته وعليه طمحه
الحق حتى لو باعته او اكلته حيا استحققت الموت ذلك
اي اجرة الطبع وما بعده اذ يطوع العبد لفرغ
تلك فلم تسقط بها فعليته ثم مرد ورمى
وان اعتادتها فخرج وقع السؤال عن الذم
هل يجب علي الرجل اعلم زوجته بانها لا يجب عليها
ضد منة بما جرت به العادة من الطبع والكس وكو
هما ما جرت به عاداتهما ام لا واجبا عنه بان الظن الاول
لانها اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك طنت انه واجب
عليها وانها لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تقط
فصار ثباتها مكرهه علي الفعل ومع ذلك لو فعلت
ولم يعلم بها جحد انه لا يجب لها اجرة علي الفعل لتقصيرها
بعدم البحث والسؤال عن ذلك عشت علي مرد
وقارن في غرضه الذي علي الظن القائل بان هذه
لا يجب علي الزوج قياسا علي الكفاية ولها
اعتناص اي بصيغة الكلام فيها لزم الذم
واستقر فيها كالنفقة المأصية وقضية ان
نفقة

نفقة اليوم قيل انقصا منه لا يجوز الا اعتناص فيها
لعدم الاستقرار بها الا جواز مقتوطها بالسنن وتوقف
فيه فنعثم الزوج والراجح عندنا جواز الاعتناص
عن ذلك من الزوج دون غيره وقد لا يخالف ذلك
كلام الصديان محل كلام المصنف علي النفقة المأصية
وان كلف هو خلاف ظم السبيل في يكون في النفقة
الخاصة تفصيل وما فيه تفصيل لا بد من تقضاها
ح لقال العلامة الباني والحاصل ان الاعتناص با
لنظر للنفقة الخاصة يخرج من الزوج ومن غيره واما
بالنظر للحالة في جوازها بالنظر للزوج لا لغيره
ولذلك اي المد والدين والمد والنصف قال في وشمس
اطلاقه الاعتناص عن المون وهي طمحه وعجبه
وحسن فان قلنا بما يستحقها عند بيع الطعام فلا
اشكال في صحة الاعتناص والاشارة خلافه في
الصحة كتابنا علي تفريق الصنفين كذا في المطلب
مستغرق في الذمة اي ولو حالاً دخلت نفقة
اليوم الحاضر في ذمة ما لا يستقر اذ السلام فيه
ثم الزوج المعين وهو الزوجية خرجت الكفاية
ولا يجوز فيها الاعتناص لانها لغيره فحينئذ
امر من غير المعتمد انه لا يجوز الاعتناص في
غير الزوجة عن نفقة اليوم بخلاف النفقة المأصية
صية ثم عن النفقة المستقطبة اي لامر
الزوج ولا من غيره شي باكره عند اوصافه
غير لها اكرامه فقط بخلاف ما لو قصد الرافها فقط

وما لو كان قصد الرضا بها فلاجلها ولاجله فالظن
 التقسيط لوعده كالعادة وتعلقها بالكلية
 كالعادات فان تناول كفايتها عادية فان اكلت معه دون
 الكفاية طالبت بالتفاوت بين ما اكلته وكفايتها وان اكلها
 المعتاد ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب اعتنا
 بها النقص وقيل بين ما اكلته وواجبها وايدى بان الكفاية
 المعتادة انما تقتضي اذا اكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب
 الشرعي باق وقد استوفيت بعضه فتستوفى الباقي في
 او غير رشيدة ابي لصغرها وجنونا او غفلة وقد
 حجب عليها بان انتم سفيها المقارن للبلوغ او طرا
 حجب عليها والاله يحجب لادون الولي زي وقد اذن
 وليها ان كان لها في اكلها عند مصلحة والاله يعتد
 باذنه فتخرج عليه بالمقدور لها ثم روي عن ذلك كما
 لو لم ياذن وقياس ذلك انه لا رجوع عليها ان كان غير
 محجور عليه وكذا لا رجوع على الولي ايضا اذا غاب عنه
 بتخييل منه وجوب التقدير وهو لا يوجب شيئا له
 علي حج وقوله لا رجوع له عليها قد يقال القياس الرجوع
 لانه يدفع محانا وانما دفع ليسقط عنه ما وجب عليه
 فهو معاوضة فاسددة والمقنونة بها مضمون علي من
 وقع التعويض في يد الله ثم الا ان يعرض كلامه فيها اذا
 كان الزوج عالما بنفسه اذن الولي او يقال لما لم يكن
 منها معاوضة والشرط انما هو بينه وبين الولي العن
 ويعده تبرع بالتقصير اذ عتق علي من قال والتقني
 باذنه مع ان قبض غير المكفلة لقول ان الزوج باذنه

يصير

يصير كالوكيل عن الولي في الانفاق ولو اختلف الزوجان
 فقالت قصدت للفرع وقال بل قصدت كونه عت النكحة
 صدق به منه كالودع له شيئا له عت كونه عن المهر واد
 عت هي الهدية منه موعده من حريات الناس فيه
 انهم جروا عليه ذلك في غير الرشيدة ولا اعتداد به في
 واجب بان الراد الناس الذي من جلتهم للمجتهدين لان
 الاجماع لا يكون الا من هم بخلاف غيرهم فقط لا يعنون
 شيئا والزوج منطوع ابي انكحة اهلا للفرع فان
 كان غير اهلا وجع وليه عليها او علي وليها ان كانت
 محجورا عليها زي وعلى الاول وهو قوله ونسقط
 نكحتها لانه اول بالنظر لغير الرشيدة ويبدل عليه ما بعده
 وهذا هو الظن وقيل الاول عدم سقوط نكحة غير الرشيدة
 بغير اذن وليها لانه اول بالعصية لظلام البلقبي
 ويجب لها ادم عالب الخ لابي اللاب بالزوج ولو غلب النكاح
 ما لغوا له في بعض الاوقات وجبت وامام ايتادم به منها
 فلا يجب فاله يقتضي الاتيان به والواجب ومن ثم نقلت
 شيئا ان ما جرت به العادة من الفلانة اذا كانت تبيد
 علي لادم يجب مع الادوم وكذا لما اعتيد من الكفلة والنقل
 والبيع في العبد الصغير والعلوي ببلية نصف شيئا
 وما يفعل يومها سور اذن العيوب والعلوي على ما يليق
 به ويجب القنوة والاحاف اللذان ظهر في هذا الزمان
 اعتاد بهما في وجب ايض ما يطلبه الا عند ما يمين
 بالوصح من نحو ما يمين باللقوة اذا اعتد به ويكون علي
 وجه التملك فلو فوته استقر لها اولها المطالبة به

عاش على مر ولحم عطفه على الادم بعيد انه ليس
منه وقد يطلق اسم الادم عليه فيكون من عطف الخاص
على العام لفصله ويدل على ثبوته اذ ما عطف حديق
سيد ادم اهل الدنيا والاخرة اللحم وقياس ما عطف
الحب لثوبه ما يتعلق به ما يحتاج اليه من نحو ما عطف
وما يطبخ به من نحو قرع برقاوي ويقدرها قاض
هذا مستدرج في اللحم مع قوله يلحق به كعادته الجمل
واجب بان هذا عند التارخ كما قاله الشيخ من مكيلة
زيت يفتح اللحم وكسر الكاف واسكان اليا اي اوقية
فكر الجيلي عن بعض الاصحاب ان الاوقية هي الجارية
وهي اربعون درهما وهو ظن فان العاقبة لا تقف شيئا
اخر من جمل على المعنى في جمل اصحاب وان
يكون ذلك الظن انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون
من جملة ما ذكره الشافعي وقوله ويراد بعدد ابي بعد
ايام الشافعي ولعمري بالكاف كان اوضح ونسبه
اي ينفق لا يجب الادم في يوم اللحم والاقرب
حمله على ما اذا كان كافيا للعدا والعشا والكاف على
خلافه عث ومثله ثم مر وقال ابو شيكيل الذي
يظهر توسط بين ذلك وهو انه يجب لها مع اللحم نصف
الاعم المعتاد في كل يوم ان كان اللحم لا يغنيها الا مرة
واحدة وهذا التفصيل كما استعين اذ لا يتجه فيه فيقال
ان اعطاها من اللحم ما يغنيها للوقت فليس لها حق
ذلك اليوم ادم عث وان لم يقطها الا ما يغنيها للوقت
واحد وجب نصفه قاله في التلبيح اه ثوري ويحمل

الوجه من كلام الشيخين كما يؤخذ من عبارة شمر ونصها
وحت الشيطان عدم وجوب ادم يوم اللحم ليكون احد
نهارها والا فغشاها كل يوم الظن ان التقيد بكل
يوم غير مراد اختراع قوله ليكون احدها عدا ان قالوا
ان الادم لا يسقط في يوم اللحم قائل ويجب لها كسوة
وجود ثيابها وصدها فيسار وصدها فيج ويؤخذ من ضبط
الكسوة بما ذكره انه لا يجب عليه منديل الغرائث ولا يجب
عليها انظر فان ارادة هبته لها عث على مر وباختلاف
المحال في البر والبو عبارة فيج ويختلف عند ذهاب اختلاف
محل الزوجة براد واد من ثم لو اعتادوا ثوبا للثوم وجب
كاجز به بعضهم من فحين فيه اشعار بوجوب خيا
طته وما يخاط به عليه قال ابن حجر ويظهر انه لا يعتد باعتد
اهل بلد ثيابها كتاب الرجل وانها لو طلبت وتطويل ثيابها
ذراعا اجبت اليه وان لم يعتد اهل بلدها بما فيه من
زيادة السترجل وابتداء الذراع من نصف ساقها مر
ما يقوم مقامه كالانزال ونحو مكعب كقياس وقفا وزر
موتة فلو كانت مما يعتاد عدم ليس شيء في ارجلها كنس
القرى لم يجب لها شيء من ذلك حل ومكعب بضم اوله
وفتح ثانياه وفتح ثالثه مثقلا وبكر فيكون مخففا
هو المداست اه قال علي الجلال وفي المصباح والمكعب
وزان مقود المداست لا يبلغ الكعبين غير عريز اه و
كوفية هي شيء يلبس في الرأس من عرقية مبطنة وبريش
ويطلع ارجله كفردية من رطل بضم الهم وفتح
الحا وقيد الهم ابر له مثل يقال حمله اذا جعله لمخلد
اه برقاوي ابر له وبرق كبيرة وضبطه عث على مر

يسكون الخاوي تخفيف الميم ومخدة سميت بذلك لئلا
صقتها للحد ولا يجب الكثر من واحدة وان جرت العادة بالكثرة
منها ويجري مثله في الخاف برماوي في ثانياً يعني
وقت البرد ولو في غير الشتاء جمع ومع رد الذاكرة ما يتردى
به في اعلا البدن اله اكل ابي اللاتفة ولا يعثر حالها
والمشروب بتلبيك لا امتاع دل وشرب بتلبيك الشين
وقيل بالغت في صدر وبالحفظ والرفع اسما مصدر دل
وقوله بالحفظ والرفع الصواب ان يقول بالكسر والضم لان
الحفظ والرفع من القاب الاعراب وقوله اسما مصدر ليس
بنظر والحق انهما مصدران سماعيان كقصعة بفتح القاف
وفي المثال لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة اهـ برماوي
ومفرقة تكسر الميم ما يعثر به اهـ مختار من فرق
وجب الخاس ان اعنادته كما في الزبدي كسطبهم
اوله وسكون ثانياً اوضمه وبكسر اوله مع سكون ثانياً
برماوي وكحوة كصابون واشتان دل وثمن ما نحو
اسم ويصح ان الواجب بلا صالة المالا منه مرفا الاول
حذف ثمن ولادوا مرف ومنه ما يحتاج اليه المرأة بعد
الولادة لما ينزل ما يصيبها من الوجع الحاصل في بطنها
ونحوه فانه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العا
د من العصيدة واللبنانة ونحوها ما جرت به العادة عا
وتنهن لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس
من النفقة بل ولا ما يحتاج اليه المرأة اصل ولا نظراً
ويها بتركه فان ارادته فعلت من عند نفسها عا مث علي
مرف يلق بها اي بحيث تامن فيه لوضر 2 زوجها عا
نفسها عا مث علي مرف يلق بها اي بحيث تامن
فيه

فيه لوضر 2 زوجها علي نفسها وما لها وان قل ثم مرف
حنقه انه لا يجب عليه ان يات لها بموسعة حيث امنت
علي نفسها فلو لم تامن ابدلها المسكن بما تامن فيه علي
نفسها فتنب له فانه يقع فيه الغلط كثيراً عا مث علي مرف
وله منعهما من زيارته احد ابويها وان اختصا وشهدوا
حناؤهما ومنعهما من دخولها لهما كولدها من غير مرد
قال ابن الصلاح وله نقل زوجته من الحضر الي البادية
وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد
ولا تنقص واما خشونة العيش فيمكنها الخروج عا
بالابدال ثم جوف فيه ان البذل قد لا يتغيرها لكونه اقربا
ارادت الكفاية كملت من عندها اي بان كان مثلاً لها
يخدم ام حقه ذلك وان لم تخدم فيه بالفعل ومقتضاه
انه لو كان مثلاً لا يخدم في بيت ابويها لكن هذه
خدمت فيه بالفعل لا يجب اخذ امها دل مثلاً او غيرها
لموت ايها في حال صحتها اي بواحد ظاهراً وان
احتاجت الي اكثر من واحد وهو كذا الا ان مرضت
واحتاجت لما يزيد علي الواحد اخذ امين كلامه الاتي دل
وان كانت جميلة اي وان كانت تخدم في بيت سيدها
ومثلها يخدم عادة في بيت سيده دل من دون بيان
لما نوعا اي وقد لا يدل قوله فله مد وثلت وهو كثير
من الدون وقوله من غير كسوة حال من الدون اي حاله
كونه كائناً من غير كسوة وتوابعها فتوابع النفقة
اجرة الطحن والعجن والخبز وتوابع الادم كالسمن ما يطبخ
به كالقرع وسكنوا عن اللحم وقصة كلامهم عدم لزوم
دل قال مرف ووجه الوجهين وجوب الحكم له اي للخدام

حيث حيث عادة البلده جنسا ونوعا تميزان
 من اللون والظن ان الواو بمعنى اولاه يلزم من كونه
 ادونا في الجنس ان يكون ادون في النوع فمع
 بالميم الساكنة مع ضم القاف وقيل بالياء الطرطور
 الذي يليه في الراء له وبث وقوله مقنعة بكسر
 الميم وهب شيء من العماشة مثلا تضعه المرأة فوق
 رأسها كالقوطة لاسراويل هذا يعني على عرف
 قديم وقد اطر العرف المحمدي الان بوجوبه للمخادمة
 وهذا هو المعتمد في ما يعرف به يضم الراء
 بكسر نونها في المختار وبألفه في الصيغ
 رقيق كالملاية لكان في الصباح البارية الحسية الخشن
 كالخ وهو المعروف في الاستعمال وهو غير مناسبا
 لان الكلام في الفطاف جعل مثالا للغيرت كان ما
 ساء ان يرفع اي بنعم فقي المختار والارقاء النذ
 هن والترجيل كل يوم وهو في رفاهة من الغيبة
 ورفاهية السعة اعتنا اسي اقتناع لانه يتمتع
 ويستمتع بهما وكسوة وقفا العرش من غير
 كظروف الطعام كافي من المتهاج وفيه الما الذي تشبه
 من تملك اسي الحق والسيد الحق وهل يحتاج الي
 قصد التملك او لا الذي في كلامه حج ان الشط عدم
 الصافي عند قصد تملكها وفي سنة الروض لا بد ان
 يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل عن شيخنا ما راعاه
 وهو في شئ وقد اقيمت بها قاله لان هذا الباب توسع
 فيه حقيقة الخادم تملكه فلا يقرب الخادمة ل
 ما يضرها اسي الزوجين شئ اول كل سنة ما شهر وان

نشرت

نشرت اثنافصل سقطت كسوة فان عادت للطاعة اثناف
 عودها من اول الفصل المستعمل ولا يحسب ما يقف
 ذلك الفصل لا في منزلة يوم الشورى من روقضية تقولها
 بالشورى اثناف الفصل انه لو كان دفعها بالهاتفل الشورى
 استمر في السقوطها عنه وهو ظهروا على الشورى
 ليحفظ ذلك عن غير يقبل الا بغيره شئ من وقته
 وجوبها وهو وقت التمكن اولى من تفسير شئ
 وصيف وجه الاولوية انه قد يقع الصفا في نصف الشئ
 مثله ش وعبارة قد لا على الجلال قولها شئ هو
 شئ اشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة
 باعتبارها فصلان وكل فصل منهما فصلان من
 فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف
 والخريف فالشتاء هو الفصل الاول والصيف
 هو الفصل الثاني والباقيان ولو وقع التمكن في اثناف
 فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقي منه
 ما يجب فيه على ما تقدم بيانه في بقية تلك
 الحقيقة فصولا كواحد ولها وجهان علم ان ما عبر به
 الميم اول من محله غير لقوله وتعالى الكسوة اول كل
 سنة اشهر من وقت التمكن الذي رد يقضيه به على
 قائل الاول بانه لا يتصور وجوب التمكن في اثناف فصل
 لكل سنة اشهر من وقت التمكن تحسب فصلا وهذا
 ولم يدرك هذا الراد ما لم يلب كل هذه اثناف الفصل
 او يقال عليه اذا وقع التمكن في فصل فصل الشتاء
 مثلا لزم انه لا تتم السنة اثناف الا في نصف فصل الصيف

وعكسه فان قال انه يغلب احد النصفين على الآخر فهو
تحتكم وترجع بلا مرجح وايضا قد علم ان ما يلزم من الكسوة
في الثنائه يلزم في نصف النصف ما ليس لازما فيه
وتسقط فيه ما كان لازما فيه وعلى تغليب نصف
النصف انه يسقط في نصف الثنائه ما كان لازما فيه
ويلزم فيه ما ليس لازما فيه وكل باطل وان لم يقبل
بالثغليب والحق كل نصف ثباته فصله بطل ما قاله
ورجع ما قاله اليه قائل الاول وهو القائل بالثنائه
والنصف فاذا وقع ثبوت في اثنا الثنائه حسب قولنا
مع نصف النصف فيجب الكسوة فيقسم ما يقرب من
الثنائه وما انضم اليه من نصف فصل النصفين ان
يدفع لها كسوة متساويين نصف كسوة الثنائه ونصف
كسوة النصفين قال عتبة وايضا قد علم ان ما يلزم من الكسوة
لها عن جميع الفصول فيقسم عليه ثم ينظر لما مضى
قبل التكميل فيجب فيقسم ما يقرب من القيمة فيستري
لها من حيث كسوة ما يساويه والقيمة لها في
تعيينه يحدد وقت تحديد يوجدها من وجوب تحديد
وجوب اصلاحه كالسهم بالتحديد سهم على حج ومثل
ذلك اصلاح ما اعدة لها من الالة كتيب من المجلس
عش علي مر او ماتت ابي او ابائها خط المنة
اخرهم قوله لم يرد ان محل ذلك لا يقدر قبضها فان وقع
موت او فرق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة
ما يقابل ثمن العصمة كما حثت ابنت الرقعة لك المعتمد
وجوبها كلها وان ماتت اول الفصل والعصمة جميعا

خرون

متأخر من كالا ذرعب والبلق بعب ولا يقال كيف يجب كلها بل هي
لحظة من الفصل لا بانقول ذلك جعل وقتا للانجاب فلم
يقترق الحلال بين قليل الزمان وكثير الزمان فلهذا وانما اعلم
في وجوب الموت اتميا المتقدمة بانواعها
العشرة وموجب الكل شر واحد وهو التمكن فلهذا لا افرده
واما المسقطات فتعقد من شئور واشتغال بفعل مطلق
وقصاموسع وخروج بلا اذن فلهذا كجمعها ومستقطاها
اير وما يتبع ذلك كما مر وادما دفعه لظن الحمل فاطلف
عليه ما مر اير وجوبا مستملا على التفصيل الذي مر في
الانواع العشرة من وجوبها بوجوبها في ثلاثة منها
وهي الطعام والادوم واللحم اير بالنظر للموت الذي جرت
عادة امثاله كالحمل كل يوم او كل سنة اشهر في الكسوة او
كل وقت اعتيد فيه التحديق وذلك في اربعة منها فيما
تقعد عليه وفيها تمام عليه وتتقطعيه وفي الالة الاكل
والشرب والطبخ وفي الالة التنظيف او ادمي الالة في
اثنين الاسكان والاقدام اهرم ويتصرف ولو على صغير
للزواج ولو كانت الزوجة صغيرة كافي الاموار ومحل وجوبها
على الصغير اذا تسلمها وليه وفي المجهون لا اذن يتسلمها
وليه اهرم ذلك قول المتن لا نصفية لا يقتضي انه لا قوة
لها وان كان الزوج صغيرا لان صغير الزوجة مانع ونكاح
الزوج اير من حيث هو مقتضى والقاعدة انه يغلب
المانع على مقتضى خلاف قول الاموار المتقدم فلهذا فيقول
قول الاموار محض قول المتن لا نصفية بما اذا كان الزوج
كبير لان المانع القائم بها ليس مانعا للصغار لقيام المانع
به ايضا فكان المانع القائم بها مانعا بالتكثير اير

التام وخبر به ما لو كانت ليل فقط اوفى دار مخصوصه
 فلا نفقة لهم روادى على التسليم ولو بالاكراه ولو لم يكن
 2 لكان حصل التمكن في الاثنا وجب القسط باعتبار
 اليوم والليله ان كان غير مسبق فيشور فان كان مسبقا
 به فثقل على شئنا انه لا يجب القسط لانه مسقط للجمع
 2 لا يخصا ومثله سمع عن مروي بوجوب المهر ابي يكون سببا
 لوجوبه بحيث تستقل به دفعه الزوجه وامان تسليمه فلا
 يجب الا ان اطاق الوطى 2 ولويدل عليه كلامه بعد
 وعبارته 2 على مروي ومع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه
 حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد انه لو مات احدها
 قبل التمكن استقر المهر وطلقها قبل الدخول لم يقدر
 النصف والعقد انظر لم يظهر في محل الاضمار شورى
 ابي بل كان يمكن ان يقول فلا يوجب عوضين مختلفين
 ويمكن ان يجاب بانه اظهر اشارته الي ان الراد العقد من
 حيث هو لا يقيد كونه عقد نكاح والظن ان قوله مختلفين
 لا مفر يوم له ومعصرو المعصرة بمثابة الاهتاف الذكر
 لا يقال صبي مراهق وصليه معصرو لا يقال قبي
 مراهقة 2 2 وشمرد نعم لو سلمت التسليم ليس
 بقيد بل المهر على التسليم ولو بالاكراه ونقلها الي
 فستكسب بقيد ايض ان تقول المكلفه ولو فيها
 وقوله والسكرى يقتضي ان السكران غير مكلف وهو
 كذلك كافي الشهاج وغيره ابي يدل في حكم المكلف
 غيرها وهو الصغيرة والجنونة وقضية هذا ان غير
 المحجور لا يعتد بقرض ولها وان زوجت بالايجاب لا يجب
 بعرض نفقة ولا غيرها والظن انه غير مراد الكتاب ما عليه عرف

الناس من ان المراهقة كبرائها ما تكلم في شأن زواجها اولها
 وقوله حتى دفعت المهر ابي الحال وخبر به ما اعتد دفعه من
 الزوجه لا صلاح شأن المراهقة كبرائها ونفى يد ونقش فلا يكون
 عدم تسليم الزوجه ذلك عذر للمراهقة قبل امتناعها لاجله
 مانع من التمكن وما اعتد دفعه ايض لاهل الزوجه فلا
 يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن ع 2 على مروي
 حتى دفعت المهر ابي الحال مكنت يعنى منه ان لها حسب
 نفسها القبطه فتستحق النفقة 2 عند الاختلاف في
 التمكن 2 في التمكن الاختلاف في الاتفاق او الشور
 فانما بالنفقة 2 لبيان ادعاء ان اعطاه النفقة فانكرت
 او اعيب بشورها فانكرت 2 من حين بلوغ المهر ابي ان
 كان المهر نفقة او صدقه الزوجه 2 ويصدق في عدم
 تصديقها للمهر ما ويقال بل قوله من حين لظواهر
 وان لا يمتنع زمن يمكن الوصول اليها وسياق في الفات
 اعتبار الوصول اليها 2 على مروي ابتداء ابي قبل
 التسليم واظهرت له طر المهر وجوع الصبر للزوجه 2
 جعله الشواجع للقاضي كتب ابي وجوب ابي
 فيجوز بالنصب والرفع 2 على مروي من قبل التسليم
 ابي بالفعل لا من حين اظهره كما يدل عليه قوله فان ابي
 وقضى زمن وصوله تامل ورواه وعبارته 2 على قوله من
 حين التسليم لك اذا وقع التسليم في اثنا اليوم والليله
 بعد شورها لا يجب قسط ذلك لوقوع الشور في بعضتها
 وهو مسقط للجمع مروي فان ابي ابي مع القدر عليه
 ولو منع من السير والتوكيل عذر فلا يقرض عليه شيء
 ولا شفا قصصه مروي 2 قصصها القاضي ابي قاضي بلدة
 المهر عابه عثره له بله فقوله فان جهل فوضعه فحذر

ذلك قال سم اي وقت نفقة معس ان لم يعلم خلافه اه قال
 في العياد وله ان يفرض لها دراهم قدر الواجب في ماله
 اي واخذها من ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال صارت
 في ذمته عت وعبارة البر ما وبي فان لم يجد له مالا اقتصر
 عليه او اذن لها ان تنفق وتزج عليه كما هو ظ من نظائر
 اه من بلدة اي القارب واخذ منها كالفك اي طلبه
 والباقي بما للسببية واخذ الكفيل واجب والظ انه باق
 قبل ان يصرف لها ويشكل بانه ضمان ماله يجب فان قلت
 هو من ضمان الورثة المتعذر قلت ليس كذلك لان
 ضمان الورثة بعد قبض المقابل وهذا ليس كذلك اللهم
 الا ان يقال هذا مستثنى عت علي مزا والظ ان هذا
 الايراد لا يرد من اصله لان هذا من قبيل ضمان لا ضمان
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول خ ل اي لا يخل بغيرها
 ليحضرها الدائن عت استحقاقها وتسقط موبها
 وكذا كسوة الفصل فانها تسقط ولو عادت للطاعة
 من لان الشئ في بعض اليوم يسقط كسوة جميع
 الفصل ومعرفة جميع اليوم وان عادت فيه للطاعة
 ولو جهل سقوطها بالشئ فانفق رجع عليها ان كان
 ما يحفي عليه ذلك كما هو قياس نظام مزا ومثله
 ما لو جهل الشئ فانفق رجع عليها شئ في الحال
 بعد اه عت علي مزا وانظر حكم الشئ بالنسبة لم
 يوم ولا يجب كل فصل كالغش والدواب وجبة المزدول
 يسقط ذلك ويسترد بالشئ ولو حطه في مودة تقاربا
 او كيف الحال ولا ذرع فيه تردد واحتمالات فله وجه ويبقى
 سكت المسكن فانظر ما يسقط منها بالشئ هل يكتفي
 ذلك اليوم او الليلة او الفصل او زمن الشئ فقط حتى
 لو

لو اطاعت فيه لحظة استحققتها لانه غير مقدرة بزمن معين
 فيه نظر ولا يبعد سقوط سكت اليوم واللييلة الواقع فيها
 الشئ واه سم علي حج والظ ان سكت السكت غيرهما من
 العرش والغطا وغيرهما يستوزر ولو لحظة فانه يمتنع
 بها فيه ولو لحظة فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على
 الشئ وجب لها النفقة بيومها ويليها كما صدر به مزا
 في ظم وظاهر اعتماد وهو تفصيل حسن فليست غلط
 له فترى شئنا العشاوي والعشيرة وخالف لوقال
 لا يجب لها الاقدار من الاستمتاع فقط وعبارة مزا ولو
 امتنعت من النفقة معه لم يجب موبتها الا ان كان يمتنع
 بها في زمن الافتناع فتجب وتصور ممتنع بها عت
 عن النفقة في كاف الجواهر وغيرها عت الماورد في واقعة
 واقفي به الوالد وما موبها مسافر فيها معه بغير اذنه
 من وجوب نفقتها بمكنتها وان اثبت بعصاها مزا
 فيه وقضيت حريان ذلك في سائر صور الشئ وظ
 كلام الماورد في انما لا يجب الا زمن التمتع دون عت نعم
 يكفي وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة وكذا الليل اتم بالحر
 وقوله نعم لو كان رد كلام الماورد في ان ظاهر قصر
 الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده وهو بعيد لكن
 كتب المحشني على قوله وظم كلام الماورد في ان مقتضى
 وكذا على قوله نعم لو فتأمل ذلك وحسن والظ ان كنا
 على الاول فعند سره موبها او سبق فلم من الكات وقوله
 مزا عنواع النفقة اي كانه عت عن النفقة ورضي
 ببقائها في محلها كنع تمتع ولو حبسها ظمها او حقا
 وان كان القايض هو الزوج كما اعتمد الوالد ويؤخذ
 منه لا ولي سقوطها بحبسها له ولو حقا للحبسولة

بته

بينه وبينها كما افترق الوالد وابعد ادها بوطي كثيرة
 ومن الشواهد امتناعها من السفر فيه ولو لم يكن من قبله
 شرط امتن الطريف والمقصود وان لا يكون السفر في البحر
 الملح حاله في السلمة ولم يثبت من ركوبه محذور
 فيهم او مشقة لا محتمل عادة شمر ولو لم يمس اي او
 نظره كان عطف وجهها او تولت عنه وان فكتة من الجوع
 شمر وفي 2 ل ان الاول اسقاط قوله ولو لم يمس لان
 يقتضي ان الصالة عذرت حتى في امتناعها من اللبس
 او التقييل وان علمت انه اذا لست لا يطا وفيه نظر ظر و
 بحال بان الاستتار اجمع لما قبل القاية وقال سم قوله
 ولو لم يمس الا ان يكون امتناع ذلال كماله وتثبت
 باز مع نسوة فان لم تعلم بينه قلها تخليعه انه لا يعلم ثا
 وفيها بالوطي ولهم النظر للذكر حاله ان شارة لا تظهر
 جهاهل تطبيقه او لا اجل ادا الشها من كماله الزمادي
 وغيره بفتح العين والرجل يقال له عبد بفتح العين
 وتكون الياء ر حيث لا تخلفه الزوجة وليس امتن
 العهدة كثر جملة وتكون بوطي ان له حيث لم يحصل
 لها منه مشقة لا محتملة عادة عت عليه من دالم
 كالفعالة وقوله او بوطي هو كالحيض والنقاس وكذا
 بلا اذن اخذ الرافعي وغيره من كلام الاول ان لها
 اعتماد الوفي الدال على رضائ امثاله بمثل الخروج الذي
 تربية نعم لو علم من الغنة لا مثاله في ذلك فلا شمر
 الا لعذر ونقيل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة
 تدل على ذلك عادة زوج ل لم يفها الزوج ان الشقة
 ولو خور يارة عطف على قوله كعذر وقوله لا يظهر اي
 الحارم وعبارتي ولي خور يارة خور بة المخرج موت
 ايها

٥٦
 ايها او شمر وجزاؤه وفيل على الجلال قوله كماله
 وتعلم قاله وكذا تطبيقه جازيهم وغالقه ويولي
 خوايبها فالكافي عنه استقصاءه وخروج ما ذكره وحرها
 لربا في قوتهم فلا يجوز كغيرهم في عيبه اي عن
 البلد ان يي يهي ولم يثبتها عن ذلك بان علمت وحاله وان
 عاذة امثاله ذلك شيئا غير يهي نعم لو استمر الى
 على قوله الا ان كانت فقه وقوله ولم يمس ليس بغير كافي
 من مطلقا سوا قدر علمي ردها او لا حاجتها او حاجته
 منعها او لا وكذا في اوله وقوله ونسقط بسفر
 بخلاف كلامه عارضة وسرها حاجتها فيسقط في الاظهر
 وقد يقال يهي من كلامه ان سفرها الحاجة ثالثا يسقط
 بالاولى وله تحليلها اي امرها بالتحليل اي بوجع قولها
 مع النسبة فيهما كما يحصل لان هذا حصل قاض
 فطلقا اي شواهد الامتناع بها ام لا وهو المقتضى
 يا انا تمعد بعقوبة فالكلام في العرض فان شرعت فيه
 رفقته من صفة انه ليس له قطعه في كلامه شيئا ان
 القضا المومع كالنفل له قطعه من السرقة فيه ان حب
 كان بعينه افعده ل بغير فعله اي النفل والقطعة المومع
 لا امتناعها من التمكن بمفعلة ولا نظر اليه يمكنه
 من وطئها ولو وقع الصوم لانه قد بها او فساد القيادة و
 من ثم خرج صومها بغير او فساد صومها وهو خاص بغير
 اوله او علمه رضاء فمخرج لو كان لفساد قبل النكاح
 معيا فبالعرض الوقت فلا يمسها منه ولا يسقط نفقها
 به ولا صولها لو جهله اهاف لعلي الجلال ودخل فيه
 اي في النفل المطلق صوم الاثنين لو فيه نظر لا يثبت
 في ذلك الحين فسلم وهو ان له نفقها عن ذلك لتكرونا

كل اسبوع بخلاف صوم عرفة يكون غير تنظيف تقدم
ان الموت عشق النواع ويون التنظيف واقد منها فاعداها
تسعة يجب للرجعية والحاصل ان الرجعية والحامل البيا
من غير الشوفين عنها يجب لها السكنى فقط وسلطنة
عطف على سبب علي سبب عث فلوانفق ابي على
الرجعية وفيه ان الرجعية يجب نفقتها وان لم تكن حاملة
فكيف يقول لظن حمل واجب بان صورة المسئلة انه انفق
عليها زيادة على عدتها دليل قوله استرجعها مثلا
اي اواسكت او كسرت لظن حمل ولو ادعت سقوط الحمل
فتبين تصديق الزوج لان الاصل عدم الوجوب ما لم يقع
بيته عث استرجع ابي حيث لم يكن منه حبس لها والافلا
رجوعه دل ونصدق فيما قد راق انه لو خافت عاداتها
مر لايته وان كان في الاستدلال بالادلة فصور لان فيها
النفقة وليس فيها الكسوة وغيرها واجب بان النفقة
اذا اطلقت فالمراد بها الموف فتشمل الكسوة وغيرها كماله
عش علي م ر ويجب ابي الموت الشاملة للنفقة والكسوة
غير اية التنظيف كما في م ر بسبب الحمل وظاهر ولو
مات في بطنها ومكث فوق اربع سنين من وقت الطلاق
وتسقط نفقة الحامل بالشهور كالخروج من المسكن
لغير حاجة دل وعث لتقدر بقدر كفايته لانها
تقدر قبل تقدير بالامداد بحسب اليسار والاعسار
والنوسط كما تقدم لا الحامل عن عدة شهيرة بان
وطئت بشبهة ومكثت معها وهي في غصنة زوجها فلا
موتة لها الا على الزوج ولا على الواطن كما قاله قد علي
العدل فيكون الاستثناء منقطع لعدم دخولها في الو
ضلع وهو الحامل الباي ولا يصح تصويرها بما اذا

يجب لها التمسك
والحامل الباي
وصحة

كانت

كانت حاملا من زوجها وابانها ثم وطئت بشبهة لان عدة الحمل
تقدم اهر لانه اس الغسل المذكور جافغ العقل من اصله
وهذا لتقليل من والصحيح ان يرفع العقدة من حيث ومع
فلك لا تستحق موته دل والقريب المحقق ان الموت
للحمل لانها الا ان يقال لها وجبت لها بسبب الحمل كانت كانت
له لو اها ساكنها هذا تنقيح لقول ولا موتة لخالها بان
لها بغير اسكان اهر وموتة عدة ابي الموت الواجبة في
العدة لا يظهر وقيل ذلك لا يجب عليها اذ هي الها واذا
ثبت وجود الحمل لرجع الدفع من اول العدة دل
في حكم الاعسار وموتة الزوجة لو عسر الحول لا يمنع عما
عقار او عرس لا يتيسر بيعها منه من ولعل المراد لا يتيسر
بيعها ما يعجز عنه فقرة فيكون كالل القالب فوق قسافة
القصر عث علي م ر لا تقام له بسبب يقيد بل مثل
اللا ثقب عينه اذا المراد تحلل المشقة بمباشرة بتم روج
فكان عليه ان يدرك ايد هذا القيد فلا اذ هو قيد معتبر
كما في شرم وقال وخرجه به الحرام فلا اثر لقد رفته عليه فلها
الفسخ اهر او كسوة معطوف على نفقة فيكون التقدير
او باقل كسوة ويراد باقل الكسوة من الامة منه بخلاف محو
السراويل والكعب فانه لا يصح محو ذلك له او بسكت
عطف على باقل فلا تنفس اذ اوخذ مسكنا ولو غير لانها بها
فلا فالما قد يعرف من العباء لانها الفسخ مع وجود غير
اللائقة دل وهذا المعنى مستفاد من قول الميت اعسر
بمسكن ابي ابي مسكن كان موطن لا كما اولا فمفهومه
انه لو ايسر ياتي مسكن فلا تنفس وهذا المعنى نفهمه
الطلاق ايضا بدون امادة الباليان المعاني اذ اعسر
باقل المسكن ففسخ ويلزم من الاعسار بالاقلة الاعسار

67

يا لاكثر ومعه انه لو ايسر باقل المساكن ولو غير لايق بها
 لا تقسم فانظر وجه اعادته الميت للبايع انه قد يقال عدم
 اعادتها اظهر في افادة الراد تامل او من كان عليه
 الاتيان بالبالا ان قوله قبل وطمى قيد فيه فقط قبل
 وطمى فتم علق باعسر به الذي منه الاربعة ابريقها
 قال بالبرصا حبة او المعنى صيرت على اعسار بها فقير
 المسكن الراد بغير المسكن سائر الموت لا خصوص النفقة
 والكسوة لا قد يتوهم من العباءة وعجاجة مرفان صيرت
 ولم تمنعه تمسقا صارت سائر الموت كسوي المسكن
 ومبا عليه بخلاف المسكن ابري والخادم عشا بان
 لم تنصير ابي ابتداء وانتهى بان صيرت ثم عن لها الفسخ
 ثم مرق فلها فسخ وبحت مرق الفسخ بالعسر على ابريق
 من العروش بان يشترط على عدمه الجلوس والنوم على
 البلاط والرخام المضرووع الاواب كانه يتوقف عليه
 نحو الشرب سمي على حجر بالطريق الاتي وهو ثبوت
 الاعسار عند القاضى وامر به التضرر لا الاعسار والا
 لم ان يكون المعنى تقسيم الاعسار لوجود الاعسار
 كان الاول اسقاط الولو فبما بعده ج لا الابتواقيها
 بان يفسحها او يوكل اخذها الاخر شمر كما عتده
 الاثر في المعتمد انه ثبت لكل وحدة ج لوليه ابري
 محبوبة ج ووجهه في الاول وجهه في الثانية ان
 علقه للسيد بنفسه التمسك علقه الوالد بولد ثم روفو
 يدخل ابري بقوله في ملكه مرق ثم سلمها الزوج لها ليس
 بقبول بل فسخ ما اذا لم يسلمها فلا يفسخ لانه الان فسخ
 ج وبالكوريات اعسار بالادوم الاول ان يقولوا بالكو
 اعسار بغير حال الغير انواع كعبة الادوم والعموم وانظروا
 عليه

عليه وما تسلم عليه وتقطيع به والقر لا كل والشرب والبيع
 والالتصاف والادام فلا يفسخ باعسار مرقها كما
 يوخذ من ج في عبارة فالادوم ليس مرقا فسميت النفقة
 مثله بالاولى الكوريات والعروش ولو لم لا بد منه للشرب
 الجلوس والنوم ولما لم ان تسلم على البلاط او الرخام ونقل
 عن شيخنا انه بحث ان لها الاثنا الفسخ بطلان فاعلم ان
 ما عهد النفقة والكسوة والمسكن لا يفسخ به على الاول
 ج قال عشا وقد يتوقف فب اخراج الادوم بما ذكر لان الادوم
 من النفقة الاقل الا ان يقال اراد بالاقل ما لا تقوم النفس
 بدونه يشعر صاها فتم لم يعقبر صاها لها
 الفسخ ولو بعد تلف المعوض وهو كذا في مقتضى
 فلا فسخ بامتناع غير ابري غير من اعسر باقل النفقة
 واقل الكسوة واقل المسكن بان لم يقدر على الاقل ولا
 على ما اراد عليه وغير هذا ليشمل الوسر والتوسط على
 المعسر القادر على قوته المعسر من فليظفر ما وجه تقيد
 التمسك بقوله موقر الوقت وسطا فيبقى حكم من قدر على نفقة
 المعسر وقد امتنع من الاتفاق فارجح كلامه وكلام
 الاصل والروى يقتضي ان لا فسخ لها في هذه الصورة
 لانها قايلا المعسر ما تقدم بالوسر والتمسك بغير
 يقتضي ان المار بالوسر من قدر ولو على الاقل فكل من
 قدر على الاقل او غير ما مضى من الاتفاق لا يفسخ زوجه
 بامتناعه لقد حوتها على تحصيل حقها بالما كملو جديدا
 التمسك بغير المتوسط لا تمت حمل الوسر كذا في عمارة قد
 على المونة ولو مونة المعسر تامل فهو اعم من تغيير
 الاخير بل اولي كما يدرك بالتامل بان اراد بالوسر في كلامه

القادر على الموت ولو مودة المعسر منه ان لم يقطع
 فيه ليس بقيد على المعسر فقولنا ان يقطع الخ
 وقولنا في زيادة الاول عدم زيادته ولا نقصه ما
 قصيصة كلامهم ان لو نفعه واحدا من الخوف لم يفسخ
 لغيره ذلك ويجوز خلافه ثم هو وقوله لم يفسخ مقصود
 وظاهره وان طالت مدة الخوف لانه موسر وقد يقال هو
 مقصود بعدم الاقتران ونحوه مع ش على مر مدة
 الامهال الى افعال المعسرته وهي ثلاثة ايام فالظاها
 به معتد به من هذا حاله اعمول لم يقطع حين اخذها
 قدمه وان كان ضعيفا لم يفسخ تحقيق المقصود بل لو
 شهق بين ثباته فحارب معسرا لم يفسخ ما لم يشهد بما
 عصاره الا ان وان علم استنادها للاصحاب لم
 ابرأ ولي امراته حتى صفية ومجنونة مرد علي من عليه
 لا يقال هذا يشكك على ما ياتي ان نفع القريب
 تنقطع بالتكاث وان كان الزوجة معسرا لا نقول ذلك
 ممكنة من الفسخ فلم يجب لها على القريب منفعة بخلاف
 هذه فكان عدم تكليفها عند رأتها مؤثرا في ذلك اي
 لان الفسخ بذلك يجب قبل نفقة غسله اعم فيها
 يتوقف عليه الفسخ عليها لا محسرا وذلك في الحاضر
 لم يقطع صورة فلا ينفى ما تقدم منه وفي من انقطع
 فيه ولا والله فاحصل ما قبل قوله في وثلاثة ايام
 لبتقائه اعمسرا بالمر والموت كما هو المستعمل
 صريحه حيث ذكر ذلك عنهما خلافا لما في الروض من
 النصح في عدم الامهال في المهر في عند قاضيه
 فله الحكم كما في مر وظاهره لا يكون فيها القائل اخذ من
 قوله

[illegible]

على الجلال حصر الغير في هذه الثلاثة كفاية
 اصل اي فوقنا واما وقتها لا يقاوم لوعادة العائدين
 المراد بها ما يستطعم به التصرف والتزدد وودع الم الجوع
 ويختلف بسببه وقاله فلا يكف بسد الرق بل ما يقويه
 بل قد قال القزالي ولا يجب ان يشبع اي الساتفة فيه
 اما اصل الشبع فواجب فان شبع سقطت نفقته وقيل
 في الكفاية للفقير والادوم والكسوة وخالف الفقير في
 الادوم وجب الكسوة بما يلبس به لدفع الحاجة والمسكنة
 احرم الفضل والحاجة والطيب وشرا الادوية وموتته
 الخادم ان احتاج اليه ليرعاها او مرضه
 بخلاف غير المصنوعين اي بشرط ان يكون له قدرة
 على عيشة نفسه فخرج بقوله فعصوين المريد
 الحر في وقت الحاجة الى ان توفيه لا تقصمه وبما يجب
 له المستوعب نفسه من اول سبب له قدمه على عيشته
 نفسه فليست متمكنة من الثوبه برعاوي وعجز
 الفرع اي لصفر او جنو او مرض او زمانة قال زنجي
 وقد تم الامور المستعانة على الكفاية لا تسقط نفقتها
 هو واضح في الامور والاعمال التي فيها نظر او اخطت
 امضت لان هذا من باب التكتيف والفرع اذا قدر
 عليه كلفه الا ان يقال ان التكتيف بذلك بعد عيب
 عن الاول الاحتياج بقوله تفكوجه الاولون
 الصراحة وهذا يقتضي الاحتياج بذلك صريح ايضا
 ووجه الاحتياج بذلك انها وجبت لانه لا حل له في
 السبب في الوجوب فهو اوله بالوجوب ولا يقبل
 بتلبيح صحة الاحتياج بما لا يفي بطل الاحتياج
 على وجوب نفقة الزوجات اي بعد عدم الارزاق فليجوز

عنايت

عنايت الزم اي لوجوب الارضاع عليها من اي في
 الجملة ووجب اذا انفردت وقد يقال لزوم اخر الارضاع كقول
 الولد في غايته لا فتقار 2 وذلك مستفاد مما بعد على
 ان قوله الزم اقول تقصير مع ان اللزوم لا يتجاوز
 تدبير اي كما لا يخفى له بالقياس فان لم يقض هذا
 مفهوم قول المستدعي بالحق من حقته مع قوله في
 اي عن حقته مودة وقوله وطم اذ تقيد بالخطوف قوله
 كفاية اصل وفرع فلا عليه لان ظاهره انه يلزمه الكفاية
 وان كان الفاضل لا يكتفي به مع ان محل لزوم كفاية ما ان
 كان الفاضل يكتفي بها فان كان دون ذلك لم يلزمه غيره
 ومحل لزومها ان يقيم ان كانا حزينين كانا قاصدين
 لم يلزمهما الا القسط اذا علمت هذا عرفنا انه كان
 الاول للشتم تقديم قوله وطم الى اخره على قوله فان لم
 يقض عنها شتم لولا تعلقه بالمنطوق تامل او ما
 وكما في من تقيد الفرع بالعمد والاطلاق في الاصل
 دل وقوله وانما يتبع اخر هذا اعلم من قوله وان لم يقض
 عن دينه لانه اطلاق كفاية القريب على وقاتل الدين
 فهي اهم منه فيلزم من هذا ان ما يتبع في الدين يتبع
 فيها بالاول وحسب الاصل لا فرع فلولو حمل الصغير
 على الكسوة اذا قدر عليه ويقتضيه من كسوته
 وله ايجارة لذلك ولولا خذ نفقته الواجبة عليه دل
 قال ع ش علي م وهو لو امكن الفرع الاكتساب وصنفه منه
 الاشتغال بالعلم فهل يجب نفقته على اصله او لا فيه
 مردود المعتمد الوجوب بشرط ان يستفيد من الاشتغال
 فائدة بعدد ما عرف فان المشتغلين والثاني لا
 معتمد عليه ولو لم يجدت بشرط الا الطر ونقد

لا يقتضيه بيع الكل ع ١ ولكن يقتضيه عليه اى
 على المتفق او المتفق عليه وتكون على ٢ للتعليل ان
 لا يخله به في نظير من متفق عليه فيما اذا لم يكن
 لما كلفه مال وتقدرت اجارته فانه اى القاطن اذا
 امتنع السبي عن الاتفاق عليه او غلب يستدرب
 عليه الى اجتماع قدر ضايع في بيعه فانه يبيع
 به على الاصح كما صرح به في محله مما ياتى وقال
 بعضهم قولهم في نظير من متفق عليه عند اى
 بيع القاصي عقار وسجعة مثلا لا يقتضيه عند اى
 تخاف او امتنع من الاتفاق عليه كما صرح به في محله
 فالاول حمل كلامه عليه ولا يقتضيه دينا عليه وان
 تعدى بالافتناع من الاتفاق فصرح لوقال كل فعه
 كفي ولا يجزى تسليمها الى المتفق عليه شوبه
 قاله من يبيع شوبه لو تعلقه وانفقت عليه لعم ولا
 شوبه لا يتحقق رجوع عليه بها ان انفقت باذن الحاكم
 او اشهدت له بفقده بغيره الذي تبين بطلانه بركوعه
 عنه فعوقب بايجاب ما فوئده به فلهذا خرجت هذه
 عن نظائر ما لو كانت متفقة العمل وان جعلت له لا تسقط
 بمضي الزمان لانها لا تشكك المتفقة بها المتفقة
 بتفقتها خلافا للفرق الى حمله بغير كوالده على
 ما اذا اوجبت القاصي قدره ولا يشكك في ان متفقة
 ليرجع فاذا انفقت اجمع في كون الفرق موافقا
 للجمهور وعلى انه يجوز المعرض كقوله فرصت او قدر
 لعل ان كل يوم كذا الا تكون دينا وذهب الى موافقة
 الجمهور وروى هذا القول بما في طول واخبره في
 انه يتركها اوجب الشارح على الاب دفع اجرة الرضا
 للام

للام وسميت بغيره انه لا يجب عليها الارضاع اصلا فدفعه
 بقوله وعلى اى اى ووقع ذلك لها طلب الاجرة عليه لكان
 لمثله اجرة لا يجب اطعام المصطرب بالبدل ويقتضي القياس
 انها لو تركته بلا ارضاع وماتت لاضاها عليها وبنه صرح
 بعضهم وهل تركته اولا في نظير فليس اجمع من الظاهر انها
 تركته لانها غير قاتلة وقوله ويقتضي القياس ان لا يترك
 له يحصل عنها فعل محال عليه الا ان قيسا على مقلو
 انسلت الطعام عنه المصطرب واعتدته في وانحط عليه
 كلامه في شوبه وموقفة بغيره ويخرج فيها الى الوفاء وقيل
 تقدر ببلادة ايام وقيل ببلادة في كل سنة فظاهر
 وان انفقت الاجرة الواحدة اذ احدث الامر الاخر سقطت بقاها
 ان نفقت الا يستتاع بها وهل ينشأ الرضا غير ذلك
 ما نقصت الا يستتاع بسقط بقاها او بغيره في
 الارضاع وغيره من بغيره لا يشكال في وان تقاسر
 اى ايضا يقيم في الارضاع فامتنع الاب من الاجرة والام
 من فعله فاسترضع له اى الاب اعم ولا تتركه الام على
 ارضاعه اذ جلاله وعبارته الشهاب يعني ضعف
 بعضهم على الاخرهما مستباحة في الاجرة او طلب الام
 دلا او نحوه وكانت منكوبة اية في كثير من النسخ
 او كانت وهي معنى الواو ويخرج بغيره اى المد
 كور في قوله فليس لايه منها والمناسبات ان يقول
 ويخرج منكوبة عن هذا لكان عام هذا موافقا
 لما في المتن وهو ان ليس لايه منها عمدا على
 قاله وان كان الاخراج بالحكم ليس من عادته والمراد
 بالغير في كلامه الروح والارض والسيو وقوله كانت

الاصلاح لا يلوغ منه الكمال والافان لا توطئة لها
 بعدد والافان لا يولد علي انما يجب ان كان ينبغي ان يقال
 نشأت الحضارة للنساء والرجال ويقدم من النساء امر الزوج
 وقوله اليق بها اي في الجملة فلا ينافي ما ياتي من تقديم
 الاب علي غير الام وامها في ما عتبت واولادها اي المستحقة
 من الامم ايجل وجود جهات التقديم الثلاثة التي هي
 الولادة والوراثة والقرابة فيها كل لوفور حقيقتها
 اي تمامها عن وان علت الام لا حاجة لهذا القابة
 مع قوله فامهاات لها ويك علي بعد ان اتت بها الشاكلة
 ما بعد هاتامل وعبارة شمر وفي الوصفين وان علون
 فامهاات اب هذا مفروض في اجتماع الاناث فقط
 فلا ينافي ما ياتي من تقديم الاب علي امهاات لانه
 مفروض في اجتماع الذكر والذكور وخرج بالوراثة
 اي في الشقطين غير هه مثال الغير في الاول فاوكم
 ومثاله في الثاني ام ايت ام الاب هو وحب من اولد
 انت الصمير مع رجوعه اليه الغير المذكور لاكتسابه الثا
 ني من الصمير المضاف اليه تامل بخلاف امهاات
 لانقال انما اسقطهن لانه واسطة بينهن وبين البيت
 ونظيره الام بالنسبة لامهاات لاننا نقول خلقنا امراة و
 هو ان واسطة هولا لا تسقط اولئك بخلاف اولئك فكانت
 قرابة هولا اقوي رشدي علي ممر فاخت ولو لام
 بخلاف من ياتي الذي ياتي ثلاثة بنت الاخت وبنت الاخ
 والعم وهذا اي عدم الاول بالام المفهوم من قوله بخلاف
 من ياتي فسلم في العم مطلقا ومبني الاخت وبنت الاخ
 من الاب فقط اما بنت الاخت وبنت الاخ الشقيقتان او
 اللتين

اللتين من الام فقط فهي اي بنتها تلي بالام وان كان
 بواسطة تامل واجب بانما اذا تليها تلي بالام بلا واسطة
 فلا يرد ما ذكر فبنت اخت ولو لام لان جهة الاخوة
 مقدمة لجهة الاولين بتقديم علي قوله فعمه لان تلي
 لتقديم ما قبلها عليها فخرج لو كان انما اشتمل هذا
 الفرع علي حكمين تقديم البيت علي الجدات وتقديم
 الزوج ذكر كان او انث علي سائر الاقارب فالحكم الاول
 بتقديمه قوله سابقا فامهاات لها واريات اي محل
 تقديم الجدات بعد الام اذ لم يكن له حضور بيت والا فقدم
 عليهن والحكم الثاني بتقديمه قوله سابقا واولادها
 لم ياتي محل تقديم الام في الحضارة اذ لم يكن
 له حضور في زوج ذكر كان او انث فامهاات قدم عليها
 علي سائر الاقارب وعبارة شمر واولادها هم شمر قال
 نعم يقدم عليها كل الاقارب زوجة محضون بيت
 وطولها وزوجة محضون تطلق الوطئ اذ غير كالا
 فسلم اليه شمر قال شمر امهاات لها نعم تقدم عليهن بنت
 المحضون انث بنت هذا ولو اخ هذا الفرع عن قوله
 فيما ياتي ولو اجتمع ذكر واثان ان كان اولد لي بتقديم
 به قوله هناك اي فامهاات اي محل تقديم الاب
 للمحضون اذ لم يكن له حضور في بيت والا قدمت عليه ومحلها اي
 اذ لم يكن له زوج والا قدم عليه عند عدم الابوين
 الاول ان يقول عند عدم الام لان المراد بالجدات في
 قوله قبل الجدات امهاات الام كما هو صريح عبارة مروق
 يلزم من تقديمها عليهن تقديمها علي الابن لانه
 عنهن كايات ولان عرض الشتم تقييد قوله انوار النساء

فلا يناسب فيها اشتراط عدم الاب او الزوج بمقتضى
 له امر بالمحظون وان لم تنزل له الزوجة فيثبت حقه بنفس
 العقد فله ان يأخذها من له حصانته فله ان يأخذها ولو كان
 كل من الزوج والزوجة محضون فالحصانة لخاصة الزوج
 لانه يجب عليه الزوج القيام بحقوق الزوجية فليس امرها
 من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج عشت على
 من والاد بتمتعها لو ايسر او كان المحضون انثى فان
 كان ذكرا فلا جدان يمكنه الوطء والا فلا يسلم اليها فلا
 تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج بمكة الوطء
 والزوجة مطبقة له وحده وقبضت الحصانة ابي زيادة
 على ما مر من الاثبات المحارم بدليل قوله غير محرم وقوله
 لا انثى قريبة اكله ان لم يثبت المحضون فذكر ايشتهر
 اخذت قوله بعد وكذا الخ لم يقله بذكر ايشتهر انثى
 قد لم يذكر اصله بل يانثى او ادلت بذكر وارث كما يقول عليه
 مسئله فالمثالان الاولان الاول والثالث للشان
 وان كانت غير محرم راجع للثلاثة والواو للرجال لان الفرص
 ان الانثى غير محرم وان بها ابي بالغاية فوطئه للتفليل
 كنت خاله لا لها فقول من لاحقه في الحصانة
 اصله وهو من المعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوتها
 لست العم للام يعرف بان ثبت الخال اقرب للام كذا قيل
 ج ل وبت عم فمقتد وكذا من ادلت هذا فهو
 قيد في حوطا في قوله ونثبت لا نثى ايسر ان لم يثبت المحضون
 وكذا ايشتهر ونثبت لذكر ايسر بعد ما تقدم من الاداء
 لما يانثى انما هو اجتماع ذكره وانثى الخ عشت او غير
 محرم كتاب عم للظم ان الكاف استقصائية اذ ليس لث

ذكر

ذكر وارث قريب غير محرم الا اب العم لان الحد ايسر
 لانها تثبت للأصول قبل الجوانح كافي النكاح بدعيه
 ان الاخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له في النكاح
 ج ل ولا تسلم منتهى راجع لقوله ولا ذكر قريب المحو
 ظم كلامهم ان المحضون الذكر يسلم لغير المحرم ايسر للام
 غير المحرم ولو كان مشتهري والراجح انه لا يسلم له اخذا
 من العلة فكان من حقه ان يقول ولا يسلم مشتهري
 له وبه يجب ان يكون ذلك اذا وجدت حصة والابان انتقت
 فتسلم له وعما عرسم ولا تسلم منتهى راجع الجوانح بخلاف
 يحوت العم اذا كان اب العم صغيرا يشتهري فانه لا حصا
 فة لها كما سلف لان الذكر لا يستغنى عن الاستثنائية بخلاف
 المرأة ولهذا اذا نكحت بطل حقه بخلاف الذكر ولا حصا
 ص اب العم بالعصوبة والولاية والارث امره الروص
 يعينها هو امره الصمير لان الصفة قرب على غير
 من طهيد فلو فقدت الذكر الارث والحرمة فيه ان
 المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمية وفيه ايضا انه نعم
 في المنطوق بقوله محرم كان او غير محرم فلا يحسن ذكر
 المحرم في المفهوم وفيه انه في بقية المفهوم قال والقرابة
 دون الارث فكان عليه ان يقول فلو فقدت الذكر الارث
 والقرابة ويمثله بالا جانب من يقول او الارث دون القرابة
 ويمثله زياده على فامثلية ما مثله للاول فان القرابة
 غير الوارث يصدق بالمحرم وغير تامل وان علت ايسر
 الاقربان ولو رجع الصمير للام لم يحج ذلك بعد قوله فامثلية
 لها لما اما تفصيل الاول فقد ذكره صرحا فيما مر بقوله
 لو قوم شققها واما تفصيل الثاني فيوجد من قوله سابقا
 والاثبات البق بها الخ واما تفصيل الثالث فلم يتقدم

في كل واحد ما يوافق من واما ابو خديج فانه وهو ان الاب
 اقوى من امهاته فقدم عليهن كما اشار له لدا اذا علمت
 ذلك علمت ان في عبارة نوع اجمال وعبارة قوله لما
 مر ابي من تقديم ادم علي امهاته هو قول شقيقها
 وقدمت امهات ادم علي ابها بالنسبة اليها وقدم
 الاب علي امهاته لانه اقوى وقدمت امهات ادم علي
 امهات الاب لقوتهم فالاقرب من العواشي عبارة
 اصله مع شمر وقيل تقدم عليه اب الاب التخاله
 والاخت من الاب او ادم او هما لا ولائهما بالدم كما ياتيها
 ويرد بضعف هذا الادلا وقوله فالاقرب يرد عليه تقديم
 الخالة علي بنت الاخ والاخت اذ قد وجد التقديم ولا اقرب
 شوبري واجاب مري قوله فالاقرب من العواشي ولا يخالف
 هذا ما مر من تقديم الخالة علي ابنة اخ واخت لان الخالة
 قد لب بالدم المتقدمة علي الكل فكانت اقرب هنا من
 قد لب بالمؤخر عن كثيرين ثم مري فلا يقدم علي الذكر
 ابي فبحل لو كان اني يقدم عليه ثم الزوج فلو كان
 للمحصول احوان ذكر وخني جعل الخني كالذكر فيقرع
 بغيرهما ولا يجعل كالانثى حتي يقدم علي الذكر بدون
 قرعة وانظر هذا قال التميمي فلا يقدم عليه ومانكة
 الاظهار صدق بيمينه ابي فقدم علي الذكر من غير
 قرعة لثبوت انوثته بيمينه ولا حضنة لغيره شرع
 في بيان فواع الحضنة والمذكور من هاسته ويعلم سابع
 من قوله الاث ولو سافر احدها لا تنقل المحو وتقل شروط
 الحضنة من انتفاها هذه الموانع قال مري ولو قام
 بكل الاقارب مانع من الحضنة رجع في امته للقاضي
 الامين فيضعه عند الاصلي من اوق من غير هذا كما
 بحث

١١

بحثه الا مري فلا فالما ويروي في قوله لا يختلف المذهب
 في ان ارجوا حين اذ الامم منعت كذا فاقبلت علي حقه
 الا اذا كان يميز اليوم في سنة وفي ذلك اليوم يكون
 الحضنة لوليه واما الاصل فيمنع ان ياتي بغيره فانقد
 في اول السكاج فان امه اذ العتيد قريب تر والى اناب التخاله عنه
 من يحضنه والا فتستقل الحضنة لمت بعدة اهل علي
 وعمر ابي كفا سق والمرا دبالا من العبد وتكفي
 العدالة الظاهرة الا اذا المراد اثبات الاصلية فان كان بعد
 تسليم الولد صدق في وجود الاهلية بيمينه والا فلا
 بد من اثبات العدالة بالنسبة له فلو استلمت امه
 رالا علي قوله لغيره وكان الاول بتقديمه عقبه ع ست
 ماله تنكح فان تكنت وضعه القاض عند واحد من
 صاحب المسلمين لان القاض وليه كما قاله ع ست ولايات
 لم يعمه يومه استحقاق غير ذات اللين وفيه شرع في سن
 الروض وقال مري المعتمد الاستحقاق كما ذكر عليه كلام
 المحرر فامنا لا تنقص عن الذكر سمع ع ست ولا نكحة
 غير ابيه ابي في العقد وان كان الزوج غائبا صرح به
 في ادم وفي الغياب تعالفتاوي القاض حسن نعم
 لو استقرت الحضنة ثم تزوجت في المدية لم يضر مري
 شوبري لان الاجارة عقد لازم الامن له حق في حضنة
 فتصدق هذه العبارة بصورتين الاولى ان يكون في له
 حق صاحب الرتبة بحيث لو تزوج من الام كانت حضنة
 له والثانية ان لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو تزوج المحقق
 من ادم كانت حضنة له فتصدق مقدم علي هذه النكوة
 تأمل فيكون المراد من له حقا في الخلة كما عريه مري
 واب اخيه هو مشكل وبصورتي ان كان للطفل اخ

لام شتر تحت اب اخيه لاييه وكانت الحضانة لتلك الاخت
 والاشكال فيش علي ان الحاضنة كانت هي الام ووجه
 الاشكال ان اخا الطفل ان كان شقيقه فابنه اب ابنتها
 اولاه فلهذا لاييه فهي منكوبة الاب ومحصل الجواب
 تصوير المسئلة بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهب
 اخت لامه فيجوز ان تتزوج باقرب اخيه لاييه فانه
 زال المانع ثبت الحق فلو طلقت المنكوبة ولو رجعا
 حصنت حاله وان لم تنقص عدتها ان رضى المطلق ذو
 المتزوج بدخول الولد له لزوج المانع ومن ثم لو سقطت
 الحاضنة حقها انتقلت لبيها فاذ رجعت عاد
 حقها هو شتر ان افترقا ابوا له هو حري على المالك
 سم على حري حتى لو كانت الام في نكاح الاب ولا ياتى بها
 الا احيانا كان كالموافقة فاق التحريم في وقت نظر
 لان رقة النكاح او جت ما نعت في الاحتجاج بخلاف
 الفرقة المذكورة فعلى كل التعهد في وقت له ولا مانع
 تأمل شوهر في وصليها من الحضانة عند
 من اختار من بينهما وظهر كلامه تحريم الولد وان سقط
 احدهما حقه قبل التحريم وهو كذلك فلا للمأوى
 والرويات فلو اختلفت المختار من كفالة كفه الاخر
 فان رجع المستنوع منهما اعيد التحريم وان امتنعها
 وبهدها مستحقان لها كحد وجدة خيريهما والا
 اجر عليها ان تلزمه نفقته لانها من جملة الكفالة
 شتر م خير علا ما واما يدعي بالفلام المميز
 م ذلك قال في المصباح الفلام الاب الصغير شتر
 قال الانه هري وسعت العرب يقول للمولود حين
 يولد ذكر اعلاه فلم يخصصوا الفلام بالميزر عكس

علي

علي م وروى عن ان يقال ما ذكره اصطلاح شرعي وموافق
 المصباح امولعوي من الحواشي ابن الذكوري العصبية شتر
 اخذ من قوله بجامع العصبية شتر او ابنة اب ابنت
 كل من الاخ والعم كتاب واخت او خالة تقدم له عند
 اجتماع الذكور والاناثا يقدم الاب على سائر الحواشي
 وفي حملهم الاخت والحالة قال اب مقدم عليها ومقتضى
 ما هنا ان المحضون كان قبل التمييز عند الاخت او الخالة
 وخير بعدة بين مكان عند ما وفتن الاب وهذا
 لا يثبت الاعلى اليه القائل ينقد بها على الاب فليتا
 مة ولم يميز بينهما فابنهم فانه قال في الارشاد
 وخير ميز بين مستحقة واحق قال شارح وهو
 بعد انه لا يميز بين الاب والاخت ولا بينه وبين
 الخالة قال وهو المعتمد الموافق لما في الروضة في
 صلها ولعل وجه الافادة ان مراده بالمستحقة التي
 تلي الاب في الرتبة كاهم والاخت موزعة عن امهات
 الاب ومطابقا للمصباح من ترجيح التحريم بين الاب و
 الاخت وبينه وبين الخالة تفريقا عن الرخوة وهو
 تقدمهما على الاب قبل التمييز لكنم وكالشم ويمكن
 ان يصور اب قوله كتاب وفتن بما اذا كان عند الاب او لا
 فانه بعد التمييز بخيريه وبين الاخت عند فقد
 امهات الاب وكلام المتكلمين ما مل لهذا لغير اب اس
 شقيقة اولاهم بخلاف التي للاب فلا يميز بينهما وبين
 الاب لانها لم تولد بالام اهتسم مع ان الاخت للاب مقدم
 على الاخت للام م لابي فلا يصح اخراجها فالاول ان
 يقول كتاب واخت ويجوز في قوله لغير اب وما علم به شتر

من

حقها وقد يجب بان الاخت للاب مدلية به وهو موجود
فكان ما نعالها والتشقيقة تدل بحقها من الاب والام
فاعتبرت جهة الام وكذلك الاخت للام فكان لكل منهما
حق لقوتها من جهة الام بخلاف التي للاب لا حق لها
اصلا مع وجوده ومحل تقديم الاخت للاب على الاخت
للأم عند فقد الاب فتأمل بالذكريين بالمدى المذكور
هو متعلق بقيد ولاب مثلا ام او اعم لا يمنع
انما امي يندب له ذلك عند علي مروي ومحل اذ لم يمنع
زوجها من زيارتها وكانت مخدرة والا فيجب على
الاب تمكينها من زيارتها اذ هم لك في ثم مر خلا
فه في المخدرة وعدم البرور عطف ربي على سبب
والام اولي وان كانت مخدرة كما في ثم مر
بعبارة مقتضات ولو اضر جملها في عبادتها قاله
وان موصفت الام لزم الاب تمكين الانثى من مزيعتها
ان احست ذلك بخلافه في الذكر لا يلزمه تمكينه من
ذلك وان احسنته اه لشدته الحاجة ويصح ان محل
تمكينها من الخروج عند انتقارية قومية والام يلزمه
ثم مريد الظاهرة تمكينها من ذلك عند عتق ويجوز ان هذا
المحل هو القيد في صورة جواز تمكينها من الخروج للز
بان بالاولى ثم يبي
فربا فلا يثبت بدخولها كل يوم قاله الماوردي اه ثم مر
وقد يتوقف في الفرق بين قربة المنزل وبينه فان
المشقة في حق البعثة انما هي على الام فاذا حملتها
وانت كل يوم لم يحصل للبنت مشقة مع شق قال الرشد
ثم ظهر ان وجه النظر للفرق فان الفرق ان قربة المنزل
كالجمل

كالجار يتبرع بكثيرا بخلاف بعيد ولا يمنعه امي
لا يجوز في حرم عليه ذلك وتدخله مهر اعلية ولها ان
لا تنكح باط الخ الولد اليها على الباب حل في
الحالين امي التبرع عندها وعنده علي ما يليق
به امي بالولد وظل كلام الماوردي انه ليس لاقب شرف
نقلهم ولده صنعة تزييه لان عليه نهاية عظم
ثم شيخنا اده شوبري قاله اولي لومات فقا
لت امه اذ فقه في شرفي وقال الاب بدل في شرفي
كما ان الحجاب الام على ما تحته الزكشي ويحتج ان
الحجاب الاب حل فقتله مروي ومحل حيث لم يترك
عليه نقل فحرم كان مات عند امه والاب في عتق
بلدها عتق عليه مروي لان الحضانة لقها امي
اصالة احدهما امي احدهما احق في الحضانة
سفر حاجته لظن ان الحاجة ليست بقيد
مثلها الترخية وعبارتهم فان ارادة كل منهما واختلفا
مقصدا وطريقا كان عند الام وان كان سفرها طول
ومقصدها ان يهداها لان السفر فيه مشاق والام
اشفق عليه من الاب فالمقيم اولي بما لم يكن
المقيم النمر وكان في نقله معها فمفسدة او قضا
فصلحة كالوكان يعلمه القرآن او الحرفة وهما يبذل
لا يقوم غير مقامه فالاب احق بذلك عن
فالغصبة اولي امي مقتضا كان او سافر او لم يترك
لغير الغصبة اذ اسافر اولي به اذ لم يكن هناك

بحسنة اخرى فقيم كان ساقدا الي و اقام الحد او سافر
 الحد و اقام الاخر او سافر الاخر و اقام العزم فان المقيم
 اولاه من المسافر لو جود العصبه الاخر عندها او لم
 مر في مونة المملوك وما يذكر معها
 و طيب الخارجه و الناس به تقديم هذا الفصل علي
 العصابة لكانت العصابة خاصة بالقرين قد
 عليه و المونة في اللغة القيام بالكفاية و الاتفاق
 بذل القوت قاله السكيني و هذا يقتضي ان النفقة
 دون المونة شعوري كفاية رقيقة و ان كان
 مستحق النفقة بكونه وصية او اجارة او مستحق
 القتل بدنة او نحوها و حيث ان نفقة الرقة هنا
 دون نفقة القرب المثلان الموجب هنا الملك و هو
 موجود و ثم مولا سلة القرب و المهر ليس من اهل
 المولا سلة حج سار مونة يجوز ان يكون مرفوعا
 بدلا من كفاية او منطوقا علي التتميز و الحال
 و قوله و غيرهما يجوز ان يكون مبالغة و التلافة
 شامل شعوري اي عطايا علي كفاية او مونة له
 قوت اه و ما ظهارة سوانسب فيها السيد او لا
 لانه لا يملك و به فارق الزوجه حيث فصل فيها
 كون ما الظهارة بسببها او بسبب الزوج قال شيخنا
 اب الزملي لو دفعه له فتعهدا تلافيه بلا حاجة و جب
 دفعه له ثانيا عاينه الامر انما ياتم بتعهدا تلافيه
 طبلا و بي وله تلافيه علي ذلك تسمي عتق و كذلك

لو

لو اتلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله و ان تكرر
 ذلك منه عمد اعنت علي مر و غيره كاجرة الطبيب
 و الحاجم و شئت الدوا شجنا و ايضا كان وجد و كذا
 للسيد في المحل الذي اتفق اليه فله مطالبة بموته
 ح و يتصور ان يضرب في الامر الي قاضي المحل الذي هو
 فيه و يقترب علي سيد ذلك العبد شجنا لكان يفتي
 الكلام في انه هل يجيب الي ذلك حيث علم اياقه اولا
 ليحمله علي عوده لسيد فيه نظر و الا قرب انه يامر
 بالعود الي سيد فان اجاب الي ذلك و طرجه من يصر في
 عليه ما يوصل الي سيد او قضا عتق علي مر من
 عاتب عاتق ابي الذي هو من مر عتق و ما عتق
 حال السيد ابي و جوابا لابي مع رعاية حال العبد
 عتق و تفصل ذات الحال ابي ندبا كما في مسمرو
 محله حيث كان حالها لدامها و القول بالوجوب كما
 نقله ح و عتق محمول علي ما اذا كان حالها النوعها
 بان كانت من النوع الغالب كالجزء كما يوجد من آخر
 عتق و مر فلا منافاة بين القولين قال شيخنا علي
 مر و اما ذو الحال فان كانت تقاسمه لذاته كمن تفصيله
 علي تفصيله علي الخسيس و ان كانت لنوعه لم يكره
 ما يتعم به فعم يتجه في امور جميل بخشي من
 فتمه بخوف و ليس له حقوق من فتمه من سوء ظن به و و
 قوع في غرضه عدم استجابة ح لشم مر و الاول
 ان يجلس معه ابي حيث لا ريبه في حقه مر و و عتق له
 لغية ابي قلبها في التسمي ح و قال شيخنا و عتق ابي
 هيبهاته التسمية بفتح النون و سكوت الهمزة

والحاجة قاموس وقوله صلى الله عليه وسلم هو
 واراد علي قوله من غالب عاداتنا اننا نشتري
 قوله ولو تشتم بما فوق اللانف انما يقيد كلام الرشيد
 اخوانكم اي في الاسلام ومن جهة انهم اولادهم
 بر ماوي وفي رواية اخوانكم فلو لم يفتح النجا والواو
 اي خدمكم علم حاله اي علم محله وانما يقيد علي
 انما نرقا قاتيا بالحديث ردعا وزجرا ليرجع عما هو عليه
 شيخنا عزير بي بما هو وهو اقتراض القاص
 او يوجب اول التنويع لا للتخفيف وكذا في جميع ما ياتي
 لانه يجب علي القاص ان يراعي قافية الاقظا كما في
 ب ش وعبارة ش م و تحتمل ان النجا يكون جر من
 فانه بقدر الحاجة او جميعه ان احتيج اليه او تقدر
 ايجاد الجر فان تقدر ايجار باع جر امته تقدر الحاجة
 او كله ان احتيج اليه او تقدر بيع الجر هذا في غير
 محبور عليه اما هو فيستحق فعل الاقظا من بيع
 الفنا او اجلونه او بيع قال اخا والاقتراض انما يت
 بعد امه الظاهر تنازع كل من يبيع وامتنع
 وقوله او غاب عطف علي امتنع شيئا وكيفية
 اي كيفية ما ذكر من البيع والايجاب لما في بيعة
 له وتقدم ان هذا هو الذي روي في النوى فحقا وطرد
 في تقية القريب وضعموا الوجه القائل بان بيع
 كل يوم جز بقدر الحاجة لا ولا ايجار اي بعضه
 فان لم يفعل ما اقتضاه كلامه من ان يبيع
 بين البيع والاحارة يبيع حمله علي ما اذا استوثق
 فصلاحيته ما في قطة والاوجب فعل الاصلح منها
 سئل

سئل فكفايته في بيت المال ثم علي المسلمين مجانا وهو
 ظم ان كان السيد فقيرا فاحتاج الي خدمته الصرور
 والا فنبغي ان يكون ذلك قرضا ثم مر واما ام الولد
 مقابل لخدمته من علم من قوله او ازالة ملكه اي يحل كونه
 يومر بالازالة ان كان للرفيق يقبل الازالة كما يقبل ذلك
 من ش م و او من غير بان كان مملوكا له من زوجه او زنا
 ذي ذلك اي لان لبيتها هو نعم هو استدراك علي
 قوله وكذا غير ان فضل عنه لبيتها او يخدمه فقيد
 الولد المضاف اليه في قوله غير يكونه من السيد او
 ملكا له ان لم يمت ولد هامة بان كان من شبهة او
 موصيه به علي والداه اي ان كان حرا بان وطبقها
 شخص يشبهه بظنهما زوجه الحق وقوله او ملكه اي
 ان كان رقيقا بان اوصى له به ان لم يصر راجع للعقد
 رقيقا وتبين لها استقلاله بفطم اي قبل الحولين
 وبعدهما وقوله ولا ارضاع اي بعد الحولين اي يحتمل
 عليها ذلك الا باده ان وجد ولا فباده فاقام ان وجد
 والا فبها الاستقلال مع المصلحة بر ماوي فليس
 لاحدهما اي الا بومين الحولين ويصح الحاق غيرهما من
 له الحصانة عند فقدهما في ذلك ثم مر ولا ارضا
 بعدهما لكن يست عدم ارضاعه بعد الحولين اقتضارا
 علي ما ورد في الحاجة ثم مر الا براض فان تنازعا
 احب الداعي لتمام الحولين الا اذا كان الفطام قبلهما
 امهات للولد فيجاب طالبه كقطعه عند حمل الام او مر
 ضها ولم يوجد غير ضا ثم مر وعلم مما ذكر اي قوله
 سئل فولي لا يقصر بذلك اي يلو فرض اضار

العظم له لضعف خلقته اول شدة حر او برد لزم الالب بدول
 اجرة الرضاع بعد ما حثي يجتري ابي يكتفي بالطعام
 ويجبر الام على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها اهد
 زبي ع ش ولم ان يطفه اهد ابر حيث لم يبرزت على ذلك
 صر لا يجتري عماد في كل وع ش على م م وله مخارج
 رقيقة ابر بشرط ان يصح نظره لنفسه لو كان حارسا
 وامواله ابر ساوا ابر ان يحققوا عنه ابر فقد
 اقرهم عليها وهو لا يقر على باطل 2 لو روي النهر بق
 ان الربير كان له الحق عند بخار حرم ويتصدق بخار حرم
 ويبيع ذلك بلغت تركته خمس الف درهم
 وما في الف درهم بمقدور ما وصية ابر لا يد فيها
 عن الايجاب والمقبول بخار حرم كل يوم مثله كذا
 حج وكنايتها كبا دلتك من كسبك كذا او نحوه ثم م م
 لكنها جازية من جهة السيد ابر بخلاف الكتاب
 لان الكتابة تؤدي الي العتق فالزناها من جهة
 السيد لولا قسط فاندتها بخلاف المخارج لا تؤدي
 له مال لم يصف وهو ضرب خراج فيه استخدام ان
 المخارج فيما تقدم بمقتضى العقد واعاد عليها الصبر
 بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من
 اضافة الصفة للموصوف ابر خراج مضروب وعبارة
 المتهاج وهو خراج اهد وعليه كفارة دوابه وان
 وصلت الي حد الرعانة المانعة من الانتفاع بوجه
 والواجب غلظها وسقيها حتى تصل لاول الشبع والري
 دون غابيتها ولا يجوز ضربها الا بقدر الحاجة ع ش
 بخلاف غير المختومة ابر بخلاف دوابه غير المختومة
 وانظر

وانظر م ما عفا هذه الاضافة لا يقال عفاها الاختصاص
 لاننا نقول العواسق لا تثبت عليها يد لاحد ملك ولا باقتضا
 تامل مشورتي ويمكن ان يقال الاضافة ثالثة لادني غلبة
 وما هنا كذلك قال الادريج والظم انه يجب عليه ان يلبس
 الخيل والبغال والحمير ما يغنيها من الحر والبزة الشديدة
 اذا كان ذلك يضرها ضررا يبيح اعتبارا بكسوة الرقيق
 ولم اوفيه نصا ثم م م ولا يجلب ما يضرب ابر يحرم عليه
 ذلك لانه غداوة كاف ولد الامة بل قال الاضحاب لو كان
 لبنيها دون غداوة وجب عليه تكميل غداوة ع ش
 لا يجب عمارته ولا تكتم العمارته للحاجة وان طالت والا
 حيا والذالة على من م م ما زاد على سبعة اذرع وان فيه
 الوعيد الشديد فمحول على من فعله للخيل والتقاخر
 على الناس ثم م م وهذا ابر عدم الوجوب بالنسبة
 الية تعاملا معني انه اذا نظر لحقا اية تقافي هذه المسئلة
 علم انه لم يوجب على المالك عمارته ملكه وتكم ترك مسقت
 الزرع والشجر قال ابن العباد في مسئلة ترك مسقي الانجاز
 صورتها ان يكون لها ثمرة تقف بموتة سقيها والافلا
 كراهة قطعا ومحلها ابر مالم يترك السقي لغرض تشييق
 الشجر لاهل قطعها للبناء ونحوه والافلا يكره في كاف ثم م م
 وقضية ابر قضية جعل اصناعة المالك تغلبا للكر
 فالصواب ان يقال لا يعتمد ع ش لا بها قد
 تشييق ابر فيكون له في تركها شبهة قال 2 لو ان تخلقت
 المشقة كثر في تناول ديار على طرف ثوبه اهد ثم ربع
 المشقة والكاح الثالث من فاشية
 الشيخ البجير في علم المخرج عا
 التمام والكمال والحمد لله
 على كل حال امين

